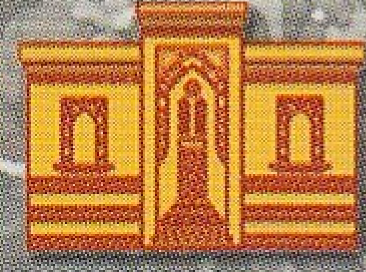


الثورة .. والحرية

مصر والسودان

تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر

تأليف: د. محمد فؤاد شكرى

مصـــر والسـودان

تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر



الثورة .. والحرية (١٤)

مصر والسودان

تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر

تأليف

د. محمد فؤاد شكرى

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٢هـ - ٢٠١١م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. محمد صابر عرب

شكرى ، محمد فؤاد.

مصر والسودان: تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر/ تأليف محمد عبدالرحمن حسين. - القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ، 2011-

٥٧١ ص؛ 20 سم. - (الثورة والحرية)

تدمك 6 - 0817 - 18 - 977 - 978

١ - مصر. تاريخ - العصر الحديث.

٢ - السودان. تاريخ. العصر الحديث.

٣ - وادى النيل

أ - العنوان.

٩٦٢

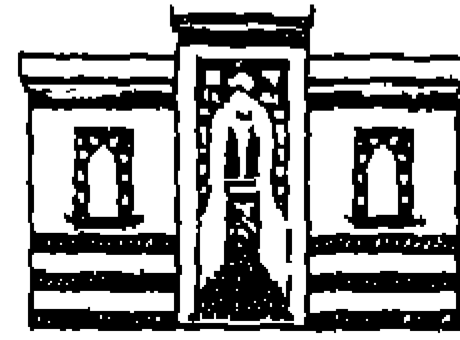
إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٩٠٠٤

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0817 - 6



الثورة .. والحرية
سلسلة غير دورية

مقدمة

تتناول هذه الدراسة تاريخ وادى النيل : شماله : مصر ، وجنوبه : السودان ، وذلك منذ أن تأسست الوحدة السياسية فى مطلع القرن التاسع عشر إلى الاحتلال البريطانى لمصر ۱۸۸۲ ، وضياع السودان ثم استرجاعه من « المهدية » وإنشاء نظام الحكم الثنائى فى السودان بين مصر وبريطانيا فى سنة ۱۸۹۹ .

وتلك دراسة تشمل تاريخ الوادى فى مدة ثمانين عاماً تقريباً تتصل الوقائع فى أثنائها بعضها ببعض اتصالا وثيقاً ، وتمضى فى تطور مستمر ، وتنتهى فى سياقها الطويل إلى نتائج معينة محددة ، أهمها أن جوهر العوامل التى شكلت تاريخ شطرى الوادى فى هذه السنوات الطويلة كان واحداً ، وأن ما وقع من حوادث فى أحد شطرى الوادى كان ذا رد فعل يؤثر على مجرى الأمور فى شطره الآخر ، وأن وحدة وادى النيل السياسية التى بدأت فى مطلع القرن التاسع عشر قد تأثرت وتدعمت خلال هذا القرن وظلت قائمة حتى نهايته .

وأما هذه النتائج المعينة المحددة ، فهى تستلزم بحث مسائل معينة ومحددة كذلك ، هى : البواعث التى دعت فى عام ۱۸۲۰ إلى اتحاد شطرى الوادى فى « نظام سياسى » واحد ، زاد التمسك به فى السنوات التالية ، وظل قائماً حتى وقت الثورة المهدية ؛ والبواعث التى دعت إلى المعارضة فى إخلاء السودان ۱۸۸٤ ، ثم إلى استرجاعه ۱۸۹۸ . ويدخل فى ذلك كله بحث « الوضع » فى مصر وتطورات السياسة المصرية ابتداء من عام ۱۸۲۰ لغاية ۱۸۹۸ ، و « الوضع » فى السودان إلى وقت إبرام الاتفاق الثنائى فى عام ۱۸۹۹ .

ثم مدى الإنشاء والتعمير الذى حدث فى السودان لتحقيق رفاهية أهله فى عهد المصرية ، وهو العهد المعروف فى السودان باسم « التركية » ؛ أى منذ الضم أو الفتح ومجىء المصريين فى عام ۱۸۲۰ إلى وقت قيام ثورة محمد أحمد المهدى ، ثم إخلاء السودان فى عامى ۱۸۸٤ — ۱۸۸٥ .

ومدى ما حققه « عهد المصرية » من تدريب السودانيين على ممارسة شئونهم

بأنفسهم ، بتطبيق « الحكم الذاتى » فى السودان ، منذ أن بدأ الأخذ بهذا النظام والعمل به عقب الضم أو الفتح مباشرة (١٨٢٠ – ١٨٢٣) ، وما تلا ذلك من توسع فى تطبيق الحكم الذاتى ، حتى صار – عند اشتعال الثورة المهدية – أكثر الوظائف الهامة وذات المسئولية فى الإدارتين المركزية والمحلية فى أيدى السودانيين فعلا . لا يستثنى من ذلك سوى منصب الحكمدار وبعض المناصب القليلة فى المديريات والحاميات .

وما ترتب على تأسيس الوحدة السياسية من حيث اتحاد شطرى الوادى فى كيان ، أو جثمان سياسى واحد ، موئل السيادة الشرعية فيه لصاحب السلطة والحكم فى الوادى وهو باشا أو خديو مصر الذى كان بدوره يعترف بالسيادة العثمانية عليه . ولقد ظلت مصر مع تبعيتها للسلطان العثمانى ، وبحكم هذه التبعية لدرجة كبيرة كذلك صاحبة السيادة على السودان حتى نهاية القرن . فلم يؤسس عهد المهدية من الناحية الدولية حقوقاً فى السيادة على السودان ، حيث اعتبر فريق من الدول الأراضى السودانية « ملكاً مباحاً » (Res Nullius) ، واعتبر فريق آخر كان من بينه إنجلترة التى كانت لفترة من الزمن من عداد الفريق الأول – أن « المهدية » لم تكن سوى ثورة على صاحب السلطان الشرعى حدث بسببها ، وبصورة مؤقتة فحسب ، أن تعطلت مصر عن ممارسة ما لها بحكم تبعيتها للسلطان العثمانى وبحكم فتوحاتها من حقوق فى السيادة على السودان .

وأخيراً عجز المهدية عن إنشاء الحكومة القوية الرشيدة التى انعقدت الآمال على قيامها لنشر ألوية الأمن والسلام بعد أن أنهت المهدية حكم المصريين من السودان ، ثم إخفاقها فى المحافظة على كيان الوطن السودانى بالحدود التى كانت له عند انتقاله إليها ، حتى ضاع قسم كبير من أملاك السودان فى بحر الغزال وخط الاستواء وهرر والصومال وساحل الدناكل وبوغوص وسنهيت .

ذلك إذاً هو موجز المسائل التى سوف تتناولها هذه الدراسة .

١
منشأ الوحدة السياسية
١٨٢٠ — ١٨٤٠

ترتكز وحدة وادى النيل على أسس طبيعية جغرافية وأثنوجرافية ثقافية واقتصادية من الأزمان القديمة . ولا يعنينا فى هذه الدراسة أمر هذه الأسس ، ولكن يعنينا بحث الأسس التاريخية التى ارتكزت عليها وحدة وادى النيل السياسية فى العصر الحديث باستعراض تاريخ العلاقات بين مصر والسودان فى القرن التاسع عشر . ووجه الأهمية فى ذلك أن ثبوت الوحدة السياسية يستتبعه لزوماً ثبوت حقوق السيادة لموئل السلطة ومقرها فى شطرى الوادى . ولقد ترتب على الأوضاع السائدة فى مصر والسودان عند تحقق الوحدة السياسية ، أن تكون مصر باشوية أو « ولاية » عثمانية ، وأن تكون حكومة القاهرة هى موئل السلطة فى شطرى الوادى ، وأن تكون مصر تبعاً لذلك صاحبة حقوق فى السيادة على شطرى الوادى : مصر والسودان ، مع تبعيتها للباب العالى صاحب السيادة الشرعية على مصر نفسها وعلى السودان الذى كان للدولة العثمانية حقوق فى السيادة عليه منذ القرن السادس عشر لم تلبث أن اتسعت وتدعمت عندما بدأ المصريون فتوحهم السودانية باسم السلطان العثمانى فى مطلع القرن التاسع عشر .

فقد تضافرت عوامل عدة على أن تسيّر مصر حملة على السودان ، لإدخاله فى نطاق ذلك « النظام السياسى » الذى أوجده محمد على ، وفرغ من وضع قواعده خصوصاً بين عامى ١٨٠٧ و ١٨١١ على أساس الحكومة المستبدة المستنيرة فى الداخل ، والتوسع صوب الشرق والجنوب فى الخارج ، لنقل مصر من مجرد إيالة عثمانية بسيطة إلى باشوية وراثية سواء أكانت منفصلة عن جثمان الدولة العثمانية أم داخلة فى نطاق الإمبراطورية العثمانية إذا كان الاستقلال والانفصال متعذراً .

وكان أكبر العوامل شأناً فى إرسال حملة السودان ، مطالبة أهل السودان أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر ، تقضى على أسباب الفوضى المنتشرة

فى بلادهم وتستبدل بها عهداً من الأمن والنظام والطمأنينة والرخاء أو الانتعاش الاقتصادى* فدخلت أقاليم النوبة وسنار وكردفان فى حوزة مصر (١٨٢٠ ـ ١٨٢٣) ، وبدأ من هذا التاريخ تأسيس وحدة الوادى السياسية ، كما بدأ من هذا التاريخ بسط « السيادة » على الوادى بأسره ، وتقرير حقوق « السيادة » هذه لمصر التى هى موئلها المباشر .

ولقد طلب محمد على من السلطان العثمانى أن يأذن له فى فتح السودان ، على اعتبار أن للسلطان العثمانى حقوقاً فى السيادة من أوائل القرن السادس عشر الميلادى ليس على ولاية السودان فحسب ، بل على الحبشة كذلك . ووافق محمود الثانى على أن يفتح محمد على ما يشاء من أقاليم السودان على أن يحدث هذا باسم السلطان العثمانى ، فظلت السيادة العليا من حق تركيا بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر نفسها أولا ، وصاحبة حقوق فى السيادة على السودان نفسه ثانياً .

وقد تبع هذا إذاً أن جاء تعيين إسماعيل كامل بن محمد على الذى قاد حملة الفتح ، كأول حاكم أو حكمدار للسودان ، من قبل الباب العالى ، فصدر به فى عام ١٨٢٢ أمر من الباب العالى . ولكن مما تجب ملاحظته أن هذا « الأمر » الذى أصدره الباب العالى لم يوضع موضع التنفيذ كإجراء مباشر ، بل صدر تقليد الحكم لإسماعيل من لدن محمدعلى رأساً . ثم إنه لم تعد تأتى بعد هذا الحادث فى عام ١٨٢٢ أية « أوامر » أخرى من الباب العالى لتعيين الحكمدارين فى السودان ، بل صار يصدر تقليدهم من محمد على رأساً ، واستمر هذا الإجراء متبعاً فى تقليد جميع الحكمدارين فى العهود التالية على يد خلفاء محمد على .

ووجه الأهمية فى ذلك أنه لو تعين إسماعيل فى عام ١٨٢٢ ، وتعين سائر الحكمدارين الذين خلفوه ، بناء على أمر يصدر رأساً من الباب العالى ، لكان

---

* الملك بشير واد عقيد (بشير العقدى) من الجعليين جاء إلى مصر فى أوائل ١٢٣٢ هـ (١٨١٦ – ١٨١٧) مستنجداً بمحمد على باشا لأن الملك نمر كان وشى به لدى ملك سنار ، فأرسل محمد على من استقبله عند الحدود ورحب به. فأنشد أحد أتباع الملك عقيد وهو يخاطب بشيراً ما يأتى : ولاك مقهور ، ولاك منصور . وساكت بطر جيت شاكى. وكم تلبا كبير منك يبيض ويكاكى . سلام عليك يا مصر العزيزة الليلة مكتنا جاكى .

هذا الإجراء دليلا على أن السودان يخضع مباشرة لسلطان الباب العالى ، وعلى أن تركيا هي الموئل أو صاحبة السيادة المباشرة عليه فعلا . ولكن صدور التقليد من جانب الولاة والخديويين كان معناه أن خصائص السيادة على السودان قد انتقلت إلى هؤلاء الولاة والخديويين . ويجب أن نذكر مع ذلك أن هذا لا يعنى أن مصر قد انفردت بحقوق السيادة على السودان ، لأن مصر نفسها — كما قدمنا — تدين بالتبعية لتركيا ، وتركيا صاحبة السيادة الشرعية عليها ، ولأن حقوق سيادة مصر على السودان نفسه مبعثها الأول ما انتقل إليها من خصائص السيادة بمقتضى الفرمانات التى نالها الولاة والخديويون من تركيا : سواء فيما يتعلق بممارسة شئون الحكم فى الولاية أو الخديوية وتنظيم علاقاتها مع الدول ، أم فيما يتعلق بممارسة شئون الحكم فى السودان .

ولم يكن يكفى لصيانة الوحدة السياسية ، أن يظل مرتهناً بقاء هذه الوحدة بمشيئة الباب العالى ، فإذا شاء جرّد الولاة والخديويين — وهم دائماً ممثلو السلطة القائمة فى شطرى الوادى — من ممارسة شئون الحكم فى السودان ، وإن شاء أبقى لهم هذا الحق . بل وجب أن تعتمد مصر فى مزاولة حقوق السيادة على السودان ، على سند دولى ، قائم على حق واقعى بدلا من مجرد الاستناد فى ممارسة هذه الحقوق على ما تدين به مصر من تبعية للسلطان العثمانى .

وقد اتضحت هذه الحقيقة من وقت مبكر بسبب ما طرأ من تغيير على العلاقات بين مصر وتركيا أدّى إلى نشوب حرب الشام الأولى «١٨٣١ — ١٨٣٢» والثانية «١٨٣٩» ، وتدخّل الدول لإنهاء هذا النزاع المصرى العثمانى ، ووضع تسوية للمسألة المصرية فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ . ومنذ أن بدأت تسوء العلاقات بين محمد على ، باشا مصر ، ومحمود الثانى ، سلطان تركيا ؛ صار البت فى مصير السودان من أهم الموضوعات التى شغلت محمد على . وكان صون وحدة الوادى السياسية وتعزيزها كل ما عنى به محمد على فى هذه الأزمة .

فهو قد اعتبر الأقطار السودانية جزءاً من الأقطار المصرية ، تسرى فيها جميعها نظم واحدة ، ويجرى الإنفاق عليها من خزينة واحدة . ومن الثابت أن مصر على أيامه قد أنفقت بسخاء لتعمير السودان وإنعاش الحياة الاقتصادية به ؛ وتعليم أبنائه وتشجيعهم بكل الطرق على السير فى ركب الحضارة . ومن

الثابت كذلك أن مصر عملت على تدريب السودانيين على حكم أنفسهم بأنفسهم على أساس ما سماه المعاصرون الأجانب الذين زاروا السودان فى ذلك الحين « مبدأ إشراك العناصر الوطنية فى شئون الحكم والإدارة » . أى أن السودان قد شهد العمل بما صار يعرف باسم « السودنة » فى الاصطلاح الحديث .

ومن الأيام الأولى التى تم فيها تأسيس الوحدة السياسية إذاً ، صار لمصر رسالة ، فى شطر الوادى الجنوبى لا تقر أو تجيز ضياع جهود مصر سدًى وعودة عهود الفوضى التى سبقت التنظيم الجديد . عندما تأزمت الأمور بين مصر وتركيا ، وبات من الواضح : إما أن يستقلّ محمد على بملك مصر ، وإما أن تظل مصر فى نطاق الدولة العثمانية على قاعدة إنشاء الحكم الوراثى بها ، عمد محمد على إلى توضيح ما كان لمصر من حقوق ثابتة على السودان غير تلك المستمدة من واقع تبعية مصر للباب العالى .

والجدير بالذكر أن محمد على لم يعتمد فى بيان هذه الحقوق على « حق الفتح » ، مع العلم بأن « حق الفتح » كان مأخوذاً به فى تحديد العلاقات الدولية فى ذلك العصر ، بل استمر معترفاً به إلى وقت قريب جدًّا ، حيث ألغى « حق الفتح » نهائيًّا بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة فى يونية ١٩٤٥ . بل استند محمد على فى ضرورة المحافظة على وحدة الوادى على أمور ثلاثة :

أولها : رسالة مصر فى السودان — التى سبقت الإشارة إليها — وفى سبيل توضيح أن لمصر رسالة فى السودان لا يمكن التخلى عنها إطلاقاً ، قام محمد على عشية تأزُّم علاقاته مع الباب العالى برحلته المشهورة إلى السودان « أكتوبر ١٨٣٨ — مارس ١٨٣٩ » . ونشر بعد عودته « جرنالا » لهذه الرحلة فى أبريل ١٨٣٩ . وكان لنشر هذا « الجرنال » أهمية عظيمة لسببين : أولهما متصل بالرسالة التى لمصر فى السودان ، وثانيهما متصل بالنظرية التى نادى بها محمد على لتبرير بقاء السودان متحداً مع مصر فى « نظام سياسى » واحد ؛ ونعنى بذلك نظرية « الخلو » التى سوف يأتى بيانها . ذلك أن « الجرنال » فيما يتصل برسالة مصر فى السودان قد أثبت نص خطبة ألقاها محمد على فى أعيان البلاد الذين اجتمعوا به فى جهة « فاشنغارو » بالقرب من « فازوغلى » ، كما أثبت طائفة من أحاديث محمد على مع الزعماء المحليين وتوجيهاته للحكام المسئولين . وأوضحت هذه جميعها مبلغ اهتمام

محمد على بتأمين الأهلين على أرواحهم وأرزاقهم ، بمنع اعتداءات الأحباش عليهم واعتداءات أهل سلطنة دارفور — ولم تخضع دارفور للحكم المصرى إلا فى عهد الخديو اسماعيل — ثم حثه الأهلين على استغلال موارد بلادهم وتعليم أبنائهم والسير فى ركب الحضارة . مما لا يدع مجالاً للشك فى أن « الباشا » ما قام بهذه الرحلة الشاقة وقد ناهز السبعين ، وأنه ما أبدى هذا الاهتمام الفائق بشئون السودان ، إلا لإظهار عزمه القاطع على الاحتفاظ بشطر الوادى الجنوبى حتى يتسنى لمصر إتمام « رسالتها » من حيث واجب النهوض بالسودان إلى مصاف الأمم المتمدينة الرشيدة .

وثانيها : ضرورة الاطمئنان إلى توفير ما تحتاج إليه مصر ، بل السودان نفسه ، من مياه النيل . فقد عمد حكام الحبشة والنوبة من الأزمنة القديمة إلى تهديد مصر بقطع مياه النيل عنها ، وذلك كلما ساءت العلاقات بينهم وبين مصر . بأن يعملوا على تحويل مجرى النيل بحيث لا تصل مياهه إلى مصر . وفى العصور القريبة يذكر الرحالة « جيمس بروس » (James Bruce) خطاباً من أحد ملوك الحبشة إلى الباشا العثمانى فى مصر فى سنة ١٧٠٤ يقول فيه : « فى النيل وحده الوسيلة التى تكفى لعقابكم ، لأن الله جعل منبع هذا النهر وفيضان مائه تحت سلطاننا . وفى وسعنا التصرف فى مياه هذا النهر بالكيفية التى تلحق الأذى البليغ بكم » . وحتى عهد محمد على كان لا يزال الخوف من تحويل مجرى النهر قائماً . ولقد ظل التهديد بتحويل مجرى النيل وقطع مياه النهر عن مصر باقياً طوال العصور كلها ، وخلال القرن التاسع عشر بل إن هنالك كثيرين اعتقدوا حتى عهد قريب أن تحويل مجرى النهر عملية ممكنة .

ومن بين الذين أخذوا بهذا الرأى ، الرحالة والمستكشف الإنجليزى « شارلس بيك » (Charles T. Beke) الذى سجل هذا الرأى فى مذكرة تقدم بها إلى « اللورد بالمرستون » (Palmerston) فى سنة ١٨٥١ بعنوان : « مذكرة عن إمكان تحويل مياه النيل بحيث يمتنع الرى فى مصر » . وبعد هذا التاريخ تحدث كثيرون عن إمكان تحويل مجرى النيل . نذكر من هؤلاء « السير صمويل بيكر » (Sir Samuel W. Baker) الذى طرق كثيراً هذا الموضوع بين عامى ١٨٨٤ و ١٨٨٨ ، و « اللورد ملنر » (Milner) فى عام ١٨٩٢ ، وهكذا . وكانت أكثر هذه الأحاديث

أيام ضياع السودان بسبب المهدية .

ولقد استأثر الاهتمام بمسألة توفير مياه النيل للرى فى مصر والسودان معاً ، بانتباه محمد على . فالمصريون فى عهده هم الذين شقوا الطريق إلى حوض النيل الأعلى عندما قام « البمباشى سليم قبودان » برحلاته الاستكشافية الثلاثة فى النيل الأبيض بين سنوات ١٨٣٨ و ١٨٤١ لاستكشاف منابع النيل فوصلت تحرياته إلى خط عرض ٤٢ ٤°شمالا . وفى عهد محمد على كذلك قامت فى عام ١٨٤٠ محاولة فى أثناء حكمدارية أحمد باشا جركس ، المعروف بأبى ودان (١٨٣٨—١٨٤٣) لسبق الأحباش وتفويت أغراضهم عليهم ، وذلك بمحاولة تحويل مجرى نهر المارب « القاش » أو الجاش (Gash) إلى العطبرة .

وعلى ذلك فقد كان من شأن الاحتفاظ بالسودان أن يتمكن محمد على من تلافى أخطار تحويل مجرى النيل ومنع مياهه لا عن مصر فقط بل عن السودان نفسه كذلك .

وثالثها : الاستناد إلى ما يعرف باسم نظرية الخلو أو الملك المباح (Res Nullius) . وفحوى نظرية محمد على أن الأقطار السودانية عند ضمها إلى مصر لم يكن أحد يمتلكها فى الحقيقة ، لأن السلطة كانت مغتصبة من أصحابها الشرعيين ، ونشرت قبائل العربان الفوضى فى أنحاء السودان . فإذا استطاع حاكم أن ينتزع هذه الأراضى من قبضة أولئك الذين اغتصبوا كل سلطة بها ، وأن ينشئ حكومة مرهوبة الجانب ، تذود عن حياضها وتصون السودان من الغزو الأجنبى ، وتكفل لأهله الاستقرار والعيش فى هدوء وسلام ، فقد صار واجباً أن يستمتع هذا الحاكم بكل ما يخوله سلطانه أو سلطته من حقوق السيادة على هذه الأراضى الخالية ، وهذا الملك المباح أصلا .

ولقد كان الغرض كذلك من رحلة محمد على إلى السودان (١٨٣٨—١٨٣٩) ونشر « جرنال » الرحلة الذى نوهنا عنه ، إذاعة نظرية « الخلو » هذه ؛ والاستناد عليها فى صون وحدة الوادى ، أى بقاء شطريه : مصر والسودان ، فى نظام سياسى واحد .

ولذلك فقد بادر « لاورين » (Laürin) القنصل النمساوى فى مصر بالكتابة إلى حكومته فى ١٩ أبريل ١٨٣٩ بصدد نشر « جرنال » الرحلة : « أن مقصد

الباشا من نشر هذا " الجرنال " أن يذيع على الملأ كل حقوق السيادة التى يطلبها لنفسه على تلك الأقاليم التى يعتبرها خالية (Vacans) ولا يملكها أحد . والسبب فى ذلك أن تأسيس مملكة تضم أقطار السودان إليها قد أصبح عقيدة راسخة فى ذهن محمد على وفى ذهن أولئك الذين يدرسون عن كثب رغبات وميول الباشا . . . ويغلب على الظن أن نشر " جرنال " الرحلة ليس سوى مقدمة لإنشاء مملكة السودان الحديثة » . هذا ، ولم يكن إنشاء ما أطلق عليه « لا ورين » اسم « مملكة السودان الحديثة » إلا لإتمام الوحدة السياسية التى تجمع شطرى وادى النيل — مصر والسودان — فى إطار ونظام سياسى واحد .

تلك إذاً كانت الحجج والدعاوى التى استندت عليها مصر فى صون وحدة الوادى عندما شرعت الدول تعمل لوضع تسوية للمسألة المصرية فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ . ولقد أخذت الدول بوجهات النظر هذه جميعها ، فكان من أركان تسوية ١٨٤٠ و ١٨٤١ ، الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ ، والذى أعطى محمد على — مدى الحياة — حكومة النوبة وسنار وكردفان ودارفور وجميع ملحقاتها ، ولو أن دارفور لم تكن قد ضمت بعد . فكان هذا الفرمان الوثيقة الأولى التى دعمت حقوق مصر فى السيادة على شطر الوادى الجنوبى مع تبعيتها للباب العالى ، وبموافقه الدول .

٢

تسوية المسألة المصرية

١٨٤٠ — ١٨٤١

أ ـ أصول التسوية :

عندما اشتد النضال بين محمد على والسلطان محمود الثانى تدخلت الدول الأوربية كى تضع حدًّا لتحديد العلاقات التى يجب أن تقوم بينهما . وكان مبعث هذا التدخل حرص الدول على صون مصالحها الخاصة المتمثلة وقتئذ فى ضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية . وقد وضح « بالمرستون » سياسة حكومته وغرضها من هذا التدخل فى رسالة بعث بها إلى « كامبل »(Campbell) القنصل الإنجليزى فى مصر ، فى ٤ فبراير سنة ١٨٣٣ ، جاء فيها أن الحكومة الإنجليزية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، حيث تعتبر بقاءها عاملا لا غنى عنه فى بقاء التوازن الدولى فى أوربا . وكان من هذا الرأى كذلك سائر الدول الكبرى . ولذلك فإنه عند استئناف الحرب بين محمود الثانى ومحمد على « حرب الشام الثانية » وانهزام تركيا ، أسفر هذا الاتفاق فى الرأى عن إبرام معاهدة أو « وفاق » لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا . وكان هذا « الوفاق » أول وثائق التسوية التى وضعت للمسألة المصرية . وأما جوهر الحل الذى تضمنته هذه المعاهدة فكان إعطاء محمد على وأسرته الحكم الوراثى فى مصر ولكن بشريطة أن تبقى مصر ولاية عثمالية . وقبلت فرنسا « التسوية » وانضمت إلى حظيرة الدول بتوقيعها اتفاقية البوغازات فى ١٣ يولية ١٨٤١ ، وكانت فرنسا لم توقع على معاهدة لندن . وهذه المصلحة المشتركة التى أملت على الدول إبرام معاهدة لندن ، بقى أثرها ظاهراً فى كل الوثائق التى قامت عليها تسوية المسألة المصرية فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ على أساس « الحل » الذى تضمنته معاهدة لندن لهذه المسألة .

ويمكن حصر وثائق هذه التسوية فيما يلى :

(١) معاهدة أو « وفاق » لندن التي ذكرناها في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ . وتتألف من « وفاق » مبرم بين الباب العالي من جهة ، والدول الأربع : إنجلترة ، وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا ، من جهة أخرى « متعلقاً بإعادة السلم في الشرق » ؛ ومن « عقد مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم في ١٥ يوليو ١٨٤٠ » بين الدولة العثمانية والدول الأربع « يعد » فيه الباب العالي بعرض « الشروط » التي ذكرتها معاهدة لندن على محمد على من أجل الصلح .

ومما تجدر ملاحظته أن مقدمة المعاهدة أو « الوفاق » ذكرت أن الغرض من إبرامها المحافظة على استقلال تركيا وسلامة كيانها . وأن « العقد المفرد » نص — ضمن أشياء أخرى — على وجوب سريان المعاهدات والقوانين الجاري العمل بها في الدولة العثمانية ، في الباشوية المصرية .

(٢) مذكرة بتاريخ ١٨٤١ أرسلتها الدول الأربع : إنجلترة ، وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا للباب العالي لإعطاء محمد على وأسرته الحكم في مصر وراثياً . وكان السلطان عبد المجيد بعد وفاة السلطان محمود الثاني في ١٨٣٩ قد عزل محمد على في ١٤ سبتمبر ١٨٤٠ لعدم إذعانه — خلال المهلة المعطاة له — لقبول شروط الصلح التي تضمنتها معاهدة لندن. ومما يلاحظ بشأن هذه المذكرة أن الحكم الوراثي الذي نصت عليه ، كان على أساس الوراثة الصلبية المباشرة — وقد عارض الباب العالي في هذا النظام . ويلاحظ أن الدول اعتبرت إعطاء محمد على وأسرته الحكم الوراثي في مصر «منحة» (Faveur) من الباب العالي ومن « إحساناته ونعمه » ، وأن هذا الحكم الوراثي لا يتعارض مع حقوق السيادة التي للباب العالي ولا ينتقص منها شيئاً ، وأنه لا يتعارض مع الواجبات المفروضة على باشا مصر كأحد رعايا السلطان ، وكحاكم لإحدى مقاطعات الدولة بناء على دعوة « تكليف » موجهة إليه من السلطان نفسه . ولقد أشارت الدول الأربع تأكيداً لهذه الحقيقة إلى المواد : الثالثة والخامسة والسادسة من مواد « العقد المفرد » الملحق أو « الملصق » بوفاق أو معاهدة لندن ؛ وتنص هذه المواد على وجوب تطبيق كافة المعاهدات والقوانين العثمانية الحالية والمستقبلة في الباشوية المصرية ، كما تطبق وتنفذ هذه المعاهدات والقوانين في أية مقاطعة أخرى من مقاطعات الدولة العثمانية .

(٣) فرمان الباب العالى إلى محمد على بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . وقد تقرر فيه — لأول مرة — إعطاء محمد على وأسرته حكومة مصر وراثة ، على أن يختار الباب العالى نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد على الذكور ، خلفاً له ، ثم من يخلف هذا من بعده ، وهكذا حتى إذا انقرضت ذرية محمد على الذكور لا يكون « لأولاد نساء(عائلته » الذكور حق أيًّا كان فى الولاية المذكورة » ، واختار الباب العالى لها من يشاء . ثم ذكر هذا الفرمان أن إعطاء محمد على باشوية مصر وتقرير الحكم الوراثى بها بالصورة المنوه عنها إنما هو « منحة » من السلطان العثمانى . وتأكيداً لذلك نص الفرمان على ما يأتى : « وحيث إن الامتياز (أو المنحة) المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه [وكانت هذه : الجزية ، الإنفاق على الحرمين الشريفين ، سك النقود ، عدد الجيش (١٨ ألفاً) ، الخدمة العسكرية ، التعيين فى الرتب العسكرية] فنى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز » .

وعلى ذلك فإنه بينما يختلف هذا الفرمان فيما يتعلق بترتيب الوراثة عما جاء فى مذكرة الدول (٣٠ يناير ١٨٤١) ، فقد اتفق مع هذه من حيث تقرير تبعية باشوية مصر كولاية من ولايات الدولة لسيادة الباب العالى الشرعية عليها ؛ فنص فرمان١٣ فبراير١٨٤١ على أن : « جميع أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادر عن كلخانة ، وكافة القوانين الإدارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى ممالكنا العثمانية ، وجميع العهود المعقودة ، أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابة يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضاً » .

وخط شريف كلخانة الذى ورد ذكره فى هذه العبارة ، كان قد صدر فى الآستانة وتلى يوم ٣ نوفبر ١٨٣٩ فى كشك كلخانة بسراى السلطان فى حفل حضره كبار رجال الدولة والرؤساء الروحيون وممثلو الدول الأوربية وممثلو الشعوب الخاضعة لتركيا : اليونان والأرمن والكاثوليك واليهود ، وهو يكفل الحريات والضمانات التى أعطيت للشعوب العثمانية ، ويتضمن برنامجاً لإصلاح الإدارة فى أقاليم الإمبراطورية على قواعد جديدة تؤمن الأفراد على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ؛ وتجرى بمقتضاها فرض وجباية الضرائب بطريقة عادلة ومنظمة ، ثم

اتباع طريقة منظمة فى التجنيد مع تحديد مدة الخدمة العسكرية . ويعتبر خط شريف كلخانة « جلخانة » أول عهد دستورى أصدره السلاطين العثمانيون . ولقد كان لهذا الخط أبلغ الأثر فى تكييف العلاقات بين تركيا ومصر ، حيث أثيرت بسببه الأزمة التى عرفت باسم أزمة التنظيمات الخيرية العثمانية فى عهد عباس الأول ، على نحو ما سيأتى ذكره .

(٤) ولقد أبلغ الباب العالى فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى الدول فى ١١ مارس ١٨٤١ ، وأجابت هذه عليه بمذكرة مشتركة فى ١٣ منه ، عادت فأكدت « تبعية » مصر كولاية عادية لسيادة السلطان العثمانى الشرعية . وفضلا عن ذلك فقد ترتب على تبليغ الباب العالى لهذا الفرمان إلى الدول ، ثم إجابة الدول على هذا التبليغ بمذكرتها المشتركة فى ١٣ مارس ، واعتبار الدول أن الفرمان متضمن للقواعد الأساسية التى نصت عليها معاهدة لندن والعقد المفرد فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ — نقول إنه ترتب على هذا أن أصبح فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ « اتفاقاً دولياً » ، لا يمكن تعديله أو نقضه من غير موافقة إجماعية سابقة من جانب الدول المتعاقدة جميعها .

(٥) ولما كان محمد على قد اعترض على القيود التى جاءت فى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، وهى الخاصة بترتيب الوراثة ؛ وتقدير الجزية المطلوبة — وكانت هذه قدرت بربع الإيرادات — والتعيينات العسكرية أو الرتب فى الجيش ، فقد تبودلت لتسوية هذه المسائل جملة مذكرات بين الباب العالى والدول . وأسفرت المساعى عن الوصول إلى حل نهائى ، بموافقة الدول — تمثل فى صدور فرمان فى ٢٣ مايو ١٨٤١ أعقبه فرمان آخر بنفس المعنى فى أول يونية ١٨٤١ . ويلاحظ بشأن هذين الفرمانين : أنهما يشتملان على ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة فى الأكبر « الأرشد » فالأكبر من ذرية محمد على — أى انتفاء حق الاختيار الذى كان للسلطان بموجب فرمان ١٣ فبراير . ولكن على شريطة أن يصدر التقليد بالولاية دائماً من الباب العالى . حتى إذا انقرضت ذرية محمد على الذكور ، حق للباب العالى أن يعين شخصاً آخر للولاية : « وليس فى مثل هذه الحالة لأولاد بنات محمد على حق أو وجه شرعى يسوغ لهم الادعاء بالإرث » . وأنهما ينصان على ضرورة تنفيذ خط شريف كلخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول

أو التى تبرم معها فى المستقبل ، وكذلك القوانين السارية فى الدولة حالياً أو التى تسن فى المستقبل .

(٦) الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ بخصوص السودان . وقد نص على تقليد محمد على « ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ، ولكن بغير حق الإرث » ، أى لمدى الحياة فقط .

ويتضح مما تقدم عدة حقائق نجملها فيما يلى :

أن الدول نجحت نهائياً فى تقرير المبدأ الجوهرى الذى أرادت منه خدمة مصالحها الذاتية قبل أى اعتبار آخر ، وهو بقاء مصر جزءاً من أجزاء الإمبراطورية العثمانية ، بالرغم من إعطاء أسرة محمد على الحكم الوراثى بها . فنجحت فى وضع الحل الذى ارتأت أنه ملائم لمصالحها فى المسألة المصرية . لأن الحكم الوراثى فى نطاق الدولة العثمانية ، وبالضمانات التى نصت عليها المذكرات المتبادلة بين الدول والباب العالى ، ثم الفرمانات التى أصدرها هذا الأخير ، كان لا يتعارض فى نظرها مع مبدأ المحافظة على سلامة الإمبراطورية العثمانية .

وأن الدول الأوربية اشتركت اشتراكاً فعلياً فى تحديد « الوضع » (Status) النهائى الذى كفلته تسوية عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ للوادى بشطريه : مصره وسودانه . وقد اكتسبت هذه « التسوية » صبغة دولية ظاهرة ، حتى إن « دى مارتنس » (De Martens) من كبار علماء القانون الدولى ، قال عن أثر معاهدة لندن (١٥ يوليو ١٨٤٠) — التى هى أساس التسوية والأصل الذى استندت عليه « الحلول » التى تضمنتها فى « العقد المفرد » فى التاريخ نفسه ، ثم فى المذكرات المتبادلة بين الدولة والباب العالى : قال : حيث إن معاهدة لندن والعقد المفرد قد صار إبرامهما باتفاق دولى ، فمن الواضح أن اتفاقاً جديداً بين الدول الأوربية العظمى ، هو وحده الذى يجرى بمقتضاه تعديل الحقوق والامتيازات التى أوجدتها معاهدة لندن والعقد المفرد . لقد صدرت فرمانات خاصة من جانب الباب العالى كان من شأنها توسيع الحقوق التى للباشا — أى والى مصر — قبل الباب العالى ؛ ولكن مما لا يحتمل أية مناقشة أن ليس فى مقدور هذه الفرمانات بحال من الأحوال إلغاء « الوضع » الذى أوجدته معاهدة لندن والعقد المفرد » أو تعديله بصورة

جوهرية . وقال « دى مارتنس » كذلك إن الوضع الذى صار لحكومة مصر كما حددته وعينته المعاهدات المبرمة فى لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ يظل قائماً ولا يمكن المساس به إطلاقاً ، ولا بد من حصول اتفاق الدول سلفاً حتى يمكن تعديله أو إبطاله وإلغاؤه .

وإن ما يسرى على مصر يسرى كذلك على السودان ، لا من حيث تقرير الحكم الوراثى ، لأن الفرمان الخاص بالسودان أعطى محمد على الحكم مدى الحياة فحسب ، ولكن من حيث اعتبار السودان جزءاً من أجزاء الإمبراطورية العثمانية يجرى فيه تطبيق وتنفيذ المعاهدات المبرمة بين الباب العالى والدول حالياً أو التى يصير إبرامها فى المستقبل ، وكذلك القوانين المعمول بها فى الدولة حالياً أو التى يعمل بها مستقبلا .

• • •

ب — نقد تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ :

ولكن هذه التسوية التى وضعتها الدول للمسألة المصرية كانت شاذة وضعيفة. فالدول التى أرادت بها خدمة مآربها المتمثلة وقتئذ فى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية تهرباً من مواجهة مشكلة ملء الفراغ الذى ينجم من تقلص ظلها فى أوربا ، ثم حرصاً على التوازن الدولى فى هذه القارة ، لم تدخل فى اعتبارها ضرورة تنظيم العلاقات بين مصر وتركيا على قواعد ثابتة قوية . فكانت هذه التسوية مصدر كل ما طرأ بعد ذلك من اضطراب وقلاقل على العلاقات المصرية العثمانية .

وكان الشذوذ الظاهر فى « الوضع » الذى نالته مصر هو بقاءها مقاطعة كسائر مقاطعات الدولة العثمانية مع قيام الحكم الوراثى بها . ويتضح هذا الشذوذ فى منع مصر من المفاوضة مباشرة مع الدول ، ومن عقد المعاهدات مستقلة عن الباب العالى صاحب السيادة الشرعية عليها ، ثم مطالبتها بقبول المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين تركيا والدول ، وتنفيذ القوانين العثمانية فى حين كفلت هذه التسوية لمصر فى الوقت نفسه شطراً من الاستقلال الداخلى فى الإدارة وفرض الضرائب الداخلية والرسوم الجمركية والقيام بالإصلاحات ، وممارسة شئون الحكم

الداخلي ، أو الذاتى عموماً ، ثم مراعاة ظروف البلاد الخاصة وحاجاتها عند تطبيق القوانين العثمانية .

وعلى ذلك فقد قيدت « الشروط » التى تضمنتها أصول التسوية سلطة الولاة من ناحية ، ثم إنها مهدت السبيل من ناحية أخرى لتدخل الباب العالى من وقت لآخر فى الشئون المصرية . وكان هذا التدخل مصدر أضرار كثيرة . لأن تركيا التى أعطت الفرمانات السالفة الذكر فى أثناء أزمتها الكبرى وتحت ضغط الدول ، صارت بعد « التسوية » تتحين الفرص للتدخل ، رائدها فى ذلك تعطيل تقدم البلاد وسحب أو إلغاء « المنح السخية » التى تضمنتها الفرمانات ، وإرجاع البلاد إلى حظيرة الدولة العثمانية كإحدى المقاطعات البسيطة العادية الأخرى ؛ ثم إلغاء هذه الفرمانات ذاتها فى آخر الأمر .

وقد ترتب على هذا أن انحصر نشاط الولاة فى المدة التالية فى ثلاثة أمور :

أولها : درء الخطر : خطر سحب أو إلغاء الامتيازات التى جاءت بها الفرمانات ، متعلقة بمبدأى الحكم الوراثى ، والحكم الذاتى فى مصر . ثانيها : الحصول على ضمانات أوفى لاستقرار الأمور فى مصر على أساس تعديل نظام الحكم الوراثى بحيث تصبح الوراثة المباشرة أو الصلبية هى النظام المعمول به ، ثم توسيع الحكم الذاتى بحيث تصبح مصر — فى ممارسة شئونها الداخلية مع ما يستلزمه هذا من عقد اتفاقات مع الدول — مستقلة عن الباب العالى داخلياً ، فلا يربطها بفضل هذا كله غير تبعية السيادة الشرعية . وأما الحافز إلى هذا المسعى فهو إغلاق باب التدخل الضار فى وجه الباب العالى . وثالثها : محاولة الظفر بالاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية نهائياً ، كخير ضمان ، للأسباب التى ذكرناها ، لاستقرار الأوضاع فى مصر .

على أنه لما كان متعذراً من الناحية القانونية الدولية إجراء أى تعديل فى « الوضع » القائم إلا بموافقة الدول التى اشتركت فى وضع تسوية ١٨٤٠—١٨٤١ ، فقد وجدت مصر فى العهود التالية أن لا معدى لها عن الاستعانة بالدول الأجنبية : الأمر الذى مكن من تغلغل النفوذ الأجنبى فى شئون مصر .

ومن أهم ما يؤخذ على تسوية ١٨٤٠—١٨٤١ أنها قد فتحت باب التدخل الأجنبى وتغلغل النفوذ الأجنبى فى مصر . وذلك أن هذه التسوية قد وضعت — فى الحقيقة —

مصر تحت الإشراف أو الوصاية الأوربية . حيث كان فى مقدور الدول ــ كما أسلفنا ــ تغيير أو إلغاء « الوضع » الذى صار لمصر بموجب تسوية ١٨٤٠ ــ ١٨٤١ . أضف إلى هذا أن من بين المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الباب العالى والدول ، والتى طلب تطبيقها فى مصر معاهدات «الامتيازات الأجنبية» السائدة فى الإمبراطورية العثمانية ، والتى قال عنها اللورد « ملنر » (Milner) : « إنها قيدت سيادة السلطان العثمانى فى داخل ممتلكاته بشكل لا نظير له » .

حقيقة أن محمد على قد شجع وفود الأجانب إلى مصر ، وأمن لهم إقامتهم بها ، ولكن سلطة الباشا وسيادته الداخلية حيال هؤلاء استمرتا كاملتين طوال حكمه إلى أن وُضعت هذه التسوية . غير أن الحال لم يلبث أن تبدل بعد عام ١٨٤١ لسبب جوهرى هو أن أوربا التى تأثرت بحدوث الانقلاب الصناعى بها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أخذت تشعر تدريجيًّا بحاجتها إلى مواطن جديدة للخامات وإلى أسواق خارجية لتصريف مصنوعاتها ، ووجدت فى مصر مجالا واسعاً للاستغلال يجذبها إليه اعتدال المناخ وخصوبة الأرض وتوقع الغنى السريع . وعندما بدأ سيل الأوربيين والليفانتيين يتدفق على هذه البلاد ، كانت مصر قد خرجت من نضالها العنيف الطويل مع تركيا ، وصار لها ذلك « الوضع » الشاذ الذى ساعد الأجانب على الوفود إليها واستغلال مواردها فى كنف معاهدات « الامتيازات الأجنبية » التى سرت فى هذه البلاد سريانها فى الدولة العثمانية بموجب « التسوية » ، يحميهم فى استغلالهم إياها ونشر نفوذهم بها ورعاية مصالحهم ذلك «الإشراف الأوربى» الذى تحدثنا عنه . ولم تكن مصالح هؤلاء الوافدين دائماً شريفة ، لأن أكثرية الأجانب الذين انقضوا على مصر آنئذ كانوا كما وصفهم « سدنى لو » (Sidney Low) من المغامرين الذين لا أخلاق لهم ولا مبادئ ، فكانوا لا يعنون إلا باستغلال البلاد استغلالا مزرياً مشيناً ، ويساعدهم فى ذلك قناصل الدول طمعاً فى اقتسام الربح والغنيمة معهم .

ولم يكن هذا كل الأذى الذى نجم عن تسوية ١٨٤٠ ــ ١٨٤١ ، فقد قاسى السودان من أذاها ما قاسته مصر نفسها . فقد ترتب على تخويل السلطان العثمانى لمحمد على ضم السودان ، ثم صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ ، الخاص

بالسودان ، أن ظل شطر الوادى الجنوبى كشطره الشمالى مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية . ولقد اعتبر السودان فى الفرمانات الصادرة للولاة والخديويين من الملحقات المصرية . فلم يصدر فرمان خاص بالسودان لخلفاء محمد على ، على خلاف ما حدث معه . بل نصت الفرمانات الصادرة إلى إبراهيم (أغسطس ١٨٤٨) ، وإلى عباس الأول (نوفبر ١٨٤٨)، ومحمد سعيد (يوليو ١٨٥٤) وإسماعيل (يناير ١٨٦٣) — على تقليد هؤلاء ولاية أو باشوية مصر وتوابعها أو ملحقاتها (dependances) ؛ ثم إنها نصت على أن يكون هذا التقليد بالشروط نفسها التى تضمنها فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ وأول يونية ١٨٤١ الصادر إلى محمد على . ومن معنى هذا سريان المعاهدات التى أبرمتها الدولة العثمانية أو تبرمها مع الدول ، وسريان القوانين التى سنتها أو تسنها ، فى السودان كذلك . ومن هذه المعاهدات كما ذكرنا « الامتيازات الأجنبية » .

وشجع الأجانب على الذهاب إلى السودان والإقامة به ، عدا الانتفاع بالمزايا التى كفلتها لهم تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، عاملان هامان : استتباب الأمن فى ربوع السودان نتيجة لتأسيس الحكومة الموطدة فى الخرطوم ، ثم فتح النيل الأبيض للملاحة بفضل الرحلات التى قام بها سليم قبودان بين عامى ١٨٣٨ و ١٨٤١ على نحو ما ذكرنا .

فقد جاء إلى السودان ، فى مبدأ الأمر ، الرحالة والمستكشفون ، بعضهم مع جيش إسماعيل كامل بن محمد على ، والبعض الآخر فى أعقابه ؛ ثم تبعهم التجار الأوربيون والليفانتيون لجمع العاج والاتجار فيه أولا ، ثم لاقتناص الرقيق عندما نضبت موارد العاج وقل الربح من تجارته أخيراً . ولم يكن التجار الذين جاسوا فى السودان بين ١٨٤٠ و ١٨٦٠ خصوصاً من خيار القوم كذلك ، بل كانوا كما وصفهم فى عام ١٨٦٠ القنصل الإنجليزى فى مصر « كوهون » (Colquhoun) من المغامرين الذين وقفوا كل جهودهم على اقتناص الرقيق والاتجار به . ولقد تسبب عن اتساع نفوذ تجار الرقيق ، هؤلاء الذين حمتهم « الامتيازات » الأجنبية ، وأولاهم القناصل رعايتهم ، أن ضعفت سلطة الحكومة ، فصارت لا تتعدى الخرطوم ثم زالت تماماً فى الأنحاء البعيدة ، فى حين ظهرت الجماعات المسلحة ، وانتشرت « الزرائب » أو المحطات التى كانت مخازن للمؤن والأسلحة

والبارود ومستودعات للرقيق والعاج ، وأقفرت أقاليم واسعة من سكانها ، وعمت الفوضى من جديد فى ربوع السودان .

• • •

حـ — أثر التسوية فى توجيه السياسة المصرية فى شطرى الوادى :

تبين مما تقدم إذاً مدى النتائج التى ترتبت على تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ سواء فى مصر أو فى السودان . وكان من المتحتم لذلك أن تملى إملاءً هذه التسوية القاصرة الشاذة نوع السياسة التى وجب على مصر أن تتبعها فى علاقاتها مع تركيا ، صاحبة السيادة الشرعية عليها ، ثم مع الدول التى اشتركت فى وضع «التسوية» ، والتى كان لايمكن إدخال أى تعديل أو تغيير عليها من غير موافقتها .

وفى السنوات التالية انحرف هدف السياسة المصرية (أولا) : فى المحافظة على « الوضع » فى مصر والسودان كما جاء فى « التسوية » — والسبيل إلى ذلك إبطال مسعى الباب العالى الذى يريد إلغاء الامتيازات التى تضمنتها الفرمانات ، ويريد إرجاع مصر إلى حظيرة الدولة كمجرد باشوية عادية كسائر باشويات ومقاطعات الدولة العثمانية ، ثم (ثانياً) : فى تأمين هذا الوضع ، وذلك بمنع الباب العالى من التدخل فى شئون الحكم ووقف محاولاته التى أراد بها تقييد سلطة الولاة أو الباشوات ، وتعطيل المشروعات الاصلاحية . وكانت مقومات هذا « التأمين » المحافظة على الحكومة الوراثية فى مصر مع استمرار وحدة الوادى السياسية ، أى خضوع مصر والسودان لنظام سياسى واحد ، ثم تجنيب البلاد أخطار الوضع الشاذ الذى أوجدته تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . وذلك عن طريق تغيير ترتيب النظام الوراثى بحيث يصبح نظام الوراثة المباشرة أو الصلبية هو المتبع بدلا من أن تبقى الوراثة من حق الأرشد فالأرشد من أسرة محمد على كما قررها فرمانا ٢٣ مايو وأول يونيه ١٨٤١ ؛ ثم عن طريق الحصول على السلطة التامة فى ممارسة شئون الحكم الداخلية ، حتى تتمتع البلاد بالحكم الذاتى الكامل ، فيتسنى حينئذ الأخذ بأسباب الإصلاح اللازم للنهوض بها ؛ ثم العمل إلى جانب هذا كله ، من أجل وقف نشاط المغامرين الأجانب الذين جاءوا لاستغلال موارد القطر ، مصره وسودانه .

وثمة حقيقة جديرة بالملاحظة ، هي أن تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، ولو أنها كانت تمنع حدوث أي تعديل أو تغيير جوهري في « وضع » البلاد من غير موافقة الدول ، إلا أنها من ناحية أخرى كانت لا تمنع « الولاة » بحال من الأحوال ، من القيام بأية محاولة ترمي إلى إقناع الباب العالي بضرورة إدخال التعديلات أو التغييرات التي يرى هؤلاء ضرورة إدخالها على فرمانات الولاية ، ما دامت هذه التعديلات أو التغييرات لا تتناول جوهر العلاقة بين تركيا ومصر — أي اعتراف مصر بالتبعية الرسمية لتركيا — ، وما دامت تلقى موافقة الدول عليها .

وعلى ذلك فقد صار على مصر بعد انقضاء عهد محمد علي أن تختار بين أمرين : إما البقاء في نطاق الإمبراطورية العثمانية مع تعديل « الوضع » الذي نالته في ١٨٤٠ — ١٨٤١ بالصورة التي تحقق الأغراض التي ذكرناها ، وإما الاستقلال الكامل والانفصال عن تركيا . ومن مزايا الأمر الأول صيانة مصر من الغزو الأجنبي حيث اتفقت وقتئذ سياسة الدول على المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، وقد استمرت هذه السياسة قائمة حتى عام ١٨٧٠ تقريباً . أما الاستقلال الكامل والانفصال عن تركيا فمعناه تخليص البلاد نهائيًّا ، مصر والسودان ، من العوامل أو القيود المعطلة لنهوضها ورقيها . وكانت مصر ترى أن الاستقلال خير الحلول التي يجب أن تفضَّل على غيرها ، لإنهاء الوضع الشاذ المتولد من تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ بكل آثاره السيئة . على أن محاولات مصر في سبيل الاستقلال الكامل لم تنجح لأنها صارت تصطدم دائماً مع رغبات الدول التي تدخلت للحيلولة بين مصر واستقلالها الكامل . ولقد أخفق الولاة بعد محمد علي في الوصول إلى الاستقلال ، ولكنهم نجحوا من ناحية أخرى في توسيع استقلال البلاد الداخلي ، بدرجة تكون معها مصر والسودان وحدة سياسية واحدة منفصلة تماماً عن تركيا .

وكان — حتى يتسنى إدراك هذا الاستقلال الداخلي أو الحكم الذاتي الكامل الذي أبقى على مجرد التبعية لتركيا ، هذه التبعية التي كادت أن تكون اسمية فحسب ، كالصلة التي تربط بين مصر والإمبراطورية العثمانية — أن تطورت سياسة مصر وعلاقاتها مع الدولة العثمانية والدول الأوربية ، في أدوار أو مراحل

معينة كان لكل طابعه الخاص به ، ولو أن السياسة المصرية فى هذه الأدوار جميعها كانت تخضع فى الحقيقة لمؤثر واحد ، مترتب على الاعتبارات التى ذكرناها ، هو ضرورة تحرير الوادى ، مصر والسودان ، من نفوذ أو تدخل تركيا من جهة ، ثم من نفوذ أو تدخل أو « وصاية » الدول الأوربية من جهة أخرى .

٣

مصر من ١٨٤٨ إلى ١٨٦٣

تمهيد :

امتد من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٤ أول أدوار التطور ، الذى طرأ على السياسة المصرية نتيجة للتسوية التى وضعت فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ . وقد تميز هذا الدور بوقوع أزمة التنظيمات العثمانية الخيرية فى أثنائه ، وهى الأزمة التى أثارتها تركيا حتى تستطيع بسببها إلغاء الامتيازات التى « منحتها » لمصر فى فرمانات ١٨٤١ ، وإزالة الوضع الذى نالته مصر فى تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، والعودة بهذه البلاد إلى « وضع » الباشوية أو الولاية العادية كإحدى المقاطعات البسيطة الخاضعة للدولة العثمانية . ولقد استطاع القائمون بالحكم فى مصر اجتياز أزمة « التنظيمات » بسلام والاحتفاظ « بالوضع » الذى كان لمصر بمقتضى « التسوية » .

وكان فى أواخر هذا الدور أن سعى عباس الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤) لتوسيع حقوقه فى ممارسة شئون الحكم الداخلى ، وتعديل نظام الوراثة بجعلها صلبية مباشرة أى منحصرة فى أكبر أبنائه وأبناء أبنائه بدلا من بقائها كما كانت حسب الفرمانات منحصرة فى الأرشد فالأرشد من أعضاء أسرة محمد على . ومن المعروف أن إبراهيم الذى حكم من ١٤ أبريل إلى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ — وقد توفى محمد على فى ٢ أغسطس ١٨٤٩ فى عهد عباس الأول — حاول تغيير الوراثة وجعلها من نصيب أكبر أبنائه الأمير أحمد رفعت ، فكتب فى أواخر أيامه للسلطان العثمانى فى ذلك . ولكن إبراهيم بنى هذا الطلب — لإقصاء عباس عن الولاية — على اتهام عباس بالخيانة وبغير ذلك من التهم لأنه كان يكرهه . والأثر التى تركته هذه الخطوة كان انقسام الأسرة ، ووجود المتحيزين لبيت إبراهيم ، وتدبير المكايد والمؤامرات فى الآستانة ومصر ضد عباس . والذى يعنينا أن المسعى لتغيير الوراثة ظل متصلا فى عهد محمد سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) ، أى خلال ذلك الدور الذى مرت به السياسة المصرية والذى تميز بحدثين ارتبطا فى نظر محمد

سعيد بضرورة تقوية مسند الباشوية على نفس الأساسين اللذين سبق ذكرهما ، أى تعديل نظام الوراثة ، وتوسيع الاستقلال الداخلى . وهذان الحدثان هما إعطاء امتياز حفر قناة السويس إلى فردينند دلسپس فى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ ، وإرسال الأورطة السودانية إلى المكسيك فى ١٨٦٣ .

ا ــ أزمة التنظيمات العثمانية :

والتنظيمات العثمانية هى مجموعة القوانين والأنظمة التى سنت أو صدرت مستندة على القواعد التى تقررت فى خط شريف كلخانة الصادر فى ٣ نوفمبر ١٨٣٩ . وكان من هذه القوانين والتنظيمات : (أولا) ما تعلق بإعطاء الضمانات لتأمين الشعوب الخاضعة للإمبراطورية مهما اختلفت أجناسهم ودياناتهم ، على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ، وتنظيم فرض الضرائب وجبايتها ، وتنظيم التجنيد وتحديد مدة الخدمة العسكرية . (ثانيا) ما تعلق بالأنظمة الإدارية على أساس تدعيم السلطة المركزية فى القسطنطينية ، وتوثيق الإشراف المركزى من عاصمة الإمبراطورية على إدارة الأقاليم والولايات بحرمان الولاة أو الباشوات كل سلطة لهم ، عن طريق توزيع السلطات المحلية فى الأقاليم أو الولايات بين الحاكم العسكرى و « المال مدير » أو المحصل أو الدفتردار ، والمجالس الإقليمية فى المقاطعات ــ نقلا عن الأنظمة الأوربية ــ لإشراك أعيان الأقاليم فى إدارة الشئون العامة ؛ ثم حرمان الباشا أو الوالى حق القصاص ، أى حرمانه من إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها دون الرجوع إلى القسطنطينية للحصول على تصديقها .

هذه « التنظيمات » أبلغها الباب العالى إلى محمد على منذ ٦ ديسمبر ١٨٣٩ ، ولكن هذا الأخير صار ينتحل بنجاح مختلف المعاذير لعدم تطبيقها فى باشويته . ومنذ مايو ١٨٤١ اعترف الباب العالى بأن من حق محمد على مراعاة ظروف البلاد المحلية وحالة السكان عند تطبيق التنظيمات العثمانية . فكان ذلك تسليماً فى واقع الأمر من جانب الباب العالى بعدم تطبيق التنظيمات فى مصر ، لا سيما أن الباب العالى لم يلبث أن اعترف كذلك بحرية محمد على فى فرض الضرائب وجبايتها وإدارة شئون ولايته المالية دون حاجة لخدمات الدفتردارين أو المحاسبين الذين

يستمدون سلطتهم مباشرة من الآستانة . وهكذا ظل محمد على صاحب السلطة التامة فى شئون باشويته الداخلية . وفى عهد إبراهيم (إبريل — نوفمبر ١٨٤٨) لم تُثَر مسألة التنظيمات العثمانية .

ولكن عندما تولى عباس الأول ، كانت قد بدأت تظهر آثار التسوية التى وضعت للمسألة المصرية فى ١٨٤٠ — ١٨٤١ من حيث ابتداء تغلغل النفوذ الأجنبى فى البلاد نتيجة لتلك « الوصاية » الدولية التى أتت بها التسوية ، على نحو ما سبق ذكره . ثم إنه بعد هذه « التسوية » بدأ التنافس يحتدم بين إنجلترة وفرنسا على الاستئثار بالنفوذ الأعلى فى مصر . وكانت فرنسا فى السنوات الأخيرة من حكم محمد على قد صارت صاحبة نفوذ كبير فى مصر ، لا يسوغه ذلك الدور الذى اتسم بالتردد والخذلان الذى لعبته فى الأزمة المصرية العثمانية (١٨٤٠) وهو الدور الذى كان عباس الأول لا يزال يذكره جيداً .

ولقد خشى عباس إذا استمر النفوذ الفرنسى يتزايد على أيدى أولئك الذين درسوا فى فرنسا وتأثروا بمساعى فرنسا التى تعمل لكسب ودهم ، وكان يتزعم هؤلاء عمه محمد سعيد — خشى عباس أن تتدهور الباشوية المصرية إلى مجرد بلاد خاضعة « للحماية » الفرنسية . تعمل على مكافحة النفوذ الفرنسى ، ولم تجهل فرنسا حقيقة ميوله نحوها وكراهيته لها . فراحت من جهتها تكيد له وتتربص به الدوائر . وسنحت لها الفرصة عندما اشتد النزاع بين عباس وسائر أعضاء الأسرة بسبب اختلافهم على تقسيم تركة محمد على ، وتآمر هؤلاء ضده خصوصاً نازلى هانم — من بنات محمد على — مع رجال الديوان العثمانى لإقصائه عن الولاية ، وشوه أعداؤه سمعته فى تركيا ، فاتهموه بالإسراف والاستبداد وقلة الدربة والعجز عن إدارة شئون الحكم ، وروجت فرنسا هذه الاتهامات ضده فى القسطنطينية وفى العواصم الأوربية ، وصارت تؤيد مساعى أعدائه لدى الباب العالى الذى اتخذ من هذه الاتهامات مبرراً لتنفيذ تلك السياسة التى لم يستطع تنفيذها أيام محمد على وإبراهيم ، والتى هدفت إلى إلغاء الامتيازات التى تمتعت بها مصر بفضل الفرمانات الصادرة فى عام ١٨٤١ باعتبار أن تشويه الحكم والإساءة إلى سمعة الحكام ، فى مصر يؤديان إلى ثبوت الاتهام على الباشوية المصرية بالضعف والعجز ، فلا يبقى هناك مبرر لاستمرار تمتع هذه الباشوية بالامتيازات التى

أعطيتها ، بل يجب تجريدها من هذه الامتيازات وإرجاعها إلى حظيرة الدولة ولاية عادية حتى تستقيم أحوالها . ولم تكن أغراض الباب العالى هذه سراً خافياً . فقد قال الواقفون على بواطن الأمور فى اليوم نفسه الذى قرئ فيه فرمان تولية عباس باشا بالقلعة فى ١٩ فبراير ١٨٤٩ : « يبدو محققاً أن الباب العالى يريد أن ينتقص من نواح متعددة السلطات المستقلة التى كان يمارسها محمد على ، وأن يضع مصر تحت إشرافه المباشر بأكثر مما كان عليه الحال فى السنوات الطويلة الماضية » .

وأما وسيلة الباب العالى إلى ذلك فكانت مطالبة عباس بتطبيق التنظيمات العثمانية فى ولايته . بل إن الباب العالى عندما اشتدت المكايد ضد عباس فى الآستانة وتزايد نفور الباب العالى منه ، قرر إخراجه من الحكم نهائيًا عند سنوح أول فرصة . وكان محمد سعيد — متزعم الجماعة الفرنسية ، والذى آزرته فرنسا — هو المرشح للولاية بعد عزله .

وعلى ذلك طلب الباب العالى من عباس فى مارس ١٨٥٠ إدخال التنظيمات العثمانية لتطبيقها بحذافيرها فى مصر ؛ وإعطاء الضمانات الكافية لحماية الأرواح والأعراض والأموال بإقامة الإدارة العادلة فى البلاد ، وإنزال القوات البرية المصرية إلى الحد الذى نصت عليه الفرمانات « أى ثمانية عشر ألفاً » ؛ وهذا عدا مطالب أخرى بشأن إزالة القيود التى فرضها عباس على أعضاء الأسرة من أعدائه الذين منعهم من الذهاب إلى « دار الخلافة » أى تركيا .

ولم يلبث عباس أن عارض بشدة فى تطبيق « التنظيمات » بحذافيرها دون تعديل ، واستند فى معارضته هذه على أساسين جوهريين : (أولهما) أن تطبيق التنظيمات بالصورة المطلوبة متعارض مع الحقوق التى هى من أركان الحكومة الوراثية كما رسمها فرمان فبراير ١٨٤١ ، وكما ضمنتها الدول بموافقتها عليها . فمن حق الوالى بفضل الفرمانات أن يمارس السلطة الداخلية فى شئون ولايته كاملة غير منقوصة . وأما إذا طبقت التنظيمات ، كما هى ، فى مصر فإنها سوف تطغى على كل حقوقه فى الإدارة الداخلية بإخضاع كل شئون القضاء والإدارة والمال رأساً للديوان العثمانى بالقسطنطينية ، الأمر الذى يترتب عليه خفض مركز الوالى فى مصر إلى مستوى الباشوات العاديين فى الروملى أو الشام وغير ذلك من الولايات

أو المقاطعات العادية فى الدولة . وذلك مناقض لما تقرر فى الفرمانات التى أعطت مؤسس البيت الحاكم فى مصر حق الولاية بموافقة الدول الأوربية .

و (ثانيهما) أن تطبيق التنظيمات العثمانية على علاتها فى مصر لا يتفق إطلاقاً مع ظروف هذا القطر وأحواله وحاجاته . من ذلك ما نصت عليه التنظيمات بشأن عدم توقيع عقوبة « الإعدام » على القتلة والثائرين من غير أن يجيز ذلك فرمان يصدر من الحضرة الشاهانية. فكان من رأى عباس ، وأيده فى هذا القنصل الإنجليزى «شارلس مرى» (Charles Murray) أنه فى بحر ستة شهور من نشر مثل هذا القانون فى مصر سوف لا يفقد – فحسب – المسيحيون كل أمن على أموالهم وأرواحهم بل إن القطر بأجمعه كذلك سوف يرتمى فى أحضان الفوضى والثورة » . ثم كان من رأى عباس أن الأعراب فى الصحراء والفلاحين بالصعيد والأهلين فى النوبة وسنار ، لا يأبهون للأوامر التى يصدرها الباب العالى ، وهو الذى يبعد بعداً شاسعاً عنهم ، ولا يخشون بأسه وسطوته ، ولكنهم يخشون الحكومة التى تقتص منهم فى التو والساعة إذا حصل ما يوجب الاقتصاص منهم ؛ فصار الأمن مستتباً واطمأن الناس على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم بخلاف الحال فى ولايات الدولة العثمانية الأخرى .

ومن المسائل التى أثارها عباس للتدليل على عدم ملاءمة التنظيمات : مسألة « القصاص » ذاتها . فالشريعة الإسلامية تجيز لولى الدم – أى أقرباء المقتول وورثته – قبول الدية (ثمن الدم) من القاتل ، فلا يعدم هذا إذا دفعها هو وقبلها هؤلاء ، فأرادت التنظيمات الآن أن يكون للحكومة حق القصاص من القاتل حتى بعد تقديمه الدية (أى دفع ثمن الدم) وقبول « ولى الدم » لها ، أى بعد صفح هذا عنه ، وذلك بمحاكمته ثم معاقبته بالحبس – بعد ثبوت الجرم عليه – بالأشغال الشاقة من سنة إلى خمس سنوات وذلك بدلا من الإعدام مما من شأنه – كما قال عباس – إثارة شعور الأهلين المسلمين الذين يحرمهم هذا التشريع حقوقهم .

ولما كان تطبيق التنظيمات العثمانية قد أخفق فى أكثر ولايات الدولة ، إن لم تكن فى جميعها ، فى تأمين الناس على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ، فقد ساد الاعتقاد فى مصر بأن ليس الغرض من المطالبة بتطبيقها فى هذه البلاد سوى تحقير عباس وإهانته ، يدفع الباب العالى إلى ذلك تأثره – كما اعتقد عباس –

بالمكايد التى كان يدبرها له أعداؤه فى القسطنطينية لإضعاف سلطته .

والحقيقة أن إدخال التنظيمات العثمانية فى مصر والإصرار على تنفيذها برمتها وعلى علاتها كان معناه إلغاء الباشوية الوراثية ، كآخر خطوات هذا التدخل من جانب الباب العالى ، وكما جاءت هذه الباشوية الوراثية فى فرمانات الولاية .

فى هذه الظروف إذاً قرر عباس الاستعانة بالنفوذ الأجنبى . ولما كان متعذراً على عباس للأسباب التى عرفناها أن يتجه صوب فرنسا لمساعدته ، فقد ولى وجهه شطر إنجلترة . ومما يجب ذكره أن علاقات عباس بهذه الدولة لم تكن طيبة عند بداية حكمه . فهو يكره كل نفوذ أجنبى سواء كان فرنسياً أم إنجليزياً ، ثم إنه قد رفض منذ ديسمبر ١٨٤٨ إنشاء سكة حديدية بين السويس والإسكندرية أراد الإنجليز إنشاءها لتسهيل تجارتهم وبريدهم مع الهند عبر الطريق البرى ؛ لأن عباساً كان يخشى انتشار النفوذ الإنجليزى . ثم إنه عندما شاهد القنصل الإنجليزى « مرى » يسعى لجذب البدو إليه فى شبه جزيرة سينا لأغراض قد تكون متصلة برغبة الإنجليز فى تأمين مواصلاتهم البرية ، بادر عباس فى عام ١٨٥٠ بإنشاء مركز حربى فى « الطور » ليحول دون تأسيسهم مراكز أو مناطق نفوذ فى تلك الجهات يهددون منها حدود مصر الشرقية . ولذلك لم يكن الإنجليز متحمسين لمصلحته بتاتاً عندما ثار النزاع بينه وبين الباب العالى وقويت المكايد ضده فى الآستانة . بل كان « السير ستراتفورد كانينج » (Stratford Canning) السفير الإنجليزى لدى الباب العالى يكره عباساً كراهية شديدة ، ومن المشكوك فيه كثيراً أن هذه الكراهية قد زالت أو انكسرت حدتها فى أثناء التعاون المصرى البريطانى فى القسطنطينية بعد ذلك .

زد على ذلك أن الإنجليز قد اتبعوا فى علاقاتهم مع مصر وتركيا خطة التزام حرفية الفرمانات لاتفاق ذلك مع مصالحهم السياسية ، وقد جعلتهم هذه الخطة لا يرتاحون إلى سعايات ومكايد أعداء عباس ضده فى القسطنطينية ولا يوافقون على أى تدبير يرمى إلى عزله من الباشوية لأنه لم يكن من مصلحتهم أن يتدخل الباب العالى فى شئون الباشوية المصرية بالصورة التى تمكنه من استرداد نفوذه كاملا فى الباشوية ، فينهدم بذلك أحد أركان التسوية التى وضعت للمسألة المصرية ، وهو إخراج الباشوية المصرية من تدخل الباب العالى والسيطرة الفعلية

العثمانية ؛ ولأنه لم يكن من مصلحتهم أن ينفسح المجال أمام فرنسا منافستهم القوية للاستئثار بالنفوذ الأعلى فى مصر على يد محمد سعيد بعد عزل عباس ، فيصبح النفوذ الفرنسى خطراً يتهدد مصالح الإنجليز الذين يعنيهم قبل أى اعتبار آخر بقاء الطريق البرى : السويس — القاهرة — الإسكندرية مفتوحاً لمواصلاتهم الإمبراطورية مع الهند .

ولكن هذه الخطة نفسها — التزام حرفية الفرمانات — قد جعلتهم من ناحية أخرى ، على نحو ما قال « بالمرستون » نفسه فى رسالته إلى القنصل الإنجليزى فى مصر « شارلس مرى » فى ٢٠ فبراير ١٨٥١ : « لا يريدون ، بل إنهم ليمتنعون عن تأييد عباس فى معارضة تطبيق التنظيمات العثمانية فى مصر » . وذلك على اعتبار أن تطبيقها ينطوى على إصلاحات مفيدة لإنشاء الحكومة العادلة الطيبة فى مصر ، ثم إنه لا يتعارض مع مبدأ الحكم الوراثى الذى استند عليه مسند الباشوية ؛ ولأنه لم يكن منتظراً إجراء أى تعديل فى الأوضاع القائمة من غير موافقة الدول ، ولأن عباساً كان معاكساً — بموقفه من السكة الحديد التى أراد الإنجليز إنشاءها — مصالح هؤلاء ، ولم يكن ، كما أسلفنا ، على علاقات طيبة معهم ؛ بينما هم على خلاف ذلك ، كانوا أصحاب حظوة لدى الباب العالى بفضل السمعة والنفوذ الكبيرين اللذين تمتع بهما سفيرهم فى الآستانة وقتئذ السير « ستراتفورد كانينج » لدى دوائر الباب العالى .

ولكن عباساً عندما صمم على الاستعانة بالنفوذ الإنجليزى لاجتياز الأزمة ، كان يدرك تماماً حقيقة الموقف ، الأمر الذى جعله مستعداً لدفع الثمن الذى يرضاه الإنجليز لخدماتهم ؛ وهذا الثمن هو موافقته على مد السكة الحديد فى الطريق البرى من الإسكندرية إلى السويس. ومنذ ١٦ فبراير ١٨٥١ استطاع عباس الاتفاق مع « شارلس مرى » على أصول قواعد الاتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية : أن تتدخل إنجلترة لدى الباب العالى للمحافظة على حقوق عباس كما جاءت فى فرمانات الوراثة ؛ وأن يتفاوض عباس مع المهندس الإنجليزى « السير روبرت استفنسون » (Sir Robert Stephenson) لمد الخط الحديدى ؛ وأن يعمل عباس على تشجيع التجارة البريطانية وتأمين المواصلات مع الهند .

وفى ٧ مارس ١٨٥١ بعث « بالمرستون » بتعليماته إلى « مرى » : « كى يؤكد

لعباس باشا استجابة الحكومة الإنجليزية لرغائبه » ولتبليغه « أنها قد أصدرت تعليماتها إلى سفيرها بالقسطنطينية ليقدم كل مساعدة فى استطاعته لعباس لدى الباب العالى .

وكان من العوامل التى جعلت الحكومة الإنجليزية تبادر بالموافقة على التفاهم والاتفاق مع عباس ، أن هذا الأخير كان قد أطلع « شارلس مرى » على عرض تقدمت به فرنسا إليه منذ يناير ١٨٥١ فحواه أن تتعهد فرنسا بمساعدته فى القسطنطينية فى مسألة التنظيمات العثمانية على قاعدة الاحتفاظ : « بمبادئ الفرمانات وبقدر الاستقلال الذى أعطته الفرمانات إلى عباس فى الإدارة الداخلية » فى نظير أن تطمئن هى إلى صداقة عباس لها وارتمائه فى أحضانها .

وهذا الاتفاق الذى تم التفاهم عليه بين عباس وإنجلترة ، حدث فى وقت مناسب ، لأن العلاقات بين الباب العالى وعباس كانت قد زادت توتراً بسبب أزمة التنظيمات لدرجة أن صارت تركيا تسعى جدياً لعزله . فكان من كلام « بتراكى » (Petraki) قنصل إسبانيا العام بالإسكندرية ، والذى عهد إليه عباس فى بذل المساعى لدى الحكومتين النمساوية فى فينا والبروسية فى برلين ، لتوضيح الموقف لهما أو بالأحرى إقناعهما بتأييد قضيته ؛ كان من كلامه : « من الواضح أن خطة رشيد باشا [الوزير العثمانى] — وأرتين الوزير المصرى ، وكان قد هرب من مصر إلى الآستانة ، ترمى إلى إثارة الاضطرابات الخطيرة فى مصر حتى يتسنى بفضل ذلك لا عزل عباس باشا فحسب ، بل حرمان كل أسرة محمد على (من الولاية) — فيصبح متيسراً عندئذ وضع أحد صنائع الوزير العثمانى فى حكومة مصر ، الأمر الذى يمكن بواسطته استخدام مورد جديد (مصر) لإصلاح الحالة التعيسة السائدة فى مالية الإمبراطورية (العثمانية) » .

ومن ناحية أخرى فإن الباب العالى كان يلقى تأييداً له فى موقفه لا من جانب فرنسا وحدها فقط — وقد سبق ذكر أسباب عدائها لعباس — بل من جانب روسيا والنمسا ، وهما اللتان قال القنصل الأمريكى فى مصر « ماكولى » (McCauley) فى ١٣ أغسطس ١٨٥١ يفسر مسلكهما : كانتا مدفوعتين فى هذه السياسة « بعامل الحسد من النفوذ الذى تمتعت به إنجلترة فى مصر وصارت تخدم به مصالحها المرتبطة بإمبراطوريتها فى الهند » .

ولكن كان من المنتظر إذا انضمت إنجلترة إلى عباس فى كفاحه السياسى فى القسطنطينية ، أن تبذل هذه الدولة قصارى جهدها لجذب الدول المعارضة إلى صف عباس ، أو تسعى لتخفيف وطأة المعارضة ضده فى دوائر الباب العالى ، بفضل ما كان لسفيرها « ستراتفورد كانينج » من سمعة ونفوذ فى القسطنطينية .

وبالفعل لم تلبث أن خفت حدة المعارضة ضد عباس بسبب الدبلوماسية النشيطة التى اتبعتها الحكومة الإنجليزية فى سان بطرسبرج « روسيا » وبرلين « بروسيا » والقسطنطينية ، ثم إن انقلاباً لم يلبث أن حدث فى فرنسا ذاتها ، فى ديسمبر ١٨٥١ ، مهد لإنشاء إمبراطورية نابليون الثالث — الإمبراطورية الثانية — وكانت سياستها التفاهم مع إنجلترا ، مما ترتب عليه أن زال كل تفكير لدى الباب العالى فى خلع عباس وإقصائه عن الولاية ، وزال كل خطر يتهدد الباشوية الوراثية نفسها ؛ وما لبثت المفاوضات أن بدأت بين الباب العالى وعباس لتصفية المسائل المختلف عليها بينهما .

وانتهت أزمة التنظيمات بالاتفاق نهائيًّا بين الطرفين فى ١٦ و ١٧ أبريل ١٨٥٢ ؛ وفى ٢٣ أغسطس ١٨٥٢ قرئ رسميًّا فرمان السلطان فى القاهرة ؛ وهو يتضمن ما انتهى إليه الاتفاق بشأن تطبيق التنظيمات العثمانية فى مصر . فترك لعباس حق القصاص — إصدار أحكام الإعدام — من غير موافقة الباب العالى مقدماً على نصوص الأحكام الصادرة به ، على أن يكتفى بإرسال إعلام شرعى بهذه الأحكام ومحاضرها ، بعد نفاذ الأحكام ، إلى الآستانة . وقبل الباب العالى أن يظل « القصاص » من حق عباس « مؤقتاً » لمدة سبع سنوات . وأما فيما يتعلق بإشراف الباب العالى المباشر على شئون الإدارة فإن شيئاً من ذلك لم يتحقق . وظل عباس محتفظاً بكل سلطاته الداخلية كاملة حسب ما جاء فى فرمانات الولاية .

وأما إنجلترة فقد حصلت على ثمن وساطتها عندما صدر فى أكتوبر ١٨٥١ فرمان من الباب العالى بالموافقة على إنشاء السكة الحديدية . وكان عباس قد بادر منذ ١٨ يوليو ١٨٥١ بإبرام عقد مع « السير روبرت ستيفنسون » لإنشاء سكة حديدية بين الإسكندرية والقاهرة . فعل ذلك سرًّا ودون أن ينتظر تصريحاً من الباب العالى ، بل على الرغم من تحذير هذا الأخير له ضد هذا العمل . فثارت ثائرة الباب العالى واعترض بشدة على هذه الخطوة فى مذكرة جافة اللهجة إلى

عباس فى ٤ سبتمبر ١٨٥١ . وراح الباب العالى يتهم عباساً بأنه يريد التخلص من السيادة العثمانية والانفصال عن الدولة وإعلان استقلاله. ولكن تدخل الحكومة الإنجليزية لم يلبث أن أسفر عن إيجاد حل لهذه المشكلة ، وذلك على أساس أن يحصل عباس أولا على إذن « أو تصريح » من الباب العالى . وصدر هذا الإذن فى صورة فرمان فى أكتوبر ١٨٥١ كان يتضمن كذلك الشروط التى رآها السلطان ضرورية لإنشاء السكة الحديدية ، وفحواها أن لا يُعهد بإنشاء السكة الحديدية إلى شركات ، وألا يُسخر الأهالى فى بنائها ، وألا تفرض ضرائب جديدة أو تعقد قروض أجنبية بسببها ، وأن يخصص للإنفاق عليها فائض الإيرادات فحسب بعد تأدية الجزية ودفع نفقات الإدارة الداخلية العادية . وفى عهد عباس تم إنشاء الخط الحديدى من الإسكندرية إلى كفر الزيات (١٨٥٤) .

* * *

ب — آثار أزمة التنظيمات العثمانية :

خرجت مصر من أزمة التنظيمات العثمانية ، وقد أفلحت فى صيانة « الوضع » الذى نالته فى تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . لقد كانت أزمة التنظيمات من هذه الناحية أو محاولة خطيرة قامت بها تركيا منذ انتهاء الأزمة العثمانية المصرية (١٨٣٩ — ١٨٤٠) فى عهد محمد على لإرجاع مصر إلى حظيرة الدولة كباشوية أو ولاية بسيطة من ولايات الإمبراطورية العثمانية العادية ، وذلك بإلغاء الامتيازات التى حصلت عليها مصر فى فرمانات ١٨٤١ ، وأهم هذه الامتيازات : الحكم الوراثى ، والحكومة الذاتية أو الاستقلال الداخلى . والحقيقة أن أزمة التنظيمات العثمانية لم تلبث أن وضعت موضع الاختبار تلك التسوية التى وضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠ — ١٨٤١) والتى نهض الدليل الآن على ضعفها وشذوذها ، والتى كان فرض الوصاية الدولية على مصر من أهم مظاهر هذا الضعف والشذوذ ، حيث كان متعذراً — على نحو ما سبق ذكره — إجراء أى تعديل أو تغيير فى « التسوية » من غير موافقة الدول .

وقد رأينا فى هذه الأزمة ، كيف تدخلت الدول إما لتأييد الباب العالى ضد عباس ، وإما لتأييد هذا الأخير والتوسط فى صالحه لدى الباب العالى . وكان

بفضل اعتماد عباس على مساعدة إنجلترة له أن استطاع اجتياز الأزمة ؛ ولكن في نظير أن يقوى النفوذ الإنجليزي بعد ذلك بدرجة صارت الدول تخشى معها أن يمهد ذلك لاحتلال الإنجليز للبلاد في النهاية ، وحتى إن عباساً نفسه صار لا يرتاح لازدياد هذا النفوذ الإنجليزي . .

وإلى جانب صون « الوضع » في مصر ، وازدياد النفوذ الإنجليزي ، كان هناك أثر ثالث لأزمة التنظيمات العثمانية ، هو أن العلاقات ما لبثت أن تحسنت بين الباب العالي وعباس ، ونهج الأخير بعد هذه الحوادث خطة توثيق علاقاته بتركيا . وزادت علاقاته توثقاً بتركيا عندما تأزمت الأمور بين تركيا وروسيا ، وأعلنت الدولة الحرب على روسيا في أكتوبر ١٨٥٣ ، وقامت الحرب المعروفة باسم حرب القرم . وكان عباس منذ أن هدد شبح الحرب الدولة قبل هذا التاريخ ، وطلب إليه السلطان عبد المجيد إرسال جند مصريين إلى تركيا ، قد أمر في يونيه ١٨٥٣ بإرسال ما يتم تجهيزه من هذه النجدات تباعاً ؛ فبادر بإرسال القوات البرية والبحرية والذخائر والأموال إلى الدولة .

هذه الآثار الثلاثة المحددة : نجاح عباس في صون « الوضع » الذي كان للباشوية ، وازدياد النفوذ الإنجليزي ، ورغبة عباس في توثيق صلاته بتركيا ، كانت العوامل التي شكلت سياسة عباس الأول في الفترة الباقية من حكمه ، من أبريل ١٨٥٢ إلى يوليو ١٨٥٤ .

وأما هذه السياسة فكانت تقوم على أساس واحد : تقوية مسند الباشوية . وذلك بطريقين ؛ أولهما : تغيير نظام الوراثة من النظام الذي رسمته الفرمانات ، واستبدال نظام الوراثة المباشرة أو الصلبية به ؛ وثانيهما توسيع سلطاته الداخلية أو استقلاله الداخلي . ويسير جنباً إلى جنب مع هذا البرنامج ويظل لازماً له استمرار مصر نفسها في حوزته بتأمين بقائها في نطاق الإمبراطورية العثمانية .

وكان الخوف من الأخطار التي قد تتعرض لها مصر بسبب حرب القرم خصوصاً ، وانهيار الإمبراطورية العثمانية المنتظر ، واقتسام الدول أملاك رجل أوربا المريض — أي تركيا — فيما بينها ، واستيلاء الإنجليز على مصر نفسها ، وهو الخوف الذي أثاره اشتباك الدولة في حرب القرم — كان مبعث تمسك عباس بضرورة بقاء الدولة العثمانية ومنع انهيارها ، الأمر الذي حمله على الإسراع بنجدتها .

شرح هذه الحقيقة القنصل الأمريكى « إدوين دى ليون » (Edwin de Leon) عندما كتب إلى حكومته فى ١٨ أبريل ١٨٥٤ ما معناه « أن الإنجليز يمنون أنفسهم بأن الحرب سوف تمهد لهم السبيل لاحتلال البلاد "مصر" . . . ومن المتوقع لذلك عند أول فرصة تسنح أن تجتمع فى مصر فرقة من الجنود الإنجليز من الهند لحماية البلاد . وكل ما يجب على إنجلترة أن تفعله — لتحقيق هذا — هو أن تحصل من فرنسا على موافقتها ، وهذا ممكن لأن فرنسا سوف ترضى بأخذ سوريا فى نظير ذلك » .

وأما مسعاه من أجل تغيير نظام الوراثة . فقد أراد عباس أن يخلفه ابنه إبراهيم إلهامى باشا بدلا من عمه محمد سعيد — الأرشد فى الأسرة من بعده — على أن تنحصر الوراثة فى الأكبر من أبناء إلهامى ومن أبناء أبنائه — أى وراثة صلبية مباشرة . وطلب عباس تعضيد إنجلترة له فى هذا المسعى ، واعتمد على ما هنالك من منافسة على النفوذ الأعلى فى مصر بين إنجلترة وفرنسا فى أن إنجلترة سوف تقبل على مؤازرته ، ولكن كل ما ظفر به كان بلاغ الحكومة الإنجليزية لقنصلها الجديد فى مصر « بروس » (Bruce) أنها مستعدة لمعاونة عباس « فى كافة أغراضه المشروعة » .

وكان من الوسائل التى اعتمد عليها عباس فى نيل مأربه أن يهيئ لابنه إبراهيم إلهامى باشا أسباب القوة فى داخل البلاد ذاتها ، وفى دوائر الباب العالى ، وذلك بإقطاعه الأراضى الشاسعة ، وجمع ثروة طائلة له ولنفسه معاً ، ثم تزويجه — أى إبراهيم إلهامى — من كريمة السلطان عبد المجيد ؛ وكان عباس يرجو بفضل هذا الزواج — وقد تمت الخطبة على منيرة هانم وأعلنها السلطان رسمياً فى فبراير ١٨٥٤ — أن يتمكن من إقناع الباب العالى بتغيير نظام الوراثة . ويدخل فى خطة استمالة الباب العالى لتغيير نظام الوراثة وتوسيع حقوق الباشوية الداخلية ، إقبال عباس على إرسال الأموال والنجدات إلى الدولة فى أثناء حربها مع روسيا (حرب القرم) .

وقد تحدث القنصل الإنجليزى « بروس » عن مشروعات عباس عموماً فى رسالته إلى حكومته فى ١٣ أغسطس ١٨٥٤ أى بعد وفاة عباس بشهر واحد فقط ، فقال عنه إنه كان يرى فى مشاكل تركيا الحالية خير فرصة للضغط عليها

من أجل تنفيذ مآربه . ثم إنه لم يكن يريد بتاتاً أن يرى تركيا متمتعة بأية حيوية أو نشاط ذاتى بل كان من دأبه الحط فى كل مناسبة من شأن قواتها الحربية . حقيقة لم يكن عباس يريد امتداد نفوذ روسيا حتى يصل إلى القسطنطينية ، ولكن كان يهمه كثيراً أن يأتى إنقاذ تركيا ونجاتها على أيدى الدول المتحالفة [فى الحرب — أى إنجلترة وفرنسا] ، وأن يتضح لأوربا أن تركيا ليس فى مقدورها أن تستمر حاجزاً منيعاً ضد روسيا ، أو أن تبقى ركناً متيناً لقيام قوة إسلامية منتعشة » .

ولكن عباساً لم يلبث أن توفى فجأة بقصره فى بنها فى الساعات الأولى من يوم ١٣ يوليو ١٨٥٤ . فلم يشهد شيئاً يتحقق من مشروعاته هذه جميعها ، كانت وفاته طبيعية على أثر نوبة من الصرع ، وكان مريضاً بهذا الداء فى سنواته الأخيرة . وذلك بعد أن أمضى الليل فى مباحثات مع وزير خارجيته محمود بك بشأن رحلة ولده إلهامى ، الذى كان قد غادر البلاد ووصل وقتئذ إلى مالطه ، فى طريقه إلى أوربا ؛ وقرر الطبيبان الإيطاليان اللذان استدعيا لفحص جثمانه عقب الوفاة مباشرة ، أن الوفاة حدثت بسبب نوبة صرع . ونقل هذه الأخبار القنصل الإنجليزى « بروس » فى القاهرة إلى حكومته فى ١٧ يوليو ١٨٥٤ ، وضمن رسالته هذه أيضاً الإشاعات التى راجت حول وفاة عباس ، والتى قالت إنه مات مقتولا بأيدى غلمانه أو مماليكه . وبعد أن تأكد لدى « بروس » بصورة قاطعة كذب هذه الشائعات عن وفاة عباس ، كتب إلى حكومته ثانية فى ١٣ أغسطس ١٨٥٤ يكذبها تكذيباً قاطعاً ، ويعزو ترويجها إلى أنصار عباس الذين كانوا يريدون حرمان محمد سعيد من الولاية بفضل اتهامه بأنه المحرض على قتل ابن أخيه ، والذين يريدون استقدام إلهامى على عجل لتنصيبه والياً . وكان « بروس » نفسه قد ذكر تفاصيل هذه المحاولة فى رسالة ١٧ يوليو . وهى المحاولة التى كان من أسباب إخفاقها إصرار الممثل الإنجليزى « بروس » بحضور الممثل الفرنسى — وكان القنصل الفرنسى بالقاهرة « دى لابورت » (de La Porte) — على أن تكون الولاية من نصيب محمد سعيد باشا ، الذى من حقه اعتلاء أريكتها بحكم نظام الوراثة المعمول به حسب الفرمانات السلطانية .

• • •

جـ – محاولات تقوية مسند الباشوية :

بعد تسوية مسألة التنظيمات العثمانية فى مصلحة عباس الأول بحوالى عام كتب من القاهرة «ساباتيه» (Sabatier) القنصل الفرنسى إلى حكومته فى ٣١ مارس ١٨٥٣ : «إن مركز عباس لم يكن يوماً من الأيام فى مثل القوة والمتانة التى له الآن» . وكان من بين ما ذكره «ساباتيه» للتدليل على صحة قوله هذا، أن الباب العالى قد وافق على أن يكون لعباس حق القصاص – أى إصدار أحكام الإعدام – مدى الحياة ، أى بدلا من تحديد ممارسة هذا الحق لمدة سبع سنوات فقط حسب اتفاق أبريل ١٨٥٢ ؛ وأن الباب العالى قد منح عباساً لقب «خديو مصر» . وقال «ساباتيه» إن اغتباط عباس جد عظيم : «لأنه ما كان يريد شيئاً قدر اتساع سلطته» . وزيادة على ذلك فقد قضت الصلات الوثيقة التى نشأت بينه وبين الباب العالى على مكايد أعدائه من أعضاء الأسرة المناوئين له فى الآستانة . وفى الشهور التالية قوى مركزه إزاء الباب العالى لدرجة أن كتب القنصل الأمريكى «أدوين دى ليون» إلى حكومته فى ٢ فبراير ١٨٥٤ ، أن عباساً صارت لا تربطه بالباب العالى سوى رابطة السيادة الاسمية فحسب .

وهكذا عند وفاة عباس كانت مصر قد استطاعت الاحتفاظ «بالوضع» الذى نالته بمقتضى تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ والذى جعل لباشوية مصر مركزاً ممتازاً بين ولايات الدولة ، على أساس قيام الحكم الوراثى بها وتوسيع سلطات الحكومة الداخلية أو الاستقلال الداخلى . ولكن لم يكن ميسوراً الاطمئنان إلى تسوية هذا الوضع «الممتاز» لعدة أسباب : أهمها أن الباب العالى الذى يتحين فرصة انتهاء عهد محمد على ليعمل على إلغاء امتيازات الفرمانات ، ولم يمنعه من تنفيذ مأربه سوى دبلوماسية عباس التى اعتمدت على الاستعانة بنفوذ دولة أجنبية – إنجلترة – من جهة ، وإنشاء الصلات الطيبة مع الباب العالى من جهة أخرى . نقول إن الباب العالى لم يكن قد تنازل عن خطته نحو الباشوية المصرية ، بل ظل يترقب الفرصة السانحة لاسترداد سلطانه الكامل على هذه الباشوية . ثم كان من الأخطار التى تهددت الباشوية المصرية ، استمرار حرب القرم ، وبقاء الخوف تبعاً لذلك من انهيار الدولة العثمانية ومبادرة الإنجليز باحتلال مصر الأمر

الذى – كما ذكرنا – كان يخشاه عباس فى حياته .

ولذلك فقد بدت عناصر الموقف السياسي فى مصر عند تولية محمد سعيد فى سنة ١٨٥٤ مشابهة لعناصر الموقف عند تولية عباس فى سنة ١٨٤٨ . فكان من المتوقع أن تعمل الحكومة الجديدة بالقاهرة لتحقيق نفس الأغراض التى عملت الحكومة السابقة لتحقيقها ، من حيث تقوية مسند الباشوية عن نفس الطريقين المعهودين : تعديل نظام الوراثة بجعل الوراثة صلبية ، وتوسيع نطاق الاستقلال الداخلى . ثم إنه كان من المتوقع كذلك أن تسلك حكومة محمد سعيد نفس المسلك الذى سلكته حكومة سلفه فى علاقاتها مع تركيا ومع الدول ، وذلك من جهة بأن يستمر إرسال النجدات إلى تركيا لمعاونتها فى حربها ، لأن محمد سعيد كان كذلك يخشى ضياع الباشوية المصرية عند انهيار الإمبراطورية العثمانية وتوزيع تركة رجل أوربا المريض بين الدول ؛ ومن جهة ثانية بأن يستمر الاعتماد على مساعدة دولة أجنبية .

وقد جعل الاعتماد على مؤازرة دولة أجنبية ضرورياً أن تركيا كما سبق القول لم تشأ التخلى عن خطتها نحو مصر ، أى إرجاع مصر إلى مجرد إيالة عادية ، وذلك بالرغم من النجدات التى أرسلتها هذه لها ؛ فبدأت بمحاولة فرض إشرافها الدقيق على شئون الحكم الداخلية ، ولما يمض سوى شهرين فقط على بداية الحكم الجديد . فكتب « إدوين دى ليون » فى ١٨ سبتمبر ١٨٥٤ : أن القسطنطينية قد أرسلت « دفترداراً » للإشراف على الأعمال فى مصر ، تكون مهمته التجسس فى الحقيقة على الباشا نفسه . واستطرد « إدوين دى ليون » يقول : لقد كان الباب العالى يرسل هؤلاء الدفترداريين أيام محمد على ، ولكنهم كانوا « يموتون بسرعة » ، ثم انقطع إرسالهم حتى حدث إرسال هذا الأخير والغرض من إرساله أن يكون « ضابطاً على أعمال الباشا » .

وأما سياسة سعيد ، كما اتضحت معالمها ، وصار يعمل لتنفيذها من بداية الحكم إلى نهايته ، فتتلخص فى محاولته تقوية مركزه بالطرق التى أسلفنا ذكرها ، وأولها تغيير نظام الوراثة ، وثانيها تخليص مصر نهائياً من قيود الرقابة أو الإشراف العثمانى وتدخل الباب العالى فى شئونها ؛ على أن يحدث ذلك : إما بالاستقلال والانفصال النهائى عن تركيا ، وإما بالتمتع بأوفى قسط من السلطة الداخلية ،

مع قدر كبير من الحرية فى علاقات مصر مع الدول الأجنبية ، وذلك إذا اتضح أن نيل الاستقلال متعذر . وفى كل الأحوال كان لا يمكن — بحكم تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ — إجراء أى تعديل أو تغيير فى «الوضع» القائم من غير موافقة الدول . ولهذا صار ضروريًّا أن يستعين سعيد بمؤازرة دولة أجنبية على نحو ما سعى سلفه . وكان من المنتظر أن يتجه سعيد صوب فرنسا ، لأن فرنسا هى الدولة التى أيدت — لمصلحته — المؤامرات ضد عباس فى مصر وتركيا ، والتى بدأت تكسب سمعة طيبة فى الميدان الدولى فى عهد إمبراطوريتها الثانية : إمبراطورية نابليون الثالث.

وكما دفع عباس الثمن لكسب التأييد الإنجليزى فى شكل موافقته على مد الخط الحديدى من الإسكندرية إلى القاهرة ، دفع سعيد الثمن لكسب التأييد الفرنسى ، وذلك فى شكل إعطاء امتياز حفر قناة السويس إلى فرنسى هو «فردنند دلسبس» ؛ وإرسال أورطة سودانية إلى المكسيك لمساعدة الفرنسيين فى حربهم هناك ، من أجل تأسيس إمبراطورية فى المكسيك تحت نفوذهم ؛ وفتح أبواب البلاد على مصاريعها فى مصر والسودان للنفوذ القنصلى والاستغلال الأجنبى.

والأسباب التى جعلت سعيداً يعطى «فردنند دلسبس» امتياز قناة السويس — وعقد الامتياز الأول كان فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ ، والعقد الثانى فى ٥ يناير ١٨٥٦ — لم تكن لأن «دلسبس» كان صديقاً له ، أو لمجرد كسب مؤازرة فرنسا له فحسب ، بل كانت هناك إلى جانب هذا عوامل أخرى ؛ منها اعتقاده — كما كتب «إدوين دى ليون» إلى حكومته فى ٩ مايو ١٨٥٥ — «أن عملا مثل إنشاء قناة السويس من شأنه أن يضعه تحت حماية جميع الدول العظمى فى العالم الأمر الذى سوف يكون بمثابة الضمان الذى يحفظ له ولذريته عرش البلاد المصرية». وزيادة على ذلك فإن سعيداً — لخوفه من النتائج السيئة التى تعود على البلاد من انحلال الإمبراطورية العثمانية — كان يرى فى الاستقلال عن هذه الدولة خير الوسائل بمنع سقوط مصر فى قبضة إحدى الدول الأوربية الكبيرة الطامعة فى امتلاكها . ولذلك صار يجد فى شق قناة السويس ما يساعده على تحقيق أغراضه : لأن نجاح المشروع يستتبع تأييد مصلحة فرنسا فى مؤازرة مسند الباشوية محافظة منها على نفوذها وعلى مصالحها المتزايدة فى البلاد ، فتقبل فرنسا حينئذ على تأييد مساعيه من أجل تغيير الوراثة ، وتعمل لمنع تدخل الباب العالى

فى شئونه وتعاونه على الاستقلال فى النهاية . يؤخذ هذا مما بعث به القنصل الإنجليزى فى مصر «كوهون» (Colquhoun) إلى حكومته من الإسكندرية بتاريخ ٣ و ٤ يونيه ١٨٦٠ ، وإلى السفير الإنجليزى فى القسطنطينية السير «هنرى بلور» (Bulwer) فى ٢٣ يوليو ١٨٦١ . وثمة سبب آخر ، هو أن الانتعاش المنتظر من فتح هذا الطريق الجديد بين الشرق والغرب سوف يفيد فى تقوية البلاد بتنمية مواردها وزيادة ثروتها ، الأمر الذى توقع سعيد أن يساعده على المضى فى جهوده السياسية . وكذلك لأن شق قناة فى برزخ السويس يفصل البلاد ، عند حدودها الشرقية ، عن بقية ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية ، ويقيها شر الغزو «الأجنبى» من هذه الناحية ؛ وأخيراً لأن ضمان الدول لحياد القناة عند شقها سوف يستتبعه حتماً ضمان الدول — كما اعتقد - لحياد مصر ذاتها.

واستهدف سعيد بسبب امتياز قناة السويس لغضب إنجلترة ، التى قاومت المشروع فى القسطنطينية بواسطة سفيرها «لورد ستراتفورد كانينج دى ردكليف» (Redcliffe) ، وكان — كما سبق أن ذكرنا — صاحب نفوذ عظيم فى العاصمة العثمانية ، حتى إنه كان يقال : «عبد الكانينج» والسلطان ستراتفورد[1] ؛ وكذلك استهدف سعيد لغضب تركيا التى عارضت المشروع ، على أساس أن الدول الكبرى لم تتفق كلمتها على قبوله : ولأن المشروع إذا تحقق فسوف يؤدى إلى تأسيس مستعمرة فرنسية على جانبى القناة تهدد ببسط الحماية الفرنسية على مصر فى آخر الأمر ؛ ولأن شق القناة معناه إنشاء بوغاز «مضيق» ثالث إلى جانب البوغازين الآخرين «الدردنيل والبسفور» ، وليس من الحكمة إطلاقاً ترك مثل هذا «المفتاح» البحرى الهام فى يد فرد من رعايا الدولة مهما علت مرتبته ؛ ولما كان سعيد بعد حرب القرم قد زاد عدد جيشه ، وتردد ذكر عبارة الاستقلال و«انفصال مصر» فى رسائل السياسيين الإنجليز كلما تناول هؤلاء موضوع القناة ، فقد خشى الباب العالى أن «ينتهز سعيد الفرصة عند سنوحها للقيام بالدور الذى قام به من قبل» ؛ ثم إن الباب العالى أزعجه ازدياد النفوذ الفرنسى

---

(١) كان لستراتفورد دى ردكليف نفوذ عظيم فى القسطنطينية فى المدة بين ١٨٤٢ و ١٨٥٨ فيما عدا الفترات التى قضاها متغيباً عنها فى إنجلترة أو عندما كان فى مهمة أخرى . وسلطان تركيا وقتئذ هو عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) .

فى الباشوية المصرية التى هى « ولاية » عثمانية .

وعلى ذلك فإن سعيداً لم يلبث أن وجد نفسه مهدداً بالعزل ، تماماً كما كان موقف عباس عندما اتفق مع السير « روبرت ستيفنسون » على مد السكة الحديد من غير استئذان الباب العالى أو موافقته . ولكن — كما زاد اعتماد عباس على إنجلترة وقتذاك — زاد اعتماد سعيد على فرنسا الآن . واستناداً على المعاونة الفرنسية المنتظرة إذاً طفق سعيد يعمل لتحقيق مشروعاته السياسية .

فقد بدأ بأن أراد انتهاز فرصة حرب التحرير الإيطالية فى سنة ١٨٥٩ ؛ لإعلان استقلاله . وكان السياسى الإيطالى « كافور » (Cavour) قد أثار هذه الحرب لطرد النمسا من إيطاليا بمعاونة فرنسا : الإمبراطور نابليون الثالث ؛ ومن المعروف أن الجيوش الفرنسية انتصرت على النمساويين فى معركتى « ماجنتا » (Magenta) و « سلفرينو » (Solferino) فى ٤ و ٢٤ يونيه ١٨٥٩ ؛ فأراد سعيد انتهاز هذا الاضطراب الدولى للانفصال عن تركيا . وكان وقتئذ أن ألقى سعيد خطابه المشهور بقصر النيل بين كبار رجال الحكومة من عسكريين وملكيين فى ١٩ نوفمبر ١٨٥٩ ، وهو الخطاب الذى أثبته أحمد عرابى ، قائد الثورة العرابية فيما بعد ، فى مذكراته : « كشف الستار عن سر الأسرار » ، وقد تحدث سعيد فى هذه الخطبة عن تصميمه على تحرير البلاد ، وذلك بتربية الشعب وتهذيبه تهذيباً يجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب » . وقد علق أحمد عرابى على هذا الكلام بقوله إنه اعتبر « هذه الخطبة أول حجر فى أساس نظام " مصر للمصريين " . . . »

وفى ٤ يونيه ١٨٦٠ تحدث القنصل الإنجليزى « كوهون » فى رسالة مطولة إلى حكومته عن مشروعات سعيد وجهوده السياسية ، فقال إنه — أى سعيد — يتوقع أن يستمر اضطراب الأمور فى أوربا مدة العامين المقبلين ، وعلى الأخص مدة السبعة الأشهر التالية ، مما يرى فيه سعيد أنسب الظروف لإحياء أمله مرة أخرى فى الظفر بالاستقلال فى أثناء مشغولية الدول بالاصطدام أو الحرب المنتظر وقوعها . وأما إذا لم تقم الحرب لحرص الدول الكبرى على المحافظة على السلام ، فقد عقد سعيد آمالا كباراً على معاونة فرنسا له فى موضوع تغيير نظام الوراثة لجعلها صلبية ، وذلك فى نظير ما فعله لفرنسا ، أو كما قال « كوهون » :

« عن طريق علاقاته مع شركة القناة من حيث إنه قد وضع بلاده مصفدة اليدين والقدمين تحت سيطرة فرنسا » .

وفى ٢١ يونيه من السنة نفسها — ١٨٦٠ — كتب « كوهون » إلى السفير الإنجليزى بالقسطنطينية وقتئذ ، السير « هنرى بلور » (Bulwer) : « أن سعيداً باختياره الوقت الذى تواجه فيه تركيا صعوبات كثيرة لإخراج مشروع قناة السويس إلى حيز الوجود ، لا يدل على أنه من رعايا السلطان المخلصين . ولكنه بفعله هذا إنما يقوى التهم الموجهة ضده بشأن محاولاته الاستقلالية » . وفى هذه الرسالة كذلك أشار « كوهون » إلى ضرورة إجبار سعيد على وقف نشاطه بدلا وخيراً من تركه يتمادى فيه ، وذلك لأن الدول — كما قال « كوهون » : « لن تسمح بهدم التزاماتها التى ارتبطت بها فى سنة ١٨٤١ » . والالتزامات التى يشير إليها القنصل « كوهون » ، يقصد بها الالتزامات المترتبة على تسوية المسألة المصرية فى ١٨٤٠ — ١٨٤١ والذى كان ظاهراً ، وكما ذكر « كوهون » فى رسالته هذه أيضاً ، أنها بقدر ما كانت لا تجيز إضعاف سلطة الباشوية فى ممارسة شئونها الداخلية ، كانت لا تجيز أى عمل من جانب الباشوية يقصد به تسديد ضربة — مهما كانت ضئيلة وطفيفة الأثر — إلى السلطان صاحب السيادة الشرعية على الباشوية المصرية .

ولكن سعيداً لم يبطل محاولاته ومساعيه . وظل يصف علاقاته مع الآستانة بأنها المصدر الذى يأتيه منه القلق والانزعاج وعدم الراحة . وعند ما تولى السلطان عبد العزيز ، بعد وفاة عبد المجيد فى يونية ١٨٦١ ، راح سعيد يشكو من أن السلطان الجديد لا يحمل شعوراً طيباً نحو بيت محمد على ، وأنه — أى سعيداً — لا يتوقع لذلك شيئاً غير ما يمكن أن يفعله دائماً وجود مثل هذا الشعور غير الطيب وقال : « إن الآستانة لا تتردد فى إيلامه وجرحه أو النيل منه كلما وجدت الفرصة سانحة لفعل ذلك » .

وفى صيف ١٨٦٢ قرر سعيد السفر إلى أوربا بعد أن أجريت له عملية جراحية فى أبريل — وكان يشكو من علة الناصور — للنزهة والسياحة وتبديل الهواء . فغادر الإسكندرية فى ٢٦ أبريل وعاد إليها فى أول أكتوبر ١٨٦٢ ، بعد أن زار على وجه الخصوص باريس ولندن والقسطنطينية . وتتضح أغراض سعيد

الحقيقية من هذه الرحلة مما كتبه « كوهون » إلى حكومته من الإسكندرية فى ١٠ مايو ١٨٦٢ ، فقال : « إن الشائعات الكثيرة فى هذا المكان تعزو الغرض الأساسى من زيارة سعيد لأوربا إلى محاولته استمالة الدول الأوربية الكبرى للموافقة على إعطاء توصيتها لتركيا من أجل تغيير نظام الوراثة وجعل الباشوية المصرية وراثية فى صلبه » ؛ وأضاف «كوهون» : « وقد أفهمت أن الممثل الفرنسى شجع فى ذهن الباشا احتمال مقابلة هذا الطلب بقدر من الترحب فى باريس ، كما أن سعيداً نفسه قد ذكر — دون تدبر أو تمعن — أنه متأكد من نيل الصوت الفرنسى إلى جانبه ، ولكنه يخشى أن تأتيه المعارضة من ناحية إنجلترة » .

وبقدر ما كان سعيد غير موفق فى مسعاه فى لندن ، بقدر ما نجح مسعاه فى باريس . فقد سجل ما حدث فى هذه الأخيرة ، أحد الذين اشتركوا فى ترتيب زيارة سعيد إلى باريس ، وهو « مارييت بك » — باشا فيما بعد — (Mariette) عالم الآثار المصرية المشهور ، ولو أنه أراد أن يكون « متحفظاً » فيما يكتب لأنه لم يشترك شخصياً كما قال فى المحادثات أو المفاوضات التى جرت ، فقال : « إنه قد درست فى هذه المحادثات الفرمانات التى سوف يطلب من الباب العالى استصدارها فى مصلحة سعيد ، وأن الاتفاق قد تم على المبادئ التى سوف تتضمنها هذه الفرمانات الجديدة على قاعدتى توسيع الاستقلال الداخلى ، فيما يتعلق بمصر ؛ وتعديل نظام الوراثة تعديلا جوهرياً ، بجعلها صلبية ، وذلك فيما يتعلق بالوالى المصرى » .

وواضح مما حدث فى باريس ، أن سعيداً فى هذه المرحلة كان قد نزل نهائياً عن مشروع الاستقلال الكامل والانفصال عن الدولة العثمانية .

وأما آثار هذا التفاهم المصرى — الفرنسى ، الذى تدعمت قواعده من جديد فقد ظهرت عقب عودة سعيد إلى مصر من رحلته مباشرة . وذلك فيما جرى من استعدادات كبيرة لتهيئة الأورطة السودانية المشهورة التى أرسلت إلى المكسيك للاشتراك فى الحرب الدائرة هناك إلى جانب فرنسا .

فقد كانت فرنسا — على أيام نابليون الثالث — تريد إنشاء إمبراطورية بالمكسيك تحت النفوذ الفرنسى ، على أنقاض حكومة المكسيك الوطنية « الحرة »

فتصدى الوطنيون لمقاومة الفرنسيين الذين نصبوا « الأرشيدوق مكسمليان » النمسوى إمبراطوراً على البلاد ؛ وقاد المقاومة الوطنية فى الشمال «بنيتو جوارز» (Benito Juarès) وفى الجنوب « بورفيريو دياز » (Porfirio Diaz) . وتكبد الفرنسيون خسائر فادحة بسبب حرارة الشمس المحرقة وانتشار الحميات ، فأراد نابليون الثالث الاستعانة بفرقة سودانية يتحمل رجالها قسوة المناخ فى المكسيك ؛ وطلب من الحكومة المصرية إعارته فرقة كاملة (١٢٠٠ من جنود وضباط إلخ) لهذه الغاية ، ووافق سعيد على ذلك ، وكان هذا أثناء وجوده بباريس . وفى ٨ يناير ١٨٦٣ غادرت « الأورطة السودانية » — وقوامها ٤٥٣ جنديًّا — الإسكندرية على ظهر النقالة الفرنسية « لاسين » (La Seine) ، فوصلت فيراكروز بالمكسيك فى ٢٣ فبراير ، ومن المعروف أن هذه الأورطة السودانية اشتركت فى الحرب هناك من سنة ١٨٦٣ إلى ١٨٦٧ .

ولكن إرسال الأورطة السودانية إلى المكسيك أثار دهشة الدوائر السياسية الأجنبية فى مصر ، وراح قناصل الدول ينقبون عن أسباب إرسالها ؛ وبادروا بإرسال تفصيلات كثيرة عن هذه الأورطة وسفرها . وفى ١٠ يناير سنة ١٨٦٣ كتب « سوندرس » (Saunders) ، من رجال القنصلية الإنجليزية بالإسكندرية إلى حكومته : أنه وزميله القنصل النمسوى « شراينر » (Schriener) قد اهتما بهذا الأمر « على اعتبار أن هذا العمل إنما هو خرق لاشتراطات أو التزامات سنة ١٨٤٠ التى تقوم بموجبها الولاية أو الباشوية المصرية » . ويقصد « سوندرس» بقوله هذا أن سعيداً كان لا يستطيع الاتفاق رأساً مع دولة أجنبية : « فرنسا » فى مسألة سياسية : « التدخل فى حرب المكسيك » دون تصريح من الباب العالى أولا ، ودون أن ينال مقدماً موافقة الدول المشتركة فى تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ثانياً. وشرح «سوندرس» موقف القنصل الأمريكى «وليام ثاير» (William Thayer) — ولم تكن دولته من الدول المشتركة فى تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ — فقال إن هذا القنصل : « يتناول المسألة على اعتبار أنها خرق للحياد ، وذات أثر على المصالح الأمريكية » . ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت متمسكة بتطبيق « مبدأ مونرو » (Monroe Doctrine) الذى يمنع دول أوربا من التدخل فى شئون العالم الجديد ؛ وبالفعل فإن القنصل الأمريكى لم يلبث أن

راح يحتج لدى وزير الخارجية المصرية ذو الفقار باشا على إرسال الأورطة السودانية لمخالفة هذا العمل لمبدأ مونرو .

غير أنه لم تمض أيام قليلة على رسالة « سوندرس » السالف الذكر ، حتى أبرق هذا من الإسكندرية فى ١٧ يناير ١٨٦٣ بأن الباشا فى شدة المرض وأن النهاية قريبة ، وفى ١٨ يناير توفى سعيد .

وفى يوم الوفاة بعث « وليام ثاير » القنصل الأمريكى بتقرير مسهب إلى حكومته عن الأورطة السودانية ، تحدث فيه عن أغراض سعيد من إرسال هذه الأورطة إلى المكسيك ، فكتب ما يلى :

« تذيع الصحف الفرنسية ، فكرة تعزوها إلى الإمبراطور نابليون الثالث توضح طلبه إلى سعيد باشا إرسال جنود سودانيين إلى المكسيك ، هى أن هؤلاء سوف يكونون أقدر على تحمل قسوة المناخ فى شواطئ المكسيك ، ذلك المناخ الذى تكبد بسببه جند الإمبراطورية (الفرنسيون) خسائر كبيرة . . . ولكن لما كانت هذه المفاوضة بين الباشا والإمبراطور فى مسألة الأورطة السودانية تحمل الاعتراف عمليًّا باستقلال مصر عن الباب العالى ، فقد كان من رأى آخرين أن هذا العمل ينطوى على غرض آخر مفيد : هو التظاهر ضد المبدأ البريطانى القائل بضرورة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . والمعتقد أن فرنسا قد جست النبض فى العواصم الأوربية حتى تعرف مقدماً مدى استعداد الدول للوقوف إلى جانب إنجلترة عند احتجاجها ضد هذه المسألة فى مصر ، وأما إذا تمكن الإمبراطور من تحقيق أغراضه بأمان فإنه سوف يعتز — كما هو محتمل — بهذا النصر فى مصر ، وهو النصر الذى سوف يواجه به حينئذ النفوذ الكبير الذى لبريطانيا فى القسطنطينية . لقد كان الإخفاق دائماً حتى الآن من نصيب المشروعات الفرنسية فى الشرق بسبب السياسة الإنجليزية » .

ذلك إذاً كان مبلغ ما وصل إليه نشاط السياسة المصرية بين ١٨٥٤ و١٨٦٣ وهو نشاط يمكن تلخيصه فى أن « محمد سعيد » قد هدف إلى نفس ما هدف إليه سلفه من قبل ، أى تقوية مسند الباشوية . وحيث إن الاستقلال كان متعذراً بسبب موقف أكثرية الدول — إن لم تكن جميعها — التى اشتركت فى تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، وهى التى ظلت حتى هذا الوقت متمسكة بمبدأ المحافظة على

كيان الإمبراطورية العثمانية لاتفاق ذلك مع مصالحها السياسية ؛ ولا تستطيع مصر لهذا السبب الدخول فى حرب لانتزاع استقلالها عنوة ، فقد سلك سعيد نفس الطريق الذى سلكه عباس لتقوية مسند الباشوية ، أى العمل على تعديل نظام الوراثة وجعلها صلبية وتوسيع استقلال الباشوية الداخلى ، بمنع الباب العالى كلية من التدخل فى شئون الحكم بها .

ولكن حتى انقضاء هذه الفترة (١٨٤٨ — ١٨٦٣) لم تكن قد ظهرت آثار هذه السياسة التى أمليت على مصر إملاءً نتيجة للتسوية التى وضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠ — ١٨٤١) ؛ وذلك فيما عدا بقاء الوضع الشاذ والضعيف الذى حددته هذه التسوية للباشوية المصرية على حاله ودون تغيير .

ومما لا شك فيه أن احتفاظ مصر بالوضع الذى نالته فى تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ كان كسباً سياسياً بالرغم من شذوذ هذا الوضع وضعفه ؛ لأن تركيا كما شاهدنا كانت تسعى دائماً لإلغاء امتيازات الفرمانات وخفض الباشوية المصرية إلى مستوى سائر ولايات الدولة العادية . ولم تستطع مصر التغلب على الصعوبات التى صادفتها من هذه الناحية إلا بفضل اعتمادها على النفوذ الإنجليزى تارة والفرنسى تارة أخرى . ولم يكن هناك مفر من الاستعانة بهذا النفوذ الأجنبى بسبب تلك « الوصاية الدولية » التى فرضتها على البلاد تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ نفسها .

على أن ثمة نتيجة خطيرة لم تلبث أن ترتبت على الاعتماد على النفوذ الإنجليزى فى عهد عباس والنفوذ الفرنسى فى عهد سعيد ، تلك كانت تغلغل النفوذ القنصلى والأجنبى لا فى مصر وحدها فقط بل فى السودان كذلك .

* * *

د — تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى :

شجع الأجانب على الوفود إلى مصر ، بعد انقضاء فوضى العهد المملوكى ، تأسيس الحكومة القوية التى استطاعت منذ استتباب الأمر لمحمد على تأمين الأجانب على أرواحهم وأموالهم ، واتباع سياسة الاكتفاء الذاتى فى عهد محمد على على أساس تصنيع البلاد حتى تستغنى بمنتجاتها عن السلع المستوردة من الخارج فيتم لها الاستقلال الاقتصادى الذى هو ضرورى لتحقيق استقلالها

السياسى ، وثمة سبب آخر هو أن محمد على كان يستعين بالعملاء الأجانب لتصريف منتجاته فى الأسواق الأوربية . فبلغ عدد الأجانب فى مصر فى عام ١٨٣٣ حوالى الخمسة آلاف ، ولما كان نظام التمثيل القنصلى فى هذا العصر لا يمنع القناصل من مزاولة التجارة ، بل كان أصحاب البيوت التجارية الكبيرة هم الذين ينالون هذه المناصب فى العادة ، فقد عاون جماعة من هؤلاء القناصل الحكومة المصرية فى نشاطها التجارى ، وصاروا يقومون بأعمال الاستيراد . نذكر من بين الذين توطدت صلاتهم بمحمد على : قنصل السويد « أنسطاسى » (Anastasi) ، وقنصل اتحاد الهانسا — ويتألف من همبرج ولوبلك وغيرهما من البلدان فى ساحل ألمانيا الشمالى والراين — « زيزينيا » (Zizinia) ، وهو يونانى الجنسية ، وقنصل اليونان « باستريه » (Pastré) ، وقنصل تسكانيا « روشتى » (Rossetti) . ولكن هؤلاء لم يكن لهم أى نفوذ قنصلى ، بمعنى أنهم كانوا لا يستطيعون الانتفاع « بالحقوق » التى اغتصبها زملاؤهم فى ولايات الدولة العثمانية الأخرى بفضل سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية بها . بل لقد بلغ من تصميم محمد على على إخضاع الأجانب لسلطته ، أنه أراد الاستئثار لنفسه بحق اعتماد تعيين القناصل متى وافق هو عليهم — وذلك عندما ساءت علاقته بالسلطان — وكان المتبع أن تأتى براءات اعتماد القناصل من السلطان صاحب السيادة الشرعية . ولكن الدول التى حرصت على بقاء الباشوية المصرية من أملاك الدولة العثمانية ، لم تلبث أن حالت دون تنفيذ هذه الرغبة .

ولقد فقد الأجانب بتولية عباس الأول (١٨٤٨) التشجيع الذى كانوا يلقونه فى عهد محمد على . وزيادة على ذلك فقد عمد عباس إلى وقف نزوح هؤلاء إلى مصر ، وكان مجىء الأجانب قد تزايد نتيجة لانتشار الانقلاب الصناعى فى أوربا واتجاه الدول إلى البحث عن مواطن جديدة للخامات أو أسواق لتصريف مصنوعاتها ، ثم الاعتقاد بأن مصر موطن الذهب ، والبلد الذى يستطيع الإنسان فيه الثراء بسرعة . ولما كان عباس — كما قدمنا — يخشى توطد النفوذ الفرنسى فى مصر ، فقد أخرج عدداً من الفرنسيين المشتغلين فى المعامل والمصانع وأعادهم إلى بلادهم . وفى أوائل عهده (مارس ١٨٤٩) قدّر القنصل الأمريكى « ماكولى » (McCauley) عدد الموظفين الأوربيين الذين طردهم

عباس بحوالى ستمائة كانوا — كما قال القنصل — موالين لسلفه إبراهيم باشا ومن محبيه كثيراً » . ولقد عول عباس على ترحيل عدد آخر من الروسيين واليونانيين ، لولا توسط القنصل الأمريكى « إدوين دى ليون » سنة ١٨٥٣ فى صالح اليونانيين ، فسمح عباس ببقاء المشتغلين منهم بالتجارة ، على شرط أن يقدموا الضمان اللازم ، فيحصلوا فى نظير ذلك على « تذاكر للترخيص تدوّن فيها أشكالهم وأسماؤهم منعاً للغش والتزوير » . ولم يغير شيئاً من موقف عباس إزاء الموظفين الأجانب ، اتفاقه المعروف مع السير روبرت ستفنسون بشأن سكة الحديد ، فقد رفض عباس استخدام مهندسين إنجليز لتشغيل الآلات وأصرّ على أن يقوم بالعمل فى هذه السكة الحديدية المصريون وحدهم .

وعلى ذلك فقد امتنع بسبب هذه السياسة « اللاأوربية » وجود أى نفوذ أجنبي أو قنصلى فى مصر فى عهد عباس الأول .

والجدير بالملاحظة هنا ، أنه فى خلال السنوات الثلاث عشرة — من وقت تسوية المسألة المصرية فى ١٨٤٠ — ١٨٤١ إلى نهاية عهد عباس الأول فى يوليو ١٨٥٤ — لم يظهر أثر لتغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلى فى مصر على غير المتوقع من وضع البلاد تحت ذلك النوع من الوصاية الدولية الذى أوجدته هذه التسوية ، والذى أعطى الدول حقًّا دوليًّا فى تقرير مستقبل أو مصير الباشوية المصرية نفسها ، وكان من المتوقع بفضل ما تضمنته الفرمانات من وجوب سريان المعاهدات المبرمة أو التى تبرم فى المستقبل بين الباب العالى والدول ، فى الباشوية المصرية ، كأحد أركان التسوية ، وأهم هذه المعاهدات : معاهدات الامتيازات الأجنبية — كان من المتوقع أن يقوى نفوذ القناصل ويتغلغل النفوذ الأجنبي فى مصر .

لقد استطاعت الدول : إنجلترة فى عصر عباس ، وفرنسا فى عصر سعيد ، فرض نفوذها السياسى فى تحديد علاقات هذه الباشوية مع الباب العالى صاحب السيادة الشرعية عليها ، وكان ذلك — كما عرفنا — على أساس إلزام الطرفين بالإبقاء على « الوضع » الذى أتت به تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، فلم يستطع الباب العالى إلغاء امتيازات الفرمانات ، ولم تستطع الباشوية المصرية الانفصال عن تركيا وإعلان استقلالها ، ولكن هذا النفوذ السياسى ، أو الوصاية السياسية ، لم يفد شيئاً فى تمكين « التمثيل القنصلى » من فرض تدخله فى شئون الحكم الداخلى

ونشاط البلاد الاقتصادى خصوصاً . وذلك حتى انقضاء عهد عباس للأسباب التى ذكرناها .

ولكن الحال لم يلبث أن تغير بعد ذلك ، فبدأ بمجرد وفاة عباس ذلك الأثر الذى تحدثنا عنه كنتيجة مترتبة على وضع البلاد تحت الوصاية الدولية : ونعنى به تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر .

فقد اشتهر عن محمد سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) حبه للأجانب وتساهله معهم ، وانتظر هؤلاء كل خير على يديه ؛ فعظم نزوحهم إلى مصر فى عهده ، ولم يكونوا كلهم من خيار القوم ، بل كانوا إجمالا من المغامرين الذين أرادوا استغلال البلاد واستنزاف دمائها طلباً للثراء السريع . واسترعى تدفقهم على البلاد ونشاطهم غير المشروع انتباه القنصل الفرنسى « ساباتيه » الذى كتب فى ٢ أكتوبر ١٨٥٤ بعد مضى حوالى ثلاثة أشهر فحسب من بداية الحكم الجديد: « لقد تدفق على البلاد من جميع أنحاء أوربا ، بمجرد ذيوع الخبر عن وفاة عباس باشا جمهور كبير انقض على مصر كما لو كانت هذه " كاليفورنيا" جديدة » . وقال « ساباتيه » : « إن هؤلاء كانوا من المغامرين الذين جاءوا للبحث عن الذهب ، وقد جعلوا دأبهم تقديم المشروعات الخيالية والخطط الجنونية إلى سعيد باشا الذى لا يزال يضيع وقتاً ثميناً فى فحصها لطيبته ولرغبته فى الإصلاح ».

ولم تكن هذه المشروعات الإصلاحية المزعومة إلا وسيلة للتحايل على الحكومة ومطالبتها بتعويضات مالية طائلة ، بدعوى أن الحكومة بعد قبول هذه المشروعات قد تعمدت تعطيلها أو أخطأت فى تنفيذها ، إلى غير ذلك من الدعاوى والتلفيقات التى كان يساعد هؤلاء المغامرين عليها قناصلُ دولهم الذين كانوا يتجرون لحسابهم الخاص والذين شاركوهم فى هذه التعويضات .

فلم يمض وقت طويل حتى وجد سعيد أن سيلا من القضايا قد انهال عليه ، وتتولى نظر هذه القضايا المحاكم القنصلية لأن أصحاب القضايا من الأجانب ؛ واتبعت هذه المحاكم خطة لا تحيد عنها هى الحكم دائماً لمصلحة رعاياها المتخاصمين مع الحكومة ، ولفائدة القناصل أنفسهم ، وكان من بين ذوى السمعة السيئة فى هذا الميدان القنصل الأمريكى « إدوين دى ليون » الذى خرج بمغانم طائلة ، والقنصل البلجيكى واتحاد المانسا « زيزينيا » ، وقنصل اليونان

« باستريه » ، والقنصل الفرنسي « ساباتيه » والقنصل النمساوى « شراينر » ؛ ومن الأفراد العاديين : « برافاى » (Bravay) و « سكاكينى » (Sakakini) و « باولينو » (Paolino Dranhet Bey) — وهو يونانى الأصل وإن كان بولنديًّا — و « كستلانى» (Castellaniô) وهو نمساوى الجنسية . وقضية هذا الأخير مشهورة ، تتلخص فى أنه طالب وحصل من الحكومة المصرية على تعويض عن تلف أصاب كميات من دود القز كان أحضرها من الصين لحساب بعض المصانع الإيطالية والفرنسية ، فتلفت فى أثناء نقلها عبر الأراضى المصرية إلى أوربا ؛ وقد أيد هذه الدعوى القنصل النمسوى « شراينر » .

وفى ١٢ أغسطس ١٨٦١ كتب القنصل الإنجليزى « كوهون » إلى حكومته « أن الادعاءات الهامة المقامة على الحكومة المصرية للمطالبة بتعويضات هى ادعاءات السادة " روشتى " ، " برافاى" ، " زيزينيا" ، "جبارا " (Gibarra) وحديثاً كستلانى . والأموال التى دفعت لهؤلاء الأفراد كان من الممكن استخدامها فى سداد ربع مقدار الديون التى على الباشا » .

وعلى ذلك فقد حاول سعيد أن يحدّ من سلطان القناصل والمحاكم القنصلية ولا سيما فى مسألة التعويضات ، وأن يسترجع للحكومة هيبتها المفقودة ، وذلك بإدخال نوع من الإصلاح القضائى ، الذى يلائم على الأقل بين ما للباشوية من حقوق فى السيادة الداخلية ، وبين « الحقوق » التى اغتصبها القناصل استناداً على معاهدات الامتيازات الأجنبية والتى أخضعت الأجانب لسلطة هؤلاء القناصل وحدهم .

كانت أولى هذه المحاولات فى عام ١٨٥٧ عند ما وصل سعيد إلى اتفاق مع القناصل فى أغسطس وسبتمبر من هذا العام لتنظيم أحوال الأجانب فاستصدر « لائحة عمومية فيما يخص ترتيب ضبط وربط الأهالى الأجنبيين بمملكة محروسة مصر القاهرة » . وأفصح سعيد عن غرضه من استصدار هذه اللائحة بأنه لم يكن الافتئات على « العهودنامات » — أى المعاهدات — التى قالت ديباجة اللائحة إنها « كانت رابطة وأساساً لمعاملة الحكومة للأجانب » والتى « لم يزل العمل جارياً بموجبها إلى الآن » .

ولكن لما كانت الحكومة قد عجزت فى هذا التنظيم الجديد عن تجريد القناصل تماماً من الحقوق التى أكسبهم إياها العرف ، فقد صارت هذه المحاولة

عديمة النفع ، ولم تسترد الحكومة شيئاً من هيبتها أو سلطتها المفقودة ؛ واتجه تفكير سعيد لإنشاء محاكم مختلطة فى استطاعتها بحث القضايا الجنائية والمدنية « التجارية » على غرار ما حدث فى تركيا .

ومما يجدر ذكره أن الباب العالى ، فى عهد عباس ، كان — بإيعاز من إنجلترة — قد أصدر فرماناً فى مارس ١٨٥٠ — وذلك قبل أن يتم التفاهم بين عباس والإنجليز الذى بدأ فى فبراير ١٨٥١ — بإنشاء محكمتين مختلطتين جنائيتين إحداهما فى القاهرة والأخرى فى الإسكندرية . ورفض عباس العمل بهذا المشروع حرصاً منه على سلطانه الداخلى فى الوقت الذى كان يناضل فيه لمنع تطبيق « التنظيمات العثمانية » ولمنع التدخل العثمانى فى شئون باشويته الداخلية .

وفى ٢٠ يونية ١٨٦٠ عقد شريف باشا وزير الخارجية المصرية اجتماعاً فى وزارته حضره قناصل الدول الخمس المشتركة فى تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، بسط فيه شريف الأسباب التى جعلت الحكومة تريد إنشاء محكمة مختلطة للنظر فى ادعاءات التعويضات المجحفة ، على أن تنظر ما قيمته ٥٠,٠٠٠ ريال أو ١٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى أو ما يزيد على ذلك . ولكن هذا المشروع فى أيدى القناصل لم يلبث أن خرج عن الغرض الأساسى الذى قصده سعيد باشا منه ؛ فقد وضع هؤلاء مشروعاً نهائياً لإنشاء محكمة مختلطة دولية فى الإسكندرية . وعلى خلاف ما كان يريده سعيد ، جعلوا استئناف الأحكام بمقتضى هذا المشروع النهائى ، لدى الباب العالى ، لأن إنجلترة على وجه الخصوص ، وهى التى احتضنت المشروع من البداية كانت تريد الاحتفاظ بسلطة الباب العالى صاحب السيادة الشرعية على مصر . فلم يلق هذا المشروع قبولا لدى سعيد ، فى الوقت الذى كان يعمل فيه بجد للتحرر من تدخل الباب العالى فى شئونه ، بل ينشد الاستقلال والانفصال عن تركيا إذا استطاع ذلك . وكانت معارضة سعيد من أهم الأسباب لإخفاق هذا المشروع : أول مشروعات الإصلاح القضائى ؛ ولو أن من أسباب الإخفاق كذلك معارضة القنصل الفرنسى « دى بوفال » (de Beauval) الذى أراد أن يكون استئناف الأحكام أمام محكمة الدولة التابع لها المدعى ، أى فى الخارج ، فإذا كان فرنسياً يكون الاستئناف فى باريس ، وإذا كان ألمانياً ففى فينا ، وهكذا ، وكذلك كان على رأس المعارضين ، القنصل

الأمريكي « إدوين دى ليون » ، وقناصل الدول « الأقل أهمية » . وهم جميعاً الذين استفادوا أكبر فائدة مادية من بقاء نظام القضاء القنصلى على حاله ، وخصوصاً « إدوين دى ليون » الذى كان يضع تحت حمايته أفراداً من كل الجنسيات من إيطاليين وبولنديين . . إلخ حتى من الأقباط فى مصر . وأما الدعوى « الظاهرية » التى استند إليها « إدوين دى ليون » فى معارضة المشروع فهى ، كما قال ، أن المشروع يجعل حق تعيين قضاة المحكمة المنتظر إنشاؤها مقصوراً على الدول الخمس الكبرى التى اشتركت فى تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، مما سوف يؤدى إلى بسط حماية هذه الدول الخمس على مصر » .

* * *

وكان إخفاق سعيد فى مقاومة أصحاب الادعاءات فى التعويضات الجسيمة على الحكومة المصرية ، من الأجانب الجشعين ، أحد العوامل التى أدت إلى استحكام الأزمة المالية ، وهى التى كانت قد بدأت تتجمع أسبابها من مدة سابقة .

فقد ذكر القنصل الإنجليزى « كوهون » الشىء الكثير عن أسباب هذه الأزمة المالية فى تقرير مسهب إلى حكومته فى ٢١ فبراير ١٨٦٠ جاء فيه : « إن النظام المالى الذى اتبعه سعيد باشا من مدة سابقة قد بدأ الآن يكشف عن آثاره السيئة . إذ لا توجد خزانة — مهما كانت الأموال مكدسة بها — تستطيع مواجهة سيل الطلبات الذى أخذ ينهال عليها كما هو حاصل من مدة قريبة على الخزانة المصرية » . وأما أسباب هذه « الطلبات » فقد ذكر منها « كوهون » : ولع سعيد بالعسكرية ، وحبه للمنشآت العسكرية مثل التحصينات المقامة عند القناطر الخيرية ، ومشترياته من الأراضى الواسعة والقصور التى يدفع ثمنها فى صورة مستندات « أذونات » على الخزانة بآجال تروح بين ١٨ و ٢٤ و ٣٦ شهراً ؛ وتداول هذه السندات فى السوق عند ما صارت الحكومة تدفع بها أثمان مشترياتها من التجار : بضائع ، مؤن ، مهمات عسكرية ، عربات سكة حديد ، الأمر الذى رفع سعر الخصم بنسبة ١٧ ٪ و ١٨ ٪ من قيمة السندات . وقدر « كوهون » قيمة ما صدر من هذه السندات بمبلغ يروح بين ٣ و ٣ ½ مليون جنيه إنجليزى .

وفى رسالة أخرى بتاريخ ٣ مايو ١٨٦٠ قال « كوهون » : إن من أسباب

الارتباك المالى إغداق سعيد على صنائعه أمثال « براڤاى » وغيره بالأموال الطائلة .

ويؤخذ من رسالتى « كوهون » — فى ٢١ فبراير و ٣ مايو ١٨٦٠ — أن الحكومة لم تعد قادرة على دفع مرتبات موظفيها ، فتأخرت مرتبات الموظفين كبارهم وصغارهم على السواء ومن عسكريين وملكيين مدة تروح بين ١٢ و ١٨ شهراً ، وكان من الوسائل التى حاولت بها الحكومة التوفير فى المصروفات ، أن طردت عدداً كبيراً من الشرطة والقواسين ؛ فطردت فى القاهرة وحدها حوالى ثلثى رجال البوليس — مما أدى إلى زيادة السرقات . وكان القواسون المطرودون هم الذين ينهبون ويسرقون .

ولكى يخرج سعيد من مأزقه عقد قرضه الخارجى الأول فى باريس على يد صنيعته « باولينو بك » فى ١٧ يوليو ١٨٦٠ ، وقيمته ٢٨ مليون فرنك ، وتسدد أقساطه كل ثلاثة أشهر ابتداء من ٣٠ سبتمبر ١٨٦١ لغاية ٣٠ يونية ١٨٦٥ .

ولم يكن منتظراً إمكان تسديد هذا القرض ، لأن سعيداً عقد اتفاقاً ماليًّا مع فردنند دلسبس فى ٦ أغسطس ١٨٦٠ تعهد فيه بسداد ديونه لشركة قناة السويس ابتداء من عام ١٨٦٣ ؛ ولأنه دفع فى سبتمبر ١٨٦٠ تعويضاً « لزيزينيا » — عن وعود كان محمد على قد وعده بها ثم ألغاها (!) — ثم دفع ٥٠٠,٠٠٠ فرنك لابن أخيه مصطفى باشا ، ١,٢٥٠,٠٠٠ فرنك لأخته نازلى هانم (المتوفاة سنة ١٨٦٠) ثمن عمارة كبيرة . وعند اقتراب موعد القسط الأول كتب « كوهن » فى ١٠ مايو ١٨٦١ : « إن مالية الحكومة المصرية فى شدة الارتباك ، وبنفس ما كان عليه الحال سابقاً ؛ وإن سعيداً وقد قرب موعد القسط الأول من القرض الفرنسى ، قد أرسل وكيله « باولينو بك » إلى باريس للاتفاق مع أصحاب القرض على تأجيل الدفع سنة أخرى .

وأما سعيد فقد عقد قرضه الثانى مع بيت « فرولنج جوشت » (Fruhling Goschen) الإنجليزى الألمانى بلندن فى ١٨ مارس ١٨٦٢ ، وقيمته الاسمية ٣,٢٩٣,٠٠٠ جنيه إنجليزى والحقيقية ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، وفى ٥ يناير ١٨٦٣ أى قبل وفاة سعيد بحوالى أسبوعين — وكانت وفاته فى ١٨ يناير ١٨٦٣ — بعث القنصل النمساوى «شراينر» إلى حكومته بتقرير طويل ، كان مما تناوله فيه مسألة

ديون سعيد من سائرة وثابتة ، فقدرها بسبعة ملايين وأربعمائة ألف جنيه إنجليزى.

* * *

تلك إذاً كانت آثار تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ على توجيه السياسة المصرية فى شطر الوادى الشمالى « مصر » خلال ربع قرن تقريباً : أصحاب الحكم فى مصر يبذلون قصارى جهدهم للمحافظة على « الوضع » الذى نالته البلاد بمقتضى « التسوية » ، وذلك بمنع الباب العالى من إلغاء امتيازات الفرمانات المعطاة إلى أسرة محمد على : أى بقاء الباشوية الوراثية ، والاستئثار الكامل بشئون الحكم الداخلية ، أو الاستقلال الداخلى ؛ ثم يعملون على تقوية مسند الباشوية ؛ إما بتعديل نظام الوراثة بجعل الوراثة صلبية ، وتوسيع دائرة الاستقلال الداخلى ، داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية ؛ وإما بالانفصال عن الدولة وإعلان الاستقلال .

ولم يكن فى وسع الولاة — فى كلا الحالين — تحقيق هذه الغاية إلا بالاعتماد على مؤازرة إحدى الدول الأجنبية التى اشتركت فى وضع تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ للمسألة المصرية ، وهى التسوية التى ذكرنا أنها فرضت نوعاً من « الوصاية الدولية » على مصر جعل مصير الباشوية مرتهناً بإرادة الدول فى الحقيقة .

ولقد تمكن الولاة فى نهاية هذا الشوط من الاحتفاظ بالوضع القائم ؛ وكان هذا « كسباً » لا شك فيه . ولكنه كان من ناحية أخرى « كسباً » محدوداً ، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الولاة قد أخفقوا فى تحقيق استقلال البلاد من جهة ، وساعدوا من جهة ثانية باعتمادهم على مساعدة الدول لهم على دخول وتغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر ، وتعريض البلاد للاستغلال الشنيع على أيدى المغامرين والأفاقين الأجانب ؛ وكان ذلك فى حد ذاته شراً لا سبيل لاتقائه كأثر من آثار « الوصاية الدولية » التى أوجدتها تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ؛ والتى زادت قوة على قوتها فى أثناء هذه الفترة .

على أن نتائج هذه التسوية الشاذة والضعيفة لم تظهر فيما جرى من توجيه السياسة المصرية تلك الوجهات المعينة التى عرفناها ، فى مصر وحدها فحسب ، بل كان لهذه التسوية نتائج لا تقل فى خطورتها عن هذه ، لم تلبث أن ظهرت فيما جرى من توجيه لنشاط السياسة المصرية وجهات معينة فى السودان كذلك .

٤

السودان من ١٨٤٨ إلى ١٨٦٣

تمهيد :

سيطرت التسوية التي وضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠ — ١٨٤١) على توجيه السياسة المصرية بحيث تشكلت الحوادث في السنوات التالية في مصر بالصورة التي درسناها بين عامى ١٨٤٨ و١٨٦٣ . ولقد استمرت هذه التسوية بفضل ما ترتب عليها من نتائج متلاحقة — تحكم السياسة المصرية حتى نهاية العصر الذى ندرسه لا في مصر وحدها فحسب بل في السودان كذلك .

وفى هذا القسم من الدراسة سوف يكون كلامنا مقصوراً على الأثر الذى أحدثته التسوية على سير الأمور في السودان في الفترة نفسها التي درست فيها آثار هذه التسوية في مصر .

والذى نود أن نلفت النظر إليه هو أن هذه « التسوية » كانت ذات آثار « سلبية » و « إيجابية » — إذا جاز لنا هذا التعبير — على السياسة التي اتبعت وقتئذ في السودان .

« فالسلبية » مبعثها أن المسائل التي أوجدتها « التسوية » — أى أزمة التنظيمات العثمانية ، وسعى الولاة لتقوية مسند الباشوية ، عن طريقى تغيير نظام الوراثة ، وتوسيع الاستقلال الداخلى ، وتغلغل النفوذ القنصلى — جعلت من المتعذر التفرغ لشئون السودان إلا بالقدر الذى يوجبه الاحتفاظ بوحدة الوادى .

وأما « الإيجابية » فكانت من شقين : أحدهما مبعثه أن الاحتفاظ بوحدة الوادى كان الهدف الذى حددته « التسوية » لما يجب أن تتجه لتحقيقه السياسة المصرية في السودان ، فرسمت — أى التسوية — معالم الطريق الذى يجب أن تسير فيه السياسة المصرية لتحقيق هذه الغاية . وعلى ذلك فقد تألفت الإيجابية من كل تلك المسائل التي صارت موضع عناية الباشوية في شطر الوادى الجنوبى ؛ سواء أكان نجاحها — أى الباشوية — في ذلك ملحوظاً ، أم عجزت عن إدراك

مبتغاها ، وأهم هذه المسائل : إقامة الحكومة الموطدة والقوية فى الخرطوم والتى تذود عن حدود السودان ، وتنشر الأمن والسلام فى ربوعه ؛ وتعليم أبناء السودان وإنعاش اقتصاديات البلاد ؛ ودعم أركان الحكم الذاتى .

وأما شق الإيجابية الآخر فكان مبعثه أن « التسوية » التى فرضت على الباشوية المصرية تلك « الوصاية الدولية » التى كان من أهم آثارها على الشئون الداخلية فى مصر تغلغل النفوذ القنصلى والأجنبى ، خصوصاً أيام سعيد باشا — قد فرضت هذه الوصاية الدولية نفسها على السودان كذلك ، من حيث سريان المعاهدات والاتفاقات المبرمة والتى تبرم بين الباب العالى والدول فى السودان ، كسريانها فى مصر بموجب الفرمانات ؛ ومن هذه المعاهدات — كما عرفنا — معاهدات الامتيازات الأجنبية التى استند عليها النفوذ القنصلى فى مصر ؛ ومن حيث تعذر تعديل أو تغيير « الوضع » الذى حددته الفرمانات للسودان ، من غير موافقة الدول . ولقد ذكرنا فيما تقدم أن السودان — منذ الفرمان الصادر إلى إبراهيم فى أغسطس ١٨٤٨ — قد اعتبرته الدولة العثمانية ، وبموافقة الدول ، من « توابع أو ملحقات » الباشوية المصرية .

ومثلما تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر ، تغلغل فى السودان . ولكن مع فروق هامة : أولها أن الأجانب قد بدأوا يفدون بكثرة زائدة على السودان ، بوقت مبكر على نزوحهم إلى مصر ، ولذلك أسباب منها ما رأيناه متعلقاً بموقف حكومة القاهرة من الأجانب الذين لم يلقوا تشجيعاً على المجىء إلى مصر بعد انقضاء عهد محمد على إلا من أواسط ١٨٥٤ ، ومنها ما سوف يأتى ذكره فى موضعه .

وثانى هذه الفروق أن تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر عند ما حدث بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٦٣ — وقد استمر كما سنرى بعد ١٨٦٣ — قد ترتب عليه أن تقيدت أو نقصت لدرجة معينة ممارسة أو مباشرة حقوق السيادة الداخلية التى للباشوية المصرية ، حيث تقلصت ولايتها القضائية فى داخل حدودها بسبب المحاكم القنصلية التى أوجدتها الامتيازات الأجنبية ؛ وقد أخرجت هذه من ولاية القضاء الوطنى — إلى جانب السكان الأجانب الخاضعين للقضاء القنصلى — فريقاً من الرعايا الوطنيين أنفسهم ؛ بل نظر القضاء القنصلى فى الدعاوى التى

صار يقيمها أجانب على الحكومة ذاتها . وبجوار هذا الانتقاص الظاهر من حقوق « السيادة العليا » فى داخل « الدولة » كان الأثر الذى أحدثه التغلغل القنصلى والأجنبى من هذه الناحية ، وهو إرهاق الخزانة المصرية بالتعويضات الجسيمة ، وإرباك مالية البلاد ، والتمهيد للأزمة المالية التى استحكمت حلقاتها فى السنوات التالية .

ولكن الأمر فى السودان كان أكثر خطورة ، لسبب جوهرى ، هو أن النفوذ القنصلى هناك ، ومقره بالخرطوم ، قد اتخذ لنفسه ميداناً غير المطالبة بالتعويضات المالية الجسيمة ، وأما هذا الميدان فكان مؤازرة تجارة العاج لاستدرار الأرباح الوفيرة منها ؛ ثم مؤازرة تجارة الرقيق والانغماس فيها — عند ما نضب معين تجارة العاج — فكان من ثم أن تأسست على أيدى المغامرين الأوربيين والليفانتيين : « الزرائب » أو المحطات المسلحة التى كانت مستودعات للذخائر والأسلحة والرقيق ، واغتصب تجار الرقيق السلطة تدريجاً من حكومة الخرطوم فى أصقاع شاسعة من السودان . حتى إنه لم يعد باقياً للحكومة أى نفوذ خارج الخرطوم والجهات القوية منها ؛ وصار السودان فى نهاية هذا العهد ، مهدداً بالضياع تماماً من الباشوية المصرية . وصار من الواجب — إذا شاءت الباشوية استبقاء السودان والاحتفاظ بوحدة الوادى السياسية — أن تشرع من جديد فى استرجاعه ، وأن تعمل لاستخلاصه وإنقاذه من قبضة تجار الرقيق الأجانب ، والوطنيين الذين حذوا حذوهم وصار لهم شأن فى هذه التجارة .

ولقد برزت فى نهاية الفترة التى ندرسها (١٨٤٨ — ١٨٦٣) مشكلة تجارة الرقيق بالصورة التى جعلت التفكير فى وسائل القضاء عليها أمراً ضرورياً ومحتماً ، إذا أرادت الباشوية استبقاء السودان والمحافظة على وحدة الوادى السياسية . ولقد حاول المعاصرون تفسير انتشار تجارة الرقيق فى السودان ، وحاول الكتاب المحدثون أن يفعلوا ذلك ، وأسفرت هذه المحاولات ، ضمن أشياء أخرى ، عن إلصاق اتهامات معينة بالحكم المصرى فى السودان فى هذه الفترة (١٨٤٨ — ١٨٦٣) ، والادعاء عليه بجملة ادعاءات يعنينا منها : أولا ما يتصل بطبيعة الحكم المصرى وقتئذ ، وثانياً ما يتصل بوحدة الوادى السياسية . أما تشويه الحكم المصرى فقد كان باتهامه بأنه لا يبغى من إدارة السودان سوى استغلال موارده لمصلحة الحكومة

القائمة فحسب ، واتخاذه منفى للمغضوب عليهم والمشردين من مصر ؛ ثم الادعاء على الباشوية بأنها — وقد هالها ما وصل إليه سوء الحال فى السودان — قد أرادت التخلى عن السودان (فى ١٨٥٧) والتفريط فى وحدة الوادى ، بدلا من البحث عن الحلول التى تحسم بها المشكلات التى واجهتها فى الجنوب .

ولكن لا يلبث أن ينكشف مدى صحة هذه الاتهامات والادعاءات عند دراسة السياسة التى سارت عليها الباشوية فى السودان ؛ وهى السياسة التى كانت تخضع اتجاهاتها لتوجيه تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ .

* * *

١ — الحكم المصرى :

اعتقد كثيرون من المعاصرين أن اشتداد الأزمة العثمانية المصرية ، وهى أزمة التنظيمات العثمانية ، سوف يجعل من المتعذر على حكومة القاهرة أن تولى شئون السودان عنايتها الكاملة . وهذا القول صحيح إذا ذكرنا كيف كانت هذه الأزمة تهدد لا بإضعاف مسند الباشوية فحسب ، بإلغاء الامتيازات التى كفلتها لها الفرمانات ، بل بخلع عباس باشا نفسه وإخضاع الباشوية المصرية لسيطرة الباب العالى كمجرد إيالة ، أو ولاية ، بسيطة من ولايات الدولة العادية ، الأمر الذى حتم على عباس أن يبذل قصارى جهده لاجتياز هذه الأزمة بسلام ، ثم لتدبير الوسائل التى تمنع وقوع مثل هذه الأزمة فى المستقبل ، والتى يمكن بفضلها — أى بفضل هذه الوسائل — دعم مسند الباشوية ذاته .

ولكن هذا البرنامج المؤسس على الاحتفاظ بالباشوية المصرية ، استتبع حتماً أن يدخل فى نطاقه الاهتمام بشئون السودان ؛ واتخذ هذا الاهتمام صوراً متنوعة كانت جميعها متصلة بالأوضاع السائدة فى الباشوية ، أى بالأوضاع المترتبة على تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، من حيث إن هذه الأوضاع — على نحو ما عرفنا — قد أوجدت فيما يتعلق بالعلاقات بين الباشوية وتركيا ، حزباً أو جماعة مناوئة للحكومة القائمة فى القاهرة ، ويستند الباب العالى على هذه الجماعة فى تدبير المؤامرات ضد عباس وضد الباشوية ذاتها . ثم إنها أوجدت ، فيما يتعلق بالعلاقات بين الباشوية وبين الدول الكبرى ، ثغرة لتغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى ، وليس

ذلك لأن عباساً استعان بالنفوذ الإنجليزى على اجتياز أزمة التنظيمات — وقد رأينا كيف أنه قاوم كل نفوذ أجنبي فى مصر — بقدر ما كان السبب فى ذلك أن هذا النفوذ الأجنبي قد اعتمد على سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية فى الباشوية المصرية سريانها فى ولايات الدولة العثمانية الأخرى ، أى سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية فى السودان الذى هو جزء من الباشوية المصرية .

وعلى ذلك فقد تأسس على الأمر الأول : العلاقة بين الباشوية وتركيا ، أن تحتم الاهتمام بشئون السودان ، لأن إهمال السودان مضعف لمركز الباشوية نفسها ومهدد بانفصام عرى الوحدة السياسية فى الوادى .

فقد اعتبرت الدولة العثمانية ، وهى صاحبة السيادة الشرعية على مصر والسودان معاً ، أن هذين الإقليمين يؤلفان وحدة سياسية واحدة ، وذلك منذ أن امتنع صدور فرمان منفصل بإعطاء حكم السودان لمدى الحياة فقط . على نحو ما حدث فى فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ ، الخاص بالسودان ، والصادر إلى محمد على . ولأن فرمان الولاية الصادر فى العشرة الأولى من المحرم سنة ١٢٦٥ (٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٨) إلى عباس قد أعطاه حكومة مصر « وتوابعها » « على أن يكون ذلك بالشروط التى جاءت فى فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ المرسل إلى محمد على باشا » . والمعروف عن هذا الفرمان الأخير أنه أعطى الحكم الوراثى فى مصر ولم يذكر السودان الذى صدر بشأنه الفرمان المنفصل فى ١٣ فبراير ١٨٤١ والذى جعل الحكم فيه لمدى الحياة فقط . ولذلك فقد صار هناك احتمالان : أحدهما أن يكون الحكم فى السودان وراثياً باعتبار السودان من « توابع » إيالة أو ولاية مصر التى ذكرها فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ ؛ ولكن مما يشكك فى قيمة هذا الاحتمال أن الخريطة الملحقة بفرمان ٢٣ مايو أو بفرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ من قبل ، والتى رسمت حدود الباشوية المصرية وتوابعها وملحقاتها —وهى الباشوية التى يكون الحكم فيها وراثياً ، لم تدخل السودان ضمن هذه الحدود . والاحتمال الآخر : أن يبقى الحكم فى السودان مدى الحياة فقط ، لأن فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ لم يذكر شيئاً عن توابع مصر وملحقاتها ، وبالأحرى عن السودان الذى صدر به فرمان منفصل ، فلم يكن القصد من الفرمان المعطى لعباس فى ٢٧ نوفمبر ١٨٤٨ أن يصبح الحكم فى السودان وراثياً ، بل أن يظل تقليد الحكم فيه لمدى الحياة فقط ، وأن

يتجدد هذا التقليد عند اعتلاء كل باشا جديد لأريكة الولاية أو الباشوية المصرية . قال بهذا الرأى « هوبر » (Huber) القنصل النمسوى بالقاهرة والذى كتب إلى حكومته فى ٦ يناير ١٨٥٢ ليبين أن حكومة السودان : « ليست حقاً وراثياً من حقوق أسرة محمد على ، ولكن إدارة أقاليم سنار — أى السودان — ملحقة بإدارة الباشا فى مصر ، والباشا هو الذى يعين الحاكم فى الخرطوم ».

والجدير بالملاحظة هنا ، سواء كان الاحتمال الأول أم الثانى هو الصحيح ، أن السودان بمقتضى الفرمان الأخير الذى لم يلق أية معارضة من جانب الدول — أى أنها كانت موافقة عليه — قد تأكد انضمامه إلى مصر فى نظام سياسى واحد ، وبحيث يكون الحكم فى السودان من حق صاحب الحكم فى مصر .

ولا جدال فى أن المحافظة على هذه الوحدة السياسية قد اقتضت أن يسير النشاط لدعم مركز الباشوية فى مصر جنباً إلى جنب مع العمل للاحتفاظ بالسودان : فى مصر كما عرفنا ، بمنع تدخل الباب العالى فى شئون الباشوية الداخلية ، وبأن تصبح التابعية الاسمية فحسب هى كل ما يربط الباشوية بالدولة ؛ وفى السودان باتباع سياسة تحول دون خروج هذه البلاد من حوزة الباشوية .

وعلى ذلك فقد عملت الباشوية بين ١٨٤٨ و ١٨٦٣ على إقامة الحكومة القوية المستندة على المركزية الإدارية التامة فى السودان ، ومعناها أن تسيطر حكومة الخرطوم ، وعلى رأسها حكمدار السودان الذى يجمع فى شخصه السلطة العليا المدنية والعسكرية فى أنحاء السودان ، ولا يكون مسئولا إلا أمام الباشا فى القاهرة . ولقد دلت التجربة فى العهد السابق — أى منذ « الضم » (١٨٢٠ — ١٨٢٣) على صلاحية هذه المركزية الإدارية فى مجموعها كنظام للحكم فى السودان .

وعلى نحو ما حدث فى العهد السابق كذلك اعتمدت هذه المركزية الإدارية على إشراك العناصر الوطنية فى الحكم والإدارة ، أى استمرار سياسة السودنة وتمكين السودانيين من حكم أنفسهم بأنفسهم ، وهى السياسة التى سار عليها الحكم المصرى فى السودان من أيام « الضم » الأولى ، فعرف هذا العهد كثيرين ممن اشتهروا بحسن تصريف الأمور وصارت لهم مكانة ملحوظة لدى الحكمداريين ؛ منهم الرؤساء والزعماء الذين تقلدوا المشيخات المختلفة ، مثل

عبد القادر ود الزين لمشيخة مشائخ عموم الجزيرة — وتقلد كذلك وظيفة معاون الحكمدارية ، وعدلان محمد لمشيخة جبال الفونج ، وحسين خليفة لمشيخة العتمور ، أو الذين صاروا أعضاء بمجلس الدعاوى ، وهو بمثابة محكمة عليا ، أو الذين تولوا مناصب الإفتاء مثل الشيخ إبراهيم عبد الدافع الذى عين مفتياً للمحكمة ، وهكذا .

وكان نجاح هذا النظام الإدارى القائم على المركزية التامة مرهوناً قبل كل شىء بنوع الحكمدارين الذين يختارون لملء منصب الحكمدارية فى الخرطوم ، وهو منصب خطير ، لأن صاحبه مسئول عن تنفيذ سياسة الباشوية فى السودان من حيث استتباب الأمن والسلام فى كل ربوعه ، ورد غارات المغيرين على حدود البلاد وأطرافها البعيدة ، والعناية بشئون الاقتصاد والتعليم ، وما إلى ذلك من شئون الحكم . ولكن مما زاد فى خطورة هذا المنصب ، أن صاحبه — الحكمدار — الذى تتجمع فى يده كل أسباب السلطة فى السودان ، كان بحكم المسافات الشاسعة التى تفصل بين مقره فى الخرطوم ومقر الحكومة الرئيسية فى القاهرة ، بعيداً عن إشراف هذه الأخيرة المباشر ، فإذا أحسن الباشا اختيار الحكمدارين تمتع السودان بحكومة طيبة ، وإذا أسىء الاختيار ، سار الحكمدارون فى الحكم سيرة سيئة ، أضف إلى هذا أن بُعد الحكمدارين عن رقابة القاهرة المباشرة من شأنه أن يجعلهم أكثر تعرضاً لإغراءات الباب العالى الذى قد يحرضهم على الخروج على الباشوية ، استناداً إلى أن تركيا صاحبة حقوق مباشرة فى السيادة الشرعية على السودان ، ومن زمن سابق على الفتح المصرى الذى حصل بدوره باسم السلطان العثمانى . ومن الواضح أن فصل السودان عن مصر مضعف للباشوية ، وييسر للباب العالى تنفيذ أغراضه من حيث إرجاع الباشوية إلى حظيرة الدولة كولاية عادية محرومة من الامتيازات التى كفلتها لها الفرمانات . وعلى ذلك فقد كان الخطر كامناً فى أن يعمد هؤلاء الحكمدارون إذا أسىء اختيارهم ، أو إذا طال مكثهم بالبلاد ، وتوطدت أقدامهم فى حكومتهم البعيدة من القاهرة — إلى الانفصال عن مصر وإعلان استقلالهم بالسودان وإنشاء باشوية تدين مباشرة بالتبعية للباب العالى .

ولم يكن هذا الخطر خيالياً . فقد سبق فى الزمن القريب أن حاول

الخروج على طاعة الباشوية ، أحد حكمداري السودان : أحمد باشا جركس المعروف باسم « أبو ودان » — ومدة حكمداريته من ديسمبر ١٨٣٨ إلى سبتمبر ١٨٤٣ . ولم يمنع هذا الخطر سوى وفاة أحمد باشا فجأة . ومع أن أقوالاً كثيرة قد صارت تتردد وقتذاك عن مشروعات هذا الحكمدار وسبب وفاته ، فالذى يبدو محققاً أن شكايات وتقارير عديدة قد بلغت محمد على عن محاولة الحكمدار الاستقلال بحكومة الخرطوم ، معتمداً فى هذه المحاولة على مؤازرة الآستانة له ، وعلى نجاحه فى جمع الزعماء والرؤساء الوطنيين حوله ؛ فلما استدعاه محمد على إلى القاهرة رفض أحمد باشا تلبية أوامره منتحلا شتى الأعذار حتى ينتهى من تدبيره ، ولكنه مات بغتة ، والمرجح أنه مات مسموماً ، فى سبتمبر ١٨٤٣ .

وكتب القنصل الفرنسى فى مصر « لاڤاليت » (La Valette) عن هذه الحوادث إلى حكومته من الإسكندرية فى ١٦ أكتوبر ١٨٤٣ — وكان هذا قبل أن يصل خبر وفاة الحكمدار — « أنه قد بلغت مسامعه الإشاعات المخيفة التى انتشرت بين الناس عن الحالة فى السودان ، حيث يقال إن أحمد باشا الحكمدار ، إذا استمر يرفض أوامر محمد على باشا المتكررة لحضوره من الخرطوم إلى القاهرة فمعناه أن أحمد باشا جركس ثائر وخارج على الحكومة المصرية ، وأنه يعتزم أن يطلب من الباب العالى ، وسوف يحصل منه على فرمان مباشر يتقلد بموجبه « ولاية السودان » فى مقابل جزية سنوية هى ثمانمائة ألف ريال . ثم إن الباب العالى الذى كان من مدة سابقة قد اعتزم تهيئة السبيل لخيانة أحمد باشا ، قد رفض مغرضاً ذكر سنار (والمقصود هنا : السودان) فى الخط الشريف الصادر فى سنة ١٨٤١ (والمقصود هنا : فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ وفرمان أول يونية من السنة نفسها) كجزء من الباشوية الوراثية المصرية ؛ » وقال « لاڤاليت » : إن الباشا يريد دعوة كبار ضباطه للاجتماع فى القاهرة كى يبحثوا من غير إمهال الوسائل الواجب اتخاذها لمعاقبة الحكمدار الثائر ، ومع أن « لاڤاليت » اعتقد وقتئذ أن هذه الأخبار عن عصيان أحمد جركس ومؤامرة الباب العالى فى السودان ، مبالغ فيها كثيراً ، أو مستبعدة ، فقد ذكر فى نفس رسالته هذه : « أن قنصلى إنجلترة والنمسا غادرا الإسكندرية بمجرد أن وصلت إلى مسامعهما هذه الأخبار المزعجة » ، وقال : « إنهما الآن إلى جنب محمد على » . ثم إنه عاد فأكد فى

رسالة لاحقة بمجرد ذيوع خبر وفاة أحمد جركس ، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٤٣ أن الحكمدار قد رفض فعلا تلبية أوامر محمد على بالمجيء إلى القاهرة ، وقال « لافاليت » تعليقاً على حادث الوفاة : « إن موت أحمد باشا قد أزال الصعوبات العديدة والخطيرة التى كانت لا محالة واقعة — إذا قدر له النجاح ، وتحققت مطامعه فى الخرطوم — حيث كان من المحتمل فى هذه الحالة أن تدخل مصر فى حرب مميتة ، وأن يتعرض التفاهم الودى الظاهر الآن بين الباب العالى ومحمد على إلى مؤثرات خطيرة » .

هذه المشروعات الاستقلالية التى كانت لأحمد باشا أبو ودان فى السودان تحدث عنها كذلك القنصل النمسوى فى مصر « لاورين » (Laürin) ، فكتب فى ٦ سبتمبر ١٨٤٣ أن أحمد باشا سلك منذ عامين فى حكمداريته مسلكاً يثير الشبهات والظنون فى أنه يريد الخلاص والاستقلال من سيطرة محمد على . فهو على نحو ما أجمعت عليه كلمة الرواد الأوربيين الذين زاروا الخرطوم لا يطيع من أوامر محمد على إلا ما وجده منها متفقاً مع أغراضه ، ويرفض ما عداها قائلا إن : « محمد على يحكم فى مصر وأنا أحكم فى السودان . . » ، ومع أن محمد على طلب مراراً قدومه إلى القاهرة فقد انتحل المعاذير فى كل مرة لعدم مغادرة السودان . وراح « لاورين » يردد نفس ما ذكره القنصل الفرنسى « لافاليت » عن الشائعات الرائجة حول الدور الذى يقوم به الباب العالى فى هذه المسألة ، فقال : « ويعزى إلى أحمد باشا أنه قام بمساع فى القسطنطينية حتى ينال تقليداً من السلطان بباشوية الحبشة (أثيوبيا : والمقصود هنا السودان) . وأنه يرغب كثيراً فى دفع جزية عظيمة فى نظير هذا التقليد ؛ وأنه قد وزع فى القسطنطينية ما يزيد على أربعمائة ألف فلورين — أى حوالى ٢١,٢٥٠ جنيهاً إنجليزياً — فى سبيل تحقيق أغراضه » ؛ ثم استمر « لاورين » يقول : « ولا يريد محمد على تصديق أن هذه الأموال قد أمكن إرسالها فعلا إلى القسطنطينية ، ولكنه لا يشك فى أن أحمد باشا إذا تمكن من إفساد ، أو رشوة ، بعض أصحاب النفوذ فى القسطنطينية ، يستطيع الاستقلال والخروج على سلطة محمد على » ؛ وكتب « لاورين » أن محمد على قد أبلغ حفيده عباس باشا من أيام قليلة مضت : « أنه سوف يذهب بنفسه إلى السودان لإحضار أحمد باشا إذا لم يحضر هذا

الأخير من نفسه إلى القاهرة » .

تلك إذاً كانت التجربة الخطيرة التي تهددت وحدة الوادي السياسية ، والتي شهدها عباس باشا قبيل وصوله إلى الحكم ، والتي كان لا مناص من مثولها دائما في ذهنه بسبب الأزمة التي أثارها الباب العالي حول التنظيمات العثمانية ، والتي اقترنت بتدبير المؤامرات لإخراج عباس نفسه من الحكم وإلغاء امتيازات الباشوية .

وعلى ذلك فقد عنيت حكومة القاهرة باختيار الحكمدارين من بين الأكفياء الذين امتازوا بالجد وحسن تصريف الأمور والاستماع لشكايات الأهالي ؛ واشتهر أكثرهم — إن لم يكونوا كلهم — بالأمانة والاستقامة ، وذلك بشهادة المعاصرين الأجانب والوطنيين ؛ ولم تضطر حكومة القاهرة إلى استدعاء أحد من الحكمدارين الذين عينوا بين ١٨٤٩ و ١٨٥٤ — وكان عددهم أربعة — سوى واحد بسبب الشكايات التي قدمت ضده من الأهلين والأجانب خصوصاً ، وهو جركس لطيف ، أو عبد اللطيف باشا ، البحري الذي احتكر التجارة في النيل (البحر) الأبيض لحسابه ، ولنفعه الخاص .

ولقد استطاع هؤلاء الحكمداريون أن يدفعوا غارات قبائل الدنكا على الحدود وعلى أطراف سنار الجنوبية ، ويخضعوا السود في جبال تقلي بالكردفان وقبائل البشارين في السودان الشرقي ، ويردوا اعتداء الأحباش على الحدود الشرقية ، ويدعموا سلطان الحكومة ، وينشروا الأمن في ربوع السودان . وعلى يد هؤلاء الحكمدارين أمكن تعهد المساجد بالإصلاح والتعمير ، وهي دور العلم والدرس وبيوت العبادة وأداء الفريضة الدينية . وأجرى الحكمداريون — وذلك كله تنفيذاً لتعليمات حكومة القاهرة — الرواتب على القائمين بشئون هذه المساجد والزوايا والخلوات ، وأكرموا فقهاء السودانيين وعلماءهم ، وشجعوا منهم من أراد الدراسة بالأزهر ، وأوصت حكومة القاهرة الحكمدارين بهؤلاء خيراً عند عودتهم إلى بلادهم .

وكان في هذا العهد أن تأسست في الخرطوم أول مدرسة نظامية في السودان .

ولكن الحديث عن مدرسة الخرطوم يجب أن يسبقه الكلام عن أثر آخر من آثار تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، فيما هو متصل بالعلاقات بين الباشوية وتركيا ،

وهو الأثر الذى أوجد أزمة التنظيمات العثمانية المعروفة ؛ ونعنى بذلك المكايد والمؤامرات التى صارت تحاك ضد عباس فى القاهرة والآستانة ، وما اضطر عباس إلى اتخاذه من وسائل لإحباطها . فقد كان من هذه الوسائل أن عمد عباس إلى نفى وتشريد الذين تشكك فى إخلاصهم وولائهم له والذين خشى أن يغريهم الباب العالى بالمال والوعود ، ولا سيما أن أقوى خصومه من أفراد أسرته وكبار موظفى الحكومة قد نزحوا فى العهد السابق إلى الآستانة ، حيث لقوا كل ترحيب من الباب العالى .

على أن هذا النفى والتشريد لم يكن معناه أن السودان — كما زعم مشوهو عهد المصرية فى هذه الفترة من التاريخ — قد صار فى اعتبار حكومة القاهرة مجرد المنفى الذى يتلقى المجرمين والمذنبين وأصحاب السيرة السيئة ، أو أن حكومة القاهرة فى هذا العهد لم يعد يهمها — فيما عدا استخدام الجنوب كسجن كبير للمغضوب عليهم منها — أى شأن من شئون السودان . بل الثابت على العكس من ذلك تماماً وهو أن رفاهية أهل السودان وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم كان موضع عناية الباشوية ؛ والثابت أن الموظفين الذين أبعدوا إلى السودان كانوا من الأكفياء القادرين على الاضطلاع بأعباء الحكم والإدارة .

قال « جورج ملّى » (Melly) — وقد زار السودان سنة ١٨٥٠ — ١٨٥١ — عن سبب « إبعاد » الذين غضب عليهم عباس فنفاهم إلى هذه البلاد : « يبدو أن هؤلاء قد أسخطوا الباشا عليهم لأنهم كانوا يحاولون إملاء إرادتهم عليه ، كما كانوا يتبرعون بإسداء النصح من تلقاء أنفسهم ، ولأن الباب العالى كان يدفع لهم مالا لقاء تعهدهم بخدمته إذ كانوا يميلون إلى تأييد مصالحه ، وهذا هو الرأى الراجح — وسواء أفعلوا ذلك حقيقة أم كان الأمر لا يخرج عن حد الحدس والتخمين فإن اعتداء السلطان على حقوق مصر أمر معروف مشهور . على أن ترحيب السلطان بأولئك الموظفين من رجال حكومة القاهرة لا يدع مجالا للشك فى سوء نواياهم » نحو عباس باشا . وأما عن « الموظفين » الذين أبعدوا إلى السودان » فقد كتب « ملّى » : أنه نجم عن إرسال أمثال هؤلاء الرجال إلى المنفى « أن صارت مديريات السودان تستمتع بحكومة حسنة ، ذلك بأن مقاليد الأمور فى الخرطوم وبربر ودنقلة وفازوغلى وغيرها قد تسلمها الآن رجال ذوو فطنة وذكاء

تعددت أسفارهم وأفادوا من ملاحظاتهم الدقيقة » .

ولعل المسئول الأول عن إذاعة الاتهام ضد حكومة القاهرة في هذا العهد بأنها نظرت إلى السودان « كمنفى » وسجن كبير فحسب لأعدائها والمغضوب عليهم ، كان رفاعة رافع الطهطاوي ، من أعلام النهضة العلمية المصرية ، والذي أوفده عباس على رأس نخبة من الأساتذة الأكفياء من زملائه أعضاء البعوث العلمية في عهد محمد علي لتأسيس مدرسة نظامية بالخرطوم . فقد ظل رفاعة يشكو مر الشكوى من وجوده بالخرطوم بذريعة إنشاء هذه المدرسة النظامية كما قال ، وهي المدرسة التي لم يكن الغرض من إنشائها كما ادعى رفاعة ، وادعى كثيرون من بعده ، سوى إقصاء بعض المغضوب عليهم من القاهرة ، والتي كان تأسيسها في واقع الأمر بناء عن برنامج موضوع للتعليم على يد حكومة ذلك العهد في مصر نفسها ، وهو برنامج بحثه المعنيون بدراسة شئون التربية والتعليم في تلك الحقبة من التاريخ لتوضيح أغراضه ، فكان من رأي جماعة من الذين تعمقوا في هذا النوع من الدراسة ، أولا أن عباساً لم يكن ذلك الرجل الذي يعمد إلى إلغاء معاهد العلم بجرة قلم ودون تفكير في العواقب ، وثانياً أن إنشاء مدرسة نظامية واحدة في الخرطوم كان جزءاً من البرنامج التعليمي الذي أعدته حكومته .

ومما يدفع الاتهام الآخر : أي إهمال اقتصاديات السودان ، أن احتكار تجارة الصمغ والسنامكي ومنتجات سنار (السودان) قد ألغي منذ عام ١٨٤٩ كما ألغي نظام العهد ، حتى إن « شارلس مري » القنصل الإنجليزي بالقاهرة لم يلبث أن كتب إلى حكومته في ٣ يناير ١٨٥٠ : أنه قد نجم عن إلغاء احتكار الصمغ والسنامكي ومنتجات سنار (السودان) الأخرى أن استطاع كثير من الأوربيين أن يشتغلوا بالتجارة في السودان .

ولكن لم يكن ميسوراً نجاح هذه الإصلاحات التي كان الغرض منها إطلاق حرية التجارة في السودان لإنعاش حياته الاقتصادية ، لأن الحكمدارين والمديرين البعيدين عن إشراف حكومة القاهرة المباشر - كانوا لا يريدون إبطال الاحتكار ، والسبب في ذلك أنهم كانوا يجنون أرباحاً طائلة من التجارة التي راجت سوقها منذ أن فتح النيل الأبيض للملاحة بعد رحلات سليم بمباشي الاستكشافية المعروفة (١٨٣٨-١٨٤١) - وهي التجارة التي أرادوا احتكارها لأنفسهم

خصوصاً فى النيل الأبيض من جهات النيل العليا ، أى تجارة العاج وتجارة الرقيق .

وكان من بين الذين اشتهروا بمعارضة إبطال الاحتكار ، حكمدار السودان عبد اللطيف باشا البحرى ، أو جركس لطيف باشا ، ومدته من نوفمبر ١٨٤٩ إلى يناير ١٨٥٢ . وذلك لأنه أراد احتكار الملاحة فى النيل الأبيض لحسابه ، الأمر الذى أثار ضده احتجاجات التجار الليفانتيين والأوربيين الذين كانوا قد بدأوا يفدون إلى الخرطوم منذ أن فتح النيل الأبيض للملاحة للتجارة فى العاج ثم فى الرقيق . وبعث القناصل بشكاواهم من الخرطوم إلى القاهرة .

وكتب عباس إلى استفان بك وكيل الشئون الخارجية فى ٢٢ ديسمبر ١٨٥٠ « إنه إذا كان الحكمدار المومى إليه فى الحقيقة يتعمد وضع تجارة صنف الصمغ تحت يد واحدة (أى احتكارها) ويتدخل فى معاملات الأجانب التجارية ويقصد إيذاءهم ، فلا شك أنه قد ارتكب خطأ ، وإن مثل هذه الحركات توافق رضانا من كل الوجوه ، ولا تحوز قبولنا . . . » ولما كان لطيف باشا قد استمر يحتكر التجارة لحسابه ، ولم يستمع لنصح الباشا وأوامره وتزايدت لذلك شكاوى التجار الأجانب والقناصل ضده ، فقد انتهى الأمر بإعلان حرية الملاحة فى النيل (البحر) الأبيض ، واستدعاء لطيف باشا من السودان فى ١٣ يناير ١٨٥٢

ولكن عزل عبد اللطيف باشا لم يترتب عليه استقامة الأحوال فى السودان ، لأسباب جوهرية لم يكن الحكمدارون من بعده مسئولين عنها ، وبخاصة عندما كان هؤلاء ممن حسنت سيرتهم بشهادة معاصريهم .

فكان جركس رستم باشا الذى خلف عبد اللطيف باشا ، ثم توفى بعد أربعة أشهر ، رجلا استحق ثناء كثيراً مدة قيامه بأعباء حكمدارية السودان ؛ ومع أن الحكمدار التالى إسماعيل حقى باشا الكردى المعروف بأبى جبل لم يلبث أن استدعى لتولى قيادة الجيش الذاهب لمساعدة الدولة فى حرب القرم ، فقد استطاع فى مدته القصيرة بالسودان — وكانت أقل من عام — أن يصد هجوماً للأحباش على القلابات وأن يقوم برحلة تفتيشية فى السودان الشرقى ؛ وكان جزائرلى سليم باشا ، أو سليم باشا الخربوطلى ، الحكمدار التالى ، قد خدم طويلا فى

السودان قبل إسناد الحكمدارية إليه ، قال عنه الدكتور « هوجلين » (Heuglin) القنصل النمسوى بالخرطوم إنه كان رجلا أميناً ، ولو أن عملاً ما لم يصدر عنه لمرضه ، ذلك المرض الذى جعله يطلب إعفاءه وعودته إلى القاهرة .

وأما الأسباب الجوهرية التى أدت فى النهاية إلى إخفاق الجهود التى بذلتها الباشوية لتنظيم الحكم والإدارة فى السودان ، فى إظهار الآثار التى كان واجباً أن تترتب عليها ، فكانت متعددة ، منها أن الأنظمة الضريبية ، أى التى وضعت لتقدير الضرائب وجمعها ، وتلك الإدارية ، أى التى حددت العلاقات بين المديرين فى الأقاليم والحكمدارين فى الخرطوم من جانب ، وبين كل من هذين الفريقين والحكومة الرئيسية فى القاهرة من جانب آخر ، قد صارت فى حاجة إلى تعديل أو تغيير فى ضوء التجارب المالية والإدارية خلال السنوات الماضية الطويلة وذلك حتى يمكن أن تفى هذه الأنظمة بالغرض المرجو منها تماماً وهو استتباب الأمن والهدوء فى أرجاء السودان ، وضمان الرفاهية والرخاء والنهوض المستمر لأهله ، اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا .

فقد تناول الدكتور « هوجلين » مسألة النظام الضريبى فى تقرير رفعه إلى حكومته فى ٢٥ أبريل ١٨٥٤ ، قال فيه : إنه فرضت بمقتضى هذا النظام ضرائب ثقيلة على الأهلين كان من أثرها — كما حدث فى إقليم بربر مثلا ، وهو الإقليم الذى اشتهر أهله بنشاطهم فى الزراعة والتجارة والعمل فى السفن النهرية كنوتية . . . إلخ — أن هاجر أناس كثيرون هرباً من وضع الضريبة ، فبلغ عدد المهاجرين من بربر عدة آلاف ذهبوا إلى كردفان والنيلين الأبيض والأزرق ، ثم صاروا يذهبون إلى أقصى حدود كردفان الجنوبية . وحدث مثل هذا أيضاً بين الأهلين فى إقليم التاكة والسودان الشرقى عموماً . ولكن عبء الضرائب الباهظة لم يلبث أن وقع على كاهل أولئك الذين بقوا فى بلادهم ، فدفعوا إلى جانب الضرائب المقررة عليهم ، ما كان مقرراً على الذين هاجروا كذلك . وزاد الحال سوءاً أن رؤساء القبائل والزعماء والشيوخ الوطنيين ، وهم المكلفون بتحصيل الضرائب وتوريدها للحكومة ، صاروا ينتهزون الفرصة للانتقام من أعدائهم ، أو لاستغلال هذا النظام لفائدتهم الذاتية ، وساعدهم على ذلك أن جميع رجال الإدارة كبارهم وصغارهم كانوا يستولون على نصيب معين لأنفسهم من الضرائب

بعد تحصيلها ؛ وكانت هذه الضرائب يدفع ربعها نقداً والباقى عيناً . وأما نتيجة ذلك كله فكان ذيوع التذمر والاستياء الشديد بين الأهلين ، حتى كثرت الاضطرابات وتعدد العصيان ، واضطرت الحكومة إلى إرسال الغزوات أو التجريدات — وهى الحملات العسكرية — من وقت لآخر لإخضاع هذه الثورات المحلية ولمعاونة الشيوخ والرؤساء والكشاف وعمال الإدارة عموماً على جمع الضرائب . ولقد تعددت أنواع الضرائب ، فمنها ما كان على السواقى ، ويذكر المعاصرون أنها بلغت عن الساقية الواحدة فى إقليم النوبة ما قيمته ثلاثة جنيهات إنجليزية سنوياً ؛ ومنها ما كان على النخيل المثمر ، ويذكر هؤلاء المعاصرون أن مديرية بربر مثلا كانت تدفع سنوياً ستة آلاف كيس (ضريبة) أى حوالى الثلاثين ألف جنيه سنوياً . . . وهكذا .

وكان النظام الضريبى المتبع فى السودان ، هو النظام الذى وضع أصلا عقب « الفتح » المصرى ، وبنيت قواعده منذ سنة ١٨٢٦ ، أى من أيام محمد على . ولكن النهضة العمرانية التى استمرت خلال كل هذه السنوات الطويلة ، وما صحبها من ظهور مدن جديدة واختفاء أخرى أو فقدانها لأهميتها السابقة ، وانتعاش الزراعة فى بعض الجهات ، وانصراف الناس فى جهات أخرى للاشتغال فى مصانع النيلة وغيرها ، وهى المصانع التى أنشئت فى أثناء السنوات الثلاثين السابقة خصوصاً ١٨٣٠ — ١٨٣٦ ؛ وازدحام بعض البلدان بالسكان وإقفار بلدان أخرى منهم ، واختلاف قوة النقود الشرائية تبعاً لازدياد النشاط التجارى ، ومغادرة كثيرين للحقول وذهابهم إلى أقاليم النيل العليا سعياً وراء الربح الوفير والغنى السريع نتيجة لازدهار تجارة العاج ، ثم لانتشار تجارة الرقيق ، وبخاصة بعد إطلاق حرية الملاحة فى النيل الأبيض — نقول إن ذلك كله قد استلزم أن يعمد المسئولون إلى إعادة النظر فى النظام الضريبى بأكمله حتى يتسنى إزالة أسباب الشكوى وتخفيف العبء عن كاهل الأهلين الذين ظلوا يفلحون الأرض ويزرعونها على جانبى النيل وفى أرض سنار وفى جهات كردفان .

هذا . وأما فيما يتعلق بتغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى السودان ، فسوف يأتى علاج هذه المشكلة عند الكلام عن العلاقات بين الباشوية المصرية والدول الأوربية الكبرى من حيث إن هذه لكونها مترتبة على التسوية التى وضعت

للمسألة المصرية (١٨٤٠ – ١٨٤١) ، قد أوجدت الأوضاع التى فتحت ثغرة التدخل لتغلغل هذا النفوذ الأجنبى والقنصلى فى السودان .

* * *

ب – التمسك بوحدة الوادى :

وكان من الواضح أن الحال فى السودان فى سنة ١٨٥٤ قد صار يتطلب عناية كبيرة لإصلاح شئونه ، سواء أكان هذا الإصلاح ماليًّا أم إداريًّا أم متصلا بمشكلة الرقيق . وهو إصلاح لا معدى عنه فى كل الأحوال لضمان بقاء وحدة الوادى السياسية ، على أساس أن الإصلاح الذى يزيل أسباب الشكوى والتذمر ، ويضع حدًّا لحركات العصيان الداخلية بسبب قدم العهد بالأنظمة المالية والإدارية القائمة ، ويؤدى إلى دعم أركان الحكومة واسترجاع نفوذها فى الأقاليم البعيدة عن مقر الحكم فى الخرطوم ، وإلى دفع اعتداءات المغيرين على الحدود فى الشرق والغرب والجنوب – نقول على أساس أن الإصلاح الذى يحقق كل ذلك من شأنه أن يحفظ السودان من الضياع ، ويحول دون انفصام عرى الوحدة السياسية .

ولا جدال فى أن الباشوية فى السنوات التالية لانقضاء عهد عباس الأول كان قد صح عزمها – وكما فعلت فى الماضى – على الاحتفاظ بالسودان وصون الوحدة السياسية ، ولذلك أسباب ، هى نفسها الأسباب التى أملت سياسة الاستمساك بالوحدة السياسية منذ منشأ هذه الوحدة ، ونفس الأسباب التى أوجدها الوضع الذى نالته الباشوية فى تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ ، والتى دارت حول دعم مسند الباشوية . ولقد تبين من دراسة السياسة التى جرى عليها محمد سعيد منذ وصوله إلى الباشوية فى يوليو ١٨٥٤ أن أهدافه لم تختلف فى جوهرها عن أهداف سلفه ، من حيث الاستقلال بمصر إذا استطاع إلى ذلك سبيلا ، أو تغيير نظام الوراثة وجعل الوراثة صلبية ، وتوسيع نطاق الاستقلال الداخلى ، وذلك لتقوية مسند الباشوية ، لأنه خشى – كما خشى سلفه من قبل – أن تكون الدولة العثمانية على وشك الانهيار وأن تستولى إحدى الدول الأوربية الكبيرة على مصر عند تقسيم أملاكها ؛ أو تعمد الدولة العثمانية إذا واتتها الفرص إلى خلق

أزمة من طراز أزمة التنظيمات العثمانية لإلغاء الامتيازات التي نالتها الباشوية بمقتضى الفرمانات ، أو التدخل فى شئون الباشوية لتعطيل الإصلاحات اللازمة لنهوضها .

والدليل على أن الباشوية فى العهد الجديد ، لم تكن تريد التخلى عن السودان إطلاقاً — وهو الاتهام الذى ألصقه بعض الكتاب خطأ بالباشوية أيام محمد سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) ، كما سبق أن أشرنا إليه ، والذى سنرى أنه لا يستند على أى أساس من الصحة — نقول إن الدليل على أن الباشوية ظلت مستمسكة بوحدة الوادى السياسية ، هو أن حكومة القاهرة قد وجدت لديها متسعاً من الوقت أكبر من ذى قبل للتفرغ لشئون السودان ، وأن عزمها قد صح على إصلاح أحواله وإسعاد أهله ، ويتضح ذلك من أن الباشوية قد اختارت لحكومة الخرطوم الأمير محمد عبد الحليم باشا ، وهو أخو محمد سعيد ؛ وذلك بعد فترة وجيزة شغل منصب الحكمدارية فى أثنائها على سرى الأرنؤودى باشا من يوليو إلى ديسمبر ١٨٥٤ ، رجركس على باشا من ديسمبر ١٨٥٤ إلى نوفمبر ١٨٥٥ .

وادعى كثيرون أن حكومة القاهرة أرادت إقصاء عبد الحليم ، بتعيينه حكمداراً للسودان ، ولكن ذلك ادعاء خاطئ ، لأن السبب فى تعيين هذا الأمير الذى رغب هو نفسه فى شغل هذا المنصب ، أن محمد سعيد أراد اختيار رجل يثق به كل الثقة يعمل على توفير أسباب الراحة للسودانيين ، وينظر فى شكاواهم ، ويوطد سلطان الحكومة ، ويتخذ الأهبة لاستقبال سعيد نفسه إذا دعته تقلبات السياسة إلى ترك القاهرة واتخاذ الخرطوم مقرًّا لحكومته يواصل منه مساعيه لتحقيق برنامجه السياسى . فكتب « ساباتيه » القنصل الفرنسى بالقاهرة إلى حكومته فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٥ ، أى بعد أسبوع تقريباً من صدور القرار فى ٢٤ نوفمبر بتقليد عبد الحليم : « لقد عين حليم باشا حكمداراً على السودان ، وفى استطاعته إذا أحسن تصريف الأمور أن يبرر تلك الثقة التى وضعها فيه الجناب العالى ، وأن يدخل تحسيناً كبيراً على أحوال السودانيين البائسين ذوى الحظ السيئ الذين خضعوا من أيام الفتح لكل أنواع الاستغلال والتعذيب . دون أن يكون من المستطاع وصول شكاياتهم إلى مسامع السلطات العليا إطلاقاً » .

وبعد ذهاب عبد الحليم باشا إلى الخرطوم بأشهر قليلة ، كتب القنصل الأمريكى « إدوين دى ليون » فى أول مايو ١٨٥٦ يصف لحكومته الغرض

السياسي من مهمة هذا الأمير ، فقال : « لا مجال للشك فى أن سعيد باشا سيكون مستعداً عند سنوح الفرصة للقيام بنفس الدور الذى قام به محمد على من قبل . ذلك أنه قد نصّب أخاه عبد الحليم باشا حكمداراً على الأقاليم السودانية ، تلك الأقاليم التى تعتبر المدخل إلى قلب أفريقية الوسطى والطريق الموصل إلى بلاد العرب . على أن سعيداً يقف موقف الملاحظ الدقيق الذى يرقب فى حذر وانتباه نتائج ما ألمّ بتركيا من ضعف يتزايد على الأيام ، كما يرقب آثار تلك المنافسة الظاهرة بين الدول الأوربية » .

ولقد أوضح الأمير عبد الحليم نفسه ، بعد ثلاثين عاماً ، الغرض من إرساله إلى السودان فقال إن أخاه كان يهدف من ضروب الإصلاح الذى أوصاه به « إلى ضرورة دعم أركان الأمن وإدخال الطمأنينة » على نفوس الأهلين . وعزا اضطراب الأمن وانزعاج النفوس إلى طغيان تجار الرقيق فى أقاليم النيل العليا وتعطيل التجارة المشروعة فى النيل الأبيض ، ولأن الجهاز الإدارى والنظام الضريبى قد صارا لامندوحة عن إصلاحهما أو تغييرهما .

وأما الدليل الآخر على أن الباشوية فى هذا العهد لم تكن تريد التخلى عن السودان ، فهو الرحلة التى قام بها محمد سعيد إلى السودان للوقوف بنفسه على حقيقة الأحوال به ، حتى يتسنى اتخاذ إجراءات الإصلاح الضرورية لإزالة أسباب الشكوى . وقد استغرقت هذه الرحلة حوالى الاثنى عشر أسبوعاً فقط ، حيث غادر سعيد مع صحبه القاهرة فى ٢٧ نوفبر ١٨٥٦ فوصل إلى الخرطوم يوم ١١ يناير ١٨٥٧ ، وغادرها يوم ٢٨ يناير عائداً إلى القاهرة فوصل إليها فى ٢١ فبراير ١٨٥٧ .

والذى يعنينا من أمر هذه الرحلة معرفة أسبابها وأغراضها ، ثم ما اتخذ فى أثنائها من إجراءات لإصلاح شئون السودان ، ثم مبلغ الإصلاح الذى حققته هذه الإجراءات ، أو ماذا كان عليه الحال فى السودان عند نهاية هذا العهد الذى ندرسه ، أى فى سنة ١٨٦٣ .

وأما عن أسباب وأغراض الرحلة فقد كانت هذه تدور حول ضرورة الاحتفاظ بالسودان . وتتضح هذه الحقيقة من تحديد أغراض هذه الرحلة فيما يلى :

أولا : تأمين سلامة الحدود الشرقية من ناحية الحبشة ، والحدود الغربية من

ناحية دارفور – . وذلك فيما يتعلق بالأمر الأول ، أى بإزالة أسباب العداء والنفور من جانب « ثيودور كاسا » (Kassa) الذى توج إمبراطوراً على الحبشة سنة ١٨٥٥ باسم « ثيودور الثانى » (Theowdore II) ، وكان هذا صاحب أطماع كبيرة يريد إعادة مجد إمبراطورية إثيوبيا القديمة ، ويهدد بغزو السودان ، وتكثر إغارات رجاله على الحدود الشرقية خصوصاً . وكان الاعتقاد الذائع أن الإنجليز هم الذين كانوا يحرضونه على العدوان ، ويثيرون كوامن حقده على الإدارة المصرية بالسودان ؛ على خلاف ما كان يدعيه قناصلهم فى مصر وقتئذ من أنهم إنما يريدون أن يسود السلام بين مصر والحبشة .

ولقد تحدث عن أطماع ثيودور هذا ، القنصل الفرنسى فى مصر « بنديتى » (Benedetti) فذكر فى رسائله إلى حكومته فى ٥ وفى ٣٠ نوفبر ١٨٥٦ أن « ثيودور كاسا » يهدد بالإغارة على السودان المصرى ، ويريد تحويل مجرى النيل حتى يجعله يجرى صوب البحر الأحمر . وأكد وجود هذه الأطماع لدى ثيودور ، القنصل الإنجليزى المقيم بالحبشة ؛ وهو « بلودن » (Plowden) الذى كتب فى ١٢ نوفبر ١٨٥٦ يقول : « إن ثيودور يطلب البلاد العربية الواقعة على حدوده الشمالية حتى سنار ، كما أنه يريد مصوع كذلك ومرتفعات البوغوص والمنسا والحباب وغيرها . . . » ؛ وأما عن تحريض الإنجليز لثيودور ، فقد تحدث عنه القنصل النمسوى « هوبر » عند ما قال فى رسالته إلى حكومته من الإسكندرية فى ١٨ نوفبر ١٨٥٦ : « إن سعيد باشا كثير القلق من ناحية هذه الحركات التى يقوم بها كاسا الجرىء النشيط – وخصوصاً ما يذاع فى القاهرة من أن وسوسة الإنجليز فى أذن كاسا تزيده تذمراً وغضباً من الإدارة المصرية فى السودان ، والواقع أن كاسا قد حصل على بعض المدفعية والبنادق لعساكره من عدن » . وفى هذه الرسالة ذكر « هوبر » أن الباشا يريد فى رحلته هذه تعيين حدود السودان التى لا تزال غير واضحة المعالم وموضع نزاع ، وذلك لتأمينها ضد هجوم يأتى عليها من جيرانها المتاخمين لها فى الشرق ، وهم الأحباش ، وفى الغرب ، وهم أصل سلطنة دارفور .

وأما فيما يتعلق بدارفور نفسها فقد أراد سعيد الاتفاق والتفاهم مع سلطانها « محمد الحسين » حتى يستتب الأمن على الحدود الغربية وتستأنف العلاقات

التجارية نشاطها بين دارفور والكردفان . وعلى ذلك فقد بعث سعيد عند وصوله إلى بربر برسالة ودية فى ٥ يناير ١٨٥٧ إلى سلطان دارفور ، كما بعث فى الوقت نفسه برسالة ودية أخرى إلى « ثيودور » . وفى رسالة سعيد إلى سلطان دارفور ، دعاه لزيارة الخرطوم . ولكن السلطان الغورى الذى لم يجب الدعوة لخوفه من مقاصد سعيد — ودون مسوّغ — لم يلبث عند ما اتضح له خطأ ظنونه — أن أرسل إلى القاهرة « سفارة » ود وصداقة ، وذلك بعد عودة سعيد باشا إليها .

ثانياً : إزالة أسباب شكايات الأهالى من كبار وصغار موظفى الحكومة فى الخرطوم وفى سائر الجهات ، وهم الذين استبدوا فى أحكامهم وتعسفوا دون أن يردعهم رادع ، على وجه الخصوص ، لأن حكومة الباشوية فى القاهرة تفصلها عن الخرطوم مسافات شاسعة . ولقد اقترن بإزالة أسباب الشكوى توسع كبير فى السودنة ، وتمكين لقواعد الحكم الذاتى فى السودان ، على اعتبار أن ذلك إجراء يبعث على إدخال الطمأنينة إلى النفوس ويساعد على نشر الأمن والسلام .

فقد عمد سعيد عند نزوله فى بربر (٤ ، ٥ يناير ١٨٥٧) إلى جمع المشايخ والرؤساء وكل الذين حضروا لاستقباله من أهل البلاد ، حتى يطلب منهم « أن يؤمروا عليهم أميراً يختارونه من بينهم ، ممن يستبشرون بإمارته ويتوسمون فيه الخير للبلاد وتحصل على يده السكينة والخلود إلى الطاعة . . . » وفى شندى أعلن سعيد فى حضور الرؤساء والزعماء الوطنيين عزمه على إعادة جميع الموظفين الأتراك إلى القاهرة ، وعلى أن يترك للأهالى إدارة شئونهم بأنفسهم ، ثم تخلف بأمر الباشا « فردنند دلسپس » ، وكان من بين الذين صحبوه فى هذه الرحلة ، حتى يبقى فى شندى بضعة أيام يبحث فى خلالها مع رجال الحكومة موضوع إنشاء « مجالس بلدية » تتألف بالانتخاب من بين رؤساء الأسر الوطنية ، لأن المجالس البلدية — كما قال سعيد — « هى فى الحقيقة العامل الرئيسى فى وجود كافة الجماعات النظامية » . وفى الخرطوم « طرد » سعيد جميع كبار الموظفين — نتيجة كذلك للإصلاح الإدارى الذى أدخله — وكى يتولى أكبر عدد ممكن من السودانيين وظائف الحكم والإدارة . واستدعى لهذه الغاية إلى الخرطوم المشايخ والمكوك الذين وضعهم سعيد مكان المطرودين من الخدمة « تحت مسئوليتهم الشخصية » .

ثالثاً : إعادة النظر فى الجهاز الحكومى ، لإعادة بنائه بصورة تمكن من

القضاء على أسباب التذمر والشكوى ، وتحقق الرفاهية لأهل السودان ، وتوطد سلطان الحكومة فى الخرطوم وفى الجهات والأقاليم البعيدة .

وقد تحدث القنصل النمسوى فى الخرطوم « الدكتور هوجلين » فى تقريرين أحدهما من الخرطوم فى ١٢ يناير ١٨٥٧ والثانى من كورسكو فى ٢٣ فبراير ١٨٥٧ عن الجهاز الإدارى ومساوئه ، وقام زميله بالقاهرة « هوبر » (Huber) بتلخيص هذين التقريرين فى رسالة مطولة إلى حكومته من القاهرة فى ١١ مارس ١٨٥٧ ، جاء فيها أن السودان المصرى كان يتولى الحكم فيه حكمدار ذو سلطة مطلقة تقريباً، مقره بالخرطوم، فى حين يتألف السودان من ست مديريات هى الخرطوم ، وسنار ومعها فازوغلى ، وكردفان ، ودنقلة ، وبربر ، والتاكة ؛ ويقوم على رأس كل منها مدير يخضع له « حكام » فى الجهات والنواحى ؛ وللحكمدار حق القيادة العامة على قوات الجنود النظاميين وغير النظاميين « الباشبزوق » الذين مهمتهم المحافظة على الأمن والسلام ، وصون الحدود وجمع الضرائب . وقد أدى هذا النظام إلى استخدام عدد عظيم من الموظفين كانوا –كبيرهم وصغيرهم– شبه مستقلين فى أعمالهم ، ولا رقابة فعالة عليهم ، لاتساع مساحة المديرية الواحدة ، ولبعد المسافات التى فصلتهم عن مقر الحكومة المركزية بالخرطوم ، ولرداءة طرق المواصلات وقلتها. ولذلك فقد أساء هؤلاء الموظفون الحكم وأرهقوا الأهلين بأنواع المظالم ، ونظروا للسودان كمعين لا ينضب للثراء الفاحش والغنى السريع . مما ترتب عليه أن عانى الأهلون الفقر والحاجة الشديدة وصاروا يهاجرون فى جماعات كثيرة من جهات أقفرت بأكلها من سكانها ، حتى لحق الأرض الخراب وقل الإنتاج ، وارتفعت الأثمان ، وانتشرت المجاعات . فبات إصلاح الجهاز الإدارى ، ضرورياً.

وأما هذا الإصلاح فقد قام على أساس إلغاء المركزية وإنشاء اللامركزية الإدارية ، ثم التوسع فى إشراك العناصر الوطنية فى الحكم والإدارة . وذلك بأن ألغيت الحكمدارية العامة ، وعين للخرطوم مدير – كان « أراكيل » أخا « نوبار» – وأنقص عدد المديريات من ست إلى خمس ، وصار كل مدير مسئولا عن الإدارة فى مديريته أمام حكومة القاهرة مباشرة ، وملئت الوظائف الإدارية برجال جدد معظمهم من المشايخ والزعماء والمكوك الوطنيين .

رابعاً : البحث فى مسألة الضرائب ، لتخفيف أعبائها عن الأهلين ، حتى يستقر هؤلاء فى قراهم ودساكرهم ويعود الهاربون إلى الأرض ، فلا يلحقها البوار ، ويساعد هذا الاستقرار على إنعاش الحياة الاقتصادية فى البلاد ، وذلك عدا ضروب الإصلاح الأخرى الضرورية عموماً .

وقد عالج سعيد مسألة الضرائب فور وصوله إلى بربر ، وذلك بأن طلب من الرؤساء والزعماء الوطنيين « أن يقدروا مبلغ الخراج الذى يسهل عليهم القيام به بلا كلفة ولا مشقة » . وقد فعل هؤلاء ذلك . ولكن سعيداً لم يلبث أن أنقص فئات الضرائب التى حددوها بأنفسهم على السواقى وعلى الأرض ، وكان لتقرير هذه الإصلاحات الإدارية ، والضريبية خصوصاً ، أن أصدر سعيد وهو بالخرطوم مراسيم أربعة فى ٢٦ يناير ١٨٥٧ تضمنت القواعد الإدارية والمالية الجديدة : وأهمها تقريباً الضرائب بالاتفاق مع أعيان البلاد على هيئة جمعية ، وجعل الفصل فى المنازعات والقضايا المحلية من اختصاص المشايخ والمكوك ، وتشكيل مجلس لبحث القضايا التى يتعذر على هؤلاء الفصل فيها ، وتخفيض ضرائب الأطيان والسواقى ، وإناطة جمعها بمشايخ البلاد ، إلى غير ذلك من الإصلاحات التى كانت تهدف إلى الترفيه عن السودانيين ، بإنقاص الضرائب وتحديد فئات جديدة لها تتناسب مع مقدرة الأهالى على دفعها من جهة ومشجعة لهم على العودة إلى الأرض التى هجروها من جهة أخرى ، ثم كانت إلى جانب هذا تهدف إلى إشراكهم فى حكومة بلادهم إشراكاً فعلياً .

ولقد صحب الإصلاحين الإدارى والضريبى ، إصلاحات أخرى كثيرة ، لتنشيط التجارة وإنشاء الطرق وتعبيدها تسهيلا للمواصلات ، ولربط أقاليم السودان بعضها ببعض من جهة ، ولربطها بحكومة القاهرة من جهة أخرى . ولعل أهم هذه الإصلاحات — من حيث إنه كان إجراء لا مفر من اتخاذه ، ليس كعمل إنسانى فحسب ، بل للقضاء على سلطان تجار الرقيق ، واسترجاع نفوذ الحكومة فى الأصقاع الشاسعة التى أخضعها النخاسون لسيطرتهم — كان إعلان إلغاء الرقيق وإبطال تجارته ، وقد صدر هذا الإعلان فى بربر فى أوائل يناير ١٨٥٧ .

* * *

تلك إذاً كانت أسباب رحلة محمد سعيد إلى السودان ، والأعمال التي تمت في أثنائها والتي بوسعنا الاستدلال منها على بطلان الاتهام الذى ألصق بالبشاوية في هذا العهد وهو أنها كانت تريد التخلى عن السودان .

ولعل المسئول عن ذيوع أسطورة إخلاء السودان كان « فردنند دلسپس » صديق سعيد ، وأحد الأوربيين الذين رافقوه فى هذه الرحله ونذكر من هؤلاء موجيل بك (Mougel) رئيس المهندسين الذى رافقه حتى كورسكو ، والدكتور « أباته » (Abbate) الإيطالى طبيب الباشا والذى نشر كتاباً عن الرحلة فى ١٨٥٨ ، « وپوپولانى » (Popolani) قنصل البرتغال العام ، « وباولينو بك » وقد مر ذكره كثيراً ، وكان هذا قد رافق محمد على فى رحلة إلى فازوغلى ، والدكتور « تيودور فون هوجلين » القنصل النمسوى بالخرطوم ، والدكتور « إيجناز كنوبلخر » (Ignaz Knoblecher) رئيس البعثة الكاثوليكية التبشيرية ، وقد لازمه هذان الأخيران خلال زيارته بالسودان .

فقد زعم « دلسپس » أن محمد سعيد لشدة تأثره مما شاهده من بؤس أهل السودان والكوارث التي نزلت بهم بسبب سوء الإدارة ، لم يلبث أن أبدى عزمه ، وهو بمدينة بربر فى طريقه إلى الخرطوم ، على إخلاء السودان ، وحتى يؤكد « دلسپس » روايته ادعى أن سعيداً أبدى هذه الرغبة نفسها وهو بالخرطوم ، فقال إنه كان على مائدة الطعام مع الباشا وحدهما عند ما أربد وجه سعيد بغتة وراح يشكو من حرج الموقف الذى وجد نفسه فيه واستحالة إصلاح شىء وإزالة ما كان يشكو منه السودانيون ، وأنه — أى سعيداً — لا يجد سبيلا للخروج من هذا المأزق سوى ترك السودان .

والدليل على تلفيق هذه الرواية ، عدا أن الإصلاحات التي استحدثها محمد سعيد فى أثناء هذه الرحلة تنهض وحدها دليلا على تمسكه بالسودان ، نقول يمكن إيجازه فيما يلى :

إن أحداً من الذين رافقوا سعيداً لم يذكر هذه القصة : لا الدكتور «أباته» وقد نشر كتابه عن الرحلة سنة ١٨٥٨ ، ولا الدكتور « هوجلين » فى رسائله إلى القنصل « هوبر » بالقاهرة ، ولا غير هذين ممن كانوا مع الباشا .

وأن « دلسپس » نفسه نشر عقب الرحلة ، مقالا أعده لأكاديمية العلوم

الفرنسية فى باريس ، عن سفرته مع سعيد باشا إلى السودان ، وتحدث فى هذا المقال الذى نشره فى سنة ١٨٥٧ عن أشياء كثيرة ، ولكن لم يشر لا من بعيد ولا من قريب إلى حكاية « الإخلاء » .

وأن « دلسپس » لم يشر إلى هذه الواقعة إلا بعد مضى ١٨ سنة ، وذلك فى رسائله وجورناله والوثائق المتصلة بامتياز قناة السويس ، وتلك فى خمسة أجزاء نشرت فى باريس بين عامى ١٨٧٥ و ١٨٨١ ، ثم إنه لم يذكر تفاصيل الواقعة ، وحكاية تناوله الطعام منفرداً مع سعيد بالخرطوم إلا بعد سبع وعشرين سنة من تاريخها . وذلك فى « ذكريات رحلته إلى السودان » التى نشرت سنة ١٨٨٤ وقد أعاد « دلسپس » هذه الحكاية — حكاية تناول الطعام مع سعيد وحدهما ، وأن أحداً غيره لم يسمع هذا الحديث — فى كتابه : «ذكرياته فى أربعين عاماً » الذى نشر سنة ١٨٨٧ ، وبعد المدة ، وحرصه على توكيد أن أحداً لم يحضر الحديث الذى دار بينه وبين سعيد ، يدعوان للتشكك فى صحة الرواية ، وأن من بين الذين رافقوا سعيداً كان — كما عرفنا — الدكتور « هوجلين » والدكتور «كنوبلخر» ، وكان هذان موضع ثقة سعيد واستعان بهما فى معرفة أحوال السودان ، وكان لآرائهما أثر ظاهر فى مختلف الإصلاحات التى صدرت بها مراسيم الخرطوم الأربعة فى ٢٦ يناير ١٨٥٧ . ومع ذلك فإن أحداً منهما لم يذكر أن سعيداً أبدى رغبة فى التخلى عن السودان .

وإن من المستبعد جداً أن يصطفى سعيد « دلسپس » دون الآخرين فى أثناء هذه الرحلة ، حيث إنه من الثابت أن « دلسپس » لم يكن مقرباً وقتئذ من سعيد ، ولأن « دلسپس » لم يكن يعنيه خلال هذه الرحلة إلا شىء واحد هو الإلحاح على سعيد حتى ينال موافقته على كل ما كان لديه من مسائل متصلة بامتياز قناة السويس .

وإن أمراً خطيراً كإخلاء السودان ، وتسليمه للرؤساء والزعماء الوطنيين ما كان من الممكن أن يظل سراً مكتوماً ولا يعلم هؤلاء عنه شيئاً لا سيما أن سعيداً قد قلد عدداً كبيراً منهم المناصب ، فلم يذكر السودانيون فى تواريخهم شيئاً عن هذه المسألة إطلاقاً .

هذا وقد تحدث القنصل النمسوى « هوبر » (Huber) عن أسباب هذه

الرحلة فى رسالة له إلى حكومته فى القاهرة فى ٢٨ نوفمبر ١٨٥٦ فقال :

« وفى اليوم السابق على نهار سفره قابل سعيد باشا القناصل ، وبهذه المناسبة بلغهم أن سبب الرحلة إلى السودان ليس حربيًّا مطلقاً ، بل على العكس من ذلك ليس الغرض من الرحلة سوى فحص إدارة السودان فحصاً دقيقاً ، بعد أن أهملت إهمالا تامًّا من زمن طويل . فقد صار لهذه الأقاليم السودانية وهى منضمة إلى مصر ٣٨ عاماً تقريباً . وعلى ذلك تعذر الحصول على أية إيرادات منها أو الاستفادة منها ماليًّا ، بل تسببت فى خسائر كبيرة كل سنة ، ولذلك فإذا اتضح أن من المستحيل إزالة مساوئ الإدارة ، فمما لا غبار عليه أن من الأجدى والأنفع للحكومة المصرية ترك هذه الأراضى ، وعندئذ تعود البلاد إلى أصحابها السابقين ، أى الرؤساء العرب » ثم استمر القنصل النمسوى يقول : « ولكن أرجو أن يسمح لى سيدى الوزير بإبداء ملاحظة على هذا الكلام ، هى أن هذا القول لا يتفق مع ما سبق أن عرفناه عن آراء سعيد باشا والتى تدل على أنه يعتبر امتلاك السودان أمراً خطير الشأن » .

* * *

حـ — تغلغل النفوذ الأجنبى وتجارة الرقيق :

دلت الإصلاحات التى أجراها سعيد إذاً على أن الباشوية متمسكة بوحدة الوادى وتريد الرفاهية لأهل السودان ، ولقد كانت هذه الإصلاحات الادارية والضريبية وإلغاء الرق وما إلى ذلك ، إصلاحات بعيدة الغور ، لو أتيحت الفرصة لنجاحها لكان ممكناً معالجة كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع السودانى والمتعلقة بجهاز الحكم والإدارة ، ولأمكن تلافى الأسباب التى أدت بعد ذلك بحوالى ربع القرن من الزمان إلى إشعال الثورة المهدية فى السودان .

وكانت أسباب إخفاق هذه الإصلاحات كثيرة : منها بعد مقر الحكومة الرئيسية للباشوية فى القاهرة عن السودان ، ومشغولية حكومة القاهرة بالمسائل السياسية المتعلقة بتقوية مسند الباشوية ، بل بالمحافظة على الباشوية نفسها ؛ وافتقار السودان إلى العناصر الجديدة من موظفى الحكومة والإداريين سواء كانوا من غير السودانيين أم من الزعماء والرؤساء الوطنيين أنفسهم ، وهم الذين

توقف نجاح الإصلاح من عدمه على مدى إدراكهم جميعاً لأهمية المراسيم الأربعة : مراسيم الخرطوم المعروفة فى ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧ . ولقد توقع كثيرون لهذا السبب نفسه — إخفاق الإصلاح الإدارى اللامركزى . ومنذ ٢٠ مارس سنة ١٨٥٧ كتب « ساباتيه » القنصل الفرنسى : « أنه يخشى أن يكون إدخال اللامركزية على الإدارة وتقسيم السلطة الإدارية عملا جانبه التوفيق وذا آثار غير حميدة ، لأن من أسهل الأمور على المرء أن يجد رجلا واحداً ذا كفاية من أن يجد فى البحث عن أربعة رجال أكفياء » ، أضف إلى هذا أن الغرض من الإدارة اللامركزية كان وقف طغيان كبار وصغار الموظفين فى المديريات والأقاليم والحد من استبدادهم بالأهلين وإساءة معاملتهم ، ولكن الذى حدث عند إلغاء الحكمدارية وجعل المديرين مسئولين أمام حكومة القاهرة مباشرة أن انتقلت المركزية من الخرطوم إلى القاهرة مما عاد بالضرر على السودان ، لأن الباشوية من جهة كانت مشغولة — كما عرفنا — بمشكلات كثيرة وخطيرة تجعل متعذراً عليها أن تتفرغ تماماً لشئون السودان ، وتلك إحدى نتائج تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . ولأن شئون السودان من جهة ثانية صارت بانتقالها إلى القاهرة موزعة بين وزارتى المالية والداخلية ، وأما فى السودان نفسه فقد أدى تطبيق اللامركزية ، بشهادة المعاصرين ، إلى إصابة كل جهود السلطات المحلية ، ولا سيما الجهود العسكرية لتقرير الأمن والسلام ، خصوصاً على الحدود وفى الدواخل — بالشلل فى كل المديريات . وانتهى الأمر بإلغاء اللامركزية وإعادة منصب الحكمدارية واسترجاع الحكمدارية لسلطاتها القديمة فى مايو ١٨٦٢ .

وكانت مسألة الرقيق من المسائل التى أخفق « النظام الجديد » فى علاجها . ومن أسباب هذا الإخفاق أن الرق كان متغلغلا فى كيان السودان الاجتماعى والاقتصادى من الأزمنة القديمة ، وأن مكافحته تتطلب جهوداً عظيمة ومثابرة طويلة ، فى حين أهمل المديرون وسائر المسؤولين أوامر إلغاء الرق التى أصدرها سعيد ، ثم إن سعيداً نفسه كان مسئولا لدرجة ما عن هذا الإخفاق عند ما أراد سنة ١٨٥٩ تشكيل حرس خاص له من السود ، فاتفق لجلب هؤلاء من السودان مع « شركة » السيد موسى العقاد ، وهى من أكبر البيوت أو الشركات العربية المشتغلة بتجارة العاج والرقيق فى النيل الأبيض .

ومن أهم أسباب إخفاق محاولة إبطال تجارة الرقيق ، وأهم الدوافع على زيادة نشاط هذه التجارة ، فتح النيل الأبيض للملاحة والتجارة . فقد وفد إلى السودان منذ نجاح حملات سليم قبودان ، المغامرون والرواد والمستكشفون ، والتجار من الأوربيين والليفانتيين ، الذين انتفعوا من النفوذ الذى صار لقناصل الدول الأوربية التى اشتركت فى تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ ، ومع أن عباساً قد نجح فى وقف نزوح الأجانب إلى مصر فى عهده فقد وجد هؤلاء فى السودان ميداناً لنشاطهم ، وكما تدفق على مصر سيل من الأجانب فى عهد سعيد ، تدفق على السودان جماعة كانوا مثل إخوانهم فى مصر من « حثالة القوم » باعتراف معاصريهم من الأوربين أنفسهم ، أساءوا إلى سمعتهم كما أساءوا إلى سمعة بلادهم ، لأنهم - كمواطنيهم فى مصر - لم يكونوا يهتمون إلا بالوصول إلى الغنى السريع واكتناز المال من أى سبيل ، فتاجروا فى العاج فى مبدأ الأمر ، حتى إذا قل العاج انقلبوا إلى التجارة فى الرقيق . فصارت مراكبهم فى النيل الأبيض تحمل الرقيق محتمية بأعلام الدول التى كانوا من رعاياها أو تجنسوا بجنسياتها ، يؤازرهم فى نشاطهم ويقوم بالدفاع عنهم لدى السلطات المحلية قناصلهم فى الخرطوم .

وواقع الأمر أن هذا العهد كان عهد القناصل الذهبى فى السودان كما كان الحال فى مصر ، فقد أشرف على مصالح الإنجليز بالخرطوم أحد السوريين هو « خليل شامى » حتى عين « جون بتريك » (John Petherick) نائب قنصل سنة ١٨٤٩ ، ثم قنصلا بعد ذلك ، وكان أول قنصل للنمسا فى الخرطوم هو « البارون مللر » (Muller) سنة ١٨٥٠ ، ثم بعده الدكتور « تيودور فون هوجلين » ، ثم خلفه الدكتور « ناترر » (Nattere) وقد توفى بالخرطوم سنة ١٨٦٢ ، وتولى منصب القنصل الفرنسى ، السيد « تيبو » (Thibaut) ؛ وكان لسردينيا قنصل هو المسيو فوديه (Vaudey) الذى قتله مع ستة عشر من أتباعه قبائل البارى حول غندكرو فى أبريل ١٨٥٤ ، وكان يتاجر فى العاج والرقيق ؛ وتولى القنصلية بعده « بران روليه » (Brun-Rollet) ، وقد توفى سنة ١٨٥٦ ؛ وشغل منصب قنصل الولايات المتحدة بالخرطوم قبطى هو شنودة « الابن » . ومنذ ديسمبر ١٨٦١ قدم قنصل إيران فى مصر ميرزا أمان خان ،

التماساً بأن إيران تريد تعيين وكيل لها فى السودان لرعاية مصالح رعاياها، ويرجو الاعتراف بالتاجر « الرعية الإيرانية » المقيم بالسودان، جرجس بولص وكيلا له .

وكان جميع هؤلاء — باستثناء « الدكتور هوجلين » قطعاً ، ومن المحتمل كثيراً المسيو « جون بتريك » — يتاجرون فى الرقيق ، وبينما كان لايتجاوز عدد الأجانب من الأوربيين والليفانتيين المقيمين بالخرطوم خمسة فقط فى سنة ١٨٤٧ ، بلغ عددهم بها فى سنة ١٨٦٠ حوالى ٢٥ ، كانوا من جنسيات مختلفة : الفرنسى ، والإيطالى « السردينى » والمالطى ، والأيونيانى ، والإنجليزى والنمسوى . وقد وصف البيئة التى عاشوا فيها رحالة فرنسى معاصر ، هو « تريمو » (Trémaux) الذى زار السودان وإثيوبيا وأصدر كتاب رحلته فى باريس سنة ١٨٦٢، فرسم صورة سيئة لحياتهم الأخلاقية والاجتماعية : كتعدد حوادث الطلاق، وزواج المتعة ، والزواج المختلط ، وإهمال أولادهم . وأكد أن جميعهم اشتغلوا بتجارة الرقيق تحت ستار التجارة فى العاج الذى لم يكن إلا إدعاء فحسب؛ وإن منهم من كان يسعى كى يستمر نشاطه المشين وفعاله القبيحة — وهى صيد الرقيق — للحصول على منصب قنصل لإحدى الدول الأوربية التى تكون مهتمه بأن يصبح لها نفوذ كبير فى السودان يمكنها من «صيانة مصالح رعاياها » فى هذه البلاد البعيدة .

ولا جدال فى أن فتح النيل الأبيض للملاحة كان من أهم الأسباب التى جعلت هؤلاء الأوربيين والليفانتيين يقبلون على صيد الرقيق والتجارة فيه، وذلك لأن فتح النيل الأبيض للملاحة الحرة سرعان ما جعل فى استطاعة هؤلاء التجار التوغل فى أصقاع شاسعة جديدة يصيدون فيها الفيلة ويجمعون العاج من الأهالى السود فى أقاليم النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ، ونهر السوباط ، ويجنون أموالا طائلة من هذه التجارة . ولما كانت الحملات ، أو الغزوات والتجريدات التى يرسلونها لهذه الغاية تتكلف نفقات باهظة ، ثم بدأ معين العاج ينضب فى هذه الجهات ، فقد صار التجار يصيدون السود لاستخدامهم كحمالين وخدم فى أثناء الحملة ، ثم لبيعهم فى أسواق الرقيق بعد انتهاء الحملة ومنذ نهاية عام ١٨٥٤ تقريباً ، صاروا تجار رقيق قبل أى شىء آخر ، وتحت ستار التجارة فى العاج .

ومن تجار الرقيق المشهورين فى هذا العهد : « ديبونو » (Debono) ، وقريبه « أمبيلى » (Ambile) ، وهما مالطيان . (وقد دافعت الحكومة الإنجليزية عن «ديبونو » لأن جنسيته بريطانية ، فأدعت أنه لا توجد أدلة كافية ضده لاتهامه بالتجارة فى الرقيق ١٨٦٢) ، « وملزاك » (Malzac) وهو فرنسى ، وصاحب زرائب كبيرة لجمع العاج وصيد الرقيق من نهر الرهل وفى إقليم بحر الغزال عموماً ، وأشهرها محطة « رمبك» (Rumbek) » ؛ و« بارثلمى»(Barthlemy) « ولافارج » (Lafargue) وهما أيضاً فرنسيان ، وكثيرون غير هؤلاء ، وكانت الشركات أو البيوت الأجنبية المشهورة فى الخرطوم سبعة بيوت : أربع شركات لفرنسيين : « بارثلمى » ، والأخوان « وبونسيه (Poncet) ، « وفايسيير »(Vayssière) « وملزاك » (Malzac) ؛ واثنتان لإنجليز : « بثريك » (Petherick) ، والمالطى « ديبونو » ، وواحدة إيطالية : « أنجيلو — بولونيزى — انطونيولى — Angelo) (Bolognesi — Antognoli واختصت هذه بالتجارة الحبشية .

وفى سنة ١٨٦٠ باع أكثر هؤلاء الأجانب زرائبهم ومحطاتهم إلى التجار العرب ، لأنهم وجدوا أن النخاسة قد صارت قوام كل نشاط تجارى فى السودان ، ولأنهم عجزوا عن منافسة التجار العرب ، وأما من بقى من الأوربيين والليفانتيين فى السودان بعد سنة ١٨٦٠ يمارسون التجارة فى النيل الأبيض والنيل الأعلى ، فقد كانوا — ما عدا القليل منهم — من تجار الرقيق . فاستمر « ديبونو » فى نشاطه ، واشتهر الهر فرانز بندر (Franz Binder) من ترنسيلفانيا — أى أنه كان نمسويًّا — الذى ابتاع زريبة « ملزاك » الفرنسى فى « رومبك » سنة ١٨٦٠ واتخذ رحاله إلى جانب ذلك مقرًّا لهم فى « غابة شامبى » .

وأما العرب الذين أنشئوا فى هذا العهد البيوت أو الشركات التجارية ، فقد اشتهر لهم فى الخرطوم بيوت أربعة تتاجر فى الرقيق هى شركات : العقاد ، السيد أحمد العقاد وشريكه موسى العقاد ؛ البصيلى : محجوب البصيلى ؛ وعبد الحميد ، وأبو عمورى : على أبو عمورى ، وقد بدأت تجارة هذه الشركات فى العاج ، ثم صارت تتاجر فى الرقيق . ومن تجار الرقيق العرب المعروفين فى هذا العهد : محمد خير ، وواد إبراهيم ، وخليل شامى ، وشنودة ، وغطاس ، وخورشيد أغا ، وكوشك على . . . إلخ . وتألفت من أبو عمورى وبصيلى

وكوشلك على «ديكتاتورية ثلاثية » استأثرت بكل نفوذ وسلطة حقيقية على السود فى إقليم بحر الغزال ، فى حين تألفت من ديبونو ، وشنودة ، وخورشيد أغا ، ديكتاتورية ثلاثية أخرى ، حول غندكرو فى إقليم بحر الجبل وجهات النيل العليا .

وكان الغرض من تأليف هذه الشركات أن يساوم أصحابها ، من العرب وغيرهم ، السلطات الحكومية فى الخرطوم على احتكار تجارة العاج — وهى التجارة التى اتخذوها شعاراً لإخفاء نشاطهم فى النخاسة وتجارة الرقيق — فى مناطق شاسعة كانت خارجة عن سلطات الحكومة فى الخرطوم ، والتى لم تجد الحكومة غضاضة لهذا السبب فى إجابتهم إلى ما يريدون ، وهذه المناطق كانت تقع جنوب دارفور أو فى كردفان أو على جانبى النيل الأبيض حتى غندكرو ، أو فى الجنوب. وقد نجم عن تنازل الحكومة عن هذه المناطق لتجار الرقيق ، أن تلاشى نفوذها وسلطانها تماماً فى هذه الأصقاع الواسعة والبعيدة ، وأقامت الشركات التى نالت « امتياز » الاحتكار بها سلطات مستقلة عن حكومة الخرطوم تفرض الضرائب على الأهلين وتعمد إلى توزيع مناطق النفوذ بالاتفاق فيما بينها ، وذلك دون أن تستطيع حكومة الخرطوم تحريك أى ساكن لكبح إجماح هؤلاء التجار ، بل حدث فى أواخر سنة ١٨٦٣ أن دخل كل من محمد خير وواد إبراهيم فى مفاوضات مع حكومة الخرطوم ، مشفوعة بإرسال الهدايا ، لإغراء المسئولين على قبول ما يريدان ، وهو أن يعين محمد خير شيخاً من قبل الحكومة على قبائل الدنكا ويعين واد إبراهيم على قبائل الشلوك ، ولم يفسر هذه المفاوضة غير تغير الأحوال عند اعتزام الباشوية بعد انقضاء عهد محمد سعيد ، أن تسترجع نفوذها وسلطانها فى هذه الجهات النائية .

والحقيقة أن جهات بأكملها فى حوض النيل الأبيض والنيل الأعلى قد صارت عند وفاة محمد سعيد فى يناير ١٨٦٣ خارجة كلية عن سلطان ونفوذ حكومة الخرطوم البعيدة نتيجة لتغلغل النفوذ الأجنبى فى السودان ونشاط تجار الرقيق من الأجانب والعرب على السواء .

وعلى ذلك فقد كانت المسألة الهامة التى واجهت الباشوية بعد ١٨٦٤ للاحتفاظ بوحدة الوادى السياسية ودعم هذه الوحدة ، هى ضرورة استرجاع

سلطات الباشوية فى السودان ، بتوطيد نفوذ الحكومة المركزية بالخرطوم ، وبسط سلطان الحكومة على الأصقاع البعيدة فى جهات النيل الأعلى خصوصاً وعلى حدود السودان ، وكان من الواضح أن شيئاً من ذلك لن يتحقق إلا إذا بذلت الباشوية كل ما وسعها من جهد وحيلة للقضاء على النخاسة وتجارة الرقيق .

٥

الخديوية

خديوية مصر والسودان
١٨٦٣ – ١٨٧٩

تمهيد :

واجهت الباشوية المصرية بعد سنة ١٨٦٣ المشكلة نفسها فى الأدوار السابقة ، والتى ترتبت على التسوية التى وضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠ – ١٨٤١) ، ونعنى بذلك ضرورة تقوية مسند الباشوية بتعديل نظام الوراثة وتوسيع دائرة الاستقلال الداخلى ، وذلك فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ، طالما أن الدول – ولا سيما المشتركة فى تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ لا تريد أن تنال مصر استقلالها وأن تنفصل عن تركيا .

ولقد شاهدنا كيف أن العمل لتحقيق هذه الغاية قد اقترن بمسعى معين من جانب الباشوية ، أولا فيما يتعلق بتحرير الباشوية من النفوذ الأجنبى والقنصلى ، وثانياً فيما يحفظ وحدة وادى النيل السياسية ، بإنشاء الحكومة القوية الصالحة فى السودان ، ولكن هذا المسعى أخفق فى ناحيتيه ، بحيث لاحظنا عند نهاية الدور السابق فى سنة ١٨٦٣ أن النفوذ الأجنبى والقنصلى صار متغلغلا فى مصر والسودان معاً ، مما أدى فى مصر إلى بداية ظهور المصاعب من ناحية ، وإلى افتئات المحاكم القنصلية على سلطان الحكومة والحد عمليًّا من سيادة الباشوية الداخلية ، من ناحية أخرى ، ومما أدى فى السودان إلى خروج مناطق بأكملها من نفوذ حكومة الخرطوم ، وخضوعها لسيطرة النخاسين وتجار الرقيق ، وبالتالى إلى انتشار الرق والنخاسة فى السودان . ولقد كان من نتائج ضعف أو زوال نفوذ حكومة الخرطوم من الأقاليم البعيدة عن مقر هذه الحكومة أن تعرضت أطراف السودان لغارات القبائل الحبشية والفوارية والقبائل السود الواقعة على حدود السودان الشرقية والغربية والجنوبية بالتوالى .

ووقع على كاهل الباشوية فى هذا الدور (١٨٦٣ – ١٨٧٩) معالجة كل هذه المشكلات . ونهضت الباشوية بهذا العبء خلال الست عشرة سنة التى تولى زمام الأمور خلالها إسماعيل بن إبراهيم بن محمد على الذى خلف محمد سعيد فى يناير ١٨٦٣ ، ولا جدال فى أن الجهود التى بذلتها الباشوية فى هذه الفترة لمعالجة المشكلات السالفة الذكر ، قد جعلت هذا الدور من أهم الأدوار فى تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر ، وذلك من حيث نجاح الباشوية فى علاج بعض المشكلات وإخفاقها فى البعض الآخر ، ثم من حيث النتائج التى ترتبت فى آخر الأمر على هذا النجاح والإخفاق كليهما .

فنى هذا الدور استكملت مصر سيادتها الداخلية أو استقلالها الداخلى . بعد أن عجزت بسبب تدخل الدول ، وعلى نحو ما حدث فى الأدوار السابقة ، عن الظفر باستقلالها الكامل والانفصال عن تركيا . وقد حصل هذا الاستكمال على أساس تغيير نظام الوراثة وجعلها صلبية ، ثم توسيع دائرة الاستقلال الداخلى وقد رمز إلى تقوية مسند الباشوية بهذه الصورة لقب « الخديوية » الذى نالته مصر . ولو أنه مما يجب التنبيه إليه فوراً أن هذا اللقب لم يكن يحمل معه معانى أو امتيازات غير تلك التى تضمنتها وأتت بها الفرمانات التى أعطيت للباشوية سواء عند وضع تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ ، أم عند صدور فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٦٧ – أى الفرمانات التى جعلت الباشوية ، ثم الخديوية من بعد ذلك تخضع لسيادة الباب العالى الشرعية ، ولا سبيل لها إلى الانفكاك من هذه التبعية ؛ وذلك بالإضافة إلى أن « الوضع » المعدل الذى قامت عليه الخديوية ، فى عامى ١٨٦٦ و ١٨٦٧ قد نال موافقة الدول التى اشتركت فى تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ ، فلا تزال بموجب هذه الموافقة الوصاية الدولية قائمة على الخديوية .

وفى هذا الدور تدعمت وحدة الوادى السياسية : لأن كلا من القطرين ، مصر والسودان ، قد صار متمماً للآخر وجزءاً لا يتجزأ منه ، وذلك بفضل الفرمانات التى أنشأت الخديوية وجعلت نظام الوراثة الجديد ، الوراثة المباشرة والصلبية منطبقاً فى السودان انطباقه فى مصر ، فتأسست من ثم ما يصح تسميته « خديوية وادى النيل » ؛ وفى هذه الدولة التى اكتمل تكوينها السياسى قانوناً فى إطار الخديوية ، استقرت خصائص السيادة فى موئل السلطة الفعلية ، فى

مصر ، مع استمرار التبعية لتركيا صاحبة السيادة الشرعية على مصر و «ملحقاتها» ولو أن هذه التبعية قد استحالت اسمية فحسب .

ولأنه أمكن استرجاع المناطق الشاسعة التي كانت قد خرجت في السودان عن سلطان حكومة الخرطوم . وقد اقتضى استرجاع هذه المناطق الدخول في نضال شديد ، أو حرب حقيقية ، مع النخاسين وتجار الرقيق لاستنقاذ هذه المناطق منهم ؛ وكان من مقتضيات هذا الكفاح محاولة القضاء على الرق والنخاسة في مواطنها الأساسية وإغلاق المنافذ التي يجرى فيها تصدير الرقيق إلى الخارج ؛ الأمر الذى استتبع التوسع المصرى في الجنوب ، بضم مديرية خط لاستواء ، وفي الشرق والجنوب الشرقي ، بضم بوغوص ، وهرر ، وتاجورا ، وزيلع ، وبربرة ، وفي الغرب ، بضم دارفور ، وقد أدى هذا التوسع في السودان الشرقي إلى قيام الحرب الحبشية — المصرية (١٨٧٦) من جهة ، وإلى عقد معاهدة إلغاء الرقيق مع إنجلترة في ٤ أغسطس ١٨٧٧ ، ثم إبرام المعاهدة البريطانية — المصرية «بخصوص ساحل السومال» في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ ، من جهة أخرى .

على أن الخديوية قد عجزت عن تحرير البلاد من ربقة الوصاية الدولية التي فرضتها عليها تسوية ١٨٤٠ —١٨٤١ ، فكان بعد عناء شديد — أن استطاعت الخديوية إدخال الإصلاح القضائي الذى أوجد المحاكم المختلطة في مصر ، وهى التي بدأت عملها في فبراير ١٨٧٦ ، وكان إصلاحاً حقق عدة مبادئ جديدة في تاريخ القضاء المصرى ، لعل من أهمها استقلال القضاء عن الإدارة على أساس الفصل التام بين القضاء والسلطة التنفيذية ؛ وهذا إلى جانب أنه وضع حدًّا للاغتصاب المالى عن طريق التعويضات الباهظة التي أرغمت مصر على دفعها تحت الضغط القنصلي ؛ أضف إلى هذا أن الإصلاح قد كفل للخديوية استقلالا ذاتيًّا تامًّا ، عند ما اعترفت الفرمانات المعطاة لهذه الخديوية — وخصوصاً الفرمان الشامل في ١٨٧٣ — بحق الدخول مباشرة في مفاوضات مع الدول ، أى الاعتراف بسلطة الحكومة المصرية في التصرف طبقاً للقانون الدولى . ولقد نالت مصر بفضل الاتفاق الذى أسفر عنه إنشاء المحاكم المختلطة مركزاً ممتازاً في تقدير الدول التي نزلت لمصر ، بمقتضى هذا الاتفاق ، عن مباشرة حق

القضاء « القنصلى » ، الناشيء عن الامتيازات الأجنبية — ولو أنه كان تنازلا جزئيًّا — كما أن مصر قد نالت هذا المركز الممتاز نفسه فى تقدير السلطان صاحب السيادة الشرعية عليها ، حيث كان واضحاً أن الدول لم تتنازل عن هذا « الحق » لمصلحته ، وإنما لمصلحة الخديو الذى أسند باسمه القضاء إلى المحاكم الجديدة .

حقيقة تلك كانت مزايا لا يستهان بها ، ولكن مع ذلك كله ، فإنه سرعان ما ترتب على إنشاء المحاكم المختلطة إضعاف مسند الخديوية نفسه ، وذلك لأن إختصاصات هذه المحاكم قد قيدت فى النزاعات المدنية والتجارية وكذلك الجزائية أو الجنائية ، فاستثنى الأجانب من قضائها فى حالات معينة بقى الفصل فيها للقضاء القنصلى ، على خلاف ما كان يتوخاه الخديو أصلا من الإصلاح القضائى ؛ وفضلا عن ذلك فقد أعطيت المحاكم المختلطة حق إخضاع الحكومة ومصالحها والدوائر الخديوية وأعضاء الأسرة المالكة لأحكامها فى الدعاوى التى تقوم بينهم جميعاً وبين الأجانب : الأمر الذى وصفه أحد الكتاب الذين تناولوا تاريخ الخديوية : « بأنه لا نظير له فى أى دولة متمدينة » .

فلقد كان أخطر ما تعرضت له الخديوية بسبب هذا الإصلاح القضائى أن آزرت المحاكم المختلطة الدائنين الأجانب ضد الحكومة المصرية إبان اشتداد الأزمة المالية ، حيث أوجب الإتفاق ليس فقط خضوع الخديو لأحكام المحاكم ، بل تنفيذ الأحكام الصادرة ضده كذلك .

ولقد كان عجز الخديوية عن حل المشكلة المالية ، التى ظهرت بوادرها فى صورة الديون التى خلفها محمد سعيد ، من سائرة وثابتة ، ثم لم تلبث أن استحكمت فى عهد إسماعيل لأسباب سوف يأتى ذكرها فى موضعها — من العوامل التى أفضت إلى انهيار هذه الخديوية نفسها ' النهاية ؛ ليس ' مصر وحدها ، بل فى السودان كذلك ، ففى مصر فقدت الخديوية كل هيبة لها بعد خلع الخديو إسماعيل ونفيه من البلاد بسبب تدخل الدول الأوربية ، فمهدت الخديوية الضعيفة المتخاذلة بعد ذلك للاحتلال البريطانى ودعم أركانه فى مصر ؛ وفى السودان أضعف انهيار مسند الخديوية فى مصر حكومة « الحكمدارية » فى الخرطوم بحيث عجزت هذه عن قمع الثورة المهدية وهى لا تزال فى بدايتها ،

فاستفحل شر هذه الثورة حتى أنذرت بتحطيم وحدة الوادى وأسفرت عن فقد السودان لعدة سنوات .

وفيما يلى تفصيل هذه الموضوعات .

• • •

١ — الفرمانات وحقوق السيادة فى وادى النيل (١٨٦٣ — ١٨٦٧) :

على أن الذى يعنينا فى موضوع العلاقات بين مصر والسودان فى هذه المرحلة ، إنما هو بحث مسألة السيادة على ضوء ما أتت به الفرمانات التى أنشأت « خديوية » مصر والسودان . ويرتكز بحث هذه المسألة ، قبل كل شىء ، على تحديد طبيعة حقوق السيادة كما أقرتها الفرمانات الصادرة فى هذه الفترة .

وأولها الفرمان الصادر بتولية إسماعيل فى العشرة الأولى من شهر شعبان ١٢٧٩ ، وهى تبدأ من يوم ٢٢ يناير ١٨٦٣ ، وقد جاء فى هذا الفرمان ما نصه : « لما كان محمد سعيد باشا قد توفى فى ٢٨ رجب ١٢٧٩ (١٨ يناير ١٨٦٣) ، فقد عهدنا بحكومة مصر وملحقاتها (Dependances) إلى إسماعيل باشا بنفس الشروط التى تضمنها الفرمان الصادر إلى محمد على باشا . . . » — أى فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ ، وهى الشروط التى تأكدت كذلك فى فرمان أول يونية ١٨٤١ ، ومثل هذا الفرمان فى أنه تحدث عن مصر وملحقاتها ، مثل الفرمان الصادر إلى عباس الأول فى نوفمبر ١٨٤٨ ، والفرمان الصادر كذلك إلى محمد سعيد فى يوليو ١٨٥٤ ؛ ثم لم يصدر فرمان منفصل خاص بالسودان . ولذلك ينسحب ما سبق ذكره من تعليقات على فرمان ١٨٤٨ الصادر لعباس ، وعلى الفرمان الصادر لمحمد سعيد ، ثم على الفرمان الذى صدر الآن إلى إسماعيل فى يناير ١٨٦٣ . وفحوى هذه التعليقات : اعتبار السودان من ملحقات باشوية مصر ؛ واشتراط ممارسة شئون الحكم فى مصر وملحقاتها بالشرط نفسها الواردة فى فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ ، أى يطبق فى مصر وملحقاتها خط شريف كلخانة الصادر فى نوفمبر ١٨٣٩ ، وأن تسرى بها وبملحقاتها المعاهدات المبرمة أو التى تبرم بين الباب العالى والدول الأجنبية ، ومن أهمها معاهدات الامتيازات الأجنبية ؛ ثم إن فرمان يناير ١٨٦٣ بإعطائه إسماعيل باشا حكومة مصر وملحقاتها بالشروط

التي نص عليها فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١ قد أقر قاعدة الوراثة فى نظامها المعمول به ، أى أيلولة الحكم ، أو الباشوية ، إلى الأرشد فالأرشد من الأبناء الذكور فى الأسرة ، هذا فيما يتعلق بمصر ، وانتقال الحكم فى السودان إلى صاحب الحكم فى مصر مدة حياته .

وواضح إذاً من هذا كله أن « الوضع » الذى صار لمصر والسودان فى عام ١٨٦٣ هو نفس ما كان عليه « الوضع » قبل أن يصل إسماعيل إلى الباشوية . أى أن ذلك « الوضع » الشاذ المتناقض ، الذى يضر استمراره بمصالح مصر والسودان معاً ، قد ظل باقياً كما كان ؛ وأصبح لا مندوحة عن أن تبذل الباشوية قصارى جهدها لتصحيحه ، ولم يكن هناك مناص من أن يسلك إسماعيل الطريق نفسه الذى سلكه أسلافه .

ولما كان يمتنع إدخال أى تغيير على الوضع القائم فى مصر من غير موافقة الدول ، فقد استعان إسماعيل بحكومتى فرنسا وإنجلترة لتأييد مسعاه لدى الباب العالى من أجل تغيير الدراسة وجعلها صلبية ، وتوسيع دائرة استقلاله الداخلى . ونال إسماعيل مساعدتهما ، وكانت إنجلترة وفرنسا تنتهجان سياسة قائمة على التعاون فيما بينهما فى المسألة المصرية وقتئذ . وحرص إسماعيل فى الوقت نفسه على كتمان هذه المساعى عن روسيا ، وكانت هذه منافساً شديداً لفرنسا وإنجلترة فى القسطنطينية .

وكان مسعى مصر منصرفاً لإقناع الدول ، على الأقل ، بعدم التعرض للتغيير المطلوب ، إن لم تشأ هذه الدول تأييده .

وتتلخص وجهة النظر المصرية : فى أنه حينما عقدت الدول اتفاقية لندن المعروفة فى يوليو ١٨٤٠ ، ورفض محمد على قبول فرمان الوراثة الأول فى فبراير ١٨٤١ ، طلب الباب العالى رأى الدول ، فكان رأيها أن المؤتمر — أى مؤتمر لندن — لم يضع ولم يؤيد سوى قاعدة واحدة هى مبدأ الوراثة من حيث هو فحسب . ومع ذلك فقد نصح المؤتمر الباب العالى — فى حالة قبوله ملاحظات محمد على المتعلقة بجعل الوراثة من حق الأرشد فالأرشد من أبنائه الذكور بدلا من أن يكون للباب العالى حق اختيار من يشاء للولاية من أبناء أسرة محمد على المذكور — نصح المؤتمر الباب العالى بأن يوضح لمحمد على أن النظر بعين

الاعتبار فى ملاحظاته لم يكن من أجل شخصه هو ، بل كان مبعثه احترام الباب العالى لنصح الدول الحليفة فقط ، وبناء عليه صار استصدار الفرمان النهائى (٢٣ مايو ، أول يونية ١٨٤١) . فوجهة النظر المصرية إذاً هى أن الدول الأوربية مسئولة بالتضامن عن بقاء الحكم فى مصر فى بيت محمد علی . وأما نظام الوراثة نفسه فهو مسألة داخلية بين الباشا ، أو الوالى ، وبين السلطان العثمانى ، ويجرى حلها بالاتفاق فيما بينهما وحدهما فقط .

تلك كانت وجهة النظر المصرية . ومما يجدر ذكره أن إنجلترة كانت مقتنعة وقتئذ بأن مسألة نظام الوراثة داخلية، أو عائلية، لا شأن لها بها، ما دامت الباشوية المصرية تابعة للدولة العثمانية : وما دامت هذه الباشوية لا تحاول تمكين نفوذ أجنبى بها يتفوق على نفوذ الإنجليز السياسى بهذه الباشوية . واتفقت إنجلترة وفرنسا بأن جعل الوراثة صلبية من شأنه تقوية مصر وجعل إدارتها مستقرة ، أى يكفل استقرار الحكم بها . بل صار يهمها أن لا يكون هذا « التغيير » بمثابة الفرصة أو السبب الذى يؤدى فى نتائجه المستقبلة إلى وضع مصر تحت إشراف رجال القسطنطينية المباشر ؛ بمعنى أنه صار يهم فرنسا وإنجلترة أن لا يترتب على قبول الباب العالى إجراء هذا التغيير فى نظام الوراثة ، أن تنال تركيا فى نظير ذلك امتيازات أو « حقوقاً » تخضع مصر بفضلها لسيطرة الباب العالى ، فيضعف مسند الباشوية إزاء السلطنة العثمانية ، وينتفى حينئذ الغرض الذى وافقت من أجله كل من فرنسا وإنجلترة على تغيير نظام الوراثة وجعلها صلبية .

وفى ٢٧ مايو ١٨٦٦ صدر فرمان الوراثة الصلبية ؛ وذلك كما جاء فى هذا الفرمان : « لحسن إدارة مصر ، ونمو سعادة أهلها » .

ووجه الأهمية فى هذا الفرمان ، عدا تغيير نظام الوراثة وجعلها صلبية ، أنه جعل صراحة تطبيق هذا النظام الوراثى سارياً على « الملحقات » المصرية — أى على السودان ، فقد نص فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ — موجهاً الخطاب إلى إسماعيل باشا على أن « تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها ، وقائمقامتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الإرث وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك . فإذا أخلى منصب الولاية من وال ، ولم يترك الوالى المتوفى ولداً ذكراً ، انتقل الإرث حينئذ إلى أكبر إخوته

وإن لم يكن له إخوة ، فإلى أكبر أولاد كبير إخوته المتوفين الذكور» .

ومما يجب ملاحظته فيما يتعلق بقائمقامتي سواكن ومصوع ، أنه كان قد صدر بشأنهما فرمان إلى إسماعيل باشا فى ١١ مايو ١٨٦٥ (العشرة الثانية فى شهر ذى الحجة ١٢٨١) ، جاء فيه : « إنه قد أعطى بناء على طلبه ، وكما سبق أن حدث هذا فى الماضى خلال سنوات حكم محمد على ، ميناءى مصوع وسواكن مع مديرية تاكة ، لأن هذا من شأنه أن يكفل الرخاء لهذه الأماكن ، ويقضى على تجارة الرقيق ، ولكن على شريطة عدم خضوع هذين الإقليمين للحكم الوراثى.

وأما الآن ، فى فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ ، فقد انتفى هذا الشرط . وجرى تطبيق قاعدة الحكم الوراثى على شطر الوادى الجنوبى بأسره بما فى ذلك قائمقامتى مصوع وسواكن ، المنضمتين حديثاً — أى منذ فرمان ١١ مايو ١٨٦٥ — إلى حكومة مصر و « ملحقاتها ».

وفى فقه القانون الدولى ، جعل سريان النظام الوراثى على « ملحقات » الحكومة المصرية ، السودان ، جزءاً لا يتجزأ من الباشوية المصرية فيقول « جول كوشيرى » (Jules Cocheris) : « إن فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ قد جعل من هذه الأملاك (possessions) ، بحكم الوراثة] جزءاً متمماً أو مكملا — [أى لا يتجزأ] — من الخديوية [ويقصد الباشوية] . وبذلك تكون قد تأكدت وحدة الوادى السياسية ، وتحدد موئل السيادة ، فى الباشوية التى أنشئت « فقهيًّا » منذ ١٨٦٦ ، ثم فى الخديوية ، منذ صدور فرمان إنشاء هذه الأخيرة فى العام التالى : وهى خديوية مصر والسودان .

على أن تأسيس هذه — الباشوية المصرية — السودانية ، يجب ألا يجعلنا نغفل الحقيقة الواقعة دائماً : وهى أن مصر كانت لا تزال تدين بالتبعية للباب العالى صاحب السيادة الشرعية عليها وعلى ملحقاتها . بل إن الفرمان الصادر فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ قد أبرز هذه الحقيقة عند ما نص على أنه : « فضلا على ما ذكر ، فإن الشروط المبينة فى (فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١) تبقى ولن تزال دائماً أبداً نافذة المفعول كما فى الماضى ، ومن المقتضى مراعاة كل شرط منها ، لأن فى مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات ، ما يوجب استمرار

الامتيازات الناشئة عنها » .

ومن هذه الواجبات كما عرفنا سريان المعاهدات المبرمة أو التى تبرم بين الباب العالى والدول ، والقوانين التى سنها أو يسنها الباب العالى ، سريانها فى مصر كسريانها فى سائر مقاطعات الدولة . أضف إلى هذا أن إعطاء الحكم الوراثى المباشر فى نظامه الجديد ، لا يعدو حسب منطوق هذا الفرمان ، والذى كان تقريراً لمبدأ أو لقاعدة قديمة مأخوذ بها منذ فرمان ١٨٤١ ، لا يعدو أن يكون « منحة » يتوقف الاحتفاظ بها على القيام بالواجبات المنصوص عليها فى الفرمانات ، وزيادة على ذلك فقد وصف الباب العالى مصر فى فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ بأنها : « مقاطعة من مقاطعات مملكتى الأكثر أهمية » .

وفى ٨ يونية ١٨٦٧ صدر الفرمان الذى أنشأ الخديوية المصرية « أو المصرية السودانية » وبمقتضاه وسعت حقوق مصر فى إدارة شئونها الداخلية ، مع الاحتفاظ دائماً بالتبعية للباب العالى . فجاء فى هذا الفرمان ما نصه :

« إن فرمانى الهمايونى الذى منح نيابة مملكة مصر (Viceroyalty) امتياز التوارث اشترط خلاف ما ذكر ، وهو [أن] تكون القوانين الأساسية الجارى العمل بموجبها فى كافة أنحاء المملكة العثمانية مرعية الإجراء ونافذة أيضاً فى مصر ، بما يوافق الحق والعدل ، مع مراعاة عادات الأهلين وأخلاقهم . أما القوانين الأساسية المذكورة فليكن معلوماً أنها إن هى إلا المبادئ العمومية المنشورة فى تنظيمات كلخانة . [خط شريف كلخانة الصادر فى ٣ نوفبر ١٨٣٩] ، أعنى تأمين الأرواح والأموال والشرف [الأعراض] . ولكن حيث تسلمت إدارة مصر الداخلية وبالتبعية لها مصالح مصر المالية والمادية وسواها إلى نائب الملك (Viceroy) ، رؤى أن من الضرورى أن تمنح حكومة مصر الإذن فى تنظيم كافة القوانين والقواعد المقتضى تنظيمها بشأن ذلك بصورة عقود خصوصية مختصة بالإدارة الداخلية . وكل ما وقعت عليه الحكومة الشاهانية من العهود [المعاهدات والاتفاقات] يكون نافذاً فى مصر ، كما كان حتى الآن . على أنه مرخص لخديوى مصر أن يعقد مع وكلاء الدول الأجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأجور الضبطية للرعايا الأجانب والترانسيت وإدارة البوستة ، ولا يسوغ بوجه من الوجوه أن تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات

أو وثائق سياسية . [لأن هذا يتنافى مع الوضع الذى للخديوية ، التابعة لسيادة الباب العالى ، والتى ليست بالدولة المستقلة التى حق لها إبرام المعاهدات والاتفاقات السياسية ، لأن هذا من حق المتبوع وحده] . وإذا لم تكن هذه العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه ، وكانت تمس الحقوق السلطانية فى ممالكها ، وجب اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن . فإذا وقع للحكومة المصرية شك فى أنها غير حاصلة على [كامل] حقوقها أو أن حقوقها هذه قد مسها ضرر ، فعليها إذاً قبل أن تتخذ قراراً قطعيّاً فى شأن ذلك أن تعرض الكيفية للباب العالى . وكلما عقد مؤتمر الآن فصاعداً بين حكومتى الشاهانية وسائر الدول ، وكان المقصود إبرام وفاق تجارى أو معاهدة تجارية ، تستشار الحكومة المصرية حينئذ فى ذلك ويطلب رأيها صيانة لمصلحتها التجارية » .

وجدير بالملاحظة أن فرمانى ٢٣ مايو ١٨٦٦ ، ٨ يونية ١٨٦٧ لم يغيرا شيئاً من حقيقة « الوضع » القانونى الذى كان لمصر منذ تسويته ١٨٤٠ — ١٨٤١ بالرغم من المزايا التى نالتها مصر أو « الخديوية » الجديدة ، من حيث إن الوراثة قد صارت صلبية وتوسع نطاق الاستقلال الداخلى ، وقد عمت وحدة وادى النيل السياسية . فقد ظلت « الخديوية » جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، وتدين بالتبعية للباب العالى ، وظل السلطان العثمانى هو موئل (أو مقر) السيادة العليا . ثم إن الباب العالى . علاوة على ذلك كله ، لم يعلق أية أهمية على « منح » أو إعطاء لقب الخديوية للباشوية المصرية ، بل لم يكن هذا اللقب يحمل فى اعتباره أية حقوق استقلالية .

ومع ذلك فمما لا شك فيه أن تغيير نظام الوراثة الذى جعلها صلبية ، قد أعطى الباشوية ، أو الخديوية ، المصرية ميزة خاصة بحيث صار متعذراً من الآن فصاعداً اعتبار الباشوات أو الخديويين المصريين مجرد ولاة على قدم المساواة مع باشوات أو ولاة مقاطعات الدولة العثمانية الأخرى العادية . وكان بناء على ذلك أن صار إسماعيل ينظر للقب الخديوية بشكل مخالف لنظر الباب العالى لهذا اللقب ، فكان هذا التناقض بين وجهتى النظر المصرية والعثمانية ، مبعث كل ما طرأ من سوء على العلاقات بين مصر وتركيا فى السنوات القليلة التالية وذلك عند ما صار الاستقلال التام الهدف الذى يبغى الخديو تحقيقه .

فمنذ عام ١٨٦٧ اعتبر الخديو أن من حقه بفضل الفرمانين الصادرين فى ٢٣ مايو ١٨٦٦ و ٨ يونية ١٨٦٧ أن يسلك مسلك الحاكم المستقل تماماً ، من ذلك اشتراك حكومته « مستقلة » عن تركيا فى مؤتمر النقد الذى انعقد فى باريس سنة ١٨٦٧ : وحمله الملكة فكتوريا ملكة الإنجليز على تقليده وسام الحمام (Carter of Bath) أرفع الأوسمة ، وبعث جنوده من كريت الثائرة على الحكم التركى بالرغم من إلحاح الباب العالى فى بقائها ، وتشجيعه لأهالى كريت على إعلان رغبتهم فى انفصالهم عن تركيا وانضمامهم إلى الباشوية المصرية ؛ وإرسال « نوبار » وزيره إلى أوروبا لإجراء المفاوضات مع حكوماتها من أجل الإصلاح القضائى ؛ وسفره هو — إسماعيل — إلى أوروبا سنة ١٨٦٩ ، لدعوة ملوكها ورؤساء دولها لحضور حفلة افتتاح قناة السويس ، خصوصاً دعوة ملك اليونان « جورج » ، الذى كان على علاقات عدائية مع السلطان العثمانى ، وتسليحُ قواته البرية والبحرية وقد رفع الجيش إلى ١٦٠,٠٠٠ ، وأبرم اتفاقات لصنع ٢٠٠,٠٠٠ بندقية وبناؤه أربع فرقاطات ؛ وتعيينه السير صمويل بيكر فى أبريل ١٨٦٩ حاكماً فى خط الاستواء دون استئذان الباب العالى . وكل هذا مع ما صارت تذيعه الصحف الأوربية أثناء زيارة إسماعيل لأوروبا سنة ١٨٦٩ عن آماله وأطماعه كان قرائن تدل على أن إسماعيل — كما اعتقد الباب العالى — يبدى أو يرغب فى إعلان استقلاله .

وعلى ذلك فقد ساءت العلاقات بين مصر وتركيا ، وفى عام ١٨٦٩ كانت الأمور قد تأزمت تماماً بينهما ، وعوّل الباب العالى على إلغاء جميع الامتيازات التى منحتها الفرمانات الأخيرة إلى مصر ، كما قرر استخدام القوة إذا لزم الأمر لإخضاع الخديو لمقتضيات النظام فى الدولة . واستعد إسماعيل من جهته للانفصال عن جثمان الدولة العثمانية ، والاستقلال عنها استقلالا تاماً نهائياً وراح يتأهب كذلك لمجابهة القوة بمثلها ، فنشأت من ثم الأزمة المصرية العثمانية المشهورة فى عام ١٨٦٩ .

• • •

ب — الأزمة المصرية — العثمانية فى عام ١٨٦٩ :

وللأزمة العثمانية — المصرية فى عام ١٨٦٩ أهمية فريدة لأسباب نذكر منها ثلاثة :

أولها : أنها تبرز بصورة عملية واضحة نواحى الضعف والشذوذ الكائن فى تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، والوضع الذى نالته مصر بمقتضى هذه التسوية . وذلك لأنه لم يكن من المتوقع كما أوضحنا أن يستقيم فى آخر الأمر إنشاء الحكم الوراثى فى ولاية من الولايات إلى جانب تمتعها بقسط وافر من الاستقلال الداخلى ، مع بقاء هذه الولاية خاضعة لسلطان صاحب السيادة الشرعية عليها ، وبحيث يجد هذا فى تبعيتها له ميداناً إذا سنحت له الفرصة للحد من الامتيازات التى نالتها بموجب الفرمانات ، أو لإلغاء هذه الامتيازات جميعها . فكان لامفر من أن تعمل مصر لتحطيم القيود المفروضة عليها ، وأن تسعى عاجلا أو آجلا لخلاصها وتحررها وإدراك استقلالها ، وهذا ما حاولت أن تفعله فى العهود السابقة ، وما صارت تريد أن تفعله فى عام ١٨٦٩ كذلك . . .

وثانيها : أن هذه الأزمة أبرزت كذلك وبصورة عملية ، جانباً آخر من جوانب تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، ولم يفت — كما شاهدنا — على الولاة السابقين ، كما لم يفت على الخديو نفسه إدراكه ، وهى نوع « الوصاية الأوربية » التى أتت بها هذه التسوية والتى وجب بسببها نيل موافقة الدول سلفاً على أى تعديل أو تغيير يراد إدخاله على « الوضع » القانونى ، القائم ، للولاية المصرية .

فإن فرنسا وإنجلترة اللتين آزرتا مصر فى الحصول على فرمانى ١٨٦٦ و ١٨٦٧ — لدعم مسند الباشوية لتحقيق مصالحهما السياسية والاقتصادية فحسب — قد رفضتا الآن رفضاً باتًّا مؤازرتها فى مسعاها لنيل استقلالها . ونصحت حكومتا باريس ولندن للخديو فى أثناء رحلته فى أوربا سنة ١٨٦٩ ، وهى الرحلة التى قام بها لدعوة ملوك ورؤساء الدول فى أوربا بالحضور حفلة افتتاح قناة السويس — بألا يمضى فى تكدير علاقاته مع الباب العالى . فأعلن إليه وزير الخارجية الفرنسية « دى لافاليت » (De La Valette) فى أثناء

زيارة الخديو لباريس – من ١٣ إلى ٢٣ يونيه ١٨٦٩ – أن فرنسا سوف تنظر باستياء إلى أى نزاع بين مصر وتركيا ، وأن مثل هذه الاختلافات إذا استمرت من شأنها إلحاق الأذى بالخديو وأسرته . وذلك ، كما أفهم دى لافاليت الخديو ، لأن فرنسا كسائر دول أوربا يسوؤها نشوب أى نزاع بين الخديوية والباب العالى وأن مثل هذا النزاع إذا نشب يؤذى إيذاء بليغاً مصالح الخديو وأسرته . وتساءل الوزير الفرنسى ، هل يستطيع الخديو حقيقة أن ينسى بهذه السهولة كل تلك المصاعب التى صادفها والأموال الطائلة التى أنفقها فى سبيل الحصول على فرمان الوراثة الصلبية ؟ وهل يجهل إذا غضب عليه السلطان – أن هذا الفرمان سوف يلغى ، وأن الباب العالى سوف يؤيد إدعاءات خصومه (الأمير مصطفى فاضل) من أعضاء الأسرة الآخرين على أريكة الخديوية ؟ وأنه إذا ألغى فرمان الوراثة الصلبية هذا ، فسوف يتحتّم على إسماعيل أن ينفق الأموال ويغدق الذهب على رجال الآستانة حتّى يحصل على فرمان جديد بدل الذى ألغى ؟ وألا يعتقد الخديو أن الرابطة التى تربطه بالإمبراطورية العثمانية ، أكبر ضمان لسلامة مصر نفسها فى رعاية مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، وأن خير ما تنصح له به حكومة فرنسا ، أن يحتفظ الخديو بما لديه من سلطات فعلية ومزايا لا يستهان بها فى نطاق الدولة ، الأمر الذى لا يكلفه إلاّ إظهار الاحترام والوقار لصاحب السيادة الشرعية عليه ، السلطان العثمانى .

هذه النصيحة لم يلبث أن استمع الخديو إلى نصيحة مشابهة لها عند زيارته للندن بعد ذلك من ٢٤ يونية إلى أول يولية ١٨٦٩ ، فقد أعلن إليه وزير خارجية إنجلترة اللورد « كلارندون » ، (Clarendon) أنه – أى الخديو – لن يفوز بمغنم من إعلان استقلاله عن تركيا ، ولكنه على العكس من ذلك سوف يخسر كثيراً إذا فعل ، فإذا نفضت مصر عنها التبعية لتركيا فإنها سوف تقع تحت التبعية لفرنسا . ومن شأن هذا خلق مشكلات خطيرة لمصر وللخديو . وقد كتب « كلارندون » تقريراً عن حديثه هذا مع الخديو ، جاء فيه أن جواب إسماعيل على ملاحظاته هذه كان وافياً وأكيداً . فهو لم يعلن أنه متفق مع الوزير البريطانى فيما ذهب إليه فحسب ، بل قال إنه يرى من صالحه حقاً الإبقاء على علاقاته القائمة فعلا مع السلطان العثمانى ، وأن كل ما يريده هو

أن يمتنع التدخل فى شئون مصر الداخلية ، وأضاف أنه سوف يسدى كل مساعدة للسلطان تطلب منه فى أية مناسبة ، وعلى نحو ما ظل يفعل حتى هذه الآونة .

ولم يغب عن إسماعيل أن « النصح » الذى تقدم به إليه ، «دى لا فاليت» ، « فى باريس » و « كلارندون » فى لندن ، إنما كان تهديداً مباشراً من جانبى فرنسا وإنجلترة بتعريض الخديوية نفسها إلى الخطر إذا حاول الخديو الاستقلال والانفصال عن تركيا ، كما كان واضحاً فى الوقت نفسه أن لندن وباريس سوف لا توافقان بتاتاً الباب العالى إذا أراد هذا الأخير دون أسباب كافية ، إلغاء نظام الوراثة الصلبية أو خلع الخديو نفسه ، وكانت الأسباب كافية « فى نظرهما أن يحاول إسماعيل إعلان استقلاله .

على أن معارضة إنجلترة لاستقلال مصر لم تكن عن رغبة فى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . يؤيد هذا الرأى المؤرخ الألمانى « أدولف هازنكليفر » ، ذلك أن الأتراك كانوا قد أخفقوا مراراً وتكراراً فى إدخال الإصلاحات التى ترمى إلى تحسين أحوال رعايا الدولة المسيحيين ، فلم ينفذ الأتراك شيئاً من الوعود التى تضمنها خط شريف كلخانة فى ٣ نوفمبر ١٨٣٩ عشية مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ الذى قطعت فيه الدول ، وفى مقدمتها إنجلترة ، عهداً على نفسها بالمحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية فى نظير إدخال هذه الإصلاحات اللازمة فى تركيا ، وفى نظير أن توفى تركيا بالالتزامات التى التزمت بها فى خط شريف كلخانة. وكذلك عجز الأتراك عن تنفيذ تعهداتهم بإدخال الإصلاح المطلوب وتأمين رعاياهم المسيحيين على أموالهم وأرواحهم وأعراضهم بمقتضى الخط الهمايونى الصادر فى ١٨ فبراير ١٨٥٦ ، على غرار خط شريف كلخانة السابق ، وذلك عشية مؤتمر باريس الذى انعقد بين فبراير وأبريل ١٨٥٦ لوضع الصلح عقب حرب القرم . فخسر الأتراك بذلك كل حق لهم فى مطالبة إنجلترة باتباع السياسة التى درجت عليها سابقاً من حسن تأييدها لمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية .

وأما فيما يتعلق بمصر نفسها ، فقد تضافرت فى السنوات الأخيرة عوامل عديدة جعلت الإنجليز يعارضون فى استقلال مصر ، ويتطلعون بدلا من ذلك

إلى أن يستأثروا بكل نفوذ سياسى بها أو للاستيلاء عليها إذا كان ذلك ممكناً .
ومن هذه العوامل ، أن أهمية مصر كطريق للمواصلات السريعة بين إنجلترة وممتلكاتها فى الهند ازدادت وضوحاً عند ما اضطر الإنجليز إلى إرسال النجدات من إنجلترة عبر مصر فى عام ١٨٥٧ ،لإخماد عصيان قام به الجنود الهنود فى حامية دلهى ، ثم ظهرت حاجة إنجلترة لاستخدام هذا الطريق السريع — طريق مصر — مرة أخرى . عند ما اضطرت ، فى عام١٨٦٧ ، إلى إرسال حملة تأديبية إلى الحبشة التى كان ملكها « تيودور الثانى» (Theodorus) قد سجن القنصل الإنجليزى « كامرون » (Cameron) ، ثم سجن بقية بعثة مؤلفة من « راسام » (Rassam) ، « وبلان »(Blanc) ، « وبريدو » (Prideaux) ، كانت الحكومة الإنجليزية قد أوفدتها للتوسط فى الإفراج عن القنصل الإنجليزى.
ثم حدث فى عام ١٨٦٩ أن افتتحت قناة السويس للملاحة ، وصار الاستيلاء على هذا الطريق المائى الجديد من أغراض السياسة الإنجليزية . أضف إلى هذا كله أن إيطاليا — وهى الدولة المطلة على البحر الأبيض المتوسط — كان قد تم تأسيس وحدتها فى عام ١٨٧٠ ، كما كان قد تم اتحاد ألمانيا فى العام نفسه ، وأعلنت الإمبراطورية الألمانية الجديدة فى بداية العام التالى (١٨٧١) ، فصارت إيطاليا وألمانيا قوتين لا مندوحة للإنجليز فى نشاطهم السياسى الاستعمارى عن إدخالها فى حسابهم . فقد ترتب على قيام إيطاليا وألمانيا تغيير فى قوى التوازن الدولى فى أوربا ، ولم يكن هناك مفر من أن يتأثر بظهورهما مركز إنجلترة فى حوض البحر الأبيض الشرقى .

وعلى ذلك فقد أدت كل هذه العوامل إلى تحويل أطماع إنجلترة نحو مصر ، مفتاح السيطرة فى البحر المتوسط وقتئذ ، والمدخل للتوسع فى أفريقية : القارة التى أصبحت ميداناً للسباق الاستعمارى بين الدول . ولكن إذا كان من المتعذر وقتئذ لسبب أو لآخر الاستيلاء على مصر ، فقد كان من الميسور أن يبذل الإنجليز قصارى جهدهم للاستئثار بالنفوذ السياسى والاقتصادى بها ، وهو أمر لا يتحقق إلا إذا بقيت مصر خاضعة لتركيا ، ومعنى ذلك أن يبقى ذلك الركن الأساسى من تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ الذى ربط مصر بتركيا على حاله ودون تغيير ، وعارضت إنجلترة استقلال مصر .

وأما فرنسا فقد اعتقدت أن هناك خطة موضوعة ليعلن الخديو استقلال مصر فى أثناء الاحتفال بافتتاح قناة السويس . ذلك الاحتفال الذى دعيت لحضوره ولترؤسه الإمبراطورة « أوجينى » (Eugénie) زوجة الإمبراطور نابليون الثالث الفرنسى . ونمى إلى علم الحكومة الفرنسية أن إسماعيل متفاهم مع فكتور عمانويل الثانى ملك بيدمنت (إيطاليا) على أن يقوم هذا بإبلاغ تركيا أنها إذا حاولت التدخل فى مسألة إعلان الاستقلال فإن جيوش بيدمنت وبحريتها سوف تقوم بهجوم على إحدى ولايات الدولة العثمانية النائية (المقصود بذلك تونس أو طرابلس الغرب) . وعلى ذلك فإنه ما علم نابليون الثالث بهذه التدابير حتى بادر بالتدخل لوقفها ، واضطر إسماعيل إلى التخلى عن مشروع استقلاله .

وهكذا وقفت كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية موقف المعارضة من الاستقلال . فأبلغت الحكومتان الخديو فى مايو ١٨٧٠ فى عبارات حاسمة أنهما لن تسمحا بحال من الأحوال بفصم العلاقات بين تركيا ومصر وخلق متاعب ومشكلات جديدة لا مفر من حدوثها إذا أعلن الخديو استقلال مصر وانفصالها عن تركيا .

فمنذ ٢ فبراير ١٨٧٠ طلبت الحكومة الإنجليزية من قنصلها العام فى مصر « الكولونيل ستانتون » (Stanton) أن يبلغ الخديو : « أن الحكومة البريطانية ، وهى لا يقل أو يختلف موقفها فى هذا الشأن عن موقف حكومة فرنسا ، كما سوف يعلم الخديو ذلك من القنصل الفرنسى العام ، سوف تنظر بعين القلق الشديد إلى أية أعمال من جانبه ، يترتب عليها تكدير السلام فى الليفانت » ؛ وذلك بسبب الإشاعات التى بلغت الحكومة الإنجليزية عن الإجراءات التى يتخذها الخديو ، والتى تدل على أنه يريد أن ينبذ ولاءه للباب العالى . وفى ٢٧ أبريل أبلغت الحكومة الإنجليزية قنصلها فى مصر « ستانتون » أنه قد نمى إليها أن الخديو يبتاع أسلحة من الولايات المتحدة ، ويبرم عقوداً لاستخدام ضباط من الأمريكان ، وأن الحكومة الروسية ليست فقط على علم سابق بنشاط الخديو ، بل تبتاع هى الأخرى لحسابها الخاص أسلحة كثيرة من الولايات المتحدة . وواضح من هذا القول أن إنجلترة تخشى تدخل روسيا إذا وقعت

الحرب بين الخديو والسلطان ، لتفيد من ذلك على حساب الإمبراطورية العثمانية .

ومما يجدر ذكره أن الخديو ، كما ذكر القنصل الإنجليزى « ستانتون » فى رسالته إلى « كلارندون » من الإسكندرية فى ٢٧ مايو ١٨٧٠ ، قد نفى أن له أية علاقة بروسيا ، وأنه كمسلم يجب عليه مساعدة الدولة العثمانية ضد أعدائها ، وعلى ذلك فقد طلب وزير الخارجية « كلارندون » من « ستانتون » فى رسالته بتاريخ ٢٧ أبريل ، إذا اتضح له أن ما نمى إلى الحكومة الإنجليزية حقيقى ، أن يبلغ الخديو ، « أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية (فكتوريا) يزعجها ويقلقها كثيراً المتاعب التى يوشك الخديو أن يورط نفسه فيها » ، ثم يقول « ولقد أصدرت تعليمات لسفير جلالة الملكة فى باريس [وهو «اللورد ليونس» (Lyons)] ليتكلم جاداً مع نوبار باشا فى هذا الموضوع » وعندما تأكد لدى حكومة لندن أن الخديو قد أبرم اتفاقات لشراء أسلحة من أمريكا ، واستخدم عدداً من الضباط الأمريكان وأن بعض هؤلاء قد وصلوا فعلا إلى مصر ، أصدر « كلارندون » تعليماته إلى « ستانتون » فى ١٩ مايو ١٨٧٠ بأن : « يبين للخديو الخطر الذى يجلبه على نفسه بإثارة شبهات الباب العالى المحقة — أو العادلة — فيما يتعلق بالسياسة التى يهدف إليها » ، وكان « كلارندون » يرجو أن يترك هذا التبليغ — إذا أفرغ فى قالب ودى ونقل إلى الخديو بلباقة — الأثر المطلوب فى ذهن الخديو دون « جرح شعوره » ، ويؤدى إلى وقف استعدادات الخديو العسكرية .

وفى ٢٠ مايو ١٨٧٠ كتب « كلارندون » ، إلى « ستانتون » أنه قد بلغه من « اللورد ليونس » ، السفير الإنجليزى فى باريس ، أن رئيس الوزارة الفرنسية « المسيو إميل أوليفيه » (Emile Ollivier) ووزير الخارجية الفرنسية « الدوق دى جرامون (Gramont) قد أبديا لنوبار باشا أسفهما وعدم موافقة الحكومة الفرنسية على استعدادات الخديو العسكرية ، وأضافا إلى ذلك أن الخديو إذا أثار المتاعب فى « الشرق » فإنه قطعاً لن ينال أى تأييد من جانب فرنسا .

هذا . وأما عن موقف الحكومة الفرنسية الذى أشار إليه « كلارندون » فقد تحدث عنه نوبار باشا فى رسائله إلى إسماعيل ولا سيما فى المدة بين ١٠ و ١٨ مايو سنة ١٨٧٠ .

فى مذكرة بتاريخ ١٠ مايو ١٨٧٠ بعث بها نوبار إلى القاهرة ، وكانت من إملاء « فردنند دلسپس» ، قال « دلسبس » إنه قابل « الدوق دى جرامون » الذى أوضح له أن حكومة الإمبراطور بلغها أن الخديو قد عقد معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام حوالى خمسين من الضباط الأمريكان ، وللتوصية على صنع سفن حربية وذخائر وعتاد الحروب ، وأنه قد قرر رفع راية العصيان ضد السلطان ، وعلى ذلك فإن فرنسا بالرغم من صداقتها للخديو ولمصر لا تستطيع تأييد هذه السياسة ، وسوف لا يكون هناك مناص من انحيازها إلى جانب إنجلترة وسائر أوربا. وقد استمر الدوق دى جرامون يقول : وعند حصول المتاعب سوف تكون أمريكا بعيدة جداً ، ولن يلحق الأذى بمصر أو بقناة السويس ، ولكن بالخديو نفسه .

وفى رسالة من نوبار بتاريخ ١٢ مايو ١٨٧٠ بعث بها من باريس إلى الخديو ، قال نوبار إن « اللورد ليونس » الذى تقابل معه فى حفل استقبال أقامه السفير الإسبانى ، أبلغه أن معلومات قد وصلت إلى « اللورد كلارندون» من مصادر متعددة عن التوصيات التى عقدها الخديو بجلب السلاح من أمريكا ، وأن « اللورد كلارندون » قد طلب منه (أى من السفير) أن يتحدث مع نوبار فى هذا الموضوع ، وأن يحذره بأن الطريق الذى يوشك الخديو أن يسلكه طريق محفوف بالمخاطر . وفى مقابلة ثانية فى اليوم التالى ، أضاف السفير أنه إذا استمرت هذه المسألة ، فسوف يترتب عليها مشاكل جديدة لا تريدها أوربا ؛ ومن الطبيعى جداً — كما استمر يقول — أن يريد الخديو أن يكون مستقلا ، ولكن سموه رجل عاقل وذكى ويدرك أن هذا التسلح يثير شبهات الباب العالى ، ومخاوف الدول .

وفى رسالة تالية فى ١٨ مايو ١٨٧٠ نقل نوبار إلى الخديو رسالة من « إميل أوليفيه » رئيس وزارة فرنسا الذى طلب من نوبار أن يبلغ مولاه « باسمه وكصديق له أن هذه التسليحات تثير المخاوف ، وأن الحكومة الفرنسية ، وقبل كل شىء الإمبراطور نفسه ، لا يريدان متاعب ومشاكل ، وأن هذه التسليحات بدلا من توطيد مركز الخديو بالعكس هى مضعفة له » .

وبسبب هذه المعارضة إذاً من جانب إنجلترة وفرنسا اللتين هددتا إذا

وقع صدام بين الخديو والسلطان بأنهما سوف تنحازان إلى جانب تركيا — ومعنى ذلك ضياع الخديوية نفسها — لم يجد الخديو مناصاً فى النهاية من النزول مرغماً ، عن مشروع استقلاله .

وثالث وجوه أهمية الأزمة العثمانية المصرية فى عام ١٨٦٩ ، أنه كان لهذه الأزمة أثران متصلان بما حدث من نشاط فى شطر الوادى الجنوبى (أى السودان) : أولهما أن مصر — وقد صارت تستعد للحرب فى أثناء هذه الأزمة كى تظفر باستقلالها عنوة — عنيت بضرورة إعداد جيشها وتنظيم هيئة أركان الحرب العامة . وكانت مصر قد استقدمت لهذا الغرض بعثة عسكرية فرنسية برئاسة « الكولونيل ميرشر » (Mircher) سنة ١٨٦٤ ، أشرفت على تنظيم المدرسة الحربية ، التى نقلت من قصر النيل إلى العباسية ، وصار إرسال البعوث من الضباط المصريين إلى فرنسا ، وعند عودة هؤلاء تأسست هيئة (أو قلم) أركان الحرب فى الجيش المصرى سنة ١٨٦٧ . وقد غادر أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية مصر عام ١٨٦٩ ، وحل محلهم هؤلاء الضباط الأمريكان الذين استقدمهم الخديو بعد ذلك . والذين ذكرهم « اللورد كلارندون » فى تعلياته إلى « ستانتون » وذكرهم الوزراء الفرنسيون فى أحاديثهم مع نوبار باشا .

ولما كان الاستغناء عن البعثة الفرنسية ، واستخدام الضباط الأمريكان قد أثار احتجاجات فرنسا من جهة ، وجعل إنجلترة تهتم من جهة أخرى لمعرفة غرض الخديو من استخدام هؤلاء الضباط ، فقد لخص القنصل الإنجليزى فى مصر « الكولونيل ستانتون » فى رسالتين إلى حكومته بتاريخ ١٢ و ٢٧ مايو سنة ١٨٧٠ أسباب تخلص الخديو من البعثة العسكرية الفرنسية ، فقال إن ضباط هذه البعثة الذين جاءوا للخدمة فى مصر بناء على أوامر وزير الحربية الفرنسية ، رفضوا دائماً أن يذعنوا لغير التعليمات التى تأتيهم من حكومتهم ، مع العلم بأن الحكومة المصرية هى التى تدفع لهم المرتبات الكبيرة التى يتالونها ؛ ولما كان الضباط المصريون لم يفيدوا كثيراً من تعليم هذه البعثة فقد نجح الخديو فى التخلص منها ، وظل مصمماً على موقفه ؛ وغادر أعضاؤها البلاد فعلا ، بالرغم من استياء الحكومة الفرنسية الشديد واحتجاج قنصليتها العامة فى مصر . والسبب فى هذا الاستغناء — إلى جانب ما تقدم ذكره — أن الخديو ، كما قال

« ستانتون » كان يريد استخدام ضباط يدينون له بالولاء والطاعة ، ويأخذون تعليماتهم من حكومته . وقال « ستانتون » فى رسالة ٢٧ مايو ، إن الخديو فى أثناء زيارته لبرلين فى العام السابق (١٨٦٩) كان قد عرض عليه البروسيون إرسال بعثة ألمانية إلى مصر ولكنه رفض ، حتى لا يزيد إزعاج وغضب فرنسا .

وأما الأثر الثانى : فهو أن انتهاء الأزمة العثمانية — المصرية وعدم قيام الحرب للأسباب التى ذكرناها بين مصر وتركيا ، ثم تحسن العلاقات تدريجاً بعد ذلك بين البلدين ، وهو التحسن الذى أفضى إلى حصول الخديو فى سنة ١٨٧٣ على الفرمان الشامل المشهور ، قد جعل التفرغ لشئون السودان ممكناً . فشهدت الفترة التالية من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٩ أعظم نشاط حدث فى تاريخ السودان الحديث . فى نواحى التعمير والإنشاء ، والسودنة ، ومكافحة الرق والنخاسة ، والاستكشافات الجغرافية والعلمية ووضع المصورات أو الخرائط التفصيلية لأقاليم السودان ، كما شهدت هذه الفترة فتح أو ضم دارفور ، وبعض جهات النيل العليا مثل « أونيورو » (Unyoro) وأقاليم واسعة من أوغندة ؛ ثم فى السودان الشرقى : هرر وزيلع وبربرة ؛ وفى ساحل الصومال ؛ وفى هذه الفترة كذلك ، قامت الحرب المصرية — الحبشية . ولقد كان من جراء هذا النشاط الكبير أن شهدت كذلك السنوات من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٩ دعم حقوق مصر كوئل للسيادة فى وادى النيل — مع ملاحظة أن التبعية لتركيا قائمة دائماً — وذلك بموجب اتفاقيات أو معاهدات أبرمت رأساً مع حكومة الخديوية المصرية — السودانية .

* * *

ح — الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى :

كانت العناية بإعداد الجيش المصرى ، وتنظيم هيئة أركان الحرب من الآثار المباشرة المتخلفة عن الأزمة العثمانية — المصرية فى عام ١٨٦٩ ، نتيجة لتأهب الخديو لمجابهة القوة بمثلها إذا لزم الأمر للحصول على الاستقلال . ولقد بدأ هذا التنظيم قبل تأزم العلاقات بين مصر وتركيا بحوالى خمس سنوات على يد البعثة العسكرية الفرنسية ، السالفة الذكر . وعندما تحرجت الأمور بين الباب العالى

والخديو ، وظهرت معارضة فرنسا وإنجلترة الصريحة لمشروع استقلال مصر ، وصمم الخديو على المضى فى استعداداته ، ولم تكن هاتان الدولتان قد أنذرتاه بعد بانحيازهما إلى جانب تركيا إذا وقع صدام بين الخديو وبينها ، اتجه إسماعيل نحو الاستعانة بجهود خبراء عسكريين من دولة أخرى ليست لها مصالح سياسية أو أطماع خاصة فى مصر . وكانت هذه الدولة هى الولايات المتحدة الأمريكية .

وساعد على استخدام الضباط الأمريكيين أن عدداً كبيراً منهم كانوا قد سرّحوا من الخدمة العسكرية فى بلادهم على أثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ — ١٨٦٤) التى قامت بين ولايات الشمال الداعية إلى الاتحاد والفدرالية وولايات الجنوب الداعية إلى الانفصال والكونفدرالية ، وهكذا كان هناك عديدون من الضباط ذوى الخبرة فى الفنون العسكرية سواء من جيش الشمال (Union Federal Army) أو جيش الجنوب (Confederate Army) السابقين يرغبون فى استئناف حياتهم العسكرية فى بلدان وميادين أخرى .

وحدث أول اتصال بين الحكومة المصرية وهؤلاء الضباط فى ١٨٦٨ — أى فى الوقت الذى لم تكن فيه البعثة العسكرية الفرنسية قد غادرت البلاد — وذلك عندما فوتح «الجنرال بوريجار» (Beauregard) ، وهو من لويزيانا ، وأحد قواد الجيش الكونفدرائى « الجنوبى » سابقاً ، فى العمل بمصر ، وقبل هذا الخدمة فى الجيش المصرى ، ثم راح يؤكد بأن كثيرين كذلك من زملائه سوف يقبلون على الالتحاق بالخدمة فى هذا الجيش حتى يتعاونوا معه على إنهاضه فى مدة تقل عن سنة واحدة ، وبدرجة تمكنه — أى الجيش المصرى — من تحدى جيش أية دولة أوربية من دول الدرجة الثانية . ولكن هذا الاتصال الأول لم يسفر عن نتيجة .

وفى العام التالى (١٨٦٩) . فوتح الكابتن « تادوس موط » (Thaddeus Mott) من ضباط الجيش الاتحادى الشمالى (Union Army) السابق فى أمر الخدمة فى الجيش المصرى . وكان ذلك بناء على اقتراح وتوصية من القائد العام لجيش الولايات المتحدة وقتئذ «الجنرال وليام شرمان» (William T. Sherman) ، الذى أبدى اهتماماً بمسألة إمداد الجيش المصرى بالضباط الأمريكان وأراد أن يشرف على هذا الأمر بنفسه . وقد حضر « موط » إلى مصر فى السنة نفسها ، وفى سبتمبر صدر أمر تعيينه « أميناً خديوياً » ، ورُفع فى الوقت نفسه إلى مرتبة فريق ، وأبرم معه عقد

لمدة خمس سنوات ، ثم أوفد إلى الولايات المتحدة مكلفاً باستخدام عدد من الضباط الأمريكان باسم الحكومة المصرية ، من بين المسرّحين القدامى من جيشى الشمال والجنوب على السواء .

وقد أوصى « الجنرال شرمان » نفسه بتعيين طائفة كبيرة من هؤلاء الضباط ، كان من أوائلهم «الجنرال وليام لورنج» (Loring) — وهو كونفدرالى — ، « والجنرال هنرى سبلى » (Sibley) — كونفدرالى — وقد وصل هذان إلى الإسكندرية فى يناير ١٨٧٠ ، ثم لم يلبث أن حضر بعدهم عدد آخر من الضباط من بينهم «الجنرال شارل بومروى ستون» (Charles Pomeroy Stone) وهو فدرالى ، شمالى ، والضباط «شارل شاييه لونج» (Charles Chaillé Long) كونفدرالى — جنوبى . واستمر وفود الضباط الأمريكان إلى مصر والتحاقهم بخدمة الجيش المصرى على دفعات فى السنوات التالية . فبلغ عددهم فى مايو ١٨٧٠ عشرين ضابطاً . ووصلوا إلى خمسين فى عام ١٨٧٨ . وفى يونية من هذا العام سُرّح الضباط الأمريكان جميعهم بسبب اشتداد الأزمة المالية والتدخل أو الضغط الأجنبى « الفرنسى — الإنجليزى » ما عدا « الجنرال ستون » الذى ترك الجيش عقب حوادث الثورة العرابية وبداية الاحتلال البريطانى ، فى عام ١٨٨٢ .

ويظهر الغرض من استخدام هؤلاء الضباط الأمريكان بمراجعة عقود استخدامهم ، فقد تضمنت هذه شروطاً معينة . أهمها النص على أن يقاتل هؤلاء فى أى حرب تنشب بين مصر وبين عدو من أعدائها ، مهما يكن هؤلاء الأعداء ، وفى أى مكان تحدث فيه هذه الحرب ، مع استثناء واحد فقط هو الحرب ضد الولايات المتحدة نفسها . وزيادة على ذلك فقد طلب من كل ضابط أمريكى عند التحاقه بالخدمة أن يحلف يميناً بتأدية عمله بأمانة وصدق ، والقيام بواجباته المفروضة عليه ، والمبينة فى عقد استخدامه — وفى مقدمتها الشروط السالفة الذكر : القتال ضد أعداء حكومة مصر مهما كانوا وفى أى مكان ، بكل ما لديه من قوة ، ثم إطاعة أوامر الحكومة المصرية الخديوية فى كل مايتصل بإنهاض الخديوية وتحقيق رفعتها ورفاهيتها .

وقد أطلع المسئولون الضباط الأمريكان قبل حلف اليمين على الغرض المباشر من إلحاقهم بالجيش المصرى ، وهو القتال من أجل استقلال مصر وتحريرها

من ربقة التبعية البغيضة لتركيا .

وتتضح أهمية استخدام الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى إذا أخذنا بعين الاعتبار جملة حقائق ، منها :

أن استخدامهم بدأ إبان اشتداد الأزمة العثمانية — المصرية (١٨٦٩ — ١٨٧٠) وهى الأزمة التى لم تبدأ تنفرج إلا فى عام ١٨٧٢ . ودل النص فى عقود استخدامهم على وجوب أن يقاتلوا فى جيش مصر ضد أعدائها مهما كان هؤلاء ، والمقصود هنا مباشرة تركيا — دل على أن مصر فى عامى ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ كانت صحيحة العزم على إعلان استقلالها . ولذلك فقد احتج قنصلا إنجلترة « ستانتون » ، وفرنسا « تريكو » (Tricou) فى يوليو ١٨٧٠ « بطريقة غير رسمية » على استخدام هؤلاء الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى . ولكن احتجاجاتهما ذهبت سدى ، فاستمر استخدام الضباط الأمريكان فى السنوات التالية كما رقى منهم كثيرون ، ولم تأبه الحكومة المصرية لهذه الاحتجاجات ، لسبب جوهرى واحد ، هو أنها — وقد كانت أصلا مصممة على نيل الاستقلال عنوة ، وتريد على كل حال تنظيم الجيش وتقوية الحصون ، وما إلى ذلك من التدبيرات والاستعدادات العسكرية ، التى يجب اتخاذها للدفاع عن الخديوية . من اعتداءات الباب العالى ، إذا أراد إلغاء الامتيازات التى كانت لها بمقتضى الفرمانات ، وقد عرفنا أن فرنسا وإنجلترة قد عارضتا فى هذا الاستقلال — لم تجد بداً من الاستعانة بطائفة من الضباط الأجانب فى الجيش المصرى من جهة ، وكان طبيعياً من جهة أخرى ، أن تعمد الحكومة المصرية إلى استخدام الضباط الأمريكيين ، لأنهم كما قلنا ينتمون إلى دولة لا مصالح سياسية ولا أطماع لها فى وادى النيل وقتئذ . . .

ودل استخدام الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى ، على أن عهد خضوع الجيش المصرى للنفوذ الفرنسى قد انتهى ، وهو الخضوع الذى بدأ من أيام محمد على . ومما يجب ملاحظته فى هذه المسألة أن خروج البعثة الفرنسية العسكرية من مصر لم يكن — كما يدعى كثيرون — بسبب توقع الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وهى الحرب المعروفة باسم السبعينية (١٨٧٠) ؛ بل كان خروجهم بناء على تصميم حاسم من جانب الخديو فى أثناء أزمته مع تركيا واستعداداته العسكرية ، للتخلص من هذه البعثة ، وذلك بالرغم من غضب فرنسا الشديد . وعلاوة على

ذلك فقد دلّ استخدام الضباط الأمريكان على أن مصر قد صح عزمها على التحرر من التدخل البريطانى – الفرنسى فى شئونها الداخلية وهو التدخل الذى أوجدته « الوصاية الدولية » التى أقامتها تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ المعروفة . وأما إخفاق مصر فى إنهاء هذا التدخل البريطانى الفرنسى فكان مرده إلى ارتباك شئونها المالية فى الفترة التالية . . .

ثم إن وفود الضباط الأمريكان والتحاقهم بالجيش المصرى كان بناء على عقود خاصة ، ومما يجب ذكره أن هؤلاء لم يؤلفوا بعثة عسكرية رسمية جاءت إلى هذه البلاد بموافقة الحكومة الأمريكية . ومع ذلك فإن التحاق هؤلاء بالجيش المصرى كان بتشجيع المسئولين فى الولايات المتحدة . وذلك عندما تدخل رئيس قواتها المسلحة « الجنرال شرمان » ، كما شهدنا ، من أجل « التوصية » باستخدام عدد كبير منهم .

ولقد أكد « شاييه – لونج » – أحد هؤلاء الضباط – أن « الجنرال شرمان » عندما أوصى باستخدام من اختارهم للالتحاق بالجيش المصرى ، إنما فعل ذلك وهو يعلم حق العلم أن الغرض من التحاقهم معاونة مصر على بلوغ استقلالها والتحرر من تبعيتها لتركيا . ولقد زار « الجنرال شرمان » نفسه مصر فى شتاء ١٨٧٢ ، واستمر استخدام الضباط الأمريكيين فى السنوات التالية حتى عام ١٨٧٨ .

ولقد أثار وزير الخارجية البريطانية « اللورد كلارندون » فى رسائله مع « إدوارد ثورنتون » (Edward Thornton) الوزير البريطانى فى واشنطون ، هذه المسألة بالذات ، أى مدى تفاهم أو اتفاق الخديو مع الحكومة الأمريكية فيما يتعلق باستخدام الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى ، وشراء الأسلحة من الولايات المتحدة . ويتضح من الرسائل المتبادلة بينهما ، وكذلك بين « كلارندون » والقنصل البريطانى فى مصر « الكولونيل ستانتون » ، فى غضون عام ١٨٧٠ ، أن الحكومة الأمريكية حقيقة لم تكن لها علاقة « رسمية » بهذين الموضوعين ، ولكن قرائن كثيرة كانت لا تجيز إنكار أن هذه الحكومة لم تكن واقفة على ما يحدث ، أو على الأقل أنها ما كانت تجد ما يدعوها إلى « عدم تشجيع » ذلك .

فقد بعث « ثورنتون » إلى « كلارندون » بصورة رسالة من الوزير العثمانى

فى واشنطون «بلاق بك» (Blacque Bey) إلى الباب العالى بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٧٠ من واشنطن ، كان الوزير العثمانى قد سلمها إلى « ثورنتون » ، وهى خاصة باستخدام الضباط الأمريكيين . وقد أثبت « بلاق بك » فى هذه الرسالة قائمة بأسماء الضباط الأمريكيين : وهم « موط » من الجيش الشمالى الفدرالى ، و «سبلى» من الجيش الجنوبى الكونفدرالى ، و « لورنج » مثله ، و « ستون » ، من الجيش الشمالى الفدرالى ، و « بوردى » (Purdy) مثله ؛ و « براج » (Bragg) وأصله من الجيش الفدرالى ثم انضم إلى الجيش الجنوبى الكونفدرالى ، و « رهط » (Rhett) من الجيش الجنوبى الكونفدرالى — ثم جاء فيها : « إنه مما تجدر ملاحظته أن أكثر هؤلاء الضباط من الأسلحة المختلفة ، قد تخرجوا فى المدارس الحربية الفدرالية (الشمالية) » . ثم كان مما لاحظه الوزير العثمانى ، أن القنصل الأمريكى العام فى مصر « جورج بطلر » (Butler) قد غادر الولايات المتحدة إلى مصر فى نفس الوقت الذى غادرها فيه الضباط الأمريكان إليها . وقد سعى عمه الجنرال « بن بطلر » فى تعيينه لهذا المنصب . والجنرال « بن بطلر » هذا عضو فى مجلس الكونغرس الأمريكى ويتاجر فى الأسلحة وعلى صلة بالجنرال « موط » . ويقول الوزير العثمانى : من المحتمل أن « موط » فى أثناء زيارته الأخيرة فى الولايات المتحدة . قد اتفق مع « بن بطلر » لإنشاء العلاقات التى أسفرت ليس عن سفر الضباط الأمريكان إلى مصر فحسب ، بل عن تعيين « المستر جورج بطلر » فى قنصلية مصر كذلك . وقد طلب الجنرال « بن بطلر » هذا التعيين من الحكومة الأمريكية « خدمة » له ، وأجابه إلى رغبته رئيس الولايات المتحدة (وكان جرانت) ليكسب مؤازرته لبعض المسائل الإدارية المعروضة على الكونغرس . وأما القنصل نفسه ، وعلى خلاف ما كان منتظراً فإنه لم يذهب لمقابلة الوزير العثمانى فى واشنطون ، قبل سفره إلى مصر .

وجاء فى رسالة من الوزير « ثورنتون » إلى « كلارندون » من واشنطون فى ٢٥ أبريل ١٨٧٠ ، بعد تحرياته فى موضوعى الضباط الأمريكان والأسلحة : أن « ليس مستحيلا أن حكومة الولايات المتحدة لا يؤسفها أن ترى إنجلترة متورطة فى حرب بسبب مصر ، قد يستطيع الأمريكان فى أثنائها أن يحققوا أطماعهم الخاصة بالاستحواذ على ممتلكاتنا (أى ممتلكات الإنجليز) فى الجزء

الشمالى من هذه القارة » . ثم استمر يقول : « ومن المحتمل أن يستطيع القنصل الإنجليزى فى مصر الحصول على معلومات أكثر بشأن الضباط الأمريكان الذين فى خدمة باشا مصر ، وعما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة تؤيد مشروعات وأطماع هذا الأخير الظاهرة » . والقنصل البريطانى المشار إليه ، هو « ستانتون » ؛ وقد بعث هذا فى رسالته إلى حكومته من الإسكندرية فى ٢٧ مايو ١٨٧٠ ينفى أن هناك — على مبلغ علمه — مايدعو للاعتقاد بأن الحكومة الأمريكية تشجع الخديو فى هذا الموضوع .

ولكن مما يجب ملاحظته ، أن « ستانتون » فى رسالته هذه ، قد نفى كذلك أن الخديو يريد إطلاقاً الاستقلال والانفصال عن تركيا ، وأكد أن الذى يريده من استعداداته العسكرية لا يتجاوز التهيؤ « للدفاع » فحسب ، لأنه يخشى ، على نحو ما ردد ذلك مراراً ، نوايا الباب العالى ، ويقول « أى الخديو » إن الصدر الأعظم يريد إلغاء امتيازات الفرمانات أو إنقاصها . وكانت حجة « ستانتون » التى استند عليها فى نفى نية الاستقلال أن ليس من المعقول أن يعمد إسماعيل — أمام المعارضة الإنجليزية والفرنسية — إلى محاولة انتزاع استقلاله انتزاعاً ، إلا إذا كان مجرداً من كل حكمة . وهذا القول صحيح . ولكن يجب أن نذكر أن الخديو بدأ يستخدم هؤلاء الضباط الأمريكان فى غضون عام ١٨٦٩ ، ووصلت فعلا إلى مصر طائفة منهم فى يناير ١٨٧٠ ، أى قبل أن « تبلغ » حكومتا إنجلترة وفرنسا الخديو نهائياً أنهما مصممتان على الوقوف إلى جانب تركيا إذا وقع صدام بين الخديو والباب العالى . وهو التبليغ الذى حدث كما عرفنا فى مايو ١٨٧٠ .

والخلاصة أن الحكومة الأمريكية ، وإن كانت لم تتخذ موقف « التشجيع » الرسمى لحركة التحاق الضباط الأمريكان بالجيش المصرى ، فهى على الأقل لم يزعجها أن يقع هذا ؛ وفى كل الأحوال فهى تعلم يقيناً بما يحدث سواء فيما يتعلق بخدمة الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى أم بمسعى الخديو لشراء الأسلحة من بلادها . . .

أضف إلى ما تقدم أن التحاق هؤلاء الضباط الأمريكان بالجيش المصرى أتاح الفرصة لإعادة تنظيم هيئة أركان الحرب . فحدث هذا التنظيم تحت إشراف

« الجنرال ستون » ، الذى تعين رئيساً لهيئة أركان الحرب منذ مارس ١٨٧٠ . وكان من أهم نتائج هذا التنظيم أن صار للقسم المعروف باسم القسم الثالث (3rd. Section) من هيئة أركان الحرب مكانة بالغة . وهذا القسم هو الذى اضطلع بأعمال الاستكشافات العلمية والجغرافية والمساحية فى أقاليم السودان. نذكر من أعضائه الأمريكان : «كولستون» (Colston) و« بوردى » ، و « ماسون » (Mason) ، و «براوت» (Prout) ، و «كامبل» (Campbell) ، و « متشيل » (Mitchell) ، و« شاييه — لونج» ، وغيرهم . ونذكر من الضباط المصريين : محمد مختار ، ومحمد رؤوف ، وعبد الله فوزى ، وعبد الرازق نظمى ، ومحمد عزت ، وحسن واصف ، ومحمد ماهر ، ويوسف حلمى ، وأحمد حمدى ، ومحمود صبرى ، ومحمد صادق ، وغيرهم . وقد اشترك كل هؤلاء ، فى تعاون وثيق بينهم ، من أمريكيين ومصريين ، فى أعمال الكشف الجغرافية ، وإعداد الرسوم والمصورات الطبوغرافية ، فى جميع أنحاء السودان ، وقاموا بمساحة كثير من أقاليمه . وقد توّج هذا العمل بوضع خريطة مفصلة لأفريقية تحت إشراف « الجنرال ستون » نشرت فى أغسطس ١٨٧٧ باسم هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، وضعت كما كتب عليها « حسب الاستكشافات المصرية مع الاستناد إلى أوثق المصادر الجغرافية » .

وهكذا فإنه عندما اضطر الخديو بسبب تدخل إنجلترة وفرنسا إلى التخلى عن مشروع استقلاله ، ولم تقم الحرب بين مصر وتركيا ، صار السودان الميدان الرئيسى الذى شهد نشاط الضباط الأمريكان ، خصوصاً من أعضاء « القسم الثالث » السالف الذكر . وزيادة على ذلك فقد اشترك نفر من هؤلاء مثل « شاييه — لونج » و « كامبل » مع « غوردون باشا » فى مأمورية خط الاستواء ، كما اشترك «الجنرال لورنج» وضباط أمريكان آخرون فى الحرب الحبشية المصرية فى عام ١٨٧٦ .

* * *

د — الفرمان الشامل (١٨٧٣) :

ولقد أظهرت الأزمة العثمانية — المصرية ، وهى التى استمرت حوالى أربعة

أعوام من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٢ ، كل عوامل الضعف والتناقض والشذوذ التى انطوت عليها تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . فالخديو لا يستطيع الاستقلال وتحطيم التبعية التى تربطه بتركيا بالرغم من تأهبه لفعل ذلك عنوة ، بسبب تدخل الدول ، إنجلترة وفرنسا خصوصاً ، التى عارضت فى استقلال مصر . والباب العالى لا يستطيع إلغاء الامتيازات التى منحتها الفرمانات إلى مصر كولاية وخديوية فى سنوات ١٨٤١ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ويعجز عن خلع (عزل) الخديو كما أراد أن يفعل فى أثناء أزمة ١٨٦٩ بسبب تدخل الدول كذلك ، وهى التى أرادت بقاء الوضع القائم .

وظهرت فى أثناء هذه الأزمة وجهات نظر ثلاث :

وجهة نظر مصرية : تبغى الاستقلال ، ويعبر عنها مسعى الخديو للظفر به ، وهو الذى صار — كما رأينا — يسلك مسلك الحاكم المستقل سواء فى اتصالاته المباشرة مع الحكومات الأوربية فى مفاوضات الإصلاح الذى أراد به إنهاء فوضى تعدد الاختصاصات القضائية (بين قنصلية ووطنية) فى مصر ، وإبطال نفوذ القناصل ، وتحرير سيادة الدولة الداخلية ، أم فى دعوة الملوك والأمراء ورؤساء الحكومات الأوربية لحضور حفلة افتتاح قناة السويس ؛ أو فى إبرام عقود استخدام الأجانب رأساً فى الجيش المصرى ، كما فعل مع الضباط الأمريكان ، أو لمهمات أخرى كما حدث عند استخدام « السير صموبل بيكر » فى عام ١٨٦٩ للمأمورية خط الاستواء ؛ أو شراء الأسلحة أو التوصية على صنعها فى إنجلترة وفرنسا والولايات المتحدة ، وكذلك السفن الحربية من فرنسا . . .

ووجهة نظر عثمانية : وفحواها أن الامتيازات التى أعطيت إلى مصر فى فرمانات ١٨٤١ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ولقب الخديوية الذى منحه السلطان إلى إسماعيل لم تغير جميعها شيئاً من « وضع » الخديوية . فهذه لا تزال ولاية أو مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية ، وأن الخديو بمسلكه كحاكم مستقل قد خرج على نصوص الفرمانات ، ويجب لذلك عزله ، وأنه لا مناص لاستقامة الأمور فى مصر من إلغاء كل الامتيازات التى نالتها والتى كانت مجرد « منحة » لها من الباب العالى . . .

ووجهة نظر أوربية : عبرت عنها الحكومات إنجلترة وفرنسا والنمسا وغيرها ،

وفحواها ضرورة بقاء « الوضع » الذى كفلته الفرمانات لمصر منذ تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ كما هو ودون تغيير يطرأ على جوهره ، أى بقاء مصر تابعة لتركيا صاحبة السيادة الشرعية عليها . فيمتنع على الخديو أن يسلك مسلك الحاكم المستقل ، ويمتنع على الباب العالى أن يجرد الخديوية من الامتيازات التى صارت لها ، وأهمها تمتعها بالاستقلال الداخلى ، بل رأت الدول أن من الضرورى زيادة درجة هذا الاستقلال الداخلى ، بدعوى ضرورة تقوية مسند الخديوية ، وذلك لما سوف يترتب على توسيع الاستقلال الداخلى من إتاحة الفرصة لهذه الخديوية حتى تعقد ما تشاء من اتفاقات أو معاهدات تجارية واقتصادية مع الدول ، تتمكن هذه بفضلها من استغلال رؤوس أموالها فى مصر ، ومن التمتع بأكبر قسط من النفوذ السياسى بها نتيجة لهذا النشاط الاقتصادى والمالى ، والتدخل فى شئون مصر الداخلية بدعوى العمل من أجل صيانة مصالح رعاياها . أى أن الدول أرادت أن تبيح لنفسها فى النهاية ما كانت تسعى لحرمان تركيا منه ، وهو التدخل فى شئون الحكم فى مصر ؛ ولذلك فقد نصحت الدول الباب العالى والخديو معاً ، بضرورة تسوية خلافاتهما « سلماً » .

ونتيجة لموقف الدول إذاً — وهى التى رفضت من جهة استقلال مصر ، وعارضت من جهة أخرى فى تجريد الخديوية من امتيازاتها — لأنه قد ظهر واضحاً أن لا مناص من بقاء الخديوية — مصر والسودان — فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ، نتيجة لهذا صار لزاماً على الخديو أن ينحو منحى جديداً فى سياسته ، يهدف منه إلى تحقيق غرضين ؛ أولهما ، استئناف علاقاته الودية مع تركيا لإزالة الأثر السيئ الذى خلفته أزمة ١٨٦٩ ، وذلك لدعم مركز الخديوية بتوسيع استقلالها الداخلى ، عن طريق ما يمكن استصداره من فرمانات محققة لهذه الغاية بموافقة الدول دائماً ، من صاحب السيادة الشرعية عليه . وكان من المنتظر فى هذه الحالة أن يلقى مؤازرة الدول فى مسعاه هذا . .

وثانيهما ، صوت وحدة الوادى السياسية ودعمها ، عن طريق تعزيز ما تملكه مصر من حقوق فى السيادة على شطر الوادى الجنوبى ، وذلك باستكمال ممارسة هذه الحقوق المستمدة من تبعية مصر لتركيا فى الأصقاع التى دانت بالسيادة لتركيا مباشرة ، والتى لم تذكرها الفرمانات السابقة (فى السودان الشرقى) ، أو

بعقد الاتفاقات والمعاهدات رأساً ومباشرة بين مصر والدول ، والتي تتضمن الاعتراف بحقوق مصر في السيادة أو بسط حقوق السيادة المصرية على الأقاليم أو الإمارات (مثل هرر) التي لم يكن لتركيا أية ادعاءات في حقوق السيادة عليها . وكان واضحاً أن دعم وحدة الوادي السياسية بالشكل الذي ذكرناه ما كان يتسنى حدوثه إلا إذا نجح الخديو في دعم مركز الخديوية ، بأن يكتسب حقوقاً وامتيازات جديدة تزيد بفضلها درجة استقلال هذه الخديوية الداخلي ، وبحيث يمتنع على تركيا التدخل في شئونها من ناحية ، وتملك مصر حقاً أوسع في إبرام الاتفاقات والمعاهدات التي تريدها مع الدول سواء ما تعلق منها بمصر أو بالسودان ، طالما أن هذه لا تتعارض مع تبعية الخديوية لتركيا ، من ناحية أخرى .

فأما فيما يتعلق بالأمر الأول ، أي استئناف العلاقات الودية مع تركيا ، فقد تسنى للخديو تحقيق الغرض الذي هدف إليه من هذا الأمر ، فاستصدر من الباب العالي الفرمان الشامل (أو الجامع) في ٩ يونية ١٨٧٣ . وهو الفرمان الذي صُفيت بمقتضاه أزمة العلاقات العثمانية — المصرية أخيراً .

ومما يجب ملاحظته بصدد هذه التصفية أنها كانت من نوع التصفية التي لم يكن هنالك بدّ من الوصول إليها ، بسبب تدخل الدول التي منعت الخديو من الاستقلال والانفصال عن تركيا ، من جهة ، ومنعت الباب العالي من إلغاء الامتيازات التي نالتها مصر بمقتضى الفرمانات منذ تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ من جهة أخرى ، مع إتاحة الفرصة لتوسيع حقوق الخديوية في ممارسة شئون الحكم الداخلية ، بمعنى تمكينها من عقد الاتفاقات أو المعاهدات التي تريدها مع الدول ، طالما كانت هذه متصلة بشئون الحكم الداخلية ، ولا ينال إبرامها شيئاً من حقوق السيادة التي لتركيا على الخديوية ؛ وزيادة على ذلك فإن توسيع هذا الاستقلال الداخلي ، قد لقي موافقة الدول ، ولاسيما إنجلترة وفرنسا ، وذلك لاتفاقه مع مطالب مصالحها السياسية ، من حيث إنه يؤدي إلى تقوية مسند الخديوية « الولاية » الشرعي داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية ، لما انطوى عليه ذلك من المحافظة على كيان هذه الإمبراطورية . لأن المحافظة على كيانها كان لا يزال يعتبر ضرورياً في نظر الدول لعدم الإخلال بالتوازن السياسي في أوربا ، ولتلافي المشكلات التي لا مفر من حدوثها إذا أرغمت الدول على أن تبحث في

الكيفية التي يجب بها ملء الفراغ الذي ينجم من تقلص الإمبراطورية العثمانية في أوربا نتيجة لتصدعها ؛ ولأن توسيع استقلال الخديوية الداخلي ، أو تقوية مسند الخديوية بالنسبة للباب العالي متفق مع مصالح الدول الاقتصادية ، حيث إنه يمكن الدول من العمل على تغلغل نفوذها الاقتصادي في الخديوية عن طريق إبرام الاتفاقات الاقتصادية معها ، أو بمعنى أدق ، إمداد مصر بالقروض المالية التي تريدها ، فتستطيع الدول بسط نفوذها السياسي نتيجة تغلغل النفوذ الاقتصادي في الخديوية .

ولقد مرت تصفية أو تسوية العلاقات العثمانية — المصرية في جملة مراحل ، بدأت بقبول الباب العالي « للتفسيرات » أو « التوضيحات » التي فسر بها الخديو إجراءاته أو مظاهر نشاطه التي شكا منها الباب العالي : كالاتصال المباشر بحكومات الدول الأجنبية ، وشراء الأسلحة ، والتوصية على صنع السفن الحربية . وقام « تفسير » الخديو على أساس أنه بمسلكه سلوك الحاكم المستقل ، وهو المسلك الذي شكا منه الباب العالي في هذه المسائل ، ما كان يبغي الخروج على تبعيته لتركيا ؛ وأن الخديوية إيالة من إيالات الدولة العثمانية ، ولا ميزة تميزها من سائر ولايات الدولة ، إلا ما صارت تستمتع به من امتيازات منحها إياها السلطان العثماني نفسه ، كدليل على تقدير الباب العالي — كما قال — لولاء الخديو وطاعته إياه كأحد رعايا السلطنة .

ولكن كان من العسير على الباب العالي ، وهو الذي اضطر اضطراراً إلى تسوية علاقاته « سلماً » مع الخديو بسبب تدخل الدول ، أن يرضى ببقاء الخديوية متمتعة باستقلالها الداخلي ، فاستمسك في الفرمان الذي أصدره إلى إسماعيل في ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ بضرورة إشرافه (أي إشراف الباب العالي) على شئون مصر المالية . وكان إسماعيل في المدة بين ١٨٦٤ و ١٨٦٨ قد عقد خمسة قروض أجنبية قيمتها الاسمية ٢٦,٠٦١,٥٠٠ جنيه إنجليزي ، وقيمتها الحقيقية ١٩,٢١٢,٠٦٣ جنيهاً إنجليزيًّا ، منها أربعة قروض بفائدة قدرها ٧٪ وواحد بفائدة قدرها ٩ ٪ ، فطلب الباب العالي أن يجري تحصيل الضرائب باسم السلطان (الشاهاني) ، ونص الفرمان على أن السلطان لا يقبل « مطلقاً بوجه من الوجوه أن تستعمل المبالغ الحاصلة من الضرائب المنوه عنها في غير احتياجات البلاد

الحقيقية ، ولا يثقل عاتق الأهلين بضرائب جديدة لا تستلزمها الضرورة الحقيقية الثابتة » ؛ ولا يقبل السلطان علاوة على ذلك : « ما يعقده (الخديو) من القروض فى الممالك الأجنبية » ، لما يستدعيه ذلك ، « من حبس إيرادات البلاد سنين طويلة » ولا يقبل « أن تستخدم الإيرادات فى سبيل سداده إلا بعد (أن يعرض الخديو) الأسباب المفصلة الموجبة للاستقراض ، وتصدر به الرخصة اللازمة من لدن السلطان نفسه » . ثم استمر السلطان يقول فى فرمانه هذا : «فإرادتى الشاهانية هى أن لايعقد قرض فى أى زمن كان إلا بعد أن تثبت الحاجة الكلية إليه ، وتصدر به الرخصة من سدتنا الملوكية » .

هذا ، وقد أكد فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ حقوق السيادة العثمانية على الخديوية المصرية ، وبالصورة التى رسمتها تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ فجاء فى ختام هذا الفرمان : « على أنه من المقتضى أن تكون أعمالك (مخاطباً الخديو) وإجراءاتك من الآن فصاعداً موافقة لأحكام فرمانى هذا الشاهانى القاطعة ، لأنه مطبق كل التطبيق على الحقوق والواجبات المقررة ، وعلى الفرمانات السابقة » .

وواضح أن فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ بسبب هذا القيد الذى فرضه على الخديوية من حيث إخضاع شئونها المالية لرقابة تركيا وإشرافها ، لم ينه الأزمة العثمانية — المصرية ؛ ولو أنه حدد معالم المسألة — وهى المسألة المالية — التى صارت من الآن فصاعداً مثار النزاع الرئيسى بين الخديوية والدول العثمانية . ولكن لم تلبث أن بدأت الأزمة تنفرج رويداً رويداً ، بسبب تدخل الدول التى أرادت إنهاء هذا النزاع « سلماً » وبفضل الجهود التى بذلها الخديو لدى الباب العالى ، والأموال التى أنفقها كهدايا ورشاوى فى الآستانة ، وذلك منذ أن اتضح له — للأسباب التى عرفناها — تعذر الاستقلال والانفصال كلية عن تركيا . وعلى ذلك فقد صدر أخيراً فى ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ فرمان أجاز لخديو مصر أن يعقد القروض « باسم الحكومة المصرية » ، وبدون حاجة إلى الحصول على ترخيص بذلك من الباب العالى . وكانت الخطوة التالية أن يسعى الخديو لاستصدار فرمان شامل يحوى كل الامتيازات التى حصلت عليها الخديوية ويؤكد فى جلاء « الوضع » الذى صارت متمتعة به منذ تغيير نظام الوراثة ، وتوسيع استقلالها الداخلى . فصدر الفرمان الشامل أو الجامع فى ٨ يونية ١٨٧٣ .

ويلاحظ بشأن فرمان ٨ / ٩ يونية ١٨٧٣ ، أنه — وعلى حد ما جاء به — إنما يقوم مقام الفرمانات السابقة ، بمعنى أن تكون « الأحكام المندرجة فيه معمولا بها ، ومرعية الإجراء على الدوام » ؛ وذلك من حيث تقرير قاعدة الوراثة الصلبية كما أتى بها فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ ، ومن حيث توسيع استقلال الخديوية الداخلى . كما بدأ فى فرمانات ١٨٤١ (٢٣ مايو وأول يونية) ثم فى فرمان ٨ يونية ١٨٦٧ الذى أقام الخديوية ، ثم فرمان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ الخاص بعقد القروض ؛ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فلا تغيير فى « الوضع » الذى أقرته الفرمانات للخديوية بالرغم من هذين الامتيازين : الحكم الوراثى والاستقلال الداخلى ، فالتبعية لتركيا قائمة .

ويلاحظ كذلك أن فرمان ٩ يونية ١٨٧٣ روعى فيه التوفيق بين توسيع الاستقلال الداخلى للخديوية وبين خضوع الخديوية لصاحب السيادة الشرعية عليها ؛ ومن أهم مظاهر هذا الخضوع كما نصت عليه الفرمانات أن القوانين المعمول بها فى الدولة العثمانية ، وخط شريف كلخانة خصوصاً ، والمعاهدات المبرمة بين الباب العالى والدول — يعمل بها أيضاً فى مصر . فقد نص فرمان ٩ يونية ١٨٧٣ على أن يكون لحكومة مصر أن تسن ما تراه من قوانين متفقة مع حاجاتها ومطالبها ، وإبرام ما تراه من اتفاقات ومعاهدات متصلة بشئون الإدارة الداخلية على شريطة عدم « الإخلال بمعاهدات الدولة العلية مع الدول » . وبناء على هذه القاعدة إذاً ، أجاز الفرمان للخديو الحق فى عقد القروض الخارجية « باسم الحكومة المصرية ».

ومما يجب ذكره أن هذه القواعد والأحكام المتعلقة بالحكم الوراثى فى نظام الوراثة الصلبية والمباشرة ، ثم توسيع الاستقلال الداخلى ، بما فيه من حق سن القوانين وإبرام المعاهدات بالصورة التى ذكرناها ، صارت بمقتضى فرمان ٩ يونية ١٨٧٣ منطبقة على السودان ، شطر الوادى الجنوبى ، وجزء الخديوية المتمم لها ، انطباقها على مصر ، ويشمل السودان فى هذه الحالة الأقاليم التى ذكرها فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ (ما عدا دارفور لأنها لم تكن قد فتحت بعد) ، ثم قائمقامتى سواكن ومصوع . وقد سبق أن أعطى إسماعيل هاتين القائمقامتين من غير الحق الوراثى بمقتضى فرمان ١١ مايو ١٨٦٥ ، ثم أدمجهما فرمان الوراثة

الصلبية فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ فى « ملحقات » مصر — أى السودان — التى تنفذ بها أحكام ذلك الفرمان . فنص الآن فرمان ٩ يونية ١٨٧٣ على أن : « خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقه بها أخيراً من قائم مقامتى سواكن ومصوع وملحاقتها » ينطبق عليها جميعاً نظام الوراثة الصلبية وأما « ملحقات » سواكن ومصوع هذه ، فقد كانت تمتد من رأس علبة فى الشمال على شاطئ البحر الأحمر الغربى إلى رهيطة عند باب المندب فى الجنوب .

وهكذا إذاً سويت العلاقات بين مصر وتركيا ، بدعم مسند الخديوية ، وتوسيع استقلالها الداخلى إلى أقصى درجة ممكنة أو متفقة مع تبعية الخديوية لتركيا ؛ ثم بدعم وحدة الوادى السياسية عند تأكيد المبدأ الذى جاء به فرمان الوراثة الصلبية الأول فى ٢٧ مايو١٨٦٦ . فالخديوية تشمل أقطار الوادى جميعها فى مصره وسودانه ، ولهذه الخديوية أن تسن القوانين وتضع الأنظمة الحكومية ، التى تسرى فى مصر والسودان على السواء ، وتعقد ما تشاء من اتفاقات أو معاهدات خاصة بمصر وبالسودان ، طالما أن هذه الاتفاقات أو المعاهدات غير متعارضة مع الاتفاقات المبرمة بين تركيا والدول . تفعل الخديوية ذلك كله بفضل ما صار تأكيده لها من حق ممارسة خصائص أو سلطات السيادة المستمدة من تركيا بحكم تبعيتها لها ، وبمقتضى الفرمانات الصادرة إلى الخديوية .

* * *

هـ — آثار تسوية العلاقات بين مصر وتركيا (١٨٧٣) :

وكان لتسوية العلاقات بين مصر وتركيا على الأسس التى سبق ذكرها ، آثار بالغة على تطور الحوادث فى شطرى الوادى فى السنوات التالية . كما أن هذه التسوية قد انطوت على مبادئ وحقائق متصلة بوحدة الوادى السياسية .

فقد اشتملت تصفية الأزمة العثمانية — المصرية على نفس القواعد التى اتخذت أساساً للتسوية التى وضعت للمسألة المصرية فى ١٨٤٠ — ١٨٤١ . وذلك من حيث تبعية مصر لتركيا ، وموافقة الدول على نوع « النظام السياسى » الذى ربط بين مصر وتركيا ؛ وكان معنى هذه الموافقة استمرار « الوصاية الدولية » التى

أوجدتها تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . بل إن الأدوار التي مرت بها تصفية أزمة العلاقات العثمانية — المصرية منذ سنة ١٨٦٩ قد أتاحت الفرصة لأن يظهر خلالها بصورة عملية « نوع » هذه الوصاية الدولية ، عندما تدخلت الدول ، على نحو ما شاهدنا ، لإنهاء الخلاف بين الخديو والسلطان العثماني ، وصدر فرمان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ ، وفرمان ٩ يونية ١٨٧٣ بموافقتها ، فبقي متعذراً أن يطرأ أي تغيير جوهري على التصفية التي تمت لأزمة العلاقات العثمانية — المصرية ، من غير موافقة الدول .

ولا جدال في أن الخديوية لو كانت نجحت في مشروع الاستقلال ، لأزيلت الوصاية الدولية التي أوجدتها الرقابة الدولية التي أنشئت لضمان الوضع الذي حدد العلاقات الواجب — في نظر الدول — أن تقوم بين مصر وتركيا . أما وقد بقيت هذه الوصاية الدولية ، وبقيت كذلك التبعية لتركيا ، فقد صار لتسوية أزمة العلاقات العثمانية — المصرية ، بالصورة التي تضمنها أخيراً الفرمان الشامل في ٩ يونية ١٨٧٣ ، أهمية كبيرة ، من نوع آخر ، في تاريخ مصر والسودان .

ذلك أن الفرمانات التي صدرت في الفترة الأخيرة : في ٢٦ مايو ١٨٦٦ عن الوراثة الصلبية المباشرة ؛ و ٨ يونية ١٨٦٧ عن الخديوية ؛ و ٩ يونية ١٨٧٣ وهو الفرمان الشامل ، قد أدمجت شطري الوادي وجعلت مصر والسودان « كلاً » واحداً ، فتدعمت بفضل ذلك وحدة وادي النيل السياسية . وحيث إن هذه الفرمانات قد صدرت بموافقة الدول ، فقد كان معنى هذا أن الدول صارت معترفة بوحدة الوادي السياسية ومقرّة لها . ولقد ترتب على هذه الحقائق أنه صار لا يمكن بحال من الأحوال ، من الناحية القانونية الدولية ، وعن طريق إجراء منفرد قد تتخذه دولة من الدول منفصلة عن زميلاتها ، فصم هذه الوحدة أو الانتقاص من حقوق السيادة التي للخديوية على الوادي بأسره ، أو اقتطاع إقليم من الأقاليم الخاضعة لهذه السيادة القانونية .

وكذلك صار متعذراً على تركيا صاحبة السيادة الشرعية العليا ، وبإجراء منفرد من جانبها كذلك ، أن تنقض هذه الوحدة أو تفصمها أو تدخل أي تغيير على الوضع الذي قامت على أساسه هذه الوحدة السياسية ؛ ثم إنه صار متعذراً

أيضاً هدم هذه الوحدة إلا عن أحد طريقين : إما طريق العنف والقوة ، وفى ذلك خرق للتسوية التى وضعت للمسألة المصرية ١٨٤٠ — ١٨٤١ واستندت عليها المبادئ الجوهرية لهذه التصفية التى أنهت أزمة العلاقات العثمانية — المصرية وتضمنها فرمان ٩ يونية ١٨٧٣ ؛ وإما طريق الاتفاق بين الدول واتحاد كلمتها . وفضلا عن ذلك فلا يكفى أيضاً أن تنزل مصر عن حقوق سيادتها المباشرة على السودان أو أن تنزل تركيا عن سيادتها الشرعية العليا عن الخديوية — وتشمل الخديوية مصر والسودان — وذلك كإجراء « تلقائى » فى كلا الحالين ، أى تقوم به تركيا أو مصر من تلقاء نفسها . بل يجب لقانونية مثل هذا التنازل — إذا حدث — أن يتضمنه اتفاق دولى .

وعلى ذلك فقد انطوت تصفية الأزمة العثمانية — المصرية على ضمان لاستقرار « الوضع » القائم فى الخديوية . وكان لهذا الضمان آثار مباشرة على تطور الحوادث فى مصر والسودان معاً ؛ ولم تلبث أن أفضت هذه الآثار إلى نتائج معينة فى كل منهما .

ففى مصر ، تتمثل هذه النتائج فى تغلغل النفوذ الأجنبى وزيادة تدخل الدول فى شئون مصر الداخلية ، عندما ترتب على اتساع نطاق استقلال مصر الداخلى أن استمر الخديو يعقد القروض الخارجية ، فى عام ١٨٧٠ ، حيث عقد قرض الدائرة الثانى . ويلاحظ أن قرض الدائرة الأول قد عقد مع بيت الأنجلو— إجيبشان المالى فى ١٨٦٥ — ١٨٦٦ ؛ وفى عام ١٨٧٣ عقد مع بيت أوبنهايم المالى القرض الذى صار يعرف باسم القرض المشئوم . وهذا عدا القروض الداخلية كدين الرزنامة فى ١٨٧٤ — والرزنامة مصلحة حكومية يودع بها الأهالى أموالهم كأمانات تتصرف فيها الحكومة بشرط دفع معاشات للمستحقين ؛ وعدا بيع الأسهم التى لمصر فى شركة قناة السويس (١٨٧٥) ، وكان عددها ١٧٦٬٦٠٢ سهم أى ما يوازى $\frac{٧}{١٦}$ من رأس مال شركة قناة السويس وقد ارتبكت مالية البلاد ارتباكاً شديداً ، أدى فى نهاية الأمر إلى عزل الخديو إسماعيل ، وذلك فى ظروف سوف يأتى ذكرها .

وأما فى السودان ، فقد تمثلت هذه النتائج : نتائج تصفية الأزمة العثمانية — المصرية ، فى اهتمام مصر المتزايد بشئون الجنوب . وقد اتخذ هذا الاهتمام

مظهرين : أولهما ، العمل من أجل زيادة عمار السودان ، وتقدمه ، وقد ذكرنا نواحي هذا النشاط مفصلة في كتابنا « الحكم المصري في السودان ١٨٢٠—١٨٨٥ » (طبع القاهرة ١٩٤٧) . ولقد استمر الإنفاق على شطر الوادي الجنوبي بالرغم من الأزمة المالية التي صارت تعانيها الخديوية ، فشهدت السنوات التالية ، بلوغ السودنة ذروتها ، فشغل السودانيون الوظائف الهامة ، وصار منهم المديرون ، ونظار الأقسام والمعاونون . . . إلخ . وتعدد إنشاء المجالس المحلية للفصل في قضايا الأهالي في مختلف المديريات ، في : التاكة ، وبربر ، والخرطوم ، ودنقلة ، وكردفان ، وغيرها ؛ ثم أشرك شيوخ القبائل مع سائر العناصر الوطنية في تحمل مسئوليات الحكم ، وكثر تعمير المساجد ، ونشر التعليم والاهتمام بالزراعة والتجارة إلى غير ذلك من ضروب العمران ، كما استمر النشاط على أشده في مكافحة الرق والنخاسة ، وأرسلت البعثات — من الضباط المصريين والأمريكان في الجيش المصري — للقيام بالاستكشافات العلمية والجغرافية ورسم الخرائط التفصيلية لمختلف أقاليم السودان .

وأما المظهر الثاني لاهتمام مصر بشئون السودان ، فكان مسعى الخديوية لاستكمال وحدة الوادي السياسية من ناحية ، ودعم حقوق السيادة على الوادي من ناحية أخرى . ولقد كان استكمال وحدة الوادي السياسية هو الهدف الثاني الذي ذكرنا أن مصر قد سعت لتحقيقه منذ أزمة العلاقات العثمانية — المصرية في عام ١٧٦٩ ، من أجل المحافظة على هذه الوحدة نفسها ودعمها .

* * *

و — استكمال وحدة وادي النيل السياسية ودعمها :

واتبعت الخديوية في استكمال وحدة وادي النيل السياسية ودعم هذه الوحدة سبلا متعددة : منها استصدار الفرمانات من الباب العالي بإلحاق الأقاليم التي كان لتركيا حقوق في السيادة عليها ، ولم تكن قد ألحقت بعد بالخديوية ؛ ومنها ضم الأقاليم التي ظلت خارجة عن نطاق هذه الوحدة ، والتي كانت لا تدين أصلا بالتبعية للعثمانيين ، وليس لهؤلاء أية حقوق في السيادة عليها ؛ ومنها عقد اتفاقات مع الدول متصلة بشئون السودان ، ولقد كانت هذه الاتفاقات مع

بريطانيا ، وتضمنت الاعتراف بحقوق السيادة التى للخديوية على الأقاليم التى دخلت حديثاً فى نطاق الوحدة السياسية .

وقد بسطنا الحديث عن هذا الموضوع فى كتابنا « مصر والسيادة على السودان — الوضع التاريخى للمسألة » (طبع القاهرة فى ١٩٤٧) .

ويمكن إيجاز الخطوات التى تم بفضلها هذا كله فيما يأتى :

أولا : دعم حقوق السيادة فى السودان الشرقى وعلى طول ساحل البحر الأحمر الغربى حتى مضيق باب المندب ، وعلى بلاد الصومال حتى مصب نهر جوبا .

ولقد بدأ النشاط لبلوغ هذه الغاية منذ أن ذهب فى عام ١٨٧٠ أسطول مصرى بقيادة جمالى باشا إلى مياه بلهار وبربرة ، المطلين على خليج عدن ، وهما ميناءا سلطنة أو إمارة هرر ، وكذلك بلاد الصومال ؛ ومنذ أن تعين فى الوقت نفسه ممتاز باشا حاكماً على جميع الشاطئ الأفريقى الشرقى من السويس إلى رأس غردافوى ، بما فى ذلك بلهار وبربرة . وقد تعين السويسرى « فرنر منزنجر » (WernerMunzinger) حاكماً على مصوع ؛ وفى عام ١٨٧٢ استطاع « منزنجر » الاستيلاء على إقليم بوغوص (أو سنهيت) . بين التاكة ومصوع . وقد تعين فى فبراير عام ١٨٧٣ حاكماً على السودان الشرقى من سواكن فى الشمال إلى راحيتا أو رهيطة فى الجنوب بما فى ذلك إقليمى بوغوص وتاكة .

ثانياً : فتح دارفور فى السودان الغربى . وقد اشترك فى فتحها الزبير رحمت وإسماعيل أيوب باشا حكمدار السودان وقتئذ . وقد احتل عاصمتها الفاشر الزبير فى ٣ نوفمبر وإسماعيل أيوب فى ٦ نوفمبر ١٨٧٤ . وكان فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ قد ذكرها ضمن الأقاليم السودانية التى صارت حكومتها لمحمد على مدى الحياة . ولكن دارفور ظلت مستقلة حتى هذا الوقت ولم تكن تدين بأية تبعية للسلطان العثمانى . فخضعت الآن لحكومة الخديوية ، وصارت جزءاً من الخديوية ، وانطبقت عليها ممارسة حقوق السيادة التى كان موئلها النهائى فى حكومة القسطنطينية بحكم تبعية الخديوية ذاتها للسلطنة العثمانية .

ثالثاً : استصدار فرمان من الباب العالى فى ١٨ يوليو ١٨٧٥ حصلت الخديوية بمقتضاه على زيلع . وكان مرسى زيلع تابعاً لسنجق الحديدة . فتنازل عنه السلطان العثمانى الآن لإلحاقه — كما جاء فى الفرمان — « بمصر التى هى جزء

مهم من ممالك » الدولة العثمانية ، وذلك لقاء « خمسة عشر ألف ليرة عثمانية تدفع للخزينة السلطانية » سنويًّا. ولقد جاء انضمام زيلع إلى الخديوية بعد أن ضمت سواكن ومصوع إليها ، ولذلك فقد كتب القنصل الأمريكي في مصر « بيردسلي » (Beardsley) في ١٧ يوليو ١٨٧٥ تعليقاً على هذه الخطوة الأخيرة ، أن الاستيلاء على زيلع قد وضع ساحل البحر الأحمر الأفريقي برمته تحت السيادة المصرية .

رابعاً : فتح سلطنة هرر ، وكانت هذه إمارة مستقلة . مهّد لفتحها الاستيلاء على زيلع ، حيث صارت هذه الأخيرة قاعدة للحملة التي قامت منها بقيادة محمد رءوف باشا في سبتمبر ١٨٧٥ لفتح هرر . وعرض أميرها (محمد بن على بن عبد الشكور) على رءوف باشا أن يسلم إليه ، فكتب في ٥ أكتوبر ١٨٧٥ إلى رءوف أنه يقبل ويقر « طائعاً ومختاراً » التسليم هو « وأهل طاعته ومملكته » إلى الخديوية ، وأن « برغبته أن يكون تحت طاعة الحكومة الخديوية ليأمن على نفسه وماله وعياله » ؛ ويرجو من الخديوية « مكافأة لصداقته لها أن يصدر له فرمان كريم أن الإمارة له ولذريته من بعده ، هذا ما دام صادقاً هو وذريته » للحكومة الخديوية . وفي ١١ أكتوبر دخل المصريون هرر العاصمة . وتآمر عبد الشكور مع القبائل المجاورة ضد الحكم الجديد ، فهاجمت القبائل الجيش المصري في أعداد كبيرة (حوالى ٦٠,٠٠٠) . ولكنها ردت . وفي ١٩ أكتوبر لقى عبد الشكور حتفه مخنوقاً على يد أحد الجنود غير النظاميين (الباشبزوق) في الجيش المصري .

خامساً : فتح جهات النيل الأعلى ، وإقليم بحر الغزال . وقد اقتضى ضم هذه الجهات إلى السودان تأسيس مديرية خط الاستواء ، ومركزها غندكورو أولا ثم اللادو . وقد عهد بهذه المهمة إلى « السير صمويل بيكر » من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٣ ، ثم خلفه « الكولونيل شارل جورج غوردون » من ١٨٧٤ إلى ١٨٧٦ . وذلك لإنشاء حكومة قوية في هذه الأقاليم ، لمكافحة الرق والنخاسة وذلك بإقصاء النخاسين وتجار الرقيق من هذه المديرية ، وفتح الملاحة النهرية إلى بحيرة ألبرت وفكتوريا (نيانزا) ، ووضع السفن التجارية المصرية في هاتين البحيرتين ، وإدخال التجارة المشروعة ؛ والوسيلة إلى ذلك كله إنشاء سلسلة من المراكز أو المحطات الحكومية المسلحة على طول الخط ، بعد غندكورو ، وفي إقليم البحيرات .

ولم ينجح « السير صمويل بيكر » في مهمته ، لأنه لم يلبث أن دخل في « حروب » مع الأهالي السود من قبائل الشير والبلينيان والباري وغيرها مما أثار عداء هذه القبائل للحكومة المصرية . ولم يستطع سوى إنشاء ثلاث محطات مسلحة فحسب : في غندكورو ، وفويرة ، وفاتيكو ، وهذا عدا مدينة التوفيقية التي أسسها على بعد أربعة أميال من ملتقى السوباط بالنيل الأبيض . وأما غوردون فقد أنشأ إحدى عشرة محطة على النيل الأعلى (بحر الجبل) : في فويرة ، وفاتيكو — من جديد — واللادو — العاصمة الجديدة شمال غربي غندكورو — والإبراهيمية أو الدفلاي أو دوفيلة ، واللابورية ، والرجاف ، ومكركة ، وشامبة — أو غابة شامبي — واللاتوكة ، وبور ، والناصر ، وسُبت (السوباط) . ثم أمكن الوصول إلى بحيرة ألبرت والملاحة حول شواطئها ، قام بذلك الإيطالي « روملو جيسي » (Romolo Gessi) الذي رفع العلم المصري عند « ماجنجو » في مدخل البحيرة في ١٠ أبريل ١٨٧٦ . وكذلك ضمت أونيورو إلى الأملاك المصرية ، وتأسست في أوغندة محطتان ، في أورونلدوجاني وكوسيتزا ، ولم يلبث أن أخلاهما غوردون . وعندما غادر غوردون مديرية خط الاستواء في سبتمبر ١٨٧٦ كانت مرولي المحطة المصرية ، عند مدخل بحيرة كيوجا ، التي كشفها « شاييه لونج » الأمريكي وسماها بحيرة إبراهيم في ١٨٧٤ ، هي حدود مديرية خط الاستواء الجنوبية .

سادساً : العمل لبسط حقوق السيادة المصرية في ساحل أفريقية الشرقي من غردافوي إلى مصب نهر جوبا . وكان غوردون قد اقترح في أثناء وجوده بمأمورية خط الاستواء ، فتح طريق للتجارة المشروعة من منطقة البحيرات إلى الساحل الشرقي كخطوة ضرورية للقضاء على الرق والنخاسة . وقد وافق الخديو على هذا المشروع ، على اعتبار أن حقوق السيادة المصرية لا تقف عند رأس غردافوي أو رأس حافون ، جنوبه ، ولكنها تشمل كل ساحل الصومال الشرقي حتى مصب نهر جوبا ، بحسبان بلاد الصومال من ملحقات سواكن ومصوع . وعلى ذلك فقد أرسل الخديو حملة بحرية من السويس بقيادة الضابط الأسكتلندي ، الذي كان في خدمة الحكومة المصرية ماكيلوب باشا (McKillop) . وقد وصلت هذه الحملة إلى مصب نهر الجوبا في منتصف أكتوبر ١٨٧٥ ، ثم اضطرت إلى

إنزال الجنود فى بقعة تقع إلى الجنوب من المصب قليلا بسبب شدة الأنواء بالمصب . فأنزل الجنود عند قسمايو . ولكنهم وجدوا بها حامية من زنجبار. ولم يلبث سلطان زنجبار – سيد برغش بن سعيد (من آل بو سعيد وأصلهم من عمان) أن احتج على ما سماه اعتداء من المصريين على حقوقه . وقد حرضه الإنجليز وخصوصاً قنصلهم « الدكتور كيرك »(Kirk) على هــذا الاحتجاج . وعندئذ تدخل فى القاهرة القنصل الإنجليزى « ستانتون » لدى السلطات المصرية ؛ وإزاء هذا الضغط اضطر الخديو إلى إصدار أمره إلى « ماكيلوب » فى ديسمبر ١٨٧٥ بالانسحاب من الجوبا .

* * *

على أنه كان لسياسة التوسع هذه فى السودان الشرقى على طول ساحل البحر الأحمر الأفريقى وفى بلاد الصومال نتائج معينة ، منها أن هذه السياسة التوسعية قد أفضت إلى قيام الحرب بين الحبشة ومصر ، فقد أرادت الحبشة أن تحطم الحلقة التى وجدت أن مصر قد طوقتها بها . وادعى الأحباش حقوقاً لأنفسهم فى ملكية إقليم بوغوص وساحل البحر الأحمر بأكمله ، ثم أكثروا من الإغارة على السودان الشرقى ، وفى سنة ١٨٧٥ هددوا باجتياز الحدود المصرية – السودانية والزحف على بوغوص نفسها . فأعد الخديو لتأديب ملك الحبشة يوحنا الرابع (أو يوحناس) حملتين إحداهما بقيادة « الكولونيل السويدى أرندروب (Arendrup) ومهمته مهاجمة يوحنا من الشمال ، والأخرى بقيادة السويسرى «فرنر منزنجر» ليزحف على إقليم العيسى الواقع بين الحبشة والأملاك المصرية عند تاجورا فى الجنوب . ولكن « أرندروب » انهزم فى واقعة « جندت » فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٥ فى حين قتل منزنجر غيلة فى ١٦ نوفمبر وهو فى طريقه إلى أراضى العيسى . فاضطر الخديو إلى إرسال حملة جديدة فى ديسمبر ١٨٧٥ بقيادة راتب باشا واشترك فيها كثيرون من الضباط الأمريكان وتحمل المصريون والأحباش خسائر جسيمة ، وكان بعد واقعة « قرع » (Gura) فى ٩ مارس ١٨٧٦ أن طلب يوحنا الصلح فى ١٣ مارس ، فعقدت الهدنة ، وفى ١٨ مارس بدأ يوحنا انسحابه إلى «عدوة» وانسحب المصريون بدورهم إلى « مصوع » ؛ وقامت المفاوضات لتسوية العلاقات بين الحبشة ومصر .

وكأثر مباشر للحرب الحبشية — المصرية خرجت مصر من هذا النضال محتفظة بجميع أقاليمها فى السودان الشرقى وبلاد الصومال وعلى طول ساحل البحر الأحمر الأفريقى ، وتأيدت حقوق السيادة التى كانت لها على هذه الأقاليم بأكملها . ولم يستطع يوحنا تحطيم الحلقة التى أحاطت بالأحباش ، ولم يستطع هؤلاء أن ينفذوا ادعاءاتهم على بوغوص أو فى السودان الشرقى عموماً . ولقد أوفد يوحنا فى يونية ١٨٧٦ مندوباً إلى القاهرة للاتفاق على مسألة تخطيط الحدود بين الحبشة والخديوية المصرية — السودانية ، وللحصول على امتيازات معينة للأحباش تمكنهم من استخدام ميناء مصوع ، ولكن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة . وفى العام التالى (١٨٧٧) استؤنفت المفاوضة ،وعلى يد غوردون فى هذه المرة عندما وصل إلى مصوع فى طريقه إلى الخرطوم، وكان غوردون قد تعين حكمداراً للسودان ؛ ولكن دون نتيجة ، بسبب إصرار يوحنا على أن يُخلى المصريون بوغوص وميناء « زولا »(Zulla) وكل ساحل الدانكل — أى الساحل الذى يشمل من الشمال إلى الجنوب موانئ : زولا ، وأنفيلة ، وإدّ (Idd) ، وبيلول ، وعصب ، ثم رهيطة عند باب المندب ؛ وذلك عدا تعويض عن أضرار الحرب تدفعه مصر إلى يوحنا . وقد ظل الحال على ذلك — أى دون اتفاق بين الخديوية والحبشة — حتى قامت الثورة المهدية ، وجاء الاحتلال البريطانى إلى مصر ، وتقرر إخلاء السودان ، واستطاع المهديون محاصرة غوردون فى الخرطوم ، واضطرت الحاميات المصرية فى السودان إلى الانسحاب ، وعندئذ أمكن عقد معاهدة عدوة فى ٣ يونية ١٨٨٤ بين حكومة الخديو محمد توفيق ، وبريطانيا ، والحبشة (الملك يوحنا) جاء فيها أنه حتى يسهل على جنود الخديو الانسحاب من كسلا وأميديب وسنهيت (بوغوص) عبر الأراضى الحبشية إلى مصوع ، وفى نظير أن يقوم يوحنا من جانبه بتسهيل عملية الانسحاب هذه قد صار إعادة أو إرجاع بوغوص إلى الحبشة وسوف يأتى ذكر هذه المعاهدة فى موضع آخر .

وأما النتيجة الثانية لسياسة التوسع فى السودان الشرقى على طول ساحل البحر الأحمر وفى بلاد الصومال ، فكانت اعتراف الإنجليز ، من حيث المبدأ ، بما كان للخديوية من حقوق فى السيادة الشرعية — مع تبعيتها دائماً لتركيا — على جميع الشاطئ الصومالى . ثم محاولتهم بعد حملة جوبا وحرب الحبشة أن يحددوا بوضوح

سلطة الخديوية الشرعية على الساحل الصومالى بحيث تقف حقوق السيادة هذه عند رأس غردافوى (جردفون) ، وذلك فى نظير أن يفتح الخديو موانئ زيلع وبلهار وتاجورا للتجارة الحرة ، ثمناً لهذا الاعتراف .

وقد جرت بالفعل مفاوضات شاقة بين الإنجليز والخديو ، حاول الخديو فى أثنائها أن يشمل الاعتراف بحقوق السيادة المصرية كل بلاد الصومال إلى نهر جوبا جنوباً ، كما أنه رفض أن يعلن موانئ زيلع وبلهار وبربرة وتاجورا مفتوحة للتجارة الحرة – أى عدم تحصيل رسوم على المتاجر التى ترد إلى هذه الموانئ – لأن من شأن ذلك أن يحمله خسارة فادحة ، فى حين تدفع الخزينة المصرية لتركيا – كما قال – جزية سنوية فى نظير أن تبقى هذه الموانئ فى حوزة الخديوية .

وفى مارس ١٨٧٧ وافقت إنجلترة على أن تشمل السيادة المصرية الإقليم الواقع بين رأس غردافوى (جردفون) ورأس حافون ، ويقع هذا على الساحل الصومالى جنوب رأس غردافوى على طرف ساحل خليج عدن الجنوبى الشرقى . ووافقت إنجلترة على أن يحصل الخديو رسوماً معتدلة فى زيلع وتاجورا وسائر الموانئ على الساحل الصومالى . وتعهدت الحكومة المصرية من جانبها بأن تبذل قصارى جهدها لوقف تجارة الرقيق فى الأقاليم الواقعة بين بربرة ورأس حافون ، وبناء على ذلك فقد أبرم اتفاق فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ بين مصر وإنجلترة : « بشأن اعتراف حكومة صاحبة الجلالة (فكتوريا ملكة بريطانيا) بحقوق صاحب السمو (الخديو إسماعيل) الشرعية تحت سيادة الباب العالى على الساحل الصومالى حتى رأس حافون (حفون) .

وعلى هذا النحو إذاً أيد الإنجليز وجهة النظر المصرية التى اعتبرت بلاد الصومال جزءاً من الملحقات التى كانت لقائمقامتى سواكن ومصوع . ولم يكن اعتراف الإنجليز هذا فى معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ إلا تقريراً لذلك الوضع الدولى الذى جعل للسيادة المصرية حقوقاً على جميع أقطار السودان الشرقى على طول ساحل البحر الأحمر ابتداء من رأس علبة فى الشمال ، إلى رأس حافون فى الجنوب . وذلك بمقتضى الفرمانات التى صدرت بإعطاء إسماعيل سواكن ومصوع وزيلع فى سنوات ١٨٦٥ و ١٨٦٦ ، و ١٨٧٥ ، وبحكم ما كان للباب العالى من حق السيادة على هذه البقاع جميعها . ولقد كانت معاهدة سبتمبر ١٨٧٧ آخر الخطوات

التي اتخذت لتأييد حقوق مصر الشرعية فى السيادة على السودان ، على أيام الخديوية .

* * *

ولقد كان لسياسة التوسع فى السودان نتائج بعيدة الأثر فى تطور حوادث السودان فى السنوات التالية ؛ ويتضح هذا من ذكر بعض الحقائق المتصلة « بطبيعة » هذا التوسع ، أو الأسس التي قام عليها ، من جهة ، وبما ارتبط به وترتب عليه فى الوقت نفسه من جهة أخرى ، من تدخل الحكومة الإنجليزية خصوصاً « للضغط » على الحكومة المصرية « الخديوية » لاتخاذ كل وسيلة من أجل إلغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق فى الأقاليم التي هى جزء من الخديوية وتدخل فى نطاق « سيادتها » . وهو « الضغط » الذى أدى فى آخر الأمر إلى إشعال الثورة فى السودان .

وأول هذه الحقائق ، أن سياسة التوسع التي جرت عليها الخديوية فى السودان لم يكن مبعثها الرغبة فى الفتح للفتح فى حد ذاته وامتلاك أقطار جديدة فحسب ، بل كان من بواعثها العزم الأكيد على مكافحة تجارة الرقيق ، وذلك بالقضاء على الرق والنخاسة فى مواطنهما الأصلية فى السودان ، أى فى بحر الغزال ودارفور وأقاليم النيل الأعلى (أو نيورو وأوغندة) وفى سواكن ومصوع وبوغوص وهرر والصومال ؛ ثم بإغلاق منافذ تصدير تجارة الرقيق وهى موانئ البحر الأحمر : سواكن ، ورهيطة ، وتاجورا ، وموانئ الصومال على خليج عدن : زيلع ، وبلهار ، وبربرة .

فقامت من ثم على أسس إنسانية إمبراطورية مصرية كبيرة فى أفريقية . ومما يجب ذكره أن هذه الإمبراطورية الإنسانية قد خدم قيامها العلم كذلك ، لأن توغل المصريين فى النيل الأبيض وجهات النيل الأعلى منذ حملات سليم قبودان ، وانتشار الأمن والسلام فى ربوع السودان نتيجة لإنشاء الحكومة المركزية القوية فى الخرطوم فى صدر عهد المصرية ، ثم فى عهد الخديوية ، ثم التوسع الذى حدث فى عهد الخديوية لاستكمال وحدة وادى النيل السياسية — قد أعان ذلك كله على فتح قلب القارة المجهولة ، للاستكشافات العلمية والجغرافية ، فشهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر نشاطاً عظيماً قام به الرواد والرحالون

والمستكشفون من ناحية ، ورجال الحكومة المصرية سواء من المصريين أم من الأمريكان الذين كانوا فى خدمة الجيش المصرى من ناحية أخرى ، لاستكشاف منابع النيل وارتياد الأقاليم السودانية ورسم المصورات الجغرافية والطبوغرافية وجمع المعلومات عن أجناس أهل السودان ، وعاداتهم ولغاتهم ، وعن الحيوان والنبات والآثار وغير ذلك . وقد تحدثنا عن هذا النشاط بإسهاب فى الفصل السادس من كتابنا « الحكم المصري فى السودان ١٨٢٠ ــ ١٨٨٢ » تحت عنوان « المصريون والكشوف الجغرافية » .

ولقد سبق أن ذكرنا أن فتح النيل الأبيض للملاحة والوصول إلى غندكورو قد أديا إلى ازدهار تجارة الرقيق ، وأن أقاليم بأسرها ــ نتيجة لذلك ــ كانت عند نهاية عهد محمد سعيد (يناير ١٨٦٣) قد خرجت من نفوذ حكومة الخرطوم وخضعت لسلطان تجار الرقيق ، مما اقتضى الخديوية أن تبذل كل ما ملكت من جهد لمحاربة تجار الرقيق والقضاء على تجارتهم الشائنة .

ولذلك فقد كان لتنفيذ هذه السياسة أن أعدت الحكومة المصرية منذ مارس ١٨٦٥ برنامجاً مفصلا يفرض رقابة صارمة على نشاط النخاسين فى النيل الأبيض ، ويجعل من الممكن الإشراف على تصدير الأسلحة والبارود إلى السودان ــ ويستخدم تجار الرقيق الأسلحة والبارود ــ ويطلب معاونة قناصل الدول فى الخرطوم بأن يرفع هؤلاء « حمايتهم » عن تجار الرقيق من العرب والأوربيين والليفانتيين . وأصرت الحكومة المصرية على وجوب رفع هذه « الحماية » إذا أريد النجاح لأية محاولة للقضاء على تجارة الرقيق فى الأقاليم السودانية . وقد لازم تنفيذ هذا البرنامج ، افتتاح الأقاليم التى ذكرناها والتى ضمت إلى « الخديوية » فى السودان الشرقى والجنوبى والغربى على السواء .

وأما الحقيقة الثانية المتصلة بسياسة التوسع فى السودان ، فهى أن إنجلترة كانت أسبق الدول الأجنبية التى اهتمت أشد الاهتمام بضرورة إلغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق فى مصر والسودان . ولقد بدأ هذا الاهتمام أيام محمد على ، ثم عظم اهتمامها بضرورة الإلغاء عندما اتسع نطاق تجارة الرقيق وزاد نشاط النخاسين فى السودان للأسباب التى عرفناها بين عامى ١٨٤٨ و ١٨٦٣ . ومنذ وصول إسماعيل إلى الحكم ، بادرت إنجلترة بإظهار هذا الاهتمام بوضوح . وعلى ذلك

فقد انتهز « اللورد رسيل » (Russell) وزير خارجيتها فرصة زيارة السفير الإنجليزى لدى تركيا ، « السير هنرى بلور » (Bulwer) ، لمصر ، فأرسل إليه فى ٢٢ فبراير ١٨٦٥ بتعليمات طلب منه فيها « أن لا يدع مناسبة تمر دون أن يوضح للباشا (أى إسماعيل) مبلغ اهتمام الحكومة الإنجليزية بضرورة القضاء على تجارة الرقيق فى أفريقية ، وترحيبها العظيم بالتعاون مع سموه ما وسعها ذلك ، فى اتخاذ أية وسيلة من شأنها إنهاء هذه التجارة غير الإنسانية » . وقد أكد السفير لحكومته أن إسماعيل صادق الرغبة فى هذا التعاون من أجل إنهاء تجارة الرقيق . وكان من أثر ذلك أن وضع ذلك البرنامج المفصل لمكافحة الرق والنخاسة فى السودان ، وهو البرنامج الذى ذكرنا أن الحكومة المصرية قد أقرته فى مارس ١٨٦٥ . وزيادة على ذلك فإن استخدام « السير صمويل بيكر » فى ١٨٦٩ ، ثم « الكولونيل غوردون » فى ١٨٧٣ ، فى مأمورية خط الاستواء كان الدليل على أن الخديو يرغب حقيقة فى القضاء على الرق والنخاسة .

وكان من أجل القضاء على تجارة الرقيق فى جهات النيل العليا ، وهى من مواطن الرقيق الأصلية الكبيرة ، أن أصدر غوردون فى أثناء وجوده بالخرطوم ، وهو فى طريقه إلى غندكورو مقر مأموريته ، قراراً فى ١٧ مارس ١٨٧٤ باحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة — وتجارة العاج كانت الستار الذى يختفى وراءه تجار الرقيق نشاطهم . كما منع قرار ١٧ مارس أى فرد من الذهاب إلى مديرية خط الاستواء دون أن يكون لديه مقدماً « تذكرة » تعطيه هذا الحق ، يحصل عليها من حكمدار السودان ، وموقعاً عليها من سلطات « المأمورية » فى غندكورو أو فى غيرها . وكذلك امتنع بفضل هذا القرار إنشاء الجماعات المسلحة فى مديرية خط الاستواء ، وإدخال الأسلحة النارية والبارود إليها ، وصار كل مخالف لهذه الأوامر مهدداً بتوقيع أشد العقوبات التى تجيزها القوانين العسكرية عليه .

ولا جدال فى أن اتخاذ هذا القرار — قرار ١٧ مارس ١٨٧٤ باحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة — كان إجراءً ضرورياً وقتئذ إذ أريد به إصابة تجارة الرقيق بضربه قاتلة ، ولكن من ناحية أخرى ، كان هذا القرار ، من العوامل التى ساعدت فى النهاية على قيام الثورة المهدية بعد ذلك . والسبب فى هذا أنه لما صار محتماً أن يحصل جميع التجار سواء من تجار الرقيق أم من غيرهم على

تصريح ، « تذكرة » ، خاص يمكنهم من إرسال مراكبهم فى النيل الأبيض إلى مديرية خط الاستواء ، فقد ترتب على التشدّد فى تنفيذ هذا الإجراء أن تعطلت الملاحة فى النهر الذى أغلق الآن فى وجه التجارة الحرة « المشروعة » مما ألحق الأذى بتجارة السودان عموماً . زد على ذلك أن تعطيل نشاط التجار سواء كانوا من تجار الرقيق أم من أصحاب التجارة المشروعة لم يلبث أن سبب زيادة تذمرهم من الحكومة التى صاروا ينتهزون كل فرصة لمقاومتها ، ويعملون لتقويض أركانها . وكان تجار الرقيق على وجه الخصوص هم الذين آزروا محمد أحمد المهدى ، وأشعلوا الثورة فى السودان .

وأما الحقيقة التالية فهى أن اهتمام الإنجليز بإغلاق المنافذ التى يجرى منها تصدير تجارة الرقيق هو الذى جعلهم يقرون حقوق السيادة التى لمصر على ساحل البحر الأحمر الغربى وشاطئ خليج عدن الجنوبى ويعترفون بها . ومنذ ١٣ نوفمبر ١٨٧٣ ذكر سفيرهم فى الآستانة « السير هنرى إليوت» (Elliot) عند حديثه فى رسالته إلى حكومته عن الوسائل المجدية فى القضاء على تجارة الرقيق ، أن الاعتراف بحقوق مصر — ذات التبعية لتركيا — فى هذه الجهات من شأنه المساعدة على مكافحة الرق والنخاسة ، كما أيّد قنصلهم فى مصر « الكولونيل ستانتون » للغرض نفسه احتلال بربرة بالقوات المصرية . وكان بسبب ذلك أن أبرمت إنجلترة مع مصر معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ السالفة الذكر .

وآخر هذه الحقائق ، أن اهتمام الإنجليز بمكافحة الرق والنخاسة جعلهم يضغطون على الخديو إسماعيل منذ سنة ١٨٧٣ حتى يعقد معهم معاهدة لتحديد مدة معينة يتم فى أثنائها إبطال تجارة الرقيق نهائيًّا من مصر والسودان . فأسفر هذا الضغط عن إبرام « معاهدة الرقيق » مع بريطانيا فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ .

* * *

ى — معاهدة الرقيق مع بريطانيا (٤ أغسطس سنة ١٨٧٧) :

فقد ارتبطت المفاوضات التى انتهت بإبرام معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ ، بمفاوضات أخرى كانت تدور فى الوقت نفسه بين إنجلترة ومصر من أجل الاتفاق على الوسائل الفعالة للقضاء على تجارة الرقيق فى السودانين الشرقى والأوسط

وفى الأقاليم المطلة على البحر الأحمر وعلى خليج عدن .

فعلى الرغم من الجهود التى صار يبذلها الخديو إسماعيل للقضاء على تجارة الرقيق ، ظلت إنجلترة تطلب المزيد من هذه الجهود ، لأن حكومتها كانت تقع وقتئذ تحت ضغط شديد من ناحية الرأى العام فى بلادها نتيجة للنشاط الذى أبدته جمعية مكافحة الرق » (The Anti-Slavery Society). ومع أن الخديو كان يدرك أن من المتعذر تحديد وقت معين لإلغاء تجارة الرقيق إلغاء تاماً ، وأن هذا الإلغاء يقتضى وقتاً ليس بالقصير لتحقيقه ، فقد أصرت الحكومة الإنجليزية على ضرورة إبطال هذه التجارة نهائياً من مصر فى بحر سبع سنوات ، ومن السودان والملحقات المصرية فى اثنتى عشرة سنة . ولما كان الخديو يعانى أزمة مالية حادة ، ويبغى مؤازرة إنجلترة له فى اجتيازها ، والحد من غلواء فرنسا فى تحمسها لصيانة مصالح الدائنين من رعاياها خصوصاً ، ويبغى علاوة على ذلك نجاح مفاوضاته مع الإنجليز أنفسهم فيما يتعلق باعترافهم بالسيادة المصرية فى ساحل البحر الأحمر الغربى والساحل الصومالى ، فقد رضى بإبرام معاهدة لإلغاء الرقيق مع إنجلترة على هذا الأساس — أى على أساس إبطال أو إلغاء الرقيق فى مصر فى بحر سبع سنوات وفى السودان فى بحر اثنتى عشرة سنة — وكان ذلك فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ .

وفى رأى المؤرخين ، أن عقد هذه المعاهدة لم يكن عملا حكيماً ، ولم تكن توجبه أية ضرورة . وأجمع المعاصرون على أنه كان من المتعذر تنفيذها ، كما أجمعوا على أنها كانت السبب الذى أشعل ثورة محمد أحمد المهدى ، وأدى إلى ضياع السودان . وكان من رأى غوردون أن الإنجليز أرغموا الخديو إرغاماً على عقدها ، وكتب « الكولونيل ستيوارت » (Stewart) فى تقريره عن السودان (Report on the Sudan) الذى رفعه إلى حكومته فى ١٨٨٣ : من المستحيل أن يتوقع إنسان زوال الرق من السودان فى عام ١٨٨٩ ، أى عند انتهاء فترة الاثنتى عشرة سنة المنصوص عليها فى المعاهدة ؛ وأن مشكلة عويصة كمشكلة تجارة الرقيق من المتعذر معالجتها بعقد المعاهدات .

والكولونيل ستيوارت هذا هو الذى صحب غوردون بعد ذلك إلى الخرطوم فى فبراير ١٨٨٤ فى مهمة إخلاء السودان ، ثم قتله الثوار فى طريق عودته مع آخرين إلى مصر وقت اشتداد الحصار على الخرطوم فى سبتمبر ١٨٨٤ ، وفى

ظروف سيأتي ذكرها .

وكان وجه الخطر من عقد « معاهدة الرقيق » هذه أن تضطر مصر إلى اتخاذ إجراءات متطرفة وبعيدة عن الحكمة كي تتمكن من تنفيذ نصوصها . وكان ذلك عين ما حدث .

فقد عُين غوردون حكمداراً لعموم السودان . وفى ١٨ فبراير ١٨٧٧ غادر القاهرة إلى الخرطوم فبلغها فى ٥ مايو ١٨٧٧ . وأعد « مشروعاً » يقوم على إحكام الرقابة على نشاط تجار القوافل فى الداخل ، وعلى منعهم من حمل الرقيق إلى موانى البحر الأحمر ، وكان يعتقد أن الزمن وحده كفيل بالقضاء على تجارة الرقيق إذا أمكن تقييدها بصورة تجعل امتلاك الرقيق عملا غير قانونى بعد تاريخ معين . ولكن غوردون لم يلبث أن أرغم على نبذ سياسة « التقييد » هذه عندما رفض « مشروعه » ثم طُلب إليه تنفيذ معاهدة الرقيق — عند إبرامها — فاضطر إلى نشر المعاهدة مع « الديكرتو الخديو » الذى صدر فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ أيضاً « لتنفيذها » ، وذلك بتحريم بيع وشراء الرقيق من الزنوج والحبشان منعاً باتًّا فى مصر فى مدى سبعة أعوام من تاريخ صدور الديكرتو تنتهى فى عام ١٨٨٤ ، وفى مدى اثنى عشر عاماً فى السودان والملحقات المصرية تنتهى فى عام ١٨٨٩ . وقد نص هذا الديكرتو على معاقبة أى فرد يقبض عليه ويقدم للمحاكمة بتهمة الاتجار فى الرقيق ، بعد هذين التاريخين بالحبس مدة تتراوح بين خمسة شهور وخمس سنوات .

وعلى ذلك فقد بدأ غوردون نشاطه كحكمدار للسودان بمطاردة تجار الرقيق مطاردة عنيفة لا هوادة فيها ، وهم الذين كانوا متذمرين منذ أن صدر فى ١٧ مارس ١٨٧٤ قرار احتكار تجارة العاج لحساب الحكومة . فكان من أثر هذه المطاردة أن انتشر العصيان ، واشتعلت الثورة فى كل مكان ، وبدأت العمليات العسكرية الواسعة لإخمادها وبخاصة فى دارفور (ثورة هارون) وبحر الغزال (سليمان الزبير) وكردفان (صباحى أحد قواد الزبير رحمت السابقين) .

وارتكب غوردون عدة أخطاء ، منها أنه عزل عدداً كبيراً من الموظفين المصريين والسودانيين الأكفياء واستبدل بهم جماعة من الأوربيين . فقد عين فى شهر واحد (يوليو ١٨٧٨) أربعة عشر أوربيًّا . وكان من المصريين الذين عزلهم محمد رؤوف باشا حكمدار هرر الذى توهم غوردون أنه يريد الاستقلال فى هرر ؛ ومن

السودانيين : يوسف حسن الشلالى الذى عزله غوردون من غير جريرة من حكومة بحر الغزال .

وأما الأوربيون الذين عينهم غوردون ، فكان منهم « شارل ريجوليه »(Rigolet) الفرنسي ، وقد عين مديراً لداره ، و« سلاطين » (Slatin) النمسوي الذى خلف الأول فى هذا المنصب ، و « إميليانى » (Emiliani) الإيطالى مدير كوبه (كوبى) ، و « فردريك روسيه » (Rosset) وكان تاجراً بالخرطوم ووكيلا لقنصل ألمانيا ، وقد جعله غوردون مديراً لدارفور ، وعند وفاته تولى هذا المنصب الإيطالى «ميسيداليا» (Messedaglia) ؛ ثم « جيكلر »(Giegler) الألمانى الذى عين بالخرطوم مفتشاً على عموم تلغرافات السودان ثم عين بعد ذلك مديراً عامًّا لمصلحة تجارة الرقيق . وفى مديرية خط الاستواء عين غوردون لحكومتها الأمريكى « براوت » (Prout) ، ثم الألمانى الدكتور « شنيتزر » (Schnitzer) أو أمين أفندى .

وزيادة على ذلك فقد استخدم غوردون طائفة جديدة من السودانيين لم يكن موفقاً فى اختيارهم ؛ نذكر منهم بُساطى مَدنى ، ومحمد النّهامى جلال الدين . وقد عمل الاثنان سكرتيرين لغوردون ، ووثق بهما هذا كل الوثوق .

ويقول ميخائيل شاروبيم صاحب « الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث » إن النّهامى كان رجلا « من شر الرجال وأخبثهم نية وأفسدهم طوية » وقال عن غوردون بسبب ذلك إنه سلك « مسلكاً نفر منه القلوب وحرك فى صدور الأهالى كامن الحقد عليه » . ثم من الذين استخدمهم غوردون : إلياس (باشا) ومحمد إمام الحبيرى (باشا) وأولاد محمد إمام الحبيرى الثلاثة : حمزة ، وأحمد النور ، ومحمود إمام . وقد تولوا جميعاً مناصب الحكم والإدارة فى كردفان ودارفور ؛ ثم إدريس أبتر والنور عنقرة وطيب بك (مدير فاشودة) وسرور أفندى (مدير بور) . وقد قال عنهم صاحب الكافى إنهم : « كانوا سيارة يتجرون فى الإماء والعبيد والريش وسن الفيل ، وأطلق (غوردون) لهم الكلمة حتى تصرفوا فى سائر الأمور ، فعملوا لغير ما تقتضيه مصلحة البلاد ، وبالغوا فى منع الاتجار بالرقيق ، وصادروا التجار فى أموالهم وأرزاقهم وضيقوا عليهم سبل الاتجار وأقفلوا فى وجوههم أبواب الكسب » ، فعظم التذمر واشتدت الكراهية للحكومة والسخط عليهما .

وكان غوردون يرجو من استخدام كل هؤلاء أن يستطيع بفضل معاونتهم له

تنفيذ سياسة الإلغاء الصارمة . ولم يخيب الحكام الجدد الأوربيون ظنه ، فشنوا حرباً شعواء على تجار الرقيق ، يصادرون متاجرهم ، ويطلقون سراح الإماء والعبيد ويطاردون الجلابين وينكلون بهم ، إلى غير ذلك من ضروب الاضطهاد والمضايقة . ولما كان هؤلاء الأوربيون « مسيحيين » فقد سهل على الأهلين ، الذين هم أقرباء لتجار الرقيق ولا يخلو بيت من بيوتهم من وجود الرقيق به ، الاعتقاد بأن هذه الحرب التي يشنها « الكفار » عليهم إنما هي حرب دينية قائمة على التعصب الديني . واعتبر الأهلون أن تحرير مواليهم وخروجهم من حوزتهم على أيدى هؤلاء الأجانب « الكفار » اضطهاد ديني من النصرانية للإسلام . ويقول في هذا ميخائيل شاروبيم أيضاً : « وكان شيوخهم وعلماؤهم يؤيدون لهم ذلك بالأدلة المقبولة والشواهد المعقولة ، حتى أصبحت عندهم حقيقة لا شك فيها ، فكانوا يخفون ما بقلوبهم من نار التألم والحقد على أعمال الحكومة ويرقبون كل سانحة حتى ظهر محمد (أحمد المهدى) وأيقظ الفتنة الراقدة » .

وأما الأثر المباشر لسياسة الشدة والصرامة التي اتبعها غوردون في تنفيذ « معاهدة الرقيق » فقد كان بلجوء تجار الرقيق إلى أوكارهم القديمة في بحر الغزال ودارفور ، وقيام الثورات بها ، وهي الثورات التي سلفت الإشارة إليها وإرسال الحملات العسكرية ضد هؤلاء الثوار في إقليم بحر الغزال حيث انتصر الإيطالي « جيسى » على سليمان الزبير ، ابن الزبير باشا رحمت ، في معركة حامية بالقرب من ديم سليمان في ١٦ مارس ١٨٧٩ ، وانتهى الأمر بإعدام سليمان بعد تسليمه هو ورجاله ، وذلك على يد « جيسى » في ١٤ يوليو ١٨٧٩ . ثم في دارفور ضد هارون حفيد السلطان محمد الفضل وأحد أقرباء سلطان دارفور السابق إبراهيم الذى سقط في موقعة منواشي في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٤ عند فتح دارفور وكان هارون قد لجأ إلى برقو ، ثم عاد منها لقيادة الثورة في دارفور واعتصم في جبل مرة فخرج غوردون نفسه لمطاردته وتمكن من هزيمة صباحي في كردفان وأعدمه ، ثم عهد بمطاردة هارون إلى « ميسيداليا » وأشرك معه في العمليات العسكرية « إميلياني » مدير كوبى و « سلاطين » مدير دارة . وقضى على الثورة بقتل هارون على يد نور عنقرة مدير كلكل في أول يوليو ١٨٨٠ .

تلك إذاً كانت نتيجة سياسة الإلغاء التي أصرت الحكومة الإنجليزية على

تنفيذها « بدقة وأمانة » إذا شاءت حكومة الخديو إقامة الدليل على صدق نواياها فى مكافحة الرق والنخاسة واحترام معاهدة إلغاء الرق وإبطال تجارة الرقيق فى الأقاليم السودانية، ثم وجد غوردون نفسه ملزماً باتباعها . وفى هذا الرأى — مخالفة ظاهرة للقول بأن غوردون قد أقبل عامداً على تنفيذ سياسة الإلغاء بالعنف والصرامة وأنه كذلك قد ارتكب عامداً الأخطاء التى ارتكبها ، يبغى من ذلك تحريك الثورة فى السودان ، والتمهيد لفقده وإجبار مصر على إخلائه لصالح بريطانيا . وأما سياسة الإلغاء هذه فقد نشرت الفوضى والاضطراب فى السودان .

* * *

حقيقة إنه تبع القضاء على ثورات تجار الرقيق فى بحر الغزال ودارفور هدوء الحالة فى السودان ، ولكن هذا الهدوء كان ظاهرياً فحسب . فلم ينخدع به أحد من المعاصرين الذين أدركوا حقيقة الأمور ، وصاروا يؤكدون أن النار لم تنطفئ جذوتها قط ، بل إن موجة من التذمر الشديد لا يطمئن إنسان إلى عواقبها تطغى على السودان . ولقد أثبت قيام هذه الثورات ، خصوصاً ثورة سليمان الزبير ، على أكتاف تجار الرقيق واشتراك صيادى الرقيق ، الذين يسمون كذلك بالبحارة لأنهم كانوا يغزون فى البحر أو النيل الأبيض ، فى النضال المسلح ضد الحكومة ، أن الجلابين كانوا شديدى العزم على مقاومة سياسة الإلغاء بالسيف والنار ، أي بنفس الوسائل التى لجأ إليها غوردون ورجاله لتنفيذ هذه السياسة الخاطئة .

وعلى ذلك فقد باتت مهمة الحكومة فى الخرطوم ، أن تعمل هذه لإحكام الرقابة على نشاط تجار الرقيق حتى يتدعم انتصار الحكومة الأخير عليهم ، وحتى يعجزوا عن إلقاء البلاد فى أحضان الفوضى من جديد . وتلك مهمة جد خطيرة ، ولا سبيل إلى تحقيقها إلا إذا ظلت حكومة الخرطوم مستمتعة بما كان لها من قوة ونفوذ ، وفى وسعها اتخاذ كل إجراء سريع وحاسم لإخماد أية اضطرابات قد يثيرها تجار الرقيق .

ولكن هذ الشرط الجوهرى ، أى استمرار الحكومة القوية فى الخرطوم ، سرعان ما تعذر تحقيقه عندما حدث، فى الوقت الذى قامت فيه الحملات العسكرية لإخماد الثورة فى بحر الغزال ودارفور، أن تدخلت الدول لتخلع إسماعيل

من الخديوية ، ونجحت فى مبتغاها فى يونية ١٨٧٩ . فترتب على عزل الخديو فى مصر قيام الحركة العرابية التى انتهت بالاحتلال البريطانى للبلاد سنة ١٨٨٢ ، وفى السودان قيام الثورة المهدية سنة ١٨٨٠ التى أدت إلى ضياع السودان سنة ١٨٨٥ ، ثم إلى إنشاء نظام الحكم الثنائى به بعد استرجاعه سنة ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ .

٦
ضعف مسند الخديوية

تمهيد :

يعتبر عزل الخديو إسماعيل فى ٢٦ / ٢٧ يونية ١٨٧٩ من آثار تصفية أزمة العلاقات العثمانية — المصرية بالصورة التى انتهت إليها هذه التصفية ، أى باستصدار الفرمان الشامل فى ٨ / ٩ يونية ١٨٧٣ . وذلك لأنه كان من قواعد هذه التصفية — كما ذكرنا — أن يتسع استقلال مصر الداخلى ، وأن يكون للخديو الحق فى عقد القروض الخارجية « باسم الحكومة المصرية » ، أى من غير الرجوع فى ذلك إلى الباب العالى . وقد ذكرنا أن النتيجة المباشرة لاستصدار هذا الفرمان كانت دعم مسند الخديوية إزاء تركيا ، ولكننا ذكرنا كذلك أن هذه « التصفية » قد أقرت استمرار « الوصاية الدولية » التى أوجدتها تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ فكان هذان الأمران : دعم مسند الخديوية إزاء تركيا ، وبقاء الوصاية الدولية على حالها ، هما منشأ كل ما حدث من أسباب أفضت إلى عزل الخديو ، أى إلى إضعاف مسند الخديوية فى نهاية الأمر . ولذلك فإن عزل الخديو إسماعيل لم يكن إلا نتيجة حتمية لذلك « الشذوذ » التى اتصفت به تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١.

فقد انتقل النضال الآن ، بعد تصفية النزاع العثمانى — المصرى فى سنة ١٨٧٣ ، من نضال بين الباشوية أو الخديوية المصرية والباب العالى صاحب السيادة الشرعية على هذه الخديوية للتحرر من رقابة الباب العالى ولمنع التدخل العثمانى فى شئون الخديوية ، إلى نضال بين الخديوية « والوصاية الدولية » للتحرر من رقابة الدول ولمنع ذلك التدخل الأجنبى الذى اتخذته الدول ذريعة له فى صيانة مصالح رعاياها المالية .

ثم إن الدول التى كانت تؤيد مسند الخديوية إزاء الباب العالى فى الماضى ، لم تلبث بمجرد أن تحول تدخلها من تدخل مالى إلى آخر سياسى وصح عزمها على

خلع الخديو إسماعيل — لم تلبث أن فتحت طريق التدخل للباب العالى نفسه فى شئون مصر ؛ وذلك عند ما توسطت لدى الباب العالى فى استصدار القرار بخلع الخديو ؛ فأتاحت الفرصة للباب العالى حتى يصل لاسترداد نفوذه فى المسألة المصرية بأن يكون لإرادته أثر فعال — على نحو ما كان يبغى — فى تسوية ما قد يجد من مشكلات بعد عزل الخديو . سواء كانت هذه متعلقة بشئون مصر الداخلية أم بعلاقات الخديوية مع الباب العالى نفسه أو مع الدول الأجنبية : أى تسوية ما قد يجد من مشكلات متعلقة « بالوضع » الذى تقرر لمصر سنة ١٨٤٠ — ١٨٤١ .

ولقد ترتب على ضعف مسند الخديوية بسبب هذه العوامل مجتمعة ، أن زاد تدعيم الوصاية الدولية ، وتزايد التدخل الأجنبي « السياسى » فى الشئون الخديوية . مما ترتب عليه كذلك فى آخر الأمر ، أن احتلت بريطانيا مصر من ناحية ، وأن أخلى السودان ، وفقدته مصر ، من ناحية أخرى .

ويمكن إيجاز الأسباب التى أدت إلى خلع إسماعيل ، وبالتالى إلى الآثار المترتبة على هذا الخلع أو ضعف مسند الخديوية ، وذلك فى مصر والسودان معاً ، فى أن المسألة أو الأزمة المالية المصرية فى عهد الخديو إسماعيل كانت السبب المباشر الذى تذرعت به الدول لإحكام الوصاية الدولية ، على مصر عن طريق التدخل المالى أولا ، ثم التدخل السياسى أخيراً ؛ وأن اشتداد المنافسة بين فرنسا وإنجلترا لإحراز النفوذ السياسى الأعلى فى شئون الخديوية ؛ كان العامل الحاسم فى عزل الخديو إسماعيل . وكانت فرنسا هى المسئولة أكثر من غيرها عن العزل ؛ وأن تدخل ألمانيا ، ومستشارها بسمارك ، كان من العوامل المباشرة فى عزل الخديو إسماعيل .

١ — الأزمة المالية :

ولعل أهم ما يجب ذكره بشأن الأزمة المالية ، أن ارتفاع سعر فائدة الديون الذى أصر عليه المرابون الأجانب ، عن القروض التى عقدتها مصر ، كان السبب الأساسى فى الارتباك المالى الذى حدث .

لقد بدأت قصة القروض الخارجية التى عقدتها مصر من أيام محمد سعيد

(١٨٦٢) ، وكان آخر ما ذكرناه من هذه القروض فى عهد الخديو إسماعيل القرض المشئوم (١٨٧٣) . فبلغت ديون مصر الثابتة ٦٨,٤٩٦,٣٠٠ جنيه إنجليزى ، وديونها السائرة ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى تقريباً . وذلك عدا القروض الداخلية : القرض الذى صدر به قانون المقابلة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ ؛ وذلك بأن يدفع الأهالى الضرائب المربوطة على أطيانهم سلفاً لمدة ست سنوات فى نظير إعفائهم على الدوام من نصف الضريبة المطلوبة وبشريطة عدم زيادة هذه الضرائب المنتقص منها ، أو مطالبتهم بالمساهمة فى قروض أخرى إلا بموافقة مجلس شورى النواب وتصديق مجلس النظار . وقد حصلت الحكومة من هذا القرض حتى نهاية عام ١٨٧١ خمسة ملايين جنيه إنجليزى تقريباً . وأما القرض الآخر فكان « دين الرزنامة » فى سنة ١٨٧٤ الذى ذكرناه سابقاً ، وقد حصلت الحكومة منه ١,٨٧٨,٠٠٠ جنيه إنجليزى . ولما لم تف هذه القروض بسد حاجة المالية الخديوية — باع الخديو أسهم قناة السويس التى كانت لمصر فى نوفمبر ١٨٧٥ .

ومما يجب ذكره أن « المجلس الخاص » الذى كان يدعوه الخديو من النظار والباشوات للنظر فى شئون الدولة العامة ، والذى دعاه الخديو لبحث موضوع « قانون المقابلة » المزمع إصداره ، أرفق بمشروع هذا القانون تقريراً فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ ، جاء فيه أن العلة أو « الداء » الذى سبب الارتباك المالى كان ارتفاع سعر فائدة الديون . فالتقرير يقول : غير أن الوصول إلى اكتشاف الدواء يستلزم معرفة الداء . فأين هو الداء ؟ إن الداء فى سعر الفوائد المرتفع التى تدفعها حكومة سموكم والتى تبلغ وحدها أكثر من نصف الإيرادات العمومية » .

وكان من أسباب الارتباك المالى الذى أدى إلى بيع أسهم قناة السويس ، التكاليف التى تحملتها خزانة الحكومة بسبب هذه القناة نفسها . فقد تكلفت الحكومة نفقات أساسية فى مسألة قناة السويس ٣٦٦ و ١٧٩ و ٢١٢ فرنكاً / ٧١٧ و ٣٩٤ و ٨ جنيهاً إنجليزيا منها ٨٨,٨٢١,٠٠٠ فرنك ثمن أسهم عددها ١٧٧,٦٤٢ سهماً، و٨٤,٠٠٠,٠٠٠ فرنك دفعتها مصر نزولا على قرار التحكيم الذى أصدره نابليون الثالث فى ٦ يوليو ١٨٦٤ . وقد أخذ إسماعيل ٣,٩٧٧,٠٠٠ جنيه إنجليزى من هذه المبالغ ثمن

أسهم قناة السويس عند بيعها للإنجليز فى ١٨٧٥ فى حين أنه دفع مبلغ ٥٩٦,٤٧٤ جنيهاً بين سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٩ كفائدة للمبلغ الذى اشترت به الحكومة الإنجليزية فى نظير تنازل إسماعيل عن ربح هذه الأسهم المباعة ، منذ ١٨٦٩ لشركة قناة السويس . فيكون مجموع ما تكلفه إسماعيل بسبب القناة ٧,٣٦٦,٥٩٣ جنيهاً إنجليزياً .

وكان من أثر الارتباك الظاهر فى مالية الحكومة المصرية أن طلب الخديو من إنجلترة إرسال بعثة لفحص مالية البلاد على أمل أن تظهر هذه البعثة فى تقريرها المنتظر أن مركز مصر المالى متين ، فيتدعم بذلك مركز الخديو المالى لدى الدول الدائنة . وفى ديسمبر ١٨٧٥ حضرت بعثة « ستيفن كيف » (Cave) إلى مصر . ونشرت هذه البعثة تقريرها فى سنة ١٨٧٦ ؛ ويسترعى النظر فى هذا التقرير أن صاحبه تحدث عن جشع المموِّلين الأجانب الذين قدموا القروض لمصر والذين تسبب جشعهم فى إرباك مالية البلاد . فقال : إن التكاليف الحقيقية لكل قرض مصرى لم تقل عن ١٢٪ سنوياً ومنها ما بلغت ٢٦,٩ ٪ كما حدث فى قرض السكة الحديد لسنة ١٨٦٦ ؛ وأن جشع المموِّلين الأجانب كان من العوامل التى أدت إلى ارتباك المالية ؛ وأن هذا الجشع لم يظهر فى عمليات القروض فحسب ، بل فى كافة مقاولات الأشغال العمومية التى عقدوها مع الحكومة ، أى الدين السائر . وثمة عامل آخر هام لتضخم الفوائد ، هو ازدياد الأقساط السنوية المطرد التى تحملتها الحكومة المصرية ، بالصورة الآتية :

فى ١٨٦٢ كان القسط السنوى للدين الخاص ٢٦٤,٦٠٧ جنيهات إنجليزية .
فى ١٨٦٧ بلغ القسط السنوى للدين الخاص ١,٥٠٨,٦٣١ جنيهاً إنجليزياً .
فى ١٨٦٨ بلغ القسط السنوى للدين الخاص ٣,٠٩١,٣٢٥ جنيهاً إنجليزياً .
فى ١٨٧٤ بلغ القسط السنوى للدين الخاص ٥,٧٠١,٨٤٥ جنيهاً إنجليزياً .

واقترح « كيف » لإنهاء الارتباك المالى وضع الإدارة المصرية تحت « المراقبة » لضمان الدقة فى سير الأعمال والاقتصاد فى النفقات . وبدأ التدخل السياسى عند ما أصدر الخديو أمراً عالياً فى ٢ مايو ١٨٧٦ بإنشاء « صندوق الدين العمومى » لتسلم إيرادات المصالح المحلية : الجمارك ، والسكك الحديد ، وبعض المديريات . . . إلخ المخصصة لخدمة الدين . على أن تتألف إدارة الصندوق من

أجانب يعينهم الخديو بعد أن ترشحهم حكوماتهم. وكان المندوبون : الفرنسى « دبلنيير » (de Bligniercs) ، والنمسوى « دى كريمر » (de Kremer) والإيطالى « بارافيلى » (Baravelli) ، والإنجليزى (منذ ١٨٧٧) « إيفلين بارنج » (Baring). ثم صار فى ١٨٨٥ مندوبون لألمانيا وروسيا . وكذلك أعطيت المحاكم المختلطة — وكانت بالإسكندرية والقاهرة والزقازيق ، مع محكمة استئناف بالإسكندرية ، وقد بدأت هذه أعمالها فى يناير ١٨٧٦ — الحق فى نظر النزاعات والفصل فى الدعاوى التى يرفعها صندوق الدين العمومى على الحكومة لصالح الدائنين .

وفى ٧ مايو ١٨٧٦ أصدر الخديو أمراً عالياً آخر بمقتضاه : أولا — توحدت الديون من ثابتة وسائرة فى دين واحد قيمته ٩١ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية بفائدة ٧ ٪ ومدة استهلاكه ٦٥ سنة ؛ وثانياً — استبدلت بقروض ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، سندات جديدة بواقع ٩٥ ٪ من قيمتها الاسمية ، وأما سندات الدين السائر فيستبدل بها سنوات جديدة بواقع ٨٠ ٪ من قيمتها الاسمية ؛ وثالثاً — تخفيض فائدة قرض ١٨٦٧ من ٩ ٪ إلى ٧ ٪ مع تعويض أصحاب سندات هذا القرض بإعطائهم سندات إضافية من الدين الجديد توازى قيمتها رأس المال الناتج عن فروق الفوائد ؛ ورابعاً — تخصيص الموارد المعينة فى الأمر العالى بتاريخ ٢ مايو ١٨٧٦ لتسديد الدين الموحد وفوائده . والإيرادات المذكورة تقدر بمبلغ ٦,٤٧٥,٢٥٦ جنيهاً إنجليزياً ، بما فى ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنية وقدره ٦٨٤,٤١١ جنيهاً إنجليزياً ؛ وخامساً — تحديد القسط السنوى للدين الموحد بمبلغ ٦,٤٤٣,٦٠٠ جنيه إنجليزى ؛ وسادساً — وقف دفع المقابلة .

وكان نتيجة هذا التوحيد — توحيد الديون — مع فقد الثقة فى مقدرة الحكومة المالية أن تساوى حاملو سندات الدين السائر مع حاملى سندات الدين الموحد . وكانت معظم سندات الدين السائر بأيدى الفرنسيين فى حين كانت غالبية سندات الدين الموحد بأيدى الإنجليز . ولذلك لم يرحب الفرنسيون بهذا المشروع .

وأصدر الخديو أمراً عالياً ثالثاً فى ١٤ مايو ١٨٧٦ لإنشاء مجلس أعلى للمالية مهمته التفتيش على إيرادات وخزائن الحكومة وملاحظة الدخل والمنصرف ومراجعة الحسابات والتحقق من صحتها ، ثم بحث مشروع الميزانية الذى تقدمه الحكومة كل سنة .

وفى أكتوبر ١٨٧٦ جاءت بعثة تمثل مصالح أصحاب الديون الثابتة الذين ألحق بهم الضرر توحيد الديون، وكانت هذه البعثة تتألف من « جوشن » (Goschen) الذى يمثل الدائنين الإنجليز ، و « جوبير » (Joubert) الذى يمثل الدائنين الفرنسيين . فأقام المندوبان القضايا على الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة . وفصلت هذه المحاكم فى صالح الدائنين ، وتوقع الحجز على أملاك الدائرة السنية (المعروفة بالدومين) بأسرها .

واقترح المندوبان إنشاء نظام « المراقبة الثنائية » (Dual Control) ، وأن تتألف « لجنة للدين العام » تتسلم من المراقبين ، الإنجليزى والفرنسى ، الإيرادات وتضع ما كان مخصصاً منها لخدمة الديون فى بنكى إنجلترة وفرنسا ؛ كما أنهما اقترحا إنشاء لجنة مختلطة من مصريين وفرنسيين وإنجليز لإدارة السكك الحديدية واقترحا تخفيض الديون من ٩١ مليوناً إلى ٥٩ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية .

ومعنى هذه المقترحات – إذا نفذت – تقييد سلطة الخديو ، وخشيت فرنسا وإنجلترة أن يتوقف الخديو عن دفع الديون ، فيعلن إفلاس البلاد ، فبادرت إنجلترة بإيفاد « اللورد فيفيان » (Vivian) ، وفرنسا بإيفاد « البارون دى ميشيل» (Des Michels) إلى القاهرة للضغط على الخديو كى ينفذ مقترحات بعثة « جوشن – جوبير » ، وقد هدد هذان الخديو بالخلع إذا هو أقدم على إشهار إفلاس البلاد ، وتعاون معهما فى هذه المهمة « جوشن » و « جوبير » .

وبناء على ذلك أصدر الخديو فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ أمراً عالياً أنشئت بمقتضاه « المراقبة الثنائية » : وعضواها الإنجليزى « رومين » (Romaine) للإشراف على الإيرادات ، والفرنسى « البارون دى مالاريه » (de Malaret) للإشراف على المصروفات . على أن يصدر التعيين من الخديو بعد أن ترشحهما حكومتاهما . وقد أنشئت بمقتضى هذا الأمر العالى كذلك « اللجنة المختلطة » لإدارة السكك الحديدية .

وفيما يتعلق بالديون ، أنشأ الأمر العالى فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ الدين الممتاز وذلك بأن أخرج هذا القرار من الدين الموحد ، الذى بلغت قيمته ٩١ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية فى قرار ٧ مايو ١٨٧٦ ، الديون قصيرة الأجل التى عقدها الخديو فى سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ وقيمتها ٤,٢٩٣,٠٠٠ جنيه ،

فاعتبرت هذه ديناً قائماً بذاته تسدد أقساطه من أموال المقابلة ، ثم استنزل من الدين الموحد ١٧ مليوناً أصدرت بها سندات دين ممتاز جديد بفائدة ٥ ٪ ، وسدادها فى ٦٥ عاماً . وكذلك اعتبر دين الدائرة السنية وقدره ٨,٨١٥,٠٠٠ جنيه إنجليزى ديناً قائماً بذاته . وهكذا بفضل هذه العملية أنقص الدين الموحد إلى ٥٩ مليوناً بفائدة ٦ ٪ .

وإلى جانب هذا ، لم يلبث أن وجد الخديو نفسه مرغماً تحت ضغط فرنسا وإنجلترة للدرجة التهديد بالقضاء على الخديوية ذاتها ، على قبول تشكيل « لجنة تحقيق عليا » فصدر أمر عال فى ٢٧ يناير ١٨٧٨ بتأليف هذه اللجنة وآخر فى ٣٠ مارس ١٨٧٨ لتنظيمها وتحديد اختصاصاتها . وقد سيطرت « لجنة التحقيق » بفضل هذين المرسومين على كل شئون المالية المصرية . وكان « فردنند دلسبس » رئيس لجنة التحقيق ، وكان أكثر الوقت متغيباً فى الإسماعيلية ، وكان ينفرد بالسلطة الفعلية وكيلها الإنجليزى « ريفرز ويلسون » (Rivers Wilson) وكان للجنة وكيل آخر فرنسى ، هو « دى بلنيير » ، فى حين كان أعضاؤها : « بارافلّى » و « بارنج » و « كريمر » ، وهم أعضاء صندوق الدين ، ثم كان لها وكيل مصرى هو رياض باشا ، وسكرتير هو « ليرون ديرول » (Liron d'Airoles) وكاتب لمحاضر الجلسات هو المحامى « كولون » (Coulon) .

ولم تلبث أن وجدت لجنة التحقيق العليا أن من الضرورى الحد من سلطة الخديو المطلقة كشرط أساسى لأى إصلاح مالى . فصدر أمر الخديو فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بإنشاء الوزارة المسئولة — أى المسئولة عن الحكم ، والتى يحكم الخديو بواسطتها ، وهى الوزارة المعروفة كذلك بالمختلطة . حيث كان من أعضائها الإنجليزى « ريفرز ويلسون » ، وزيراً للمالية ، والفرنسى « دى بلنيير » وزيراً للأشغال العمومية . وقد ألغت هذه الوزارة « المراقبة الثنائية » فى ديسمبر ، ولكن على شريطة أن يعود نظام المراقبة الثنائية من تلقاء نفسه إذا خرج من الوزارة أحد الوزيرين الأوربيين من غير موافقة حكومته على إخراجه . وأما مهمة هذه الوزارة الأولى فكانت دفع الأقساط المستحقة للدائنين الأجانب ، لتصفية الدين السائر .

وعلى هذه الصورة تم تقييد سلطة الخديو ، وإخضاعها فيما يتصل بإدارة

شئون البلاد الداخلية لإشراف « الوصاية الدولية » الفعلى . وأمكن بفضل هذه الإجراءات أو التنظيمات التى اتخذت تحت ستار السهر على مصالح الدائنين بفرض الرقابة الأجنبية الفعالة على مالية البلاد ، أن تفرض « الوصاية الدولية » إشرافاً سياسياً على الخديوية ، وذلك منذ أن تأسس نظام (المراقبة الثنائية) فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، وخضعت الحكومة لنفوذ ممثلى فرنسا وإنجلترة خصوصاً . فلم تعد مهمة « الوصاية الدولية » مقصورة على ملاحظة « الوضع » الذى أوجدته أصلا تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، وذلك من حيث بقاء علاقة التبعية التى تربط مصر بالدولة العثمانية والاحتفاظ بها ، بل صارت مهمتها الآن ممتدة إلى فرض السيطرة على شئون الخديوية الداخلية .

وحينئذ صار متوقعاً أن تدخل الخديوية فى نضال مباشر مع الوصاية الدولية ، عند ما صارت هذه الوصاية الدولية ، هى مصدر الخطر المباشر الآن على سلطة الخديوية وحقوقها فى ممارسة شئونها الداخلية ، بل مصدر الخطر كذلك على مسند الخديوية نفسها ، إذا ذكرنا الضغط لدرجة التهديد بالخلع الذى لجأت إليه « الوصاية الدولية » لتنفيذ مآربها .

على أن الخديوية لم تقف وحدها منفردة فى هذا النضال ، بل اشترك فى النضال إلى جانبها أصحاب المصالح الحقيقية من أهل البلاد وهم ملاك الأرض ، الذين ضم ممثليهم مجلس شورى النواب منذ أن تأسس هذا المجلس فى نوفمبر ١٨٦٦ ؛ فقد أخذ يقوى ساعد هذا المجلس ويشتد تدريجاً ، حتى صار الأعضاء فى دورة نوفمبر ١٨٧٦ ، ودورة فبراير ١٨٧٧ يرون من اختصاص المجلس البحث فى مسألة « تسوية الديون » . وسرعان ما انضم قادة الشعب — أو أعيان هذه الطبقة البورجوازية ذات المصالح الظاهرة — إلى الخديوية فى نضالها ضد الوصاية الدولية ، عند ما اتضح أن الوزارة المسئولة أو الأوربية المختلطة التى قامت على أساس أن تقييد سلطة الخديو شرط أساس لكل إصلاح مالى ، كانت أساليبها لا تختلف فى شىء عن أساليب الحكومات الماضية .

فقد لجأت الوزارة الأوربية لمعالجة الأزمة المالية إلى عقد قرض فى لندن فى آخر أكتوبر ١٨٧٨ من بيت روتشيلد . قيمته الاسمية ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى وقيمته الفعلية وما حصلته الحكومة منه ٦,٢٩٧,٠٠٠ جنيه إنجليزى

على أن يرهن في مقابله (أى كضمان) بعض أملاك الخديو والأسرة وقدرها ٤٢٥,٧٢٩ فداناً . ولكن بعد أن دفع قسط الدين الثابت في نوفمبر ١٨٧٨ وقدره ١,٢٢٥,٠٠٠ جنيه ودفعت الجزية السنوية للباب العالي وقدرها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، ثم عمولة القرض وهى ٢٦٢,٠٠٠ جنيه لم يبق من المبلغ الذى وصل إلى الحكومة من هذا القرض ، وهو كما ذكرنا ٦,٢٩٧,٠٠٠ جنيه سوى ٤,٣٦٠,٠٠٠ جنيه لتصفية الدين السائر فلم يدفع شيء منه حينئذ لسداد مرتبات الموظفين المتأخرة أو للإنفاق على مرافق البلاد العامة .

واشتدت الوزارة الأوربية في تحصيل الضرائب ، فاستخدم « الكرباج » في جمعها ؛ ثم عمدت إلى تسريح فريق من رجال الجيش ، وحبست المرتبات عن موظفي الحكومة ، وذلك كله لصالح الدائنين الأجانب ، فعظم سخط الشعب المصرى عموماً عليها ، وتزايدت حدة التذمر عندما طردت الوزارة عدداً كبيراً من الموظفين الوطنيين ، لتستخدم بدلا منهم أجانب صارت تدفع لهم المرتبات الضخمة مع عدم استحقاقهم لها لقلة كفايتهم .

وأخذ الخديو يشجع حركة الاستياء العامة هذه . لأنه كان ينقم من جهة على تقييد سلطته ، حيث كان ممنوعاً بمقتضى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ من رياسة جلسات الوزارة ؛ ولأن هذه الوزارة من جهة ثانية ، صارت لا ترجع إليه في شأن من الشئون ، وانعدم كل تعاون بينها وبينه ، بل صارت الوزارة « مسئولة » أمام نفسها فحسب ، لا أمام الخديو ، ولا أمام الشعب الممثل في مجلس شورى النواب ، ولقد حكمت البلاد بالفعل وقتئذ ديكتاتورية ، مؤلفة من : نوبار رئيس الوزارة و « ريفرز ويلسون » ، و « دى بلنيير » . أولئك الذين اعتبروا أنفسهم « مسئولين » أمام أشخاصهم فقط .

وتسبب عن سخط الخديو على الوزارة الأوربية أن صارت العقبات الكثيرة توضع في طريق هذه الوزارة حتى تحدث « المستر فيفيان » (Vivian) القنصل الإنجليزى مع الخديو عن « عدم التعاون » البادى من جانب الخديو وعن عرقلة الخديو لجهود الوزارة حتى صارت هذه تصادف صعوبات عديدة في جمع الضرائب ؛ فتنصل الخديو من مسئولية عرقلة أعمال الوزارة ، حيث إنه قد قبل وضع الحاكم الدستورى عند ما قبل إنشاء الوزارة المسئولة . ويتضح من جواب

الخديو على ملاحظات « المستر فيفيان » أنه — وقد جرده إنشاء هذه الوزارة الأوربية المسئولة من سلطته ، وهذا ما أغضب الخديو من الوزارة وأثار حفيظته عليها — قد صار لزاماً على هذه الوزارة ، وخصوصاً بعد أن أمعنت فى تجاهل شأنه ، أن تتحمل بمفردها مسئولية أعمالها ، وقبل كل شىء أن تضع موضع التنفيذ « مبدأ » المسئولية الوزارية الذى أنشئت هذه الوزارة من أجل تحقيقه ، وذلك بأن يكون لمجلس شورى النواب القول الفصل فى المسألة التى اعتبرت دعامة الحياة النيابية منذ ظهورها : لا ضرائب من غير تمثيل ، أو المسألة المالية عموماً .

قال الخديو (مخاطباً « فيفيان ») : « إن المسئولية التى تريدون إلقاءها على عاتقى بشأن عدم نجاح النظام الجديد وجباية الضرائب ، إنما هى مسئولية متناقضة مع المنطق والعدل . لأنى قد تخليت عن أملاكى الخاصة وعن سلطتى الشخصية ، وقبلت مختاراً مركز الحاكم الدستورى فأنشئت الوزارة المسئولة لتقوم بأعباء الحكم . فإذا كان ذلك الذى أفهمه عن مبادىء الحكم الدستورى صحيحاً ، فالمسئولية فى هذه الحالة إنما هى ملقاة على عاتق الوزارة وليس على عاتقى أنا . وأما فيما يتعلق بجباية الضرائب فإنى لا حول لى ولا قوة فى هذا الأمر ، ولا سبيل إذاً لإلقاء أية مسئولية علىّ من هذه الناحية . وأما فيما يتعلق بفرض ضرائب جديدة ، فإنى لا أزال أعتقد أن ذلك لا يجوز حدوثه من غير موافقة مجلس شورى النواب . ولهذا أرى أن يجمع المجلس لهذا الغرض ولاستشارته فى كل المقترحات المالية التى اقترحتها لجنة التحقيق » .

واشتدت حدة النضال بين الخديوية والوصاية الدولية عند ما دعا الخديو مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢ يناير ١٨٧٩ . وجاءت الوفود تشكو إلى الخديو قسوة الوزارة الأوربية وصرامة إجراءاتها فى جمع الضرائب . وكتب «فيفيان » فى ١١ يناير ١٨٧٩ إلى حكومته إلى ، اللورد « دربى » (Derby) وزير الخارجية — أنه قد نمى إليه من مصدر ثقة إن قادة الرأى فى مجلس شورى النواب قد عقدوا اجتماعاً سريًّا ، أبلغهم الخديو فى أثنائه أنه لن يضيره بحال أن يتصدى الجميع لمعارضة الإدارة الأجنبية التى أرغم هو على قبولها إرغاماً .

ولقد أساءت الوزارة المختلطة التصرف ، عند ما عممت السخرة ، وسرحت فى فبراير ١٨٧٩ حوالى ٢٠٠٠ ضابط من الجيش بدون أن تدفع لهم مرتباتهم المتأخرة وطلبت منهم أن يأتوا إلى القاهرة كى يسلموا بها أسلحتهم . فاجتمع منهم عدد كبير بالقاهرة ، لم يلبثوا أن قاموا بمظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ المشهورة ضد الوزارة الأوربية والتى أهين فيها نوبار وريفرز ويلسون وأراد العسكريون أن يشترك معهم أعضاء من مجلس شورى النواب فى إظهار السخط على الوزارة حتى تكون حركة وطنية شاملة ، فأوفد المجلس ثلاثة من أعضائه . وكانت مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ أول عصيان عسكرى من نوعه . وترتب على هذه المظاهرة أن سقطت الوزارة الأوربية التى عجزت عن القيام بمسئولية المحافظة على الأمن فى البلاد ، فى ١٩ فبراير ١٨٧٩ . وتخلص الخديو من نوبار .

ولكن سقوط الوزارة الأوربية لم ينه المشكلة الناجمة من تقييد سلطة الخديو . وحاول الخديو استرجاع سلطته المفقودة بأن أظهر لممثلى الدول (إنجلترة وفرنسا خصوصاً) أنه عاجز عن تحمل مسئولية أعمال الوزارة ما لم يشترك هو فعلياً فى إدارة البلاد ؛ واعتبر اشتراكه هذا ضرورياً إذا شاءت الدول تنفيذ الأمر الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ الخاص بإنشاء الوزارة المسئولة تنفيذاً صحيحاً . وفى ٩ مارس ١٨٧٩ أمكن الوصول إلى حل لم يعالج هذه المسألة علاجاً ناجعاً . حيث تم الاتفاق على عدم إشراك الخديو فى مباحثات مجلس النظار بحال من الأحوال ، ولكن على أن يكون له الحق فى دعوة النظار لديه مجتمعين أو منفردين كى يعرض عليهم آراءه فى الموضوعات التى يبغون نيل موافقته عليها ، أو فى تلك التى يرى الخديو أن هناك فائدة من عرضها عليهم . ثم اشترطت إنجلترة وفرنسا فى نظير قبولهما لهذا « الحل » أن « يكون للعضوين الأوربيين فى النظارة الحق فى وقف كافة الأمور التى لا يوافقان عليها بصورة نهائية ، على أن يستخدما هذا الحق بالتضامن معاً فقط » . وعلى هذا الأساس شكلت الوزارة الجديدة برياسة الأمير محمد توفيق فى ٢٢ مارس ١٨٧٩ .

ولقد كان ظاهراً أن هذه المبادئ التى قام عليها تشكيل الوزارة الجديدة قد قيدت تقييداً كبيراً سلطة الخديو . عند ما صار للعضوين الأوربيين ، على وجه الخصوص ، حق الاعتراض المطلق (Veto) بفضل الشرط الذى وضعته

إنجلترة وفرنسا فى نظير الصلة البسيطة التى سمح بإنشائها فى هذا الترتيب الجديد بين الخديو والوزارة فصار للعضوين الأوربيين بفضل حق الاعتراض هذا — وبالتالى لإنجلترة وفرنسا — الكلمة العليا فى شئون البلاد الهامة بدعوى المحافظة على مصالح الدائنين .

أضف إلى هذا أن « الحل » الجديد قد سلب كذلك مجلس شورى النواب أهم الحقوق التى ظل يسعى من مدة ليظفر بها . فقربت المصلحة المشتركة حينئذ بين الخديو والمجلس . وثار الرأى العام ضد الوزارة — وزارة محمد توفيق — ثم لم يلبث أن وقع الصدام بين الوزارة والخديو عند ما أرادت تأجيل دفع القسط المستحق عن الديون السائرة — أى فائدة قرض ١٨٦٤ الذى كانت تحصله من ضريبة المقابلة ويستحق الدفع فى أول أبريل ١٨٧٩ — وأعلنت الوزارة أن البلاد حالة إفلاس .

وعلى ذلك فقد تقدم النواب والعلماء وشيخ الإسلام وبطريرك الأقباط ، وحاخام اليهود ، والأعيان بلائحة وطنية بتاريخ ٢ أبريل ١٨٧٩ ، يطالبون فيها بتأليف وزارة مصرية خالصة ، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية الصحيحة ، أى مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ؛ كما تضمنت اللائحة الوطنية مشروع تسوية للديون من غير حاجة لإشهار إفلاس البلاد . « ولزيادة تأمين الدائنين » طالبوا بالعودة إلى نظام المراقبة الثنائية عملا بالرسوم الصادر فى ٨ ديسمبر ١٨٧٨ (الذى ألغى هذه المراقبة) بعد تشكيل الوزارة الأوربية الأولى ، وذلك « بتعيين مفتشين أورباويين لإيرادات ومصروفات المالية » .

وفى ٧ أبريل ١٨٧٩ حدث كما يقول « فارمان » فى كتابه عن « مصر والغدر بها »[1] ، حدث ما عرف باسم « الانقلاب الحكومى » (Coup d'Etat) الذى قام به الخديو إسماعيل باشا . فقد أذيع فى هذا اليوم نبأ استقالة وزارة محمد توفيق باشا ، وهى الوزارة التى أطلق عليها اسم « الوزارة الأوربية الثانية » . وفى اليوم التالى ، ٨ أبريل ، تشكلت « الوزارة الوطنية » برياسة محمد شريف باشا . وهكذا كما يقول « فارمان » أيضاً : «صار الخديو مرة ثانية الرئيس الفعلى لحكومة

---

(١) Farman E. E. Egypt and Its Betrayal.

البلاد وليس رئيسها الرسمي فحسب ، ولو أن هذا الانقلاب قد أثار ثائرة أو هياج الدوائر السياسية الأوربية . وفي باريس حيث كان الشعور ضد الخديو أشد ما يكون عنفاً وقتئذ ، ارتفع صوت الذين صاروا يطالبون بعزل الخديو .

وفي ٢٢ أبريل أصدر الخديو أمراً عالياً يتضمن مشروع اللائحة الوطنية لتسوية الديون ، وينكر إفلاس البلاد ويقدر إيرادات القطر لسنة ١٨٧٩ بمبلغ ٩,٨٧٣,٠٠٠ جنيه إنجليزى بزيادة ٨٠٠,٠٠٠ جنيه عن تقدير لجنة التحقيق وهي التي رفعت تقديرها في ٨ أبريل ثم استقالت في ١٢ أبريل وذلك حتى لا تتعاون مع الوزارة الجديدة .

ولكن تأليف الوزارة الوطنية ، وإبعاد العضوين الأوربيين منها ، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية ، ثم جعل إيجاد حل لمسألة الديون من عمل الوزارة ومجلس شورى النواب وحدهما فقط ، كان كل ذلك معناه وقف التدخل الأجنبي وإبعاد النفوذ السياسي الفرنسي — الإنجليزى ، وإنهاء نوع التدخل والنفوذ الأجنبي الذى فرضته الوصاية الدولية على البلاد . وعلى ذلك فقد رفضت إنجلترة وفرنسا إعادة « الرقابة الثنائية » ، وصارتا تسعيان لإرجاع الأوربيين إلى الوزارة ، ولكن دون جدوى . لأن الخديو أبلغ هاتين الدولتين في ٤ مايو ١٨٧٩ أن الرأى العام المصرى لن يسمح بدخول الأجانب في الوزارة ؛ كما أن شريف باشا بادر في ٧ مايو بإرسال مذكرة إلى الدولتين : إنجلترة وفرنسا ، يعرض فيها مساوئ الوزارة الأوربية ويذكر الأسباب التي أدت إلى استياء الأهالى منها .

ثم شرع مجلس النواب يبحث « لائحة أساسية » ، أى دستوراً ، ولائحة انتخاب وضعتا بناء على ما طالبت به « اللائحة الوطنية » بتاريخ ٢ أبريل ١٨٧٩ وقدم شريف باشا « مسودة » هاتين اللائحتين إلى المجلس في ١٧ مايو ١٨٧٩ . ومما تجدر ملاحظته بشأن اللائحة الأساسية في مسودتها المقدمة للمجلس وتتألف من ٤٩ مادة ، أنها — جعلت الإشراف على حالة البلاد من حق مجلس شورى النواب ، وأقصت كل تدخل أجنبي في هذا الأمر . فنصت المادتان ٤٥ و ٤٦ على أن يكون للنواب الإشراف على المصروفات ، وفرض الضرائب وتحصيلها وتقرير الميزانية العامة ؛ وأنها قررت طائفة من المبادئ الدستورية العامة فأخذت بمبدأ فصل السلطات ، حيث نصت المادة ٣٨ على أن : « لا تجتمع وظيفة

النظارة والنيابة فى شخص واحد » . واتخذت قاعدة أساسية وهى عدم قبول موظفى الحكومة ضمن أعضاء مجلس النواب ، فجاء فى المادة ٢٠ : « لا يجوز قبول متوظفى الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط أن لايتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً» ؛ كما أعطى المجلس حق التشريع . ومع أن حق اقتراح القوانين — أو « وضع القوانين واللوائح » كما قالت المادة ٢٧ « يكون ابتداء بمجلس النظار » ، فقد اعتبرت موافقة مجلس شورى النواب عليها ضرورية حتى تصبح نافذة — بعد تصديق « الحضرة الخديوية » . وإلى جانب هذا فللنواب الحق : « أن يغيروا أو ينقحوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ، ومن جملتها هذه اللائحة الأساسية » . وقررت المادة ٢٨ أنه « إذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً فى أثناء مدة انعقاده تلك السنة » . وعلاوة على ذلك فقد تقرر مبدأ المسئولية الوزارية ، حيث تقول المادة ٣٦ : « النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإدارتهم . وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب» ؛ ثم إن هذه « اللائحة » قررت مبدأ السيادة على الوادى الذى دعمت وحدته السياسية ، فنصت المادة ٣٤ على أن : « أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً بما فيهم نواب السودان حسب البيانات التى تتوضح بلائحة الانتخاب » .

وأخيراً فإن فى المواد الجوهرية التى ذكرناها تقريراً لمبدأ « السيادة » التى موئلها المباشر — كسلطة تشريعية وذات إشراف على شئون الإدارة ، أى أعمال السلطة التنفيذية — هو الشعب نفسه فى مصر والسودان أى فى الوادى بأسره ؛ أى تقرير مبدأ أن الشعب — شعب مصر والسودان — هو مصدر السلطة .

وفى ٢ يونية ١٨٧٩ قدمت الحكومة « لائحة الانتخاب » إلى المجلس .

ولكن قبل الفراغ من مناقشة اللائحة الأساسية « الدستور » ولائحة الانتخاب ، عزل الخديو إسماعيل ، فى ٢٦ / ٢٧ يونية ؛ وفى ٦ يوليو ١٨٧٩ تقرر فض المجلس ؛ وتفرق النواب قبل استصدار هذا الدستور والعمل به .

ب – المنافسة الدولية :

لقد ذكرنا أن العامل الثانى فى إضعاف مسند الخديوية ، وعزل الخديو إسماعيل ، كان اشتداد المنافسة بين إنجلترة وفرنسا على إحراز التفوق أو النفوذ السياسى الأعلى فى الخديوية ثم استعانة الفرنسيين بالتدخل الألمانى فى تنفيذ مآربهم وهو خلع الخديو إسماعيل.

ففرنسا وإنجلترة هما الدولتان صاحبتا المكانة الظاهرة فى تلك الوصاية الدولية التى رسمت قواعدها تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ . وهما اللتان آزرتا « باشوية مصر » فى مسعاها لإدخال نظام الوراثة الصلبية وتوسيع استقلالها الداخلى بالدرجة التى تأيد بها مسند الخديوية ، فى الفرمان الشامل سنة ١٨٧٣ ، إزاء الباب العالى . وهما كذلك الدولتان اللتان تألف من رعاياهما أكثرية أصحاب الديون الأجانب – سواء كانت هذه ثابتة أم سائرة – ، ثم صارت سياستها إحراز النفوذ الأعلى فى الخديوية .

فرنسا تبغى أن تستعيد كرامتها الوطنية بعد هزيمتها فى الحرب السبعينية ، وإنجلترة لأنه طرأ على موقفها من المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية تحول تدريجى منذ حوالى ١٨٦٩ لم يلبث أن جعلها لا تمانع فى انهيار الدولة العثمانية ، ولكن على شريطة أن يكون لها صوت فى توزيع تركة هذه الدولة ، ولها نصيب من التركة ؛ كما أن هذا التحول جعل اهتمامها يتزايد بتوطيد نفوذها السياسى فى مصر.

ولما كان تأليف الوزارة الوطنية – ٨ أبريل ١٨٧٩ – والنشاط الذى بدا من جانب مجلس شورى النواب ، معناهما أن مصر قد صح عزمها على التخلص نهائياً من نوع الوصاية الدولية الذى فرض التدخل الأجنبى فى شئونها ، أى التحرر من النفوذ الإنجليزى – الفرنسى ، فقد صار لذلك متوقعاً أن تعمد هاتان الدولتان إلى إبطال هذا المسعى ؛ وأن تتخذا ذريعة لذلك نفس الدعوى التى تدعم بها التدخل الأجنبى : دعوى المحافظة على مصالح أصحاب الديون الذين كان أكثرهم – كما عرفنا – من الرعايا الإنجليز والفرنسيين .

ولقد وجدت فرنسا أن السبيل الوحيد لإبطال مسعى مصر للتحرر من النفوذ الأجنبى عموماً ، ولاسترجاع نفوذها المتفوق السابق خصوصاً ، إنما هو التعجيل

بعزل الخديو إسماعيل نفسه ؛ فى حين لم تكن إنجلترة ترى من الضرورى أن يترتب على المسعى من أجل احتفاظها هى بنفوذها المتفوق حينئذ فى البلاد ، خلع الخديو ؛ لسبب جوهرى هو أن إسماعيل منذ أن بدأت الأزمة المالية خصوصاً ، كان قد أخذ يظهر انحيازاً واضحاً نحو إنجلترة من شأنه أن يكفل لهذه أن يستعلى نفوذها فى الخديوية . ولقد كان هذا الانحياز الظاهر لإنجلترة هو نفسه السبب الرئيسى الذى جعل فرنسا تصر على خلع الخديو .

وقد أوضح هذه الحقيقة القنصل الأمريكى فى مصر ، « ألبرت فارمان » فى رسالة بعث بها إلى حكومته فى ٨ يوليو ١٨٧٩ ، أى بعد أن غادر إسماعيل – بعد خلعه – البلاد إلى المنفى فى نابولى بأيام معدودات (٣٠ يونية) . فقد بسط « فارمان » الأسباب التى أغضبت فرنسا من انتقال النفوذ الأعلى فى الخديوية إلى منافستها إنجلترة ، بحيث صارت تريد خلع الخديو كى تنفرد هى بالنفوذ المتفوق وعلى نحو ما كانت تتمتع به من قبل أن ينحاز الخديو إلى إنجلترة . ولقد أوضح « فارمان » إلى جانب هذا الأسباب التى جعلت إنجلترة فى آخر الأمر ترضى بالانسياق وراء السياسة الفرنسية ، فتوافق بدورها على خلع الخديو . وفحوى هذه الأسباب ، خوف إنجلترة من خروج الأمر من يدها ، وانتقال المسألة المصرية من مسألة محصورة بين إنجلترة وفرنسا إلى مسألة دولية تشترك بفضلها دول أخرى إلى جانب فرنسا وإنجلترة فى النفوذ وفى التدخل فى شئون الخديوية المصرية . ويعزو « فارمان » عزل الخديو إلى هذه المنافسة على النفوذ فى مصر بين هاتين الدولتين ، وليس لمجرد الارتباك المالى بسبب الديون التى عقدها الخديو ، بل إن « فارمان » ينفى أن الارتباك المالى نفسه كان مبعثه الديون . فقال «فارمان» إن السبب فى الارتباك المالى لم يكن سوى الفوائد الباهظة ومغامرات الماليين الأجانب من فرنسيين وإنجليز الذين أقرضوا الخديو هذه المبالغ بفوائد ضخمة لم يكن منتظراً أن تستطيع البلاد بمواردها الراهنة سدادها ؛ وهذا إلى جانب تشدد أصحاب الديون ، من الفرنسيين خصوصاً ، فى أن تدفع لهم الحكومة أقساط ديونهم ، حتى اعتبرهم « فارمان » مسئولين ، قبل أى إنسان آخر ، عن خلق الأزمة المالية.

وأما الفرصة التى مكنت فرنسا من الضغط على يد إنجلترة فقد واتتها من أيام مؤتمر برلين (١٨٧٨) خصوصاً ، بسبب حاجة إنجلترة لمعونة فرنسا فى هذا

المؤتمر لتأييد التسوية التى أرادتها للمسألة الشرقية ؛ ولأن أسباباً عدة أقنعت بسمارك ، الوزير الألمانى ، بضرورة التدخل فى الشئون المصرية .

فقد كان « اللورد بيكونز فيلد » (Beaconsfield) — أو « دزرائيلى » (Disraeli) — عند عقد مؤتمر برلين يعول على إحراز نجاح كبير لسياسته فى المسألة الشرقية بإعادة النظر فى معاهدة سان استفانو التى عقدت فى مارس ١٨٧٨ على أثر انهزام تركيا فى الحرب ضد روسيا (١٨٧٧ — ١٨٧٨) . وقد نالت بلغاريا فى هذه المعاهدة و بفضل النفوذ الروسى استقلالا إدارياً وتوسعت حدودها تحت السيادة العثمانية فصارت تمتد من البحر الأسود إلى بحر إيجة وتشمل إقليم الروملى ومقدونيا علاوة على بلادها الأصلية ؛ فضمنت المعاهدة بذلك استعلاء نفوذ روسيا فى البلقان ، الأمر الذى عارضته إنجلترة لأنه كان يهدد بهدم النفوذ البريطانى فى الدولة العثمانية لحساب روسيا ، التى استولت بفضل هذه المعاهدة إلى جانب امتداد نفوذها فى البلقان على باطوم وأرزن (Ardahan) وقارص من أملاك الدولة العثمانية ، وكان « دزرائيلى » يبغى القيام بدور الصديق الذى يهمه المحافظة على كيان الدولة العثمانية حتى يستطيع إقناع الدول بإعادة النظر فى معاهدة سان استفانو هذه . ولكن « دزرائيلى » ، قبل ذهابه إلى المؤتمر ، كان قد أبرم اتفاقين سريين فى لندن أحدهما مع روسيا فى ٣١ مايو ١٨٧٨ اعترفت فيه إنجلترة بامتلاك روسيا لباطوم ومنطقتها امتلاكاً نهائياً ؛ والثانى مع تركيا بشأن جزيرة قبرص فى ٤ يونية ١٨٧٨ تعهدت فيه بريطانيا بالدفاع عن ممتلكات السلطان الآسيوية على أن تحتل بريطانيا جزيرة قبرص فى نظير جزية سنوية ، حتى تتمكن من القيام بمهمة الدفاع عن هذه الممتلكات الآسيوية ؛ وذلك على أساس أن يخلى الإنجليز قبرص بمجرد أن يخلى الروس باطوم .

والتأم مؤتمر برلين فى ١٣ يونية . ولكن سرعان ما ذاع خبر هذين الاتفاقين السريين : الاتفاق مع روسيا ، وذلك فى ١٤ يونية ؛ ثم الاتفاق بشأن قبرص وذلك فى ٨ و ٩ يوليو ١٨٧٨ . وكان « دزرائيلى » ووزير خارجيته « اللورد سولزبرى » (Salisbury) قد وافقا على اقتراح بأن يبدأ المؤتمر أعماله باستصدار تصريح من كل عضو من أعضائه بأن حكومته قد جاءت المؤتمر وهى غير مقيدة فى عملها بأية اتفاقات سرية سابقة متصلة بالمسائل موضع البحث فى المؤتمر .

وعلى ذلك فقد أذاع ذيوع خبر هذين الاتفاقين دهشة عظيمة ؛ وتهدد الخطر سياسة « دزرائيلي » بأسرها فى المسألة الشرقية ؛ وتهددت سمعته السياسية عموماً ، بل مركز حكومته فى داخل بلاده . وغضب المندوب الروسى « جرتشاكوف » (Gortschakoff) وانحاز إليه زميله الفرنسى « وادنجتون » (Waddington) وكاد المؤتمر يخفق . وبادر بسمارك الذى ترأس المؤتمر بالتدخل لإنقاذ الموقف ، وبفضل وساطته تم الاتفاق بين « وادنجتون » و « دزرائيلي » على حل وسط كان له أكبر الأثر على مجريات الأمور ، ليس فى مصر وحدها بل فى الشام ، وأفريقية الشمالية كذلك ، فقد شمل هذا الحل الوسط : أن يسمح لفرنسا عند أول فرصة سانحة باحتلال تونس ، دون أن تلقى أى معارضة من إنجلترة ، وذلك كتعويض لها مقابل استيلاء إنجلترة على قبرص ؛ وأن تسير فرنسا بخطوات متساوية مع إنجلترة فى كل الاتفاقات أو التسويات المتعلقة بالشئون المالية فى مصر ؛ وأن تعترف إنجلترة بالحق الذى تدعيه فرنسا فى حماية المسيحيين اللاتين فى سوريا . فاستطاع مؤتمر برلين حينئذ إنجاز أعماله وتصفية موضوع بلغاريا والمسألة الشرقية بالشكل الذى أرادته إنجلترة عموماً ، والذى تضمنته معاهدة برلين التى أبرمت فى ١٣ يوليو ١٨٧٨ .

وقد ترتب على هذا الاتفاق أن صار الإنجليز — كما شهدنا — منساقين وراء الفرنسيين فى سياسة إرضاء الدائنين الأجانب على حساب المصريين ، وقطعت إنجلترة فى هذا الطريق شوطاً بعيداً حتى تزايد تحرج الأزمة المالية من جهة ، وصار الخديو ، من جهة أخرى نتيجة للقيود الشديدة التى فرضت على سلطته منذ أغسطس ١٨٧٨ خصوصاً — يعمل لتحطيم هذه القيود بالتخلص من الوزراء الأوربيين . فأسقط بتدابيره وزارة نوبار بعد حادث العصيان الأول المعروف فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، وهو الحادث الذى أهين فيه نوبار والسير شارلس ريفرز ويلسون . ثم لم يلبث أن تبع ذلك حادث آخر من نوعه فى الإسكندرية فى مارس أهين فيه ريفرز ويلسون . وأنهى انقلاب ٩ أبريل ١٨٧٩ عهد الوزارة الأوربية الثانية ، وعاد ريفرز ويلسون إلى بلاده .

ولما كان ريفرز ويلسون يعتبر الخديو مسئولا عن كل الإهانات التى لحقت به ، وعن كل الانقلابات التى وقعت لإنهاء السيطرة الأوربية ، فقد قصد

مباشرة إلى باريس بعد خروجه من مصر لمقابلة بيت روتشيلد المالى الذى عقدت معه الوزارة الأوربية الأولى (نوبار — ويلسون) قرض أكتوبر ١٨٧٨ بحوالى تسعة ملايين جنيه ؛ واجتهد فى إقناع آل روتشيلد بأن أموالهم مهددة بخطر الضياع بسبب الحوادث الأخيرة فى القاهرة والإسكندرية ، لأن الخديو — كما قال — يعتزم عدم الوفاء بديونه تحت ستار إنشاء الحكومة الدستورية ، وأن آل روتشيلد إذا لم يبذلوا قصارى جهدهم لمنع إنشاء الحكومة الدستورية ضاعت عليهم أموالهم . وعندئذ شرع بيت روتشيلد يستخدم كل ما لديه من نفوذ سياسى للضغط على الحكومات فى باريس ولندن وبرلين من أجل التدخل الفعلى السريع فى المسألة المصرية ؛ ووافق بسمارك على التدخل .

ولما كانت إنجلترة مشغولة بمتاعبها وقتئذ فى جنوب أفريقية (حرب الزولو فى ترنسفال) ، ولا يبدو أنها تميل إلى التدخل الجدى لعزل إسماعيل ، فقد اتجهت فرنسا إلى بسمارك تستحثه على التدخل بدعوى ضرورة العمل من أجل صيانة مصالح أصحاب الديون من الرعايا الألمان . ورحب بسمارك بهذه الفرصة ليجعل لألمانيا مكانة فى شئون الشرق : الأمر الذى أجبر الإنجليز على الانضمام إلى فرنسا . وعندئذ اتفقت الدول الثلاث على أن تطلب من الباب العالى كآخر خطوات التدخل ، أن يبادر بعزل الخديو إسماعيل .

وبدأ تدخل ألمانيا بأن احتجت حكومتها فى ١٨ مايو ١٨٧٩ على المرسوم أو القرار الذى أصدره الخديو فى ٢٢ أبريل ١٨٧٩ متضمناً مشروع « اللائحة الوطنية » لتسوية الديون — وهى اللائحة التى قلنا إن النواب والأعيان وضعوها يوم ٢ أبريل ، وتقدموا بها يوم ٥ منه ، وتبع تقديمها إقالة وزارة محمد توفيق أو الوزارة الأوربية الثانية فى ٧ أبريل ، وتأليف الوزارة الوطنية برياسة محمد شريف فى اليوم التالى . فاحتج بسمارك على مشروع ألغى به إسماعيل — كما جاء فى احتجاج بسمارك — « حقوقاً قائمة ومعترفاً بها ، مخالفاً بذلك مخالفة صريحة رأسية التعهدات الدولية المعقودة عند الاتفاق على إنشاء الإصلاح القضائى » . وكانت المحاكم المختلطة قد أصدرت أحكاماً فى صالح أصحاب الديون واعتبرت الحكومة الألمانية حينئذ مرسوم ٢٢ أبريل ١٨٧٩ : « خالياً من كل ملزم قانونى ، فيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة وحقوق رعايا الإمبراطورية الألمانية ، واعتبرت

الخديو مسئولا عن كل نتائج أعماله غير الشرعية » . فكان هذا الاحتجاج منشأ الإجراءات السريعة التى اتخذت فى الأيام القليلة التالية وأسفرت عن خلع الخديو إسماعيل .

* * *

حـ — تقرير « فارمان » (٨ يوليو ١٨٧٩) :

ولقد ذكر « فارمان» كل هذه الأسباب التى أدت إلى خلع الخديو فى ذلك التقرير الذى ذكرنا أنه بعث به إلى حكومته من القاهرة فى ٨ يوليو ١٨٧٩ ، فقال :

« لقد بسطت لكم فى تقارير سابقة الحوادث التى وقعت فى مصر خلال الأيام القليلة الماضية . والآن سأذكر لكم بعض الملاحظات بشأن ما فعلته الدول الأوربية بزعامة فرنسا و بتحريض من هذه الدولة .

« وليس غرضى أن أتولى الدفاع بصورة من الصور عن حكومة الخديو السابق حيث يصعب جداً — عند ما لا تكون هناك أية آراء معينة عما يجب أن تقوم على أساسه الحكومة الصالحة أو الطيبة — أن يعثر الإنسان على مسوّغ يمكن أن يسوّغ به نشاط أو عمل أى أمير شرقى .

« ولو أرادت فرنسا وإنجلترة أن تخلعا أمير الأفغان أو شاه العجم أو سلطان الأتراك ، لما صعب عليهما أن ينتحلا سوء الحكم كعذر يسوغ فعلهما ، ولما وجدتا صعوبة فى جعل هذا الادعاء يرسخ فى أذهان العالم المسيحى بأسره .

« إن ما أريد ذكره هو أن من بين كل هذه الحكومات ، كانت حكومة الخديو إجمالا هى أفضلها ، وذلك حسب أكمل ما لدى من معلومات استطعت الحصول عليها . فهى الحكومة الشرقية الوحيدة التى انفردت دون نظيراتها بمحاولة التقدم والرقى إطلاقاً فى كل ما يتصل بأسباب الحضارة الحديثة . والآن وقد بدأ الناس يستعرضون ما تم فى عهد سموه ، فهذا التقدم الذى حصل إنما ينظر إليه على أنه كان عظمياً جداً .

« وإنه لمما يبعث على السرور دائماً أن نرى حكومات مطبوعة بالطابع الإنسانى الحر تحل محل الحكومات القاسية والاستبدادية . ولا شك فى أن العالم

المتمدين سيرحب ترحيباً عظيماً بأى عمل يدعو لتخفيف بؤس طبقات الفلاحين فى مصر ولو شيئاً قليلا . ولكن يتعذر علينا أن نتوقع بروز مشروعات إنسانية فى الشرق على أيدى حكومات لم تر ما تفعله إزاء المذابح أو الفظائع البلغارية سوى تقديم الاعتذار — [والإشارة هنا إلى حادث الفظائع البلغارية المشهورة عند ما قام المسيحيون فى بلغاريا بالثورة وذبحوا عدداً من العثمانيين ، وذبح العثمانيون منهم عند إخماد الثورة حوالى اثنى عشر ألفاً فى يوليو ١٨٧٦ولم تتدخل فرنسا أو إنجلترة] — ثم كان فى قدرتها ، وبكلمة واحدة منها إنهاء نضال أهل كريت — [والإشارة هنا إلى الثورة التى قام بها أهل كريت ضد تركيا منذ ١٨٦٤] — من أجل الحرية ، ذلك النضال الذى استمر سنوات عديدة ، ولكنها لم تفعل . وهذه الدول هى كذلك تلك التى ظلت تؤيد الحكم الإسلامى فى المقاطعات المسيحية فى الدولة العثمانية . ولذلك أجد نفسى عاجزاً الآن عن إدراك ادعاء هذه الدول أنها تسترشد فى عملها بأى مبدأ خلاف تحقيق مصالحها الذاتية . وهذه المصالح الذاتية مسألة تختلط بها شئون المال مع السياسة . والسياسة هى العنصر الجوهرى فى المسألة . والحقيقة أن المسألة المالية وشعور الاستياء العام الذى تسببت فى إثارته فى أوربا [ضد الخديو] إنما هى مجرد أعذار أو الفرصة التى تجعل ممكناً تنفيذ خطط سياسية معينة .

« وطبيعى أن يستنتج الإنسان أن كلمة الدول الأوربية العظمى ما كانت لتتفق على عزل الخديو لو أنه لم تكن هناك أسباب قوية تبرر اتخاذ هذه الخطوة ، ولو أننا حاولنا أن نعثر على مسوغ نبرر به العمل الجماعى بين الدول العظمى ، الذى يتأثر به جيران هذه الدول ، الضعفاء ، لاتضح لنا أن هذه مهمة عسيرة ؛ ولو أنه من السهل العثور دائماً على أعذار ودعاوى عريضة .

« وبطبيعة الحال لو أن الخديو لم يأخذ على عاتقه التزامات مالية يعجز عن مواجهتها أو القيام بسدادها ، لانعدم العذر أو السبب الذى دعا الآن إلى التدخل فى شئون حكومته . ولكن لم يسبق أن اعتبر عجز الدولة عن دفع ديونها سبباً يخول الدول الأجنبية الحق فى أن تخلع حاكمها أو أن تغير حكومتها . زد على هذا أن الحكومات الأوربية تعرف جيداً ، ولدرجة كبيرة ، كيف صار الدين المصرى . ولا يجوز لنا أن نفترض أن هذه الحكومات [الأوربية ، عند ما

أقرض رعاياها الخديو] كانت مخدوعة بما تكتبه الصحف [أى بدعاية الصحف عن متانة مركز مصر المالى والمشروعات الإنشائية . . . إلخ] .

« ففرنسا تعرف حق المعرفة الطريقة التى وجد بها الخديو أنه مرغم ظلماً ، بسبب فعل حكومتها وفعل الحكومة الإنجليزية ، على دفع مبالغ طائلة إلى شركة قناة السويس ؛ الأمر الذى هو منشأ متاعب مصر المالية . وفرنسا تعرف كذلك جيداً الطريقة التى دخل بها رعاياها فى مغامرات مالية بعيدة عن الحكمة والصواب يبغون بها الحصول على سعر أو فوائد ضخمة للأموال التى أقرضوها ، وذلك بسبب اضطرار مصر إلى الاستدانة كى تسد حاجتها الضرورية .

« ولا أكون مجافياً للحقيقة إذا ذكرت أن الحكومة الفرنسية ورعاياها كانوا مسئولين عن خلق الموقف المالى الراهن فى مصر ، أكثر من أية حكومة من حكومات الأمم الأخرى ، أو رعايا هذه الحكومات ، وبما فى ذلك أيضاً الخديو نفسه .

« والمسيو فردنند دلسپس رجل عظيم وفاضل ، وإنى معجب به ، وتدين تجارة الشرق لقدرته الفائقة ونشاطه ومثابرته . ولكن المسيو فردنند دلسپس فيما يتعلق بمصر والخديو كان بمثابة الروح الشريرة التى سيطرت عليهما .

« وإنى لا أعتقد ، فى ضوء كل الظروف ، وفيما هو متفق مع الحقائق ، أن الحكومة الفرنسية إنما اعتزمت القيام بحرب صليبية فى الشرق ، من أجل المال فحسب ؛ ولو أنى أعرف تماماً كيف يعتبر كل فرنسى أن مصر منجم للذهب مخصص له ، وأن حق الأولوية لاستغلال هذا المنجم من نصيب مواطنيه . والحافز الحقيقى لفرنسا إنما ينحصر فى عاملين ؛ أحدهما استرجاع سمعتها المفقودة فى الشرق ، وما يترتب على هذا من استرجاع ما كان لها من مزايا تجارية وسياسية ؛ والآخر ، هو التأثر لشرفها المثلوم . والفرنسيون هنا لا يجعلون من هذا العامل سراً مكتوماً ، وكذلك لا تحاول صحفهم أن تخفيه ، ولو أنهم يحذرون من ذكر مصدر شكواهم واستيائهم الرئيسى ، ذلك الذى نال من كبريائهم الوطنى وجرح هذا الكبرياء جرحاً بليغاً .

« ومن أزمان طويلة ، فى الواقع من أيام نابليون الأول ، اعتبرت فرنسا أن لها حقوقاً فى الدول الأفريقية الشمالية ، وفى مصر والشام ، أعلى من حقوق الدول

الأوربية الأخرى. ولقد نظرت فرنسا إلى هذه المقاطعات كأنها ملحقات (تابعة لها) من حقها أن تملى عليها إرادتها . وتلك فكرة وطنية فرنسية لم يطرأ عليها تغيير فى عهد حكوماتها كلها، مهما تغيرت . وفى مصر استمر النفوذ الفرنسى : مستعلياً على كل نفوذ آخر سنوات كثيرة ؛ ولا سيما فى أيام الإمبراطور نابليون الثالث . ففى الوقت الذى بلغ فيه الإمبراطور نابليون الثالث أوج مجده ، كان القنصل الفرنسى فى مصر هو خديو الخديو . ولكن حوادث ١٨٧٠ — ١٨٧١ وسقوط الإمبراطورية الثانية أفقدا فرنسا تفوقها فى مصر لدرجة كبيرة . ومن ذلك الحين لم يقتصر الإنجليز على ممارسة نصيبهم من السيطرة فحسب ، بل صاروا أصحاب النفوذ الأول ، ثم أظهر الخديو ما صار يدل فى وضوح وجلاء على أنه يفضل هؤلاء الإنجليز على سادته القدامى . ومن المحتمل أنه لم يكن يدور فى خلده أن فرنسا سوف تستطيع فى زمن قريب جداً القيام بدور هام فى ميدان السياسة الشرقية .

« ولقد كان إنشاء قناة السويس مجهوداً فرنسياً ، ولكنه — لدرجة كبيرة — تم بفضل الأيدى المصرية والأموال المصرية . ثم إن الغرض من حفر القناة كان تحويل قسم مهم من تجارة الشرق إلى مرسيليا بدلا من ذهابها إلى لندن وليفربول ؛ ولكن هذه المحاولة لم تنجح إلا نجاحاً جزئياً . ومع كل هذا فقد نظر الفرنسيون إلى القناة كأنما هى ملك لهم ، أو اعتقدوا على الأقل أن الواجب يقتضى أن توضع القناة تحت سيطرتهم . فعند ما باع الخديو [حصة مصر فى أسهم القناة] إلى إنجلترة [كعملية خاصة بينه وبينها] جرح بفعله هذا كبرياء الفرنسيين . ولقد كان الغرض من بيع هذه الأسهم خدمة مصالح الفرنسيين أصحاب سندات الديون ومع ذلك فقد اعتبر هذا البيع ضربة شديدة موجهة ضد مصالح الأمة الفرنسية الوطنية ، ولم تغفر فرنسا للخديو ذلك أبداً . وما من شىء فعله الخديو أو كان فى مقدوره أن يفعله منذ خريف ١٨٧٥ ، استطاع أن ينال رضاء الفرنسيين . ومن ذلك الحين انعدمت كل رحمة فى قلوبهم نحو مصر ، وتأثرت جميع أعمالهم التالية بالعداوة التى شعروا بها نحو الخديو .

« ونظرت إنجلترة إلى ارتباك مصر المالى بشىء من القلق والانشغال الذى مبعثه الخوف من الاحتمالات المتوقعة (للاعتداء) على الحقوق التى افترضت

وجودها لنفسها [فى الخديوية] . وإنجلترة قد ناضلت دائماً ضد تفوق النفوذ الفرنسى فى مصر . ولما كانت الآن — بعد عملية (شراء أسهم) قناة السويس — قد صارت لدرجة كبيرة ملكاً لها ، فقد تعذر عليها أن تترك فرنسا ، بدعوى الرغبة فى المحافظة على مصالح رعاياها ، تظفر بسيطرة جديدة على مصر . ووجدت إنجلترة من الأفضل لها أن تسير مع فرنسا فى هذا الطريق بدلا من أن تتركها تمضى فيه وحدها . ومع ذلك ، وحسبما لدى من معلومات وثيقة ، لم يكن غرض إنجلترة يزيد على فعل شيء أكثر من مجرد استخدام ضغط دبلوماسى خفيف مع الاحتفاظ بصداقته فى الوقت نفسه ، واستبقاء إيثاره لها .

« ولكن الحوادث التى وقعت فى ١٨٧٧ — ١٨٧٨ خدمت فرنسا . وذلك لأن إنجلترة لم تلبث أن وجدت من الضرورى أن تنال تأييد فرنسا لها فى مؤتمر برلين . وقد نالت هذا التأييد فقط عند ما حصلت على موافقة الدول على أن تستبعد المسائل المصرية من دائرة بحث المؤتمر ، وأفهمت فرنسا أنه لن يحدث أى تدخل فى السياسة التى تتبعها هذه فى مصر .

وتحت ضغط المسائل المعروضة على بساط البحث فى مؤتمر برلين ، والتى لم يكن المؤتمر قد وصل إلى قرار بشأنها ، عاونت إنجلترة — ضد نصيحة قنصلها العام فى مصر — على إرغام [الحكومة المصرية] على دفع كوبونات مايو ١٨٧٨ (١) .

« ولقد اعترفت إنجلترة بعد ذلك بهذا الخطأ الذى ارتكبته ، وحاولت النكوص على عقبيها ، ووقف فرنسا ومنعها من المضى فى طريقها .

« وفى أثناء ذلك كانت قد شكلت لجنة التحقيق العليا [مرسوما ٢٧ يناير و ٣٠ مارس ١٨٧٨) ، وتألفت هذه من مجرد عملاء للدائنين الأوربيين . وما كان يمكن أن تسفر نتائج أعمالها إلا عن إضافة ارتباكات جديدة . ولرغبة الخديو فى استرضاء [الدول والدائنين] شكل وزارة نوبار باشا [فى ٢٨ أغسطس وهى الوزارة المسئولة الأوربية الأولى المعروفة] وعين السير ريفرز ويلسون وزيراً للمالية . ولكن بتعيينه أظهر الخديو تفضيله الواضح للإنجليز ، مما جعل فرنسا تغضب لهذه الإهانة التى لحقت بها ، وتطلب تعيين وزير [فرنسى] فى

---

(١) والكوبون قسيمة أو وريقة مرفقة بكل سهم أو سند تنفصل عند ميعاد دفع الأرباح والفوائد وتقدم للحصول عليها .

الوزارة . فاضطر الخديو إلى إجابة مطلبها ، وعين المسيو دى بلنيير وزيراً للأشغال العمومية . وفى هذا الحين لم تكن هذه مصلحة أو وزارة مهمة . فأبدى الفرنسيون عدم رضاهم وقالوا إن التعيين فى هذه الوزارة لا يتناسب مع كرامتهم ومجد أمتهم . فلإرضائهم ضمت عدة مصالح أخرى إلى وزارة الأشغال العمومية حتى صارت هذه الوزارة فى النهاية من الوزارات ذات الأهمية العظيمة .

« ولكن فشل الوزيرين الأجنبيين الظاهر والمعترف به فى إدارة شئون وزارتيهما لم يلبث أن أوجد ارتباكات جديدة ؛ ثم إنه أوجد حزبين بين الفرنسيين إلى جانب الحزبين اللذين كانا قد وجدا من قبل بين الإنجليز . والأحزاب التى وقفت ضد الوزيرين الأوربيين والتى نالت تعضيد القنصل الإنجليزى العام [فيفيان : (Vivian)] والقنصل الفرنسى العام [جودو : (Godeaux)] كانت هى الأقوى ، وعند ما أخرج الخديو السيدين ويلسون ودى بلنيير فى ٧ أبريل ١٨٧٩ [والإشارة هنا إلى إقالة وزارة محمد توفيق أو الوزارة الأوربية الثانية] إنما بفعله هذا كان ينفذ الرغبة الإجماعية التى ظهرت فى مصر [لإخراجهما] .

« ولكن المعركة الحقيقية كانت قد بدأت . فالمسيو دى بلنيير وأصدقاؤه كان نفوذهم قوياً فى باريس لدرجة تكفى للأخذ بآرائهم ، فسحب القنصل الفرنسى [وأرسل بدلا منه المسيو تريكو : (Tricou)] . ومع أن السير ريفرز ويلسون لم يكن على الأقل منذ مدة طويلة ناجحاً فى لندن ، فالذى يروج الآن أن المستر فيفيان لا يعود إلى مصر [وقد عين بدلا منه السير فرانك لاسال (Frank Lascalles) فى مارس ١٨٧٩] .

«وفى مبدأ الأمر كان قد تقرر فى لندن أن الأمور قد سارت شوطاً بعيداً فى مصر فى صالح الدائنين ، وأن أضراراً كثيرة قد لحقت بالشعب المصرى بسبب السياسة التى اتبعت ، واعترف الإنجليز بأن إرغام [الحكومة المصرية] على دفع كوبونات مايو ١٨٧٨ كان خطأ جسيماً ، وأن المجاعة التى انتشرت عقب ذلك فى الصعيد كانت لدرجة كبيرة ، على الأقل بسبب هذا الفعل الاستبدادى من جانب فرنسا وإنجلترة .

« وعلاوة على ذلك رأت إنجلترة أن إتباع سياسة لينة يعود بفوائد أكبر على نفوذها وتفوقها فى مصر ويدعو إلى دعمهما ؛ ولكن فرنسا لم تكن راضية أبداً .

وزخرت صحافتها بحملات النقد والتشنيع على الخديو فى أوربا ؛ وأتت هذه الحملة ثمارها. ومع أن حزباً قوياً من المصرفيين المضاربين [الإنجليز] اشترك مع فرنسا فى حملتها هذه، فإن الحكومة الإنجليزية على ما يبدو لم تكن تميل لسلوك هذا الطريق، ولكن فى هذه اللحظة بالذات حدث أن دخلت ألمانيا الميدان كالحليف الظاهر لفرنسا، وأى إنسان أتيح له أن يرقب سير الأمور فى مصر من الناحية الدبلوماسية خلال العامين الماضيين، ويقف على شئونها، لن يجد أدنى صعوبة فى معرفة السبب الذى حدا بالبرنس بسمارك إلى هذا التدخل غير المنتظر.

« فقد لعبت ألمانيا حتى الآن دوراً متواضعاً فى شئون الشرق، ولم يكن لها نفوذ يذكر إذا قورن هذا بما كان لإنجلترة وفرنسا، ومع هذا بلغ مقدار ما ساهمت به من الدين السائر ١٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى، صدرت بالجزء الأكبر منه أحكام من المحكمة المختلطة لصالح أصحابه. وكان من رأى قنصلها العام [البارون دى سورما] أن واقعة صدور أحكام من محكمة ذات صبغة دولية تضفى على [هذه الديون] طابعاً خاصاً ؛ ومعنى عدم دفع هذه الديون، امتهان المحاكم [المختلطة] وعدم احترام [أو تحقير] أحكامها. ولما كانت النمسا فى وضع يشبه هذا الوضع، فقد بذلت هاتان الحكومتان جهوداً كبيرة للحصول على دفع ديون [رعاياهما]. ولكن لما كان ضغط فرنسا وإنجلترة لدفع الكوبونات [أى أقساط الدين الثابت] : أكثر صرامة، فقد استنفد دفع هذه كل الأموال المتحصلة ولم يدفع شىء [لأصحاب الديون السائرة من الألمان والنمسويين].

« وشكا القنصلان العامان: الألمانى والنمسوى — المنغارى من أن الخديو استجاب لمطالب القنصلين العامين الفرنسى والإنجليزى، فى حين أنه لم يلق بالا لمطالبهما هما، وحقيقة الأمر أن هذين القنصلين ظلا دون نفوذ إطلاقاً خلال عام ونصف حتى إنهما صارا يقولان إنه ليس بالقاهرة سوى قنصلين عامين فقط، وإن الأجدر بسائر القناصل أن يعودوا إلى بلادهم.

« وعند ما أبلغت هذه الحقائق إلى البرنس بسمارك، وجد فيها ما يجرح شعوره ويغضبه بسبب المركز [الثانوى] الذى صار لألمانيا فى مصر. والخديو لم يخطر بباله أن يجرح شعور ألمانيا، ولكنه اعتقد لما ظهر من إلحاح وتهديد من

جانب فرنسا أن دفع الكوبونات أمر لا محيص منه ، فدفعها ، وعندئذ لم يبق لديه ما يدفعه لأصحاب الديون السائرة . وبذلك غدا أولئك الذين دفع لهم [تحت الإلحاح والضغط] وأولئك الذين لم يدفع لهم [لعدم وجود المال لديه] أعداء الخديو على السواء . لقد بذل الخديو قصارى جهده ولكنه لم ينجح فى إرضاء أحد ! فرنسا لا تريد أن ترضى ، وألمانيا لم يكن لديها سبب يدعوها للرضا .

« وبعد ٧ أبريل [١٨٧٩ وهو تاريخ إقالة وزارة محمد توفيق] ، وعند ما بدا أن إنجلترة سوف تترك فرنسا وتتخلى عن مؤازرتها ، عمدت فرنسا إلى مفاتحة حكومات الدول العظمى فى أوربا فى الأمر ، ووجد بسمارك عندئذ الفرصة السانحة للتدخل ، والظفر بالمركز الذى اعتقد أن من حقه أن يظفر به فى شئون مصر .

« ولا علم لى بتاريخ سرى آخر أو بدوافع أخرى قد تكون هذه المسألة منطوية عليها . ولكن من المحقق أن فرنسا استطاعت تحريك إنجلترة فقط عند ما ذاع نبأ الموقف الذى أزمعت ألمانيا على اتخاذه . فقد أدركت إنجلترة أنه صار يجب عليها أن تسير مع فرنسا ، وإلا سارت فرنسا فى الطريق وحدها أو متحدة مع ألمانيا ، ونالت [فرنسا] بذلك مركزاً فى مصر يضر بالمصالح الإنجليزية. وأما ما أدركته فرنسا من نجاح أخير [عزل الخديو] فمرده المباشر إلى ألمانيا ، لأنها بمجرد أن نالت تأييد إنجلترة ، بفضل ما فعلت ألمانيا ، صار من السهل عليها أن تحقق ما بقى فى عزمها ، ولكن هذه النتيجة [عزل الخديو] كان لها آثارها . فإنجلترة صارت هى الخاسرة ، لأن الواجب صار يقتضى الآن ليس فقط استشارة ألمانيا والنمسا والمجر فى شئون مصر ، بل ربما كذلك إيطاليا ، وهذا فى الوقت الذى نالت فيه فرنسا مركز الزعامة . ففرنسا هى التى أوجدت الخلع [خلع الخديو] . وأصبح القنصل الفرنسى اليوم هو الحاكم الفعلى لمصر . فإذا قال اطردوا هذا الوزير ، وعينوا هذا الرجل أو ذاك فى مكانه ، نفذ ما يريده فى أربع وعشرين ساعة .

« ومن المحتمل الآن أن تبقى فرنسا وقتاً طويلاً وهى تحتفظ بهذه المكانة العالية جداً .

« ويشعر الإنجليز المقيمون هنا بأنهم هم الخاسرون ، وإذا استثنينا موظفيهم

فهم عموماً يندددون [بالسياسة] التي سارت عليها حكومتهم، فقد رأوا الخديو صديقاً لإنجلترة، وفي نظرهم أن هذه قد تخلت عنه جبناً ونذالة، تسليماً منها لنزوات فرنسا الشاذة.

« وما يقال عن وجود اتفاق حبي أو ودي بين فرنسا وإنجلترة في المسألة المصرية، ليس إلا في الظاهر فقط، بل يعترف الموظفون الإنجليز أنفسهم أنه قد صار استدراج حكومتهم بغباوة إلى الدخول في محالفة مربكة وسيئة، وتختلف آراؤهم كل الاختلاف عن آراء الفرنسيين فيما يجب فعله، ويكاد يكون مستحيلا أن يتفق إنجليزي وفرنسي في عمل مشترك بينهما: فكل فريق يشعر بالغيرة من الآخر، وكل منهما يعتقد أن للآخر أطماعاً في مصر، وكلاهما في سويدائه، وكقاعدة أولية يختلف عن الآخر في هذه المسألة برمتها، وإذا كان هذا الاختلاف لا يؤدي عاجلا إلى نزاع علني بينهما، فمرد ذلك إلى وجود مصالح ومشكلات سياسية في أماكن أخرى تمنع إنجلترة من سلوك المسلك الذي تتوق لسلوكه لولا ذلك.

« ومن المعروف أن الموقف الراهن في الشرق في حالة تجعل من المحالفة الفرنسية ضرورة حتمية لإنجلترة، وقد أفادت فرنسا من هذه الظروف لتسترجع مركزها [أو نفوذها] المفقود في مصر.

« ولقد لعبت المسألة المالية دورها في [مسألة عزل الخديو] ولكن رجال المال والمضاربين ما كان في وسعهم أن يفعلوا شيئاً لولا وجود هذه الكراهية التي تشعر بها فرنسا نحو الخديو، والتي سببها الاعتقاد بأن الخديو قد تخلى عنها وفضل عليها إنجلترة؛ ولولا وجود فكرة استرجاع السمعة المفقودة. وأما أن الإنجليز لا يعدون هذا الحادث الأخير [خلع الخديو] انتصاراً لهم، فينهض دليلا عليه هبوط قيمة السندات المصرية [للدين الثابت] وهو الهبوط الذي حدث منذ أن خلع الخديو، وقلائل من بين أصحاب الديون السائرة هم الذين لا يعتبرون أن أذى ملموساً قد لحق بمصالحهم ».

هذا وقد انتقل « فارمان » بعدئذ إلى الكلام عن نواحي الخطأ والظلم، ثم الصواب والعدالة في الأزمة المصرية التي انتهت بخلع الخديو، وقال إن مسائل الصواب والعدالة والخطأ والظلم هذه لا تدخل في اعتبار السياسة الأوربية التي تعد القوة والمصالح في المرتبة الأعظم أهمية.

ثم استمر « فارمان » يقول:

« لقد ذكرت من قبل أن الخديو – فى رأيى – قد بذل قصارى جهده فى السنوات الثلاث الماضية حتى يوفى بالتزاماته نحو الدول الأوربية ، وحتى يرضيها . ولقد سلك مسلكاً أميناً، وفعل ذلك برغبة صادقة ، وزاد ، بالجملة ، ما فعله كثيراً على ما كان يجب عدلا وإنصافاً على مصر أن تفعله . ولكن عمله هذا لم ينل تقديراً من أحد ، وزيادة على ذلك فقد عامله الممثلون الأوربيون بسوء نية وغدر .

« ولقد عمل بمقترحات بعثة « جوشن » و « جوبير » تحت ضغط شبه رسمى. واحتج الخديو بأن إيرادات مصر لا تكفى للدفع ربح [أو فوائد] على ديونها تزيد على ٥ ٪ . ثم تلا ذلك سنة تميزت بالكساد العام وبأن النيل فيها كان منخفضاً ، والإيرادات كانت أقل من المعتاد . ومما زاد فى أعباء مصر أنها اضطرت إلى إرسال عدد كبير من الجنود للاشتراك فى الحرب الروسية – التركية [١٨٧٧ – ١٨٧٨] ولم يكن الخديو يريد الاشتراك فى هذه الحرب ، فظل متردداً وقتاً طويلاً ، ولم يرسل جنوده [إلى البلقان] إلا بعد ضغط إنجلترة الأدبى عليه ؛ ولذلك وجب أن ينال ثلاثون ألف جندى كسوتهم ، بما فى ذلك أولئك الذين أرسلوا من قبل لمساعدة تركيا ضد الصرب ؛ ووجب أن يزودوا بالعتاد والأسلحة ، ثم أن يرسلوا عبر البحر المتوسط إلى تركيا ؛ ثم أن ينفق عليهم هناك مدة سنة تقريباً ، وأن يرجعوا بعد ذلك إلى مصر.

« وكان وقت عودة هؤلاء الجنود فى ربيع سنة ١٨٧٨ ، وعند ما كان المحصول الشتوى قد فسد بأسره فى قسم كبير من الصعيد ، راحت فرنسا وإنجلترة تطلبان دفع كوبونات مايو ١٨٧٨ ، وقد دفعت هذه بالطريقة التى أدت إلى تلك النتائج التى سبق أن أوضحتها فى تقاريرى السابقة .

« وأصر كثيرون على أن الخديو يغش أوربا ويخدعها فيما يتعلق بحقيقة إيرادات مصر ، وبناء على طلب إنجلترة وفرنسا كانت وقتئذ قد تشكلت لجنة تحقيق [هى التى عرفنا أن الأمرين العاليين فى ٢٧ يناير و ٣٠ مارس قد صدرا بإنشائها وتحديد اختصاصاتها . . . إلخ] مزودة بأكمل سلطات ممكنة .

« وخشى الخديو فى أثناء المفاوضات لإنشاء لجنة التحقيق هذه أن يكون

الغرض منها استخدامها ضده، وقد أوضح مخاوفه هذه. ولكن القناصل [خصوصاً الإنجليزى والفرنسى] الذين قاموا بهذه المفاوضات أكدوا للخديو ووعدوه بأنه إذا أمر بتعيين اللجنة وأعطاها كامل السلطات التى يطلبونها لها، فهى لن تستخدم بأى حال ضد شخصه. وأما هذه المعلومات فقد حصلت عليها من أحد [القناصل] الذين بذلوا هذه الوعود.

« وبناء عليه أصدر الخديو [أمرين عاليين بتأليفها وتنظيمها]. ولكن كل إنسان يعلم كيف أن لجنة التحقيق عمدت إلى بذل قصارى جهدها من البداية إلى النهاية لإسقاط اعتبار الخديو وحكومته [أى تسوىء سمعتهما].

« ثم اتضح سريعاً أن الخديو كان صادقاً فى بيانه عن قيمة الإيرادات. وحتى تسد اللجنة العجز، صممت على أن تتسلم [أو تأخذ] الدولة [أى الحكومة] أملاك الأسرة الخديوية [وهذه ٤٨٥,١٣١ فداناً أملاك الخديو، ٢٣,٠٠٠ أملاك الأسرة)، ووافق الخديو فى آخر الأمر على هذا الإجراء. ولكن بعد أن حصل على توكيد فى نظير ذلك بأن يصير سداد الدين السائر، وتسوية المركز المالى بشكل يبعث على رضاء الدائنين والدول الأوربية، وعلى ذلك فقد استولت على هذه الأملاك [بلغ ما استولى عليه ٤٢٥,٧٢٩ فداناً] الوزارة المعروفة باسم الوزارة الأوربية [الأولى التى تشكلت فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨]. وقد جعلتها هذه [ضماناً] لقرض روتشيلد [دين الدومين لسنة ١٨٧٨ وهو القرض الذى قلنا إنه عقد فى لندن فى أكتوبر من هذه السنة]. ولكن الدين السائر الذى كان قائماً من مدة طويلة بسبب المتاعب [المالية] فى مصر، بقى كما هو ولم يدفع منه شىء.

« وعند ما طرد الخديو الوزيرين الأوربيين، لم يفعل إلا ما أملاه عليه واجبه كرئيس للدولة، وما هو من حقه كذلك أن يفعله بمقتضى ترتيباته مع الدول الأوربية [والإشارة هنا إلى مطالبة اللائحة الوطنية فى ٥ / ٤ / ١٨٧٩ بإعادة المراقبة الثنائية حسب المرسوم الصادر فى ٨ / ١٢ / ١٨٧٨ بعد تشكيل الوزارة الأوربية الأولى والتى أصدرت هذا المرسوم]. ومن ذلك الحين [أى من وقت تشكيل الوزارة الوطنية فى ٨ أبريل ١٨٧٩] جرت إدارة الحكومة من الناحية الاقتصادية كأى إدارة حسنة — أو طيبة من المحتمل — لعدة سنوات مستقبلة —

أن تجريها أية حكومة فى الشرق سواء كانت هذه حكومة وطنية أم يشرف عليها أجانب .

« وفيما يتعلق بما تفعله الدول الأوربية ، يدين الممثلون الأمريكان فى مصر برأى واحد فقط ، هو أن فعلها هذا لم يكن فقط ظالماً ، وبدون سبب كاف يبرره ، بل كان بعيداً عن العدل إطلاقاً بالنسبة للخديو وشعبه ؛ وأن الادعاء أو الاعتذار [لتبرير هذا المسلك] بأن الحكومة سيئة ، هو ادعاء لا يستند على أساس من الحقيقة إذا قيست هذه الحكومة [الخديوية] بالحكومات الشرقية الأخرى بما فى ذلك بلاد الجزائر والهند أيضاً .

« ولقد تشكلت وزارة جديدة [هى الوزارة الوطنية فى ٨ / ٤ / ١٨٧٩] على رأسها شريف باشا كوزير للخارجية ورئيس لمجلس النظار . ولا يمكن الادعاء بأن الوزارة الجديدة أفضل من الوزارات القديمة ، والمفهوم هنا أن التغيير حدث لمجرد أن يقال إن تغييراً قد حدث فعلاً .

« ويبدو أن الوزيرين الإنجليزى والفرنسى السابقين فى الوزارة المصرية ، وهما المستر ريفرز ويلسون ، والمسيو دى بلنيير ، موجودان الآن فى باريس للتشاور بشأن حكومة مصر المستقبلة ، ولا يزال هناك حزبان بين الفرنسيين والإنجليز ، أحدهما لإعادة تأسيس وزارة أوربية ، والآخر لإنشاء رقابة أوربية على المالية .

« والآن أعتقد أنى انتهيت من سرد قصة حكم إسماعيل باشا ؛ واليوم تبدأ مصر عهداً جديداً فى تاريخها ، ولكنى لا أرى فى مستقبلها — كما لم أكن أرى فى ماضيها — إلا ظلماً يقع على طبقات الفلاحين البائسة ! »

ذلك هو تقرير « فارمان » الذى نشرناه لأول مرة كواحد من الملاحق التى ذيلنا بها كتابنا الذى نشرناه فى عام ١٩٣٨ بالإنجليزية عن « الخديو إسماعيل والرق فى السودان » . وهذا التقرير موجود ضمن الوثائق الأمريكية فى قصر الجمهورية [عابدين سابقاً] .

والتقرير فى تلخيصه لحكم إسماعيل ، وبيان الأسباب التى أحدثت الأزمة المالية ثم أدت إلى خلع الخديو ، متفق مع ما حدث فعلا ، وصحيح من الناحية التاريخية ، ومن شأن تحقيق المسائل التى أثارها أن يقرر نقاطاً هامة ، منها :

بيان مدى الأخطار التي تهددت مصر من نوع « الوصاية الدولية » التي فرضتها عليها تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، ثم استبقتها تصفية الأزمة العثمانية - المصرية وصدور الفرمان الشامل في ٩ يونية ١٨٧٣ . وقد بدت هذه الأخطار في إمعان التدخل الأجنبي في شئون البلاد المالية ، ثم انتقال هذا التدخل إلى تدخل صريح في شئونها السياسية منذ أن أنشئت الرقابة الثنائية (١٨ نوفمبر ١٨٧٦) وقيام نظامها الثنائي (Condiminium) .

ثم إن هذا التقرير ينفي قطعاً أن سوء الإدارة كان سبب الأزمة المالية . فلم يذكر كلمة واحدة يمكن بها الاستدلال على أن « إسراف » الخديو - الذي تغالى الكثيرون في اعتباره عاملا أساسيًّا - كان منشأ هذه الأزمة أو من العوامل التي ساعدت على استحكامها . بل إن « فارمان » كان صريحاً في قوله إن مغامرات المضاربين والمصرفيين الأجانب الذين طلبوا فوائد باهظة لديونهم كانت هي السبب الرئيسي في حدوث الأزمة المالية . وذكر « فارمان » ما يفيد أن الحكومة الخديوية عند ما عقدت القروض كانت في حاجة ملحة إلى المال ، أي أنها طلبت المال لمواجهة حالات معينة ، الأمر الذي أعطى المغامرين والمصرفيين الأجانب الفرصة لاستغلال هذه الحاجة حتى يطلبوا فوائد مرتفعة لديونهم ، وأما القول بأن الحكومة الخديوية كانت في حاجة إلى الاستدانة ، فهو قول تتضح صحته إذا استقصيت أسباب عقد كل قرض من هذه القروض على حدة ، وابتداء من قرض ١٨٦٤ المعروف باسم قرض « فرولنج - جوشن » ، ولقد شهد « فارمان » بأن الخديو بذل كل ما وسعه من جهد وحيلة لسداد هذه الديون وإرضاء أصحابها ، وإرضاء الدول ، وعلى ذلك فإذا لم يكن الإسراف هو طابع الإدارة المصرية ، وتوفر حسن النية ، وكانت العزيمة صادقة لسداد الديون ، فقد سقط « المبرر » الذي تذرعت به الدول للتدخل .

ويلقي هذا التقرير مسئولية زيادة الارتباك المالي والتدخل السياسي بالشكل الذي أدى إلى إحكام « الوصاية الدولية » على مصر ، حتى انتهى الأمر بخلع الخديو إسماعيل ، على فرنسا ، ويترتب على تأكيد هذا الرأي انتفاء أنه كان لإنجلترة في هذا الحين أغراض معينة في احتلال مصر تسعى لتحقيقها عن طريق إرباك الحكومة المصرية وإضعافها ، ويجب ملاحظة التفريق هنا بين « الرغبة »

فى احتلال مصر ، والرغبة فى بسط نفوذ إنجلترة السياسى على مصر . والمسلم به أن الإنجليز كانوا يريدون وقتئذ بسط نفوذهم السياسى على الخديوية .

ويستدل من هذا التقرير كذلك ، وهو أمر صحيح ، أن تشويه سمعة الحكم على يد حكومة فرنسا وأصحاب الديون الفرنسيين — وأكثر ديون هؤلاء ديون سائرة — وفريق من الدائنين الإنجليز — وأكثر ديونهم ديون ثابتة — ، كان عملاً المقصود به تسويغ التدخل السياسى فى شئون مصر وخلع الخديو . ولقد وجدت إنجلترة عند ما انتهى الأمر باحتلالها هى لهذه البلاد أن من صالحها أن تستمر هذه الحملة المشوهة لسمعة الخديويين ، ولإظهار عجز البلاد عن إدارة شئونها عموماً — وذلك لتبرير أو تسويغ حادث الاحتلال البريطانى نفسه . وكان تشويه سمعة الحكم هذا على يد فرنسا فى أثناء الأزمة المالية ، واستمراره على يد الإنجليز عقب الاحتلال البريطانى ، منشأ « أسطورة » الإسراف الذى أرغم الخديوية على الاستدانة واستتبع لزوماً فى عرف هذه الأسطورة احتلالا أجنبيًّا للبلاد لإصلاح شئونها .

وأوضح تقرير « فارمان » أن تدخل بسمارك ، وذلك بوساطته أولا بين « وادنجتون » و « دزرائيلى » فى أثناء مؤتمر برلين ، ثم لتدخله لعزل إسماعيل كان السبب المباشر الذى جعل إنجلترة تربط سياستها فى المسألة المصرية بالسياسة الفرنسية ؛ وأن الموقف الدولى فى أوربا الذى اقتضى أن تطلب إنجلترة مؤازرة فرنسا لها فى الميدان الدولى كان من العوامل الحاسمة فى عزل الخديو إسماعيل .

والذى يستخلص من هذا كله أن الأسباب المباشرة لعزل الخديو إسماعيل ، وإضعاف الخديوية ، كانت فى جوهرها أسباباً « سياسية » وليست أسباباً « مالية » .

* * *

د — عزل الخديو إسماعيل (٢٦ يونية ١٨٧٩) :

قدم القنصل الألمانى احتجاج حكومته على مرسوم ٢٢ أبريل ١٨٧٩ إلى الخديو فى ١٨ مايو ، ثم حذت بقية الدول حذو ألمانيا . فقدمت النمسا احتجاجها فى ١٩ مايو ، وإنجلترة فى ٧ يونية ، وفرنسا فى ١١ يونية ، وروسيا فى ١٢ يونية وإيطاليا فى ١٥ يونية .

وعندئذ طلبت فرنسا وإنجلترة رسميًّا من إسماعيل أن ينزل عن الحكم لأن

« الخديو — كما قالتا — لم يقبل أبداً بإخلاص أن تتحدد سلطته على النحو الذى اقترحته لجنة التحقيق » . وحاول القنصل الإنجليزى « السير فرانك لاسال » وزميله الفرنسى « تريكو » أن يقنعا إسماعيل بالنزول لابنه توفيق ، وكانت إنجلترا وفرنسا تريدان أن يتم هذا النزول دون تدخل من الباب العالى ؛ حتى لا يكون للباب العالى « يد » أو فضل فى هذا النزول فيتخذ من ذلك ذريعة للحصول على « امتيازات » لنفسه . ولجأت الدولتان — وانضمت إليهما ألمانيا — إلى تهديد إسماعيل بتولية عمه عبد الحليم باشا بدلا من ابنه توفيق إذا لم يذعن لرغبتهما ، ولكن إسماعيل كان يثق أن فى وسعه اجتياز هذه الأزمة بسلام بفضل معاونة السلطان له . وأصر أمام ضغط « لاسال » و « تريكو » على عدم النزول إلا إذا جاءه أمر السلطان بذلك ؛ حتى غضب « تريكو » وقال وقد نفد صبره : ومنذ متى كنتم سموكم خادم الباب العالى المطيع ؟ فأجابه إسماعيل على الفور : منذ أن ولدت يا سيدى !

غير أن الباب العالى الذى أدرك أن الدول جادة فى خلع الخديو ، سرعان ما وجد أن الفرصة قد صارت سانحة لإظهار سيادته العليا باستخدام حقوقه الشرعية ومحاولة « إلغاء الامتيازات » التى نالتها مصر فى فرمانات ١٨٤١ — ١٨٧٣ إذا استطاع إلى ذلك سبيلا ، فأبرق إلى « خديو مصر سابقاً » فى ٢٦ يونية ١٨٧٩ يخبره بقرار الخلع ، وأبرق فى اليوم نفسه إلى محمد توفيق ، يخبره بأنه قد ارتقى « السدة الخديوية » . وفى ٣٠ يونية ١٨٧٩ غادر إسماعيل الإسكندرية إلى نابولى . وبقى فى المنفى بعيداً عن مصر حتى توفى بالقسطنطينية فى ٢ مارس ١٨٩٥ .

قال « فارمان » تعليقاً على حادث خروج إسماعيل إلى المنفى : « لم يقابل التغيير الذى حصل فى الحكومة بأى حماسة فى مصر ، ولكنه قوبل بإظهار العطف على العاهل الذى سقط والاحترام له ؛ وبالرغم من عادة الشرقيين أن يتخلوا عن الذين تنزل بهم الكوارث ، فقد كان قصر الخديو المعزول مزدحماً يوم نزوله عن العرش بالقاصدين إليه الذين جاءوا ليعبروا عن عواطفهم نحوه . ولقد صحبه إلى المحطة جمع عظيم من الناس . . . وعلى طول الطريق إلى الإسكندرية ، اجتمعت الجماهير فى المحطات حتى تظهر شعورها وعواطفها نحو شخصه

واحترامها له. وفي الإسكندرية كان الحشد عظيماً لدرجة أن الخديو اضطر إلى أن يسلك طريقاً آخر حتى يصل إلى سفينته وقد طلع على ظهر السفينة عدد كبير من الناس لتوديعه . وأما سموه فكان يقابلهم بود عظيم ، وفي هدوء نفساني كامل » .

ويستمر « فارمان » فيقول : « ولم نلبث أن عرفنا بذلك الابتهاج العظيم الذى قوبل به في باريس نبأ ذلك النصر الدبلوماسى ، وذلك الانتقام الملتوى . ولكن في مصر كان الشعور السائد هو شعور شعب مغلوب على أمره حال الأجنبى المكروه بينه وبين عاهله » .

٧

آثار ضعف مسند الخديوية

فى أثناء اشتداد الأزمة التى انتهت بخلع الخديو إسماعيل ، كتب القنصل الأمريكى « ألبرت فارمان » فى ٢٧ مايو ١٨٧٩ يقول : « مهما اشتدت الحملة ضد إسماعيل فهنالك شىء لا سبيل لنكرانه : هو أن مصر خلال الست عشرة سنة التى حكمها قد قطعت فى جميع مناحى الحضارة الحديثة شوطاً فى الرقى والتقدم ما كان فى استطاعتها أن تقطعه فى المائة سنة أو ربما فى الخمسمائة سنة السابقة ، وليس من المحتمل كذلك أن يكون فى استطاعتها أن تقطعه لزمن طويل فى المستقبل ، فالبلاد مدينة فى هذا التقدم له كلية » . ثم استطرد يقول : « والخديو هو الذى فكر فى إنشاء دولة أفريقية عظيمة — ربما إمبراطورية على نمط أوربى تقوم على ضفاف النيل ، ممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى خط الاستواء » .

ولقد كانت هذه آمالا عريضة . ومن الثابت أن الخديو إسماعيل لم يدخر وسعاً فى إنهاض البلاد وبناء « إمبراطورية » أو دولة وادى النيل العظيمة . ولكن هذه الآمال لم تلبث أن انهارت بسبب إصرار الدول على إحكام الوصاية الدولية على مصر ، عن طريق التدخل المالى السياسى فى شئون الخديوية . وأما النتيجة الحتمية لهذا التدخل الذى أفضى إلى خلع الخديو إسماعيل ، فكان ضعف مسند الخديوية ، وذلك لسبب جوهرى واحد ، هو أن الدول التى آزرت إسماعيل فى الحصول على فرمانات سنة ١٨٦٦ عن الوراثة الصلبية وسنة ١٨٦٧ عن الخديوية وسنة ١٨٧٣ المعروف بالفرمان الشامل ، لم تكن تبغى تقوية مسند الخديوية إزاء الباب العالى ، وإنما فعلت ذلك لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية ، فلم يطرأ أى تغيير على « الوصاية الدولية » التى جاءت بها تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، بل زادت هذه الوصاية الدولية الآن قوة على قوتها ، الأمر الذى ترتب عليه أن ضعف مسند الخديوية ليس فقط إزاء الدول صاحبة المصالح فى مصر وخصوصاً فرنسا وإنجلترة ، بل إزاء الباب العالى نفسه كذلك .

وقد ظهرت آثار ضعف مسند الخديوية بعد عزل الخديو إسماعيل فى مصر والسودان معاً . أما فى مصر فقد مهد هذا الضعف للاحتلال البريطانى فى حين أنه قد مهد فى السودان لقيام الثورة المهدية وتحطيم وحدة الوادى السياسية حوالى ست عشرة سنة . اسقطت الدول الأوربية فى أثنائها كل ما استطاعت أن تستقطعه من أقاليم السودان ، شطر الوادى الجنوبى .

ذلك كان المعنى الذى انطوت عليه عبارة من عبارات « فارمان » كذلك فى سياق كلامه عند وزن عصر الخديو إسماعيل . فقال : « لو أن " بيكونز فيلد" أى " دزرائيلى " لم يوافق على العمل مع فرنسا لدفع أقساط الديون ، ولو لم يعزل الخديو إسماعيل ، وتنتقل الحكومة إلى ممثلى أصحاب الديون غير المسئولين ، لما كانت وقعت معركة التل الكبير ، وظهر مهدى ناجح وانهزم " هيكز" (Hicks) فى كردفان ، ولما وقعت هزائم سواكن وغيرها » .

لقد ترتب على ضعف مسند الخديوية إذاً قيام الحركة العرابية فى مصر والثورة المهدية فى السودان .

٨

الحركة العرابية

تمهيد :

نزل المصريون على قرار الدول (والباب العالى) بخلع الخديو إسماعيل يحدوهم الأمل بسبب الوعود الكثيرة التى بذلت لإدخال الإصلاحات المالية والاجتماعية والسياسية الواسعة ، فى أن عهداً جديداً سوف يبدأ ، وتضافرت عدة عوامل على خلق هذا الأمل ، منها صفات العفة والاستقامة والاقتصاد والورع — الصفات التى تحلى بها محمد توفيق وكانت تحببه إلى الرعية ، وللميول الطيبة التى أظهرها أيام أبيه نحو « المصلحين » . فقد اتصل وقتذاك بالسيد جمال الدين الأفغانى ، وراح يمنيه هو وأتباعه بالوعود الجميلة ، ويعده بالإصلاح ساعة أن يعتلى أريكة الولاية (الخديوية) .

ومن هذه العوامل الاعتقاد بأن الأزمة المالية سائرة فى طريق التسوية لأن الخديو الجديد لم يلبث أن أصدر مرسومين فى ٤ ، ١٥ سبتمبر ١٨٧٩ بإعادة تأسيس « المراقبة الثنائية » على أساس القرار الصادر فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، وقبلت فرنسا وإنجلترة الآن إعادة المراقبة الثنائية ؛ ولو أنهما اشترطتا أن لا يعزل أحد من المراقبين : الإنجليزى ، وكان « إيفلين بارنج » ، والفرنسى وكان « دى بلنيير » إلا بعد موافقة حكومتيهما على ذلك ؛ ولأن الخديو وقع على « قانون التصفية » فى ١٩ يوليو ١٨٨٠ ، لتسوية الديون ، وقد قسمت هذه بمقتضاه إلى : ممتازة وموحدة ، وقروض قصيرة الأجل ، ودين الدائرة ، والدين السائر ، ثم ألغيت المقابلة فى نظير دفع مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى سنوياً لمدة خمسين سنة .

وقال الشيخ محمد عبده تعليقاً على « قانون التصفية » :

« كان يوم أمضى هذا القانون من الأيام المعروفة فى تاريخ مصر ، وقد احتفل له فى الإسكندرية جماهير من أهالى القطر المصرى ، وعد الناس ذلك

اليوم من الأعياد الوطنية فى ذلك الوقت ، وقالوا إنه فاتحة الطمأنينة ، وضمان من الاضطراب الذى كان يخشى منه ، وفى الحقيقة كان هذا القانون فاصلا بين ماض قلق مشوش كان يتعسر السير فيه ، وبين مستقبل واضح معروف — كما تمنى الجناب الخديو وصرح مراراً من أنه يريد فصلا بين الماضى والمستقبل ، وأهم ما غنمته الحكومة منه رضاء أوربا عن الحالة التى قررها (القانون) ، واطمئنان الأهالى والجناب العالى على مسند الخديوية وانقطاع المخاوف التى كانت المشاكل المالية تثيرها فى الأوهام عند ما يخطر بالبال حادثة فصل إسماعيل باشا . وبتلك الطمأنينة كان الفرح لها كالاحتفال » .

ولكن سرعان ما خابت الآمال عند ما اتضح أن الأجانب صاروا متسلطين على الحكومة لأن الاشتراط بعدم عزل أحد المراقبين فى المراقبة الثنائية إلا بعد موافقة حكومته ، جعل هذه المراقبة تخرج من مراقبة مالية إلى أخرى سياسية صريحة ، حيث قد ترتب على حرمان الحكومة المصرية حق الاستغناء عن المراقبين فى أى وقت شاءت ، أن صار هناك تدخل دائم من جانب الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى الشئون المصرية ، بصورة جعلت البلاد بمثابة « محمية » من المحميات . أى أن المراقبة تحولت الآن إلى « أداة » تفرض « حماية » إنجليزية — فرنسية على مصر .

وتأكد لدى الوطنيين أن حكومة رياض باشا التى تألفت فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ — (وكانت الوزارة الوطنية أو الشريفية استقالت عقب ولاية توفيق ، وألف محمد شريف وزارة جديدة فى ٣ يوليو ١٨٧٩ لم تلبث أن استقالت أيضاً وألف الخديو محمد توفيق وزارة برياسته هو نفسه فى ٢٨ أغسطس لم تمكث إلا أقل من شهر جاءت بعدها وزارة رياض باشا هذه) — نقول إنه تأكد لدى الوطنيين أن حكومة رياض باشا قد قبلت هذه « الحماية » عند ما شاهدوا رئيس الوزارة يتعاون تعاوناً وثيقاً مع « المراقبة » التى لم تكن تهتم بمصالح الأهلين .

ثم تجمعت أسباب أخرى لزيادة السخط على حكومة رياض . فقد ألغى رياض « السخرة » وأساء إلغاؤها الأعيان وسبب كراهيتهم له ولحكومته . كما حنقوا عليه بسبب إجراءاته الأخرى كزيادة أموال الأطيان العشورية . ثم إن أصحاب الأرض « الأعيان » كرهوا المراقبة عند ما ألغى قانون التصفية المقابلة دون

أن يعوضهم فى تقديرهم التعويض الكافى عن إلغائها . فانتشر التذمر ضد « العهد الجديد » وكره الشعب « نظاماً » اعتبره امتداداً للظلم الذى تحمله لصالح الأجانب ؛ وسار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الخديو الضعيفة المستسلمة للنفوذ الأجنبى . ولم يجد الساخطون وسيلة لإنهاء هذه الحالة إلا بالمطالبة : « بتأسيس الحكومة على قواعد الشورى ، ومنح بعض المنتخبين من الأهالى حق المشاركة فى كليات أعمال الحكومة » . ومعنى هذا تقييد السلطة التنفيذية كإجراء ضرورى لإنهاء النفوذ الأجنبى المسيطر عليها ، أو إنهاء « الحماية » . وكان بسبب هذا التذمر أن نشأ « حزب خفى من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء سموا أنفسهم بالحزب الوطنى ، وجعلوا مركز حزبهم فى مدينة حلوان » .

ولم يكن هؤلاء « العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء » هم وحدهم المتذمرين من الحكومة بل انتشر التذمر كذلك بين « رجال العسكرية » ، وغرض هؤلاء التخلص من الطبقة الجركسية — التركية فى الجيش ؛ وهى الطبقة التى احتكرت المناصب العليا واستولت على المرتبات الضخمة ، واستأثرت بالترقيات فى حين ظل صغار الضباط والجنود « المصريين » محرومين هذا كله .

ويرجع تذمر هؤلاء إلى أيام حملة الحبشة (١٨٧٦) لسوء تصرف القيادة العليا والإهمال الذى أودى بحياة ألوف الجند . فتكونت من هؤلاء أيضاً عند عودتهم جمعية سرية ، من رجالها أحمد عرابى وعلى فهمى وعلى الروبى ، وكان غرضهم فى هذا الوقت المبكر ، إلى جانب التخلص من الطبقة الجركسية — التركية فى الجيش وفتح باب الترقى للمصريين ، القضاء على حكومة الخديو إسماعيل وعزل الخديو نفسه . ثم تعرف أحمد عرابى بالشيخ محمد عبده ومحمود سامى البارودى ويعقوب سامى وغيرهم ، وحصل أول تآزر بين العسكريين و « الوطنيين » المدنيين فى حادث مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ التى أقيلت على أثرها — كما عرفنا — وزارة نوبار وهى الوزارة الأوربية الأولى .

ولا يعنينا فى هذه الدراسة ذكر تفاصيل الحوادث الداخلية التى وقعت فى أثناء الحركة العرابية . وإنما الذى يعنينا هو ذكر نتائج السياسة العقيمة التى اتبعتها فرنسا من حيث إصرارها على عزل الخديو إسماعيل .

ثم عجزها لسبب سياستها الضعيفة والمترددة ، بعد ذلك ، عن الاحتفاظ بالنفوذ المتفوق فى شئون مصر الذى كان ينبغى أن يكون لها بعد أن نجحت فى إقصاء إسماعيل من الخديوية . فلقد كان هذا العجز والضعف اللذان اتسمت بهما السياسة الفرنسية هما اللذان أتاحا للإنجليز — أكثر من أى شىء آخر — الفرصة لاحتلال مصر .

* * *

١ — التعاون الفرنسى — الإنجليزى :

فقد استمر التعاون الفرنسى — الإنجليزى عقب عزل الخديو ، لإحكام « الوصاية الدولية » على مصر ، ولجعلها مشاطرة بين إنجلترة وفرنسا فقط . واقتضى ذلك إبعاد النفوذ (أو التدخل) العثمانى . ففى تركيا كان السلطان عبد الحميد قد اعتلى العرش منذ ١٨٧٦ ، فى وقت كانت الأزمة المالية قد أخذت تستحكم حلقاتها فى مصر ، فلم يكن فى وسع خديوها إرسال الرشاوى والهدايا المعتادة إلى الآستانة على خلاف الحال أيام السلطان السابق عبد العزيز ؛ ولم يكن عبد الحميد فى واقع الأمر يشعر بود وصداقة نحو إسماعيل . وعلاوة على ذلك فقد كانت سياسة عبد الحميد تقوية حكومة السلطنة المركزية ، بإخضاع ولايات الدولة لإشراف الآستانة الوثيق وانتهز الباب العالى فرصة خلع الخديو فأراد أن يسترد الامتيازات التى منحتها الفرمانات السلطانية لمصر . ولذلك فقد اعتزم فى الوقت الذى صدر فيه قرار الخلع أن يسحب فرمان ٩ يونية ١٨٧٣ ، متناسياً أن الفرمان الذى منح مصر استقلالها الداخلى نهائيًّا ، كان قد وافقت عليه الدول ، وأنه اكتسب تلك الصفة الدولية التى تجعل سحبه أو تعديله أو تغييره من غير موافقة الدول مبدئيًّا أمراً متعذراً ، ولو أنه كان فى هذا الاشتراط أو النظام ذاته اعتداء واقعيًّا من جانب الدول على حقوق السيادة الشرعية التى للباب العالى على الخديوية ، وذلك بعينه ما أوجد تلك « الوصاية الدولية » التى نشأت — كما رأينا — من تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ .

ولذلك فإن فرنسا وإنجلترة بمجرد أن وقفتا على عزم الباب العالى ، طلبتا الاطلاع على نص الفرمان المزمع إرساله إلى توفيق ، ودارت من ثم مفاوضات

عطلت إرسال الفرمان إلى مصر ، حتى إذا تأيدت وجهة نظر الدولتين ، صدر فرمان الولاية (أو التقليد) أخيراً إلى محمد توفيق فى ٧ أغسطس ١٨٧٩ .

ولقد كان الأمران الظاهران فى فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩ (١٩ شعبان ١٢٩٦) هذا ، أن تبعية الخديوية لتركيا قد تأكدت فى نطاق الأوضاع الجوهرية التى تقررت فى الفرمانات السابقة ، فلم تفز تركيا ببغيتها ؛ وأن مصالح أصحاب الديون ، وبالتالى الإبقاء على التدخل الأجنبى ، وتدعيم النفوذ السياسى الإنجليزى — الفرنسى فى الخديوية ، قد روعيت فى هذا الفرمان .

فأما عن الأمر الأول فقد تأكدت تبعية مصر لتركيا على أساس الفرمانات السابقة من حيث بقاء نظام الوراثة الصلبية ؛ وقد تم ذلك بناء على تمسك إنجلترة وفرنسا بضرورة بقاء هذا النظام ؛ ومن حيث « مأذونية » الخديو — أى الترخيص له — فى عقد الاتفاقات الجمركية والتجارية وكل ما يتصل بالشئون الداخلية ، وذلك مع الدول « بشرط عدم وقوع خلل فى معاهدات دولتنا العلية البوليتيقية ، وفى حقوق متبوعية مصر إليها » . ثم أضاف هذا الفرمان قيداً جديداً ألغى به « الرخصة الكاملة » لعقد هذه الاتفاقات التى أعطيت للخديوية فى فرمان ٩/٨ يونية ١٨٧٣ وذلك فى قوله الآتى : « وإنما قبل إعلان الخديوية المشارطات (أى الاتفاقات . . . إلخ) التى تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالى » .

ووجدت إنجلترة وفرنسا فى هذا القيد ما يعطل مصالح الدولتين المالية ، ويقيد حرية التعاقد التى وجب فى نظرهما أن يتمتع بها الخديو كى يتمكن من إتمام تصفية المسألة المالية بسهولة ، وعندئذ اعترف الباب العالى بأن هذا القيد لا يعنى وجوب حصول الخديو على تصريح خاص من السلطات لتنفيذ هذه الاتفاقيات .

ثم عاد الباب العالى فأكد فى هذا الفرمان حقوق سيادته الشرعية على الخديوية فقال : « وحيث إن الامتيازات التى أعطيت إلى مصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها (ومعنى هذا أن للدولة العلية الحق فى سحبها لأن هذه الامتيازات منحة وأمانة فحسب) لا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها (ومعنى هذا أنه

لا يجوز التنازل للغير عن حقوق السيادة التي تمارسها الخديوية مستمدة من تركيا) ، أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية إلى الغير مطلقاً » ، والمقصود بالأراضي المصرية هنا : مصر والسودان معاً . لأن هذا الفرمان ذكر في أوله : « وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة والمعلومة مع الأراضي المنضمة إليها المعطاة إلى إدارة مصر » . ومبعث هذا التحذير كان بداية النشاط الإيطالي في السودان الشرقي ، ولأن مسألة تخطيط الحدود بين الحبشة والخديوية بعد الحرب الأخيرة بينهما كانت لا تزال معلقة ؛ ولأن الباب العالي كان يخشى بسبب ما ظهر من تدخل إنجلترة وفرنسا للمحافظة على مصالحهما ، أن يؤدي هذا التدخل إلى احتلال أجنبي للبلاد ، فتوهم أن هذا « التحفظ » الذي أبداه كفيل بإفساد أية مشروعات من هذا القبيل .

وأراد الباب العالي أن يتلافى تكرر المنازعات السابقة التي نشأت من الطريقة التي فسر بها الخديو إسماعيل «امتيازات» الخديوية ، فزاد عدد الجيش ، وصار يوصي على صنع السفن الحربية . . . إلى آخره ، فجاء في الفرمان أنه : « لا يجوز جمع عساكر زيادة على ١٨ ألفاً ، لأن هذا القدر كاف لمحافظة أمنية إيالة مصر الداخلية في وقت الصلح » . فلا يزاد هذا العدد إلا في الحالة التي تكون فيها الدولة العلية ذاتها في حرب مع غيرها ، وكذلك : « لا يرخص لخديو مصر أن ينشئ سفناً مدرعة إلا بعد الإذن وحصول رخصة قطعية إليه من دولتنا العلية ، ومن اللازم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر والاجتناب من وقوع حركة تخالفها » .

وأما عن الأمر الثاني وهو رعاية مصالح أصحاب الديون ، وبالتالي الإبقاء على التدخل الأجنبي ؛ فمع أن فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩ حرم الخديو كمبدأ عام عقد القروض « من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه » ، إلا أنه استثنى من هذه القاعدة كل ما يعقد من قروض لتسوية المسألة المالية ، واعترف اعترافاً « ضمنياً » في هذا الاستثناء بأن للدول « حقاً » في التدخل في شئون مصر « المالية » — لصيانة مصالح الدائنين — وذلك في وقت كان لا يمكن أن يبقى فيه هذا التدخل « مالياً » فحسب ، بل صار مالياً — سياسياً ، ومن المتوقع أن تتغلب عليه الصفة « السياسية » ، فجاء في الفرمان : « وإنما يكون (الخديو) مأذوناً بعقد

استقراض بالاتفاق مع الدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يعينون رسمياً ، وهذا الاستقراض يكون منحصراً فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاً بها » .

وهكذا لم يخرج الترتيب (أو النظام) الذى جاء به فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩ عن النظام المستند على تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، والذى أقرته « تصفية » ١٨٧٣ أى أن هذا الترتيب قد كفل بقاء الوضع الشاذ الذى أوجد ، ثم أكد ، قيام « الوصاية الدولية » إلى جانب « التبعية لتركيا » . وأما مسند الخديوية نفسه فقد لحق به ضعف كبير بسبب « القيود » التى فرضها هذا الفرمان على سلطة الخديوية ، ولقد كانت هذه قيوداً أفاد منها التدخل الأجنبى قبل أى شىء آخر ، وزادت فى تدعيم « الوصاية الدولية » .

ولم تلبث أن اتضحت هذه الحقيقة الأخيرة عند ما قامت الحركة العرابية .

• • •

ب — الوصاية الدولية والحركة العرابية :

فقد انتهز الباب العالى فرصة الاضطرابات العسكرية بعد حادث عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، كى يحاول احتلال البلاد بجنود عثمانيين ، ذلك بأن أحمد عرابى قدم فى ٩ سبتمبر مطالب الحركة ، وكانت « إسقاط الوزارة المستبدة (وهى وزارة رياض التى تشكلت فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩) ، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوربى ، (وقد بقيت الحياة النيابية معطلة منذ انفضاض آخر مجلس لشورى النواب فى ٦ يوليو ١٨٧٩) ؛ وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية » . وكانت تألفت لجنة لإصلاح القوانين العسكرية بمقتضى مرسوم فى ٢٠ أبريل ١٨٨١) . فسقطت وزارة رياض باشا (فى ١٠ سبتمبر ١٨٨١) وأحيلت المطالب الخاصة بتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش إلى الآستانة ، ولما كان أحمد عرابى يبذل وقتئذ قصارى جهده لاستمالة الباب العالى إلى تأييد الحركة الوطنية ويخشى أن يعتبره السلطان عاصياً ؛ فقد صارت الفرصة مواتية — كما اعتقد الباب العالى — لتدبير احتلال البلاد بجيش عثمانى ، لا سيما أن الخديو نفسه كانت قد ضاعت سلطته تماماً بعد حوادث سبتمبر ١٨٨١ هذه .

ولكن سرعان ما تدخلت فرنسا وإنجلترة فى الأمر ، فأعلنت الأولى على لسان وزير خارجيتها «بارتلمي سانت هيلير» (Barthelemy Saint Hilaire) ، والثانية على لسان وزير خارجيتها «اللورد جرانفيل» (Granville) ، أنهما تعارضان أية مجهودات قد يبذلها الباب العالى للتدخل (intervention) فى شئون مصر الداخلية ، أو للاستفادة من العصيان العسكرى لنيل حقوق قد لا تتفق واستقلال القطر الذاتى .

فاكتفى الباب العالى حينئذ بإيفاد بعثة إلى مصر ، من فؤاد باشا ونظامى باشا وقدرى بك لتحقيق أسباب العصيان العسكرى ، وكان الباب العالى يرجو من ذلك أن يمهد لاسترجاع نفوذه فى شئون البلاد ، ووصلت هذه البعثة فى ٦ أكتوبر ١٨٨١ ، وقد أجابت فرنسا وإنجلترة على ذلك بإرسال سفنهما الحربية إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية ، فاضطرت البعثة العثمانية إلى مغادرة مصر فى ٨ أكتوبر . وكانت نتيجة هذه البعثة أن حصل التقرب بين العرابيين والدولة العثمانية ، وبدأ التفاهم والتعاون بين العرابيين وبين الباب العالى فى هذا الظرف بوصف أن السلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية على مصر .

ولكن هذا المسعى من جانب تركيا لاستعادة نفوذها فى مصر ، لم يلبث أن قرّب بدوره بين إنجلترة وفرنسا ، ثم سرعان ما إتضحت الحاجة إلى القيام بعمل مشترك من جانبهما لصيانة نفوذهما السياسى فى البلاد .

فإن شريف باشا الذى شكل الوزارة ، (وهى الوزارة الشريفية الثالثة) فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، بعد حوادث عابدين ، دعا مجلس النواب للانعقاد فى يوم ٢٤ ديسمبر كوسيلة للفصل بين الحزب الوطنى والحزب العسكرى حتى يتسنى أن يسترد الخديو سلطته المفقودة ، وأعد شريف باشا «لائحة أساسية» أى دستوراً ليبحثه المجلس ، وكان هذا الدستور يتضمن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية ، أى الحكومة ، ويعطى المجلس حق إقرار القوانين ، والميزانية ، والضرائب ، بحيث تعذر على الحكومة فرض أية ضريبة أو استصدار أى قانون إلا بعد تصديق المجلس . وكان معنى هذا إعطاء المجلس «مجلس النواب» حق النظر فى الترتيبات اللازمة أو المتصلة بالتسوية المالية ، وذلك فى وقت اشتد فيه السخط على أعمال المراقبة الثنائية التى تأسست ، كما عرفنا ،

منذ ٤ ، ١٥ سبتمبر ١٨٧٩ ، ثم على قانون التصفية الصادر فى ١٩ يوليو ١٨٨٠ ، ثم على التدخل الأوربى الأجنبى عموماً .

وأزعج فرنسا إعداد هذا الدستور الجديد ، وخصوصاً لأن الصحف المصرية مثل الحجاز ، والمفيد ، والمحروسة ، ومصر — وهذه أيد صاحبها أديب إسحق بعد عودته من منفاه فى باريس ، الحزب الوطنى — والطائف ، والتنكيت والتبكيت — كانت جميعها تحمل آنئذ حملات عنيفة على التدخل الأجنبى ، وعلى الإنجليز والفرنسيين على السواء ، فصار الخوف عظيماً من أن تشتد المعارضة ضد هذا التدخل عند ما يجتمع مجلس النواب ، وحزمت فرنسا أمرها على التدخل .

حـ — سياسة فرنسا وأصول المذكرة المشتركة (٧ يناير ١٨٨٢) :

وكانت سياسة « بارتلمى سانت هيلير » ، تؤثر احتلالا فرنسيًّا — إنجليزيًّا مشتركاً لمصر على احتلال عثمانى لها ، وأراد « بارتلمى سانت هيلير » ، من ذلك صيانة مصالح أصحاب الديون ، وإبعاد النفوذ العثمانى والحيلولة دون انتشاره (أى النفوذ العثمانى) فى أفريقية الشمالية ، حيث كانت فرنسا قد فرضت على تونس معاهدة « باردو » (Bardo) أو قصر السعد فى ١٢ مايو ١٨٨١ واعترفت تونس بموجبها بالحماية الفرنسية عليها ، فكان « بارتلمى سانت هيلير » يريد إذاً أن تتحول « المراقبة المالية » إلى أخرى « عسكرية » بالتضامن مع إنجلترة لمنع العثمانيين من احتلال مصر . وعند ما سقطت وزارة « جول فرى » (Jules Ferry) وكان « سانت هيلير » وزير الخارجية بها ، لم تتغير هذه السياسة فى عهد الوزارة الجديدة التى شكلها « غمبتا » (Gambetta) فى ١٤ نوفمبر ١٨٨١ وكان وزير الخارجية بها كذلك .

فقد اعتقد « غمبتا » أن الحركة الوطنية فى مصر ليست سوى مظهر من مظاهر التعصب الإسلامى الذى اعتقد بوجوده فى أفريقية الشمالية ، وبأن انتشار هذا التعصب قد تزايد بسبب حملة الفرنسيين فى تونس التى انتهت بمعاهدة « باردو » السالفة الذكر والتى فرضت الحماية الفرنسية على تونس .

وكان « غمبتا » قد استمد آراءه عن الموقف فى مصر من نوبار باشا وريفرز ويلسون اللذين كانا فى باريس وقتئذ ، ثم إنه كان متأثراً لحد ما فى سياسته

نحو مصر بالمصالح المالية اليهودية ، لأن « غمبتا » من أصل يهودى ، فقامت سياسته على منع الاحتلال العثمانى لمصر بكل وسيلة ، وتمهيد السبيل للتدخل الفعلى المشترك بين إنجلترة وفرنسا ، وبالتضامن فيما بينهما ؛ وقبل كل شيء تجنب جعل المسألة المصرية مسألة دولية ، أى تجنب إشراك الدول الأوربية الأخرى فى حل المسألة المصرية ، ووضع الحل المنتظر لها فى أيدى فرنسا وإنجلترة وحدهما .

وتلاقت السياسة الفرنسية ، من حيث جعل التدخل فى المسألة المصرية مقصوراً على إنجلترة وفرنسا ، مع السياسة الإنجليزية .

فقد أوضحنا سابقاً كيف أن إنجلترة ما كانت تريد المضى فى الخطة التى رسمتها فرنسا والتى انتهت بخلع الخديو إسماعيل ، لولا أنها اضطرت لفعل ذلك . وكان جوهر سياستها الاحتفاظ لنفسها بالنفوذ السياسى المتفوق فى مصر ، ومنع انتقال المسألة المصرية من مسألة تفصل فيها إنجلترة وفرنسا وحدهما فحسب ، إلى مسألة دولية يكون للدول الأخرى شأن فعلى فى أمرها ، وكان ذلك هو السبب الذى جعلها تتعاون مع فرنسا فى عامى ١٨٧٨ و ١٨٧٩ خوفاً من تدخل ألمانيا وغيرها من الدول .

ولكن سياسة إنجلترة بعد أن اشترت أسهم قناة السويس (١٨٧٥) واحتلت جزيرة قبرص ، وقد أخذتها من الأتراك فى صيف ١٨٧٨ ، وبعد أن احتلت فرنسا تونس فى مايو ١٨٨١ ، أخذت تتحول تدريجاً من الاقتصار على منع أية دولة أخرى من احتلال مصر ، والامتناع هي نفسها كذلك عن احتلالها — حيث رفضت فى ١٨٧٨ قبول نصيحة ألمانيا وروسيا لها باحتلال مصر — أخذت تتحول إلى التفكير ، إذا لزم الأمر ، فى التدخل الفعلى منفردة ، مع ما سوف يستتبعه هذا التدخل المنفرد إذا حصل ، من احتلالها لمصر وحدها فى النهاية .

ومع ذلك ، ففى الوقت الذى أراد فيه « غمبتا » أن يتم احتلال فرنسى — إنجليزى مشترك لمصر ، كان العامل المسيطر على السياسة الإنجليزية لا يزال هو تجنب القيام بأى « عمل مادى » (Material action) ، أى « تدخل مسلح » ، والاحتلال تدخل مسلح . كما كان وزير خارجيتها « جرانفيل » يؤثر احتلالاً عثمانياً للبلاد على آخر فرنسى — إنجليزى إذا دعت ضرورة الموقف الداخلى فى مصر إلى « عمل مادى » .

ولكن لما كانت وزارة الأحرار فى إنجلترة برياسة المستر « غلادستون » (Gladstone) — و « جرانفيل » وزير الخارجية بها — تريد وقتئذ أن تعقد معاهدة تجارية مع فرنسا على أساس « حرية التجارة » كى تعزز بها مركزها الداخلى فى بلادها ، فقد صار ساستها يميلون إلى مجاراة « غمبتا » فى آرائه ، وبصورة مؤقتة حتى ينالوا أغراضهم ، مؤملين فى الوقت نفسه قرب سقوط الوزارة الفرنسية الجديدة فكانت هذه المجاراة منشأ « المذكرة المشتركة » ، وذلك على أساس أن مظاهرة الدولتين للخديو من شأنه تقوية مسند الخديوية وإضعاف الحزبين : الوطنى والعسكرى معاً ، وما يستتبع هذا من شل نشاط مجلس النواب ومنعه من التعرض لمصالح أصحاب الديون . فقد قال « غمبتا » فى محادثة له مع اللورد « ليونس » السفير الإنجليزى فى باريس ، بصدد استدعاء مجلس النواب المصرى (وموعده ٢٤ ديسمبر ١٨٨١) : « إن قلبى يمتلئ رعباً ؛ فليس من الممكن الحزر والتخمين عما عسى أن تقرره تلك الجماعة التى تسمى نفسها بالحزب الوطنى ؛ فقد يعمدون إلى تقرير طريقة مختلفة تتعارض مع مصالح الأوربيين . وإنى لا أجد وسيلة للاحتياط لمنع نهضة جديدة أفضل من أن نجعل المصريين يفهمون أن إنجلترة وفرنسا لا يمكنهما أن تحتملا شيئاً من هذه المطالب ، ولا تلك النزعات »

ومع أن « كرومر » (Cromer) ينفى فى كتابه « مصر الحديثة » أنه كان للعلاقات التجارية بين إنجلترة وفرنسا أى تأثير على حكومة « غلادستون » فى قبولها المذكرة المشتركة ، ويعزو هذا القبول إلى أحد أمرين : إما لأن اللورد « جرانفيل » فى رغبته مجاراة الحكومة الفرنسية قد تخطى لبرهة قصيرة حدود الحكمة والحذر السياسى ، وإما لأنه قد عجز عن أن يدرك إدراكاً صحيحاً مدى الأخطار المحيطة بالموقف ، فالثابت على كل حال — وسواء كان أم لم يكن للشئون التجارية بين البلدين أى أثر فى حمل وزارة غلادستون على « مجاراة » الحكومة الفرنسية — أن الوزارة الإنجليزية أرادت فعلا مجاراة « غمبتا » ، فكانت هذه المذكرة المشتركة .

ففى ١٥ ديسمبر ١٨٨١ اقترح « غمبتا » على « لورد ليونس » فى أثناء حديثه معه بشأن قرب اجتماع مجلس النواب ، — وهو الحديث الذى سبقت الإشارة إليه ضرورة أن تتشاور الحكومتان الفرنسية والإنجليزية فيما يجب عليهما معاً

اتخاذه من إجراءات لمواجهة حوادث معينة « ليس من المستحيل » وقوعها فى مصر . وقد لاحظ « غمبتا » : « أن الأمر الأول والأعظم أهمية هو أن الحكومتين يجب ألا تكونا متحدتين فقط ، بل يجب أن يبرزا اتحادهما هذا بوضوح لأصدقائهما ولأعدائهما معاً فى مصر » .

وقد أجاب « جرانفيل » على هذا الاقتراح فى ١٩ ديسمبر بالموافقة على ضرورة التشاور بين الحكومتين ، وأن من رأى حكومته أن يبرز دليل يوضح مدى التفاهم الودى الكامل بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، ولكن الأمر يتطلب تفكيراً عميقاً فيما يجب اتخاذه من خطوات إذا حدث ثانية أن وقعت اضطرابات جديدة .

وفى ٢٤ ديسمبر فاتح « غمبتا » الحكومة الإنجليزية ، عن طريق المسيو « شالميل لاكور » (Challemel Lacour) السفير الفرنسى فى لندن فى موضوع اشتراك الحكومتين فى عمل يؤدى إلى تقوية سلطة الخديو ومنع تدخل الأتراك فى مصر . وفى اليوم نفسه أبرق « ليونس » إلى حكومته أن « غمبتا » يرى أن تكون الخطوة الأولى والمباشرة إصدار تعليمات إلى ممثلى الحكومتين فى القاهرة بمناسبة اجتماع مجلس النواب حتى « ينقلا مشتركين إلى توفيق باشا عواطف فرنسا وإنجلترة نحوه وتأييدهما له ، وليشجعا سموه على التمسك بسلطته الحقة وتوكيدها » .

وقد أبرق جرانفيل بهذا الاقتراح إلى « السير إدوارد مالت » فى القاهرة فى ٢٦ ديسمبر واستفسر منه إذا كان لا يوجد لديه ما يعترض به على هذا الاقتراح. وأجابه « مالت » فى اليوم التالى — ٢٧ ديسمبر — أن ليس لديه ما يعترض به عليه ، ولكنه أضاف أن التأييد الذى سوف يحتاج إليه الخديو إنما هو أن تبذل الدولتان جهدهما للمحافظة على « استقلال مجلس النواب » الذى يخشى عليه من غيرة الباب العالى وسوء ظنه بالنظم النيابية . وكان معروفاً للسير إدوارد مالت الذى قابل السلطان عبد الحميد فى ١٣ سبتمبر ١٨٨١ ، فى أثناء عودته بطريق القسطنطينية إلى القاهرة من إجازة قصيرة قضاها بإنجلترة ، أن السلطان العثمانى لا يرضى عن قيام الحكومة الدستورية فى مصر بدعوى « أنه لا يستطيع داخل أملاكه أن يسمح بإقامة الدستور فى ولاية من الولايات ويمنعه من ولاية أخرى » .

وأبلغ « جرانفيل » المسيو « غمبتا » أن الحكومة الإنجليزية موافقة على اقتراحه ،

ووعد « غمبتا » أن يبعث إلى « جرانفيل » — لموافقته عليها — بمسودة للتعليمات المشتركة التى يرى إرسالها إلى كل من الممثل الفرنسى وزميله الإنجليزى فى القاهرة .

ولكن فى يوم ٢٦ ديسمبر كان مجلس النواب قد اجتمع فى القاهرة ، وافتتح الخديو المجلس ، وكانت قد انتهت قبل ذلك بأيام قلائل (٢١ ديسمبر) الأزمة التى أثيرت بين الوزارة والجيش حول المخصصات التى طلبها الجيش فى الميزانية فأبرق « مالت » منذ ٢١ ديسمبر أن هذه المسألة قد سويت وأن التسوية تمت وفق مقترحات المراقبين الماليين ، أى بتخفيض الزيادة المطلوبة للجيش فى الميزانية من ٢٦٨,٠٠٠ جنيه إلى ١٥٤,٠٠٠ جنيه .

ولما كانت الفرصة قد أتيحت للسير إدوارد مالت ، لأن يدرس تقرير « لورد ليونس » الذى بعث به إلى حكومته عن مقابلته مع « غمبتا » يوم ١٥ ديسمبر ، وهى المقابلة التى أبدى فيها « غمبتا » ذعره من قرب اجتماع مجلس النواب المصرى وانعدام ثقته بهذا المجلس ، فقد صار « مالت » يخشى أن تحمل التعليمات المنتظرة له ولزميله الفرنسى ، ما يحمل الخديو على الاعتقاد بأن الدولتين تؤيدانه إذا هو وقف موقف « التحفظ » من المجلس ولم يتعاون معه .

ولذلك فقد بادر « مالت » بالإبراق إلى « جرانفيل » يوم ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ يلح عليه قبل تقرير صيغة التعليمات المشتركة نهائيًا أن ينظر رسالته التى بعث بها إلى لندن يوم ٢٦ ديسمبر ، وكانت هذه تضم إليها مذكرة (Memorandum) من المراقب المالى الإنجليزى « السير أوكلاند كولفن » (Auckland Colvin) يشرح فيها رأيه ويبسط الموقف فى مصر . ولبرقية « مالت » (فى ٣٠ ديسمبر) ولمذكرة « كولفن » (فى ٢٦ ديسمبر) أهمية كبيرة من حيث إنهما تضمنتا تحذيراً جديًا للحكومة الإنجليزية من اتخاذ إجراء ينطوى على أى عداء ضد مجلس النواب وإن كان الغرض الظاهر من اتخاذه تأييد سلطة الخديو .

أما برقية « مالت » فى ٣٠ ديسمبر ، فقد جاء بها : إنه من غير المرغوب فيه أن يلقى الخديو تشجيعاً يجعله يأمل منا أن نؤيده إذا تمسك بموقف التحفظ من مجلس النواب ، فقد دعى هذا المجلس للانعقاد بموافقة تامة من شريف باشا الذى يعتمد فى نجاحه على المجلس ، وينتظر أن ينال تأييده . فإذا امتنع

الاعتراف بهذا المجلس ، أدى ذلك إلى نفع الباب العالى ونيل مآربه ، وإلى زيادة نفوذ العسكريين ، ثم تقليل ذلك النفوذ الذى لنا الآن كأصدقاء يشجعون الإصلاح المتسم بالاعتدال . وجواب المجلس على خطاب الخديو يذكرون عنه أنه على درجة عظيمة من الاعتدال » .

وأما رسالة « مالت » فى ٢٦ ديسمبر ، فقد بدأها صاحبها بقوله إنه بعث إلى حكومته بمذكرة من « السير أوكلاند كولفن » : « عن التطور المحتمل للحركة الوطنية فى مصر ، وعن الكيفية التى قد تؤثر بها (هذه الحركة) على المراقبة التى لإنجلترة وفرنسا » فى هذه البلاد ، ثم يستمر « مالت » : « ويبدأ السير أوكلاند كولفن بافتراض أن الحركة سوف تتخذ عاجلا أو آجلا شكل الوصول إلى جعل الوزراء مسئولين أمام المجلس وإعطاء المجلس حق مناقشة الميزانية والتصديق عليها. فإذا حدث هذا ، تغير مركز المراقبة تغيراً كبيراً ، ومن رأى السير أوكلاند أن واجب الحكومتين الآن ، والحركة لا تزال فى طور الطفولة ، أن تدليا ببيان رسمى تقولان فيه إنهما فى الوقت الذى تتركان كامل الحرية فيه للمصريين لتدبير ما يريدون من إجراءات تتعلق بحكومتهم الداخلية مادامت هذه لا تتعارض مع الوضع الذى نالته الدول ، لا تتنازلان كذلك بحال من الأحوال عن المصالح المادية التى لهما وعما يملكانه من ضمانات ، وأنهما تبغيان المحافظة على هذه المصالح والتمسك بهذه الضمانات » .

ومذكرة السير أوكلاند كولفن التى أشار إليها مالت فى رسالته هذه بدأت بوصف طبيعة الحركة القائمة فى مصر . فقال كولفن إنها قطعاً حركة مصرية موجهة ضد الحكم التركى المستبد ، فإن رد الفعل الذى حدث ضد طغيان الخديو السابق إسماعيل ، وتحرر الفكر المصرى المطرد نتيجة لاحتكاك المصريين بالأوربيين ، والوضع الشاذ الذى وجدت مصر فيه نفسها بالنسبة لتركيا ولكل من فرنسا وإنجلترة ، كل ذلك قد أفضى مباشرة إلى الحوادث التى تجرى فى مصر اليوم . . . ومع أن الحركة فى أصولها موجهة ضد الأتراك فهى فى حد ذاتها حركة وطنية (أو قومية) مصرية ، وهى تتوخى الحذر فى هذه اللحظة فى موقفها من الأوربيين لأنها فى حاجة لهم فى أثناء صراعها مع أعدائها المباشرين ، ولكنها لا تستطيع أن تنظر إليهم بعين الرضا أو أن تبقى فى أعماقها إلا أن تتخلص منهم فى النهاية .

وانتقل السير أوكلاند إلى بيان الأخطار التى تهدد المركز الذى تحتله كل من إنجلترة وفرنسا من ناحية هذه الحركة الوطنية (أو القومية) المصرية ، فقال إن الخطر خطر مزدوج مبعثه أولا الميل نحو تجاهل الارتباطات المقيدة بها مصر أو تعديلها ، وثانياً التخلص من التدخل الأجنبى فى فروع الإدارة التى لا توجد ارتباطات بشأنها . فأما عن الخطر الأول فإن مركز المراقبة الإنجليزية - الفرنسية سوف يلحقه تعديل أساسى إذا نال مجلس النواب حق بحث الميزانية والتصديق عليها ، أى حق الإشراف على المالية ، فللمراقبة الآن أثر فعال لأنها تملك مقعداً فى مجلس الوزراء ، ولها صوت فى أعمال المجلس ، واتصالها مستمر بالوزراء أعضائه ، وصلاتها بهؤلاء وثيقة ، ولكن الحال لا يلبث أن يتبدل إذا حل مجلس النواب محل مجلس الوزراء فى حكومة مصر ، فلن يكون للمراقبة بمجلس النواب إلا أوهى الصلات ، وهى صلات غير مباشرة كذلك ، ويتعذر على المراقبة أن تضع ثقتها فى مجلس تعتقد أنه سيئ التكوين ، ولا يقدر أعضاؤه المسئولية ، ولا يمكنها أن تقبل أية قرارات تصدر عن هذا المجلس . حقيقة سوف يتناول هذا المجلس بحث الميزانية فى نطاق الشروط التى جاء بها قانون التصفية ، ولكن هذه الشروط ذاتها « مطاطة » حتى إنها لتجعل ممكناً إساءة التصرف فى الميزانية بدرجة تهدد التوازن المالى . وقال السير أوكلاند إنه وزميله الفرنسى قد لفتا نظر شريف باشا إلى هذه المسألة ، وإن شريفاً وعد بتعديل مشروع دستوره حتى يأتى متفقاً مع الآراء والملاحظات التى أبديت له . ولكن المهم هو معرفة إذا كان مجلس النواب يقبل أو لا يقبل هذا التعديل .

وأما عن الخطر الآخر ، أى رغبة مجلس النواب فى الخلاص من التدخل الأوربى فى فروع الإدارة التى لم ترتبط الحكومة المصرية بشأنها بأية ارتباطات دولية قاطعة فقد كان من رأى السير أوكلاند أن أى هجوم يوجه بنجاح ضد فرع من فروع الإدارة هذه سوف يلحق الأذى بالمراقبة ويسلبها ذلك النفوذ الأدبى الذى لها ، كما يقضى هذا الهجوم ، وبنسبة نجاحه ، على السيطرة المادية التى للدول فى مصر .

وعلى ذلك كان من رأى السير أوكلاند كولفن ، بسبب هذه الأوضاع ، وحتى يجد هو وغيره من كبار الموظفين الإنجليز والفرنسيين فى مصر ،

ما يسترشدون به ، كما قال ، فى نشاطهم وسلوكهم فى هذه البلاد ، أن تبادر الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بإظهار ما تريدان أن يكون عليه مسلك أو موقف هؤلاء الموظفين . وحتى تستطيع الحكومة الإنجليزية أن تفعل ذلك وجد كولفن من واجبه أن يعرض على حكوماته « توصيات » معينة هى التى يعنينا من أمرها ما جاء فى الفقرات التالية :

« إن الحركة القائمة الآن والتى تنشد الحرية لا يجب بحال من الأحوال تعطيلها ، إن لها أعداء كثيرين لا يقلون بين الأوربيين عنهم بين الأتراك، ولكنى أعتقد أنها فى صميمها نمو لروح الشعب ، وأنها موجهة لما فيه خير البلاد ، ومن خطل الرأى والسياسة خطلا عظيماً مقاومتها وهزيمتها ، ولكن يبدو لى بسبب رغبتى هذه نفسها فى نجاحها أنه ضرورى من مبدأ الأمر أن تعرف هذه الحركة الحدود التى يجب ألا تتعداها حتى لا تعظم الآمال التى تنعقد عليها أو ما هو منتظر منها تحقيقه بالدرجة التى يترتب على إخفاقها أن يلحق الإخفاق الكامل بالحركة كلها . . . لذلك ، وكما يتضح مما تقدم ، فالسياسة (أو الخطة) التى أدعو إليها هى تأكيد الدول العظمى الصريح والقوى عن طريق وكلائها السياسيين فى هذا الظرف الدقيق ، حيث تقوم مصر بإعادة بناء النظام الداخلى — تأكيدها لتلك المصالح المادية التى لها والتى تعتزم التمسك بها فى الإدارة (أو الحكومة) على أن تترك للمصريين مطلق الحرية فى اتخاذ ما يشاءون من إجراءات لإدارة شئونهم (أو حكومتهم) الداخلية ما دامت هذه الإجراءات ليست متعارضة مع المركز الذى صار للدول » .

ويتضح من الخطة أو السياسة التى دعا إليها كولفن فى مذكرته هذه ، وهى تأكيد المصالح المادية التى للدول العظمى فى الإدارة بالطرق الدبلوماسية العادية، — معنى قوله « عن طريق وكلائها السياسيين » — أن كولفن يشير على حكومته بضرورة تجنب الاصطدام مع الوطنيين ما دام هؤلاء لا يتعرضون بشىء للمراقبة الثنائية ، ولا للاتفاقات المالية القائمة ، وكان من هذا الرأى أيضاً السير إدوارد مالت ، وكولفن ومالت هما ممثلا الحكومة الإنجليزية على مسرح الحوادث ، والمفروض أنهما يحيطان بدقائق الموقف .

وقد وصل تقرير مالت ومذكرة كولفن إلى لندن فى ٢ يناير ١٨٨٢ ؛

وهو اليوم الذى وصل فيه كذلك مشروع المذكرة المشتركة الذى كان غمبتا قد بعث بمسودته إلى السفير الفرنسي فى لندن منذ ٣٠ ديسمبر ، ومع ذلك فقد أقرت الحكومة الإنجليزية للأسباب التى أوضحناها مشروع المذكرة المشتركة .

ووافقت الحكومة الإنجليزية على أن تأخذ برأى فرنسا على أساس احتمال نشوء واحد من الاحتمالات الثلاثة الآتية :

إما لمنع وقوع أزمة .

وإما لمواجهة أزمة يترتب عليها هجوم على قناة السويس .

وإما لمواجهة أزمة قد يكون غرضها عزل الخديو على يد العسكريين .

وفى ٦ يناير ١٨٨٢ أقرت الحكومة الإنجليزية إرسال « المذكرة المشتركة » التى عرفت باسم مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ ، تؤكد فيها الدولتان للخديو توفيق مؤازرتهما له فى وجه الصعوبات التى تحيط بموقفه .

ولكن الحكومة الإنجليزية أبدت « تحفظاً » هامًّا قبل إرسال « المذكرة المشتركة » . فى ٦ يناير أبلغ اللورد ليونس السفير الإنجليزى فى باريس ، كتابة ، المسيو «غمبتا» : « أنه مخول من اللورد جرانفيل بإبلاغه أن الحكومة الإنجليزية توافق على مشروع التصريح الذى تضمنته مذكرة " غمبتا " بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ ، ولكن بالتحفظ الآتى : وهو أنها (أى الحكومة الإنجليزية) لا تعتبر نفسها مرتبطة بذلك بأى أسلوب خاص للعمل إذا اتضح أن العمل صار ضروريًّا » .

واعتقد « جرانفيل » أن هذا « التحفظ » : عدم الارتباط بأى عمل مادى ، (Material action) — وهو معنى عدم الارتباط « بأى أسلوب خاص للعمل » — كفيل بأن يفقد « المذكرة المشتركة » كل قيمة عملية لها من ناحية تدخل مسلح فرنسى — إنجليزى ؛ على خلاف ما كان يرمى إليه « غمبتا » ، وزيادة على ذلك فقد اعتقد « جرانفيل » أن هذا « التحفظ » سوف يجعل ممكناً — عند الضرورة القصوى — الالتجاء إلى إتاحة تدخل الأتراك المسلح فى الشئون المصرية : وهو أسلوب العمل الذى كان يفضله « جرانفيل » ؛ ولكنه مما كان يتعارض تماماً مع « سياسة » غمبتا الذى أخذ على نفسه أن يمنع التدخل العثمانى ، بمختلف أنواعه ، وبكل الطرق .

د ــ نص المذكرة المشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ :

أبلغ « مالت» القنصل الإنجليزى ، و « سنكويتش» (Sienkiewicz) القنصل الفرنسى « المذكرة المشتركة » إلى الخديو فى ٨ يناير وإليك نص هذه المذكرة ومعنى ما جاء بها :

« كلفتم (والخطاب هنا موجه للقنصلين) غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وإنجلترة وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشئون العامة فى مصر » .

ويستدل من هذه الفقرة على أن الدولتين تريدان المحافظة على الوضع الراهن (Status quo) ، فيما يتعلق بالمسألة المالية ونظام المراقبة الثنائية ؛ وفيما يتعلق بمركز الخديو ، وذلك إزاء الجيش على أساس خضوع العسكريين له ، وإزاء مجلس النواب على أساس الحقوق المكفولة للخديو . وكان مجلس النواب قد بدأ يجتمع منذ ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ . وفى ٢ يناير ١٨٨٢ كان شريف باشا قد قدم الدستور (أو اللائحة الأساسية) الجديدة إلى المجلس لمناقشتها ، وأخيراً تعتبر هذه الفقرة تحدياً للحزب الوطنى .

وفى الفقرة التالية : « أن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس الأعيان قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن » .

وهذه الفقرة ذكرت السبب المباشر الذى اتخذه « غمبتا » مبرراً للتخاطب مع الحكومة الإنجليزية بشأن إصدار هذه المذكرة المشتركة وهو دعوة مجلس « الأعيان » للاجتماع . ثم يظهر من هذا النص ، أن سياسة تدعيم سلطة الخديو قد تأكدت الآن بسبب دعوة مجلس النواب وانعقاده . وفى هذا تكرار التحدى للمجلس ، وثمة ملاحظة أخرى ، هى أن إنجلترة بموافقتها على هذا التحدى « للوطنيين » قد خالفت الرأى الذى أبداه « مالت » و « كولفن » من ضرورة تجنب الاصطدام مع الوطنيين ما داموا لا يتعرضون للاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية القائمة وهذا ــ أى عدم التعرض لهذه الاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية ــ هو عين ما فعله مجلس النواب ، فقد أكد الخديو احترامه فى خطبة العرش التى

تلاها بنفسه يوم افتتاح مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، ثم أكد النواب فى جوابهم الذى أعدوه فى ٢٩ ديسمبر على خطبة العرش ، احترامهم ، للاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية . وعندما قدم شريف باشا « اللائحة الأساسية » أو الدستور إلى المجلس قال فى خطبته للمجلس يوم ٢ يناير : « . . . لا يخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ؛ بعضها بعقود خصوصية ، والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شىء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية . . . »

ثم استمرت المذكرة المشتركة تقول :

« وعلى ذلك فإنى أصدر إليكم تعليماتى بإبلاغ الخديو بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسمياً هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وإنجلترة على السواء أمرها » .

ويلاحظ فى هذه الفقرة : تقرير الوضع الذى كان لمصر منذ تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ والذى تأيد بصدور فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩ للخديو توفيق . ومعنى ذلك عدم السماح لتركيا بالتدخل — سواء لتغيير هذا « الوضع » أو « لاحتلال البلاد » وهما الأمران اللذان كان من المنتظر حدوثهما كنتيجة لهذا التدخل إذا وقع . وهذا يعتبر نزولا من جانب (جرانفيل) عن فكرته الأصلية ، وهى تفضيل الاحتلال التركى على ما سواه . ومن ناحية أخرى أرادت الدولتان من إظهار عزمهما على تأييد مسند الخديوية أن تقطعا خط الرجعة على أية محاولة قد يقوم بها العسكريون خصوصاً لخلع الخديو توفيق . أضف إلى هذا أنه بينما أرادت الدولتان أن تمنعا أى تدخل فعلى ، يحدث من جانب تركيا فى شئون مصر فقد احتفظتا بمقتضى هذا النص ، لأنفسهما فى الوقت ذاته بحق التدخل فى

شئونها ، وتلك هى سياسة غمبتا ، وقد ترتب على ذلك أن زادت مخاوف المصريين من إنجلترة ، وزاد ضعف مركز إنجلترة لديهم بسبب اشتراكها فى هذه السياسة مع فرنسا .

وفى الفقرة التالية : « والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية ، التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترة اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها » .

وفى هذه الفقرة : يدل ذكر « المشاكل الداخلية والخارجية » على خوف فرنسا من تدخل الباب العالى — مشاكل خارجية ، وفى هذا توكيد لما جاء قبله ، ثم خوفها من طغيان العسكريين وتهديدهم سلطة الخديو — مشاكل داخلية . كذلك انطوت الإشارة إلى أن هذه المشاكل « قد تهدد النظام القائم » على تحد للرغبات (الوطنية) التى تريد تحقيق آمال دستورية عريضة بتوسيع اختصاصات مجلس النواب . ثم إن عبارة : « ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترة اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها » حملت معنى أن هاتين الدولتين سوف تتدخلان تدخلا فعلياً قد يكون فيه أو قد يجر إلى الاحتلال المشترك — وفى هذا تحقيق لسياسة غمبتا — ولا سيا أنه لم يأت فى المذكرة شيء يستدل منه على عدم رغبة الدولتين فى التدخل الفعلى ، واحتلال البلاد ، أو يؤمن المصريين من هذه الناحية ، وهذا بينما تحتاط الدولتان ضد تدخل تركيا ذاتها ، صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

وتقول الفقرة الأخيرة : « وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية » .

وقد انطوت هذه العبارة على تشجيع الخديو على اتباع أية خطة يريدها نحو تعطيل آمانى البلاد ، وإزاء الحزب العسكرى خصوصاً ، ثم إغرائه بالعمل لإشاعة التفرقة بين الحزبين الوطنى والعسكرى . ومن ناحية أخرى ، وجدت « المعارضة » فى هذه العبارة الدليل على أن الخديو توفيق قد صار آلة فى أيدى الفرنسيين والإنجليز يحركونها كيف شاءوا .

وثمة ملاحظة أخيرة هامة : هي أن إصدار المذكرة المشتركة كان معناه ، وعلى نحو ما أراده « غمبتا » : « أن موقفاً قد قام في مصر يدعو للتدخل » — الأمر الذي أرادت الحكومة الإنجليزية تلافي أو تجنب الأخذ به . فكان من معنى « التحفظ » الذي أبدته ، إلى جانب عدم تقيدها سلفاً بأسلوب معين « للعمل المادي » ، أن الحالة في مصر لم ينشأ عنها بعد، ذلك الموقف الذي يوجب التدخل أو هذا « العمل المادي » . (Material action) .

* * *

هـ — آثار المذكرة المشتركة :

يقول « بلنت » (Blunt) في « يومياته » : « لقد كان أثر مذكرة المسيو « غمبتا » التي تهددت الحزب الوطني كارثة على قضية السلام في القاهرة . كنت مع " مالت " عقب وصول هذه المذكرة ، فأعطاها لي حتى أقرأها ، ثم سألني رأيي فيها ، فقلت سوف يأخذونها كإعلان حرب عليهم » . وهذا عين ما وقع .

فقد ثارت ثائرة الرأي العام في مصر على هذه المذكرة بسبب ما انطوت عليه من معاني التحدي لمجلس النواب أولا ، أي محاولة تعطيل الحركة الدستورية والحيلولة دون وقف التدخل الأجنبي ، وثانياً تشجيع الخديو على معارضة كل إصلاح . واعتبر الوطنيون والعسكريون أنها إنما تعبر عن خطة عدائية صريحة ضد مجلس النواب لأنها صدرت وقت انعقاده ، واتخذ هذا الانعقاد ، على نحو ما أشارت إليه المذكرة ذريعة من ضمن الذرائع الموجبة لإصدارها . ثم إنهم فسروا « معنى » المذكرة بأنه سوف لا يصبح للسلطان من الآن فصاعداً أي شأن (أو كلمة) في شئون مصر ، فرأوا في المذكرة ضياعاً لسلطة الباب العالي ، الذي هو كذلك خليفة المسلمين ، وذلك في وقت كان قد نشط فيه الترويج لفكرة الجامعة الإسلامية ؛ والسلطان هو صاحب السيادة الشرعية على مصر . وهذا بينما يصبح الخديو آلة في أيدي الأجانب الإنجليز والفرنسيين . ثم توقعوا أن يكون احتلال مصر عاجلا أو آجلا بجنود أجنبية هو مصيرها المحتوم .

وإلى جانب هذا كله اعتبرت المذكرة تهديداً بالتدخل في وقت لا تدعو فيه حالة البلاد الداخلية إلى اتخاذ أية خطوة من هذا القبيل ، ما دام زعماء الحركة ،

من وطنيين وعسكريين ، لا يبغون التعرض للاتفاقات الدولية التى حددت وضع البلاد السياسى أو تلك التى قامت على أساسها التسوية المالية ، وما دام الغرض من حركتهم الدستورية وتقييد سلطة الحكومة بأن تصبح مسئولة أمام مجلس النواب ، إنما هو إدخال الإصلاحات الشاملة التى كانت البلاد فى حاجة إليها . وكل تلك أمور داخلية ، وتخص المصريين أنفسهم ولا شأن للدول الأجنبية بها .

وثمة أمر آخر ، هو أن زيادة التعلق بتركيا كان إحدى النتائج المباشرة لهذه المذكرة . وذلك لأن الوطنيين سرعان ما اعتقدوا أن الضمان الوحيد لإنقاذ البلاد من الاحتلال الأجنبى الذى توقعوه لا يكون إلا بالتمسك بسيادة الباب العالى نفسه .

ثم كان من أثر المذكرة أن حدث الآن الاندماج بين الجماعتين : الوطنية والعسكرية . وانضم المعتدلون مثل الشيخ محمد عبده ، والمصلحون بالأزهر إلى جماعة التقدم « المتطرفة » . ووجد أحمد عرابى نفسه زعيماً للحركة التى صار شعارها « مصر للمصريين » .

ولقد تحدث السير إدوارد مالت عن كل هذه الآثار فى برقياته ورسائله التى بادر بإرسالها إلى حكومته عقب تقديم المذكرة المشتركة . فقد أبرق إلى لورد جرانفيل من القاهرة فى ٩ يناير ١٨٨٢ يقول : « إن شريف باشا جاء لزيارة زميله الفرنسى ولزيارته ليقول لهما إن الأثر الذى أوجدته المذكرة المشتركة كان سيئاً لدرجة كبيرة . فقد اعتبر الناس أن المذكرة :

(١) تشجع الخديو على أن يقف موقف العداء من الإصلاح .

(٢) وأن منطوقها الذى ربط بين حوادث سبتمبر (١٨٨١) وافتتاح مجلس النواب إنما يدل على وجود روح عدائية ضد هذا المجلس .

(٣) وأنها تشير إلى رغبة فى أن تنحل الروابط التى تربط الخديوية بالباب العالى .

(٤) وأنها تحتوى على تهديد بالتدخل لا يوجد إطلاقاً فى حالة البلاد الراهنة ما يبرره . ثم إن شريفاً فى هذه الزيارة طلب من الحكومتين الفرنسية والإنجليزية أن تبادرا بأسرع وقت ممكن باستصدار بيان آخر يزيل الأثر أو المعنى الذى يعتقد شريف – كما قال – أنه لم يكن فى نية الحكومتين أن يؤدى إليه تقديم المذكرة المشتركة .

وفى نفس التاريخ كتب مالت : « أن هذه المذكرة المشتركة قد أبعدت عنا كل ثقة . لقد كانت الأمور تسير سيراً حسناً عظيماً ، وينظر الناس إلى إنجلترة أنها الدولة التى تريد الخير لمصر والتى تسهر على حمايتها ودفع الأذى عنها ، ولكن الآن عدت إنجلترة منحازة تماماً إلى فرنسا ومتفقة نهائياً معها . وأما فرنسا فقد ساد الاعتقاد بأنها مصممة على التدخل فى مصر لتحقق أغراضاً متصلة بحملتها فى تونس .

وكان من رأى مالت إجابة شريف باشا إلى طلبه ، أى إصدار بيان يزيل الأثر الذى أحدثه تقديم المذكرة المشتركة ، فكتب فى نفس رسالته هذه : أن أية مذكرات أو بيانات تالية يراد استصدارها يجب أن تكون ذات أثر يساعد على إعادة الهدوء والسلام ، وذلك بأن تتضمن تأكيداً بأن الدول إنما تنظر إلى الإصلاحات الجارى العمل بها ، وإلى قيام ووجود مجلس النواب كخير ما يمكن من ضمانات تملكها مصر لاستقبال ذلك المستقبل الذى تصبو إليه .

وفى رسالة أخرى فى ١٠ يناير كتب مالت يؤكد صحة ما ذكره شريف باشا عن أثر المذكرة المشتركة عموماً ، وينفى ما صار يشيعه الناس من أن الخديو توفيق قد طلب من مالت أن يسأل حكومته استصدار تصريح فى المعنى الذى صدرت به المذكرة ، فقال مالت إن هذا ادعاء لا يستند على أى أساس ، بل إنه لم يحدث بتاتاً أن صدر من الخديو مجرد تلميح بأنه يرغب فى معاونة خاصة خارجية ، ولقد وجد مالت الخديو بعد اجتماع مجلس النواب ، (وعلى نحو ما سبق أن ذكره مالت لجرانفيل فى رسالة ٢ يناير) ، عظيم الثقة فى مستقبل بلاده ولا يخشى من شىء إطلاقاً . ثم استطرد مالت يتحدث عن أثر المذكرة المشتركة فقال : من المتعذر فى الوقت الحاضر إدراك النتائج النهائية التى سوف تترتب على تقديم هذه المذكرة . ولكن فى هذه اللحظة ، كان من أثرها أن يحصل الاتحاد بصورة أتم وأوفى بين الحزب الوطنى وجماعة العسكريين ومجلس النواب ، يجمع بين هؤلاء الثلاثة الاتفاق على الوقوف موقف المعارضة من إنجلترة وفرنسا . ومن أثرها كذلك أن يزداد قوة شعور هؤلاء ، وبدرجة أكثر مما حدث فى الماضى ، بأن الصلة التى تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هى الضمان الذى يجب التمسك به بكل قوة لإنقاذهم من اعتداء الغير عليهم . وقال مالت إن العسكريين الذين كان اجتماع

مجلس النواب قد جعلهم يرتدون إلى الصفوف الخلفية سرعان ما صاروا الآن ملء الأسماع والأبصار . ولقد صار أحمد عرابى أسبق الناس احتجاجاً على ما صار يعتبره تدخلا لا مبرر له فى شئون البلاد . ثم استمر مالت يقول إنه كان من أثر تقديم المذكرة المشتركة القضاء على حالة الهدوء التى كانت سائدة فى البلاد نتيجة لاجتماع مجلس النواب ؛ فلم يلبث أن تغير الحال تماماً خلال الأيام الثلاثة الماضية (من ٨ إلى ١٠ يناير) ، وذاع الاعتقاد بأن الإنجليز يريدون التدخل ، ولم يعد يسمع الإنسان من ذلك الحين إلا اسم عرابى وزملائه الضباط « المرعبين » تردده الألسنة . « ومن سوء الحظ أن يحدث هذا لأن عرابى بك كان قد انحاز قبلا إلى جانب شريف باشا فى مسألة الميزانية وقال لا ينبغى أن يكون للنواب حق التصويت على الميزانية ؛ ولكنه بعد المذكرة المشتركة لم يلبث أن غير موقفه تماماً » . ثم راح مالت يتحدث عن نفسه والاتهامات التى صارت تكال له ، فقال إنه صار معدوداً فى نظر الجميع خائناً كبيراً ، غدر بهم فجعلهم يعتقدون أن إنجلترة راضية عن الإصلاح وذلك حتى يجد ذريعة للتدخل ، وأنه يبغى أن يقوم بالدور الذى لعبه روستان (Roustan) الفرنسى فى تونس . ومع ذلك فقد أكد مالت فى رسالته هذه « أنه شديد الرغبة ومهما كلف ذلك ، فى أن يحول دون حدوث تدخل ، حتى إنه ليفضل أن يحاول المصريون إدارة شئون بلادهم بدون حاجة للمراقبة الثنائية .

تلك إذاً كانت آثار المذكرة المشتركة .

ولقد طلب شريف باشا كما قال مالت أن تصدر الدولتان مذكرة أخرى تفسران بها المذكرة المشتركة ، وذلك لتخفيف وطأتها ، أو أن يصدر الخديو تصريحاً من ناحيته يعيد به الطمأنينة إلى النفوس .

ولم يكن جرانفيل يرى ما يمنع من إجابة مطلب شريف باشا وإعطاء « التفسيرات » التى يريدها بالمعنى الذى ذكره مالت فى رسالة ٩ يناير . واقترح جرانفيل على الحكومة الفرنسية إرسال برقية تفسيرية لبيان أنه قد أسىء فهم الغرض من المذكرة المشتركة ، وبعض السبب فى ذلك تعليقات الصحف الأوربية ؛ وأن الحكومة الإنجليزية لم تتخل بحال من الأحوال عن السياسة التى كان لورد جرانفيل نفسه قد بسطها فى تعليمات بعث بها إلى مالت منذ ٤

نوفبر ١٨٨١ ـ وكان مالت قد اقترح على حكومته إرسال هذه التعليمات إليه وكتب نصها بنفسه ، ولم يغير منها جرانفيل شيئاً وذلك وقت ارتياب الوطنيين والعسكريين الشديد فى نوايا الإنجليز وسياستهم خلال الأسابيع التى سبقت اجتماع مجلس النواب . فأعلن جرانفيل فى تعليمات ٤ نوفبر هذه : أن الحكومة الإنجليزية لا تهدف من سياستها نحو مصر إلا أن يعم الرخاء هذه البلاد وأن تستمتع استمتاعاً كاملا بجميع الحقوق التى حصلت عليها بفضل الفرمانات المتتابعة التى أصدرها السلطان العثمانى بما فى ذلك فرمان ١٨٧٩ وهى حقوق كفلت لمصر قدراً من الاستقلال الإدارى تجد الحكومة الإنجليزية أنه مما يتعارض تماماً مع تقاليد تاريخها القومى أن تبغى إنقاص هذه الحقوق أو التعرض بشر لأنظمة الحكم المتولدة منها ؛ ومن ناحية أخرى فإن هذه الحكومة (الإنجليزية) تعتقد أن الصلة التى تربط مصر بالباب العالى ضمان عظيم القيمة ضد التدخل الأجنبى ، ولا تلبث أن تجد مصر نفسها معرضة فى المستقبل القريب ، إذا انفصمت عرى هذه الصلة ، لأخطار سوف تتهددها من جانب أطماع دول المتنافسة عليها . ولذلك فإن غرض الحكومة الإنجليزية هو العمل للمحافظة على هذه الصلة واستمرار بقائها بالصورة التى هى عليها فى الوقت الحاضر ، ولا شىء يرغم الحكومة الإنجليزية على التخلى عن هذه السياسة إلا انعدام العدالة وانتشار الفوضى فى مصر .

وإلى جانب هذا رأى جرانفيل أن تتضمن البرقية التفسيرية المقترحة بياناً بأن الدولتين ، إنجلترة وفرنسا ، تكرهان التدخل ، سواء جاء من جانبهما أو من جانب آخرين ؛ وأنهما تنظران بعين الرضا لتجربة مجلس النواب ؛ وأنهما تبغيان أن تستمر الصلة قائمة بين مصر والباب العالى ، طالما بقيت هذه متفقة مع الحقوق التى نالتها مصر ؛ وأخيراً أن الغرض من المذكرة تقوية الحكومة المصرية والمحافظة على الأوضاع القائمة .

ولكن غمبتا عارض هذا الاقتراح معارضة شديدة ؛ ورفض إصدار أى تفسير للمذكرة المشتركة . وكان كل ما رضى به أن يذاع فقط نص المذكرة المشتركة .

ولقد زادت بسبب هذا الرفض ثورة الخواطر فى مصر حدة على حدتها ؛

وخشي الوطنيون والعسكريون أن يكون مقصد إنجلترة وفرنسا احتلال مصر كما احتلت إحداهما (فرنسا) تونس . وكتب مالت مرة أخرى فى ١١ يناير أن الشائعات تعزو إليه أنه يريد القيام بمثل الدور الذى قام به روستان فى تونس ، وأنه يبذل قصارى جهده ليجعل حدوث التدخل ممكناً .

ولم يلبث أن ظهر التآزر تامًّا بين الحزبين الوطنى والعسكرى ، وللمرة الأولى دخل مجلس النواب لمناوأة إنجلترة وفرنسا ، وتزايد النشاط فى المجلس ، واصطدم النواب مع الوزارة الشريفية المتعاونة مع المراقبة المالية ، وذلك عند ما أصر النواب على أن يكون لهم الحق فى تقرير الميزانية على أن لا يتعرضوا للجزء المخصص من الإيرادات للدين العام . وهذا على خلاف ما كان يراه محمد شريف من ضرورة التريث وإرجاء البحث فى الميزانية ، حيث إن هذه كان قد صدر مرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨١ ، أى قبل انعقاد مجلس النواب بأسبوع ، ولا يكون هناك بحث للميزانية إلا فى ختام عام ١٨٨٢ عند النظر فى إعداد الميزانية للسنة الجديدة (١٨٨٣) .

وكان شريف قد ارتبط بوعد وعد به المراقبة المالية بعدم تخويل المجلس الحق فى تقرير الميزانية بسبب إصرار المراقب المالى الإنجليزى والآخر الفرنسى على حرمان المجلس من هذا الحق بدعوى : « أنه ولو كان مقصوراً على المصالح التى لم تخصص إيراداتها للدين العام ، فإنه يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، إذ أنه كنتيجة حتمية سوف يحل مجلس شورى النواب محل الوزارة فى إدارة شئون البلاد فيبطل بذلك عمل (المراقبة) وهو إبداء الملاحظة على تصرفات وزراء مسئولين أمام الخديو ، وفى وسعه عزلهم إذا أساءوا التصرف بينما لا يكون لملاحظات (المراقبة) أية قيمة عملية أمام مجلس شورى النواب ، « غير المسئول »

وخشى « بلنت » (Blunt) وخشى الشيخ محمد عبده من أن يؤدى الاصطدام بين العرابيين وبين الوزارة إلى إصرار فرنسا على تنفيذ ذلك « التعهد » بتأييد مسند الخديوية الذى ذكرته (المذكرة المشتركة) ؛ مما يخشى منه احتلال البلاد . وقد عرفنا أن الخوف من هذا الاحتلال كان منتشراً كأثر من آثار إرسال هذه المذكرة . ونصح كل من « بلنت » والشيخ محمد عبده لرؤساء العرابيين ولأحمد عرابى نفسه بالتريث ، ولكن دون جدوى .

فاستقالت وزارة شريف باشا فى ٢ فبراير ١٨٨٢ ، وتألفت وزارة برئاسة محمود سامى البارودى ، وكان من أعضائها أحمد عرابى ، وزيراً للجهادية والبحرية وذلك فى ٤ فبراير ، فجاء تأليفها انتصاراً ظاهراً للحزب العسكرى ، وإقصاء تاماً لكل سلطة للخديو ، وتحدياً سافراً « للمراقبة الثنائية » والتدخل الأجنبى .

وعلى ذلك فقد سارت الحوادث فى مصر من هذا الحين بخطى سريعة نحو « إيجاد الموقف » الذى دعا للتدخل الذى أنذرت به المذكرة المشتركة ، هذا من جهة ؛ ثم نحو إظهار الخلاف الكامن بين وجهتى النظر الإنجليزية والفرنسية فيما يتعلق « بتفسير » المذكرة المشتركة ذاتها ، وتحديد موجبات وطبيعة التدخل لتأييد الخديوية ، الذى « تعهد » به أصحاب المذكرة ، من جهة أخرى . وهو الخلاف الذى مهد تطوره ثم أدى إلى انفراد بريطانيا « بالعمل المادى » (Material action) أو التدخل ، وأوجد الاحتلال البريطانى فى نهاية الأمر .

* * *

و — سياسة « فرسينيه » (Freycinet) ومنشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ للدول :

فقد تقدم كيف أن « جرانفيل » عند ما قبل مقترحات « غمبتا » فى ديسمبر ١٨٨١ كان قد أبدى « تحفظاً » قصد به إلى إبطال قيمة المذكرة المشتركة من ناحية تدخل إنجليزى — فرنسى مشترك ، كما كان مقصد « غمبتا » ثم تمكين تركيا ، بدلا من ذلك ، من التدخل المسلح فى مصر عند الضرورة القصوى ؛ بينما لم يخطر ببال « غمبتا » بتاتاً احتمال الموافقة من جانبه على تدخل العثمانيين واحتلالهم للبلاد . فلم تكن إنجلترة ، على كل الأحوال ، تريد أن تقيد نفسها سلفاً بأى « عمل مادى » مطلقاً .

هذا الاختلاف الجوهرى بين وجهتى النظر الإنجليزية والفرنسية سرعان ما ظهرت آثاره فى أثناء المفاوضات التى دارت بين الدولتين بشأن أزمة تقرير الميزانية التى أثارها مجلس النواب .

فبينما أبدى « جرانفيل » ميلا للتساهل مع الوطنيين فى هذه المسألة ، تشبث « غمبتا » بعدم إعطاء المجلس أى حق فى بحث وتقرير الميزانية .

واتضح موقف الحكومة الإنجليزية فى حديث جرى بين « السير إدوارد مالت » وبين « المسيو سنكويتش » بعث هذا الأخير بفحواه إلى حكومته فى باريس ، فى ٢١ يناير ١٨٨٢ : فقال ما معناه : إن الحكومة الإنجليزية حسب ما وقف عليه من كلامه مع « مالت » . . . « ليس مرادها بأى شكل من الأشكال أن تقوم بعمل مباشر فى مصر . . .

ويبدو مما عرفه « سنكويتش » من زميله « الإنجليزى مالت » أن وزارة لندن سوف تفضل كثيراً عملا مشتركاً من جانب الدول العظمى على تدخل لا يكون إلا تدخلا فرنسيًا — إنجليزيًّا فحسب » .

وفى ٣٠ يناير ١٨٨٢ اضطر « جرانفيل » إلى توضيح موقف حكومته : وهو عدم موافقة حكومة لندن على احتلال إنجليزى ، أو آخر إنجليزى — فرنسى لمصر ، وأنها ترى كحل نهائى إذا لزم الأمر أن تقوم تركيا نفسها بهذا الاحتلال على اعتبار أنها صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

ولكن فى اليوم نفسه (٣٠ يناير ١٨٨٢) حدث أن استقالت وزارة « غمبتا » وألف المسيو دى « فرسينيه » الوزارة الجديدة ، فى ٣١ يناير ، وكان وزير الخارجية كذلك فى هذه الوزارة .

واختط « فرسينيه » سياسة مختلفة كل الاختلاف عن سياسة سلفه فى الوزارة ، إذ بينما كان « غمبتا » يريد أن يجعل التدخل ، ثم الاحتلال عند الضرورة ، مقصورين على إنجلترة وفرنسا باعتبار أنهما صاحبتا المصالح الأكبر أهمية فى مصر ، وصاحبتا النفوذ المباشر بها — وهذا ما رفضت الحكومة الإنجليزية الموافقة عليه ؛ نجد « فرسينيه » يرى أن فرنسا لا تزال تئن من آثار الحرب السبعينية مع ألمانيا ، ويخشى من عزلتها فى أوربا ، ويخاف من تحرش ألمانيا بها ؛ ويرى أن فرنسا شديدة الرغبة فى المحافظة على السلام ، وأن أية وزارة تعمد إلى تعكير هذا السلام بالتدخل المسلح فى شئون مصر مباشرة سوف يكون لذلك مآلها السقوط لا محالة . وعلى هذا فقد عول « دى فرسينيه » من البداية على أن تصبح المسألة المصرية مسألة دولية . وواضح ، من هذه الناحية ، أن ذلك كان خروجاً صريحاً على سياسة سلفه « غمبتا » .

ثم كان من رأى « فرسينيه » أن من السهل عليه إقناع مجلس النواب الفرنسى

بالموافقة على تدخل فرنسي — إنجليزي لو اتفقت فرنسا وإنجلترة على التدخل بوصفهما منتدبتين من قبل الدول الأوربية لهذا التدخل . قال : « فحملة على مصر سوف لا يحتملها أحد إلا إذا كان هناك تأكد أو وثوق من أن السلام لن يكدر صفوه . وأما هذا التأكد أو الوثوق فلن تراه البلاد إلا فى نطاق انتداب محدد صريح من قبل الدول الأوربية » .

أضف إلى هذا ، أنه بينما عارض « غمبتا » فى أن يحتل الأتراك مصر ، فقد جارى « فرسينيه » إنجلترة فى رغبتها ، فوافق من حيث المبدأ على أن تتدخل تركيا فى شئون مصر ، وإنما على شريطة أن يحدث هذا وفق شروط وترتيبات تشرف بفضلها كل من فرنسا وإنجلترة على هذا التدخل .

وعلى هذا فقد تلاقت سياسة « فرسينيه » فى أصولها الجوهرية مع سياسة إنجلترة فى هذه المرحلة ، من حيث جعل المسألة المصرية ، مسألة دولية ، والموافقة على مبدأ تدخل تركيا . فكان هذا التلاقى منشأ (منشور دورى) (Circular) حددت فيه الحكومتان سياستهما فى المسألة المصرية .

فى ٦ فبراير ١٨٨٢ بعث اللورد جرانفيل بمذكرة (Note) إلى الدول يقترح تبادل الرأى فى الموقف المصرى ويشير إلى أن أى تدخل مادى مزمع يجب أن يكون بناء على « عمل متحد » (concerted action) ، أوربى ، وأن يكون للسلطان العثمانى دور فى هذا العمل مناسب لوضعه . وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ اقترحت الحكومة الإنجليزية بواسطة سفيرها فى باريس اللورد ليونس على « فرسينيه » أن يصدر عن حكومتيهما منشور دورى بهذا المعنى ؛ وفى ١٢ فبراير صدر منهما هذا المنشور الدورى الذى بعثتا به إلى الدول . وتنحصر القواعد التى تضمنها هذا (المنشور) فى إشراك الدول الأوربية فى تبادل الرأى حول الموقف فى مصر ، على أن يقوم تبادل الرأى هذا على القواعد التالية :

أولا : المحافظة على حقوق كل من السلطان العثمانى ، والخديو ، والمحافظة كذلك على الاتفاقات الدولية والترتيبات الناجمة منها سواء مع فرنسا وإنجلترة وحدهما فحسب ، أو مع هاتين الدولتين متحدتين مع سائر الدول .

ثانياً : احترام الحريات (liberties) — أو الحقوق — التى ضمنتها الفرمانات السلطانية (للشعب المصرى) .

ثالثاً : كفالة نمو النظم المصرية [أى نظم الحكم] نمواً حكيماً .

وثمة ملاحظة أخرى هامة : هى أن « فرسينيه » قد سلم كذلك بوجهة النظر الإنجليزية التى اعتبرت أن الحالة الراهنة فى مصر لم ينشأ عنها الموقف الموجب للتدخل ، على نحو ما حاولت إنجلترة أن تقرره فى « تحفظها » المعروف على المذكرة المشتركة ، فجاء الآن فى المنشور الدورى (١٢ / ٢ / ١٨٨٢) ما نصه : — « ولا تعتبر الحكومتان الفرنسية والإنجليزية أنه قد نشأت حالة فعلية تدعو الآن إلى بحث ما يوجب التدخل ، حيث إن [مجلس النواب] والحكومة الجديدة [وهى وزارة محمود سامى] قد أبديا رغبتهما فى القيام بالتعهدات الدولية . ولكن إذا حدث نشوء حالة فعلية تدعو إلى التدخل ، فإن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تريدان أن يأتى كل تدخل فى النهاية ممثلا لعمل وتخويل (تفويض) صادرين عن تآزر (أو اشتراك) أوربى ، وفى هذه الظروف [أى فى الحالة التى توجب التدخل] ترى الحكومتان الإنجليزية والفرنسية أيضاً أن يشترك السلطان العثمانى فى كل إجراء أو مباحثة مقبلة (أو تالية) » .

وعلى ذلك فقد تضمن منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ الدورى ، قواعد مناقضة كل المناقضة للقواعد التى بنيت عليها سياسة « غمبتا » كما رسمتها (المذكرة المشتركة) بتاريخ ٧ يناير ١٨٨٢ .

أما القواعد التى قام عليها المنشور الدورى هذا فقد لقيت قبولا لدى الدول ، وخصوصاً ألمانيا ، حيث انحصرت سياسة (بسمارك) آنئذ فى تحويل نشاط إنجلترة وفرنسا إلى ميادين خارج أوربا ، حتى تنفرد ألمانيا بالزعامة السياسية فى القارة ، وكان يهم بسمارك أن يعزل فرنسا فى أوربا وأن يمنع أى تحالف بينها وبين روسيا ، وقد كانت روسيا مستاءة من موقف ألمانيا التى لم تبذل لها المساعدة فى حربها ضد تركيا (١٨٧٧) أو تؤازرها المؤازرة الكافية فى مؤتمر برلين (١٨٧٨) . ثم إن بسمارك كان يرى فى تشجيع أطماع فرنسا الاستعمارية — وهى التى احتلت تونس حديثاً (مايو — أكتوبر ١٨٨١) وتريد أيام وزارة « غمبتا » التدخل المسلح فى مصر — الوسيلة التى سوف تؤدى عاجلا أو آجلا إلى الاصطدام مع إيطاليا ، وهذه ذات أطماع فى طرابلس الغرب (ليبيا) ثم إلى الاصطدام مع إنجلترة ، ولهذه مصالح فى قناة السويس ، وتحرص على

طريق مواصلاتها مع الهند ، والتى كانت سياستها (أى إنجلترة) الحيلولة دون إحراز أية دولة ، غيرها بطبيعة الحال ، التفوق السياسى فى مصر ناهيك باحتلالها .

وعلى ذلك فقد وجد بسمارك فى « الخطة » أو السياسة التى رسمها المنشور الدورى ، ما يكفل تحقيق أغراضه ، ويتفق فى الوقت نفسه مع سياسته فى المسألة المصرية ، وهى سياسة تقوم فى خطوطها العريضة على عدم انفراد فرنسا وإنجلترة بالتدخل ؛ بل أن يكون هذا التدخل بناء على (اتفاق أوربى) (accord européen) أى بعلم من الدول ، وكانتداب من الدول لهما . ولقد كان هذا هو رأى أكثرية الدول الأخرى كذلك ، وهو رأى يتفق — كما شاهدنا — مع ما كانت تذهب إليه إنجلترة .

* * *

ز — نشوء الحالة الفعلية الموجبة التدخل :

ولكن عدم نشوء الحالة الفعلية الموجبة للتدخل — على نحو ما ذكره منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ الدورى — لم يلبث أن حل محله فى نظر إنجلترة وفرنسا : « نشوء حالة فعلية موجبة للتدخل » ، وذلك فى الأشهر القليلة التالية . وتتلخص عوامل نشوء هذه الحالة فيما يلى :

أولا : إعطاء النواب حق تقرير الميزانية :

فقد أقر مجلس النواب (اللائحة الأساسية) أو الدستور الذى تقدم به شريف باشا إلى المجلس فى ٢ يناير ١٨٨٢ بعد تنقيح اللائحة ، واشتملت اللائحة الجديدة التى صدرت (فى ٧ فبراير ١٨٨٢) على مبدأ المسئولية الوزارية والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية (مواد ١٩ — ٢٢) . فجاء فى المادة ٢١ : « النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء » ؛ ثم تقرر حق مجلس النواب فى تقرير الميزانية (مواد ٣١ — ٣٣ ، ٣٥ — ٣٧) ولكن مع احترام تسوية الديون والاتفاقات ذات الصفة الدولية . فنصت المادة ٣٤ على أنه :

« لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقرر للآستانة أو الدين العموى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة (قانون) التصفية (فى ١٩ / ٧ / ١٨٨٠) أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية » .

وكان فى ذلك معارضة صريحة لرغبة فرنسا وإنجلترة اللتين أرادتا حرمان المجلس من تقرير الميزانية . وكان « مالت » منذ أن بدأ الاصطدام بين المجلس والوزارة الشريفية حول حق مجلس النواب فى تقرير الميزانية قد كتب فى ١٩ ديسمبر ١٨٨١ ، أنه إذا حاز النواب هذا الحق فقدت « المراقبة الثنائية » سطوتها على الشئون المالية ، وفى ١١ يناير ١٨٨٢ كان رأى « مالت » : « أنه قد تقرر عنده أن المصريين قد دخلوا بحق أو بغير حق فى طريقة الدستور ، وأن اللائحة التى يريد المصريون تقريرها لمجلس شوراهم تمثل فى الحقيقة شرائط حريتهم . . . وحيث قد تقرر هذا المجلس بحالة نهائية ، فلا شىء يمكن أن يبطله أو يلغيه إلا أن يكون تدخل ، وهو آخر ما ينتهى إليه العمل » .

وفى ١٢ يناير ١٨٨٢ استفسر « جرانفيل » تلغرافياً من « مالت » عن حدود سلطة مجلس النواب فى المالية المصرية على حسب ما قرره المجلس والشروط التى يطلبها . فأجابه « مالت » فى ١٣ يناير — وهو يبغى بذلك تفسير المادة ٣٤ التى جاءت فى الدستور بعد ذلك — : « مرتبات الموظفين الذين لم يكن تعيينهم بعقود مع الحكومة تكون تحت مراقبة المجلس ، وعلى ذلك يمكنه أن يلغى مصلحة المساحة مثلا لأنها لم يكفل تشكيلها باتفاق دولى ، ويمكنه الاستغناء عن عدد كبير من موظفى الأوروبيين فى الإدارة المصرية » . وتوضيح ذلك أن مجلس النواب كان قد قرر تعيين لجنتين لتحقيق بعض الشكاوى التى رفعت على مصلحة المساحة وعلى إدارة الجمارك ، وظهرت وجوه الخلل فى أعمال الموظفين الأوربيين . وتحقق ما كانت تخشاه (المراقبة الثنائية) من مقاصد المجلس .

وفى ٢٠ يناير ١٨٨٢ أبرق « مالت » : « إذا تمسكنا بإبائنا على مجلس النواب أن ينظر فى الميزانية كانت المداخلة العسكرية أمراً اضطرارياً (أى ضرورياً) . فإن إصرار مجلس النواب على رأيه فى ذلك جزء من مشروع أعد للثورة » .

فلما صدر الدستور فى ٧ فبراير ١٨٨٢ اعتبر « دى بلنيير » المراقب المالى الفرنسى تخويل المجلس حق تقرير الميزانية قاضياً على المراقبة الثنائية ، فاستقال (منذ ٦ فبراير) ، وقبل « فرسينيه » استقالته فى ١١ مارس ، وعين بدلا منه فى اليوم نفسه المسيو « بريديف » (Brédif) مدير حسابات وزارة الخارجية الفرنسية . وأما السير أوكلاند كولفن (المراقب الإنجليزى) فقد امتنع عن التعامل مع الوزارة عند ما طلب محمود سامى — الذى عرفنا أن وزارته تشكلت فى ٤ فبراير بعد استقالة وزارة شريف باشا (يوم ٢ فبراير) — أن تكون مخاطبة (المراقبة) مع الوزارة بالطرق الرسمية .

ثانياً : وقوع الإصطدام بين الخديو والعرابيين (المؤامرة المشتركة) :

فقد زادت الوزارة مرتبات رجال الجيش لإرضائهم ، وأنشأت الوزارة فرقة جديدة ورقت عدداً كبيراً من الضباط الوطنيين ، فاستاء الجراكسة والأتراك وتآمروا على حياة أحمد عرابى ورؤساء الحزب العسكرى ، فألقى القبض بين يومى ١٢ ، ٢٢ أبريل ١٨٨٢ على ٤٨ من هؤلاء المتآمرين ، من بينهم عثمان رفقى وحوكموا أمام مجلس عسكرى محاكمة سرية مع حرمانهم من حق الدفاع عن أنفسهم ، وفى ٣٠ أبريل صدر الحكم على أربعين منهم « بالنفى والتغريب لأقاصى بلاد السودان » ، وكان من بينهم عثمان رفقى .

واستمع الخديو لنصيحة « مالت » و « سنكويتش » فرفض التصديق على هذا الحكم ، ثم زاد على ذلك حسب مشورة مالت أيضاً ، (رسالة مالت إلى جرانفيل فى ٢ مايو) بأن استدعى سائر قناصل الدول الكبرى لاستشارتهم فى الأمر ، وطلب إليهم معونة الدول ، ولما كان عثمان رفقى يحمل رتبة فريق من السلطان العثمانى ، فقد انتهز الباب العالى الفرصة للتدخل وطلب أن تحال الأوراق عليه ، فأجابه الخديو إلى طلبه . وحاولت الوزارة حسم الخلاف فى ٦ مايو باستبدال النفى خارج القطر بالنفى إلى السودان ولكن دون جدوى بدعوى أن المسألة قد انتقلت الآن إلى يد الباب العالى ثم تدخل « فرسينيه » كى يمنع تدخل الباب العالى ، فأشارت إنجلترة وفرنسا على الخديو بتعديل الحكم دون انتظار لرأى الباب العالى . فاستجاب الخديو لرغبتهما ، وأصدر فى ٩ مايو ١٨٨٢ قراراً

بتعديل الحكم إلى النفي خارج القطر ، وعدم حرمان المحكوم عليهم من الرتب والنياشين .

استاءت الوزارة (أو بالأخرى العرابيون) من تصرف الخديو الذى أجاز تدخل الباب العالى ، وذلك ما قالوا إنه يعيد البلاد إلى مجرد إيالة عثمانية ؛ واستاءوا لأنه أجاز تدخل الدول الأجنبية لمحاولة الاستفادة من تعهد فرنسا وإنجلترة الذى تضمنته مذكرتهما المشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ بتأييد مسند الخديوية . وقررت الوزارة دعوة مجلس النواب للاجتماع لتعرض عليه الخلاف بينها وبين الخديو .

وذاعت الأنباء عن تصميم العرابيين على خلع الخديو وإنشاء جمهورية على نمط جمهورية سويسرة وتضم إليها سوريا والحجاز (فى اتحاد فدرالى) . وكان قد بدأ الكلام عن خلع الخديو عند ما نسب الجمهور إلى دسائس السراى محاولة سم الأميرالاى عبد العال حلمى ، من زعماء العرابيين ، وأبرق « سنكويتش » إلى حكومته منذ ١٣ مارس ١٨٨٢ أن الإشاعات الباعثة على أشد القلق قد ذاعت بسبب هذا الحادث ، وأن هناك من يقولون إنه سيعلن خلع الخديو ، وبعد حادث الخلاف الأخير بين العرابيين والخديو ، أبرق « سنكويتش » إلى حكومته فى ١٠ مايو ١٨٨٢ ، « بأن الحكومة القائمة حكومة ثورية ، وأن عزل الخديو قد صار أمراً محتوماً » . وفى برقية أخرى قال : « إن عرابى قد صرح بأن الواجب يقتضى التخلص من أسرة محمد على بقضها وقضيضها » .

وكان خطأ الخديو أنه أبعد الوزارة عند مشاوراته مع معتمدى إنجلترة وفرنسا بشأن الحكم الذى صدر على المتآمرين . وذلك فى حين أن الوزارة نفسها كانت هى التى عرضت — كما رأينا — فى ٦ مايو ، على الخديو تعديل الحكم . فلام العرابيون عليه لوماً شديداً أنه انقاد باختياره « للأجانب » كى يعزز بعمله هذا نفوذهم ، ذلك النفوذ الذى يعتمد عليه الخديو نفسه . وطالب العرابيون بإدخال بعض تعديلات على الحكم كى ينهض ذلك دليلا على أن الذى حدث لم يكن بتأثير من معتمدى إنجلترة وفرنسا ، ولكن هذين لم يلبثا أن أشارا على الخديو أن يتمسك بموقفه ، فاشتد الخلاف بين الفريقين ، وقررت الوزارة تحكيم مجلس النواب فى الخلاف بينها وبين الخديو ، وتقرر دعوة

المجلس للانعقاد سريعاً ، وكثر كلام العرابيين عن خلع الخديو فأبرق « سنكويتش » مرتين إلى حكومته بذلك فى ١٠ مايو ، وقد ذكرنا هاتين البرقيتين

وشرح « مالت» الموقف لحكومته منذ ١٠ مايو ، فكتب : « أن الخديو دعا للاجتماع به فى الساعة السادسة من مساء أمس (٩ مايو) ممثلى الدول العظمى وأبلغهم أن رئيس مجلس النظار (محمود سامى البارودى) أصرّ على وجوب تغيير قرار تعديل الحكم الذى أصدره الخديو — وهو يقضى بالنفى خارج القطر — إلى قرار بحذف المحكوم عليهم من الجيش . وقال الخديو : إن رئيس مجلس النظار صار يهدده بمجرد أن رفض مطلبه ويتكلم باستخفاف عن أية مساعدة قد يلقاها الخديو من ممثلى الدول الأجانب ، ويهدد بأن مذبحة عامة ضحيتها الأجانب ستكون نتيجة إصرار الخديو على الرفض . وزار سنكويتش ومالت رئيس مجلس النظار بناء على طلب زملائهم منهما ، وقالا له إنه كان فى اليوم السابق (٨ مايو) قد رجاهما استخدام نفوذ دولتيهما لتجنب تدخل عثمانى فى مسألة المحاكمة العسكرية ، وأنهما فى هذا الصباح قد أديا هذه الخدمة التى طلبها منهما بأن نصحا للخديو أن يصدر قرار تعديل الحكم . ولذلك كان مثار دهشتهما أن يبلغهما فى نظير وساطتهما الطيبة هذه أن محمود سامى البارودى قد وجه تهديداً لمواطنيهم وأنه يعمد لتحقير القوة التى فى وسعهما أن يحميا الخديو بها وأنه قد هدد الخديو . وعلى ذلك فهما قد جاءا الآن ليسألاه رسمياً باسمهما وباسم زملائهما إذا كان هناك خطر من المنتظر حدوثه فى حالة رفض الخديو وامتناعه عن تغيير القرار حتى يبادرا مع زملائهما بإبلاغ حكوماتهم . فنفى محمود سامى أنه هدد الخديو أو أنه قال الكلام الذى نسب إليه وأعلن أن التغيير المطلوب إنما هو مجرد رجاء للخديو أن يقبله أو يرفضه . وعندما سألاه عن النتائج ماذا تكون إذا حصل الرفض أجاب بأن من المستحيل عليه معرفة ما يحدث غير أن المسألة ستحال وقتئذ على مجلس النظار » .

وفى نفس اليوم كتب مالت أنه وزملاءه الفرنسى والنمسوى الألمانى قد سألوا رئيس مجلس النظار اليوم أن يبسط لهم الموقف الراهن ، فأجاب : حيث أن الخديو ووزراءه قد تعذر عليهم أن يتفقوا ، وأن من المتعذر استقالة

الوزارة ، فقد دعت هذه مجلس النواب للاجتماع فوراً لتعرض عليه القضية التي بينها وبين الخديو ؛ وأن الوزارة في الوقت نفسه تضمن سلامة الخديو واستقرار الأمن العام ، وكتب مالت أن الوزارة وحدها هي التي دعت المجلس للاجتماع من غير أن تسأل موافقة الخديو على انعقاده ، وأن شكوى الوزارة ضد الخديو هي أنه سلك مسلكاً ينتقص من استقلال مصر الداخلي ، وفي حالات كثيرة كان يعمل دون أن يتشاور مع نظاره ، ثم استمر مالت يقول : إنه وزملاءه يعتقدون أن النية مبيتة على خلع الخديو إذا وافق مجلس النواب على مجاراة الوزارة. وأما محمود سامي فقد ذكر لهم (لمالت وزملائه) أن المجلس قد يجتمع خلال ثلاثة أيام وأنه ، أي محمود سامي ، لا ينوي أن يتصل في شيء بالخديو حتى يتخذ المجلس قراراً يحسم به الخلاف القائم بين الوزارة والخديو » .

وعاد مالت يبرق في ١٠ مايو كذلك : أن الموقف صار على جانب عظيم من الخطورة منذ أن انقطعت العلاقات بين الخديو ووزرائه ، وأن من المتعذر الاعتماد على الضمان الذي أعطاه النظار بالمحافظة على سلامة الخديو والأوربيين .

وفي ١١ مايو كتب مالت أن الخديو أبلغه وزميله الفرنسي أن الوزارة دعت مجلس النواب للاجتماع ، ضاربة عرض الحائط بالسلطات التي للخديو ، وبعدم موافقته ، وبالمادة التاسعة من اللائحة الأساسية أو الدستور .

وبالفعل لم يلبث أن حضر كثيرون من النواب إلى القاهرة ؛ وكتب مالت في ١١ مايو أيضاً : أن هؤلاء كانوا يذهبون مباشرة إلى بيت عرابي باشا ، وأن من المنتظر انعقاد المجلس (يوم ١٢ مايو) وأن هذا المجلس سيعمد في التو والساعة إلى إعلان خلع الخديو واستصدار حكم بنفي أسرة محمد علي جميعها وتعيين رئيس مجلس النظار محمود سامي البارودي حاكماً عاماً (Governor-General) (حكمداراً) على مصر بمقتضى إرادة الأمة ، وقد لا تكون ثمة حاجة لأن يلاحظ المرء على هذا المجلس الذي يستبد به رعب بلغ أقصى غايته من العسكريين أنه لا يمثل بحال ما إرادة الأمة الصحيحة » .

وفي ١٣ مايو كتب مالت أن القلق العظيم يسود القاهرة ، وأن كثيرين من الناس يغادرونها .

وإزاء تهديد سلامة الخديو إذاً ، وتهديد سلامة الأوربيين والأجانب

أبرق جرانفيل إلى السفير الإنجليزى فى باريس ، لورد ليونس ، منذ ١١ مايو يطلب منه أن يبلغ الحكومة الفرنسية أن حكومة لندن تريد إرسال سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية لحماية الأوربيين ، وأنها قد أبلغت ذلك إلى الدول الأخرى لعل هذه تريد أن تحذو حذوها ، وفى ١٤ مايو أبرق جرانفيل إلى مالت أن يرتب مع زميله الفرنسى ، إذا رأى هذا الإجراء حكيماً ، استدعاء أحمد عرابى ليبلغاه إذا وقعت اضطرابات بأنه سوف يلقى أوربا وتركيا وكذلك إنجلترة وفرنسا قد وقفت جميعها ضده وأنه سيعتبر مسئولا شخصيًّا عن هذه الاضطرابات ، أما إذا بقى على ولائه للخديو فإن شخصه وما يصدر عنه من أعمال سيكونان موضع الاعتبار ، وقال جرانفيل إنه طلب من سفيره فى باريس الاتصال بالحكومة الفرنسية لينال موافقتها على هذا الإجراء .

وتعددت اجتماعات النواب الخاصة فى منزلى محمود سامى البارودى رئيس النظار ومحمد باشا سلطان رئيس مجلس النواب ؛ وعقدوا هذه الاجتماعات فى منازل الأفراد لأنهم — أى النواب ، لم يشاءوا أن يكون اجتماعهم رسميًّا لمخالفة ذلك للمادة التاسعة من الدستور التى استند عليها الخديو نفسه فى عدم مشروعية الاجتماع بدون موافقته ، ونصها : « وإذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع » . وكثرت المساعى لتسوية الخلاف بين الوزارة والخديو ، وأخيراً أمكن الوصول إلى تسوية ظاهرية فحسب ، وبعد جهد ومشقة ، وذلك على أساس بقاء الوزارة وتعديل الحكم العسكرى حسبما ارتآه الخديو (١٦ مايو ١٨٨٢) .

ولكن قيام الخلاف ، واجتماع مجلس النواب ، ثم ما ترامى عن تهديد الخديو بالخلع ، وتهديد سلامة الأوربيين والأجانب ، كل ذلك لم يلبث أن أوجد فى نظر فرسينيه « موقفاً ثوريًّا » (Situation Révolutionnaire) يدعو فى رأيه — للتدخل على أساس التعاون مع إنجلترة والتآزر مع الدول الأوربية .

* * *

ح – سياسة فرسينية مرة أخرى :

المظاهرة البحرية (تعليمات فرسينية فى ١٢ مايو ١٨٨٢) :

نشأ عن الحوادث التى ذكرناها « الحالة الفعلية الموجبة للتدخل » التى لم تكن قائمة وقت إرسال فرنسا وإنجلترة لذلك المنشور الدورى بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٨٢ إلى الحكومات الأوربية . ومن هذا الحين بدأ « التدخل » فى مرحلته « الفعلية » والذى جرى بصورة أفضت إلى انفراد إنجلترة باحتلال مصر .

فقد كان من رأى فرسينيه أثناء أزمة المؤامرة الشركسية أن الخديو توفيق هو المسئول الأول بسبب « ضعفه وتردده » عن كل الاضطرابات التى حدثت فى مصر ، وصار يخشى أن يصل الحال إلى انتشار الفوضى بها إذا بقى الخديو توفيق فى الحكم . فكتب جرانفيل فى ٢١ أبريل ١٨٨٢ إلى مالت : أن الفرنسيين يضغطون أو يلحون إلحاحاً شديداً على حكومته أن توافق على تغيير الخديو ، واستبدال حليم باشا به ؛ وقال جرانفيل إن حكومته عارضت فى ذلك معارضة قوية ؛ واعتقد جرانفيل أن الفرنسيين نتيجة لذلك سوف يقلعون عن هذه الفكرة . ثم استمر يقول : ومع ذلك فإن الفرنسيين يقولون إنهم مستعدون للعمل بأى اقتراح نتقدم به ، وفى الوقت نفسه قد بعثوا برسالة خاصة ليقولوا إنهم لا يعارضون فى قيام مظاهرة بحرية ومجيء قوة من الجنود الإنجليز من الهند إلى مصر .

وتفسر رسالة جرانفيل هذه السبب الذى دعاه للإبراق إلى لورد ليونس فى باريس فى ١١ مايو : أن يبلغ الحكومة الفرنسية رغبة حكومة لندن فى إرسال سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية لحماية الأوربيين ، وهى البرقية التى سبقت الإشارة إليها وذكرنا أنها كانت نتيجة لتأزم الموقف فى مصر عند ما أبرق مالت إلى جرانفيل من القاهرة فى ١٠ مايو يبلغه قطع العلاقات بين الخديو ووزرائه ويقول إنه لا يمكن الاعتماد على الضمان الذى أعطاه الوزراء المصريون (العرابيون) لتأمين سلامة الخديو والأجانب .

وفى ١٠ ، ١١ مايو وبعد أن أقلع عن فكرة تنحية الخديو توفيق ، وصار مستعداً بدلا من ذلك لاتخاذ أى إجراء لتأييد سلطة هذا الخديو ولضمان مصالح الأوربيين ، كان قد قر رأى فرسينيه على أن مسلك الوزارة المصرية (وزارة

محمود سامى البارودى) قد صار يهدد بالخطر سلطة الخديو بدرجة تدعو إلى القيام بإجراء مفاجئ وسريع يقضى على الحركة الثورية فى مصر ، ويقول فرسينيه فى كتاب « المسألة المصرية » : إنه قد فاتح فى هذه المسألة لورد ليونس الذى فكر كما فكر هو أن مظاهرة بحرية هى الإجراء الملائم جداً فى الظروف القائمة ، لأن هذه سوف يترتب عليها تقوية الخديو من غير حاجة إلى إثارة أحاسيس الدول العظمى ، ألمانيا وغيرها ، بعد أن كسبت الدولتان (إنجلترة وفرنسا) ثقة هذه الدول نتيجة للمنشور الدورى (١٢ فبراير ١٨٨٢) الذى أرسل للدول .

وبناء على ذلك فقد عقدت الوزارة الفرنسية اجتماعاً فى قصر الإليزيه (l'Elysée) فى ١٢ مايو حصل فيه الاتفاق على نص التعليمات التى يجب إرسالها — كما قال فرسينيه — إلى السفير الفرنسى الجديد فى لندن المسيو تيسو (Tissot) لمفاتحة الحكومة الإنجليزية فى أمر هذه المظاهرة البحرية .

أما هذه التعليمات فقد جاء بها ما يأتى :

« قرر مجلس الوزراء (الفرنسى) فى هذا الصباح (١٢ مايو ١٨٨٢) بالإجماع وفوضنى فى إبلاغكم الإجراءات (أو الترتيبات : (Combinaisons) التالية التى تحدثت بصددها مع اللورد ليونس ، والتى أرجوكم أن تقترحوها فوراً على اللورد جرانفيل .

« (١) تبعث كل من فرنسا وإنجلترة بست سفن حربية خفيفة بالدرجة التى تمكنها من دخول ميناء الإسكندرية . . . وفى وسع ثلاث من سفننا (أى الفرنسية) . . . أن تكون بالإسكندرية يوم الاثنين [يوم ١٥ مايو] والثلاث الباقيات يوم الأربعاء [١٧ مايو] أو الخميس [١٨ مايو] . . . وعلاوة على ذلك سوف نبعث [أى فرنسا] بمركب خفيف إلى السويس على المنوال الذى يقترحه اللورد جرانفيل . . .

« (٢) تبرق حكومتا باريس ولندن إلى سفيريهما فى القسطنطينية لدعوة الباب العالى أن يمتنع فى الوقت الحاضر عن كل تداخل (Intervention) أو تعرض (Ingérance) فى شئون مصر .

« (٣) تبرق حكومتا باريس ولندن كذلك إلى سفرائهما لدى الدول الأربع

العظمى لإبلاغها بإرسال السفن ولرجائها أن تبعث إلى سفرائها بالقسطنطينية بتعليمات مشابهة لتلك المرسلة إلى السفيرين الفرنسي والإنجليزى . [راجع بند ٢] .

« (٤) تعتقد (أو تسلم) الوزارة الفرنسية بأنه فى الظروف الفعلية الراهنة ، ولأخذها بعين الاعتبار لما فعله توفيق أخيراً بناء على نصح فرنسا وإنجلترة (من حيث تعديل الحكم) — [والمقصود هنا تعديل حكم المجلس العسكرى المعروف] تعتقد الوزارة الفرنسية أن الواجب بمعناه الدقيق يقتضى تأييد الخديو بكل ما تتحمله أو تستدعيه الظروف . وعلى ذلك فنحن سوف نتعاون بأمانة ودون بطانة (أى نوايا باطنية) مع اللورد جرانفيل فى هذا المعنى » .

ومما تجب ملاحظته أن « فرسينيه » نفسه قد ذكر تعليقاً على هذه الفقرة الأخيرة : « وعلى ذلك فنحن سوف نتعاون . . . إلخ » أن هذه العبارة إنما تشير إلى ما كان قد حدث من مفاتحة رسمية من جانبه للورد جرانفيل بشأن عزل توفيق بسبب ما ظهر من عجزه فى إدارة شئون الحكم ، وهو العجز الذى ذكرنا أن « فرسينيه » يعتبره المصدر الجوهرى لكل هذه المتاعب المتجددة . ثم استمر يقول بأن كلا من المسيو « تيسو » (Tissot) فى لندن ، والمسيو « سنكويتش » فى مصر قد أشارا بشدة بضرورة اتخاذ هذه الخطوة ، ولكن الوزارة الفرنسية لم ترحب بذلك . ولهذا فقد وجب عند ساعة العمل أن يحاول « فرسينيه » كما قال إزالة أى شك قد يكون عالقاً فى ذهن « جرانفيل » من ناحية نوايا فرنسا .

« (٥) ونحن مستمرون على معارضة تدخل تركى ، ولكننا لا نسمى تدخلا تلك الحالة التى سوف ينشأ عنها وجود القوات التركية فى مصر بناء على دعوة منا لها بذلك ، والتى سوف تعمل فيها القوات التركية تحت مراقبتنا لتحقيق غرض وتحت شروط نكون نحن أنفسنا قد حددناها » .

ذلك إذاً ، كان الحل الوسط الذى ارتآه « فرسينيه » للتوفيق بين رغبة الحكومة الإنجليزية من حيث إشراكه الأتراك فى كل إجراء أو مباحثة بشأن التدخل فى مصر على نحو ما جاء فى الفقرة الأخيرة من منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ الدورى ، وبين رغبة « فرسينيه » نفسه الذى أراد أن يجمع كما هو ظاهر بين إجازة التدخل لتركيا مع المحافظة على قاعدة جعل هذا التدخل بطريق الإشراف عليه وتحديد شروطه من حق إنجلترة وفرنسا بالاشتراك فيما بينهما .

وهذا الحل الوسط ينطوى — كما هو واضح — على تناقض مع ما جاء فى المنشور (١٢ فبراير ١٨٨٢) الذى يدعو الدول لتبادل الرأى مع إنجلترة وفرنسا بشأن المسألة المصرية ، عند « نشوء الحالة » التى تدعو إلى التدخل ؛ ومعناه أن يكون للدول صوت فى هذا التدخل عند وقوعه. فى حين يريد «فرسينيه» الآن منع الدول من المشاركة فى هذا التدخل وجعله مقصوراً على إنجلترة وفرنسا وحدهما . ولذلك فإن دل هذا الحل الوسط الذى ابتدعه « فرسينيه » على شىء فإنما يدل ، كبرهان آخر ، على تردد سياسة « فرسينيه » وضعفها ، وينبئ بتوقع فشل هذه السياسة من الناحية العملية .

« (٦) وعلى ذلك فإنه فى حالة ما إذا وجدنا بعد وصول سفننا إلى الإسكندرية أن من المفيد إنزال جنود إلى البر ، لا يكون اللجوء فى ذلك لا إلى جنود بريطانيين ولا إلى جنود فرنسيين ، ولكنا ندعو جنوداً عثمانيين وفق الشروط الموضحة أعلاه » .

وقد فسر « فرسينيه » موافقته على إنزال جنود عثمانيين بقوله : « إنه لما كنا غير مخولين بانتداب أوربى (Mandat) [للعمل الفعلى] لم نشأ إنزال جنود بريطانيين أو فرنسيين حتى لا تتجدد المصاعب التى نشأت بسبب (المذكرة المشتركة فى ٦/٧ يناير ١٨٨٢) والتى سعينا بكل جهد لإزالتها . وحيث إن الدول لا تعترض على استخدام الجنود العثمانيين ، فنى وسعنا ودون محذور اللجوء لاستخدامهم فى حالة الضرورة القصوى » .

« (٧) تصدر تعليمات لقنصلينا العامين بأن لا يعترفا بغير سلطة توفيق سلطة شرعية ، وبعدم الدخول فى أية علاقات مع أية حكومة أخرى فعلية (Governement de Fait de Facto govert.) إلا من أجل تأمين رعايانا على سلامتهم » .

أبلغ « ليونس » المسيو « فرسينيه » أن حكومته (الإنجليزية) قد وافقت على هذه الترتيبات (Combinaisons) ، كما بعث المسيو « تيسو » إليه من لندن بذلك . وأجاب فرسينيه فى رده على تيسو فى ١٤ مايو ١٨٨٢ : « أنه قد وصلته برقية (سفيره) التى تبلغه موافقة الحكومة الإنجليزية على (معروض) الحكومة الفرنسية . وأنه سعيد بهذه النتيجة التى تتوثق بفضلها أواصر الوفاق بين البلدين » .

وتعليمات ١٢ مايو التي تضمنت المقترحات أو الترتيبات (Combinaisons) التي اقترحها فرسينيه على لورد جرانفيل توضح أصول حادث المظاهرة البحرية في مياه الإسكندرية الذي انتهى في ظروف سيأتي ذكرها بانفراد الأسطول الإنجليزي بضرب الإسكندرية ونزول البريطانيين في البلاد واحتلالهم لها .

ولذلك فقد صار لزاماً علينا معرفة المسئول عن هذه المظاهرة البحرية على وجه التحديد، فهل كان الإنجليز هم المسئولين ؟ أو الفرنسيون ؟ حتى إذا أمكن الفصل في هذه المسألة تيسر الانتقال إلى غيرها من المسائل لمحاولة معرفة العوامل الحقيقية التي ساعدت على مجيء الاحتلال البريطاني إلى مصر .

فتعليمات ١٢ مايو هذه تبين في وضوح وجلاء أن حكومة المسيو فرسينيه هي صاحبة اقتراح وإجراءات المظاهرة البحرية ، وهي التي عرضت كل ذلك على الحكومة الإنجليزية وهي المسئولة عنه . ولقد كان اقتراح المظاهرة البحرية ، هو الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية في رسالتها الخاصة إلى لندن عند ما بدأت تشتد أزمة المؤامرة الشركسية ، وذكره جرانفيل في كتابه إلى مالت في ٢١ أبريل ؛ وهو الاقتراح كذلك الذي جعل جرانفيل عند تحرج الأمور في مصر يبرق إلى ليونس أن حكومته تريد إرسال مدرعتين إلى مياه الإسكندرية ولا ترى بأساً في ذلك من أجل محاربة الأوربيين . وأما الإجراءات أو الترتيبات التي اقترحتها الوزارة الفرنسية في تعليماتها هذه (في ١٢ مايو) فكانت متفقة في سياقها مع سياسة فرسينيه نفسه . وواضح إذاً أنه ليس صحيحاً أن وزير خارجية إنجلترة لورد جرانفيل هو الذي أفضى بفكرة المظاهرة البحرية ، وفي يوم ١٢ مايو بالذات — على نحو ما تدعي هذه الرواية — قائلا إن الحاجة صارت ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية في مياه الإسكندرية ، فصادفت الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية . فذلك ادعاء لا سند له في جملته وتفصيله .

ولم تكن فكرة المظاهرة البحرية في حد ذاتها فكرة أصيلة ، فقد كانت هناك سابقة إرسال السفن الحربية الفرنسية والإنجليزية كما عرفنا إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية في أكتوبر ١٨٨١ ، عند ما أرسل الباب العالي البعثة العثمانية — بعثة فؤاد باشا ونظامي باشا — للتحقيق في أسباب العصيان العسكري .

وعلاوة على هذا كله ، فمن ناحية السياق التاريخي يتضح أيضاً أن الحكومة

الإنجليزية لم تكن هي صاحبة اقتراح المظاهرة البحرية .

فقد وافقت — كما ذكرنا — حكومة غلادستون — ووزير خارجيتها اللورد جرانفيل — على إرسال المذكرة المشتركة (٦ — ٧ يناير ١٨٨٢) مجاراة لوزارة (غمبتا) مجاراة « مؤقتة » ، حيث توقعت أن تسقط وزارته قريباً ؛ ثم مع « تحفظ » هام هو عدم الارتباط بأسلوب معين فى العمل إذا اتضح أن هذا العمل قد صار ضرورياً مؤملة أن تستطيع بفضل هذا « التحفظ » دعوة تركيا إلى التدخل « عند ما يصبح العمل ضرورياً » . ولقد جاء هذا « التحفظ » متفقاً وأغراض السياسة الإنجليزية وقتئذ ، وقد شرح « جرانفيل » هذه السياسة فى كتاب له إلى « مالت » بتاريخ ٤ نوفمبر ١٨٨١ وهو الكتاب الذى ذكرنا أنه نفى فيه أن لإنجلترة و « فرنسا » أية أطماع توسعية فى مصر وأعلن أن الوزارة الإنجليزية إنما تريد أن تحتفظ الحكومة المصرية باستقلالها الذى أقرته لها الفرمانات ، وقال إن الظرف الوحيد الذى يرغم إنجلترة على التخلى عن خطتها هو أن تحدث أو تنشأ فى مصر « حالة فوضى » .

ولم يكن من رأى الحكومة الإنجليزية إذا نشأت « حالة الفوضى » هذه ، أن السبيل لإعادة النظام فى مصر يكون باحتلال إنجليزى — فرنسى على نحو ما أراد « غمبتا » ، ولكن بتدخل من جانب السلطان العثمانى ، ولو أن التدخل العثمانى كانت تعترضه صعوبات عديدة مبعثها معارضة وزارة « غمبتا » لأى تدخل عثمانى معارضة شديدة ، واستياء الرأى العام فى إنجلترة ذاتها من تركيا خصوصاً من أيام الفظائع البلغارية المشهورة فى عام ١٨٧٦ ، وعند ما بعث غمبتا فى ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ « بمسودة » المذكرة المشتركة إلى لندن وافقت عليها الحكومة الإنجليزية للأسباب التى عرفناها و « بالتحفظ » السالف الذكر .

وقد ظهر فى الفترة التالية مباشرة عمق الاختلاف بين وجهتى النظر الإنجليزية والفرنسية ، ففى ٣٠ يناير ١٨٨٢ أوضح « جرانفيل » مقصد الحكومة الإنجليزية من « التحفظ » الذى قبلت به المذكرة المشتركة ، عند ما أبلغ الحكومة الفرنسية كما عرفنا أن لندن لا توافق على احتلال إنجليزى ، أو احتلال إنجليزى فرنسى لمصر ، وأنها ترى كحل نهائى إذا لزم الأمر أن تقوم تركيا نفسها بهذا الاحتلال بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر . ثم تزايد الاختلاف بين وجهتى النظر

بصدد (المذكرة المشتركة) بين إنجلترة وفرنسا بمجرد أن ظهرت الآثار التى تركتها هذه المذكرة على الموقف الداخلى فى مصر ، وعقب إرسالها فوراً . وهى الآثار التى سبق أن ذكرناها ، والتى أوجزها « جون مورلى» (John Morley) فى كتابه عن « حياة غلادستون » ؛ فقال :

« لقد كان للمذكرة وقع القنبلة فى القاهرة ، فلم يكن هناك من توقع تصريحاً مثل هذا ولم يكن هناك من علم بوجود أى سبب يشرح لماذا أطلقت هذه القنبلة (أو أرسلت المذكرة) . والشعور الذى تركته هو أن مثل هذه الخطوة الخطيرة فى مثل هذا الموضوع الدقيق ما كان يمكن اتخاذها إلا بعد فحص وتقدير للنتائج ، ولتحقيق غرض جدى محدد ، ولذلك فقد اعتبر المعنى المقصود من المذكرة أن يزداد دفع السلطان أكثر من ذى قبل إلى الخلف ، وأن يغدو الخديو بصورة أوضح من ذى قبل الألعوبة التى تحركها إنجلترة وفرنسا كيف تشاءان وأن تجد مصر نفسها مجبرة عاجلا أو آجلا وفى صورة أو أخرى على مشاطرة المصير الذى انتهت إليه تونس ، ولذلك فقد كانت آثار المذكرة شيطانية أو مؤذية إلى أقصى حد . حيث لقى الخديو تشجيعاً على المضى فى مقاومته لعواطف مجلس النواب ؛ وأحس بالخطر وتنبه له الحزب العسكرى والوطنى أو الشعبى ؛ وغضب السلطان ؛ وصارت الدول الأوربية الأخرى منزعجة ، وأثير كل عنصر من عناصر الاضطراب ليعمل بنشاط » .

ولكن سقوط وزارة « غمبتا » فى ٣٠ يناير ١٨٨٢ أنهى سياسة التدخل أو سياسة الاحتلال الفرنسى — الإنجليزى حسب ما أراد « غمبتا » . ووافق خلفه فى الوزارة « فرسينيه » على نبذ وجهة نظر « غمبتا » القائلة بأن المذكرة المشتركة إنما كانت تستهدف تحت ظروف معينة احتلالا فرنسيًّا — إنجليزيًّا لمصر . وقبل « فرسينيه » تفسير الحكومة الإنجليزية وهو أن المذكرة المشتركة لم تكن تستهدف تدخلا ماديًّا إلا بأن يأتى هذا التدخل على الأقل بناء على انتداب أو تكليف أوربى وعلى أن يكون لتركيا نصيب فى هذا التدخل بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر . وقد ضمنت الحكومة الإنجليزية هذا التفسير فى المذكرة (Note) التى بعث بها اللورد «جرانفيل» إلى الدول فى ٦ فبراير ١٨٨٢ ، وهى المذكرة التى عرفنا أن « جرانفيل » اقترح فيها على الدول تبادل الرأى بشأن الحالة فى مصر

على أساس أن يستند كل « تدخل مادى » منتظر على عمل متحد أوربى وأن يشترك السلطان العثمانى فى هذا « العمل » بما يتناسب مع « وضعه » . وكان قبول « فرسينيه » لهذا « التفسير » والذى تضمنه كذلك (المنشور الدورى) المعروف بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٨٢ ، كان معنى هذا القبول : الاستعاضة عن فكرة ومبدأ التدخل الإنجليزى الفرنسى بفكرة أو مبدأ الاتحاد الأوربى فى المسألة المصرية .

لقد قبل « فرسينيه » إذاً هذا « المبدأ » — ولكن « فرسينيه » عند ما قبل ذلك لم تكن لديه فكرة واضحة عن مدى الشوط الذى عول أن يسير فيه من حيث اتباعه لهذه السياسة العكسية أو المضادة لسياسة سلفه « غمبتا » ، أو من حيث استعداده لقبول مبدأ تدخل تركيا فى المسألة المصرية ، سواء كان هذا التدخل العثمانى « مدنياً » أو « عسكرياً » ، بوصف أن تركيا منتدبة لهذا التدخل بأحد نوعيه أو بكليهما من قبل الدول الأوربية .

ولقد دل « المنشور الدورى » فى ١٢ فبراير ١٨٨٢ على أن الدولتين إنجلترة وفرنسا ، مع أنهما أشركتا الدول الأخرى فى تبادل الرأى معهما ، واتفقتا عند نشوء الحالة الموجبة للتدخل على إشراك تركيا فى كل مباحثة أو إجراء يتخذ بصددها — دل هذا المنشور الدورى على أن السياسة الإنجليزية والسياسة الفرنسية قد تلاقتا فى نقطة هامة هى : ضرورة استمرار التعاون بين الحكومتين من حيث جعل حق المبادأة فى العمل فى المسألة المصرية فى أيديهما .

ولكن القاعدة التى قام عليها « المنشور الدورى » من حيث أن تصبح المسألة المصرية مسألة دولية ، كان لها أثر ظاهر على موقف سائر الدول ، خصوصاً ألمانيا .

فقد كان من سياسة بسمارك أن تستمر الصلات الودية أو (الوفاق) بين إنجلترة وفرنسا كجزء من الخطة العامة التى تهدف فى رأيه إلى المحافظة على السلام فى أوربا ، وإلى عزلة روسيا . ولكن كان من رأيه كذلك أن هذه الصلات الودية بين فرنسا وإنجلترة ، أثناء وزارة « غمبتا » قد اتخذت طابعاً خاصاً ، على الأقل فى ذهن « غمبتا » . ولذلك فقد صار (بسمارك) يرجو أن يكون « فرسينيه » « أوربياً » فى وجهة نظره أكثر من سلفه « غمبتا » . ورحب بسمارك

بفكرة الاتحاد الأوربى فى المسألة المصرية ، وصار مستعداً لمؤازرة مساعى الدولتين إنجلترة وفرنسا فى إيجاد حل لهذه المسألة ، على أن تكون مؤازرته لهما مؤازرة « أدبية » فحسب ، وعلى أن يجرى حل المسألة المصرية بالطرق السلمية فقط ورفض بسمارك أن تشترك ألمانيا فى أى تدخل مسلح فى مصر إذا نشأ « الظرف » الذى يوجب هذا التدخل المسلح .

واعتقد بسمارك أن لفرنسا أطماعاً فى مصر . وحتى يتمكن من تعطيل هذه الأطماع عول بسمارك على إسداء معونته — الأدبية — للباب العالى صاحب السيادة الشرعية على مصر فى حالة إذا ما اقتضت الضرورة أن يحدث احتلال « خارجى » للبلاد ، وأن يؤيد الباب العالى — إذا احتل العثمانيون مصر — ولكن تأييداً أدبيًّا كذلك .

وكان من رأى بسمارك أن إنجلترة بتآزرها مع « غمبتا » على أمل أن تتوثق بفضل هذه المؤازرة صلاتها مع فرنسا ، إلى جانب أنها مهتمة بتوثيق صلاتها مع روسيا إنما كانت تسير فى سياسة بعيدة عن الحكمة والصواب أو سياسة « مضادة للعقل » (absurd) لأن مصالح الإنجليز فى الليفانت تختلف اختلافاً جوهريًّا عن مصالح فرنسا وروسيا ، ولا مفر من أن يقوم النزاع عاجلا أو آجلا بين فرنسا وإنجلترة فى المسألة المصرية . ثم إن بسمارك فضلا عن ذلك لم يكن يثق فى نجاح (الاتحاد الأوربى) فى هذه المسألة كقوة أو أداة تنفيذية . بل كان يرى أن يعهد بالعمل والتنفيذ إلى دولة معينة . ومن الواضح أنه يؤثر أن تكون تركيا هى هذه الدولة التى يجب أن تعطى الفرصة الأولى للتدخل بحكم ما لها من علاقات مع مصر نظمتها المعاهدات الدولية والفرمانات . ومع أنه فى وقت ما (فى صيف ١٨٧٨) كان يفضل أن تكون إنجلترة هى المسيطرة على مصر فى النهاية ، فقد تطورت بين شهرى فبراير ومايو ١٨٨٢ فى ذهن بسمارك الفكرة التى استند عليها الحل الذى ارتآه للمسألة المصرية ، وذلك بأن يتدخل السلطان العثمانى فى مصر بوصفه « منتدباً » من قبل الدول ، وبأن تقوم إنجلترة فى آخر الأمر بدور الذى « يحتفظ » بهذه البلاد للسلطان العثمانى ، أى أن تحتلها ، وعلى غرار ما يفعله المرء إذا « استأجر » بيتاً من صاحبه .

هذه الآراء هى التى تفسر لنا السبب فى موافقة بسمارك على « مذكرة » اللورد « جرانفيل » التى بعث بها إلى الدول بتاريخ ٦ فبراير ١٨٨٢ . ولكن الذى يعنينا

مباشرة من هذه الآراء (أو السياسة) أن بسمارك كان يتوقع حدوث « فعل مادى » (Material action) ، أو « احتلال » كضرورة سوف تصبح أمراً محتماً قبل مضى زمن طويل . وذلك ما كان يتوقعه « جرانفيل » أيضاً ؛ الذى أراد لهذا السبب نفسه أن يجيء التدخل عن طريق (اتحاد أوربى) وأن يقع على يد تركيا ، وهى منتدبة من قبل هذا الاتحاد الأوربى ؛ وعلى هذا الأساس صار إرسال (المنشور الدورى) بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٨٢ إلى الدول .

وأما الموقف وقت إرسال (المنشور الدورى) فيمكن تلخيصه فى أن تدخلا تركيًّا عسكريًّا صريحاً ما كان يمكن أن يقبله « فرسينيه » بحال من الأحوال ، وأن تدخلا فرنسيًّا إنجليزيًّا مشتركاً كان يلقى معارضة من بسمارك ، ويرفضه « جرانفيل » ؛ وأن تدخلا بريطانيًّا منفرداً كان لا يقبله « غلادستون » وفريق من وزرائه ، ومن بينهم « جرانفيل » ؛ وأن الحكومة الفرنسية علاوة على هذا كله لم يكن قد استقر رأيها على خطة معينة اللهم إذا استثنينا « السلبية » العامة ، ثم انتهى الأمر بأن قبل « فرسينيه » مبدأ احتلال عثمانى تحت ضمانات وتحت مراقبة أوربية . ولقد دارت مفاوضات طويلة حول هذه (الضمانات) . وظل « فرسينيه » متردداً : لا يجرؤ على قبول اشتراك فرنسا فى « عمل مادى » ؛ ولا يجرؤ كذلك على قبول تدخل تركيا مدنيًّا أو عسكريًّا فى مصر .

وكان مبعث هذا التردد خوف « فرسينيه » من أن ينتهز « بسمارك » — إذا حدثت الأزمة ونشأ الظرف الموجب للتدخل — فرصة انشغال إنجلترة وفرنسا بتسوية هذه الأزمة فيطلب من تركيا أن تبادر هى باحتلال مصر ، وأن يعدها بمؤازرة ألمانيا لها والنمسا وروسيا وربما إيطاليا ، المؤازرة « الأدبية » التى كان مستعدًّا لإسدائها فى المسألة المصرية . ولا جدال أن « فرسينيه » كان مخطئاً عندما وهم ذلك ، لأن الهدف الذى اجتهد بسمارك لتحقيقه وقتئذ — كان إيجاد الموقف الذى يجعل بريطانيا تتدخل فى النهاية منفردة لاحتلال مصر بوصفها « المحتفظ » بهذه البلاد للباب العالى أو « المستأجر » لها . وذلك لموازنة الاحتلال الفرنسى فى تونس ، باحتلال بريطانى فى مصر ، وحتى يتسنى انصراف إنجلترة وفرنسا بسبب مشاغلهما الاستعمارية فى أفريقية عن الميدان الأوربى فتتمكن ألمانيا لذلك من إحراز التفوق السياسى فى أوربا .

ولكن بمجرد أن أكد السفير الفرنسي في برلين المسيو دي كورسيل (Courcel) لحكومته أن السياسة الألمانية هي تأييد أي عمل تتفق عليه إنجلترا وفرنسا ، اطمأن « فرسينيه » من جانب ألمانيا ، وبادرت وزارته بالموافقة على « الترتيبات » التي تضمنتها تعلياته إلى سفيره بلندن المسيو « تيسو » في ١٢ مايو ١٨٨٢ ، بشأن (المظاهرة البحرية) . وفي هذه التعليات — وكجزء من الترتيبات — أبدى « فرسينيه » استعداده لدعوة السلطان إلى إرسال جنود عثمانيين لاحتلال مصر ، بوصفه « منتدباً » من قبل (اتحاد أوربي) بهذا العمل ؛ ولو أن « فرسينيه » أراد أن يكون لفرنسا وإنجلترا الإشراف على هذا التدخل العثماني .

ذلك إذاً هو السياق التاريخي ، لسياسة وزارة « فرسينيه » ، والتي أفضت إلى وضع « الترتيبات » التي تضمنتها تعليات هذه الحكومة الفرنسية إلى سفيرها « تيسو » في لندن في ١٢ مايو ١٨٨٢ بصدد المظاهرة البحرية .

* * *

ط — انفراد إنجلترا بالعمل :

وظاهر أن هذه — الترتيبات — (Combinaisons) المقترحة ، والتي اعترف المؤرخون الفرنسيون أنفسهم أنها كانت من صنع المسيو — فرسينيه — إنما كانت على حد قول — جول شارل رو — « تتألف من تخطئة وإلغاء جديد للسياسة التي سارت عليها فرنسا حتى هذا الحين » .

وكانت آثار هذه الترتيبات وبيلة على فرنسا ، من حيث إنها لم تلبث أن أخرجتها من دائرة العمل الفعلي في الأزمة المصرية . كما كانت آثارها وبيلة على مصر كذلك من حيث إنها أحضرت الاحتلال البريطاني في النهاية إليها .

والضعف الظاهر في هذه — الترتيبات — أن شيئاً ما لم يدع ، وقت تقرير العمل بها ، عن نوايا الدولتين ، حتى يعرف الناس أنهما تعتزمان دعوة تركيا إلى التعاون معهما حتى ولو كان هذا التعاون تحت مراقبتهما ووفق الشروط التي تضعانها حسب ما نصت عليه هذه — الترتيبات .

وقد تنبه إلى هذا الضعف « إدوارد مالت » الذي أبرق إلى حكومته في ١٤ مايو ١٨٨٢ : « لعرفاني بحقيقة الشعور السائد في القاهرة أخشى إذا

لم يقع الحصول على تعاون السلطان المنوه عنه فى « الترتيبات » ، وعلم به الناس ، وإذا لم يؤيد السلطان من البداية عمل الدول ، أن ينجم من ذلك خطر الاتحاد أو التفاهم مرة أخرى بين مجلس النواب والجيش ، وقيام هذين بالمقاومة الأمر الذى أرى من المستحيل تجنبه بغير ما ذكرت » .

وفى ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ قابل « مالت » و « سنكويتش » معاً الخديو توفيق وأبلغاه رسميًّا بأن الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ، يصلان إلى الإسكندرية فى ١٧ مايو . وقد بدأت تصل السفن فعلا يوم ١٩ مايو ، واستمر وصولها حتى أوائل يونيه .

وفى ١٩ مايو ، أصدرت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية تعليماتها إلى « سنكويتش » وإلى « مالت » بأن ينصحا الخديو بالاستفادة من « فرصة » وصول الأسطولين ، وهى فرصة « طيبة » فيقيل وزارة محمود سامى البارودى ، ويؤلف وزارة برياسة شريف باشا أو يضع على رأسها أى رجل آخر « تبعث وزارته على الثقة » . وحاول « مالت » وزميله « سنكويتش » إقناع البارودى بأن يستقيل ، وعرابى بأن يغادر القطر ، ولكن دون جدوى . وكان من رأى « مالت » أن الخديو سيعجز عن تأليف أية وزارة أخرى ما دام الحزب العسكرى صاحب السيطرة .

وهكذا انقطع كل أمل فى انفراج الأزمة ، التى اعتقد كثيرون أنه حتى فى هذه الساعة المتأخرة كان من الممكن انفراجها — بإزالة أسباب النزاع بين الخديو والعرابيين — ولو أنه كان ممكناً الحصول على تعاون الباب العالى .

وفى ٢٢ مايو أبرق « جرانفيل » إلى « مالت » أن الحكومة الفرنسية تخشى إذا هى أعلنت موافقتها على تدخل الأتراك المشروط أن يحدث ذلك انفجاراً فى الرأى العام فى باريس ضدها .

ولما كانت كل الجهود التى بذلهـا « مالت » و « سنكويتش » قد أخفقت فى إقناع البارودى بالاستقالة أو عرابى بالخروج من القطر ، وتبين للقنصلين أن سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، وكان يقوم بدور الوساطة بينهما وبين عرابى وزملائه ، عاجز عن « الاعتماد على (مسلك) النواب بسبب الاستياء الذى سببه تدخل الدولتين المتزايد » فقد اقترحا على حكومتيهما فى

٢١ مايو أن تخولهما الحق فى مطالبة عرابى وزملائه رسمياً أن يغادروا القطر.
ثم لم يمض يومان حتى أبرق « مالت » إلى « جرانفيل » فى ٢٣ مايو : « يتردد كلانا المسيو سنكويتش وأنا فى تقديم طلب رسمى إلى الوزارة [بأن تستقيل] نعلم سلفاً أن مصيره الرفض وذلك حتى نكون فى موقف نستطيع بفضله أن نبين ما سوف يترتب على هذا الرفض من نتائج . ولذلك فإنى أرجوكم إرسال مزيد من التعليمات . والسبب الذى أوجد الموقف الراهن هو إصرار الوزارة والشعب على الاعتقاد بأن (إنجلترة وفرنسا) لن ترسلا جنوداً ، وأن معارضة فرنسا تجعل مستحيلا حدوث تدخل تركى . وهذا بينما تجرى الاستعدادات العسكرية الآن ، وتبذل الجهود لتقوية شعور التعصب ضد الأجانب . وإنى ما زلت على رأيى وهو أنه إذا أعلن السلطان موقفه حالا ، وصار معلوماً أن هناك جنوداً على أهبة الإرسال إلى مصر ، قد يتسنى لنا حينئذ النجاح دون حاجة إلى إنزال هؤلاء الجنود إلى البر » . أى أن « مالت » كان من رأيه أن مجرد وصول الجنود كفيل بإنهاء الأزمة القائمة .

ولم يجب « جرانفيل » على هذه البرقية فور تسلمها . ولكنه أبرق فى ٢٤ مايو إلى اللورد ليونس فى باريس حتى ينهى إلى المسيو « دى فرسينيه » أن الأنباء الواصلة من القاهرة تبعث على القلق وأن الوقت عامل هام . أى لا يجب ضياع الوقت فى التردد ، وحتى يقترح على « فرسينيه » أن تبرق الحكومتان « منشوراً Circular » إلى الدول ترجوانها فيه الاشتراك معهما فى سؤال السلطان العثمانى أن يهيئ جنوداً لإرسالهم إلى مصر تحت شروط معينة ومحدودة .

والفكرة الظاهرة فى برقية ٢٤ مايو ١٨٨٢ هذه أن الحكومة الإنجليزية ما زالت متمسكة بسياسة « انتداب » تركيا عن « الاتحاد الأوربى » : وهى السياسة التى انبنى عليها إرسال مذكرتها إلى الدول فى ٦ فبراير ، ثم إرسال المنشور الدورى الإنجليزى — الفرنسى فى ١٢ مايو . وهذا إلى جانب تقييد التدخل العثمانى المنشود بوضعه تحت الرقابة وبشروط محدودة » ، وذلك استجابة لمطلب فرنسا وعلى نحو ما قررت حكومة (فرسينيه) نفسه فى « ترتيبات » ١٢ مايو خصوصاً .

وتباطأ « فرسينيه » فى الإجابة على برقية « جرانفيل » .

وأما فيما يتعلق بالتفويض الذى طالب به « مالت » و « سنكويتش » من حكومتيهما بأن يطلبا رسمياً من الوزارة البارودية أن تستقيل؛ ومن عرابى وزملائه أن يغادروا القطر ، فقد صدرت لهما التعليمات من قبل حكومتيهما تخولهما اتخاذ أية خطوة يريانها نافعة فى حمل عرابى وكبار أعوانه على مغادرة القطر ، وتعيين شريف باشا رئيساً للوزارة .

ولكن عندما وصلت هذه التعليمات إلى القاهرة ، كان العرابيون قد أذاعوا بين الجيش وضباطه منشوراً جاء فيه أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تصران على المسائل الآتية : إرسال جميع الوزارة إلى المنفى ، حل وتسريح الجيش بأسره ، احتلال الجنود الأجانب مصر ، حل مجلس النواب .

وفى ٢٥ مايو أبرق « مالت » إلى « جرانفيل » :

« إنه لما كان يعتقد هو وزميله " سنكويتش " بأن الموقف سوف يزداد ارتباكاً ، بل يصبح خطراً بدرجة تهدد حياة الأجانب إذا ساد الاعتقاد بأن هذه الشروط (التى ذكرها المنشور الذى أذاعه العرابيون) صحيحة ، فقد استقر رأيهما على اتخاذ الخطوة التى انكمشا حتى الآن عن اتخاذها » .
وأما هذه الخطوة فكانت تقديم مذكرة رسمية إلى رئيس مجلس النظار محمود سامى البارودى فى يوم ٢٥ مايو ١٨٨٢ نفسه يطلبان فيها ما يريانه ضرورياً لإنهاء حالة الاضطراب السائدة فى مصر . وذلك : أولا : بإبعاد عرابى باشا مؤقتاً من مصر مع احتفاظه برتبه ومرتباته ؛ ثانياً : إرسال على باشا فهمى وعبد العال باشا حلمى إلى داخل القطر مع احتفاظهما برتبهما ؛ ثالثاً : استقالة الوزارة الحالية . وأضافت المذكرة : « أن ليس لحكومتى فرنسا وإنجلترة غاية من التدخل فى شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة (Status quo) ، وبالتالى أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة الحاضرة المقررة ؛ وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً على حب الانتقام والتشفى فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو » .

هذه المذكرة لم تلبث الوزارة البارودية أن رفضتها فى اليوم التالى (٢٦ مايو) على أساس أن هذه المذكرة قد تضمنت مطالب فيها اعتداء على الفرمانات

والمعاهدات الدولية التى حددت « مقام مصر الخصوصى » — أى « وضعها » (Status) ؛ ولأن الوزارة ترى أن هـــذه المطالب متعلقة بمسألة داخلية . فإذا كانت الدولتان تريان أنها متعلقة بمسألة سياسية عمومية فالواجب عرض هذه المسألة على تركيا صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

ولكن الخديو خالف رأى وزارته ، — والعداء بينهما ظاهر — ، فقبل المذكرة الرسميـــة ومطالب الدولتين . وأخفقت كل الوساطات فى الوصول إلى حل وسط يرضى عنه الخديو والعرابيون . وفى ٢٦ مايو استقالت إذاً الوزارة البارودية احتجاجاً على قبول الخديو للمذكرة الرسمية . ورفض شريف تأليف الوزارة ما دام العرابيون محتفظين بسيطرتهم ؛ وعاد العرابيون يطلبون خلع الخديو (٢٧ مايو) وصمم الجيش على عدم قبول استقالة عرابى ، (وزير الحربية) ؛ وسيطر الجيش على الموقف ، وتعهد عرابى لقناصل الدول (ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا) بحفظ الأمن فى مصر والسودان جميعاً (فى ٢٨ مايو) ؛ واضطر الخديو (فى اليوم نفسه : ٢٨ مايو) إلى إعادة عرابى إلى نظارة الحربية ورئاسة الجيش ، وذلك حتى يأمن على حياته ، كما أبلغ « مالت » و « سنكويتش » ، ثم تزايد الموقف حروجة عندما أبرق فى يوم ٢٨ مايو الصدر الأعظم إلى الخديو بأن مندوباً عثمانيًّا سوف يحضر إلى مصر إذا قدم الخديو طلباً رسميًّا بذلك إلى الباب العالى .

ولا جدال فى أن العرابيين عندما أصرت وزارتهم على عدم الاستقالة ، وتمسك رؤساؤهم بعدم مغادرة القطر ، ثم راحوا يهددون بخلع الخديو (وإنشاء الجمهورية) . قد اختاروا « مناورة » سياسية لم تكن ناجحة ، مبعثها خطأ التقدير . والسبب فى ذلك أن « التدخل » كان مبنيًّا فى أساسه على مؤازرة الخديوية والمحافظة على مسندها على اعتبار أن هذا التأييد خير ضمان ، كما اعتقدت فرنسا وإنجلترة ، لاستقرار الأمن فى البلاد ولصيانة مصالحهما المالية والسياسية كنتيجة لازمة لبقاء تلك « الوصاية الدولية » التى أوجدها « الوضع » الذى كانت عليه هذه البلاد حسبما تقرر فى المعاهدات والفرمانات منذ تسوية المسألة المصرية (١٨٤٠ — ١٨٤١) .

وعلاوة على ذلك فقد ترتب على مسلك العرابيين فى هذه الأزمة أن أتيحت

الفرصة لتركيا كى تتدخل ، لا بناء عن دعوة من الدول لها بالتدخل ، ولكن كإجراء ، من عندياتها وكتدخل مستقل عن (الاتحاد الأوربى) ، الأمر الذى أوجد — كأحد آثاره — تعديلا ظاهراً فى سياسة إنجلترة ، ثم عمل فى الوقت نفسه على زيادة التردد والارتباك فى السياسة الفرنسية .

أما فيما يتعلق بخطة الإنجليز فقد تضافرت عدة عوامل أقنعتهم أخيراً بضرورة الانفراد (بالعمل المادى) . من ذلك ازدياد الأخطار المباشرة التى صارت تهدد مسند الخديوية على يد العرابيين ؛ ثم تردد السياسة الفرنسية الذى أفقد نهائياً الحكومة الإنجليزية ، كل ثقة فى إمكان الاعتماد على فرنسا فى تدخل مسلح مشترك ، كانت الحكومة الإنجليزية على كل حال لا تقره أن يكون مشتركاً بين إنجلترة وفرنسا وحدهما فحسب ؛ ثم « مناورة » الباب العالى وتصميمه على التدخل ، فى وقت كانت الحكومة الإنجليزية قد فقدت فيه كذلك كل ثقة فى نوايا تركيا من هذا التدخل : هل هو لمؤازرة الخديوية حقيقة واستتباب الأمن والسلام فى مصر ، أو لكسب العرابيين ، والحصول فى كل الأحوال على مزايا تعاونها على استرجاع نفوذها والتدخل فى شئون الخديوية ثم علم الحكومة الإنجليزية بأنها لن تلقى معارضة من الدول ، ومن بسمارك خصوصاً إذا هى أقدمت على العمل والتدخل منفردة ، وإدراكها فى الوقت نفسه أن هذا التدخل المنفرد سوف يستتبع كذلك احتلالها للبلاد احتلالا منفرداً ، كنتيجة عملية للظروف القائمة إذا هى جعلت مهمتها مقصورة على احتلال مصر « كأجير » كما قال بسمارك أو « كحفيظ عليها لتركيا » .

فلكل هذه الأسباب والاعتبارات إذاً قررأى الحكومة الإنجليزية على أن تنفرد « بالعمل المادى » (Material action) إذا رفضت فرنسا فى اللحظة الأخيرة والحاسمة أن تشاركها فى اتخاذ هذه الخطوة .

وفى الأيام القليلة التالية توفرت الذرائع المباشرة التى جعلت الإنجليز يتخذون هذه الخطوة . وكان المسئول من الناحية السياسية الدولية عن إتاحة الفرصة المباشرة لانفراد الإنجليز « بالعمل المادى » هو « فرسينيه » نفسه . كما كان المسئول من ناحية تطور الموقف الداخلى فى مصر ذاتها ، بالصورة التى جرت إلى الاحتلال البريطانى كنتيجة حتمية « للتدخل المادى » عند وقوعه ،

الخديو توفيق لاعتماده على « الوصاية الدولية » ، والعرابيين لأنهم أخطأوا تقدير الموقف .

ي – « التدخل المادى » ، ضرب الإسكندرية وبداية الاحتلال البريطانى :

وجد « فرسينيه » فى استقالة البارودى سبباً يدعوه لأن ينبذ الفكرة التى اقترحها عليه « جرانفيل » فى ٢٤ مايو من حيث إرسال « منشور » إلى الدول كى تشترك مع إنجلترة وفرنسا فى رجاء الباب العالى بأن يهيئ جنوداً عثمانيين لإرسالهم إلى مصر « تحت شروط محددة » . وعلى ذلك فقد أبرق « فرسينيه » إلى لندن فى ٢٧ مايو – أى فى اليوم التالى لسقوط وزارة البارودى – بأن الوزارة الفرنسية لا ترى الآن مبرراً للاستنجاد بجنود عثمانيين .

ولكن « جرانفيل » لم يلبث أن أبرق فى ٢٨ مايو ، دون مشاورة الحكومة الفرنسية إلى السفير الإنجليزى فى القسطنطينية اللورد « دفرين » (Dufferin) : بأن الحكومة الإنجليزية ترى من المرغوب فيه جداً أن لا يضيع الباب العالى وقتاً ثميناً ، وأن يبادر بإرسال أمر يحمى تأييده للخديو ، ويرفض الاتهامات التى توجهها الوزارة المستقيلة للخديوية (بأن الخديو واقع تحت نفوذ الدول) : وأن يأمر الزعماء العسكريين الثلاثة (وهم أحمد عرابى ، وعبد العال حلمى ، وعلى فهمى) وربما كذلك « محمود سامى البارودى » بالمجئ إلى القسطنطينية حتى يفسروا أمام الباب العالى مسلكهم .

وكانت هذه دعوة صريحة للباب العالى بالتدخل . وكان من المنتظر أن يرفض إقرارها « فرسينيه » إذا تمسك بأن الموقف لا يستدعى الاستعانة بجنود عثمانيين على نحو ما ذكر فى برقيته السالفة إلى لندن فى ٢٧مايو . ولكن « فرسينيه» لم يلبث أن وافق على هذه الخطوة عندما علم بها . فبعث هو الآخر بتعليمات مشابهة إلى – الماركيز دى نوال (Noailles) السفير الفرنسى فى القسطنطينية . ولو أن « فرسينيه» على ما يبدو قد فعل ذلك مضطراً .

• • •

وفى القاهرة كان الموقف يزداد اضطراباً يوماً بعد يوم . فى ٧ يونية ١٨٨٢ وصل إلى الإسكندرية المشير درويش باشا على رأس وفد وحاشية كبيرة ويضم

الشيخ أحمد أسعد أحد رجال السلطان عبد الحميد . وبمجرد وصول بعثة درويش باشا هذه نشطت دعاية العسكريين ومساعيهم للتأثير على رئيس البعثة ، فنظم محمود سامى الوفود لمقابلة درويش باشا تحمل إليه العرائض التى تؤيد الوطنيين وزعماءهم ؛ واعتقد الخديو من جانبه أن بوسعه ، بالرشاوى والهدايا ، استمالة رئيس البعثة إلى تأييده .

ولكن أغراض بعثة درويش كانت متعددة ومتناقضة : فقد كان الغرض الحقيقى من إرسال البعثة مجرد التظاهر بتثبيت مسند الخديوية ، والعمل الجدى فى الواقع لتقرير سلطة الباب العالى ، وذلك بإلغاء مجلس النواب واستدعاء جنود عثمانيين إذا لزم الأمر إلى مصر ، ثم التخلص من العسكريين باستدراج عرابى وزملائه إذا أمكن « للنزهة » على شواطئ البسفور الجميلة — أى القضاء عليهم فى لغة ذلك العهد . وثمة غرض آخر لهذه البعثة هو إطالة المخابرات وإدخال الطمأنينة « إلى قلب (المراقبة الثنائية) وتوفيق من جهة تأكيد سلطة الخديو » وذلك لكسب الوقت حتى يتم للباب العالى على يد البعثة تنفيذ مآربه .

ولم تسفر بعثة درويش باشا إلا عن رسوخ الاعتقاد فى ذهن العرابيين بأن السلطان لن يسمح للدول بأن تتدخل فى شئون مصر تدخلا مسلحاً . ومع ذلك فقد كانوا يخشون فى الوقت نفسه من أن يعجز السلطان عن دفع هذا التدخل عنهم . وإلى جانب هذا فهم كذلك كانوا يخشون أن ترسل تركيا جنوداً عثمانيين إلى مصر ، (يعنى احتلال البلاد) ، لتحول دون تدخل الدول وهذا إذا كانت تركيا قد اعتزمت من جانبها أن تعمل هى لتثبيت مركز الخديوية بدلا من أن تترك للتدخل الأروبى هذه المهمة ، ولكى تتمكن من تقرير سيادتها العثمانية على مصر .

* * *

فكانت أن نشطت إذاً الكتلة الوطنية بزعامة العسكريين ، ورأت أن تستعد للدفاع عن مصالحها وعن مصالح القطر ؛ وتزايد رواج الإشاعات المقلقة وخصوصاً فى الإسكندرية بسبب وجود الأساطيل الأجنبية فى مياهها . فطلب الأجانب بها من قناصلهم أن يأذنوا لهم بالتسلح استعداداً لمواجهة الطوارئ . وتوترت الأعصاب لدرجة أنذرت بهبوب العاصفة قريباً . حتى حدث يوم

١١ يونية ١٨٨٢ أن وقع شجار بين أحد المالطيين من رعايا الإنجليز وبين أحد الأهالى الوطنيين (السيد العجان) بأحد أحياء الإسكندرية ، لم يلبث أن تحول إلى مذبحة مروعة . وقد يكون سبب هذه المذبحة حالة الفزع والقلق النفسانى السائدة ، والتوتر الذى أنهك الأعصاب بسبب مجيء السفن الحربية الإنجليزية والفرنسية إلى الإسكندرية وما صار يروج من شائعات عن تهديدات العرابيين ضد الخديو وضد الأجانب أو الأوربيين ، وهى إشاعات جعلت الذعر يتملك هؤلاء وحملتهم على أن يسلحوا أنفسهم .

ولقد كان من أثر هذا الحادث أن رأت الدول : ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا ضرورة التدخل « محافظة على أرواح الأوربيين » ؛ ورأت وجوب تشكيل وزارة جديدة إلى أن يتم الفصل فى المسألة المصرية . فتألفت وزارة إسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونية ، وتعين أحمد عرابى وزيراً للحربية والبحرية بها . ولكن هذه الوزارة لم تنل ثقة الخديو ، ورفضت إنجلترة وفرنسا الاعتراف بها . ونشطت الدولتان لإيجاد حل نهائى للأزمة .

* * *

وأما هذا النشاط فقد أسفر عن إفلاس تام للسياسة الفرنسية .

فقد كان أميرال الأسطول الإنجليزى بمياه الإسكندرية السير بوشامب سيمور (Beauchamp Seymour) قد أبرق إلى حكومته منذ ٢٩ مايو : « أن الإسكندرية على ما يبدو قد سيطر عليها فى هذا الصباح الحزب العسكرى » . وكان ضباط الجيش والبوليس بالاسكندرية قد أبرقوا فى ٢٧ مايو إلى الخديو يمهلونه اثنتى عشرة ساعة لإعادة عرابى إلى الوزارة — وذلك عقب استقالة وزارة البارودى — وإلا كانوا غير مسئولين عن الأمن بالمدينة .

وفى ٣٠ مايو أبرق « السير شارلس كوكسن » (Cockson) القنصل الإنجليزى بالإسكندرية : « إن كل يوم يحدث فيه تأخير » بخصوص اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على أرواح الرعايا البريطانيين ، « يزيد من خطورة الروح المتمردة ضد النظام بين الجنود المصريين ، وإن الضباط المصريين يرغمون الأهلين تحت التهديد على توقيع عرائض بعزل الخديو » .

وفى ٣١ مايو حذر « مالت » حكومته ، بأن من المتوقع فى أية لحظة أن

يحدث اصطدام الآن بين المسلمين والمسيحيين .

وفى ٣١ مايو كذلك نشرت صحيفة « روپابليك فرانسيس » (République Française) « بوحى » من « غمبتا » : « أن من الواجب المحافظة على استقلال مصر ، وذلك بمنع حضور مندوبين أو جيش من قبل السلطان إليها » .

وعلى ذلك فقد صار على « فرسينيه » أن يقرر سريعاً الخطة التى تتبعها فرنسا . ولقد فعل « فرسينيه» ذلك . وأما هذه الخطة فقد استبعدت نهائيًّا وعلى نحو ما صرح به فى مجلس العموم الفرنسى فى أول يونية ١٨٨٢ « تدخلا مسلحاً فرنسيًّا » . ولما كان هذا الاستبعاد ينفى كذلك احتمال تدخل مسلح بريطانى فرنسى . فقد صار معناه قبول تدخل عثمانى . وبذلك يكون « فرسينيه » قد ألغى قراره السابق الذى أبلغه إلى الحكومة الإنجليزية قبل ذلك بستة أيام فقط (فى ٢٧ مايو) بعدم ضرورة الاستنجاد بجنود عثمانيين ، أى رفض التدخل العثمانى .

* * *

وكان « فرسينيه » منذ ٢٣ مايو قد أوضح السياسة التى أراد أن يتبعها لتطمين الخديو على سلطته أثنــاء أزمة مطالبة « مالت » و « سنكو يتش » عرابى والوزارة البارودية بالاستقالة . فبعث بالاشتراك مع الحكومة الإنجليزية بمذكرة فى ٢٣ مايو إلى الدول : « يؤكد فيها نوايا الحكومتين من حيث رغبتهما فى ترك مصر تدبر شئونها بنفسها ، واستدعاء الأساطيل من مياه الإسكندرية ، بمجرد أن يستتب الهدوء بها ويصبح الأمن فى المستقبل مكفولا . وأما إذا اتضح على غير ما تبغيه (فرنسا وإنجلترة) أن من المتعذر الوصول إلى حل سلمى ، فسوف تتحدان مع الدول ومع تركيا بصدد اتخاذ الإجراءات التى قد تبدو لهما (أى لفرنسا وإنجلترة) أنها خير ما يمكن اتخاذه » . وعلى ذلك فقد عاد « فرسينيه » الآن لاعتناق هذه الفكرة ، فأبرق إلى « تيسو » بلندن فى ٣٠ مايو : « حيث إنه لم يعد هناك أى أمل معقول فى إمكان الوصول إلى حل سلمى عن طريق النفوذ الأدبى الذى يمثله وجود الأسطولين الإنجليزى والفرنسى ، ونشاط الوكلاء (الإنجليز والفرنسيين) السياسيين فى القاهرة ، فالطريقة الأكثر أثراً من الناحية العملية من غيرها هى على ما يبدو له أنه يدعى مؤتمر من سفراء الدول الكبرى وتركيا للانعقاد فى إحدى العواصم » .

وفى ٣١ مايو أبلغ « جرانفيل » باريس موافقته على عقد المؤتمر الذى كان الغرض منه وضع الشروط التى يجرى بموجبها التدخل العثمانى المسلح فى مصر : « حيث إن هذا الاقتراح — كما قال « جرانفيل » متفق مع الآراء التى عرضتها الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بالاتفاق فيما بينهما على الدول » . ثم اقترح « جرانفيل » أن تكون القسطنطينية مكان المؤتمر .

وفى ٢ يونية أوضحت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية فى تعليماتهما إلى سفرائهما لدى ألمانيا والنمسا وإيطاليا وتركيا الغرض من عقد هذا المؤتمر ، وهو العمل لإيجاد حل للأزمة المصرية على أساس ما جاء فى منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢ للدول — أى المحافظ على حقوق كل من السلطان والخديو ، وكذلك الاتفاقات الدولية والترتيبات الناجمة منها سواء مع فرنسا وإنجلترة وحدهما فحسب أو مع هاتين الدولتين متحدتين مع سائر الدول ، ثم احترام الحريات ، التى منحتها للشعب المصرى الفرمانات الصادرة من السلطان ، ثم نمو نظم (الحكم) المصرية نمواً حكيماً .

ولكن وقتاً ثميناً انقضى قبل انعقاد مؤتمر الآستانة فى ٢٣ يونية . وقد بادرت الدول بإبرام (ميثاق النزاهة) (Protocole Désinterresment) فى ٢٥ يونية . وفيه تعهدت الحكومات المشتركة فى المؤتمر بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا تعمل لنيل امتياز تجارى لرعاياها لا يعطى كذلك لرعايا سائر الدول . ولكن وقتاً ثميناً آخر ضاع فى نظر الموضوعات المعروضة على المؤتمر لأسباب عدة : منها مناورات الأتراك الذين رفضوا الاشتراك فى المؤتمر أولا ، ثم تمسكوا بهذا الرفض مرة أخرى بعد تشكيل وزارة إسماعيل باشا بدعوى أن النظام قد صار مستتباً فى مصر ، ولا مبرر الآن لوجود المؤتمر ، فلم يقبلوا الاشتراك فى المؤتمر إلا فى يوم ١٩ يوليو بعد أسبوع من ضرب الإسكندرية : ومنها مناورات ألمانيا أو بالأحرى البرنس بسمارك الذى عزا إليه « فرسينيه » أنه كان يخشى من ازدياد نفوذ فرنسا فى القسطنطينية ؛ ومنها تمسك فرنسا بضرورة إقرار « الشروط » التى تحدد نوع التدخل العسكرى العثمانى ومداه حتى تحول كما قالت دون عودة مصر إلى مجرد إيالة عثمانية وعلى نحو ما كان عليه الوضع قبل الفرمانات (١٨٤١ — ١٨٧٣) .

وهكذا حتى يوم ٢ يوليو لم يكن قد تعدى بحث المؤتمر مسألة : « الغرض الذى يمكن تحقيقه من تدخل تركى مسلح في مصر » . وفى ٦ يوليو بلغ المؤتمر مرحلة تقرير دعوة السلطان العثمانى لإرسال جنود عثمانيين إلى مصر تحت شروط معينة وعلى أنه يتضمن هذه الشروط اتفاق لاحق بين الدول الست المشتركة في المؤتمر ، إنجلترة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا وروسيا .

وحاول السلطان إقناع الحكومات الأوربية بأن تترك له حرية العمل لإنهاء الأزمة المصرية بالشكل الذى ينال رضاء الدول ، ولكن دون جدوى . لأن الحكومة الإنجليزية صارت لا تثق في وعوده ، لا سيما وأن مسلك درويش باشا في القاهرة كان يثير لديها الشك والريبة في مقصد تركيا ؛ واعتقدت إنجلترة أن الباب العالى ممالئ للعرابيين .

ولم تفد حماقة أخرى ارتكبها الباب العالى ، بقصد بذر بذور التفرقة بين الدول عندما أبرق منذ ٢٥ يونية إلى لندن ، يخول إنجلترة الحق منفردة بالسيطرة على الإدارة في مصر . فقد قوبل ذلك بالرفض القاطع من جانب الحكومة الإنجليزية لأن سياستها حتى هذا الوقت كانت قائمة على العمل المشترك ، وضد القيام بأى عمل أو تدخل انفرادى من جانبها أو من جانب أية دولة أخرى ، ولا تجيز إلا تدخلا (مسلحاً) يأتى من جانب تركيا وحدها فقط و « منتدبة » من الاتحاد الأوربى .

وحينما كان مؤتمر الآستانة يتعثر في أعماله ، كانت الأمور تسير مسرعة لجعل الإنجليز ينفردون بضرب الإسكندرية .

ففى ٣ يونية ١٨٨٢ أبلغ – بوشامب سيمور – الأميرالية البريطانية بأن الطوابى تقام بالإسكندرية لاستخدامها ضد الأسطول الإنجليزى .

وفى ٢٨ يونية أبلغ « كارترايت » (Cartwright) (الذى ناب عن مالت أثناء غيابه عن مصر لمرضه) اللورد جرانفيل أن وزارة إسماعيل باشا تصادف صعوبات عظيمة في محاولتها أن تكبح جماح العنصر العسكرى في الوزارة (أى أحمد عرابى) وأن راغب باشا قد أيأسه عدم نجاحه هذا ، وأنه (أى راغب باشا) يجد الضباط مشغولين بالاستعدادات العسكرية عن الالتفات بجد لما يقتضيه الواجب من اتخاذ إجراءات تعيد الثقة والطمأنينة إلى النفوس ، أو لاتخاذ

ما يلزم من خطوات جديدة لإقامة النظام وإنشاء حالة عادية .

وفى ٣ يوليو أصدرت الحكومة الإنجليزية تعليماتها إلى « بوشامب سيمور » بأنه إذا لم يقف العمل فى إقامة الطوابى فوراً ، فهو مخول بهدمها وإسكات البطريات إذا أطلقت هذه النار عليه .

وفى ٤ يوليو أبلغ اللورد ليونس السفير الإنجليزى فى باريس هذه التعليمات المعطاة إلى بوشامب سيمور ، إلى المسيو « دى فرسينيه » ، وسأله (بناء على تعليمات حكومته ، أن يبعث تعليمات مشابهة لها إلى (كونراد) (Conrad) أميرال الأسطول الفرنسى بالإسكندرية .

ولكن وزارة « فرسينيه » اعتبرت أن فى إرسالها تعليمات مشابهة إلى الأميرال « كونراد » ، تسليماً منها لإملاء سياسة أو خطة معينة عليها من جانب الحكومة الإنجليزية . فقررت إذا حصل اشتباك أو قام الأسطول الإنجليزى بضرب طوابى الإسكندرية أن يغادر الأسطول الفرنسى الإسكندرية مع عدم الابتعاد عن المياه المصرية ، فيذهب إلى بور سعيد لاستخدامه فى المحافظة على قناة السويس . وفى ٥ يوليو أرسلت الحكومة الفرنسية تعليماتها فى هذا المعنى إلى « كونراد » . وفى اليوم نفسه أبلغ « فرسينيه » اللورد « ليونس » أنه إذا قام « بوشامب سيمور » بضرب الإسكندرية فسوف لايشترك الأسطول الفرنسى معه فى ذلك .

وفى ٦ يوليو أرسل « بوشامب سيمور » بلاغه الأول إلى طلبة باشا عصمت قومندان الموقع بالإسكندرية بأن يكف عن أعمال التحصينات الجارية فى الطوابى . فأجابه طلبة عصمت بأنه لم يوضع بها أى مدفع جديد ولم يجر فيها أى عمل جديد .

وفى ٩ يوليو استؤنف العمل فى الطوابى . وركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة .

وفى صبيحة ١٠ يوليو أرسل « بوشامب سيمور » إنذاراً نهائياً إلى طلبة عصمت بتسليم الطوابى المقامة على بوغاز الإسكندرية الجنوبى ، وإلا ضرب الطوابى فى صباح ١١ يوليو . وفى صبيحة اليوم نفسه أنذر القناصل بالإسكندرية بأنه سوف يبدأ الضرب بعد ٢٤ ساعة إذا امتنع طلبة عصمت عن تسليم الطوابى .

فى ١٠ يوليو قابل فى باريس اللورد ليونس المسيو فرسينيه وأبلغه فحوى بلاغ الأميرال بوشامب سيمور إلى طلبة عصمت ؛ قائلا إن الباعث على هذا الإنذار أو البلاغ هو استئناف أعمال التحصينات من جديد .

ولكن جواب «فرسينيه» كان إن المعلومات التى وصلت من الأميرال «كونراد» والقنصل الفرنسى الجديد المسيو فورج (de Vorges) الذى خلف «سنكويتش» حملت نفس الخبر ، ولكنها لم تذكر شيئاً عن استئناف العمل فى الطوابى .

وفى صبيحة ١١ يوليو عندما لم يجب «بوشامب سيمور» إلى طلبه ، بدأ ضرب الإسكندرية .

• • •

ثم تلاحقت الحوادث بعد ذلك . فأحرق سليمان سامى داود الإسكندرية فى ١٢ يوليو وفى مساء اليوم نفسه كان قد تم انسحاب الجيش من الإسكندرية وغادرها عرابى . وفى ٢٠ يوليو أقال الخديو عرابى من الوزارة . ولكن الشعب ، أعيانه ووجوهه ، قرروا مواصلة الدفاع عن البلاد إلى النهاية بزعامة عرابى . فاشتركت الأمة بأسرها فى النضال ضد الإنجليز . وتحصن عرابى بجهة كفر الدوار ، فتحول الإنجليز الذين كانوا قد احتلوا الإسكندرية فى ١٣ يوليو إلى مهاجمة البلاد عن طريق قناة السويس وهى المنطقة التى تركها عرابى مكشوفة اعتماداً على تعهد فردنند دلسبس له بالمحافظة على حيدة القناة وهو التعهد الذى أقنع عرابى بأن الفرنسيين سوف يدافعون عن مصالحهم . ولا تسمح فرنسا أن يقتحم الإنجليز قناة السويس . ولكن هؤلاء الأخيرين سرعان ما اقتحموا قناة السويس بالرغم من احتجاجات «دلسبس» ، واحتلوا السويس بأمر من الخديو دون مقاومة فى أوائل أغسطس ١٨٨٢ . وفى ١٤ سبتمبر هزموا جيش عرابى فى واقعة التل الكبير . وفى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ احتلوا القاهرة ، فكانت بداية الاحتلال البريطانى .

ولقد دافع «فرسينيه» عن خطته الفاسدة وامتناعه عن الاشتراك مع الإنجليز فى «العمل المادى» فى اللحظة الحاسمة عندما صار «بوشامب سيمور» يخشى من أعمال التحصينات الجارية ، فقال :

« ومن غير التشكك فى صدق «بوشامب سيمور» عندما أبدى مخاوفه

من حق أن أقول إن المعلومات التي بلغتنا لم تكن منذرة بالخطر بالدرجة التي تجعل الظروف القائمة عملية الضرب لا تبدو عملا عدوانياً أكثر منه عملا دفاعياً فهل كان الواجب علينا إذا استدعى الموقف أن يقع الضرب ، أن نشترك فيه ؟ هناك سببان صرفانا عن ذلك : فمن جهة ألا يكون معنى هذا الاشتراك أننا قد تخلينا عن التعهدات التي أعطيت في (مؤتمر الآستانة) ، وبمقتضى هذه التعهدات يمتنع العمل الفردي أو المنعزل ، على الأقل ما دامت أرواح (رعايانا) غير معرضة للخطر ؟ ثم إنه لم يحدث في هذا الظرف ما يهدد هؤلاء الرعايا . وبدلا من تأمينهم ، فإن عدواناً لا مبرر له ، من شأنه أن يعرضهم لفورة التعصب الإسلامي ؛ ومن جهة أخرى ، إن أبسط قواعد الحكمة لتقتضي عند الإقدام على مغامرة كهذه أن يكون المرء لديه جنود لإنزالهم إلى البر ، وذلك لوقف أو للقضاء على ما قد يميل إلى ارتكابه من الأعمال المتطرفة الجنود المصريون أو البدو العربان أنفسهم . ولكن للأسف كان يعوزنا هؤلاء الجنود . فالأساطيل (الأسطول الإنجليزي والأسطول الفرنسي) التي كانت متجمعة للقيام بمظاهرة بحرية بسيطة ، لم تكن مزودة بالذخائر الكافية . وحتى السفن الإنجليزية الأخيرة المرسلة من جبل طارق لم تكن قد وصلت (أو أحضرها) الإنجليز بعد وفي هذه الظروف كان الضرب الذي أرادته الوزارة البريطانية محفوفاً بالمخاطر الجسيمة على الأوربيين » .

وكان هذا أو هي دفاع أمكن أن يتقدم به سياسي يريد انتحال الأعذار السقيمة لتبرير سياسته الفاشلة !

ك — والخلاصة :

أولا : إن فرنسا بسبب سياستها الخاطئة في المسألة المصرية كانت مسئولية عن الاحتلال البريطاني لهذه البلاد ، وذلك منذ أن صارت تعمل لخلع الخديو إسماعيل ، وتم لها ما أرادت ، ثم منذ أن قامت سياستها على الحيلولة دون أي تدخل عثماني في مصر ، ومحاولة جعل هذا التدخل مقصوراً على إنجلترة وفرنسا وحدهما فقط . وتلك كانت سياسة برتلمي سانت — هيلير ، وغمبتا ، وفرسينيه . وأما المسئول مباشرة عن فشل السياسة الفرنسية فكان « فرسينيه »

الذى أظهر تردداً عظيماً فى سياسته ؛ وآثر فى المرحلة الأخيرة أن يعتمد على مؤتمر الآستانة فى إيجاد حل للمسألة المصرية على أن يشترك مع إنجلترة فى « العمل » أو الفعل المادى عندما يحين موعده .

ثانياً : إن إنجلترة التى رفضت فى ١٨٧٨ احتلال مصر وعلى أن يكون هذا الاحتلال وقتئذ برضاء ألمانيا وروسيا ، ثم لم تعمل لخلع الخديو إسماعيل فى ١٨٧٩ إلا تحت ضغط الموقف السياسى فى أوربا ، لم تلبث أن تخلت عن سياستها فى المسألة المصرية التى قامت حتى هذا الموقف على أساسين هامين ، هما عدم انفراد دولة واحدة بالنفوذ المتفوق فى مصر ، وذلك مبدأ ظلت إنجلترة تتمسك به دائماً وحتى المرحلة الأخيرة ، ثم قيام تركيا بالتدخل عند نشوء الحالة الموجبة له ومنتدبة عن الاتحاد الأوربى ولقد تخلت إنجلترة عن هذه السياسة بسبب ما تبين لها من تردد السياسة الفرنسية ، ولأنها صارت لا تثق إطلاقاً فى صدق نوايا الباب العالى ، ولاقتناعها بأن تنفيذ الارتباطات التى ارتبطت بها من حيث وجوب تأييد مسند الخديوية والقضاء على الثورة العسكرية ضرورى لاستتباب الأمن فى البلاد : أى لصيانة « الوضع » القائم والذى يكفل استمراره ضمان مصالحها ، ومن أهم هذه المصالح تأمين طريق مواصلاتها مع الهند عبر قناة السويس ، والأراضى المصرية . وذلك اعتبار شرحه أحد كتابهم « تريل » (Traill) فى كتابه عن (إنجلترة مصر ، والسودان) فقال :

« عندما انتزعت السلطة من الخديو على يد عصيان عسكرى (أو ثورة عسكرية) ، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية إلى يد مجلس ثورى (أو ديكتاتورية ثورية) غير مسئولة صار فى التو والساعة إدراك أن أزمة قد نشأت وذات طابع يهدد تهديداً خطيراً مصالحنا الإمبراطورية لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية ، مهما كان لونها السياسى ، أن تقف دون نشاط (أو بلا حراك) » .

فكان لكل هذه الاعتبارات إذاً أن أقدمت إنجلترة على العمل منفردة .

ولا جدال فى أن إنجلترة ما كانت تقدم على العمل المنفرد هذا ، لو أنها لم تجد فى الظروف القائمة ، بسبب تردد فرنسا خصوصاً ، وعدم توقعها ظهور أية معارضة جدية من جانب سائر الدول ، ما يتيح لها الفرصة لتصحيح التوازن

الدولى فى البحر الأبيض المتوسط بعد أن احتلت فرنسا تونس فى ١٨٨١ . وأما هذا التحول إلى العمل المنفرد فقد بدأ بصورة نهائية منذ شهر يونية ١٨٨٢ بسبب ما ظهر من تعثر فى أعمال مؤتمر الآستانة ، ثم التهديد المباشر الذى تعرض له مسند الخديوية على يد « العرابيين » .

ثالثاً : إن السبب الجوهرى لكل ما حدث كان التدخل الأجنبى الذى أوجدته (الوصاية الدولية) التى نشأت من تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، والتى زادت سيطرتها بسبب الأزمة المالية فى عهد الخديو إسماعيل إلى أن أدت هذه الأزمة إلى خلعه . ولقد ترتب على خلع الخديو إسماعيل أن ضعف مسند الخديوية نهائياً بعد ذلك ، فخضعت الخديوية تماماً لضغط (العصابة الدولية) التى أرادت المحافظة على مصالحها هى المالية والسياسية وتوكيدها ؛ هذا من جهة ؛ ثم خضعت للضغط العثمانى من جهة أخرى ، وذلك عندما وجد الباب العالى فى ضعف الخديوية فرصة مواتية كى يسترد نفوذه المفقود فى مصر ، وكى يعمل لإلغاء الامتيازات التى نالتها مصر فى الفرمانات السلطانية من أيام محمد على .

ولم يكن للخديو توفيق الحنكة السياسية التى كانت لأبيـــه وبالرغم من دفاع السير « أدوارد مالت » عنه الذى عزا إخفاق توفيق إلى قسوة الظروف التى أحاطت به والتى جعلته يقف بمفردة أمام عدة قوات متنازعة : الباب العالى ، الدول الأوربية (خصوصاً فرنسا وإنجلترة) ، العسكريون والوطنيون (من العرابيين) ثم الشراكسة والأتراك . ولقد اختط توفيق لنفسه سياسة مترددة بين الاعتماد على الباب العالى تارة وبين الاعتماد على الوصاية الدولية أى الدول الأوربية تارة أخرى فى تأييد سلطته وصار أخيراً يعتمد على إنجلترة وفرنسا وقد أخطأ التقدير فى كل الأحوال وفضلا عن ذلك فقد فشل فى معالجة الموقف الداخلى ؛ وكان مبعث فشله ذلك الضعف الذى لحق بمسند الخديوية ذاته نتيجة لخلع إسماعيل ، من جهة ، واعتماده على أساليب الدس والمؤامرة والمراوغة فى محاولة التغلب على الصعوبات التى صادفته فى علاقاته مع العرابيين ، من جهة أخرى ، ولقد كانت المحاولة التى قام بها توفيق ليسترجع نفوذ الخديوية السبب الذى جعله يقاوم مطالب الوطنيين من العسكريين و « الدستوريين » ، والذى جعله فوق ذلك يرتمى نهائيًّا فى أحضان (الوصاية الدولية) .

وأخطأ الوطنيون والعسكريون التقدير عندما توهموا أن نزاعهم مع الخديو مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام الدول ، على الأقل ، بالدرجة التى تستدعى تدخل الدول فى شئونهم ، وخيل إليهم أن إظهار الحرص على احترام التعهدات الدولية الخاصة بمسألة الديون كفيل وحده بتجريد الدول (أو فرنسا وإنجلترة بالذات) من أى مبرر للتدخل . ووجه الخطأ فى هذا التقدير أن المسألة المالية فى خطوطها العريضة لم تكن إلا ستاراً فى الحقيقة يخفى وراءه تنازعاً سياسياً بين إنجلترة وفرنسا خصوصاً على الاستئثار بالنفوذ الأعلى فى مصر ، لم يلبث أن زادت حدته فى السنوات الأخيرة من عهد الخديو إسماعيل ؛ وأن هذه المسألة (المالية) لم تكن السبب الحقيقى فى عزل هذا الخديو ؛ وأن النزاع إذا استفحل بين الخديو (توفيق) وبين الوطنيين والعسكريين بالصورة التى ينجم منها فى رأى هاتين الدولتين تهديد خطير للأمن ، ومعنى ذلك أنه يودى بمصالح إنجلترة وفرنسا المالية والسياسية ، لم يكن هناك مفر حينئذ من أن يفضى هذا النزاع عاجلا أو آجلا إلى تدخل هاتين الدولتين المسلح ، أو قطعاً وعلى الأقل وكما حدث إلى تدخل واحدة منهما .

ولقد كان هناك من النذر ما يكفى لوجوب التريث من جانب الوطنيين والعسكريين ، وبخاصة بعد مجيء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى إلى الإسكندرية منذ ١٩ مايو ، لأن الخديو توفيق الذى ربط نفسه (بالوصاية الدولية) من أجل تثبيت (خديويته) كان ضالعاً مع إنجلترة وفرنسا ؛ ولأن زوال الخلاف بين الخديو والعرابيين (حول مسألة تعديل الحكم فى المؤامرة الجركسية) الذى أعلن فى ١٥ مايو ، كان ظاهرياً فحسب ، واستمر كل من الفريقين يكيد للآخر . وفى رأى بعض الذين عاصروا هذه الحوادث : لو أن أحمد عرابى استجاب لمطلب المذكرة الرسمية (فى ٢٥ مايو) وقبل مغادرة القطر ، لكان ممكناً أن تنفرج الأزمة ، ولما سارت الأمور بالشكل الذى حدث .

ورابعاً : وأخيراً ، إن (الوصاية الدولية) التى أوجدتها تسوية ١٨٤٠–١٨٤١ ، كانت الكفيلة فى النهاية بجلب الاحتلال البريطانى إلى مصر . لقد انحصر من الوجهة العملية تطبيق هذه (الوصاية الدولية) على مصر فى اشتداد النزاع بين إنجلترة وفرنسا على الاستئثار بالنفوذ السياسى الأعلى فى هذا

القطر . ولو أن الباشوية أو الخديوية المصرية لم تكن من أملاك الدولة العثمانية ولم تكن تريد الدول (إنجلترة وفرنسا خصوصاً ، وذلك للأسباب التي عرفناها) بقاءها في نطاق الإمبراطورية العثمانية ، لكان من المنتظر أن يؤدي هذا التنازع الإنجليزي الفرنسي على النفوذ السياسي في مصر إلى إضعاف الوصاية الدولية ، ولكن هذا التنازع بسبب الوضع القائم ساعد على إحكام سيطرة هذه الوصاية الدولية على مصر . ومع ذلك فقد كان واضحاً ، وبنسبة تزايد النزاع على النفوذ السياسي بين فرنسا وإنجلترة ، أن تطبيق هذه الوصاية الدولية لن يكون إجراء يصدر عن (اتحاد أوربي) . بل سوف ينحصر التطبيق في النهاية في يد واحدة من الدولتين المتنازعتين على النفوذ : إنجلترة وفرنسا .

وكانت إنجلترة هي التي انفردت بالإجراء الذي نقل (الوصاية الدولية) من تدخل اقتصادي سياسي إلى احتلال عسكري ، يكفل للإنجليز السيطرة الفعلية من دون سائر الدول الأوربية ، ومن دون الباب العالي صاحب السيادة الشرعية على مصر .

وأما السبب الذي دعا إلى هذا التحول فهو أن الدولتين المتنافستين (إنجلترة وفرنسا) قد اختلفتا في المرحلة الأخيرة من مراحل النزاع والمنافسة على النفوذ بينهما ، في أن فرنسا ، على خلاف إنجلترة ، أبت أن تعترف بأن سياسة التدخل المسلح سواء أتى هذا التدخل من ناحية فرنسا فقط أو كان تدخلا فرنسياً — إنجليزياً ، أو كان عثمانياً ، وسواء كان هذا التدخل بناء على « انتداب » أوربي أو لم يستند على (اتحاد أوربي) فإن هذه السياسة سوف تستتبع حتماً « فعلا مادياً » عليها أن تتأهب له كاحتمال لا مفر من مواجهته إذا نشأت الحالة التي توجب التدخل المسلح .

أما الإنجليز فقد قدر ساستهم مختلف الاحتمالات وتأهبوا لمواجهتها بمجرد أن صح عزمهم على اتباع سياسة التدخل المسلح ، فاعترفوا بأن (الفعل المادي) عند قيام الحالة الموجبة للتدخل المسلح ، هو النتيجة المحتمة لهذه السياسة .

٩
الثورة المهدية (فى السودان)

١ — أسباب الثورة :

ترتب على مجيء البريطانيين إلى مصر أن خضعت مصر فى تصريف شئونها لسلطات الاحتلال البريطانى . ومن أول الأمر استأثر مصير السودان باهتمام الإنجليز . وذلك لأسباب عدة ارتبطت بالمهمة التى أخذوا على أنفسهم القيام بها من حيث إعادة تنظيم الحياة السياسية والمالية فى مصر على أنقاض الفوضى التى نجمت من الارتباك المالى من جهة ، والتمرد العسكرى من جهة أخرى . ولما كانت الثورة مشتعلة فى السودان ، عند مجيء البريطانيين ، فقد صار لزاماً على سلطات الاحتلال أن تتدبر أمر هذه الثورة على وجه السرعة . وسوف نرى أن البريطانيين أرغموا الحكومة المصرية على قبول إخلاء السودان (١٨٨٤) . وأخلى المصريون السودان . واستطاعت المهدية أن تؤسس نوعاً من الحكم الذى اقترن بالاضطراب والفوضى ، وعجز عن وقف اعتداء الاستعمار الأوربى فاقتطعت الدول الأوربية أجزاء من السودان ، ثم قرر الاحتلال البريطانى استرجاع السودان ، فاشتركت فى العمليات العسكرية قوات بريطانية إلى جانب القوات المصرية السودانية (١٨٩٨) وشاء البريطانيون أصحاب السلطان فى مصر بسبب احتلالهم العسكرى لها أن يفرضوا على السودان نظاماً جديداً للحكم والإدارة ، عرف باسم النظام الثنائى Condominium يخول لهم الاشتراك مع مصر فى حكومة السودان بصورة نتج عند تنفيذها أن استأثر الإنجليز بكل نفوذ فى هذه البلاد — دون المصريين أصحاب الحقوق الشرعية التى عرفناها فى السيادة عليها ، ودون السودانيين أنفسهم الذين تمتعوا بقسط كبير من الحكومة الذاتية فى عهد « المصرية » التى كان من أركان نظامها السياسى فى السودان إشراك العناصر الوطنية فى شئون الحكم والإدارة . ولقد هدف (النظام الثنائى) بالصورة التى جرى تنفيذه بها إلى أن يستبدل بذلك الحكم الذاتى الذى كانت

تدعمت أركانه قبل (الثورة) نوعاً من الوصاية يجمع فى أيدى الإنجليز كل السلطة ويقصى عن الحكم المصريين والسودانيين على السواء بدعوى أن الأولين صاروا أنفسهم موضوعين تحت الوصاية التى أتى بها الاحتلال البريطانى لمصر فهم لا يصلحون لأن يشاركوا فى ممارسة شئون الحكم فى السودان ، وأن الأخيرين (أى السودانيين) قد دمغتهم المهدية التى استنقذهم استرجاع السودان من فوضاها ، بالتخلف والتأخر فلا يصلحون لممارسة شئون الحكم فى بلادهم ، ولامناص من تدريبهم فى خطوات وئيدة على أساليب الحكم والإدارة حتى يتسنى بعد سنين طويلة إقامة الحكومة الذاتية .

ولسنا نبغى فى هذا المكان التعرض لسياسة الاحتلال البريطانى فى كل من مصر والسودان لبيان وجه الحقيقة من هذه الادعاءات . ولكن الذى يعنينا أن الإنجليز على وجه الخصوص والكتاب الذين تأثروا بدعاواهم صار لزاماً عليهم أن يتلمسوا الأسباب التى يسوغون بها أولا استمرار احتلالهم لمصر ، وثانياً انفرادهم بالسلطة فى السودان دون مصر الجانب الآخر من النظام الثنائى . وقد نجم من محاولتهم أن شوهت سمعة الحكم فى العهود السابقة على الاحتلال البريطانى ، ليس فى مصر وحدها بل فى السودان كذلك .

وفيما يتعلق بالسودان وبالثورة المهدية ذاتها ، التمس الطاعنون على الحكم المصرى فى السودان لقيام هذه الثورة أسباباً مؤسسة على سوء الحكم والإدارة وتذمر السودانيين من هذا الحكم وسخطهم عليه حتى صاروا يريدون زواله . وعلى ذلك ذكر كتابهم أسباباً أصيلة فى زعمهم لقيام الثورة المهدية .

أولها : أن الحكم المصرى فى السودان كان مبنيًّا على الاستغلال : استغلال موارد السودان لفائدة مصر وحدها . وذلك منذ أن فتح المصريون هذه البلاد فى أوائل االقرن تاسع عشر ؛ يحفزهم على هذا الفتح : أن السودان موطن الرقيق والذهب . حتى لقد بقى الاستغلال الغرض الرئيسى فى الحكم طوال العهد المصرى .

وتلك دعوى قد اتضح ضعفها وعدم جدواها فى دراستنا لأسباب ضم السودان إلى مصر . ولا يفيد هذه الدعوى كذلك ، قول أصحاب هذا الرأى إن الموظفين المحليين ، على كل الأحوال ، جعلوا « الاستغلال » ديدنهم سواء

تنزهت الحكومة الرئيسية فى القاهرة عن الرغبة فى الاستغلال ، أم لم تكن متنزهة .

وثانيها : أن المسئولين المصريين نظروا إلى الخدمة فى السودان كعقوبة يوقعونها على الذين يريدون نفيهم وإبعادهم . فتألفت إدارة الحكم فى السودان من أراذأ عناصر « الموظفين » الذين كفى وجودهم هناك لأن يعطل أية إصلاحات قد تصدر عن الخديوية فى القاهرة أو عن الحكمدارين فى الخرطوم ، كما أنه كان كافياً لضياع العدالة وانتشار المظالم . وقد اتضح فى موضع آخر من الدراسة أن سواد « الموظفين » المسئولين من مصريين وسودانيين فى هذه البلاد كانوا من المشهود لهم بالكفاءة والأمانة الذين سهروا على الإدارة فى الحكومة المركزية أو فى الأقاليم .

وثالثها : أن الحكم المصرى فى السودان كان معنياً بالفتح والتوسع لدرجة بعيدة حتى إنه وضع الرغبة فى التوسع فوق أكثر الاعتبارات الجديرة بالاهتمام حقاً ، وهو تثبيت هذه الفتوحات ودعم سلطان الحكومة بها . فتزايد ضعف هذا السلطان بدرجة اتساع الفتوحات المصرية : فى مديرية خط الاستواء ، وفى دارفور ، وفى السودان الشرقى وعلى طول ساحل البحر الأحمر . ثم إنه كان ينبغى على المصريين أن يعنوا قبل كل شىء بإنشاء شبكة واسعة من المواصلات السهلة التى تربط أطراف أملاكهم بمركز حكومتهم فى الخرطوم حتى تستتب لهم السيطرة فى كل الجهات التى دانت لهم .

ووجه الخطورة فى هـــذه الادعاء أنه افترض كحقيقة واقعة أن التوسع والفتح أو امتداد النفوذ المصرى فى السودان كان غرضاً مقصوداً لذاته ، فلا يعدو إذا صح هذا الافتراض — أن تكون وحدة الوادى التى عمل المصريون على تحقيقها من أوائل القرن الماضى ، مجرد نوع من الاستعمار الذى أراد به المصريون أن يخضعوا السودان لاستغلالهم .

ولكن — كما ذكرنا — لم يكن الحكم المصرى قائماً على الاستغلال . أضف إلى هذا أن المصريين بفضل التنظيمات الإدارية التى أوجدوها ، وإصلاح طرق المواصلات ، وإنشاء البريد والبرق ووضع أول مشروع لسكة حديدية فى السودان قد تمكنوا من دعم سلطان الحكومة بالرغم من الصعوبات العديدة

التى واجهت الحكم المصرى فى السودان ، وأهمها استفحال خطر تجارة الرقيق فى السنوات التى سبقت عهد الخديوية فى مصر ، وهى التجارة التى ساهم فيها بنصيب وافر المغامرون الأوربيون والليفانتيون فى رعاية « امتيازاتهم الأجنبية » وفى حماية « قنصلياتهم » .

وثمة حقيقة أخرى هى أن التوسع فى أقاليم النيل العليا ، وفى دارفور والصومال وهرر والسودان الشرقى لم يكن عن رغبة فى زيادة الفتوحات المصرية . حقيقة لقد ترتب على هذا التوسع أن نشأ ما صار يعرف باسم الإمبراطورية السودانية ، أو « إمبراطورية مصر فى أفريقية » ، وما كنا سميناه نحن فى هذه الدراسة « بدولة وادى النيل » . ولكن الحافز على إنشاء هذه الدولة الأفريقية لم يكن استعمارياً بل كان إنسانياً . ذلك أن مبعث هذه الفتوحات ، كما سبق أن أوضحنا ، لم يكن سوى الرغبة فى مكافحة الرق والنخاسة والعمل بالصورة التى عرفناها لإلغاء تجارة الرقيق .

وأما التذمر من هذا الحكم المزعوم أنه كان سيئاً ، فقد نبت — على حد قول أصحاب هذا الرأى — من اليوم الذى تم فيه للمصريين إخضاع هذه البلاد لسلطانهم ؛ وظل يتزايد على مر الأيام وبدرجة تقدم العهد بالحكم المصرى وزيادة انتشار المساوئ والمظالم تبعاً لذلك . ولقد بلغ هذا التذمر ذروته سنة ١٨٨٠ . ولكن الأهليين الذين راضوا أنفسهم على احتمال أذى الحكم المصرى كانت تفرقهم النزاعات القبلية. ومنعهم الانقسام من التكتل ضده ، وأقعدهم عن الثورة أن السلاح الذى كان بيدهم لا يعدو الحراب والسيوف ولا نفع لهذا السلاح أمام جيوش المصريين النظامية والمسلحة بالبنادق والمدافع . فكانوا فى حاجة إذاً لأن يظهر بينهم زعيم يستطيع تسوية الخلافات وإزالة أسباب الانقسام بينهم ، وكانوا فى حاجة لعقيدة قوية تدفعهم دفعاً إلى التضحية بأرواحهم ، فلا يترددون بالرغم من عدم جدوى السلاح الذى معهم فى الثورة على الحكومة الظالمة . ولذلك فإنه ما أن ظهر محمد أحمد المهدى حتى وجد فيه السودانيون الزعيم الذى ينفخ فيهم الروح الدينية القوية والذى يستطيع قيادتهم إلى الثورة على الحكم المصرى فى السودان .

تلك إذاً أسباب الثورة المهدية فى نظر الذين أرادوا أن يتلمسوا لقيامها

مسوغاً من سوء الحكم والإدارة على عهد (المصرية) ، فى السودان .

ونحن وإن كنا لا ننفى أن الحكم المصرى فى السودان ، شأنه فى ذلك شأن غيره من نظم الحكم والإدارة . لا يخلو من شائبة ؛ وأن اتساع الفتوحات المصرية فى السودان جعل مهمة الحكم أكثر تعقيداً وخطورة ؛ فإن للثورة المهدية أسباباً ترجع فى أصولها إلى عاملين أساسيين — ولو أنها كانت تصطبغ بالصبغة الدينية — فى السنوات العشر خصوصاً التى سبقت اندلاع الثورة هما : محاولة إلغاء تجارة الرقيق بالحديد والنار ومكافحة الرق والنخاسة ، ثم ضعف الحكومة المركزية فى مقر الخديوية ذاتها فى القاهرة .

أما عن محاولة إلغاء تجارة الرقيق ، فقد انحصر خطرها — إلى جانب الاضطراب والثورات التى سببتها مثل ثورة سليمان الزبير فى بحر الغزال (١٨٧٩) ، وهارون فى دارفور ، وصباحى فى كردفان (١٨٧٩ — ١٨٨٠) — فى أنها كشفت عن مواطن الضعف الكامنة فى حالة التخلخل التى كان لا يزال يمر فى مراحلها الأخيرة (المجتمع السودانى) ، عندما فرض عليه الحكم المصرى جهازاً للحكم والإدارة انتقل السودان بسببه من (الإقطاع الشرقى) الذى كان عليه عند مجىء المصريين إلى (النظام السياسى) الذى أوجب الخضوع لسلطان الحكومة الواحدة .

فالمعروف أن (الإقطاع الشرقى) وهو النظام السائد وقتئذ فى الشرق الأوسط يختلف عن الإقطاع الغربى فى أن هذا الأخير يقوم على قاعدتى التبعية أى العلاقة بين السيد أو المتبوع وتابعه والتى تستند على إقطاع الأرض ؛ ثم الولاء أى ولاء التابع فى تأدية الخدمة المطلوبة للسيد فى نظير الأرض التى أقطعه السيد إياها ؛ وهذه الخدمة هى تجهيز الفرسان والجنود المسلحين لجيش السيد . بينما فى الإقطاع الشرقى ، لا توجد التزامات عسكرية ، لأنه يقوم أساساً على قاعدتى التزام الضرائب أو إقطاع الأرض ، وفى كلا الحالين فى نظير خدمات معينة ينتظر أو صارت تأديتها لصاحب السلطان (أو للدولة) . ولذلك فإنه بينما قد مهد الإقطاع الغربى لظهور الأمراء الأقوياء الذين لما صاروا ملوكاً أنشأوا الدولة الحديثة فى العصور الحديثة ، فقد تسبب عن الإقطاع الشرقى ضعف السلطة المركزية وقيام الحكومات المنفصلة أو المستقلة فى الولايات البعيدة عن مقر هذه السلطة المركزية الضعيفة .

وفى السودان تعددت « حكومات » القبائل القوية فى أنحاء السودان الذى خضع للسيطرة العربية . ومع أن ملوك الفونج استطاعوا تأسيس مملكة فى سنار ، وسلاطين الفور فى دارفور ، من أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلاديين ، فإن سيطرة هؤلاء السلاطين والملوك على الرؤساء والزعماء المجاورين لهم كانت متغيرة بتغير مقدار القوة الذى ناله هؤلاء أو الضعف الذى أصابهم . وفى ظل هذا (الإقطاع الشرقى) وتحت السيطرة العربية تشكل المجتمع السودانى وانطبع بالصورة التى بقى عليها حتى أيام الفتح المصرى .

وإلى جانب الفوضى الناجمة من تنازع هذه القوات الداخلية الصغيرة وتقهقر اقتصاديات السودان نتيجة لما يمكن تسميته بالحرب الأهلية المستمرة لم يخضع المجتمع السودانى لنظام من الحكم والإدارة يفرض عليه — غير موارد (بيت المال) المعروفة : العشر[١] ، والخراج[٢] ، والزكاة ، والضرائب الجمركية أو العشور[٣] والجزية أو ضريبة الرؤوس[٤] — من الضرائب ما يكفى لأن تقوم بفضل المال المتحصل منها حكومة قوية تقدر على تجييش الجيوش لإخضاع الرؤساء والزعماء المحليين ، وإنشاء الدولة الحديثة . ولقد بقى المجتمع السودانى بسبب هذه الحاجة للنظام الحكومى والإدارى المركزى لا يشعر بوطأة « الحكومات » أو « السلطات » المتعددة المحلية ذات المطالب المالية المحدودة والتى وإن اشتد ظلمها وعسفها فى تحصيل الضرائب وفرض الغرامات فقد كان فى مقدور سواد الناس فى أحايين كثيرة التخلص من دفع الضريبة لخلل الجهاز الحكومى والضريبى نفسه .

وثمة أثر آخر للسيطرة العربية هو أن الرق لم يلبث أن تغلغل فى كيان

---

(١) العشر : ضريبة الأرض التى تؤخذ من غلة الأراضى التى لم تفتح عنوة أو التى قسمتها الدولة كغنيمة على المتحاربين .

(٢) الخراج : نقداً أو عيناً وهو ما يؤخذ من الأراضى التى استبقتها الدولة فى البلاد المفتوحة لنفع الدولة ذاتها ولم توزعها على المحاربين أو ما كان يؤخذ مما صالحت عليه الدولة أصحاب الأرض المسلمين فى البلاد التى ملكتها بأن تترك هؤلاء فيها بخراج معلوم .

(٣) العشور : على المتاجر والسفن التى يدخلها المشركون بلاد المسلمين .

(٤) وهذه موروثة من الأزمنة القديمة كالتزام الضرائب تجبى من أهل الكتاب والذميين وجوباً كما تجبى الزكاة من المسلمين .

السودان الاقتصادى والاجتماعي والسياسي . فقد بدأت أولى الهجرات العربية الكبرى إلى السودان فى القرن السابع الميلادى فجاء إليه العرب من ذلك الحين من الشرق عبر اليمن والحبشة ، ومن الشمال من مصر ، ومن الغرب من مراكش وتونس ، وامتزجوا بالسكان الأصليين وبقي أكثرهم بدواً رحالين جالت قبائلهم فى أنحاء السودان على جانبي النيل وامتد سلطانهم إلى خط عرض ١٠ درجات شمال خط الاستواء : حول دنقلة حيث سيطرت قبائل الشايقية ، وحيث عاش الدناقلة بين الشلالين الثالث والرابع ، وهؤلاء من النوبة سكان البلاد الأصليين الذين اختلطوا بالعرب وامتزجوا بهم ، ومن الدناقلة الإمام محمد أحمد المهدى [من الكنوز من نسل نجم الدين] ؛ ثم فى السودان الشرقى : بنو عامر والحلانقة والهدندوة والبشارين والعبابدة [وأصولهم من البجة والعرب] ؛وفى النيل الأوسط من المكان الذى يتلاقى فيه العطبرة بالنيل إلى ما بعد سنار على النيل الأزرق والدويم على النيل الأبيض جنوباً : الجعليون والعابد للاّب وبنو حسين والشكرية والحسانية والفونج وهؤلاء الأخيرون أسسوا مملكة سنار مع العابد للاّب وينسبون أنفسهم إلى بنى أمية ؛ وأحدث الآراء أن الفونج أصلهم من العرب الذين استوطنوا فى جهات الحبشة الشمالية — المعروفة بإرتريا الآن — وامتزجوا بأهل البلاد قبل أن يؤسسوا ملكهم فى سنار ، ثم الهمق (أو الهمج) وزراء الفونج الذين ينسبون أنفسهم للجعليين ، ثم قبائل أخرى . وفى السودان الغربى فى كردفان ودارفور : البقارة ، ومنهم الرزيقات والتعايشة ومن هؤلاء التعايشة الخليفة عبد الله التعايشي خليفة محمد أحمد ؛ ثم الكبابيش وغير ذلك .

وتأثر تكوين المجتمع السودانى بهذه السيطرة العربية من حيث نشوء طبقة أرستقراطية ، تتألف من الذين ينتمون إلى أصل عربى ، سواء أكان هؤلاء من الحضر أى المستقرين على الأرض ، أم من البادية المتنقلين ومن بين هذه الطبقة الأرستقراطية كان السلاطين والمكوك والمشايخ ورؤساء القبائل . والطبقة الأرستقراطية هذه هى التى استفادت من النشاط التجارى — تجارة القوافل فأثرت واستمر يتزايد ثراؤها باتساع نطاق التبادل التجارى الذى كان يجرى بين مملكتى سنار ودارفور خصوصاً وبين مصر والحبشة وبلاد العرب وفارس والهند ، وبرنو ، وباقرمى ، وبرقو ، ودار بندة ووادای ؛ ثم مع كردفان وبحر الغزال .

وأما أهم سلع التجارة فى السودان فكان الرقيق الذى كان يأتى من الحبشة إلى سنار ، ويجهز سلاطين سنار الغزوة لصيده من بين قبائل الدنكا خصوصاً ، بينما استوردت دارفور الرقيق من برنو وباقرمى وبرقو ودار بندة . وجهز سلاطين الفور « الغزوة كذلك لصيد الرقيق من بين قبائل الفرتيت أو الفراتيت فى الشمال الغربى من بحر الغزال وجنوبى دارفور. أما فى كردفان فكان البقارة والكبابيش يصيدون الرقيق من بين قبائل النوبا الذين يسكنون جبال النوبا (إلى جنوبى كردفان) وتقلى (تقالى) ودابر وغير ذلك من الجبال . ثم إنهم كانوا يغزون كذلك قبائل الدنكا والشلك على جانبى النيل الأبيض ، وصار البقارة يقيسون ثراءهم بعدد الرقيق الذى يملكونه والذى يسمونه (المال) .

هذا الرقيق استخدمه أهل الطبقتين الأرستقراطية والوسطى الذين هم من الأصول العربية — فى الخدمة المنزلية وفى الزراعة ، وجنـــدوه فى جيوشهم ثم إنهم صاروا ينتفعون من الاتجار به وتصديره كسلعة للتجارة لتنمية ثروتهم . فازدهرت مراكز متعددة فى أنحاء السودان كأسواق لتجارة الرقيق : فى سوبة ، بربر ، شندى ، سواكن ، مصوع ، سنار ، كوبى الفاشر (تندلتى (Tendelty) ومعناها بالفوارية الحشد العظيم من الناس) بارا ، الأبيض ، دنقلة ، الدبة .

ذلك كان حال المجتمع السودانى عند مجىء المصريين إلى السودان : إقطاع شرقى تتوزع فيه الأرض والسلطة — أى سلطة الحكم — بين عدد من السلاطين والمكوك والرؤساء والزعماء لا يربط بينهم أية أيامين للولاء أو أية التزامات بالخدمة العسكرية . وتقوم العلاقة بين هؤلاء السلاطين والمكوك والرؤساء وبين بعضهم بعضاً من جهة ، ثم بينهم وبين من يليهم فى الترتيب من سائر أعضاء المجتمع السودانى — وتحت هذه السيطرة العربية دائماً — على أساس دفع الضريبة ، وتأدية أموال الالتزام ، وتمليك الأرض ، نظير دفع المال الذى عليها وفى مقابل خدمة معينة سبق أو من المنتظر أداؤها ، أو على شريطة الالتزام بتأدية الأموال المربوطة عليها . وفى كل هذه الحالات كان ينحصر مقياس قوة صاحب السلطان أو ضعفه ، فى قدرته على إلزام أتباعه ومرءوسيه بتأدية ما عليهم من واجبات نحوه فإذا استطاع هؤلاء التحرر من هذا الالتزامات نحو سلاطينهم أو رؤسائهم وزعمائهم ، صاروا هم أنفسهم رؤساء أو زعماء أوسلاطين ، تربط بينهم

وبين أتباعهم ومرءوسيهم نفس العلاقة التى ربطت فى الماضى بينهم وبين أصحاب السلطان السابق عليهم : وهكذا . الأمر الذى نجم منه انقسام السودان فى عهد السيطرة العربية دائماً — إلى عدد من الممالك والمشيخات التى خضعت إما مباشرة وإما بالواسطة لسلطة الفونج ، كما مارس شئون الحكم فى سلطنة دارفور « نواب وطنيون » ، أو « مقاديم » — جمع مقدوم — يخضعون للسلطان الغورى فى الإقطاعات أو (الحواكير) وهو الاسم الذى عرفت به الأرض عند تقسيمها على أهل الحضر — أو فى البادية . ومهمة هؤلاء النواب والمقاديم جباية الضريبة : الزكاة والفطرة والعشور — إلى جانب الاضطلاع بشئون الحكم حيث كانت أحكام المقاديم نافذة فى كل القضايا تقريباً .

ولكن المصريين عندما جاءوا إلى السودان لم يلبثوا أن أدخلوا تغييرات كبيرة على أنظمة الحكم والإدارة به . يعنينا منها الآن ذكر ناحيتين هامتين أولهما : إنشاء جهاز للحكم والإدارة يقوم على المركزية التى استمرت إذا استثنينا فترة بسيطة على أيام محمد سعيد — النظام الذى يجمع أسباب السلطة فى يد حكومة الخرطوم — (وتحت إشراف حكومة القاهرة فى النهاية) . ومعنى ذلك القضاء على الزعامات أو المشيخات المحلية السابقة . ومما يجب الإشارة إليه هنا ، أن إنهاء الزعامات والمشيخات المحلية ليس معناه إقصاء أهل البلاد ورؤسائهم عن شئون الحكم . لأن الحكم المصرى فى السودان كان يقوم — كما عرفنا — على إشراك العناصر الوطنية فى شئون الإدارة والحكم فى مقر الحكومة المركزية (الخرطوم) ، وفى الإدارات المحلية فى الأقاليم والمديريات .

وأما الناحية الثانية فكانت إنشاء (نظام ضريبى) وضعت أسسه من سنوات الفتح الأولى (١٨٢٦) . تحددت بمقتضاه فئات الضرائب التى فرضت إلى جانب الأرض ، على السواقى . ثم نظمت طرق جبايتها ؛ كما أعيد النظر فى الضرائب الجمركية . ولقد بقيت هذه الفئات دون تعديل حتى سنة ١٨٥٧ عندما أعيد النظر فى هذا النظام الضريبى وصدرت المرسومات الأربعة المشهورة فى ٢٦ يناير ١٨٥٧ — ولقد مر بنا ذكرها — وهى التى تضمنت القواعد الإدارية والمالية الجديدة والتى غرضها الترفيه عن السودانيين وإشراكهم عن طريق مشايخهم وملوكهم وأعيانهم إشراكاً فعلياً فى شئون الحكم والإدارة . ومن ذلك

النظر فى تقرير الضرائب . ولقد بقى هذا النظام الضريبى معمولا به فى جوهره . فلم يطرأ تعديل عليه حتى قيام الثورة المهدية . بينما كانت تغيرت أحوال السودان الاقتصادية نتيجة لعاملين كان لهما أثر ملموس فى المجتمع السودانى.

أولهما أنه حدث تطور فى حياة السودان الاقتصادية نتيجة للمشروعات العمرانية التى جاء بها الحكم المصرى بحيث تعدل توزيع الثورة على السكان بصورة كانت تقتضى أن يتعدل توزيع عبء الضرائب عليهم إذا أريد رفع الظلم عن طبقة من الناس لم تعد الطبقة الممولة فى المجتمع السودانى فترتب على انتقال العبء من طبقة إلى أخرى وزيادته على كواهل الطبقات جميعاً بسبب المساوئ التى لم يكن هناك مفر من أن تقترن بجباية الضرائب وتحصيلها لأسباب شتى متصلة بالوضع فى السودان ، حيث كان السودان لا يزال يمر فى دور الانتقال من الإقطاع الشرقى إلى التنظيم الحكومى الجديد — يقول إنه ترتب على ذلك أن اشتد تذمر الأهلين من الحكومة القائمة وزاد سخطهم عليها .

أما العامل الثانى فمتعلق بمسألة الرقيق . ويتألف كذلك من شقين الأول : أن الرق « كنظام » متغلغل فى كيان السودان الاقتصادى والاجتماعى لم ينجح الحكم المصرى فى انتزاعه من حياة السودان لأسباب متعددة . منها أن الطريقة التى اتبعت فى معالجة هذه المسألة عن طريق « تنظيم » الرق بصورة يتسنى معها شيئاً فشيئاً إنهاؤه والقضاء على تجارة الرقيق ، لم يتح لها الفرصة أو الوقت الكافى للنجاح وذلك لأن السلطات المصرية فى السودان بالرغم من إعلان إلغاء الرق وتجارة الرقيق فى أكثر من مرة (خصوصاً فى سنتى ١٨٣٧ — ١٨٥٧) ظلت ترسل الغزوة ، لصيد الرقيق ؛ وبقى الحال على ذلك حتى وضعت مصر برنامجها الكبير فى مارس ١٨٦٥ لإبطال الرق وتجارة الرقيق فى السودان . وهو المشروع أو البرنامج الذى سبقت الإشارة إليه عند الكلام عن (استكمال وحدة وادى النيل السياسية) .

والشق الثانى : أن الخديوية ، تحت الضغط السياسى من الخارج وخصوصاً من ناحية بريطانيا ، لم تلبث أن استبدلت بأسلوب « التنظيم » البطىء لمعالجة مسألة الرق وتجارة الرقيق ، سياسة « الإلغاء » العنيفة للقضاء على الرق وتجارة

الرقيق بالحديد والنار . فتصدع بنيان المجتمع السوداني ، ذلك المجتمع الذى عرفنا أن الرق كان ركناً من أركانه ، وتزايد بسبب سياسة الإلغاء هذه ، الغضب من الحكومة .

وعلى ذلك نشأ فى السودان فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات خصوصاً ، أى السنوات التى نفذ فيها الحكمدار دون ، ابتداء من غوردون ومن بعده محمد رؤوف ، سياسة الإلغاء العنيفة — نشأ « وضع » يمكن إيجاز عناصره فيما يلى :

أولا : مجتمع متفكك أو متخلخل لأنه لا يزال فى مرحلة الانتقال من (الإقطاع الشرقى) إلى (التنظيم الحكومى) الموحد بأنظمته وأجهزته الإدارية والضريبية الجديدة :

ثانياً : تذمر منتشر بين الأهلين بسبب شعورهم بثقل عبء النظام الضريبى الذى ظل جامداً بعد ١٨٥٧ فلم يساير التغير الذى طرأ على مقدرة الطبقات المختلفة فى المجتمع على تأدية التزاماتها قبل الحكومة :

ثالثاً : تذمر منتشر بين الأهلين بسبب سياسة الإلغاء ، إلغاء الرق والقضاء بالعنف على تجارة الرقيق ، لأن هذا « الإلغاء » صار يهدد كيان كل أسرة تقريباً فى حياتها الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً بين الطبقات المتوسطة والغنية أى الطبقات ذات الأثر الواضح فى المجتمع السودانى ، والتى كان منها علاوة على ذلك أكثر النخاسين والجلابين المتجرين بالرقيق والذين لهم كذلك نفوذ كبير فى المجتمع السودانى . واشتركوا فى الثورات التى ذكرنا أنها قامت فى عامى ١٨٧٩ — ١٨٨٠ فى بحر الغزال ودارفور وكردفان .

ومن الواضح أن الحكومة القوية فى القاهرة والخرطوم هى وحدها التى يكون فى وسعها مواجهة هذا الموقف ؛ كما كان واضحاً من ناحية أخرى أن القضاء على ثورات سليمان الزبير وهارون والصباحى لم يكن معناه أن عوامل التذمر اختفت أو أن اشتعال الثورة من جديد صار شيئاً بعيداً . بل لقد كان من المتوقع على العكس من ذلك أن تشتعل الثورة من جديد وفى خطورة أشد من خطورة هذه الثورات المحلية ذات النطاق الضيق ، إذا خرج من بين السودانيين زعيم أكثر قدرة من هؤلاء الذين ذكرناهم على تحريك شعور الأهلين وإثارة حميتهم بحيث ينقلب التذمر والغضب المكبوت إلى ثورة سافرة جامحة يشترك فيها

الأهلون على نطاق واسع يقذف بالسودان بأسره فى أتون هذه الثورة .

وأما الذى حدث فهو أن الحكومة فى القاهرة والخرطوم كانت ضعيفة فى السنوات التى تلت التدخل الأوربى الذى انتهى بعزل الخديو إسماعيل ، فوقعت حكومة القاهرة تحت ضغط الإنجليز من حيث الإمعان فى تنفيذ سياسية الإلغاء — إلغاء الرق وتجارة الرقيق — بالعنف والشدة ، وذلك فى الفترة التى سبقت الاحتلال البريطانى ، أى بين ١٨٧٩ — ١٨٨٢ ، ثم عجزت هذه الحكومة بسبب الحوادث التى انتهت بالاحتلال البريطانى ، وبسبب الضعف الذى لازمها فى سنوات الاحتلال الأولى ، عن مواجهة الموقف الذى نشأ من انتشار الثورة المصرية فى السودان .

وعلاوة على ذلك فقد وجد السودان فى شخص محمد أحمد المهدى الزعيم الذى اعتمد على إذكاء الشعور الدينى لتأليب الأهلين على الحكومة القائمة بالرغم من أن هذه كانت حكومة إسلامية لا يجوز الثورة عليها . فسوغ محمد أحمد الانتقاض عليها بأن أولى الأمر فقدوا طاعة محكوميهم لأنهم استخدموا أجانب ودخلاء وولوهم أمور العباد ، « فحكموا سيوفهم فى رقابهم » وظلموا الناس وقتلوا النفوس وهتكوا الأعراض ، وأما عضد محمد أحمد القوى فكان تجار الرقيق الذين اعتمـــد عليهم كل الاعتماد فى نجاح دعوته . وآزره هؤلاء مؤازرة فعالة فكان تجار الرقيق ، والنخاسون ، هم الذين حرص محمد أحمد على استمالتهم ، وهب هؤلاء من أول الأمر لتأييده ونجدته . ولم يكن غريباً أن يصبح خليفته أحد زعمائهم وهو عبد الله التعايشى ، أخطرهم شأناً وأشدهم بأساً وقوة .

* * *

ب — التمهيد للثورة : السودان بعد عزل إسماعيل :

كان الأثر المباشر لعزل الخديو إسماعيل أن استقال غوردون من حكمدارية السودان فى ٢٩ يوليو ١٨٧٩ . ولكن ترتب على عزل الخديو إسماعيل واستقالة غوردون ، أن حصل (رد فعل) كبير فى السودان سرعان ما ظهر أثره فى انتعاش تجارة الرقيق . ذلك أن النخاسين وتجار الرقيق مالبثوا أن استعادوا الثقة

فى أنفسهم ، فرجعوا إلى أوكارهم فى بحر الغزال ودارفور . واستأنف البقارة فى كردفان غزواتهم لصيد الزنوج (السود) . ثم إنه لم تمض شهور قليلة حتى كانت قوافل تجار الرقيق تسير فى دروبها القديمة من دارفور وبحر الغزال إلى مصر والسودان الشرقى ، وحتى كانت مراكب الجلابين فى النيل الأبيض تحمل الرقيق من مناطق النيل العليا وتفرغ شحناتها عند فاشودة ، وهى المحطة الحكومية التى كانت فى السنوات السابقة مركزاً للمراقبة على النهر لتعطيل نشاط تجار الرقيق وتفتيش سفنهم الآتية من مديرية خط الاستواء ، وحتى صار الموظفون والمديرون السودانيون الذين ألحقهم غوردون بخدمة الحكومة بين عامى ١٨٧٧ — ١٨٧٩ فى بحر الغزال ودارفور وكردفان وفاشودة ، يتجرون الآن فى الرقيق علانية ودون خوف أو وجل .

وكان بسبب انتعاش تجارة الرقيق بالصورة التى ذكرناها نتيجة لرد الفعل الكبير الذى حدث أن صار سلطان الحكومة مهدداً بالزوال من أكثر أقاليم السودان ، وبات متوقعاً أن يعود الحال إلى ما كان عليه قبل ١٨٦٣ — ١٨٦٥ من حيث خروج مناطق بأكملها من نفوذ الحكومة وخضوعها لسلطان تجار الرقيق.

ولذلك فقد كانت المشكلة التى واجهتها الخديوية عقب عزل الخديو إسماعيل هى نفس المشكلة التى واجهتها الحكومة المصرية فى بداية عهده . وكما أن وجود الحكومة القوية فى القاهرة كان ضرورياً فى سنة ١٨٦٣ ، للمحافظة على السودان من الانحلال والضياع وتجزئة أقاليمه ، فقد صار الآن ، بعد ستة عشر عاماً (فى ١٨٧٩) وأكثر من أى وقت مضى ، من الضرورى وجود حكومة قوية فى القاهرة لمنع انهيار الحكم المصرى فى السودان ، ولإنقاذ السودان من سيطرة سوف يفرضها عليه ، مباشرة أو غير مباشرة ، النخاسون وتجار الرقيق .

هذه المشكلة هى التى واجهها الخديوى الجديد محمد توفيق. ولكن « توفيق » الذى شهد عزل أبيه بسبب التدخل الأوربى ، واعتمد هو نفسه على (الوصاية الدولية) لتحمى مسند الخديوية ضد الحركة الوطنية فى نضاله مع العرابيين ، لم يكن فى قدرته أن يحاول أو أن يفكر فى التحرر من نفوذ التدخل الأوربى أو الوصاية الدولية ، التى صار يمثلها فيما يتعلق بشئون السودان وقتئذ ، القنصل

العام البريطاني في مصر ، وذلك قبل الاحتلال البريطاني نفسه بثلاث سنوات تقريباً أي من وقت اعتلاء توفيق عرش الخديوية . فخضع توفيق في كل ما يتصل بمعالجة مشكلة السودان الجديدة لضغط الإنجليز عليه .

أما هؤلاء الإنجليز ، فإنهم لم يفطنوا لحقيقة الموقف في السودان . وكانوا عاجزين عن إدراك مدى خطورة رد الفعل الذي حصل نتيجة لعزل الخديو إسماعيل ولذهاب غوردون من السودان . وانحصر اهتمامهم من مسألة السودان في أن يروا معاهدة إلغاء الرقيق التي أبرموها منذ ٤ أغسطس ١٨٧٧ مع الخديو إسماعيل لا تزال موضوعة موضع التنفيذ؛ وأن يحرص العهد الجديد على تنفيذها بكل همة ، فلا يكون عزل الخديو السابق أو استقالة غوردون سبباً في تهاون حكومة القاهرة أو حكومة الخرطوم في مكافحة الرق والنخاسة في السودان .

وبادر « إدوارد مالت » القنصل البريطاني العام في مصر بإبلاغ رغبات حكومته إلى الخديو توفيق . ولم يسع الخديو إلا أن يصدر تعليماته إلى حكمدار السودان الجديد محمد رؤوف باشا في ١٥ مارس ١٨٨٠ بضرورة أن يستمر العمل بكل همة من أجل القضاء على تجارة الرقيق . وعتبر الخديو مسئولاً عن كل تقصير قد يساعد على إنعاش هذه التجارة . ثم إن الخديو للتدليل على صدق نوياه سلم إلى « مالت » نسخة من هذه التعليمات ليطلع عليها حكومته . وكتب « مالت » في ٢٩ مارس أن الخديو صادق الرغبة في إنهاء تجارة الرقيق .

وكان من المنتظر أن يبذل محمد رؤوف كل ما وسعه من جهد وحيلة لتنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق ، ومنذ حضوره إلى الخرطوم في يونية ١٨٨٠ إلى وقت عزله من الحكمدارية واستدعائه للقاهرة في فبراير ١٨٨٢ ، سهر رؤوف على تنفيذ سياسة الإلغاء وسلك في ذلك طريق العنف والصرامة وكما فعل غوردون من قبل .

وارتكب رؤوف وهو يجد في تنفيذ سياسة الإلغاء نفس الخطأ الذي ارتكبه غوردون من قبل ، من حيث الاستعانة بالموظفين الأجانب في كفاح حكومته ضد تجار الرقيق . فقد استبقى رؤوف في مناصبهم الأوربيين الذين عينهم حكاماً ومفتشين في مختلف المديريات . وأصدر إليهم التعليمات بوجوب المضي في القضاء على تجارة الرقيق بنشاط أعظم من السابق . ففي بحر الغزال تسلم الحكومة الإنجليزي لبتون بك بعد استقالة الايطالي جيسي في سبتمبر ١٨٨٠ ؛ وفي

دارفور بقى فى مراكزهم كل من سلاطين فى داره ، واميليانى فى كوبى ، ومسيداليا فى الفاشر ؛ وفى مديرية خط الاستوء بقى أمين أفندى أو الدكتور شنتزر الألمانى فى (لادو) ، كما عين رؤوف أوربياً آخر هو النمسوى ارنست مانرو (Manro) مفتشاً فى فاشودة وكل هؤلاء الأوربيين بقوا فى مراكزهم حتى قيام الثورة المهدية وعملوا بجد وقوة فى مطاردة تجار الرقيق .

وإلى جانب هذا ، قام رؤوف بمحاولات عدة لوقف نشاط تجار الرقيق . من ذلك أنه أغلق طريق القوافل الذى كان الجلابون أعادوا فتحه بعد رحيل غوردون ، بين دارفور ومصر ؛ ومنع تصدير الرقيق إلى مصر من كوبى والفاشر . بل أفلح رؤوف فى السودان الشرقى فى مقاومة ما كان أدهى من تجارة الرقيق ونعنى بذلك نوع الدعارة الذى عمد إليه أهل هذه الجهات عندما صار متعذراً عليهم أن يبيعوا الإماء والجوارى التى يملكونها ، فاستعان رؤوف بالفقهاء ومشايخ القبائل فى إبطال هذه الرذيلة ، وصار يوقع على المذنبين عقوبات رادعة حتى نجح فى القضاء عليها . وكان تجار الرقيق الذين تقبض عليهم الحكومة يقدمون للمحاكمة أمام محاكم عسكرية ويطبق عليهم الحكم العرفى (العسكرى) ، وصدرت فى حالات كثيرة أحكام بعقوبة الإعدام على الذين تحوم حولهم مجرد الشبهة فى أنهم من تجار الرقيق .

ولكن رد الفعل الذى حصل عقب عزل الخديو إسماعيل كان عنيفاً وجارفاً لدرجة أن كل هذه الإجراءات الشديدة لم تفد شيئاً فى الحد من نشاط تجار الرقيق ، بل إن كثيرين فى القاهرة صاروا يشكون من أن تجار الرقيق فى هذا العهد — عهد حكومة رؤوف — إنما يتمتعون بقوة أعظم مما كان لهم على أيام غوردون ، وراح كثيرون من الإنجليز المتحمسين لسياسة الإلغاء السريع يقارنون بين حكومة رؤوف التى وصفوها بالضعف والتراخى ، وحكومة سلفه غوردون القوية الحازمة والنشيطة . وفى غضون عام ١٨٨٠–١٨٨١ خصوصاً ، تكررت إذاً ، شكاوى الحكومة الإنجليزية إلى قنصلها العام فى مصر « إدوارد مالت » ، من أن تجارة الرقيق صارت مزدهرة فى السودان وأكثر من أى وقت مضى ، وأن موظفى الحكومة يشاركون تجار الرقيق فى نشاطهم ؛ وأن حكومة الخرطوم عاجزة عن تنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق .

ولقد ترتب على ضغط الحكومة الإنجليزية بواسطة ممثلها فى مصر أن اضطرت حكومة الخديو إلى إصدار تعليماتها المشددة إلى رؤوف منذ ديسمبر ١٨٨٠ بضرورة أن يضاعف جهوده لإخماد هذه التجارة . وصدع رؤوف بما أمر به .

واما نتيجة الإمعان فى سياسة الإلغاء العنيفة هذه فكانت انتشار التذمر والسخط ليس بين تجار الرقيق وحدهم فقط ، بل بين سواد الشعب . الأمر الذى جعل هذا التذمر والسخط عظيم الخطر على النظام القائم ، لأن الأهلين وتجار الرقيق صارت تجمع بينهم الآن رغبة واحدة ؛ هى طرد « المصريين » من السودان .

إن سياسة الإلغاء التى أصرت السلطات فى القاهرة والخرطوم على المضى فى تنفيذها بإلحاح منقطع النظير منذ سنة ١٨٦٣ أغضبت شعباً كان يعتقد أن الرقيق نظام أقرته عوائد البلاد وشرائعها من قديم الزمن ، ومن المتعذر عليه علاوة على ذلك الرضا بإلغائه للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى أشرنا إليها فى بداية هذه الدراسة ، وهى الأسباب التى جعلت الرق متغلغلا فى كيان البلاد . أضف إلى هذا أن وقف تجارة الرقيق حرّم الذين يملكون الرقيق — أى أكثر أهل السودان ، خصوصاً من الطبقتين المتوسطة والأرستقراطية — من قسم كبير من دخولهم السنوية . وذلك لأن غوردون عندما قام على تنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق أعطى الفرصة لأعداد عظيمة من الرقيق فى حوزة مالكيهم سواء من التجار أو الأهالى لأن ينالوا عتقهم وحريتهم بالرغم من أن هؤلاء لم يكن لديهم ما يجعلهم يشكون من معاملة أسيادهم لهم . ثم إن هؤلاء « الأسياد » لم يعوضوا شيئاً عن الرقيق الذى عتق وتحرر من خدمتهم . وكان من عوامل زيادة تذمرهم أن الحكومة باحتكارها كل أسباب التجارة — من وسائل مكافحة تجارة الرقيق كذلك — منعت الأهلين من تعويض خسائرهم الفادحة نتيجة لتحرر الرقيق الذى يملكونه ، بالاشتغال فى التجارة المشروعة أو بالكسب من أى عمل مشروع آخر .

وزاد حال الأهلين سوءاً بسبب أن عبء الضرائب الثقيل بقى على حاله بالرغم من الخسائر المالية الفادحة التى تكبدوها . واشتد تذمرهم من الحكومة وعظم

سخطهم عليها عندما عمدت هذه فى عام ١٨٧٨ وفى السنوات التالية إلى المبالغة فى تنفيذ سياسة الإلغاء العنيفة ، بينما لم تقم الحكومة بأية محاولة لتخفيف عبء الضرائب عن كواهلهم . بل إن الحكومة فى عهد محمد رؤوف ، على العكس من ذلك ، لم يلحظ عنها أى تهاون أو شفقة فى تحصيل الضرائب وبلجأت إلى القوة فى جمعها واستخدمت مرة أخرى « الباشبزوق » المشهورين بقسوتهم فى إرغام الأهلين على دفعها .

وعلى ذلك فإنه لم يأت عام ١٨٨١ حتى كان التذمر يشمل أهل السودان جميعهم : الأمر الذى انطوى على خطورة عظيمة . لأنه من المحتمل كثيراً إذا قامت الثورة فى هذه الظروف أن يثور على الحكومة أهل السودان بأسرهم وليس تجار الرقيق وحدهم . لقد فشل سليمان الزبير ، وهارون فى ثورتهما ضد الحكومة فى عامى ١٨٧٧ ، ١٨٧٩ لأنهما اعتمدا على تجار الرقيق وأخفقا فى استمالة سواد الشعب لتأييد قضيتهما والاشتراك فى الثورة ، مما جعل ممكناً أن ينجح غوردون وأعوانه فى إخمادها . ولكن لم يكن هناك أى شك فى أن الموقف فى سنة ١٨٨١ ، غيره فى سنة ١٨٧٧ أو فى سنة ١٨٧٩ . وصار يكفى أن يظهر على مسرح الحوادث محمد أحمد المهدى حتى يجد السودانيون فى شخصه الزعامة الضرورية والتى كان فى وسعها أن تجمع تحت لوائها وفى صعيد واحد كل العناصر المتذمرة ، وكل القوى التى تقوم عليها الثورة : تجار الرقيق وسواد الأهلين . وذلك لإنهاء عهد « المصرية » وطرد المصريين من السودان . . .

* * *

حـ ــ الثورة : قيام المهدية :

ولد محمد أحمد بجزيرة (لبب) التى تبعد بنحو ١٥ ك م جنوب مدينة دنقلة فى ١٢ أغسطس ١٨٤٤ ، وأظهر من حداثته ميلا لتعلم العلوم الدينية . فدرسها فى بربر والخرطوم . واشتهر بالورع والتقوى والزهد والتف حوله التلاميذ وأنشأ بالخرطوم (مدرسة) فى سنة ١٨٦٣ ثم صار (فقيها) بعد ذلك بخمس سنوات (١٨٦٨) ، ثم انتقل إلى جزيرة آبا فى النيل الأبيض ، حوالى خمسين ومائتى ميل جنوبى الخرطوم ، للانقطاع للعبادة ، وذلك حوالى سنة ١٨٧١ أو ١٨٧٣ .

وكان فى (آبا) أن بدأ محمد أحمد ينشر دعوته كمصلح دينى يريد تحرير العقيدة الإسلامية من الشوائب ، ويريد إعادة مجد الإسلام القديم .

ولم يلبث محمد أحمد أن اتجه بتفكيره و بدعوته إلى المسائل السياسية والاقتصادية فعزا ما لحق بالشريعة من تحقير وإهانة إلى « الترك » و « المصريين » الذين ازدروا بأحكام الشريعة وجروا فى حكومتهم على خلاف ما تقضى هذه به . وألح محمد أحمد فى ضرورة طرد المصريين من السودان كالوسيلة التى يمكن بها وحدها تقرير العدالة ونشر السلام مرة أخرى ؛ وأعلن وجوب الامتناع عن دفع أية ضريبة غير العشور أو الزكاة فقط التى نص عليها الكتاب الكريم ، ثم دعا إلى شيوع الملكية . فلا يستأثر مؤمن بمال أو عقار دون أخيه المؤمن ، بل يجرى توزيع الثروة على الجميع بالتساوى . وطالب أن لا يسرى فى السودان غير قانون الشرع الإسلامى وحده .

وهذه كلها كانت آراء ونظريات جديدة سرعان ما صادفت هوى فى نفوس السودانيين الذين انضموا تحت لواء محمد أحمد وسهل عليهم أن يؤمنوا بأنه « المهدى المنتظر » حقيقة . ومع أن الدعوة لشيوعية الملك نفرت من حوله كثيرين فى أول الأمر ، إلا أن المناداة بطرد المصريين ، ليملأ الأهلون المناصب التى كانوا يشغلونها خصوصاً ، سرعان ما جعلت سواد الناس ينضمون إليه ثانية . وكان أعظم المؤيدين له إيماناً بدعوته تجار الرقيق ، ثم كل أولئك المتذمرين من الحكومة والذين انتظروا أن يبدأ عهد من « الرخاء » إذا تحقق طرد المصريين على يد هذا الفقيه .

ومن الذين استهوتهم دعوة محمد أحمد : البقارة ، أكبر من يملكون الرقيق ويتاجرون فيه . ولقد اعتمد محمد أحمد فى نجاح دعوته على مؤازرة هؤلاء له إلى جانب مؤازرة تجار الرقيق عموماً له . ولقى تعضيداً قوياً من عبد الله التعايشى ، أخطر زعماء البقارة شأناً وأشدهم بأساً — حاول أن يجعل محمد أحمد يعلن أنه « المهدى المنتظر » على شريطة أن يستوزره . ومن المعروف أن عبد الله التعايشى كان قبل ذلك بسنوات وعقب فتح دارفور ، عرض على الزبير رحمت أن يعلن نفسه هذا « المهدى المنتظر » ورفض الزبير ، وأنبه تأنيباً عنيفاً . ولكن محمد أحمد الذى فطن إلى أهمية تأييد البقارة له وهم المشهورون بعدائهم للحكومة بسبب ملاحقة الحكومة لهم بالمطاردة والمصادرة لتجارتهم فى الرقيق ، لم يتردد فى قبول

ما عرضه عليه عبد الله التعايشي . فكتب « هنزل » (Hanzal) القنصل النمسوى فى الخرطوم إلى حكومته فى ١٥ أغسطس ١٨٨١ بأن الأخبار قد وصلت من جزيرة آبا منذ شهر يوليو ، منبئة بأن الفقيه قد أعلن على الملأ أنه المهدى المنتظر ، والمكلف من قبل المولى بتأسيس دولة إسلامية مترامية الأطراف تكون عاصمتها مكة المكرمة .

فكان فى إعلان هذه الدعوة قيام المهدية .

ومع ذلك فقد واجهت هذه الدعوة صعوبات معينة فى أول الأمر منشأها أنه كان من المتعذر دفع الأهلين إلى الانتقاض على الحكومة المصرية . لأن هؤلاء كانوا يعزون ما أصابهم من أذى وضرر إلى عمال الحكومة الأجانب والأوربيين « الكفار » وأذنابهم والضالعين معهم من مواطنيهم أنفسهم مما عدوا حكومة المصريين براء منه ولا يسوغ شرعاً الثورة عليها . وتمسك كثيرون من كبار السودانيين بولائهم لها . نذكر منهم السيد أحمد الأزهرى ابن الشيخ إسماعيل الولى الكردفانى الكبير (وجد السيد إسماعيل الأزهرى) ونجيب بك بطراكى ومحمد بك الملك وفرج باشا الزينى وحسين باشا خليفة والشيخ حسين عبد الرحيم شيخ الدويم والشيخ عبد القادر قاضى الكلاكلة والشيخ عوض الكريم أبو سن شيخ الشكرية وغيرهم كثيرين . وكان لكل هؤلاء نفوذ ملحوظ على أتباعهم وكانت كلمتهم مسموعة .

ولذلك فقد عمد محمد أحمد إلى ابتكار « نظرية » يسوغ بها الانتقاض على الحكومة لخصها الشيخ محمود القبانى صاحب كتاب (السودان المصرى والإنجليزى) فى قوله :

« وكان رأيه [أى رأى المهدى] إلغاء تبعات تلك المظالم والمصائب على عاتق الحكومة المصرية لأنها استخدمت أولئك الأجانب والدخلاء وولتهم أمور العباد ، فحكموا سيوفهم فى رقابهم وأتوا ما أتوه من الظلم وقتل النفوس وهتك الأعراض . وهب أنها لا تسيء الظن فيهم ولا تعتقد أنهم يتطوحون مثل ذلك التطوح ويأتون كل تلك المنكرات والموبقات . فهل لم يكن من الواجب أن تتجسس أعمالهم وتتنسم أخبارهم ، حاسبة السودان عضواً من أعضائها يؤلمها ما يؤلمه . لاريب فى ذلك ولا مراء . ولكنها أهملت هذا الواجب . وكان إهمالها دليلا على تركها حبلها

من مديرية خط الاستواء — وكان مكلفاً بإحضار محمد أحمد إلى الخرطوم . ومن المعروف أن أعضاء اللجنة وأبا السعود وصلوا آبا فى ٧ أغسطس ١٨٨١ . ولكن محمد أحمد الذى أدرك خطورة الذهاب إلى الخرطوم رفض تلبية الدعوة . ومن ذلك الحين صار واضحاً أن القوة وحدها سوف تكون الوسيلة التى يمكن بها إخماد هذه الحركة .

ومما زاد فى حروجة الموقف . أن النيل أتى فى هذه السنة منخفضاً انخفاضاً غير عادى ، وأن الأمطار ظلت محتبسة بالرغم من انتصاف فصل الخريف فكان المحصول رديئاً وارتفعت لذلك أثمان الحبوب والزبد وعلف الحيوان ارتفاعاً عظيماً لدرجة صار يخشى معها من انتشار المجاعة . ولذلك اشتد تذمر الأهلين من الحكومة وسخطهم عليها حتى بات متوقعاً إذا تهاونت الحكومة ولم تعمل فوراً وبكل سرعة على إخماد حركة المهدى وهى لا تزال فى بدايتها ، أن تنقلب هذه الحركة إلى ثورة عارمة قد يتعذر التغلب عليها فى النهاية .

وزيادة على ذلك فإن القوات التى لدى الحكومة فى السودان كانت قليلة ومبعثرة فى حاميات تفصلها عن بعضها بعضاً مسافات شاسعة ، ولم تكن مواقعها محصنة قبل الثورة ، وأكثر جنودها من الباشبزوق غير النظاميين موزعين على ١٥ حامية فى دنقلة ، بربر ، الخرطوم ، سنار ، القلابات ، الجيرة ، القضارف ، كسلا ، أميديب ، سنهيت ، هرر ، كردفان ، دارفور ، بحر الغزال ، خط الاستواء . ومجموع هذه القوات حوالى ٤٠٫٤٩٠ فقط تنعوزهم الخبرة بفنون الحرب والقتال . ولذلك لم يكن منتظراً إذا اندلع لهيب الثورة أن تكفى هذه القوات لإخمادها .

أضف إلى هذا أن المسئولين فى السودان لم يكن فى استطاعتهم أن يعتمدوا على حكومة القاهرة لإمدادهم بالنجدات العسكرية اللازمة لأن قيام الثورة العرابية التى بدأت فى أوائل سنة ١٨٨١ جعل متعذراً على حكومة القاهرة توجيه عنايتها لشئون السودان ، أو إرسال النجدات العسكرية إليه . ولذلك عندما جاءت أخبار المهدى إلى القاهرة ذكر (بالزلوسكى) القنصل النمسوى فى رسالته إلى حكومته بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨١ أن المسئولين فى القاهرة أصدروا تعليماتهم المشددة إلى محمد رؤوف « يطلبون منه العمل الحاسم السريع للاقتصاص من المهدى الكاذب وأتباعه المارقين » .

من مديرية خط الاستواء — وكان مكلفاً بإحضار محمد أحمد إلى الخرطوم . ومن المعروف أن أعضاء اللجنة وأبا السعود وصلوا آبا فى ٧ أغسطس ١٨٨١ . ولكن محمد أحمد الذى أدرك خطورة الذهاب إلى الخرطوم رفض تلبية الدعوة . ومن ذلك الحين صار واضحاً أن القوة وحدها سوف تكون الوسيلة التى يمكن بها إخماد هذه الحركة .

ومما زاد فى حروجة الموقف . أن النيل أتى فى هذه السنة منخفضاً انخفاضاً غير عادى ، وأن الأمطار ظلت محتبسة بالرغم من انتصاف فصل الخريف فكان المحصول رديئاً وارتفعت لذلك أثمان الحبوب والزبد وعلف الحيوان ارتفاعاً عظيماً لدرجة صار يخشى معها من انتشار المجاعة . ولذلك اشتد تذمر الأهلين من الحكومة وسخطهم عليها حتى بات متوقعاً إذا تهاونت الحكومة ولم تعمل فوراً وبكل سرعة على إخماد حركة المهدى وهى لا تزال فى بدايتها ، أن تنقلب هذه الحركة إلى ثورة عارمة قد يتعذر التغلب عليها فى النهاية .

وزيادة على ذلك فإن القوات التى لدى الحكومة فى السودان كانت قليلة ومبعثرة فى حاميات تفصلها عن بعضها بعضاً مسافات شاسعة ، ولم تكن مواقعها محصنة قبل الثورة ؛ وأكثر جنودها من الباشبزوق غير النظاميين موزعين على ١٥ حامية فى دنقلة ، بربر ، الخرطوم ، سنار ، القلابات ، الجيرة ، القضارف ، كسلا ، أميديب ، سنهيت ، هرر ، كردفان ، دارفور ، بحر الغزال ، خط الاستواء . ومجموع هذه القوات حوالى ٤٠,٤٩٠ فقط رتعوزهم الخبرة بفنون الحرب والقتال . ولذلك لم يكن منتظراً إذا اندلع لهيب الثورة أن تكفى هذه القوات لإخمادها .

أضف إلى هذا أن المسئولين فى السودان لم يكن فى استطاعتهم أن يعتمدوا على حكومة القاهرة لإمدادهم بالنجدات العسكرية اللازمة لأن قيام الثورة العرابية التى بدأت فى أوائل سنة ١٨٨١ جعل متعذراً على حكومة القاهرة توجيه عنايتها لشئون السودان ، أو إرسال النجدات العسكرية إليه . ولذلك عندما جاءت أخبار المهدى إلى القاهرة ذكر (بازلوسكى) القنصل النمسوى فى رسالته إلى حكومته بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨١ أن المسئولين فى القاهرة أصدروا تعليماتهم المشددة إلى محمد رؤوف « يطلبون منه العمل الحاسم السريع للاقتصاص من المهدى الكاذب وأتباعه المارقين » .

أما رؤوف فقد أخطأ كذلك فى تقدير أثر الدعوة على أتباع محمد أحمد الذى أرسل إلى القبائل حول جزيرة آبا يستنفرها للجهاد فاجتمع عنده حوالى الثلثمائة والخمسين ، اكتفى رؤوف بأن أرسل مع أبى السعود حوالى ٢٠٠ عسكرى لمنازلتهم وللقبض على محمد أحمد . فانهزمت الحملة فى واقعة عرفت باسم واقعة آبا فى ١٢ أغسطس ١٨٨١ .

وكان لهذه البداية الطيبة فى صالح المهديين أثر بالغ على انتشار دعوتهم فى السودان . فقد اعتبر « المهديون » هذا الانتصار على قوات الحكومة النظامية دليلا ناصعاً على قدسية المهمة التى يضطلع بها إمامهم . بينما أعلن محمد أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره « بالهجرة » من آبا إلى « جبل ماسة بلصيق جبل قدير » فى كردفان . وكان الغرض من هذه الهجرة أن يتخذ المهدى مقره بين قبائل البقارة أنصاره الأقوياء . وعبثاً حاول رؤوف تشتيت المهدى وأتباعه ، ووقف هذه « الهجرة » ؛ فوصل المهدى إلى جبل قدير فى آخر أكتوبر ١٨٨١ . وفى ٩ ديسمبر ١٨٨١ أوقع هزيمة بالغة بجيش ضئيل ، من حوالى ٥٠٠ مقاتل فقط كان زحف به راشد بك مدير فاشودة يقصد قدير ؛ فوقعت الواقعة بالقرب من جبل قدير ، وقُتل راشد بك ولم ينج من جيشه سوى ثلاثة فقط حملوا الخبر إلى فاشودة . وزاع نبأ انتصار المهدى فى كل مكان : فى كردفان ، سنار ، السودان الشرقى بين بربر وساحل البحر الأحمر . ومن حين هذا النصر صارت تأتى ألوف الناس من كل أنحاء السودان للانضواء تحت لواء المهدى .

وبعث رؤوف يطلب النجدة من القاهرة .

ولكن القاهرة كانت مشغولة بثورة العرابيين ولا تستطيع إرسال أية نجدات عسكرية إلى السودان . ولذلك فقد اكتفت بأن عزلت رؤوف من الحكمدارية فى فبراير ١٨٨٢ لعجزه عن إخماد الثورة ، وعينت فى مكانه أقدر رجالها العسكريين وقتئذ ، عبد القادر باشا حلمى . فغادر رؤوف الخرطوم فى أوائل مارس ١٨٨٢ . ولم يمض شهر على ذهاب رؤوف حتى وصلت الأنباء إلى الخرطوم فى ٦ أبريل ١٨٨٢ بأن الثورة امتدت إلى سنار . فلم تعد الثورة محصورة فى كردفان . وأما عبد القادر حلمى فلم يغادر القاهرة إلا فى أوائل مايو ، فبلغ الخرطوم فى ١١ منه .

وكانت القاهرة فى أثناء ذلك ، وبالرغم من معارضة عبد القادر حلمى نفسه

قد وافقت على تسيير حملة جديدة بقيادة يوسف باشا الشلالى لمطاردة المهدى فى جبل قدير . فخرجت هذه الحملة من (الكوه) قاصدة إلى قدير عن طريق فاشودة فى أواسط مايو . ولكن المهدى لم يلبث أن أنزل بها هزيمة ساحقة فى واقعة عند جبل الجرادة فى ٢٩ مايو ١٨٨٢ قتل فيها يوسف الشلالى ، وعرفت باسم واقعة الشلالى . ولقد كانت هذه الواقعة بالذات . إلى جانب واقعة راشد بك قبلها وما تخلل هاتين الواقعتين من انتصارات صغيرة ، توجب بهذا الانتصار على يوسف الشلالى ، سبباً فى أن تعم الثورة أرجاء السودان .

فيقول نعوم شقير فى كتابه عن (تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته) ـ الجزء الثالث صفحات ١٣٨ ـ ١٣٩ وهو يعلق على انتصارات المهدى حتى واقعة الشلالى ما يأتى :

« وهذا النصر المتتابع الذى ناله محمد أحمد على عساكر الحكومة أدهش عالم السودان كافة وحط من كرامة الحكومة فى أعينهم بقدر ما رفع من كرامة محمد أحمد . فلقد كان للحكومة قبل الآن سطوة عجيبة فى البلاد حتى كان جنديها الواحد يرهب رهطاً من الأهلين . وقد مر عليها ستون سنة ونيف لم تظهر فى خلالها بغير مظهر القوة والبطش ، فأخمدت كل ثورة ونكلت بمن ناوأها تنكيلا شديداً . والآن قام فقيه خامل الذكر وضيـــع الشأن بنفر معدود من المستضعفين الجياع فتغلب على سراياها القوية المرة بعد المرة وما زال يتهددها ويستعد لمناوأتها فلم يبق للعامة ريب فى أن هذا الفقيه هو المهدى المنتظر وأن نصره من الله فهاجروا إليه من كل فج . وقد انحاز إليه على الأخص : أهل البادية لأنهم ميالون بالفطرة إلى الحرب والسلب ، فرأوا عنده ما يوافق ميلهم خصوصاً وأنه رفع عنهم الضرائب التى كانوا يئنون منها كما بينا قبل ؛ وتجار الرقيق لأنهم رأوا الوازع قد ذهب وأطلقت لهم الحرية فى البيع والشراء ؛ وقطاع الطرق واللصوص لأنهم وجدوا به ملجأ من العقاب ؛ والعلماء والفقهاء لأن القائد هو واحد منهم وقد قام ليحررهم من المصريين ويجعلهم حكاماً فى مكانهم . وهكذا اتفقت الأحزاب على نصره وكثرت الوفود عليه حتى بلغ عدد أنصاره فى قدير نحو ٢٠ ألفاً فضلا عن الذين أتوا وبايعوه وعادوا إلى نصرته فى بلادهم » .

• • •

وهكذا انتقلت المهدية من حركة تذمر إلى ثورة ، ومن مسألة ذات أهمية ثانوية فى تقدير السلطات المسئولة فى الخرطوم والقاهرة ، ولا يخشى ضررها على النظام القائم فى السودان ، إلى مسألة خطيرة تتطلب التفرغ لعلاجها بسرعة وفى حزم وقوة إذا شاء المسئولون الإبقاء على وحدة وادى النيل والمحافظة على السودان من الضياع فى أحضان الفوضى .

ولقد كانت هذه المشكلة الخطيرة من أولى المشكلات التى واجهها الاحتلال البريطانى فى مصر .

١٠

الاحتلال البريطانى وإخلاء السودان

١ ـ بداية الاحتلال والموقف فى السودان :

بدأ الاحتلال البريطانى فى مصر من يوم واقعة التل الكبير فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ . وما جاء شهر أكتوبر من العام نفسه حتى كانت الحكومة تستأنف وظائفها فى القاهرة التى انتقل إليها الخديو محمد توفيق منذ ٢٥ سبتمبر .

ومن أول الأمر اتخذ الاحتلال إجراء معيناً كان ذا أثر بالغ على الموقف فى السودان ؛ ونعنى بذلك إلغاء الجيش المصرى الذى صدر به مرسوم فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ وذلك بعد أيام معدودة من واقعة التل الكبير ، ولم يلبث أن تأيد الإلغاء بمرسوم صدر فى ٢٠ ديسمبر من العام نفسه . وفى يناير ١٨٨٣ تعين السير إيفلن وود (Evelyn Woodel) سرداراً أى قائداً عامًّا للجيش المصرى الجديد ، الذى عهد بتنظيمه إلى أحد الضباط الإنجليز كذلك هو السير فالنتين بيكر (Valentine Baker) ؛ كما دخل الخدمة خمسة وعشرون ضابطاً إنجليزيًّا بينما بلغ عدد الجيش ستة آلاف فقط . وأما كبار الضباط العرابيين فقد حكم عليهم بالإعدام وتعدل الحكم بالنفى المؤبد (فى ديسمبر ١٨٨٢) ، وصدرت أحكام أخرى على سائر العرابيين من عسكريين ومدنيين بالنفى والسجن أو تحديد الإقامة أو التجريد من الرتب وعلامات الشرف والامتيازات ، أو الحرمان من مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد (صغار الضباط) . وأما الأثر الذى أحدثه هـــذا كله فى الجيش على وجه الخصوص فهو أن الجيش الجديد صار يتألف من جنود فى حاجة إلى وقت طويل حتى يكمل تدريبهم واستعدادهم ؛ وترتب على إقصاء القيادة الوطنية ووضع زمام الجيش فى يد الضباط والرؤساء الإنجليز أن ضعفت الروح المعنوية بين الجنود ، وبخاصة بعد الهزائم التى لحقت بالجيش ومحاكمة قواده وضباطه السابقين . ولقد كان هناك أثر آخر لهذه الحالة الناجمة من إلغاء جيش العرابيين وتشكيل الجيش الجديد تتلخص فى أنه صار لزامًا على سلطات الاحتلال كلما اقتضى

الموقف فى السودان التفكير فى أجدى الوسائل لمواجهته ، أن تُدخل هذه السلطات فى حسابها مبلغ ما كان عليه هذا الجيش المصرى الجديد من قوة أو من ضعف حتى ترى إذا كان ممكناً الاستغناء عن قسم منه لإرساله إلى السودان للمعاونة على إخماد أو مقاومة الثورة المصرية هناك ، أو إذا كان فى مقدور هذه القوات إذا أرسلت إلى السودان أن تقضى على الثورة ؟

ذلك بأن الموقف فى السودان بقى يتدهور من سيئ إلى أسوأ . وحتى إن البريطانيين فى القاهرة كانوا قد اقتنعوا منذ نهاية سبتمبر ١٨٨٢ بأن الواجب يقتضيهم أن ينظروا فوراً ودون إمهال فى علاج لمشكلة السودان .

فقد طلب عبد القادر حلمى بعد واقعة الشلالى (٢٩ مايو ١٨٨٢) — وكان العرابيون لا يزالون فى الحكم ويتولى أحمد عرابى نفسه نظارة الحربية — مدداً من الجند ، وإن تعذر ذلك ، أن يصله من القاهرة خمسة آلاف بندقية . ووافق العرابيون على إرسال البنادق « وصرف النظر عن إرسال عساكر » . وتمكن عبد القادر من إرسال الإمدادات إلى محمد سعيد باشا مدير كردفان الذى دافع عن (بارة) وهزم المهديين حولها فى ١٧ يونية ١٨٨٢ . ولكن هؤلاء استولوا على حامية طيارة — فى كردفان — وأعملوا فيها السيف فى ٦ أغسطس . فبقيت فى كردفان حاميات ثلاث فقط : فى بارة والأبيض وجبل الدلن — وهذه كانت حامية صغيرة ، وظهر كأنما الموقف قد بدأ يتحسن قليلا عندما أوقع محمد سعيد بالمهديين (الدراويش) هزيمة نكراء فى ٨ سبتمبر فى واقعة الأبيض . ولكن
بالمهديين (الدراويش) هزيمة نكراء فى ٨ سبتمبر فى واقعة الأبيض . ولكن
لم يلبث المهديون أن وضعوا الحصار على الأبيض وسلمت لهم حامية الدلن فى ١٤ سبتمبر . وطلب محمد سعيد النجدة من الخرطوم . وأرسل عبد القادر باشا النجدة المطلوبة . وتمكن المهديون من هزيمة هذه القوة على مسيرة يوم من (بارة) فى معركة قتل فيها السيد أحمد الأزهرى (ابن الولى إسماعيل الكردوفانى) الذى صحب النجدة ليكون شيخ الإسلام وقاضى عموم غرب السودان . ودخلت فلول هذه القوة إلى (بارة) فى ١٣ سبتمبر ولما اشتد الحصار على بارة اضطرت هذه إلى التسليم (وكان بها نور عنقرة) فى ٥ يناير ١٨٨٣ .

وترتب على سقوط (بارة) ووصول الخبر إلى الأبيض التى شدد المهديون

الحصار عليها ، بأن النجدة التى بعثت بها الخرطوم إلى بارة قد هلكت ، أن وجدت الحامية من العبث الاستمرار فى المقاومة مع كل الصعوبات المحيطة بها ، فسلمت الأبيض فى ١٩ يناير ١٨٨٣ . وبعد قليل أمر المهدى بقتل محمد سعيد باشا وغيره من الرؤساء . وكان من أسباب تسليم الحامية كذلك الأخبار التى جاءتها عن انتشار الثورة فى سنار .

وكنا ذكرنا أن الثورة امتدت إلى سنار والجزيرة منذ مارس وأبريل ١٨٨٢ . وتلك كانت الثورة التى بدأ عبد القادر حلمى الحكمدار الجديد نشاطه بمحاولة إخمادها منذ وصوله إلى الخرطوم فى ١١ مايو ١٨٨٢ . وبالفعل وقعت جملة معارك ولكنها لم تكن فاصلة ، وأخيراً قرر عبد القادر قيادة العمليات العسكرية بنفسه فخرج من الخرطوم فى ٢ يناير ١٨٨٣ وهزم الثوار برئاسة زعيمهم أحمد المكاشفى ، وكان هذا من جملة الدعاة الذين أوفدهم المهدى بعد واقعة الشلالى (٢٩ / ٥ / ١٨٨٢) لمناوأة الحكومة فى جزيرة سنار . وحصلت هذه الهزيمة عند (مشرع الداعى) فى ٢٤ فبراير ١٨٨٣ . ودخل عبد القادر باشا إلى سنار فى ٢٦ فبراير . وفى ٢ مارس أوقع بأحمد الكاشفى هزيمة ساحقة فى (شندى مويه) كما هزم جماعة أخرى من الثوار برئاسة الحاج أحمد عبد الغفار ، وكان صحب المكاشفى من عند المهدى ، وذلك بالقرب من الرصيرص فى ٢٦ مارس ١٨٨٣ .

ولكن هذه الانتصارات فى سنار لم تكن فاصلة . ومن جهة أخرى فقد سقطت الحاميات فى كردفان الواحدة بعد الأخرى فى يد المهديين . وكان عبد القادر منذ واقعة الشلالى لا ينفك يطلب النجدات من مصر ، ويصور للمسئولين فى القاهرة الحالة على حقيقتها فى السودان . وكان أول تقرير له عن الموقف فى السودان — عقب الاحتلال البريطانى — يبين مبلغ عجز حكومة الخرطوم عن مقاومة الثورة بالقوات التى لديها ومن غير أن تأتيها إمدادات كافية من القاهرة . فكتب إلى الخديو فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٢ : أن القوة الغير النظامية فى الخرطوم أى الباشبزوق ، لا قيمة لها ، وروحها المعنوية منحطة بسبب انتصارات المهدى ، بينما اتضح أن الجنود النظاميين (من السودان) غادرون لا يمكن الوثوق بهم ؛ وأما الجنود السود فى بحر الغزال فغير مدربين والوفيات بينهم كثيرة بسبب تغير البيئة . ولذلك فهو يطلب النجدة من القاهرة « لأنه إن تأخر حضورهم الآن —

كما قال – منظور أن الفتنة تعم كافة الجهات السودانية ، وفيما بعد يتعسر إطفاؤها بأضعاف أضعاف هذا المقدار » .

كان من أثر هذا التقرير أن أخذت حكومة القاهرة تجمع فى مصر القوة أو الجيش اللازم إرساله إلى السودان . فعمدت إلى تجنيد الصالحين للخدمة من جيش عرابى المنحل ، وأقيم معسكر للتدريب فى القناطر الخيرية . وأمكن إرسال نجدة سريعة إلى الخرطوم فوصلتها فى آخر عام ١٨٨٢ . ولكن عبد القادر باشا كان عندئذ قد وصل إلى درجة من اليأس جعلته يطلب من القاهرة فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ إعفاءه من الخدمة فى السودان . وعلل هذا الطلب بقوله : « المنظور أن تكامل حضور العساكر اللازمة سيأخذ وقتاً طويلا . بهذا السبب ستتسع الحركات الحاصلة بهذه الجهات . وبما أن تلك الحركات لا يمكن إطفاؤها إلا بوجود العساكر الكفاية . وفضلا عن ذلك فإن أهوية هذه الجهات قد أخرت بصحتنا » . واستمر يقول : « فلهذا نسترحم من تعطفات الحضرة الفخيمة الخديوية تعيين من يقوم مقامنا والتصريح لنا بالتوجه للمحروسة » . ورفض الخديو استعفاء عبد القادر حلمى (١٥ ديسمبر) وأكد له « أن الاهتمام الزائد (يجرى) فى تشهيل وإبعاث العساكر أولا بأول » من مصر إلى السودان .

ومع ذلك ، لم يمض وقت طويل على رفض هذه الاستقالة حتى أصدر الخديو تعليماته باستدعاء عبد القادر باشا وتعيين علاء الدين باشا حكمداراً على السودان (٢٤ ديسمبر ١٨٨٢) . وكان علاء الدين حكمداراً لشرق السودان تحت إمرة عبد القادر حلمى . وفى ٢٠ يناير ١٨٨٣ أصدر الخديو أمره بإلغاء نظارة السودان وتعيين علاء الدين باشا حكمداراً على السودان . وغادر عبد القادر حلمى الخرطوم إلى القاهرة فى أواخر أبريل ١٨٨٣ . وكان علاء الدين باشا قد وصل إلى الخرطوم منذ ٢٠ فبراير ١٨٨٣ .

ولم يكن تعيين علاء الدين باشا هو كل التغيير الذى حصل لمحاولة معالجة الموقف فى السودان . بل كان من عناصر هذا التغيير كذلك أن يمارس الحكمدار الجديد شئون الحكم المدنية ، بينما يمارس وظائف « الحكمدار » العسكرية ، قومندان عام . ووقع الاختيار على سليمان باشا نيازى لملء هذا المنصب ، ثم أن يتعين ضابط بريطانى لرئاسة أركان حرب هذا القومندان العام ، كان الكولونيل

وإم هيكس (Hicks) الذى عين فى الاحتياطى منذ ١٨٨٠ بالجيش البريطانى فدخل الآن فى خدمة الجيش المصرى ووصل القاهرة فى أواخر يناير ١٨٨٣ وأعطى لقب فريق . وقد بلغ هيكس باشا الخرطوم فى ٧ مارس . وكانت أوامر سليمان نيازى ، بالرغم من كونه القائد العام ، أن يعمل برأى هيكس فى المسائل الفنية . ووقع على كاهل « هيكس » مسئولية معالجة الموقف « عسكريًّا » فى السودان .

ويذهب كثيرون إلى أن عبد القادر حلمى كان وحده الذى يقدر على إخماد ثورة المهدى ، وأن استدعاءه كان لذلك « دسيسة » من أولئك الذين أرادوا الثورة أن تستفحل حتّى يضيع السودان من مصر . ولكن استدعاء عبد القادر حلمى كان لا مندوحة منه بسبب إلحاح عبد القادر فى ضرورة إرسال النجدات العسكرية الكبيرة إليه وعجز المسئولين فى القاهرة عن تحقيق رغبته ، ولأن النية كانت منصرفة لتعيين قائد بريطانى فى الخرطوم بدلاً من إرسال القوات المطلوبة ولم يكن منتظراً أن يرضى عبد القادر بالعمل تحت إشراف قائد آخر .

أما لماذا تعين « هيكس » الضابط الإنجليزى لقيادة العمليات العسكرية ضد الثورة فى السودان ، (ولماذا استدعى عبد القادر حلمى ، تبعاً لذلك) ، فرد هذا إلى السياسة التى رأى الاحتلال البريطانى أن يتبعها وقتئذ وفى هذا الدور الأول والمبكر فى أدوار المسألة السودانية .

ب ــ سياسة الاحتلال :

الوجه الأول (عدم التدخل)

لم يكن هناك مناص من أن يعترف الاحتلال ، ومنذ سبتمبر ١٨٨٢ كما ذكرنا ، بوجود مشكلة سودانية لا بد من مواجهتها سريعاً ، ولا مفر من أن يتحمل الاحتلال وحده مسئولية علاجها . وكان واضحاً من أول الأمر أن الاحتفاظ بممتلكات مصر فى السودان يقتضى تجهيز الإمدادات العسكرية التى يمكن إرسالها إلى السودان للمعاونة على إخماد الثورة ؛ كما كان واضحاً من ناحية أخرى أنه إذا تعذر بسبب الحاجة للقوات العسكرية التى تكفى للمحافظة على كل أقاليم

السودان ، فلا أقل من أن تتمسك الحكومة الخديوية ببعض هذه الأقاليم وأن تدافع عنها خصوصاً فى السودان الأوسط ، حتى إذا حوصرت الثورة ابتعد الخطر عن الحدود المصرية ذاتها .

ولقد وصل الاحتلال فى هذه المرحلة الأولى إلى حل لعلاج الموقف فى السودان يقوم على ضرورة الاحتفاظ بقسم من الأقاليم السودانية ، والتخلى عن قسم آخر منها لأسباب سوف تتضح لنا عند تتبع الخطوات التى أدت إلى هذه النتيجة .

فقد بعث السير إدوارد مالت (Malet) القنصل البريطانى العام فى مصر إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد جرانفيل (Granville) برسالة من القاهرة فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢ طيها مذكرة عن السودان من وضع المستشار العسكرى للوكالة البريطانية فى مصر السير شارلس ويلسون (Charles Wilson) . اقترح فيها صاحبها ضمن أشياء أخرى أمرين هامين ، هما أن تتخلى مصر عن بوغوص والقلابات فتعطيهما للحبشة ، وأن تجعل من مصوع ميناء حرًّا ، وأن تتخلى كذلك عن دارفور وكردفان . ومن ناحية أخرى ، من أجل المحافظة على بقية الأقاليم السودانية ، يعين ضباط بريطانيون فى المناصب الهامة فيكون منهم حكمدار السودان ، وقومندان العساكر ، وفى بعض المناصب الأخرى التى تلى هذين فى الأهمية ، وذلك لضمان قيام الإدارة الطيبة الحاذقة ؛ وكذلك أن توفد بعثة من ضابطين بريطانيين إلى السودان لوضع تقرير عن الموقف به وعن الخطوات التى تشير هذه البعثة بضرورة اتخاذها لتهدئة البلاد . وإيفاد مثل هذه البعثة ضرورى بسبب قلة المعلومات التى لدى المسئولين عن حقيقة الحالة فى السودان ، فى الوقت الذى تضطرب فيه الأفكار فى المجتمع الإسلامى : فى تركيا والشام ومصر بسبب الثورة المهدية ، وحيث كان متوقعاً عند انتهاء المائة سنة الهجرية الحاضرة (القرن الثالث عشر الهجرى $\frac{١٣٠٠}{١٨٨٣}$) ظهور المهدى المنتظر.

وكان من رأى السير شارلس ويلسون انتهاز الفرصة للقيام بعمل ذى طابع عسكرى لمعالجة الثورة فى السودان عندما يحل فى وقت قريب الفصل الوحيد من فصول السنة فى تلك الجهات المناسب للعمليات العسكرية .

وأوصى « مالت » وهو يقدم هذه المذكرة بالموافقة فقط على إرسال البعثة المقترحة لوضع التقرير المطلوب عن الحالة فى السودان .

وقبل نهاية هذا الشهر كان عبد القادر حلمي قد أرسل تقريره (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢) الذي يرسم صورة قاتمة عن الموقف في السودان ؛ ويبلغ القاهرة أن النجدات التي أرسلت إلى كردفان قد أبيدت تقريباً ، وأن الحاجة ملحة لنجدة سريعة من عشرة آلاف رجل لا يمكن بدونهم الدفاع عن الخرطوم إطلاقاً . وكان عندئذ أن أرادت الحكومة المصرية — على نحو ما أوضحه ناظر الحربية عمر باشا لطفي إلى السير إدوارد مالت — أن تستبدل بعبد القادر حلمي ، إسماعيل أيوب باشا حكمداراً للسودان ، وأن تعين رئيس أركان حرب له الجنرال الأمريكي ستون باشا الذي كان خرج من الجيش المصري بعد إلغائه . وأكد عمر لطفي للسير إدوارد مالت أن الحكومة المصرية ستجهز القوة المطلوبة والتي لا خطر من إعدادها وتجهيزها والتي في وسع ناظر الحربية أن يجد لها العدد الكافي من الضباط الذين يمكن الاعتماد عليهم .

وفي ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢ بعث « مالت » إلى حكومته بمذكرة ثانية وضع فيها السير شارلس ويلسون أيضاً عن السودان .

وأهمية هذه المذكرة الثانية أنها توضح الخطر على مصر ذاتها إذا تركت الخرطوم تسقط في يد المهدي ، وهو خطر سوف لا يدرأه حينئذ إلا إرسال قوة كبيرة من بريطانيا . فمما جاء بهذه المذكرة : أن الموقف في السودان يزداد سوءاً وأن المهدي يبدو أنه منتصر في كل مكان ومن المتوقع إذا لم تأت النجدات إلى الخرطوم من القاهرة بسرعة أن تسقط الخرطوم بعد شهر واحد فقط ؛ وأن المهدي لديه من ٨٠ ألفاً إلى ١٥٠ ألفاً يريد بعد الاستيلاء على الخرطوم أن يزحف بهم شمالا إما بطريق النيل وإما بطريق سواكن والبحر الأحمر والسويس للاستيلاء على مصر التي يبغي منها بعدئذ الزحف على مكة . وكان من رأي السير شارلس ويلسون أن سقوط الخرطوم سيكون له أثر سياسي سيئ في مصر . ومن المقطوع به إذا زحف المهدي شمالا أن يدخل تحت لوائه كل السكان على جانبي النهر ، لتأثر الناس بأخبار انتصاراته التي هيأتهم لقبول دعواه أنه المهدي المنتظر . أما الحكومة المصرية فليس في مقدورها بعد أن تحطم جيشها أن توقف هذا الزحف. ولذلك صار ضرورياً على الإنجليز أن يعملوا لإنقاذ الموقف بكل سرعة ، لأنه إذا سقطت الخرطوم تحتم عليهم إرسال قوة كبيرة من بريطانيا . ولذلك يوجد

نوعان من الإجراءات التى يجب اتخاذها لمعالجة الموقف : ما يتعلق منها بمحاولة الاحتفاظ بالخرطوم ، وتلك التى يتعين اتخاذها عند سقوطها . وأما الذى يجب عمله مباشرة فهو محاولة الحصول على المعلومات الدقيقة عن الحالة فى السودان بواسطة أى أوربى يقيم فى الخرطوم . واقترح السير شارلس من بين الإجراءات العسكرية للمحافظة على الخرطوم إرسال ضابط بريطانى لتحصينها للدفاع ، واستخدام عسكر من الهنود تدفع لهم مصر مرتباتهم ؛ أو إذا تعذر ذلك ، استخدام جنود عثمانيين ، ثم اقترح أن يشغل موظفون بريطانيون المناصب الرئيسية كالحكمدار والقائد العام ، ويرى أن خير من يصلح لمعالجة الموقف الجنرال غوردون نفسه إذا أمكن إقناعه بالذهاب إلى السودان . واختتم السير شارلس ويلسون مذكرته بأن يُطلب من الحكومة المصرية الامتناع من اتخاذ أية خطوات بشأن السودان إلا بعد التشاور مع القائد البريطانى العام فى مصر ، الذى يجب أن يكون فى يده هو وحده كل العمليات العسكرية ضد المهدى .

غير أن الحكومة الإنجليزية لم تلبث أن رفضت (فى ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢) مقترحات ويلسون الخاصة باستخدام جنود من البريطانيين أو الهنود فى السودان . ولما كان ناظر الجهادية عمر لطفى فى حديثه مع مالت الذى سبقت الإشارة إليه والذى أبرق به مالت إلى جرانفيل فى ٢٦ أكتوبر — قد وعد بتجهيز القوة التى يراد إرسالها إلى السودان ، فقد وافقت الحكومة الإنجليزية على أن تقوم مصر بتجهيزها . وقال جرانفيل : « إن حكومته يسرها أن تعرف القائد الذى سوف يعين لهذه القوة ، وإذا كان من المزمع إعادة فتح السودان إذا حدث أن استطاع المتمهدى امتلاك هذه الجهات » . ثم تساءل جرانفيل عن نوع المهمة أو العمل الذى سوف يقوم به غوردون إذا تعين للسودان . وطلب جرانفيل من مالت أن يسأل رأى القائد الأعلى للقوات البريطانية فى مصر « السير أرشيبالد أليسون » (Archibald Alison) فى كل هذه الأمور .

فى أول نوفمبر أجاب « مالت » بأن الحكومة المصرية تريد تعيين علاء الدين باشا حكمداراً للسودان ، وأنها كبيرة الأمل فى استرجاع السودان بهزيمة المهدى . وفيما يتعلق بغوردون قال « مالت » إنه إنما يذهب حكمداراً للسودان إذا ذهب له ، ولكن الحكومة المصرية لم تقترح هذا ومن المؤكد أنها لن توافق على تعيينه فى هذا

المنصب إلا إذا طلبت منها ذلك الحكومة البريطانية .

ولم تر الحكومة البريطانية وجهاً للاعتراض على تعيين علاء الدين باشا . ولكن لما كانت تخشى مسئولية هذا التعيين ، بادر جرانفيل فى ٢ نوفبر فأبلغ « مالت » أن الحكومة المصرية وحدها هى التى يجب أن تنفرد بتحمل المسئولية نظراً لأن الحكومة البريطانية تنقصها المعلومات الكافية فى هذه المسألة .

أما « أليسون » Alison القائد الأعلى للقوات البريطانية فى مصر فإنه عندما سُئل ، حسب طلب « جرانفيل » فى هذه الموضوعات ، بادر بإعداد مذكرة (Memorandum) برأيه عن الموقف فى السودان بتاريخ ٣ نوفبر ١٨٨٢ ، أهم ما جاء فيها : اعتقاده بأن القوة التى يجرى تنظيمها من بين جيش عرابى الذى ألغى ، فى وسعها أن توقف زحف المهدى على مصر . ويكون ذلك بوضع قوات عند الشلال الأول وعند إدفو لانتظار المهدى وللالتحام معه فى هذين الموضعين . وكان من رأى « أليسون » أن لا يُترك المهدى يتقدم حتى يصل قريباً من القاهرة بأى حال من الأحوال ، حتى لا يجد أهالى الدلتا المسلمين فى هذا التقدم مايشجعهم على القيام فى وجه الحكومة والانضمام إلى المهدى مع ما يترتب على ذلك من تدمير للأنفس والأموال .

ثم إنه جاء بهذه المذكرة رفض التوصية بتعيين بريطانى رئيساً لأركان حرب الجيش الموجه ضد المهدى لأن الجيش المصرى كما قال « أليسون » مؤلف كله من مصريين ، ولأن الخطر يصبح جسيماً إذا انهزم الجيش وانتصر المهدى لأن الناس يعتقدون فى ظهور المهدى المنتظر ، وكذلك رفض التوصية باستخدام بريطانيين فى السودان إطلاقاً سواء ذهبوا إلى الخرطوم عن طريق سواكن أو بطريق نهر النيل إلى ما بعد حدود مصر ذاتها .

وكان الذى وافق عليه « أليسون » فى هذه المذكرة ، ذلك الاقتراح الذى سبق أن تقدم به السير « شارلس ويلسون » ووافق عليه « مالت » بشأن إرسال ضباط بريطانيين لوضع تقرير عن الحالة فى السودان . وطلب « أليسون » أن يعهد إلى هؤلاء بوضع تقرير عن الطريق بين سواكن وبربر ، وبين بربر والخرطوم ، ثم عن إمكانيات الدفاع عن الخرطوم ذاتها ؛ على أن يعود هؤلاء الضباط من مهمتهم بكل سرعة .

وهكذا كان واضحاً فى هذه المرحلة أن الحكومة الإنجليزية كانت مصممة على أمور أربعة : — أن لا تقوم بأى حال من الأحوال بعمليات عسكرية فى السودان . ولا ترى أن احتلالها لمصر يفرض عليها الاشتراك عسكريًّا فى أى مجهود يقصد به الاحتفاظ بممتلكات مصر فى السودان عن طريق القضاء على ثورة المهدى . وكان الذى يعنيها تأمين حدود مصر فقط . ووسيلة ذلك فى نظرها ، الحيلولة دون سقوط الخرطوم فى أيدى المهديين . فإذا سقطت هذه أمكن بفضل القوات المصرية الواقفة عند الشلال الأول وأدفو صد هجوم المهديين عن الحدود المصرية وهزيمتهم .

وأن لا تتحمل أية مسئوليات عن أية تدابير قد تتخذها حكومة القاهرة بشأن التعيينات لحكمدارية السودان وللقوات والنجدات المصرية المرسلة للسودان . وقد أبلغ « مالت » فى ٤ نوفمبر ١٨٨٢ وزير الخارجية « جرانفيل » رأى السير فالنتين بيكر باشا (Valentine Baker) الذى عهد إليه بتنظيم الجيش الجديد وفحواه أن الواجب يقتضى أن يُترك للحكومة المصرية « بقدر الإمكان » أن تتخذ وحدها الإجراءات التى تراها ضرورية لإخماد الثورة فى السودان بدون مساعدة أو مشاورة من حكومة صاحبة الجلالة . فلا يجب أن تتدخل الحكومة البريطانية فى هذه المسألة أو تتحمل بسببها أية مسئولية « حتى إذا اتضح فى المستقبل أن الإجراءات التى اتخذت بناء على اقتراح منا أو مشورتنا لم تكن مجدية ، لا تجد إنجلترة نفسها مسوقة بصورة لا يمكن منعها إلى القيام بعمليات عسكرية فى السودان » . وفى اليوم نفسه صرح اللورد « جرانفيل » بأن الحكومة الإنجليزية لا تريد التدخل فى اختيار الضباط الذين تريدهم الحكومة المصرية للعمليات العسكرية فى السودان . وكان ذلك جواباً عن الرغبة التى أبدتها الحكومة المصرية منذ نهاية شهر أكتوبر من العام نفسه لتعيين ضباط بريطانيين ورئيس أركان حرب بريطانى للجيش الذى ينظم من جديد . وفى ٣ نوفمبر ١٨٨٢ أبلغ « جرانفيل » اللورد « دفرين » سفير إنجلترة فى الآستانة والذى عينته حكومته — مندوباً سامياً — فى مصر ليدرس حالتها وليضع تقريراً نهائيًّا ومقترحاته بشأن إعادة تنظيم البلاد بعد القضاء على الثورة العرابية — تقول إن « جرانفيل » أبلغه « أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ليست على استعداد لإرسال أية حملات للسودان . ولكن

يسرها أن يصلها بعض تقارير وافية عن الحالة فى السودان » ، كما يعنى هذه الحكومة معرفة مدى الأخطار على مصر التى قد تنطوى عليها احتمالات الموقف فى السودان . ثم طلب « جرانفيل » منه أن يبين بعد التشاور مع السلطات المصرية والبريطانية فى مصر نوع ومدى الإجراءات التى يجب فى رأيه اتخاذها للاحتراس من مثل هذه الأخطار ؛ وأن يُرسل للسودان فرد أو أفراد يستطيعون دراسة الحالة هناك دراسة وافية فيما يتعلق بالمجتمع السودانى وتاريخه من أيام الفتح المصرى ، وطريقة حكومته وأسباب ثورة المهدى ، فيضع تقريراً عن هذا كله ؛ يضمنه أيضاً ما يراه من مقترحات لمعالجة الحالة . ذلك أن المسئولين البريطانيين اتفقت كلمتهم على أن المعلومات التى لديهم عن الثورة ناقصة وغير شافية . وكان مما زاد هؤلاء اقتناعاً بأن الحاجة ماسة لاستيفاء هذه المعلومات أن اللورد «جرانفيل» طلب مقابلة الجنرال غوردون فى ١٧ نوفمبر ١٨٨٣ ليبحث معه مسألة مصر والسودان فكان رأى غوردون أن ثورة محمد أحمد المهدى مبالغ فى شأنها مبالغة كبيرة ؛ وأن الواجب فى النهاية التخلى عن بعض الأقاليم السودانية حتى يمكن مقاومة الثورة ، وذلك مع استيفاء الخرطوم والأقاليم التى يمكن استنقاذها فى حوزة الحكومة المصرية . الأمر الذى كان ضرورياً على نحو ما أوضحناه ، لمنع الثورة المهدية من تهديد حدود مصر الجنوبية والامتداد إلى مصر ذاتها . وقد كان من رأى اللورد « دفرين » الذى وصل الإسكندرية فى ٧ نوفمبر من القسطنطينية وكتب به إلى « جرانفيل » فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٢ : أن من المستحسن لو أن مصر تخلت عن السودان بأسره . ولكن هذا ما كان يصعب إقناع الحكومة المصرية به لأن هذه تعتقد أن فى قدرتها الانتفاع من إمكانيات السودان فى الزراعة وخصوصاً إذا أنشئت فيه السكك الحديدية وأدخلت الآلات لحلج القطن وصنع السكر وسهل نقل المنتجات « المحاصيل » إلى الأسواق . وعلى ذلك فهو يشير بأن تتخلى مصر عن دارفور التى وصفها بأنها عبء ثقيل لا نفع له ولا فائدة منه . وكان من رأيه لتبرير التخلى عن بعض الأقاليم السودانية أن الجنود المصريين عاجزون عن تحمل المناخ ويموتون بكثرة وبسرعة . ومع ذلك فإذا كان لا يرجى لهذا السبب أى نفع من إرسال هؤلاء الجنود المصريين إلى السودان ، فهناك على الأقل فائدة ينبغى التفكير فيها : هى أن الخدمة فى السودان سوف تستهوى كل عناصر

الفتنة والاضطراب فى مصر من الضباط والعسكر الذين أعلنوا تذمرهم من أيام الخديو إسماعيل والذين طردوا من الخدمة بعد إلغاء جيش العرابيين ، والذين يمكن بهم مواجهة الموقف فى السودان ، لأن مواجهة الموقف — كما قال « دفرين » أمر لا مفر منه فى النهاية .

* * *

حـ — بعثة الكولونيل ستيوارت :

ذلك إذاً كان الموقف عندما قبلت الحكومة البريطانية من كل المقترحات التى قدمها السير « شارلس ويلسون » (Wilson) فى أكتوبر ١٨٨٢ ، إرسال بعثة من البريطانيين لوضع تقرير عن الحالة فى السودان . فوقع الاختيار على الكولونيل ستيوارت للقيام بهذه المهمة . وفى حوالى آخر أكتوبر ١٨٨٢ أبلغت وزارة الخارجية البريطانية قنصلها العام فى مصر « إدوارد مالت » أنها أقرت بعثة ستيوارت المقترحة وتطلب من « مالت » أن يتشاور مع السير « أرشيبالد أليسون » فيما إذا كان من النافع إرسال آخرين مع ستيوارت إلى السودان. وفى ٧ نوفبر أبلغ « جرانفيل » القنصل « مالت » : « أنه يجب أن يكون مفهوماً تماماً لدى هؤلاء السادة أنه ممنوع عليهم بأى حال من الأحوال الافتراض بأنهم يعملون بأية صفة أهلية أو عسكرية ، وأن مهمتهم لا تعدو وضع تقرير عن أحوال البلاد فقط . وواضح أن الغرض من هذا التحفظ دفع أى تفسير خاطئ لخطوة إرسال هذه البعثة ، بأنه تمهيد للتدخل من جانب الحكومة البريطانية فى شئون السودان يستتبعه أن تتحمل هذه الحكومة مسئولية الأحداث التى تجرى به » .

واتفق « مالت » و « أليسون » على أن يكتفى بإرسال « ستيوارت » وحده يرافقه الإيطالى « مسيداليا » بك الذى كان مديراً لدارفور على أيام غوردون ويعرف لغة أهل البلاد وعوائدهم ، ومن المنتظر لذلك أن يكون عوناً كبيراً للكولونيل «ستيوارت» فى مهمته .

وصل «ستيوارت» وصاحبه إلى الخرطوم فى ديسمبر ١٨٨٢ . وكانت عندئذ كل من بارة والأبيض على وشك التسليم (ومن المعروف أن الأولى سلمت فى ٥ يناير والثانية فى ١٧ يناير ١٨٨٣) . وكان مجىء ستيوارت عن طريق سواكن

وبربر . وعلم بوجود عسكر كثيرين من السودانيين فى مصوع فنصح بإرسالهم إلى السودان ليحل محلهم جنود من مصر ؛ وأشار بطرد مدير سواكن ، وإرسال وكيله وهو سودانى إلى داخل البلاد ليشترك فى القتال ضد الثوار . وكان رأى «ستيوارت» أن يستبدل جنوده من مصر بالجنود السودانيين فى الحاميات المنتشرة على طول ساحل البحر الأحمر حتى يمكن إرسال الجنود السودانيين إلى الخرطوم وللقتال ضد المهدى . وطلب ستيوارت عند وصوله إلى بربر من مديرها (حسين خليفة) قوائم بأسماء القبائل العربية وزعمائها ، ومقدار الضرائب التى عليها دفعها ، كما طلب قوائم بعدد السواق والضريبة المفروضة عليها ، وسأل عن تجارة القوافل فى الطرق الصحراوية خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وقد أبلغ المديرون حكمدار السودان عبد القادر حلمى ، بالبرق كل ما فعل « ستيوارت » . وأبرق عبد القادر باشا بذلك إلى الخديو فى ١٥ ديسمبر ١٨٨٢ . وطلب أن تصله تعليمات بما يجب عليه أن يكون موقفه من « ستيوارت » .

ويبدو أن الخديو وحكومة القاهرة كانا متشككين فى حقيقة المهمة التى ذهب من أجلها «ستيوارت» إلى السودان ، لا سيما وأن «ميسيداليا» الذى يرافقه لم يكن حائزاً لثقة الحكومة . فأجاب الخديو فى ١٦ ديسمبر على برقية عبد القادر باشا : أن كل ما تعرفه حكومته عن مهمة «ستيوارت» أنها لوضع تقرير عن المهدى ومقدار قوته ، والقبائل التى تعاونه . وطلب الخديو من عبد القادر باشا أن يمد « ستيوارت» بكل المعلومات التى يريدها ، ولكن عليه فى الوقت نفسه أن يضعه هو وزميله « ميسيداليا » تحت المراقبة ويبلغ القاهرة عن حركاتهما ونشاطهما ؛ وأن يكتم هذه المسألة سراً فلا يخبر بها أحداً ولا يجعل ستيوارت وصاحبه يشعران أنهما مراقبان . وإلى جانب هذا أوفد الخديو ياوراً له « أحمد حمدى بك » إلى السودان وكلفه (فى ٢٤ ديسمبر) علاوة على تبليغ عبد القادر باشا « بإلغاء نظارة السودان وانفصاله عن حكمداريتها وحلول علاء الدين باشا مكانه فى الحكمدارية » ، أن يقابل الكولونيل ستيوارت ويراقبه . وفى ٢٦ يناير ١٨٨٣ طلب من أحمد حمدى بك تلغرافياً أن « يخبر علاء الدين باشا بأن يراقب حركات وأحوال الكولونيل «ستيوارت» ويرسل بها تلغرافات شفرة » . وكان عبد القادر باشا قد أبرق بالشفرة من الخرطوم فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٢ وعقب وصول ستيوارت إليها ، أن «ستيوارت»

يريد معرفة كل شيء عن السودان على وجه الدقة ، ومن كل النواحى ، الإدارية والعسكرية والمالية والجغرافية والسياسية . ثم إن ستيوارت — كما ذكرت البرقية — لا يكتفى بجمع المعلومات بل يريد أن يفرض « نصائحه » على المسئولين ؛ فيقول عبد القادر باشا : « ومن أخبار أحوال المومى إليه تبين لنا أنه يريد إظهار سطوتهم بهذه الجهات ، وبناء عليه قد نصحناه بالمحسوس ، بتعريفه أن الحركات الحاصلة هى تحركات دينية ، وأن ذلك يفتح للشقى بابًا لتأييد ما يوهم به على العربان ، ويوجههم للثبات على تصديقه واتباعه . ولذلك عدل عن تلك الطريقة ، وأخذ يظهر اتفاق حكومته مع الحكومة الخديوية على إطفاء هذه الحركات . وقد أبدى لنا غاية الممنونية عما رآه من الاهتمام يوميًّا بتعليم العساكر والضباط » .

ولكن يبدو أن الخديو فى هذا التاريخ كان قد بدأ يطمئن لطبيعة المهمة المكلف بها «ستيوارت» . ذلك أنه أبرق فى ١٩ ديسمبر ١٨٨٢ إلى عبد القادر باشا أنه اتضح بعد البحث أن مأمورية « ستيوارت » فقط هى التجسس (أى وضع تقرير عن) مسألة المهدى وأحوال السودان ، ولا شيء خلاف ذلك » ، وأن « ميسيداليا » مجرد رفيق لستيوارت فى هذه السفرة وليس مكلفاً بأية مهمة ، فعلى عبد القادر باشا إذاً أن يطمئن من ناحيتهما ، وأن يزود ستيوارت بالإيضاحات التى يريدها : فطلب الخديو من عبد القادر باشا أن « يحرق التلغراف الذى أرسله له قبل هذا فى خصوص من تقدم ذكرهم » .

ولم يمض طويل وقت على وصول ستيوارت إلى الخرطوم حتى سقطت الأبيض (فى ١٧ يناير ١٨٨٣) . وخرجت الكردفان بأسرها من حوزة الحكومة المصرية . وعندما ثبت سقوط الأبيض ووصل الخبر فى ١٨ فبراير إلى الخرطوم ، اقترح ستيوارت على المعتمد البريطانى فى القاهرة «مالت» فى ١٨ فبراير أن يخول حكمدار السودان إصدار الأوامر إلى السلطات الحكومية فى دارفور : (سلاطين فى الفاشر) لسحب الجنود منها وإحراق المخازن إذا اضطر إلى ذلك . وفى ٢٠ فبراير طلب « ستيوارت » من « مالت » أن توجه الحكومة عنايتها للمحافظة على دنقلة لمرور الخط التلغرافى بها بين القاهرة والخرطوم ، حتى لا يصيب هذا الخط أى تلف فتجهل القاهرة كل شيء عن تحركات المهدى . وكان الذى أزعج «ستيوارت» ذيوع الأخبار عن قيام الثورة بين قبائل الكبابيش وانضمامهم إلى المهدى وفى

وسع هؤلاء النزول على مديرية دنقلة بقوات عظيمة ، ومن المحتمل أن يلقاهم الأهلون بترحيب كبير .

على أنه مما يجدر ملاحظته ، أن ستيوارت فى ٢٠ فبراير ١٨٨٣ نصح بشدة ضد إرسال أية حملة مباشرة على كردفان بعد أن سقطت الأبيض ، واستند فى هذه النصيحة إلى أن انتصارات المهديين « الدراويش » الأخيرة ، أوقعت فى أيديهم كميات كبيرة من الذخائر والمهمات والمؤن علاوة على أنها رفعت من روحهم المعنوية كثيراً وزادت بسببها سمعة المهدى وشهرته . بينما تضعضعت روح الجنود المعنوية — جنود الحكومة — وصاروا فى حال يعجزون معه عن مواجهة الدراويش وقتالهم بأى أمل فى النجاح . ومن الخطورة بمكان أن تنهزم الجيوش المصرية فى كردفان إذا خرجت فى حملة جديدة ضد الدراويش بها ، لأن الهزيمة فى هذه المرة يترتب عليها ضياع السودان بأسره .

وأشار « ستيوارت» بضرورة تكليف « سلاطين » بك بالانسحاب من دارفور إلى بحر الغزال وإتلاف كل مخازنه . وتوقع « ستيوارت» احتمال أن يحاصر الدراويش الخرطوم ولكنه توقع كذلك أن تستطيع حاميتها الدفاع عنها . وكان مما أزعجه أنه لا يثق فى ولاء الجنود المصريين فى الخرطوم وهم الذين جمعوا من جيش عرابى الذى ألغى ، والذين قال عنهم أنهم ما كانوا يشعرون بأن هناك واجباً مقدساً يقتضيهم الدفاع عن سلطان الحكومة الشرعى فى الوقت الذى يحتل فيه العسكر الأجنبى « البريطانيون » بلادهم ، ويسود بينهم الاعتقاد بأن الخديو إنما أرسلهم إلى السودان ليلقوا فيه حتفهم ، بينما هم يعرفون أن المهدى سوف يعفو عنهم ولايكون نصيبهم القتل إذا هم فروا من الجيش وانضموا تحت لوائه . وذلك كله فى عاصمة « الخرطوم » كان « ستيوارت » متأكداً أن شعور أهلها ضد الحكومة .

وفى مارس ١٨٨٣ غادر « ستيوارت » و « ميسيداليا » الخرطوم عائدين إلى القاهرة عن طريق ستار وكسلا ومصوع . وكانت نتيجة هذه البعثة ذلك التقرير المشهور الذى وضعه « ستيوارت » عن السودان وهو بالخرطوم فى ٩ فبراير ١٨٨٣ ، وبعث به إلى السير « إدوارد مالت » فى القاهرة ، وبعث به هذا بدوره منها إلى اللورد جرانفيل فى ٦ مارس من السنة نفسها . فى هذا التقرير تكلم « ستيوارت » عن تاريخ السودان من وقت الهجرات العربية الأولى إلى قيام الثورة

المهدية . وضمنه الإصلاحات العديدة التي يرى إدخالها عن فروع الإدارة المختلفة حتى يتسنى إقامة الحكومة النافعة والقوية في السودان ؛ وتضمن التقرير كذلك توصيات « ستيوارت » لمعالجة الموقف الناشئ عن قيام الثورة . وعندما بلغ مصوع في طريق عودته من الخرطوم وضع « ستيوارت » تقريراً آخر بعث به منها في ١٨ أبريل ١٨٨٣ إلى « مالت » يبين فيه الحالة في السودان الشرقي ويضمنه توصياته عن إصلاح الإدارة والحكم في هذا القسم من السودان .

والذى يعنينا من توصيات « ستيوارت » وآرائه عن الموقف في السودان أمران على غاية من الأهمية هي : أن « ستيوارت » كان لا يثق لأسباب متعددة في قدرة القوات العسكرية المصرية — السودانية التي لدى حكومة الخرطوم على القيام بحملات ناجحة ضد المهدى والمهديين في كردفان ودارفور ؛ وأنه قد يكون في وسعها فقط الدفاع عن الخرطوم أو السودان الأوسط . ولذلك كان من رأيه أن تتخلى الحكومة المصرية عن مديريات فاشودة وكردفان الجنوبية ودارفور ، وأن يكتفى بدلا من الإدارات الحكومية ، فيما يتعلق بمديرية بحر الغزال وخط الاستواء ، بوكالة تجارية بحيث يعين لكل مديرية وكيل تجارى من الأوربيين معه قوة من الزنوج صغيرة ، لا تتعدى مهمته الشئون التجارية من ناحية ومنع تجارة الرقيق من ناحية ثانية . وذلك كما قال « ستيوارت » كان النظام الذى سار عليه التجار العرب القدماء . ولمنع تجارة الرقيق أشار « ستيوارت » أيضاً بغلق النيل الأبيض في وجه التجارة الخاصة .

والأمر الآخر ، أن « ستيوارت » نصح بقوة ضد إرسال أية حملات ضد المهدى في كردفان بعد أن سقطت الأبيض . وهو ما ذكرناه سابقاً — وذلك للأسباب التي مرت بنا والتي ذكرها « ستيوارت » في رسالته إلى « مالت » بتاريخ ٢٠ فبراير ؛ وقد جاء فيها « أن رأيي الذى أتمسك به هو أن الزحف الآن على كردفان عمل بعيد كل البعد عن الحكمة والصواب ، وأن السياسة أو الخطة الأخرى أو الباقية ، من حيث الوقوف موقف الدفاع والعمل بهمة ونشاط لإخماد كل محاولة للثورة على شاطئ النهر « النيل » والانتظار لملاحظة ما يقع من حوادث ، هي السياسة أو الخطة الصحيحة » .

هذا . ولقد كان التخلى عن بعض الأقاليم السودانية ، الرأى الذى نادى

به كذلك اللورد « دفرين » الذى قدم التقرير المطلوب منه إلى اللورد جرانفيل فى ٦ فبراير ١٨٨٣ . فجاء فى تقريره عن الكلام عن السودان ما ترجمته : — عن الوقائع المصرية عدد ١٦٤٧ — :

ويميل بعض الناس إلى أن يشيروا على مصر بأن تتخلى عن السودان بالمرة ، وأن تترك بقية أملاكها فى تلك الجهات . ولكن لا نتوقع أن تقبل سياسة مثل هذه ، فهى لكونها مسئولة عن جهات النيل السفلى تميل بالطبيعة إلى الاستيلاء على جميع جهات مجراه . وإذا نظرنا إلى أن هذه الجهات إذا أصلحت تربتها أعطت محصولات جسيمة من القطن والسكر ، لم يبق بعد ذلك « محل » للتعجب من أن مصر لا تميل إلى التخلى عنها . . . » إلى أن قال بعد أن سرد وجوه الإصلاح المطلوب لضمان الراحة والاستقرار فى السودان فى المستقبل — « ومع ذلك كله فإننى أرى من الحكمة أن تتخلى مصر عن دارفور وربما عن قسم من كردفان وتكتفى بحفظ سلطتها فى إقليمى الخرطوم وسنار » . وفى هذا يقول « دفرين » مرة أخرى فى رسالته إلى حكومته فى ٢ أبريل ١٨٨٣ « إن مصر إذا وقفت جهودها على الاحتفاظ بسنار والجهات التى على جانبى النهر ، لصار ممكناً أن يخف كثيراً أو يزول كلية ذلك العبء المالى الثقيل الذى تتحمله سنوياً ، حتى إذا أنشئت الإدارة الطيبة والقادرة فى سنار والخرطوم ودنقلة أمكن بعدئذ استرجاع هذه الأقاليم التى تخلت عنها مصر » . وقد وافق « جرانفيل » على هذا الرأى كل الموافقة .

ولكن هذه الآراء والتوجيهات ، لم يعمل المسئولون فى القاهرة ولندن بشىء منها ومع ذلك فقد كان واضحاً من التقارير التى تضمنت كل هذه الآراء والتوصيات ، أن أكثر ما حرصت عليه الحكومة البريطانية كان عدم التورط فى القيام بعمليات عسكرية فى السودان ، وعدم تحمل أية مسئولية فى الوقت ذاته عن أى إجراء قد تتخذه حكومة الخديو فى القاهرة سواء أدى هذا الإجراء إلى استمرار العمليات العسكرية — وبجنود غير بريطانيين دائماً — للاحتفاظ بجميع أقاليم السودان وإخماد ثورة المهدى ، أو أدى إلى التخلى عن الأقاليم التى صارت فى حوزة المهدى ، حتى يتسنى بذلك حصر الثورة مع الاحتفاظ بالخرطوم وسنار ، ومنع المهدى من تهديد حدود مصر الجنوبية . وفى معنى هذا التخلص

من المسئولية يقول « دفرين » فى رسالته السالفة الذكر إلى « جرانفيل » — فى ٢ / ٤ / ١٨٨٣ — « ولقد حرصت على أن أتجنب كل ما له صلة بالسودان إلا فيما يتعلق بجعلى دائماً مزوداً بأخبار ما يقع من أحداث هناك » .

ولم يكن فى وسع الحكومة البريطانية إقناع المصريين بالتخلى عن أجزاء من السودان . ولكنها حاولت أن تتخلص من مسئولية الإجراءات التى قد يتخذها هؤلاء . فكان هذا الموقف مبعث الكارثة التى وقعت بهزيمة «هيكس» (Hicks) فى كردفان فى نوفبر ١٨٨٣ ، كما كان كذلك مبعث الكارثة الأدهى الأخرى التى وقعت بمقتل «غوردون» فى الخرطوم فى يناير ١٨٨٥ .

* * *

د — حملة هيكس :

عندما احتل البريطانيون مصر فى سبتمبر ١٨٨٢ لم يكن لدى حكومة غلادستون أى تفكير فى أن يكون الاحتلال « دائماً » . بل يؤخذ من سياسة هذه الحكومة التى أوضحها وزير خارجيتها اللورد جرانفيل فى منشور إلى الدول فى ٢٣ يناير ١٨٨٣ وتكلم عنها رئيسها المستر غلادستون فى المأدبة التقليدية لمحافظ لندن فى ٩ يناير ١٨٨٣ وتعليمات اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين فى ٣ نوفبر ١٨٨٢ ، يؤخذ من ذلك كله — أن البريطانيين يعتزمون الجلاء عن البلاد « أو الانسحاب منها » بمجرد أن يستقر السلام بها وينتهى تنظيم الوسائل التى يمكن بها المحافظة على سلطات الخديو .

ومهما قيل فى سياسة البريطانيين بعد ذلك — ولقد كانت هذه بعد حين ، ترمى إلى البقاء فى مصر وعدم الجلاء عنها لأسباب عديدة لا نتعرض الآن لها ، فالثابت فى هذه السنوات القلائل الأولى أنه لم يكن من سياسة حكومة غلادستون الدخول فى مشروعات أمبريالية ، وإذا كانت هذه الحكومة تدخلت فى شئون مصر بالصورة التى أفضت إلى احتلال هذه البلاد فعلا ، فإنها قطعاً كانت لا تريد التدخل فى شئون السودان . فمنذ ٢ نوفبر ١٨٨٢ صرح «غلادستون» : « بأن إعادة النظام فى السودان ليس جزءاً من الواجب الملقى على عاتقنا . فالسودان مرتبط سياسياً بمصر نتيجة لأن هذه قد فتحته حديثاً جداً . ولكن لا يدخل فى

عملياتنا ولا نميل بحال من الأحوال إلى القول بأنه يدخل فى دائرة مسئولياتنا » .

ولقد رأينا فيما سبق كيف أن الحكومة الإنجليزية وممثلها فى مصر حاولا بكل ما وسعهما من جهد وحيلة الابتعاد عن التدخل مع الحكومة المصرية فى شئون السودان ، وأن يتركا هذه الحكومة تتخذ بملء اختيارها الإجراءات التى تراها مناسبة لمعالجة الثورة المشتعلة هناك . فكان كل التدخل الذى حصل من جانب الحكومة الإنجليزية أنها وافقت على إرسال الكولونيل ستيوارت لعمل تقرير عن الحالة فى السودان .

وظهر تمسك الحكومة الإنجليزية بهذا الموقف — الذى يصح وصفه بالسلبية — عندما اكتفت بإبلاغ الحكومة المصرية عن طريق « مالت» فى القاهرة فى مايو ١٨٨٣ التوصيات التى تضمنها تقريرا « ستيوارت » — وهما بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨٣ ، ١٨ أبريل ١٨٨٣ — وهى التوصيات الخاصة بإصلاح الإدارة فى السودان ؛ ثم ظهر تمسكها بموقف « السلبية » هذا نفسه عندما أرادت الحكومة المصرية إرسال أحد الضباط البريطانيين لتولى العمليات العسكرية ضد المهدى فى السودان .

فقد سبق لنا أن ذكرنا أن الحكومة المصرية كانت أبدت رغبتها منذ أكتوبر ١٨٨٢ فى تعيين ضباط بريطانيين للقوات الجديدة التى نظمت أخيراً ثم تعيين رئيس أركان حرب بريطانى لها ؛ وأن « جرانفيل » أجاب فى ٤ نوفمبر بأن الحكومة الإنجليزية لا تريد التدخل فى اختيار الضباط الذين تريدهم الحكومة المصرية لتولى العمليات العسكرية فى السودان . ولكن لم يمض شهر تقريباً حتى أعاد الكرة رئيس الوزارة المصرية محمد شريف باشا (وهو الذى ألف وزارته منذ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢) وطلب من اللورد « دفرين» أن يختار ضابطاً بريطانياً من الطراز الأول للذهاب إلى السودان رئيساً لهيئة أركان الحرب هناك . ولما كان « دفرين » يعرف موقف حكومته فقد أظهر لشريف باشا اعتقاده بأن ذلك متعذر . ولكنه كتب فى الوقت نفسه إلى « جرانفيل » فى ٩ ديسمبر ١٨٨٢ أنه لا يرى ما يمنع من استخدام الحكومة المصرية إذا شاءت لأحد الضباط البريطانيين الذين تركوا الخدمة . وكان هذا الرأى هو الذى وافقت عليه الحكومة الإنجليزية « فى ١٤ ديسمبر » . وأما الضابط الذى وقع عليه الاختيار للعمل فى السودان فكان الكولونيل

« وليام هيكس » (William Hicks) وهو من الضباط الذين خدموا فى جيش الهند سنة ١٨٤٩ واشترك فى الحملة الإنجليزية التأديبية على الحبشة (١٨٦٧ —١٨٦٨) وحضر سقوط « مجدلا » (Magdala) معقل النجاشى تيودور (١٠ أبريل ١٨٦٨) . ومنذ ١٨٨٠ انتقل إلى التقاعد . ووصل هيكس إلى القاهرة فى أواخر يناير ١٨٨٣ .

وأثار تعيين الكولونيل هيكس رئيساً لأركان حرب الجيش فى السودان اهتماماً كبيراً ، لمعرفة ما إذا كانت الحكومة الإنجليزية برضائها بهذا التعيين صارت تتحمل مسئولية العمليات العسكرية المتوقعة فى السودان أو أن حكومة المستر غلادستون لا تزال متمسكة بخطتها السابقة المعروفة .

والذى يبدو واضحاً أن هيكس باشا — وكان قد رقى فريقاً بالجيش المصرى — كان يعتقد أن الحكومة الإنجليزية معنية بشئون السودان . وساعده على هذا الاعتقاد أن التعليمات صدرت للكولونيل « ستيوارت » بأن يعطى هيكس أرقام الشفرة لاستخدامها فى إرسال المعلومات التى طولب « هيكس » بإرسالها ، فظل يجهل موقف حكومته من هذه المسألة — وهو أنها لا تريد التدخل فى شئون السودان ، ولا تريد أن تتحمل أية مسئوليات عن العمليات العسكرية التى تجرى هناك .

وكان بسبب هذا الاعتقاد الخاطئ إذاً أن راح « هيكس » الذى وصل إلى الخرطوم فى ٧ مارس ١٨٨٣ يشكو إلى المعتمد البريطانى (أيضاً القنصل العام) فى القاهرة إدوارد « مالت » من الصعوبات التى صار يلقاها . فأبرق إلى « مالت » فى ١٣ مارس ، ١٤ أبريل ، ٣ ، ٨ ، ٢٨ يونية ، ١٦ يوليو ١٨٨٣ يشكو من حالة الجيش السيئة ، ونقص المؤن والذخائر وحاجته للمال ليدفع منه مرتبات الجند المتأخرة ، ثم يشكو قبل كل شىء من مؤامرات ودسائس موظفى الحكومة فى الخرطوم ومعارضتهم له مما جعله عاجزاً عن تنفيذ الأوامر التى يصدرها .

ولكن بالرغم من كل هذه الشكايات رفضت الحكومة البريطانية وممثلوها فى مصر التدخل مع السلطات المصرية لإزالة أسبابها ؛ بل إن « مالت » عندما تكررت برقيات « هيكس » له وللورد « دفرين » فى شتى المسائل ، بادر بإبلاغ شريف باشا فى ٢٢ مايو ١٨٨٣ : « أنه إذا كان الجنرال هيكس رأى مناسباً أن يتخابر معى أو مع اللورد دفرين ، فإن ذلك لا يجب أن يؤخذ على أننا نؤيد أو نعتمد بحال من الأحوال محتويات برقياته » ، واستطرد « مالت » يقول « ولى

موقن أنه ليس ضرورياً أن أكرر لسعادتكم أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ليست بشكل ما مسئولة عن العمليات العسكرية فى السودان ، وهى العمليات التى صار إجراؤها بناء على أوامر حكومة صاحب السمو « الخديو » ، أو أنها مسئولة عن تعيين أو عن نشاط الجنرال « هيكس » .

وإزاء هذا الإصرار على عدم التدخل من جانب الحكومة البريطانية ، لم ير «هيكس» بدّاً من التهديد بالاستقالة إذا لم يتدخل « مالت» لدى رئيس الحكومة المصرية لإعطاء هيكس السلطة الكاملة التى تمكنه من تنفيذ أوامره (أى جعلها منفذة) . فأبرق إلى « مالت » من الخرطوم فى ٢٨ يونية ١٨٨٣ يسأل عما إذا كانت خطوات معينة قد اتخذت لتأييده ولضمان تنفيذ الترتيبات العسكرية التى يريدها ؛ ثم استمر يقول : « وإنى لأرجو بإلحاح أن تصدر أوامر قاطعة بأن كل التوجيهات التى آمر بها وخصوصاً فيما يتعلق بتنظيم القوات التى يجرى تجمعها الآن ؛ وكذلك فيما يتعلق بكل الترتيبات من أجل الحملة وخلالها — يجب إطاعتها . فإذا لم يحدث هذا — صار وجودى هنا عديم الفائدة وأرجو لذلك استدعائى » .

وقدم «هيكس» إلى وزارة الحربية استقالته فعلا من الخدمة فى جيش السودان فى ٢٣ يوليو ١٨٨٣ . ولكن هذه الاستقالة أقنعت « مالت » أخيراً بوجوب التدخل لدى السلطات المصرية .

وكان أكثر المتاعب التى يشكو منها «هيكس» مصدرها مخالفة سليمان باشا نيازى قومندان العساكر للتعليمات التى كانت صدرت إليه من القاهرة بأن يعمل فى المسائل الفنية برأى « هيكس » بالرغم من أنه « أى سليمان نيازى » هو القائد العام . فقد اختلف «سليمان نيازى» مع «هيكس» عند تجهيز حملته الأولى التى خرج بها بعد وصوله إلى الخرطوم بأسابيع قليلة ، إلى مكان يسمى « المرابيع » جنوبى « آبا » فى ٢٩ أبريل ١٨٨٣ . ولما كان هيكس يستعد للخروج إلى الكردفان فقد خشى أن يؤدى الخلاف مع «سليمان نيازى» إلى انكسار الحملة ، فآثر الاستقالة. وعلى ذلك فقد صار واضحاً أن استدعاء « سليمان نيازى » ضرورى لاستقامة الأمور .

وفى اليوم نفسه ٢٣ يوليو ١٨٨٣ أبرق « مالت» إلى « هيكس » أن « سليمان نيازى» سوف يستدعى قريباً . ثم عاد « مالت » فى ٢٧ يوليو فأكد استدعاء سليمان

نيازى وطلبت من «هيكس» أن يضرب صفحاً عن الاستقالة التى قدمها . وبناء عليه فقد سحب «هيكس» استقالته فى ٣١ يوليو . وأما « سليمان نيازى » فقد نقل محافظاً على عموم شرق السودان ، وتعين بدلا منه قومنداناً على العسكر ، حكمدار السودان علاء الدين باشا الذى أمر بمرافقة الحملة المزمع إرسالها إلى كردفان ، كقومندان ثان لها .

ولا جدال فى أن تدخل « مالت » لدى السلطات المصرية وضغطه عليها حتى تستجيب لرغبات «هيكس» ، فتخوله كل السلطات التى يطلبها كقائد أعلى للحملة المزمعة على كردفان ، كان معناه أن الحكومة الإنجليزية بالرغم من إصرارها على عدم التدخل فى شئون السودان أو تحمل أية مسئوليات تنجم عن العمليات العسكرية به — قد غيرت من موقفها الآن ووافقت على حملة كردفان ، لأنه إذا لم تكن هذه الحكومة موافقة على العمليات العسكرية فى كردفان لكانت وافقت على استقالة « هيكس » ونصحت الحكومة المصرية بقبولها . وذلك موقف أقل ما يوصف به أنه متناقض « ملىء بالمتناقضات » لأن الحكومة البريطانية التى ترفض تحمل مسئولية العمليات العسكرية فى السودان ، تعمل بطريق غير مباشر على إرسال حملة لمنازلة المهديين والقضاء على الثورة تمهيداً لاسترجاع سلطان الحكومة المصرية فى السودان .

وكانت المهمة التى أوفد أصلا من أجلها « هيكس » إلى الخرطوم ، العمل على إخماد الثورة فى سنار وإقصاء الثوار منها ، واتخاذ التدابير التى يمكن بها وقاية الخرطوم وتنظيم الدفاع عنها ضد المهديين . وفى واقعة المرابيع التى سبقت الإشارة إليها « فى ٢٩ أبريل ١٨٨٣ » أوقع هيكس بثوار سنار هزيمة بالغة حتى قتل أحمد المكاشفى وجُرح أخوه عمر المكاشفى وكذلك ودبرجوب ، وتشتت شمل جيشهم .

وشجع هذا الانتصار حكومة القاهرة على تقرير الدخول فى عمليات عسكرية على نطاق واسع ضد الثورة وإرسال حملة كبيرة لمطاردة المهدى فى كردفان ، بالرغم من أن هذه العمليات تتكلف نفقات طائلة ولا يوجد المال اللازم لها . ثم إنها تحتاج إلى جيش مدرب ومزوّد بالمؤن والذخيرة والأسلحة الكافية ، ولا وجود لمثل هذا الجيش فى السودان . حتى إن الثقاة مثل اللورد «دفرين» ، « والسير إدوارد

مالت» والكولونيل ستيوارت أجمعوا على أن القيام بمثل هذه العمليات العسكرية الكبيرة وإرسال الحملة إلى كردفان ، إن هو إلا « جنون مطبق » .

لقد كان من سياسة حكومة «غلادستون» فى لندن – كما ذكرنا مراراً – عدم التدخل فى شئون السودان وعدم تحمل أية مسئوليات عن أية عمليات عسكرية به وتؤثر بدلا من ذلك أن تتخذ الحكومة المصرية موقف الدفاع فى الخرطوم وكفى ولا يعنينا الآن أن « حكومة غلادستون » كانت على صواب فى اتباع هذه السياسة أو أنها كانت مخطئة ؛ بقدر ما يعنينا تقرير الحقيقة التالية وهى : أن الحكومة البريطانية ولها كل السلطة المستخدمة من واقع الاحتلال نفسه لأن تفرض سياستها على هذه البلاد المحتلة ، لم تحاول أن تثنى المسئولين المصريين عن عزمهم ما دامت إمكانيات أو عوامل النجاح الأكيد غير متوفرة ، وأن تحول دون إرسال الحملة إلى كردفان ، وهى الحملة المشئومة التى أبيدت عن آخرها ، وترتب عن إبادتها انتشار الثورة فى كل أنحاء السودان ، ثم تقرير الحكومة البريطانية نفسها إخلاء السودان .

خرجت هذه الحملة من الخرطوم فى ٩ سبتمبر ١٨٨٣ ، والتقت بالدويم بالقوات التى سبق إرسالها إلى هذا المكان من الخرطوم وأم درمان . وغادرت الحملة الدويم فى ٢٤ سبتمبر . وتعقب المهديون الحملة وصاروا يناشدونها ، ويطمرون الآبار التى فى طريقها . وكان لدى المهدى نظام محكم للجاسوسية ، استطاع بفضله أن يقف على كل حركات الحملة . ولم تصل الحملة إلى « منهل الرهد » فى ٢٠ أكتوبر حتى كان اليأس بدأ يستولى على رجالها . وغادر المهدى بدوره الأبيض للقاء الحملة . وأخيراً التحم الجيشان – وكان التعب والجوع والخوف والعطش قد أنهك قوى جيش «هيكس» ، وتقدم «هيكس» إلى « منهل غابة شيكان» – وادى كشجيل – وهو لا يعلم أن المهدى سبقه إلى احتلاله ، ففوجئ بالدراويش يحيطون به من كل جانب . فانهزم «هيكس» هزيمة ساحقة فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ ، فأبيد الجيش ولقى حتفه كل من «هيكس» وعلاء الدين باشا وجميع الضباط المصريين والأوربيين فى هذه الحملة . وكانت قوة «هيكس» تتألف من ٨٠٠٠ مقاتل من سوادنيين ومصريين ، مشاة وفرسانا ، نظاميين وباشبزوق عدا الألفين من الأتباع . فلم ينج من هذا الجيش كله إلا ملازمان ونحو ثلاثمائة جندى اختبأوا بين الأشجار .

تلك إذاً كانت حملة كردفان « الجنونية » ، أو حملة هيكس المشئومة : وهى الحملة التى كتب عنها السير « شارلس ولسون » فى ٤ يناير ١٨٨٤ يقول: عندما غادر «هيكس» القاهرة لم يكن مطلوباً منه أن يفعل أكثر من إقصاء عصابات الثوار من سنار – وهو عمل أتمه هيكس بكل سهولة ؛ وأن يحمى الخرطوم . ومن العبث معرفة أى جنون ذلك الذى جعل الحكومة المصرية تأمر «هيكس» بأن يحاول كذلك فتح كردفان . لقد كانت هذه عملية محفوفة بالمخاطر . وبأولئك الجنود الذين استخدموا فى هذه العملية ، وهم الذين وصفهم الكولونيل «ستيوارت» وصفاً صادقاً ، كان سلفاً نزول الكارثة بالجيش أمراً مفروغاً منه » .

هـ – انتشار « وامتداد » الثورة :

كان لهزيمة هيكس فى واقعة شيكان فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ تأثير فاصل أولا على الموقف فى السودان عموماً ، وثانياً على سياسة الحكومة البريطانية ، من حيث تشكيل هذه السياسة بالصورة التى جعلت الحكومة البريطانية تقرر التدخل فى شئون السودان بعد أن كانت ممتنعة عن التدخل حتى هذا الوقت .

ففيما يتعلق بأثر هذه الهزيمة على الموقف فى السودان – نقول إنه نتج عن هزيمة «هيكس» أن صار المهدى يتمتع بالسيطرة التامة جنوب الخرطوم . فقصد من جديد إلى الأبيض ألوف السودانيين الذين ترددوا قبل هذا النصر فى قبول دعوة المهدى وأرسل المهدى دعاته يحملون أنباء انتصاراته إلى مختلف الجهات . وكتب فى ٢٤ نوفمبر ١٨٨٣ « فرانك باور » (Frank Power) مراسل جريدة التيمس (Times) اللندنية ، والذى حضر أصلا إلى السودان ليصحب حملة هيكس ولكنه تخلف فى الدويم لمرضه وعاد إلى الخرطوم – كتب أن الخرطوم ذاتها وكل الأقاليم الممتدة إلى ساحل البحر الأحمر تغلى بالثورة والعصيان ؛ وأرسل المهدى جيوشه لإخضاع الحاميات المصرية فى دارفور وبحر الغزال وبربر ودنقلة والسودان الشرقى ، وطلب من أتباعه فى سنار أن يتهيأوا للزحف على الخرطوم . وكان حينئذ أن بدأت الخطوات التى انتهت بعد قليل بوضع الحصار على الخرطوم واستيلاء المهديين « الدراويش » عليها .

أما فى دارفور ، فقد بدأ يظهر أثر قيام الثورة المهدية قبل هزيمة «هيكس»

فى شيكان بزمن طويل ، ولو أن « هيكس » نفسه كان يعتقد خطأ - كما أبرق من الخرطوم إلى السير «إدوارد مالت» فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ - أن النظام على خير ما يكون فى إقليمى دارفور وبحر الغزال ، حيث يحكم فى الأولى نمسوى هو «سلاطين» ، وفى الثانية إنجليزى هو « لبتون » . فقد لقى سلاطين فى دارفور منذ وصوله إلى الفاشر فى ٢٠ أبريل ١٨٨١ صعوبات عديدة ؛ ثم إن الثورة لم تلبث أن امتدت إلى مديريته فكان أول من أوقدها الشيخ مادبو أحد مشايخ الرزيقات الذى عينه المهدى أميراً على دارفور ، فانتصر على حامية شكا فى ٢٠ يوليو ١٨٨٢ ، ثم انتصر على سلاطين فى واقعة « أم وريقات » بالقرب من دارة فى أكتوبر ١٨٨٢ . فسرى العصيان والتذمر فى حامية دارة . وعندما سقطت الأبيض فى أيدى المهديين فى ١٩ يناير ١٨٨٣ لم يجد سلاطين بداً من إعلان إسلامه لتهدئة خواطر الجنود فى الحاميات بمديريته . ولكن لم يمض طويل وقت حتى كانت كارثة شيكان فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ . فاهتزت لها دارفور بأسرها وأرسل المهدى جيشاً كبيراً عليها ، استولى على « أم شنقة » واضطر «سلاطين» إلى التسليم فى دارة فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣ . وفى ١٤ يناير ١٨٨٤ سلمت الفاشر . وكان قائد جيش المهدى وعامله على دارفور « محمد خالد زُقل » ، وهو من أقارب المهدى ، وكان فى خدمة الحكومة وعينه «سلاطين» نفسه (فى سنة ١٨٨١) مديراً على دارة . وأرسل « زُقل » «سلاطين» باشا إلى المهدى فى كردفان ، وبقى فى أسره وأسر الخليفة عبد الله حتى استطاع أن يفر من أم درمان سنة ١٨٩١ .

أما فى بحر الغزال ، التى كان «لبتون» بك مديرها العام منذ سبتمبر ١٨٨٠ فقد بدأت بها الثورة فى أوائل ١٨٨٢ ، واشتبك «لبتون» مع الدراويش فى جملة مواقع وزادت متاعبه عندما انضمت قبائل الدنكا والنوبر إلى الثوار ، وتأزمت الأمور بعد هزيمة هيكس. ومع أن « لبتون » انتصر على الدراويش عند «بحر بيرى» فى ١٣ يناير ١٨٨٤ فقد تعذر أن تصله أية نجدات من العسكر والمؤن والذخائر من الخرطوم لأن الثوار كانوا بدأوا يحاصرونها ، وصار «لبتون» بك منعزلا فى بحر الغزال . ثم تضافرت أسباب عديدة عن إجبار «لبتون» على التسليم ، منها استمرار فرار العسكر من الحاميات إلى صفوف الدراويش ، واستحالة المقاومة ضد المهديين وتحاك من حوله مؤامرات الغدر والخيانة ، ومجىء جيش كبير بقيادة

«كرم الله الشيخ محمد» الكركاوى الذى عينه المهدى أميراً على بحر الغزال — فاضطر «لبتون» إلى التسليم للدراويش فى ٢٩ أبريل ١٨٨٤ . وقد أسلم لبتون كذلك على يد «كرم الله» لينجو من أذى الدراويش .

وأما السودان الشرقى فقد بقى فى هدوء بعيداً عن الثورة حتى ذاع نبأ هزيمة «هيكس» فى شيكان ، فكان من الذين وفدوا على المهدى فى الأبيض «عثمان دقنة» — وهو أحد كبار تجار الرقيق فى سواكن ، وكسدت تجارته بسبب سياسة الإلغاء العنيفة التى اتبعتها الحكومة للقضاء على الرق وتجارة الرقيق فصار من أشد المتحمسين لتأييد دعوة المهدى ؛ وقد عينه هذا أميراً على جميع «البجة» فى السودان الشرقى . ومنذ وصوله إلى «أركويت» فى أول أغسطس ١٨٨٣ بدأت الثورة فى هذه الجهات .

وكان أول حوادث الثورة اشتباك «دقنة» مع قوات الحكومة بقيادة محافظ سواكن محمد توفيق المصرى وذلك عند سنكات فى ٥ أغسطس ١٨٨٣ وكانت هذه معركة شديدة وانهزم عثمان دقنة . وانهزم الدراويش بقيادة «عثمان دقنة» هزيمة أخرى فى «واقعة قباب» فى ١١ سبتمبر . ولكن هؤلاء لم يلبثوا أن انتصروا على قوة من العساكر المصريين أرسلها محمد توفيق لنجدة حامية سنكات فى أكتوبر ، ثم تقدموا لحصار سنكات كما حاصروا «طوكر» التى طلبت حاميتها النجدة من سواكن . ولكن كل الجهود التى بذلت لتخليص «طوكر» ذهبت هباء ، ففشلت القوة الأولى التى أرسلت من سواكن لإنقاذها برياسة محمود باشا طاهر قومندان السودان الشرقى فهزمها الدراويش «بقيادة عبد الله بن حامد من رجال دقنة» فى واقعة التيب الأولى فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ — وهو اليوم الذى انهزم فيه «هيكس» فى شيكان . وقتل فى هذه الواقعة قومندان القوة الإنجليزى «ليندوك مونكرييف» (Lynedock Moncrieff) وشرع عثمان دقنة بعد هذه الواقعة فى حصار سواكن ذاتها ، وانتصر على قوات الحكومة فى واقعة تماى أو التمنيب الأولى فى ٢ ديسمبر ١٨٨٣ . وشدد عثمان دقنة الحصار على سواكن وطوكر وسنكات .

وجهزت القاهرة حملة بقيادة السير فالنتين بيكر باشا — وكان هذا عين منذ ٨ يناير ١٨٨٣ مفتشاً وقومنداناً عاماً للبوليس . وتألفت هذه الحملة من عساكر الجندرمة والبوليس والرديف وأوزطة من السودانيين . ووصلت الحملة إلى سواكن

فى أواخر ديسمبر . وضم إليها فالنتين بيكر عساكر من مصوع وسنهيت ولكن الدراويش أوقعوا بهذا الجيش هزيمة كبيرة فى واقعة التيب الثانية فى ٤ فبراير ١٨٨٤ . وعاد « بيكر » مع فلول جيشه إلى سواكن . ثم لم تلبث أن سقطت سنكات بعد أن اشتبكت حاميتها فى قتال عنيف مع الدراويش فى ٨ فبراير ١٨٨٤ وكانت الحامية بقيادة محمد توفيق تريد أن تشق لها طريقاً وسط الدراويش الذين ضيقوا الحصار عليها فى سنكات ، حتى تنسحب إلى سواكن . وكان محمد توفيق من بين القتلى فى هذه المعركة .

وجهزت القاهرة حملة أخرى بقيادة الجنرال جراهام (Graham) الإنجليزى لفك الحصار عن المواقع الباقية فى حوزة الحكومة . ووصلت هذه الحملة الجديدة إلى سواكن فى أواخر فبراير ١٨٨٤ . ولكن حامية « طوكر » كانت قد قررت التسليم بسبب نفاد ذخيرتها ويأسها من وصول أية نجدات إليها بعد هزيمة «فالنتين بيكر » ؛ فسلمت للدراويش فى ٢٤ فبراير . وأما « جراهام » فقد انتصر على الدراويش فى واقعة التيب الثالثة فى ٢٩ فبراير ؛ وأخلى الدراويش « طوكر » . فأنقذ جراهام سكانها المصريين ومن بقى من حاميتها . وفى ١٣ مارس ١٨٨٤ أوقع « جراهام » هزيمة ساحقة بجيش «عثمان دقنة» فى واقعة تماى أو التمينيب الثانية ، وتكبد الدراويش خسائر فادحة ؛ وعاود « جراهام » الكرة فهزم عثمان دقنة مرة أخرى فى ٢٧ مارس .

ولكن منذ ١٨ فبراير ١٨٨٤ كان الجنرال «غوردون» قد وصل إلى الخرطوم لتنفيذ المهمة التى قررت حكومة لندن أن تعهد إليه بها وهى إخلاء السودان وانحصر اهتمام الإنجليز فى حماية سواكن والمحافظة عليها ؛ فاستدعى « جراهام » وجيشه إلى مصر فى أبريل ، وفى ١٠ مايو ١٨٨٤ تعين الكولونيل « تشمرسيد» (Chemrside) حاكماً على سواكن وأعطى بعض القوات للدفاع عنها .

أما فى خط الاستواء فكان «أمين بك» « الدكتور شنيتزر » مديرها العام منذ ١٨٧٨ منشغلا عن الثورة بواجبات الحكم والإدارة ، ودراسة أحوال مديريته : وثروتها النباتية والحيوانية والمعدنية . وقد وضع « أمين » فى ذلك كله تقريراً مطولا بعنوان « مذكرة عن مديرية خط الاستواء المصرية » وساعد وجود السد على قيام حاجز طبيعى يفصل بين هذه المديرية ومركز الثورة فى الشمال ، كما ساعد على

استمرار الهدوء أن « الدكتور أمين » كان يتمتع بسمعة طيبة بين الأهلين ، وأنشأ علاقات حسنة مع الرؤساء الوطنيين في مديرية خط الاستواء . ولكن « أميناً » كان في عزلة عن بقية العالم ، وليس عن بقية السودان فقط ، منذ قيام الثورة في ١٨٨١ وفشل حكومة الخرطوم في القضاء عليها .

ولكن هزيمة « هيكس » في شيكان في ٥ نوفمبر ١٨٨٣ كانت مؤذنة بأن الحال سوف يتغير قريباً في خط الاستواء . فني ٢٨ مارس ١٨٨٤ بلغه نبأ هذه الهزيمة من «لبتون» بك الذى كتب إليه يخبره بواقعة شيكان وتسليم « سلاطين » وامتداد الثورة إلى بحر الغزال . وبعد تسليم «لبتون» نفسه للدراويش في أبريل ١٨٨٤ أصبح متوقعاً أن يتجه هؤلاء صوب مديرية خط الاستواء . وبالفعل كتب «كرم الله الشيخ محمد الكركاوى في شهر مايو يطلب من « أمين التسليم » . وكانت الحاميات التي لدى أمين موزعة في مراكز كثيرة وتفصل بينها مسافات بعيدة ، ومبعثرة في أنحاء مديريته الواسعة ، ويعوز جنوده المؤن والأسلحة والذخائر ؛ بينما ينتشر في البلاد الدناقلة تجاراً ومتعهدين وموظفين ، وهؤلاء يؤيدون جميعاً دعوة مواطنهم محمد أحمد . ولذلك رأى أمين من الحكمة التظاهر بالموافقة على التسليم واشترط شروطاً رفضها « كرم الله » وكان غرضه منها كسب الوقت حتى يجمع قواته استعداداً للدفاع والمقاومة . وبالفعل حشد جيشاً عند « أمادى » على الطريق بين بحر الغزال إلى « اللادو » عاصمة مديريته وإلى الشمال الغربي من اللادو . ولكن لم يلبث كرم الله أن ضرب الحصار على « أمادى » في نوفمبر ١٨٨٤ . وسقطت هذه بعد دفاع ومقاومة عنيفة في مارس ١٨٨٥ . وهدد كرم الله بالاستيلاء على بقية البلاد عنوة إذا رفض أمين التسليم في موعد حدده كرم الله أقصاه ٥ أبريل ؛ وصمم أمين على المقاومة فوزع قواته في مراكز على طول بحر الجبل . بين اللادو ، والرجاف والدفلاى « دوفيلة (Duffilé) » ووادلاى ؛ وأخذ يستعد للقتال .

وتوقع أمين — كما قال — أن تنقض الصاعقة في أى زمان ومن أى مكان على أى مركز من مراكزه في الجنوب أو الشرق أو الغرب . ولكن « الصاعقة » لم تنقض على أمين لأن الخرطوم ذاتها كانت قد سقطت في يد الدراويش منذ ٢٦ يناير ١٨٨٥ ، وتحول نشاط هؤلاء إلى ميادين أخرى . فارتحل كرم الله

إلى بحر الغزال . وأنقذ هذا الانسحاب مديرية خط الاستواء من الخطر الداهم . فلم يتجدد الخطر من ناحية الدراويش إلا بعد ثلاث سنوات (١٨٨٨) فى ظروف سيأتى ذكرها .

ذلك إذاً كان أثر هزيمة « هيكس » فى شيكان على انتشار الثورة وامتدادها إلى كل مكان فى السودان . وأما الأثر الآخر الذى كان لهذه الهزيمة — ولامتداد الثورة بالصورة التى شاهدناها ، فكان تقرير الحكومة البريطانية إخلاء السودان .

* * *

و — سياسة احتلال : الوجه الثانى (إخلاء السودان) :

كشفت هزيمة « هيكس » عن موضع الضعف فى سياسة حكومة المستر «غلادستون» نحو المسألة السودانية حتى هذا الوقت ؛ الابتعاد عن التدخل فى شئون السودان ، والابتعاد عن تحمل أية مسئوليات تترتب على القرارات التى قد تتخذها الحكومة المصرية لإخماد الثورة المهدية واسترجاع نفوذها المفقود فى السودان ، والامتناع فى كل الأحوال عن إرسال جنود بريطانيين لنجدة القوات المصرية فى الحاميات المبعثرة هناك والتى تكاد تكون جميعها منعزلة عن بعضها بعضاً . ولقد شاهدنا كيف أسفرت هذه السياسة المتنكرة لواقع الاحتلال — ذلك الاحتلال الذى يفرض سلطانه على حكومة الخديو والذى لا يمكن أن تتنصل الحكومة البريطانية من تحمل مسئولية أى نشاط يصدر عن الحكومة الخديوية فى مصر والسودان — نقول لقد شاهدنا كيف أسفرت هذه السياسة عن هزيمة «هيكس» وإبادة جيشه فى غابة شيكان .

ولم يكن هناك مفر من أن يعترف « بمسئولية » الحكومة البريطانية عن هذه الكارثة كل الذين عاصروا هذه الحوادث من السياسيين الإنجليز أو كتبوا عنها : فيقول جون مورلى (John Morley) كاتب سيرة أو حياة غلادستون ، ومن الذين تولوا منصب الوزارة فى الحكومات التى ألفها المستر «غلادستون» ، فيما بعد (١٨٨٥ الوزارة الثالثة ، ثم الرابعة والأخيرة سنة ١٨٩٢) . تعليقاً على هزيمة هيكس : « إنه ليبدو واضحاً بالنظر لكل ما حدث بعد ذلك ، وبسبب اتباع الحكومة البريطانية لسياسة التخلى عن السودان ، أن الوزراء البريطانيين لو أنهم

منعوا هذا الزحف (عن كردفان) لكانوا أكثر حكمة وتعقلا ، لقد أظهرت الحوادث أن هذا الزحف كان ذلك الخطأ الجسيم فى التقدير الذى نشأت منه كل الأحداث السيئة الأخرى ، وبقدر ما كان الاقتناع كبيراً بأن التخلى عن السودان سياسة سليمة (رشيدة) بقدر ما كان ينبغى أن تتزايد قوة الأسباب التى تدعو للإصرار على الحكومة المصرية بأن الواجب يقتضيها عدم القيام بعمليات متناقضة مع هذه السياسة ، ومع أن السودان لم يكن يدخل فى دائرة مسئولياتنا ، إلا أن مصر كانت داخلة فى دائرتها ، ولقد كان من المنتظر لمجرد أن فصل مصر عن السودان شيء حكيم وضرورى أن تعمد إنجلترة حتماً إلى التداخل لتمنع الخروج من طريق التمسك بهذا الفصل .

وكان رأى اللورد « كرومر » — وهو السير إفلن بارنج (Evelyn Baring) حتى عام ١٩٠٧ — الذى ذكره فى كتابه عن (مصر الحديثة) : « لو أن «جرانفيل» وزير الخارجية البريطانية استمع لآراء الثقاة البريطانيين فى مصر ، وتدخل فى الوقت المناسب ليمنع إرسال حملة «هيكس» إلى كردفان لكان قد استحق ثناء المصريين ، وحفظ على كثيرين حياتهم ، وتسبب فى توفير أموال طائلة للخزينة ، ولكان استطاع إلى جانب هذا كله أن ينقذ بلاده (إنجلترة) من ذلك التدخل فى شئون السودان الذى كان هو نفسه يخشاه ويخافه خوفاً عظيماً ، والذى كان لا مناص من أن تندفع إليه بلاده اندفاعاً نتيجة لتلك السياسة السلبية التى اتبعتها الحكومة الإنجليزية فى مرحلة أعمالها الأولى » .

وتساءل اللورد (Milner) فى كتابه (إنجلترة فى مصر) « كيف حدث أن أجازت بريطانيا العظمى لمصر اتخاذ مثل هذا الإجراء الذى كان إلى جانب أنه محفوف بالمخاطر عديم النفع ولا جدوى منه ؟ إنما هذا قد حدث بسبب نوع عجيب من السيكولوجية السياسية ، جعل الحكومة البريطانية تقف من أول الأمر موقف الذى لا يعتبر نفسه مسئولا عن شئون السودان . لقد كان شعور البريطانيين أنهم ملزمون بإنقاذ مصر من المتاعب وذلك فى الشئون الرئيسية والهامة ؛ وأما فى غير هذا فالواجب على مصر أن ترعى هى مصالحها بنفسها ، إن هذا الوهم (أو التلفيق) هو الذى حطم «هيكس» وأهلك رجاله العشرة آلاف » .

ولكن لماذا لجأت الحكومة البريطانية لهذا الوهم أو التلفيق — على حد تعبير اللورد ملنر — لتحدد موقفها من المسألة السودانية بالصورة التى جعلت حكومة الخديو تنفرد فى تقرير إرسال (هيكس) وتنفرد حسب ما يريد أن يتوهم المسئولون الإنجليز وقتئذ فى تحمل مسئولية الكارثة التى لحقت به وبجيشه فى غابة شيكان فى ٥ نوفبر ١٨٨٣ ؟

إن مبعث هذا الوهم أو التلفيق كان السياسة البريطانية نفسها نحو مصر فى السنوات الأولى من الاحتلال ، ذلك أنه بالرغم من تبدل هدف البريطانيين نحو هذه البلاد فى مراحل الاحتلال التالية ، فالثابت أن سياسة حكومة المستر غلادستون قامت وقتئذ على الانسحاب من مصر فى أول فرصة مواتية ، أى بعد أن تتحقق الأغراض التى تأسس عليها التدخل من أيام (المذكرة المشتركة) فى يناير ١٨٨١ : — تأمين مسند الخديوية ، والاطمئنان إلى الاستقرار الداخلى ولذلك تعددت تصريحات رئيس الحكومة البريطانية وغيره من المسئولين بعد حادثى ضرب الإسكندرية (يوليو ١٨٨٢) وواقعة التل الكبير (سبتمبر ١٨٨٢) بأن ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وأنها لم ترسل جنودها إلى هذه البلاد إلا لإعادة الأمن فيها ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدها ، وأن رغبتها هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير بلادهم من الطغيان العسكرى ، وأن الاحتلال ليس إلا وقتياً ، وأن البريطانيين سيجلون عن مصر متى استتب النظام فيها ، وهكذا .

وعند ما حضر « هيكس » إلى مصر فى (يناير ١٨٨٣) كان « الاحتلال المؤقت » لا يزال سياسة الحكومة البريطانية ، فأكد هذه الحقيقة المستر « غلادستون » فى تصريح أمام مجلس العموم البريطانى فى ٥ مارس ١٨٨٣ قال فيه : إن حكومته لا تبغى أن يطول أمد الاحتلال إلى ما بعد الوقت الذى تقضى الضرورة فيه بوجود البريطانيين فى مصر . وفى تصريح آخر أمام نفس المجلس فى ٦ أغسطس ١٨٨٣ أكد غلادستون مرة أخرى أن الجنود البريطانيين لن يبقوا فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة ، وفى ٩ أغسطس صرح بأن الحكومة البريطانية لم تفكر فى ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف إنجلترة .

صدرت هذه التصريحات الأخيرة فى الوقت الذى وافقت فيه أخيراً الحكومة

البريطانية على استخدام نفوذها مع الحكومة المصرية كي تجيب الجنرال «هيكس» إلى مطالبه ، من حيث إعطاؤه كل السلطة التي يريدها كقائد أعلى للحملة المرسلة على كردفان ، وكي تحول بهذا الإجراء دون استقالة (هيكس) بعد أن هدد هذا بها في الظروف التي عرفناها (٢٣ / ٧ / ١٨٨٣) . ولم يكن يبدو إطلاقاً في نظر الحكومة البريطانية أن هناك أي تعارض بين اتخاذها هذه الخطوة في صالح (هيكس) وبين سياسة « عدم التدخل » التي التزمتها نحو السودان ، وعدم تحمل مسئولية أي إجراء قد تتخذه الحكومة المصرية بشأنه .

فكانت إذاً سياسة الاحتلال المؤقت في مصر هذه هي منشأ خطة عدم التدخل في شئون السودان أو تحمل مسئولية أي إجراء يتخذ فيه أو حتى مجرد إسداء النصيحة في شأن من شئونه ، حتى لا يكون هذا سبباً في إطالة مدة الاحتلال وتأجيل الانسحاب من مصر .

وعملا بهذه السياسة إذاً — سياسة الامتناع عن التدخل — رضيت الحكومة البريطانية ليس فقط بأن يذهب « هيكس » ليتولى قيادة جيش مصري في السودان ، بل وامتنعت عن الاحتجاج بكل ما لديها من قوة لتحول دون إرسال الحملة التي زحف بها «هيكس» على كردفان ، لمهاجمة المهدى في قواعده الحصينة ، بدلا من الاكتفاء بتدبير الدفاع عن الخرطوم ، ولقد وصف (كرومر) فيما بعد عناد (جرانفيل) وزير الخارجية البريطانية الذى رفض التدخل حتى في صورة « إسداء النصيحة ، لحكومة الخديو » بأنه بدلا من أن يعترف بواقع الموقف آثر الاحتماء وراء ذلك الإنكار الوهمي لتحمل المسئولية ، الذى ما كان يعدو أنه خيالات عقلية دبلوماسية برلمانية . والنتيجة أن الحقائق لم تلبث أن أكدت وجودها متحدية الطرائق (أو الأساليب) الدبلوماسية والبرلمانية» .

أما الحقيقة التي أكدت وجودها فكانت أن الحكومة بعد هزيمة هيكس لم يعد في وسعها أن تتخذ موقفاً سلبيًّا من شئون السودان . بل لقد طرأ تعديل كبير الأثر على موقف بريطانيا ليس من السودان وحده بل ومن مصر كذلك . ففيما يتعلق بمصر تأجل وقتئذ التفكير في الانسحاب السريع منها ، ثم لم تلبث بعد ذلك أن توافرت عوامل عديدة لإطالة أمد الاحتلال إلى أجل غير مسمى ، كان استمرار ثورة المهدى وسيطرة الدراويش في السودان وتهديد الدراويش لحدود مصر

الجنوبية من الأسباب التي تذرع بها الإنجليز لبقاء الاحتلال ، أما فيما يتعلق بالسودان فقد وجدت حكومة المستر غلادستون أن لا مناص من التدخل في شئونه.

واتخذ « التدخل » — وهى المرحلة الثانية من مراحل السياسة البريطانية فى السودان صورة إسداء النصيحة للحكومة المصرية بوجوب التخلى عن السودان فقد أبرق اللورد جرانفيل إلى القنصل البريطانى الجديد السير « إفلن بارنج» الذى خلف « مالت » منذ ١١ سبتمبر ١٨٨٣ — أبرق إليه فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨٣ : « أن يوصى — إذا سألت الحكومة المصرية المشورة — بالتخلى عن السودان فى حدود معينة » . وكان المطلوب من مصر أن تتخلى عن البلاد الواقعة إلى الجنوب من وادى حلفا .

ولكن سياسة التخلى عن السودان هذه كانت تتعارض تعارضاً تامًّا مع سياسة الحكومة المصرية التى لم تكن تفكر بحال من الأحوال فى التخلى عن هذه الأقاليم أو إخلائها .

فقد استبد قلق المسئولين بالقاهرة حين لم تصل إليهم أية أخبار قاطعة من الجنرال «هيكس» نفسه منذ ٢٧ سبتمبر ١٨٨٣ . وحتى ١٩ نوفمبر لم تكن القاهرة عرفت بهزيمة شيكان (أو وادى كشجيل) (Kashghil) . ولكن كان رأى الخبراء بشئون السودان — مثل جيكلر باشا (Giegler) الذى خدم قبلا فى السودان مع غوردون — أن من المحتمل سقوط الخرطوم فى يد الدراويش إذا حدث مثلا أن انهزم جيش هيكس ، وفى ١٩ نوفمبر أبرق « إفلن بارنج » من القاهرة إلى اللورد جرنفيل : « أن الحكومة المصرية ليس لديها المال الذى يمكنها به مواجهة الطوارئ ، وأنها أرسلت كل ما أمكنها إرساله من القوات إلى السودان ما عدا تلك التى تحت قيادة السير إفلن وود والجنرال فالنتين بيكر ، وأن من المؤكد تقريباً أن تفقد الحكومة المصرية السودان بأسره إذا انهزم هيكس وجيشه وذلك إذا لم تنل هذه الحكومة بعض المساعدة الخارجية ؛ ومن المحتمل أن تطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية إرسال جنود بريطانيين أو هنود ، ثم إنها قد تسأل الحكومة البريطانية كذلك إرسال جزء من الجيش الذى يتولى قيادته فى مصر السير إفلن وود . ويقول « بارنج » إن رئيس الوزارة المصرية « شريف» باشا قد تحدث إليه بشأن إرسال أحد الضباط الإنجليز الذين يعملون

تحت قيادة (وود Wood) إلى سواكن . وفى نفس البرقية (١٩ نوفمبر) أشار « بارنج » إذا اتضح أن جيش هيكس حلت به الهزيمة فعلى الحكومة المصرية أن تنزل عند حكم الواقع وأن تنسحب من السودان إلى أى مكان على النيل يتأكد لديها أنها تستطيع الدفاع منه عن الحدود المصرية .

وكان جواباً على هذه الرسالة من « بارنج » أن أبرق إليه (جرانفيل) فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨٣ يوصى بالتخلى عن السودان .

ولقد أضاف « جرانفيل » إلى ذلك ، أن الحكومة البريطانية لا تستطيع إعارة مصر جنوداً إنجليزاً أو من الهنود .

وعند ما تأكد فى القاهرة نبأ هزيمة «هيكس» قررت الحكومة المصرية : أن تجلو الحاميات من دارفور وبحر الغزال وخط الاستواء فتنسحب جميعها إلى الخرطوم لتقوية حامية هذه الأخيرة ، وأن تبقى فى سنار مؤقتاً الحامية الموجودة بها حتى يمكن إمداد الخرطوم بالمؤن من سنار ؛ وأن يعاد فتح الطريق بين سواكن وبربر .

وكان معنى هذا أن الحكومة المصرية وإن وافقت على التخلى عن الأقاليم التى خرجت فعلا أو المهددة بالخروج من حوزتها ، فهى من ناحية أخرى متمسكة بالأقاليم التى بقيت فى حوزتها .

واقترحت الحكومة المصرية استخدام جنود عثمانيين (أتراك) ما دام متعذراً استخدام جنود بريطانيين أو هنود لا تريد هى استخدامهم حتى لا يزيد استخدام « الجنود المسيحيين » أو تدخل المسيحيين فى السودان ، من حدة الثورة المشتعلة هناك ، كما اقترحت إرسال الزبير رحمت إلى السودان .

ولكن الحكومة البريطانية رفضت استخدام الزبير : « لأسباب سياسية — كما قالت — وأخرى متعلقة بتجارة الرقيق » ؛ واشترطت أن تدفع الحكومة العثمانية نفقات الجيش التركى الذى يستخدم فى السودان حتى لا تزيد أعباء مصر المالية.

وفى أول ديسمبر ١٨٨٣ أبرق « جرانفيل » يسأل « بارنج » : إذا رغب الجنرال «غوردون» فى الذهاب إلى مصر ، هل يفيد «غوردون» أو الحكومة المصرية من ذلك ، ثم بأى صفة يكون ذهابه إليها إذا كان الأمر كذلك .

ومع ذلك — فقد ظلت الحكومة البريطانية تعتقد لغاية ٢٥ نوفمبر على الأقل

أنها لا تتحمل أية مسئولية عن العمليات التي تجرى فى السودان ، وأن واجب الحكومة المصرية أن تعتمد على نفسها فقط وأن تتحمل وحدها كل المسئولية ، حتى ٧ ديسمبر كانت الحكومة البريطانية لا تزال تصر على اتباع سياسة (عدم التدخل) المزعومة ، وذلك بالرغم من أنها أوصت كما رأينا منذ ٢٠ نوفمبر بالتخلى عن السودان ، وأبدت ملاحظات على المقترحات المصرية ، وعرضت فى أول ديسمبر خدمات « غوردون » على الحكومة المصرية .

ولكن فى ١٠ ديسمبر كان « بارنج » قد غير موقفه تغييراً كلياً فتحول من سياسة عدم التدخل إلى نقيضها . وذلك بسبب الأنباء التى أذيعت وقتئذ فى القاهرة عن هزائم القوات المصرية على يد عثمان دقنه وقواده فى السودان الشرقى حتى باتت سواكن نفسها محاصرة ومهددة بالسقوط فى أيدى الدراويش . ففى ١٠ ديسمبر ١٨٨٣ أبرق « بارنج » إلى « جرانفيل » : «أنه ليبدو جلياً لى أن تعليمات أكثر تحديداً يجب إرسالها بعد قليل عن موقف حكومة جلالة الملكة ، وعن النصيحة التى يجب إسداؤها إلى الحكومة المصرية ، ففى الوقت الحاضر ، هذه الحكومة إنما هى تترك نفسها تسير منساقة ودون أن يكون لديها أى خطة معينة أو عملية للعمل ، وسوف تظل تفعل ذلك حتى يطلب منها أن تسير فى الطريق الذى يرسم لها » .

فكان فى ١٣ ديسمبر ١٨٨٣ أن أبرقت الحكومة البريطانية بجوابها إلى « إفلن بارنج » فتطلب إليه أن يوصى الحكومة المصرية بضرورة الوصول فى أقرب وقت إلى قرار بشأن التخلى عن البلاد الواقعة جنوب وادى حلفا ، وأكدت هذه البرقية رغبة بريطانيا فى أن يستتب الأمن والنظام فى مصر ، والدفاع عن مصر ضد أية اعتداءات خارجية عليها ، ثم حماية موانيها على البحر الأحمر . وإلى جانب هذا عارضت فى استخدام الزبير إطلاقاً وكان صدر أمر بتعيينه لقيادة الجنود فى السودان الشرقى تحت إمرة بيكر باشا .

واعتقد « بارنج » أن هذه « السياسة » هى خير ما يمكن اتباعه فى الظروف القائمة : ولو أنه كان يتوقع أن تنشأ صعوبات من التدخل فى مسألة تعيين الزبير باشا ، ومن النصح بالتخلى عن السودان الأمر الذى سوف يترتب عليه استقالة شريف باشا . وطلب من حكومته تخويله حرية العمل حسبما يراه

مناسباً للموقف ، مع إبلاغها عزمه على اختيار نوبار للوزارة إذا استقال شريف باشا . فأجابته حكومته إلى رغبته (فى ١٥ ديسمبر ١٨٨٣) .

وفى ١٦ ديسمبر ١٨٨٣ أبلغ « بارنج » شريف باشا شفوياً فحوى برقية ١٣ ديسمبر ، فاعترض شريف كما قال « بارنج » وهو ينقل لحكومته خبر اجتماعه بالوزير المصرى ، باعتراضات كثيرة على سياسته التخلى عن السودان وإخلائه . ولكنه وعد بأن يبحث الموضوع مرة أخرى ويبلغ آراء الحكومة المصرية فى مذكرة مكتوبة إلى السير إفلن بارنج ، وكان ظاهراً على نحو ما ذكر « بارنج » أيضاً أن شريف يكره « كراهة عنيفة » ، سياسة التخلى عن السودان ويشك « بارنج » كثيراً إذا كان ممكناً مهما كانت الجهود التى تبذل ، إقناع شريف باشا بقبول هذه السياسة .

فقد قرر شريف الاحتفاظ بحوض النيل حتى الخرطوم ، والتخلى عن الموانى الواقعة على البحر الأحمر باعتبار أن هذه إنما يهم أمرها بريطانيا أكثر مما يهم مصر . واعتقد شريف أن سياسة الإخلاء (أو التخلى عن السودان) إنما تنطوى على أخطار كثيرة على استقلال بلاده ؛ لأن التخلى عن السودان يعرض الحدود المصرية لهجوم الدراويش عليها ، وسوف يتطلب الدفاع عن هذه الحدود أن يزيد البريطانيون عدد جنود الاحتلال فى مصر ، وطالما بقيت حدود مصر معرضة لهذا الهجوم — ولا أمل بعد التخلى عن السودان فى القضاء على قوة المهدية فإن الاحتلال البريطانى سوف يبقى ، ويتأجل حينئذ جلاء البريطانيين من مصر إلى موعد لا سبيل إلى تعيينه ، وحاول « بارنج » عبثاً إقناع شريف باشا بأن التخلى عن السودان وسيلة مجدية للمحافظة على استقلال مصر ! ! ولقد كان واضحاً أن شريف باشا وسواد المصريين يرون فى التخلى عن السودان فخاً ينصبه البريطانيون ليجعلوا احتلالهم لمصر دائماً أبدياً .

وفى ١٧ ديسمبر ١٨٨٣ عاد « بارنج » يؤكد مرة أخرى للورد جرانفيل أن الحكومة المصرية لا تستسيغ إطلاقاً سياسة التخلى عن السودان لدرجة تجعله يعتقد أن : « اللغة الشديدة مع احتمال تغيير الوزارة » إذا دعا الأمر كفيلان وحدهما بتطويع الحكومة المصرية . وعندئذ استشار « جرانفيل » رئيس حكومته ، فوافق المستر غلادستون على أن تبرق وزارة الخارجية إلى « بارنج » بالتعليمات التى

يطلبها ، فأبرق إليه « جرانفيل » فى ٢٠ ديسمبر : أولا فيما يتعلق بمصر : أن الحكومة البريطانية لا تزال متمسكة تمسكاً كلياً بسياستها نحو هذه البلاد ، وهى السياسة التى عطلها أو أوقف تنفيذها تحطيم جيش «هيكس» وكان الغرض من هذا التصريح ، انتزاع شكوك المصريين وشكوك شريف باشا فى نوايا الإنجليز أنهم يريدون إطالة أمد الاحتلال فى مصر . وثانياً — فيما يتعلق بالسودان : أن الحكومة البريطانية متمسكة بنصيحتها السابقة بشأن التخلى عنه ؛ وترى أن المحاولات غير المجدية التى تبذلها الحكومة المصرية لتأمين مراكزها فى السودان لن تنجح إلا فى تعريض سياسة الإخلاء نفسها للفشل .

ولكن شريف باشا الذى أصرّ على موقفه لم يلبث أن وضع فى ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ المذكرة التى وعد بتقديمها إلى « بارنج » فتضمنت آراء حكومته فى مسألة التخلى عن السودان ، وفى ٢٢ ديسمبر سلم شريف هذه المذكرة الشفوية إلى « بارنج » . ونصها .

« يتبادر إلى الذهن عند التفكير فى احتمال التخلى عن السودان اعتراض أول منشأه فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩ الذى يمنع الخديو رسمياً من أن يتنازل عن أى إقليم .

« وحتى إذا افترضنا أن لمصر حقاً مطلقاً فى التنازل عن أملاكها فى السودان فالصواب معرفة ماذا تكون النتائج المترتبة على ذلك .

« وكما هو واقع الأمر القائم فعلا تحتفظ الحكومة بسلطانها على السودان كله باستثناء مديرية كردفان والجهات المجاورة لسواكن ، فتلك إذاً مسألة معناها التخلى للثوار عن كل السودان الشرقى ومديريتى بربر ودنقلة وكذلك مجرى النيل بطوله من منبعه إلى نقطة تعين بأنها الحدود الجنوبية لمصر ، وسوف يرى المتمهدى نفسه حينئذ صاحب السلطان المفرد على كل هذه الأقاليم الشاسعة ، وسوف تضطر اضطراراً القبائل التى بقيت موالية لمصر والتى لا تزال مترددة مثل الكبابيش إلى الانضمام إلى هذا الثائر الذى سوف يزيد عدد قواته بهم .

« وهكذا بعد أن تكون مصر ساعدت على زيادة سمعة المتمهدى ، تصبح هى منكمشة إلى أضيق حدودها ؛ ومن الواجب عليها أن تقاوم هجوم جماعات المتعصبين .

« وسوف يكون واجباً عليها كذلك أن تكافح قبائل البدو العديدة التى تحيط بها من كل جانب ، والذين بسبب غريزة النهب والسلب المنطبعة فى نفوسهم ، والأسلاب الباهرة التى يتوقعون الحصول عليها من مصر ، سوف يعجزون عن البقاء غير متأثرين بالدعوة (أو النداء) الذى سوف لا يتوانى المتمهدى فى توجيهه لهم .

« وبعض هؤلاء مثل العبابدة وقسم كبير من البشارية الذين بقوا حتى الآن متمسكين بولائهم والذين يمتدون من بربر إلى إسنا ، وإلى قنا كذلك سوف يصبحون مصدر قلق دائم للحكومة .

« وسوف تضطر مصر بسبب حرمانها من حدودها الطبيعية ، ولأنها تصبح معرضة تبعاً لذلك لاقتحام العدو لها من كل جانب ، إلى الاحتفاظ وعلى أهبة الاستعداد دائماً بقوات عظيمة وجيش لا قبل لها بتحمل نفقاته وذلك لتأمين سلامتها .

« ومن جهة أخرى فإن احتلال السودان وإنشاء الإدارة الطيبة به ، هما لا يمكنانها فقط من تجنيد الرجال بسهولة وبنفقات قليلة فى هذه البلاد ، بل من شأن ذلك أن تتحمل هذه الأقطار قسماً من النفقات التى يتطلبها وجود جيش يعمل لتأييد النظام فى السودان ولحماية مصر ذاتها فى الوقت نفسه .

« وزيادة على ذلك كانت مصر من أقدم الأزمنة إلى وقت محمد على مضطرة دائماً للقيام بعمل هجومى صوب الجنوب وذلك حتى تتجنب غزوات القبائل فى النيل الأعلى .

« وكانت خطة الدفاع التى اتخذتها مصر فى العادة هى العمل على وقف هؤلاء الناس عند مسافة بعيدة من حدود مصر .

« ولذلك ليس فى وسع حكومة سمو الخديو أن تتخذ قراراً بالتخلى عن أرض (إقليم) يعتبرونها ضرورية لسلامة مصر بل ولكيانها (أو حياتها) ذاتها .

« أضف إلى هذا ، من وجهة النظر الحضارية ، فإنه مهما كانت صحيحة الانتقادات الموجهة للحكم المصرى فى السودان ، فلا مراء فى أنه صحيح كذلك أن بفضل مصر وجهودها صارت كل الأقاليم الممتدة بعيداً إلى منطقة البحيرات جزءاً الآن من العالم المعروف . وكذلك بفضل مصر أمكن أن تتأسس البيوت

التجارية الأوربية فى السودان ، وأن تقوم حملات الكشف العلمية ، وأن تستقر هناك الرسالات التبشيرية المسيحية .

« وأنه ليصعب كذلك نكران أن مصر قد جعلت تجارة الرقيق تنكمش إلى أضيق الحدود الممكنة ، وأن المتمهدى وجد أكبر مؤيديه من بين أولئك الذين عطلت الحكومة المصرية تجارتهم الشائنة .

« وحتى يتسنى لحكومة سمو الخديو أن تستمر فى تأدية العمل الذى تقوم به فى السودان ، وأن تعيد تأسيس سلطانها ، وبذلك تحمى مصر ، فإنها بحاجة لمعونة مؤقتة من قوة مسلحة تبلغ حوالى ١٠,٠٠٠ رجل .

« هذه القوة المسلحة تستخدم أولا فى فتح الطريق بين سواكن وبربر ، وتأليف حامية لفترة معينة من الزمن تكون قد استطاعت فى أثنائها حكومة سمو الخديو تنظيم وحشد القوات التى فى إمكانها أن تحل محل هذه الحامية .

« ومن نافلة القول إضافة أن حكومة سمو الخديو ليس لديها أن تفكر فى إرسال حملة جديدة إلى كردفان ؛ فالحكومة سوف تحصر نشاطها فى اتخاذ ما يلزم من خطوات ضرورية للاحتفاظ والتمسك بالخرطوم وذلك لتأمين (الحكومة) من ناحية السودان الشرقى وحتى تسيطر (الحكومة) على مجرى نهر النيل .

« وباعتبار أن للثورة طابعاً دينيًّا ، ترى حكومة سمو الخديو أن تدخلا من جانب تركيا أفضل ما يتناسب مع ظروف المسألة ؛ وتعتقد (الحكومة) أن الباب العالى لا يستطيع أن يرفض إسداء مثل هذه المعاونة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مصر أمدت الباب العالى بفرق (أو قوات) للعمل فى القرم ، وفى كريت ، فى السرب ، وفى البلغار (بلغاريا) . ولا يمكن زيادة على ذلك أن يفوت على الباب العالى إدراك أن الحاجة ملحة لهذه المعاونة لمنع امتداد الثورة إلى طرابلس الغرب وبلاد العرب .

« وعلى كل حال فإنه مما يهم حكومة سمو الخديو بنوع خاص أن يتأكد بتفاهم مع بريطانيا العظمى أى ترتيب يتم بشأن هذا الموضوع ، وذلك سواء وافقت حكومة جلالة الملكة على أن تقوم هى بالمفاوضة عن مصر أو كان على مصر أن تصل إلى تفاهم مباشر مع الباب العالى » .

ويقول (كرومر) — إن الأثر الذى انطبع فى ذهنه أثناء هذه المحادثات مع

المسئولين المصريين – أن هؤلاء لم يكونوا يعنون تماماً ما يقولونه عن طلب مساعدة تركيا ، وإنما يقصدون أن يتخذوا من مقترحهم هذا أداة للضغط على يد الحكومة البريطانية ، وجعلها تضطر لاستخدام جنود بريطانيين . وعلاوة على ذلك فإن اشتراط الحكومة البريطانية أن تدفع تركيا نفقات الجنود العثمانيين الذين ترسلهم إلى السودان من شأنه أن يمنع عملياً من استخدام هؤلاء الجنود .

وإذا كان هذا اعتقاد كرومر – أو السر إفلن بارنج – ومعناه أن مصر لن ترضى بالتخلى عن السودان ، وأنها تريد الاستعانة بجنود بريطانيين للاحتفاظ به وذلك بالرغم من الاعتراض الذى أبداه شريف باشا على استخدامهم فى مذكرة ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ ، فقد توقع كرومر « إفلن بارنج » أن يرفض الوزراء المصريون إخلاء السودان واقترح لذلك على حكومته الطريقة التى يمكن بها إرغام المسئولين المصريين على قبول سياسة الإخلاء .

فأبرق « بارنج » إلى (جرانفيل) وهو يبعث إليه بمذكرة شريف باشا : أن فشل المفاوضات مع تركيا يكاد يكون مؤكداً إذا قامت على أساس أن تدفع تركيا نفقات جنودها ، وأنه يعتقد أن السياسة التى أوصت بها حكومة جلالة الملكة هى إجمالا أفضل سياسة يمكن اتباعها فى الظروف الصعبة القائمة – أى سياسة الإخلاء ؛ وأنه من المتعذر – إقناع الوزارة المصرية الحاضرة بالموافقة على سياسة التخلى عن السودان مهما كانت الحجج والدعاوى المقدمة لمحاولة إقناعها بذلك ؛ « وأن الطريقة الوحيدة التى يمكن بها تنفيذ هذه السياسة هى أن يبلغ « بارنج » الخديو أن حكومة جلالة الملكة مصرة على اتباع هذه السياسة ، وأنه إذا كانت الوزارة الحالية لا تنفذ هذه السياسة فعلى الخديو أن يعين وزراء آخرين ينفذونها » . ثم أضاف : أنه ليس واثقاً من العثور على وزراء مصريين يرغبون فى تنفيذ سياسة الإخلاء وأكفاء – أى لهم القدرة – على تنفيذها ، ولذلك فإذا أرغمت الحكومة المصرية إرغاماً على قبول سياسة التخلى عن السودان ، فالواجب أن تكون الحكومة البريطانية مستعدة لمواجهة الطوارئ المحتملة وهى تعيين وزراء إنجليز بصورة مؤقتة .

ولكن مرت أيام دون أن يصل جواب الحكومة البريطانية على برقية « بارنج » الأخيرة ومذكرة (Note) شريف باشا . فانتهز شريف الفرصة وقدم إلى « بارنج »

مذكرة (Note) أخرى فى ٢ يناير ١٨٨٤ تحدث فيها عن عزم الحكومة المصرية على أن تطلب من تركيا إرسال عشرة آلاف جندى ، وعن رغبتها إذا رفضت تركيا هذا الرجاء — أن تعيد إلى السلطان العثمانى السودان الشرقى والموانى الواقعة على البحر الأحمر وأن تحاول هى — أن الحكومة المصرية — بمواردها الخاصة التمسك بوادى النيل فى جزئه الممتد إلى الخرطوم .

وقد بعث « بارنج » بهذه المقترحات إلى حكومته ولكنه أضاف : أنه لا يعتقد مطلقاً أن فى وسع أية قوات مصرية يمكن جمعها الدفاع عن وادى النيل فى جزئه هذا الممتد من الخرطوم إلى الشمال .

وفى ٤ يناير ١٨٨٤ أبرق اللورد جرانفيل بجوابه على رسالتى « بارنج » السالفة الذكر فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٣ ، و٢ يناير ١٨٨٤ (وطيهما مذكرة شريف باشا) وكان هذا الجواب يتألف من برقيتين :

فى الأولى : قالت الحكومة البريطانية إنها لا تعارض فى أن تطلب الحكومة المصرية من السلطان إرسال جنود عثمانيين إلى سواكن . وإنما بشرط أن لا تتحمل مصر بسبب هذا زيادة فى النفقات ، وكذلك بشرط أن لا يتأخر قرار الحكومة المصرية بشأن ما تريد أن تفعله . وتوافق الحكومة البريطانية على اقتراح إرجاع إدارة شواطئ البحر الأحمر والسودان الشرقى إلى الباب العالى ، إذا امتنع السلطان عن إرسال الجنود .

أما فيما يتعلق باقتراح أن تتمسك الحكومة المصرية فى حالة انكماش الحدود ، بوادى النيل جنوباً إلى الخرطوم ، فإن حكومة جلالة الملكة « لا تعتقد أن فى قدرة مصر الدفاع عن الخرطوم ، ولذلك فإنها (أى حكومة جلالة الملكة) بينما توصى بتركيز القوات المصرية ، ترغب أن تنسحب هذه القوات من الخرطوم نفسها وكذلك من داخل السودان » . وطلب « جرانفيل » من « بارنج » أن يبلغ شريف باشا هذه الرغبة .

وفى البرقية الثانية : أرسل « جرانفيل » تعليمات حكومته بوجوب إلزام الحكومة المصرية باتباع مشورة أو نصيحة الحكومة البريطانية وإلا وجب تغيير الوزارة التى ترفض هذه النصيحة وتستبدل بها وزارة تقبل العمل بالنصيحة وبذلك تجد الحكومة البريطانية الوزراء المصريين الذين يأخذون على أنفسهم

مسئولية تنفيذ سياسة الانسحاب من الخرطوم ومن داخل السودان : أى تنفيذ سياسة الإخلاء . وفيما يلى نص هذه البرقية .

« لقد ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة تشبث حكومة صاحبة الجلالة الملكة بطلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة » .

« وأكاد لا أرى حاجة إلى الإفضاء إليكم بأن من الضرورى فى المسائل الخطيرة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر أن تتأكد حكومة صاحبة الجلالة الملكة طول مدة احتلال الجنود الإنكليز للبلاد احتلالا وقتيًّا من وجوب اتباع نصائحها التى ترى من واجبها بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامة أن تتقدم بإسدائها إلى الخديو »

« ويتعين أن يكون الوزراء المصريون والمديرون على بينة من أن التبعة الملقاة الآن على عاتق بريطانيا تضطر حكومة صاحبة الجلالة الملكة أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل من لا يسير وفقاً لهذه السياسة من أولئك الوزراء والمديرين .

« وإن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الضرورة استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء الذين شغلوا منهم منصب الوزير والذين شغلوا مناصب أقل درجة من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة ، ويمكنكم فى كل ما تريدون توجيهه من التعليمات لتنفيذ ما سبق من الآراء أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة جلالة الملكة لكم المؤازرة كلها » .

أبلغ « بارنج » آراء حكومته إلى شريف باشا . ولكن شريف باشا رفض سياسة التخلى عن السودان . وعندئذ لجأ إلى تنفيذ التعليمات التى لديه ، فقدم شريف باشا استقالة الوزارة فى ٧ يناير ١٨٨٤ . وجاء فى هذه الاستقالة :

« إن الأسباب التى حملت النظار على الاستعفاء هى أن حكومة مصر ترى أنه من الممكن المحافظة على أملاكها السودانية التى بيدها الآن بواسطة ١٠ الآف جندى ، وأن التخلى عن السودان مضر بمصلحة مصر سياسيًّا وتجاريًّا ، وفى حال تخلى مصر عن السودان تقفل بيوت عديدة تجارية شهيرة بالقطر ، ولا

ترى الحكومة لزوماً لترك الخرطوم وسواها الخاضعة والتى لم يحصل فيها هياج وحاميتها قادرة على حفظها وصونها . وأن حكومة مصر لا تقبل مطلقاً تلغراف اللورد جرانفيل القائل بوجوب كل نصيحة إنجليزية بدون تردد ما دام جيش الاحتلال موجوداً فى مصر ، وأن كل ناظر لا يكون مشربه إنجليزياً لا يلزم وجوده فى النظارة ، فهذا مناقض لنص الدكريتو الخديو الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ القائل بأن النظارة مسئولة أمام الخديو ليس إلا . وبناء عليه لا تستطيع النظارة الحالية قبول ما تطلبه إنجلترة » .

وفى صيغة أخرى لهذه الاستقالة جاء : « قد اقترحت علينا دولة ملكة إنجلترة المعظمة أن تخلى السودان . وليس لنا حق فى فعل ذلك لأن هذه الولاية من مستملكات الدولة العلية التى نقلت وقايتها إلى عهدتنا وقد طلبت دولة الملكة أيضاً أن تقتدى بنصائحها بدون مذاكرة فيها . ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ٢٨ من شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندبر البلاد على أصول شورية » .

هذه الاستقالة ، يقول أحمد شفيق باشا : (مذكراتى فى نصف قرن) إن الخديو « قبلها توا » — وكان الخديو توفيق موافقاً على سياسة الإنجليز من حيث وجوب التخلى عن السودان ، وفى ذلك يقول أحمد شفيق أيضاً : « وقد علمنا أن المحاورة بينه (أى بين شريف باشا الذى أبى أن يذعن لرأى الإنجليز) وبين الخديو كانت شديدة . فهو لم يكن يريد التخلى . أما الخديو فقد رجح فكرة الجلاء بناء على رغبة بدت من جانب الإنجليز وتخويفه بشبح الثورة الآتية من الجنوب » .

وعرض الخديو فى التو على رياض باشا تأليف الوزارة على أساس إخلاء السودان ، فاعتذر . وكان مما قاله للخديو : « إننى أود لو كنت ناظراً فى نظارة شريف باشا حتى يكون لى شىء من فخر موقفه المشرف » .

وأشيع أن أحداً من المصريين لن يقبل تأليف الوزارة . وبلغت هذه الإشاعة السير إفلن بارنج . واعتقد هذا أن الغرض من الامتناع عن تأليف

الوزارة ، الضغط على يد إنجلترة حتى لا تجد مناصاً من إرجاع شريف باشا للوزارة والعدول عن سياسة التخلى عن السودان . وكان « بارنج » بحكم التعليمات التى لديه لا يستطيع تعيين وزراء إنجليز ، ومن واجبه أن يعمل لتأليف وزارة مصرية . ولذلك فقد صمم على أن يتسلم هو نفسه زمام الحكومة إذا تعذر تأليف الوزارة المصرية ، وأن يبرق لحكومته فى طلب تعليمات جديدة لمواجهة الأمر الواقع . وتعمد « بارنج » إذاعة الخبر عن الخطة التى يعتزم تنفيذها . مما جعل الخديو يضطرب اضطراباً شديداً ، ويقرر لذلك قبول استقالة شريف باشا فى مساء ٧ يناير نفسه . وقال الخديو : « إنه يقبل بإخلاص سياسة التخلى عن السودان بأسره ، الأمر الذى يعتقد بعد تفكير عميق أنه خير ما يكون لصالح البلاد ، وأنه يثق تماماً فى أن أى نصيحة تسديها جلالة الملكة إنما هى لصالح مصر الخالص » .

فى ٨ يناير أبرق « بارنج » إلى « جرانفيل » أن نوبار باشا وافق على تأليف الوزارة وأنه يرتضى تماماً سياسة التخلى عن السودان الحكيمة واستبقاء سواكن وفى ١٠ يناير ١٨٨٤ تشكلت وزارة نوبار باشا ، على أساس فكرة الجلاء عن السودان . ولقد انبرى بعض الكتاب الإنجليز للدفاع عن قبول نوبار تأليف الوزارة ، فقالوا إنه بعمله هذا أنقذ البلاد من الأزمة التى كان قد صح عزم كرومر على اجتيازها بتسلم زمام الحكومة بنفسه ، وإقناع المسئولين فى لندن بالموافقة على تعيين وزراء من الإنجليز ، الأمر الذى لو حدث لكان أفضى قطعاً إلى إنهاء الوضع « الشاذ الذى وجد فيه (الاحتلال) نفسه ، وإبداله بضم البلاد ضماً صريحاً إلى أملاك بريطانيا . ولذلك فنوبار إنما أسدى خدمة جليلة للوطن بقبوله الوزارة .

* * *

وبتشكيل وزارة نوبار على أساس فكرة الجلاء عن السودان ، يكون قد انقضى فى يناير ١٨٨٤ دور السياسة السلبية التى اتبعتها بريطانيا فى مسألة السودان ، منذ أن تأكد لديها أن هناك مشكلة حقيقية فى هذه البلاد لا مفر من مواجهتها ، وذلك عقب هزيمة العرابيين فى واقعة التل الكبير وبداية الاحتلال البريطانى فى مصر فى سبتمبر ١٨٨٢ . وبعد أن كانت مكتفية

« باستطلاع » أحوال السودان وتلك كانت المهمة التى أرسل من أجلها الكولونيل ستيوارت كما عرفنا — ديسمبر ١٨٨٢ — مارس ١٨٨٣) — أرغمتها هزيمة هيكس فى شيكان على أن تنبذ ظهريًا سياستها السلبية وأن تتدخل تدخلا فعليًا يترتب عليه اعترافها — وعلى خلاف أو غير ما فعلت قبل هزيمة هيكس — بتحمل المسئولية الكاملة عن كل إجراء تتخذه الحكومة المصرية بمشورتها فى السودان . ولما كانت الحكومة البريطانية منذ أن بدأت مشكلة السودان قد ظلت ممتنعة عن استخدام جنود بريطانيين أو هنود لمعاونة المصريين على الاحتفاظ بالخرطوم والأقاليم التى لا تزال فى حوزتهم ، وكان من المقطوع به فى نظرها أن الحكومة المصرية سوف تعجز تماماً وبمواردها الخاصة بها عن الاحتفاظ بالخرطوم ، وبطبيعة الحال عن استرجاع الأقاليم التى فقدتها فى السودان ؛ ثم إنه لما كانت الحكومة البريطانية لا تتوقع أن ترسل تركيا جيشاً عثمانيًا بالشروط التى تراها هذه الحكومة ضرورية لعدم تحمل مصر نفقات هذا الجيش من جهة ، وبجعل نشاط هذا الجيش العثمانى مقصوراً على العمليات العسكرية فى السودان (سواكن) من جهة أخرى ؛ فقد تمثل التدخل أو « الدور الإيجابى » الذى قررت الحكومة البريطانية القيام به الآن ، فى إسداء النصيحة ، إلى الحكومة المصرية بإخلاء السودان .

وكانت سياسة التخلى عن السودان هذه تقتضى إخلاء الخرطوم من الحامية التى بها ثم سحب الحاميات المصرية المبعثرة فى أنحاء السودان : وتلك كانت مهمة شاقة عسيرة من حيث ترتيب عملية الإخلاء ، بما فى ذلك اختيار الطريق المناسب للانسحاب ، واتخاذ الاستعدادات اللازمة لتأمين المواصلات وتوفير المؤن وحراسة المنسحبين . . إلخ وأما الذى عهد إليه بهذه العملية فكان الجنرال غوردون .

١١
مأمورية غوردون فى الخرطوم

١ ــ اختيار غوردون لمأمورية الإخلاء :

بمجرد أن تقرر إخلاء السودان بتشكيل وزارة نوبار فى ١٠ يناير ١٨٨٤ ، اتجه الاهتمام إلى اختيار الرجل الذى يصلح لتنفيذ هذه السياسية أى إجراء الإخلاء بنجاح ووقع الاختيار على الجنرال غوردون .

ومن أول الأمر وبسبب ما وقع من حوادث بعد ذلك انتهت بسقوط الخرطوم ومقتل غوردون نفسه ، ثار النقاش حول الظروف التى لابست تعيين غوردون لحكمدارية السودان فى يناير ١٨٨٤ . فقد اعتقد كثيرون أن حكومة غلادستون أرغمت تحت ضغط الرأى العام فى إنجلترة على اختيار غوردون لمهمة إخلاء السودان . فلما أخفق غوردون فى مهمته اعتبر هؤلاء حكومة غلادستون مسئولة عن الفشل الذى حصل وعن مقتل غوردون بسبب تقصيرها كما قالوا فى المبادرة إلى رفع الحصار الذى ضربه الدراويش على الخرطوم وإنقاذ غوردون من المصير الذى كان حتما ينتظره إذا تأخر بسبب تلكؤ الحكومة البريطانية فى إرسال النجدات العسكرية إلى السودان . وعزا خصوم الحكومة هذا التقصير إلى أن المستر غلادستون وحكومته لم يكونوا حتى أول الأمر راضين عن اختيار غوردون لهذه المهمة ، ولم يكونوا لذلك مطمئنين إلى التوصيات التى يقترحها أو الإجراءات التى يريد اتخاذها لتنفيذ الإخلاء .

أما أن اختيار غوردون لتنفيذ سياسة الإخلاء لم يكن بسبب ضغط الرأى العام الإنجليزى الذى جعل الوزراء الإنجليز « ينتفضون رعباً » ــ على حد تعبير أحد الكتاب الإنجليز المعاصرين لهذه الحوادث خصوصاً بعد حادث هلاك هيكس وجيشه فى شيكان ، فالدليل على ذلك أن اللورد دفرين كان منذ شهر نوفمبر ١٨٨٢ اقترح إرسال غوردون لإعادة الأمن والنظام إلى السودان . ولم يعمل بهذا الاقتراح وقتئذ لأن سياسة الحكومة البريطانية ــ كما عرفنا

كانت عدم التدخل، ولأن الحكومة المصرية عارضت فى استخدام غوردون مرة ثانية . ولكن الموقف لم يلبث أن تغير بعد هزيمة هيكس . فقد سبق أن ذكرنا كيف أبرق اللورد جرانفيل فى أول ديسمبر ١٨٨٣ يستفسر من السير إفلن بارنج عن موقف الحكومة المصرية من استخدام غوردون إذا رغب هذا فى الذهاب إلى مصر (والسودان) ولقد ظلت الحكومة المصرية تعارض فى استخدام غوردون على نحو ما أجاب « بارنج » فى ٢ ديسمبر بدعوى أن الثورة فى السودان ذات صبغة دينية ، فلا يجوز تعيين مسيحى فى منصب القيادة حتى لا تنفض من حول الحكومة المصرية القبائل التى لازالت موالية لها .

ولكن لم تلبث أن وصلت إلى القاهرة أخبار الهزائم التى حدثت فى السودان الشرقى فى معارك التيب الأولى (٥ نوفبر) وتماى أو التمنيب الأولى (٢ ديسمبر) وتشديد الحصار على سواكن . فكان من أثر هذه الأخبار أنها جعلت السير إفلن بارنج يتحول بين ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٨٨٣ عن سياسة عدم التدخل التى ظل حتى هذا الوقت يشير بها على حكومته ويبذل قصارى جهده فى تأييدها ، إلى سياسة التدخل ، فكان هذا التحول مبعث تلك البرقية التى طلب فيها « بارنج » من حكومته فى ١٠ ديسمبر ١٨٨٣ تعليمات أكثر تحديداً تخوله أن يفرض على الوزراء المصريين اتباع سياسة معينة بشأن السودان : هى — كما نعرف — سياسة التخلى عن كل الأراضى الواقعة إلى الجنوب من وادى حلفا ، والتى ترتب عليها فى النهاية استقالة وزارة شريف باشا (٧ يناير ١٨٨٤)

وعلى ذلك فقد أبرق « جرانفيل » مرة أخرى إلى « بارنج » فى ١٠ يناير ١٨٨٤ يسأله إذا كان استخدام غوردون فى السودان ممكناً . وللمرة الثانية أجاب (بارنج) أنه بعد التشاور مع نوبار لا يعتقد أن من الممكن استخدام غوردون أو السير تشارلس ولسون فى الوقت الحاضر . ولكن « بارنج » الذى استعان « بقليل من الضغط » على المسئولين فى القاهرة استطاع أن يبرق إلى « جرانفيل » فى ١٦ يناير ١٨٨٤ أن غوردون خير من يمكن استخدامه فى السودان . وجاء هذا « الضغط » الذى استعان به « بارنج » نتيجة لموافقة المستر غلادستون نفسه منذ ١٤ يناير على اقتراح وزير خارجيته « جرانفيل » باستخدام شيء من الضغط على بارنج حتى يقبل هذا ذهاب غوردون إلى السودان

إذا أبدى غوردون أن فى وسعه بفضل نفوذه الشخصى مع القبائل أن يجعل هؤلاء يحرسون حامية وسكان الخرطوم فى طريق انسحابهم منها إلى سواكن .

ومع ذلك فليس يعنينا لمعرفة وجه المسئولية فى إخفاق غوردون فى مأموريته أن يكون المستر غلادستون ممن وافقوا على ذهاب غوردون أو أنه كان يعارض فى إرساله ؛ ولكن الذى يعنينا حقًّا هو معرفة ماذا كان فهم غلادستون فى هذه المرحلة الأساسية لطبيعة المهمة الموفد فيها غوردون والغرض منها .

فالثابت أن غلادستون عندما وافق على إرسال غردون إلى السودان كان يفهم عن مهمة هذا الأخير ما يأتى :

أولا : أنها لوضع تقرير عن الحالة فى السودان وعن الموقف العسكرى به ؛

ثانياً : أن الحكومة البريطانية غير ملزمة باتباع ما قد ينصح أو يشير به غوردون .

ثالثاً : أن تنفيذ الإخلاء لا يدخل إطلاقاً فى مهمته ؛ أى أن مهمة غوردون كانت فى ذهن غلادستون عندما وافق هذا عليها مهمة « تقريرية » استشارية فقط .

يتضح ذلك من مقابلة وقعت بين لورد ولسلى (Wolesley) (صاحب انتصار التل الكبير) وبين غوردون فى دار وزارة الحربية فى لندن فى ١٥ يناير ١٨٨٤ . أبلغ فيها ولسلى ، غوردون — ضمن أشياء أخرى — أن الحكومة تفكر فى أن تسأله لمعاونتها فى إيجاد حل لأزمة السودان . وسأله (ولسلى) إذا كان مستعداً للذهاب إلى سواكن لوضع تقرير عن الحالة فى السودان ؟ ومما تجب ملاحظته هنا أن « ولسلى » لم يشر فى سؤاله هذا إلى أى عمل تنفيذى يعهد به إلى غوردن بل تكلم فقط عن ذهاب غوردون إلى السودان لوضع تقرير عن الحالة هناك . .

وأجاب غوردون أنه مستعد للذهاب إلى السودان ليفحص الموقف هناك ، إذا رغبت حكومته فى ذلك ؛ ثم أضاف أنه لا يستطيع أن يأخذ على عاتقه إبداء أية توصيات إلا بعد أن يرى ويفحص بنفسه حقيقة الحالة فى المكان ذاته فقد يوصى الحكومة بأن تعينه هو نفسه (أى غوردون) حكمداراً للسودان أو قد يوصى بالانسحاب الكامل المطلق من هذه البلاد . وعندما سأله « ولسلى »

أن يضع كتابة المقترحات التى يراها لتأدية مهمته التقريرية ، كان مما كتبه غوردون أن المطلوب منه « الذهاب إلى السودان ووضع تقرير عن الموقف العسكرى فى السودان ثم العودة منه ؛ وأن يعمل تحت أوامر « بارنج » ، وأن يبعث بواسطته رسائله وتقاريره . . . وأنه يفهم أن حكومة جلالة الملكة إنما تريد منه فقط أن يضع تقريراً عن الحالة وليست بأى شكل كان ملزمة بشىء نحوه » .

على أنه مما يجب ملاحظته : أن هناك تضارباً بين موافقة غلادستون فى اليوم السابق (١٤ يناير) الخاصة باستخدام قليل من الضغط على « بارنج » للاستفادة من تأثير غوردون بنفوذه على القبائل لحراسة الحامية والأهالى المنسحبين من الخرطوم إلى سواكن : وهذه كما نرى مهمة « تنفيذية » ؛ وبين ما دار بين ولسلى وغوردون فى مقابلة ١٥ يناير السالفة الذكر ، والذى يدل على أن مهمة غوردون سوف تكون « تقريرية » فقط .

أما الذى ثبت فى ذهن غلادستون من ذلك كله عن مهمة غوردون فهو أنها قطعاً كانت مهمة « تقريرية »

وبناء على التفاهم الذى حدث فى المقابلة مع غوردون أبرق « جرانفيل » فى مساء ١٥ يناير ١٨٨٤ إلى « بارنج » ما يأتى : « بالإشارة إلى مسألة استخدام غردون فى السودان ، أعرفكم أنى علمت أن هذا الضابط مهيأ للذهاب رأساً إلى سواكن من غير المرور بالقاهرة . وسيذهب إلى مصر على أساس إدراكه أن الغرض الوحيد من مهمته ، أن يضع تقريراً عن الموقف العسكرى فى السودان ثم يعود بعد ذلك . وعندئذ تنتهى واجباته قبل حكومة جلالة الملكة . وسوف يأخذ تعليماته منكم ويبعث برسائله وتقاريره بواسطتكم إلى حكومته . . . »

وكان « جرانفيل » أرسل صورة هذه البرقية إلى غلادستون حتى يراجعها رئيس الحكومة قبل إرسالها . فلم يلحظ أو يشر إلى أن هناك تعارضاً بين صفة أو طبيعة المهمة التى وافق عليها هو فى ١٤ يناير — وهى مهمة تنفيذية وبين تلك التى تضمنتها هذه البرقية المزمع إرسالها — والتى أرسلت فعلا إلى بارنج . بل كتب غلادستون إلى وزير خارجيته « جرانفيل » تعليقاً على هذه البرقية التى أرسلت يوم ١٦ يناير ما يأتى :

« لا أجد عيباً فى برقيتكم بخصوص (غوردون الصينى) . والنقطة الأساسية التى تسترعى انتباهى هى هذه : مع أنه قد يكون لرأيه عن السودان قيمة كبيرة ، لكن هل لا يجب علينا أن نتخذ كل الحيطة فى أية تعليمات تصدر منا حتى لا يتحول مركز الثقل (أو الجاذبية) فيما يتعلق بالمسئولية السياسية والعسكرية بشأن هذه البلاد (أى السودان) ؟ و بالاختصار إذا كان عليه أن يضع تقريراً فيما يجب عمله ، فلا ينبغى أن يكون هو الذى له أن يحكم من الذى يجب أن يقوم بهذا العمل : وكذلك لا ينبغى له أن يلزمنا فيما يجب اتخاذه [من إجراءات] بدعوى أن نصيحة قد أسديت لنا رسمياً . وسوف يكون من الصعب جداً بعد إرساله أن تقابل مثل هذه النصيحة بالرفض . ولذلك أعتقد أن الواجب إفهامه بوضوح أنه ليس وكيلنا المكلف بإسداء النصيحة لنا فى هذه النقطة » .

ويتضح من هذا التعليق أن غلادستون صار يفهم الآن أن الاقتراح ، الذى يقترحه وزير خارجيته « جرانفيل » بخصوص ذهاب غوردون إلى السودان فإنما هو اقتراح بأن مهمة غوردون لن تكون سوى مهمة « تقريرية » وأن خدماته ليست سوى خدمات استشارية فقط .

وفى ١٨ يناير ١٨٨٤ حصل فى وزارة الحربية فى لندن الاجتماع المشهور الذى كان له نتائج خطيرة على بعثة غوردون فى السودان ، والذى حضره كل من اللورد جرانفيل وزير الخارجية ، واللورد هارتنجتون (Hartington) وزير الحربية ، واللورد « ولسلى » الذى رتب الاجتماع ، واللورد نورثبروك (Northbrook) وزير البحرية والسير تشارلس ديلك (Dilke) وزير شئون الحكومات المحلية وهو الاجتماع الذى كان بسببه أن نشأ ذلك الاختلاف العظيم فى فهم طبيعة وحقيقة المهمة التى أوفد من أجلها غوردون إلى السودان ، بين الجنرال غوردون من جانب ، وبين المستر غلادستون من جانب آخر .

فى هذا الاجتماع ، سئل غوردون عما إذا كان مستعداً للذهاب إلى السودان « لإخلائه » . كما أنه تأكد لدى غوردون فى هذا الاجتماع أن إنشاء حكومة تتولى الإدارة والحكم فى السودان بعد إخلائه لا يدخل فى نطاق مهمته .

والذى تجدر ملاحظته هنا أن الكلام عن « إخلاء » (evacuation) السودان كان انتقالا بالغرض من المهمة الموفد لها غوردون ضمن « التقارير »

ومن الثابت أن المهدى عرف بقرار الحكومة المصرية إخلاء السودان ، وأن تصبح حدودها منكمشة فى الجنوب إلى وادى حلفا ، إن لم يكن من الذين أطلعهم غوردون فى بربر على (الفرمان السرى) ، فعلى حسب أقوال بعض المعاصرين : إن المهدى وهو فى الأبيض بلغه عن طريق الزبير رحمت باشا قرار حكومة القاهرة .

وعلى ذلك فقد أخذ المهدى يدعو للانضمام إليه أولئك الذين ظلوا مترددين حتى هذا الوقت ، وبين لهم عدم جدوى الولاء لحكومة تتهيأ لإخلاء البلاد ومغادرتها بأقصى سرعة . وذهب إليه كل أولئك الذين وإن لم يرغبوا أصلا فى الانضمام إلى الثوار ، جعلهم الخوف من التعرض لغضب المهديين بعد انسحاب الحكومة ، يبادرون إلى الانضواء تحت لوائه . كتب عن هؤلاء الكولونيل « ستيوارت» فى أحد تقارير فى ٢٩ فبراير ١٨٨٤ : « أن أهل القرى على جانبى النهر أبلغوه ، إذا لم تحمهم الحكومة فى حالة زحف الثوار عليهم ، فإنهم سيضطرون للانضمام إليهم دفاعاً عن أنفسهم » . وقال السير هنرى غوردون ، شقيق الجنرال غوردون : « إن غوردون — كما يرى من جورناله — اعتبر إصدار منشور بنية التخلى [عن السودان] كان عملا خاطئاً . ولكنه فعل هذا على أمل أن يساعد إذاعة الخبر على تيسير عملية سحب الحاميات . ومما تجدر ملاحظته أن جميع الأعيان الذين حضروا (الاجتماع فى بربر) انحازوا إلى تأييد قضية المهدى » .

وقال حسين خليفة فى كلام له فيما بعد ، نقله « سلاطين » فى كتابه : لقد قلبت الموقف رأساً على عقب قراءة غوردون فى المتمة منشور التخلى عن السودان ، وكان هذا بطريق غير مباشر السبب فى سقوط بربر (فى أيدى المهديين) . . . لقد منعته فى بربر من اتخاذ هذه الخطوة القاتلة ، ولا أدرى ما الذى حرضه على نبذ نصيحتى بعد ذلك مباشرة » .

وكان من بين الذين تركوا خدمة الحكومة وانضموا إلى المهدى الحاج على ودسعد أمين المتمة الذى أطلعه غوردون على نوايا الحكومة . وقد أخطأ غوردون عندما فعل ذلك لأن إبلاغ على ودسعد النبأ كان بمثابة التوكيد لما سبقت إذاعته فى بربر ؛ ولأن على ود سعد — الذى صار فيما بعد من كبار رجال المهديين

الرقيق . وأن تأخذوا التعليمات اللازمة من وكيل الملكة وقنصلها الجنرال في القاهرة الذى بواسطته ترسلون تقاريركم . وأنتم معتبرون وكيلا ومفوضاً لإتمام أية مأمورية أخرى تريد الحكومة المصرية إناطتكم بها بواسطة السير إفلن بارنج ويصحبكم الكولونيل ستيوارت ليشارككم فى المأمورية المعهود بها إليكم . وحين وصولكم إلى مصر تتخابرون من السير إفلن بارنج الذى يقرر بالاتفاق معكم إذا كان من الواجب ذهابكم فوراً إلى سواكن أو التوجه بشخصكم أو إرسال الكولونيل ستيوارت إلى الخرطوم بطريق النيل » .

ومما يلاحظ على هذه التعليمات :

أولا : أنها أرادت التوفيق بين ماعرضه «ولسلي» على غوردون فى مقابلتهما يوم ١٥ يناير : وهو أن يذهب غوردون لوضع تقرير عن الحالة فى السودان، وبين ما طلبه « بارنج » من « جرانفيل » فى ١٦ يناير : وهو إرسال ضابط بريطانى لإجراء عملية إخلاء السودان . ولكن التعليمات اقتصرت على أن تطلب من غوردون مجرد التقرير عن الوسائل الفعالة للتمكين من إخلاء السودان أى أن التعليمات لم تعط غوردون سلطات تنفيذية بل ظلت مهمته بمقتضى هذه التعليمات مهمة تقريرية فقط .

ثانياً : أنها بالنص على أن يعتبر غوردون نفسه مفوضاً لإتمام أية مأمورية أخرى تشاء الحكومة المصرية إناطته بها عن طريق بارنج ، قد مهدت الطريق لإدخال تعديل سوف يكون جوهرياً على الغرض الأساسى — « التقريرى » البحث الذى تحدثت عنه التعليمات فى فقرتها الأولى . فمع أن عبارة التفويض لإتمام المأمورية الأخرى هذه ، تبدو مبهمة وغير واضحة ، فلا مجال للشك فى أن المقصود منها أن يتولى غوردون أية مهمة عملية « تنفيذية » قد تكلفه بها الحكومة المصرية عن طريق إفلن بارنج . ولا يمكن أن يكون قد فات على « جرانفيل » أو غاب عن ذهنه وهو يضع هذه التعليمات ما طلبه « بارنج » فى برقية ١٦ يناير — أى قبل يومين فقط من اجتماع ١٨ يناير وإصدار هذه التعليمات — من حيث إرسال ضابط بريطانى مزود بسلطات كاملة مدنية وعسكرية للإشراف على عملية الإخلاء .

أما لماذا أدرجت التعليمات هذا التكليف التنفيذى فى عبارة مبهمة ، فمرده

إلى جواب غلادستون السالف الذكر فى ١٦ يناير على البرقية التى أعدها « جرانفيل » ليرسلها إلى « بارنج » بشأن تهيئة غوردون للذهاب إلى السودان فى مهمة تقريرية فقط . فقد سبق أن ذكرنا أن غلادستون فى تعليقه على هذه البرقية أصر على أن تكون مهمة غردون استشارية تقريرية بحتة ، ولذلك فقد أراد « جرانفيل » متأثراً بموقف غلادستون هذا أن يجنب الحكومة البريطانية تحمل أيه مسئولية عن بعثة غردون فى السودان .

على أن الذى يعنينا من هذا كله ثلاثة أمور :

ا — أن غردن فهم الآن أن مهمته استشارية تنفيذية معاً ، وليست استشارية تقريرية فقط على نحو ما فهم أولا عند مقابلته مع اللورد « ولسلى » فى ١٥ يناير ١٨٨٤ . ولقد أكدت تعليمات ١٨ يناير هذا الفهم عنده . ويتضح ذلك من (مذكرة) وضعها غوردون عن مهمته ،وهو لا يزال فى طريقه فى عرض البحر (من دوفر إلى بورسعيد) فى ٢٢ يناير ، وقبل وصوله إلى بورسعيد بيومين ، وهى مذكرة بعث بها إلى حكومته فى حينه وجاء فيها :

« (١) أفهم أن حكومة جلالة الملكة قد وصلت إلى قرار لا رجعة فيه (أولا نقض له) بأن لا تأخذ على عاتقها (أوتتعرض) لذلك الواجب الثقيل واجب إنشاء وإعطاء أهل السودان فى المستقبل حكومة عادلة . وأن حكومة جلالة الملكة نتيجة لهذا قد صممت على أن ترجع إلى هؤلاء الناس استقلالهم ، وأن لا تجيز للحكومة المصرية بعد الآن التدخل فى شئونهم .

« (٢) ولهذا الغرض . قررت حكومة جلالة الملكة إرسالى إلى السودان لأضع ترتيبات إخلاء هذه البلاد وانسحاب (نقل) الموظفين والجنود المصريين منها بأمان »

ب — أن غلادستون عندما وافق على بعثة غوردون كان يعتقد أن مهمته تقريرية استشارية فقط . لأن ذلك ما كان قد أوضحه هو نفسه لوزير خارجيته « جرانفيل » فى تعليقه الذى ذكرناه على برقية ١٦ يناير إلى بارنج ؛ ولأن التعليمات التى صدرت لغوردون فى ١٨يناير جعلت مهمته تقريرية استشارية ولأن الجزء الخاص منها « بإتمام أية مأمورية أخرى شاءت الحكومة المصرية إناطته بها» جاء غامضاً ولا تدل هذه العبارة فى ظاهرها على أن تغييراً محسوساً قد

المصرية المبعثرة في السودان في الوقت المناسب أو أن ذلك صار متعذراً بسبب ضياع الفرصة .

* * *

حـ ــ إضافة في القاهرة إلى تعليمات غوردون :

في ٢٤ يناير ١٨٨٤ وصل غوردون إلى القاهرة . وفي اجتماع عقد في نفس اليوم وحضره غوردون ونوبار (رئيس الوزارة) وستيوارت وبارنج والسير إفلن وود للبحث فيما إذا كان يحق للسير إفلن بارنج بناء على السلطة المعطاة له من اللورد جرانفيل إصدار تعليمات ثانية إلى غوردون ، تقرر فعل ذلك . وفي اليوم التالي تسلم غوردون من بارنج تعليماته الجديدة (٢٥ يناير ١٨٨٤) وقد اشترك في وضعها مع « بارنج » غوردن نفسه . والغرض منها تسجيل آراء الحكومة المصرية بشأن الإجراءات الواجبة :

(أولا) لتأمين سلامة الحاميات المصرية التي لا تزال محتفظة بمراكزها في السودان ، وسلامة السكان الأوربيين في الخرطوم :

(ثانياً) لتدبير خير الوسائل التي يمكن بها تنفيذ إخلاء داخل السودان ، وانسحاب الأهالي والحاميات المصرية بسلام من الداخل .

(ثالثاً) لإرجاع البلاد لأولئك السلاطين الذين كانوا يحكمونها عندما فتحها محمد علي والذين لا تزال سلالاتهم موجودة بالبلاد .

وفي ٢٦ يناير صدر فرمان بتعيين غوردون حكمداراً للسودان . وفي نفس اليوم صدر أمر من الخديو توفيق إلى غوردون ، يعتبر مكملا ومفسراً للتعليمات الجديدة التي تسلمها غوردون في اليوم السابق ، جاء فيه : « تعلمون أن الغرض من حضوركم هنا ومن تعيينكم إلى السودان ، أن تضعوا موضع التنفيذ إخلاء هذه الأراضي ، وأن تعملوا على انسحاب جنودنا والموظفين المدنيين والذين يرغبون من السكان في مغادرة البلاد مع مقتنياتهم إلى مصر . ولنا الثقة في أنكم ستتخذون الإجراءات الفعالة لتأدية مهمتكم في هذه الناحية ، وأنه بعد تمام الإخلاء عليكم اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة حكومة نظامية في مختلف مديريات السودان لتأمين النظام ووقف الكوارث وما يدعو لتحريك الثورة . . . »

وذكر نعوم شقير فحوى هذا الأمر فى قوله : « إن الغرض من إرسالكم إلى السودان إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر وذلك مع حفظ النظام فى البلاد بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصرى ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا والسلام » .

وتلك كانت تعليمات واضحة صريحة أدخلت تعديلا جوهرياً وحاسماً على مهمة غوردون . ولم يعد من الآن ، أى مجال هناك للشك أو للتردد فى أن هذه المهمة قد انتقلت نهائياً من مهمة استشارية تقريرية إلى أخرى تنفيذية ، سواء اتفق ذلك أم لم يتفق مع الغرض الأساسى من بعثة غوردون إلى السودان . ولم يعد على الأقل المطلوب من غوردون تدبير إخلاء الخرطوم ، بل صار مطلوباً منه الآن تدبير إخلاء السودان بأجمعه . وزيادة على ذلك صار عليه أن يعمل لإنشاء الحكومة النظامية التى تتولى شئون الحكم بعد إخلاء السودان من الحاميات المصرية وبعد التخلى عنه .

ولقد توقف تنفيذ التعليمات التى لديه سواء منها ما صدر فى لندن فى ١٨ يناير أو ما صدر فى القاهرة فى ٢٥ ، ٢٦ يناير ١٨٨٤ على الطريقة التى سوف يمارس بها غوردون عند بلوغه الخرطوم تلك السلطات الواسعة التى أعطتها له التعليمات والفرمان الخديو . ولقد كان واضحاً كذلك من أول الأمر أن غوردون سوف يلقى كل معاونة من حكومته فى تأدية مهمته ولكن بشرط واحد ، يجب أن نذكره دائماً هو أن لا يتسبب غوردون نفسه بمسلكه فى توريط حكومته فى عمليات عسكرية فى السودان أو إطالة مكثه فى هذه البلاد مدة أكثر مما ينبغى .

* * *

د – غوردون يخطئ تقدير الموقف فى السودان :

فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ غادر غوردون القاهرة فى طريقه إلى السودان . وكان من هذا الوقت المبكر أن ارتكب غوردون عدة أخطاء جسيمة كانت من العوامل الفعالة فى فشل مهمته ، مبعثها أنه أخطأ فهم حقيقة الثورة فى السودان كما أخطأ فى تقدير قوة هذه الثورة من جهة وفى وزن أثر سمعته وشهرته على الموقف فى السودان من جهة ثانية . وعلى ذلك فإنه بدلا من أن يصحب معه قوة كبيرة

طرأ على المهمة بسببها ؛ ولأن التقرير الذى وصل غلادستون عن الاجتماع الذى حصل مع غوردون فى وزارة الحربية يوم ١٨ يناير لم يذكر شيئاً عن « الإخلاء » . وقد وضع هذا التقرير وزير الحربية هارتنجتون ؛ بل وضع هذا التقرير بما يدل على أن مهمة غوردون إنما هى استشارية تقريرية فقط .

وفى هذا التقرير أرفق هارتنجتون المذكرات (Notes) التى كتبها غوردون بناء على سؤال « ولسلى » له فى مقابلة ١٥ يناير بينهما ، وقد سبق ذكر هذه المذكرات وتدل على أن غوردون أعلن وقتئذ إدراكه بأن مهمته استشارية تقريرية .

وقد أبرق غلادستون من « هواردن » (Howarden) ، مكان إقامته — فى ١٩ يناير ١٨٨٤ إلى لندن بموافقته على إرسال غوردون إلى السودان ، ولم تكن هذه الموافقة بناء على أنه اعتمد الوثيقة التى كتبها « جرانفيل » وتضمنت التعليمات الصادرة إلى غوردون ، ولكنها كانت بناء على تقرير اللورد هارتنجتون عن اجتماع ١٨ يناير ، الذى وصله .

حـ — أن « بارنج » لم يسعه أن يفسر ما جاء فى الفقرة المتعلقة بتفويض غوردون تأدية المهمة (المأمورية) التى قد تكلفه بها الحكومة المصرية — من التعليمات الصادرة إلى غوردون — إلا أنه استجابة لما طلبه « بارنج » من حيث إرسال ضابط بريطانى كى يشرف على عملية إخلاء السودان . فسهل عليه إذاً من الناحية العملية أن يقرن فى ذهنه بين الصفتين الاستشارية والتنفيذية اللتين صارتا لمهمة غوردون .

* * *

أما هذا التضارب خصوصاً بين فهم غلادستون لحقيقة مهمة غوردون فى السودان ، وفهم هذا الأخير لمهمته فقد كان منشأ الصعوبات التى أدت فى النهاية إلى فشل هذه المهمة ، ذلك الفشل الذى أسفر عنه مقتل غوردون وسقوط الخرطوم وضياع السودان .

ولما كان غوردون هو الرجل المناط به تنفيذ التعليمات الصادرة إليه ، فقد توقف تصريف الأمور على الصورة التى فهم أو أراد أن يفهم بها تعليمات حكومته ، ولذلك فقد وقعت عليه المسئولية أكثر من أى فرد آخر وأكثر من غلادستون نفسه ، فى تقرير ، إذا كان ممكناً إخلاء الخرطوم وإنقاذ الحاميات

من الجند لإمداد حامية الخرطوم والاستعانة بها على تنفيذ الإخلاء اكتفى غوردون بأن اصطحب معه إلى جانب الكولونيل ستيوارت ، ياوره إبراهيم فوزى . ولقد كانت مفاجأة للأهلين الذين استقبلوه عند وصوله إلى الخرطوم فى ١٨ فبراير ١٨٨٤ عندما وقف يقول : « وقد جئتكم وحدى غير مصحوب بالعساكر والأسلحة اعتماداً على معونة الله وولائكم للحكومة » ، وذلك حينما كانت الثورة منتشرة فى أرجاء السودان ، وحينما كانت الخرطوم نفسها مهددة بالدراويش يضربون الحصار الشديد عليها فى أى وقت . وتحير الناس فى معرفة الوسيلة التى يستطيع بها غوردون تأدية مهمته بنجاح دون أن يكون لديه جيش كبير . فيذكر « سلاطين » فى كتابه (السيف والنار فى السودان) « مجرد أن غوردون جاء إلى الخرطوم من غير أن تأتى معه قوة تسنده ، نهض دليلا عند هؤلاء الناس على أنه إنما يعتمد على نفوذه الشخصى فى تأدية مهمته . بينما كان واضحاً كل الوضوح للذين فهموا الموقف ، أن النفوذ الشخصى فى هذه المرحلة ليس إلا نقطة فى محيط » .

وأما غوردون نفسه فكان على ما يبدو — واثقاً — وهذا مثل آخر من أمثلة خطأ التقدير — أنه سوف يعيد الهدوء والسلام إلى السودان ويقضى على ثورة أو ادعاءات المهدى فى خلال شهر واحد . ثم وهو فى طريقه إلى الخرطوم يبرق إلى بارنج من بربر فى ١١ فبراير ١٨٨٤ : « أفهم أنك تريد تهدئة البلاد من غير إراقة الدماء ، وأن تتألف حكومة وطنية ؛ وكذلك لأسباب متعلقة بالرأى العام . أن لا أقوم بأية مخاطرة . سأصدع بتنفيذ أوامرك . ويقينى أنى لست دعياً إذا أكدت لك أن لدى كل أمل فى النجاح وفى عدم التعرض لأية مخاطر . لقد استقبلت استقبالا طيباً فى كل مكان » .

هذه الثقة وهذا التفاؤل لم يكن هناك فى الحقيقة ما يبعث عليهما فيقول أوكلاند كولفن (Auckland Colvin) فى كتابه عن (بناء مصر الحديثة) : « لا شك فى أن الحكومة البريطانية ومبعوثها قد تغاليا فى تقدير النفوذ الذى فى وسع الأخير استخدامه فى السودان بعد أن تغيرت الظروف هناك فإن غوردون باشا وهو ممثل الخديو إسماعيل وفى أوج سلطان هذا الخديو ، ولا شيء عليه أن يفعله سوى الاشتباك مع تجار الرقيق ، إنما هو رجل يختلف كل

الاختلاف عن الجنرال غوردون الذى هو مبعوث توفيق باشا ، أى توفيق الذى توليه إنجلترة المسيحية حمايتها ، وكان حتى الأمس القريب فقط حبيس جيشه المصرى الثائر عليه ، وهذا إلى جانب أن الخصم الذى يجب على غوردون منازلته الآن هو محمد أحمد المهدى » .

وثمة سبب آخر لعموم التفاؤل : هو أن غوردون أخطأ فى فهم الثورة وتقدير خطورتها . فهو يبعث من أسوان (وهو فى طريقه إلى الخرطوم) إلى بارنج فى أول فبراير ١٨٨٤ تقريراً مطولا عن الموقف فى السودان ، يتضح منه عدم فهمه وخطأ تقديره لخطورة الموقف حيث يقول إن الثورة ربما كانت أمراً جديّاً وجديراً بالتخوف منه ولكنها لم تكن قط خطيرة وليست ذات خطورة الآن إلا بسبب ضعف الحكومة المصرية وزخاوتها أى استنفاد قوة هذه الحكومة واعتقد غوردون خطأ أن لا خطر من الثورة يتهدد مديريات بحر الغزال وخط الاستواء ودارفور .

* * *

أما الأخطاء التى ارتكبها غوردون نتيجة لاستهانته بالثورة وفهمه الموقف على غير حقيقته فكانت كثيرة ، تضافرت فى النهاية على جعله يفشل فى مهمته .

من ذلك أن غوردون علم وهو لا يزال بالقاهرة أن « فالنتين بيكر » قد أرسل لقتال عثمان دقنة فى السودان الشرقى . فعقد آمالا عظيمة على أن نجاح « بيكر » فى تشتيت قوى عثمان دقنة سوف يوهن كثيراً حماس المهدى ويعوق فى الوقت نفسه الثوار عن إرسال قواتهم إلى منطقة النيل أى إلى الخرطوم . ولكن « فالنتين بيكر » لم يلبث أن انهزم — كما عرفنا — فى واقعة التيب الثانية فى ٤ فبراير ١٨٨٤ . ووصلت أخبار هذه الكارثة غوردون وهو فى بربر — فى طريقة إلى الخرطوم — فى ١١ فبراير وبعد أن بقى غوردون الليـــل بطوله يفكر فى الوسيلة التى يمكنه أن يمحو بها أثر هذه النكبة ، استقر رأيه على أن يعلن على الملأ — كما كتب زميله الكولونيل ستيوارت — انفصال السودان عن مصر انفصالا تامّاً ، وتعيين موظفين سودانيين فى جميع الوظائف الهامة ، وتشكيل قوات عسكرية محلية . وكان غوردون قد أبرق من أسيوط إلى حسين باشا خليفة مدير بربر يخبره بأنه قد سمى (والياً مفوضاً على السودان) ويقول

إنه عند وصوله « سيعزل جميع الأتراك والمصريين ويولى حكاماً من أهل البلاد ليعيد الحكم كما كان قبل الفتح المصرى، وأنه أعفاهم من الأموال الأميرية المتأخرة لغاية سنة ١٨٨٣ ومن دفع الأموال من سنتين فى المستقبل، وأنه خفف الضرائب إلى نصف ما كانت عليه وألغى الأوامر الصادرة بمنع الرقيق، وأذن لهم فى المعاملة بعضهم مع بعض » ثم إنه عند وصوله إلى كورسكو، أرسل « غوردون » إلى حسين باشا خليفة « كتاباً معنوناً باسم محمد أحمد يسميه فيه سلطاناً على كردفان » . وطلب من حسين خليفة إرسال هذا الكتاب إلى المهدى مع هدايا . ففعل حسين خليفة .

ولكن خطورة هذه الإجراءات التى صدرت عن غوردون فى أسيوط وكورسكو كانت لا تعدل خطورة الإجراء الذى اعتزم أن يتخذه الآن فى بربر ، من حيث اطلاع كل المسئولين السودانيين فى هذه المديرية التى بقيت على ولائها للحكومة المصرية حتى هذا الوقت على عزم الحكومة المصرية إخلاء السودان .

فقد عقد غوردون فى ١٣ نوفمبر ١٨٨٤ مجلساً « سرياً » حضره المدير حسين خليفة والعمد والأعيان، فتكلم غوردون عن نواياه التى سبق أن أبرق بها كما تقدم إلى حسين خليفة من أسيوط . فأبلغهم « أن الجناب العالى تركى السودان لأهله (وأنه) قادم إلى السودان بقصد إرجاع العساكر إلى مصر ليس إلا » . وأطلعهم على خطاب الخديو له — وهو أمر الخديو توفيق لغوردون فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ الخاص بإخلاء السودان وانسحاب الجنود والموظفين المصريين ومن يرغب من السكان وإرجاعهم إلى مصر . ثم أعلن غوردون أن الحكومة تتحمل نفقات الذين يريدون السفر إلى مصر . وعزل غوردون الحكام « الأتراك » وشكل مجلساً من الوطنيين للحكم بالشورى ، وأصدر منشوراً صرح فيه بتسمية محمد أحمد سلطاناً على كردفان ، وفتح الطريق بينه وبين بربر بعد أن كان مقفلا . وألصق منشوراً على « باب المديرية وباب الضبطية وفى شوارع المدينة » بأن « « المديرية من الآن فصاعداً مستقلة عن القاهرة وإنما تخضع لسلطان غوردون نفسه كحكمدار للسودان ومندوب للحكومة البريطانية » .

وتلك كانت جميعها إجراءات على جانب عظيم من الخطورة . ومن أول الأمر كان اتخاذ هذه الإجراءات بمثابة الحكم الذى يصدر بالفشل المحقق على مأمورية غوردون فى السودان .

فأولا كان اطلاع مدير بربر وأعيانها إلخ على كتاب الخديو توفيق لغوردون أو ما صار يعرف باسم الفرمان السرى ، « خطأ تقدير » وهذا أقل ما يوصف هذا العمل به . فمن المعروف أن عبد القادر حلمى رفض الذهاب إلى السودان عندما علم أن الحكومة تنوى إذاعة الغرض من مأموريته قبل أن تكون لديه الفرصة أولا لعمل الترتيبات التى تمكنه من تنفيذ هذه المأمورية بنجاح . وعلاوة على ذلك كان من رأى الكولونيل ستيوارت ، رفيق غوردون ، أن الإجراء المعقول والأكثر حكمة هو الامتناع عن إذاعة غرض الحكومة على الناس ، وليس نشر أو إذاعة أنها قررت الإخلاء — إخلاء السودان . وذلك كان أيضاً رأى رئيس الوزارة المصرية ، نوبار باشا .

حقيقية إن غوردون لم ينشر رسميًّا . أى يصدر منشوراً أو إعلاناً يتضمن نص هذا الفرمان الخديوأو فحواه ، ولكن كان كافياً أن يطلع غوردون هؤلاء الأعيان عليه فى هذا الاجتماع السرى — ليذيع الخبر بسرعة كبيرة .

ولذلك إذاً وصف « ستيوارت» هذا العمل من جانب غوردون بأنه « قفزة فى الظلام » (leap in the dark) . وقال عنه الأب أوهر والدر (Ohrwalder) من أعضاء الإرسالية الكاثوليكية النمسوية فى الدلن ، وأسره المهديون عند سقوطها فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢— « أنه الخطأ الذى سدد به غوردون وإلى نفسه ضربة الموت وقضى به على مهمته » .

وأشار إليه السير ريجينالد ونجت (Reginald Wingate) (حكمدار السودان ١٨٩٩ — ١٩١٦) بأنه « المنشور ذو الأثر المميت الذى أضاع السودان » . ويقول « كرومر » إن « ونجت » أبلغه أن بحوثه فى هذه المسألة جعلته يصل إلى نتيجة تقرر أن صعوبات الجنرال غوردون زادت زيادة عظيمة بسبب هذا الإجراء الذى اتخذه فى بربر . أما غوردون نفسه فيبدو أنه اعترف ، ولكن بعد فوات الفرصة بهذا الخطأ الذى ارتكبه فى بربر . فكتب فى « جورناله » وقد اشتد الحصار عليه فى الخرطوم فى ٩ نوفمبر ١٨٨٤ : « إذا حصل المهدى على هذا الفرمان [السرى] لازدهى بنفسه عجباً وخيلاء . ومع هذا فقد يكون عرف به لأنى أطلعت عليه — وأنا لا علم لى جيداً بمحتوياته — حسين باشا خليفة » .

ومن الثابت أن المهدى عرف بقرار الحكومة المصرية إخلاء السودان ، وأن تصبح حدودها منكمشة فى الجنوب إلى وادى حلفا ، إن لم يكن من الذين أطلعهم غوردون فى بربر على (الفرمان السرى) ، فعلى حسب أقوال بعض المعاصرين : إن المهدى وهو فى الأبيض بلغه عن طريق الزبير رحمت باشا قرار حكومة القاهرة .

وعلى ذلك فقد أخذ المهدى يدعو للانضمام إليه أولئك الذين ظلوا مترددين حتى هذا الوقت ، وبين لهم عدم جدوى الولاء لحكومة تتهيأ لإخلاء البلاد ومغادرتها بأقصى سرعة . وذهب إليه كل أولئك الذين وإن لم يرغبوا أصلا فى الانضمام إلى الثوار ، جعلهم الخوف من التعرض لغضب المهديين بعد انسحاب الحكومة ، يبادرون إلى الانضواء تحت لوائه . كتب عن هؤلاء الكولونيل « ستيوارت» فى أحد تقارير فى ٢٩ فبراير ١٨٨٤ : « أن أهل القرى على جانبي النهر أبلغوه ، إذا لم تحمهم الحكومة فى حالة زحف الثوار عليهم ، فإنهم سيضطرون للانضمام إليهم دفاعاً عن أنفسهم » . وقال السير هنرى غوردون ، شقيق الجنرال غوردون : « إن غوردون — كما يرى من جورناله — اعتبر إصدار منشور بنية التخلى [عن السودان] كان عملا خاطئاً . ولكنه فعل هذا على أمل أن يساعد إذاعة الخبر على تيسير عملية سحب الحاميات . ومما تجدر ملاحظته أن جميع الأعيان الذين حضروا (الاجتماع فى بربر) انحازوا إلى تأييد قضية المهدى » .

وقال حسين خليفة فى كلام له فيما بعد ، نقله « سلاطين » فى كتابه : لقد قلبت الموقف رأساً على عقب قراءة غوردون فى المتمة منشور التخلى عن السودان ، وكان هذا بطريق غير مباشر السبب فى سقوط بربر (فى أيدى المهديين) . . . لقد منعته فى بربر من اتخاذ هذه الخطوة القاتلة ، ولا أدرى ما الذى حرضه على نبذ نصيحتى بعد ذلك مباشرة » .

وكان من بين الذين تركوا خدمة الحكومة وانضموا إلى المهدى الحاج على ودسعد أمين المتمة الذى أطلعه غوردون على نوايا الحكومة . وقد أخطأ غوردون عندما فعل ذلك لأن إبلاغ على ودسعد النبأ كان بمثابة التوكيد لما سبقت إذاعته فى بربر ؛ ولأن على ود سعد — الذى صار فيما بعد من كبار رجال المهديين

كان لا يزال متردداً ويشك فى أن الشيخ محمد أحمد هو المهدى المنتظر حقيقة ؛ فقرر الآن الانضمام إلى المهدى . ويقول الأب — أوهروالدر — إن الحاج على ود سعد قبل وفاته بقليل كان يعلل إقدامه على ترك الحكومة بقوله : « إنه كان لا يستطيع البقاء موالياً لحكومة تنوى أن تتخلى عنه بعد ذلك . لأنه لو فعل هذا لكان تسبب فى أن ينتقم المهدى من شخصه . لقد كان كل إنسان فى هذا الوقت لا يفكر إلا فى نفسه . وغوردون لم يكن يفكر إلا فى كيف ينقذ نفسه وينقذ المصريين . ونحن كذلك لم نكن نفكر إلا فى كيف ننقذ أنفسنا ونتجنب انتقام المهدى بانحيازنا إلى جانبه . . . »

ومع ذلك فهناك ما ينهض دليلا على أن غوردون عندما أبلغ الحاج على ود سعد وغيره من المسئولين فى المتمة رغبة الحكومة فى إخلاء السودان لم يكن يريد أن يبقى هذا الخبر سرّاً مكتوماً . لقد قرأ غوردون (الفرمان السرى) ، وكان غرضه من إذاعة نبأ تقرير الحكومة إخلاء السودان ، وترك السودانيين يستقلون بحكم أنفسهم بأنفسهم ، أن يحير هؤلاء فى قرار التخلى والاستقلال هذا حافزاً لهم على الإسراع بتنظيم حكومتهم . كما اعتقد أن إذاعة خبر الإخلاء سوف يسهل انسحاب الحاميات المصرية من الداخل .

وثمة خطأ آخر ارتكبه غوردون فى بربر كذلك : هو إعلانه أن الأوامر الصادرة بمنع الرق وتجارة الرقيق قد ألغيت . فقد كان مما يهتم به الأعيان الذين جمعهم غوردون معرفة ما إذا كانت الحكومة مصممة على تنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق المعقودة مع بريطانيا فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ . فلما سئل غوردون فى ذلك أجاب بالنفى . وكانت هذه المسألة منشأ المنشور الذى أصدره بإلغاء الأوامر الصادرة بمنع الرقيق . وكان من رأى غوردون أن من العبث التمسك بإلغاء تجارة الرقيق عندما تقرر التخلى عن السودان وإخلاؤه . ولكن استصدار المنشور بإباحة تجارة الرقيق أثار عاصفة من السخط والاحتجاج ضد غوردون نفسه فى إنجلترة من جهة ، ثم إنه كان بمثابة توكيد آخر بأن الحكومة تعتزم حق إخلاء السودان — وهو قرار أجمع المعاصرون على أنه أثار دهشة الناس وكان لا يصدقه أحد فى أول الأمر « لغرابته » عليهم ؛ وأخيراً فقد ساعد على أن تزيد ثقة تجار الرقيق فى أنفسهم ، وهم الذين تقوم الثورة على أكتافهم .

٥ — إجراءات غوردون :

ووصل غوردون إلى الخرطوم فى ١٨ فبراير ١٨٨٤ . وعلى الفور بدأ ينشط لتأدية مهمته — يخطب الناس ، ويدخل إصلاحات عديدة على الإدارة ، ويفتش الحاميات ويتخذ الترتيبات لإرسال الجنود المصريين إلى مصر وكذلك عائلات الذين هلكوا مع « هيكس » والمرفوتين من الموظفين والكتاب ، ثم التجار وغيرهم من المصريين الذين يريدون العودة إلى مصر . وكتب « فرانك باور » مراسل جريدة التيمس الذى بقى بالخرطوم بعد حادث هيكس — كتب فى ١٦ فبراير : أن المنشورات قد ألصقت على الجدران فى شوارع الخرطوم بأن الضرائب أنقصت إلى النصف ، وأن الرقيق وتجارته قد صار مسموحاً بها تماماً ، وبأن المهدى صارت تسميته سلطاناً على كردفان ».

هذا المنشور الذى وزعه غوردون على أهل الخرطوم وضواحيها أثبته نعوم شقير فى كتابه ونصه : « إن السودان قد فصل عن مصر فصلا تامًّا ؛ وقد جئتكم حاكماً مفوضاً عليه ، فجعلت محمد أحمد سلطاناً على كردفان ، وألغيت الأوامر الصادرة فى منع تجارة الرقيق ، وأغضيت عن المتأخر من الضرائب لغاية سنة ١٨٨٣ وعن ضرائب سنتين فى المستقبل . وسأجعل حكومة وطنية من أهل البلاد ليحكم السودان نفسه بنفسه . وقد ندبت الشيخ عوض الكريم أبا سن ليكون مديراً على الخرطوم » .

وكان الغرض من إذاعة أغراض الحكومة بالصورة التى تضمنها هذا المنشور كسب تأييد الناس للحكومة وتسهيل مهمة الانسحاب من السودان . واعتقد كثيرون أن ذلك الذى منحه غوردون فى هذا المنشور لأهل السودان ، ما كان فى وسع هؤلاء أن يفوزوا به من المهدى نفسه .

ومع ذلك فإن هذه المنشورات ، والإجراءات لم تفد كثيراً فى التأثير على أهل السودان عموماً ، وأهل الخرطوم خصوصاً . لقد كان إعلان تعيين المهدى مثلا سلطاناً على كردفان مثار العجب والدهشة ، لأن المهدى كان يحكم فعلا فى كردفان ؛ وكان طبيعيًّا أن يعتبر المهدى إجراء غريباً ذلك الذى جعل غوردون يعطيه إقليماً استولى هو عليه نفسه بحد السيف فعلا . ثم إن غوردون عندما جاء

إلى السودان لم تأت معه قوات عسكرية تسنده فى سياسته ، وكان المهدى محقاً لذلك فى اعتقاده أن غوردون لن يستطيع بالقوات التى لديه فى الخرطوم انتزاع الكردفان منه .

ويقول نعوم شقير : « ولم تعلم الحكمة التى أرادها غوردون فى إنشاء الغرض من رسالته لأهل السودان ، ثم فى تسمية محمد أحمد سلطاناً على كردفان . فإن محمد أحمد قد أصبح بعد واقعة شيكان سلطاناً معنوياً على السودان كله وسلطاناً فعلياً على جميع السودان الغربى . فهل يحتفل بعد بلقب « سلطان على كردفان » من حكومة جرد سيفه لقتالها وقهر جنودها المرة بعد المرة . وما الفائدة فى إعطائه هذا اللقب رسمياً ، ثم ما الفائدة فى تبليغ الأهلين قصد الحكومة فى إخلاء السودان فى مثل تلك الأحوال سوى إظهار العجز أمام المهدى ، وحمل الأهلين الذين كان لهم بقية أمل فى الحكومة على تركها بتاتاً والانضمام إلى المهدى قبل فوات الفرصة » .

فى فبراير ١٨٨٤ خرج « ستيوارت » من الخرطوم فى استطلاع على النيل الأبيض ليقف على مدى تأثر الأهلين بهذه المنشورات ، فى صالح الحكومة . وصحب معه لمساعدته فى هذه المأمورية شيخ الدويم حسين عبد الرحيم ، وقاضى الكلاكلة عبد القادر . ولكن ستيوارت لم يستطع التقدم بباخرته أبعد من الدويم التى قوبلوا عند وصولهم إليها بالنار يطلقها عليهم الثوار من كل جانب . ثم إن الشيخ عبد القادر قاضى الكلاكلة لم يلبث بعد هذه الرحلة الاستطلاعية أن انضم إلى معسكر المهدى . ثم كان لفشل هذه الرحلة فى تأمين الأهالى أكبر الأثر فى إهاجة الخواطر وبلبلة الأفكار فى الخرطوم ذاتها لدرجة أن غوردون اضطر — ولما تمض أيام قليلة على وصوله الخرطوم — إلى إصدار منشور جديد حشده هذه المرة بعبارات التهديد والوعيد ضد أولئك الذين لا يثبتون على ولائهم للحكومة . وفى هذا المنشور — الذى أرسله « بارنج » طى رسالته إلى « جرانفيل » فى ٢٧ فبراير ، قال غوردون إن جنوداً بريطانيين فى طريقهم الآن إلى الخرطوم ، وأنهم سيصلونها بعد أيام قليلة ، وعندئذ ينال نصيبهم من العقوبة كل أولئك الذين لا يزالون يسلكون سلوكاً سيئاً .

ولكن دعاة المهدى ووكلاءه كانوا عندئذ ينشطون نشاطاً عظيماً فى نشر

الدعوة ، ويشعلون الثورة فى كل أنحاء السودان . بل لقد كان واضحاً فى فبراير ١٨٨٤ — أى عند وصول غوردون إلى الخرطوم — أنه لن ينجح فى تحقيق الغرض الأساسى من مأموريته إذا هولم يسرع فى التووالساعة ودون أى تأجيل أو إمهال فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية إخلاء السودان .

* * *

وقد أوضح « أوكلاند كولفن » الإجراءات التى كان منتظراً أن يتخذها غوردون بمجرد وصوله الخرطوم لتنفيذ التعليمات المعطاة له ، فقال إنها تتألف من ثلاثة أمور .

أولا : إخلاء الخرطوم فوراً من غير المحاربين جميعاً والنساء والأطفال سواء كانوا أوربيين أو غير ذلك ، ممن يريدون مغادرة الخرطوم عند تنفيذ الإخلاء .

ثانياً : تأسيس نظام للحكم فى السودان بعد إخلائه ، وإذا كان هذا ممكناً ليحل محل سلطة الخديو ، ولكن على أن لا يبقى الجنود المصريون فى السودان ليساعدوا فى تأسيس مثل هذا النظام للحكومة به .

ففيما يتعلق بالإخلاء : كان كل القناصل والأوربيين قد غادروا الخرطوم وفى ديسمبر ١٨٨٣ كانت حامية فاشودة انسحبت إلى الخرطوم بينما كان من المنتظر انسحاب حامية الدويم وكوة وبلوغها الخرطوم فى أى وقت . واستمر الانسحاب بعد وصول غوردون، وأمكن فى شهر فبراير ١٨٨٤ إرسال حوالى الألف من الخرطوم إلى مصر ، ولكن سرعان ما دخل التباطؤ على عملية الانسحاب والإخلاء لأسباب : منها أن قسماً كبيراً من أهل الخرطوم كانوا لا يزالون يثقون فى غوردون وشجع وجوده بينهم على أنهم صاروا لا يريدون مغادرة الخرطوم ؛ ومنها أن بسبب إذاعات غوردون نفسه سرى الاعتقاد بأنه ممثل الحكومة البريطانية ومندوبها فى السودان، وأن نجدات من الجنود البريطانيين فى طريقها فعلا إليه ليس لاستنقاذ السودان من براثن المهدية فحسب ، بل ولغرض أهم من ذلك، هو ضم السودان إلى إنجلترة ، وما مجىء غوردون إلى الخرطوم إلا تمهيداً لمجىء الحملة الإنجليزية المرتقبة . ومما قوى هذا الاعتقاد أن غوردون إلى جانب إعلانه أن جنوداً بريطانيين فى طريقهم إلى الخرطوم

أخذ يرسل إلى القاهرة الجنود المصريين (المرضى) ويستبقى الجنود السودانيين هذا من جهة ؛ ومن جهة ثانية فإنه بدلا من أن يسرع فى إجراء الإخلاء وقد صار المهديون على مسافة قريبة جداً من الخرطوم ، كان يبدو أنه مهتم قبل أى شيء آخر بتأسيس الحكومة المنظمة القوية فى السودان . حقيقة كان جزء من تعليمات غوردون أن يعمل لإنشاء الحكومة الوطنية التى عليها أن تتسلم الحكم بعد الإخلاء ، ولكن اهتمام غوردون بهذه المسألة ، والتباطؤ الذى ظهر فى تنفيذ الإخلاء أثار ليس فقط فى السودان بل وفى إنجلترة كذلك الشك حول نية غوردون أن ينسحب من الخرطوم حقيقة قبل فوات الفرصة . فكان هذا الاعتقاد بقرب وصول النجدات الإنجليزية مبعث ذلك الشعور الزائف بالثقة والطمأنينة الذى ساد الخرطوم خصوصاً ، فأجل الذين أرادوا أصلا الانسحاب من العاصمة الخروج منها . ثم إن هذه الشكوك حول نيات غوردون كانت مبعث تغير رأى الحكومة الإنجليزية نفسها فى غوردون ، حيث رجح لديها الآن أنه قد خالف التعليمات الصادرة إليه ويعمل لتنفيذ سياسة من وضعه هو نفسه ولا يمكن اعتبار الحكومة الإنجليزية مسئولة فى شيء عنها . عبر عن رأى حكومة المستر غلادستون فى هذه المسألة كاتب سيرة اللورد جرانفيل وزير الخارجية . اللورد إدموند فيتزموريس ، فقال :

« ولقد كان من رأى آخرين أن الجنرال غوردون قد تخلى تماماً عن الأوامر والتعليمات الأصلية التى صدرت إليه ، حتى إن الحكومة لم تلبث أن اعتبرت نفسها بسبب ذلك متحللة من كل مسئولية . وتبعاً لهذا الرأى أقبل الجنرال غوردون بكل شهامة وبسالة على تأدية مهمته ، من حيث تخليص الحامية . لقد اختار البقاء ليضع موضع التنفيذ سياسة هى من صنعه ، ولا يجب أن تبذل دماء البريطانيين وأن تنفق أموالهم ، دون حساب ، وكما لو كانت مياها تجرى ، وذلك لإنقاذ جندى ، مهما كانت مكانته ، من أثر النتائج المترتبة على رفضه متعمداً الإذعان للأوامر التى أعطيت له » .

هذا ، وفيما يتعلق بتأسيس الحكومة الوطنية : أبرق غوردون إلى « بارنج » فى اليوم الذى وصل فيه إلى الخرطوم (١٨ فبراير ١٨٨٤) برسالة طويلة تناول فيها هذه المسألة بالتفصيل . فكان مما قاله إن انسحابه من الخرطوم دون أن يتمكن من

تعيين خلف له يكون بمثابة الإشارة لأن تنتشر الفوضى فى كل أرجاء السودان ، — ولو أن العنصر المصرى — كما قال — يكون قد تم انسحابه . وتلك كارثة ولا ترضى الإنسانية عنها . بل إن هذه الفوضى لا مفر منها حتى إذا أمكن تعيين خلف له ، ما لم يكن هذا الخلف مؤيداً من حكومة من الحكومات وخصوصاً من الحكومة البريطانية . واقترح غوردون أن يخلفه الزبير رحمت باشا وقال عنه : « إنه وحده الذى له القدرة على الحكم فى السودان ، والذى يرضى به السودانيون جميعهم » .

وهكذا أثار غوردون أول وصوله إلى الخرطوم مشكلة استغرق التفكير والجهد الذى بذل لإيجاد حل لها ، أسابيع عديدة وذلك حينما كان يتوقف نجاح مأموريته على عدم إضاعة يوم واحد بل وتوفير كل لحظة من الوقت لتنفيذ الإخلاء والانسحاب سريعاً من الخرطوم قبل فوات الفرصة . لقد أراد غوردون من قبل أن يستخدم الزبير لاعتقاده أن بوسع هذا مساعدته فى مهمته ، ورتبت مقابلة بالفعل بين الرجلين فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ بحضور إفلن بارنج ونوبار باشا والكولونيل ستيوارت . ولكن كل هؤلاء وغيرهم نصحوا بعد المقابلة — ولم يبد أثناءها أن الزبير تخلى عن اعتقاده بأن غوردون كان مسئولاً عن إعدام ولده سليمان الزبير على يد جيسى فى ١٨٧٩ ، أو أنه عفا عن غوردون — نصحوا بعد استخدام الزبير . بل كان من رأى الكولونيل واطسن (Watson) ، الذى خدم مع غوردون قبلا فى خط الاستواء وكان يعرف الرجلين جيداً — أن إرسال الزبير إلى السودان معناه الموت المحقق لأحدهما : الزبير رحمت أو غوردون باشا نفسه . أما جواب حكومة غلادستون على اقتراح غوردون الجديد باستخدام الزبير (١٨ فبراير) فقد جاء فى برقية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٨٤ إلى « بارنج » ، قالت فيها : « إن حكومة جلالة الملكة ترى أن هناك اعتراضات خطيرة ضد تعيين خلف للجنرال غوردون بناء على أمر يصدر من هذه الحكومة . . . وأن الرأى العام فى هذه البلاد (أى فى إنجلترة) لا يتحمل على كل الأحوال تعيين الزبير باشا » . ثم تأكد هذا القرار ، بعد أن أبرق غوردون فى ٣ مارس أن الترتيب الذى يجمع بين شخصه والزبير باشا فى الخرطوم ترتيب ضرورى ولا غنى عنه لنجاح مهمته . فتمسكت الحكومة الإنجليزية برأيها

فى هذه المسألة فى برقيتها إلى « بارنج » بتاريخ ١١ مارس ١٨٨٤ .

ولكن فى أثناء هذه المناقشة التى دارت بين غوردون وحكومته حول مسألة إنشاء الحكومة الوطنية فى الخرطوم واستخدام الزبير رحمت وتعيينه خلفاً له ، كان وقتاً ثميناً يضيع على غوردون نفسه . ومع ذلك فإن غوردون إلى جانب هذه المناقشة التى أثارها لم يبذل جهداً لإخلاء الخرطوم أو سحب الحاميات ، بل اكتفى بالإبراق إلى حكومته — كل يوم تقريباً — وعن طريق السير إفلن بارنج دائماً — بما كان يعن له دون انقطاع من مقترحات جديدة ، كان كل الأثر الذى تخلف عنها فى ذهن حكومة المستر غلادستون فى لندن ، أن غوردون إنما يقترح ويتخذ إجراءات غير حكيمة ، وأنه قد انحرف عن التعليمات والأوامر التى صدرت إليه أصلا ، وأنه إما أن يكون قد تعمد إهمال تنفيذ المأمورية التى أرسل من أجلها إلى السودان ، وإما أن يكون قد نسى إطلاق الغرض من إرساله . ذلك أن غوردون صار يريد منذ ٢٦ فبراير « تحطيم المهدى » ، ومن مقترحاته الأخرى : إرسال جنود من الهنود لحماية الحدود المصرية عند وادى حلفا ؛ علاوة على أنه يتخذ فعلا بعض الإجراءات لتحصين الخرطوم ضد المهديين الذين هددوا بحصارها . وهكذا ساعد هذا كله على رسوخ الاعتقاد بأن غوردون لا يريد الانسحاب من الخرطوم أو إخلاء السودان .

* * *

و — حصار الخرطوم :

وفى نهاية فبراير ١٨٨٤ تزايدت صعوبات الموقف فى الخرطوم ، حتى إن غوردون أبرق إلى « بارنج » فى أول مارس ، بشعوره « أنه سوف يتعذر عليه الخروج من الخرطوم ». وفى هذه البرقية حاول غوردون إلقاء التبعة فى ذلك على حكومته التى ترفض الاستجابة لمطالبه وخصوصاً إرسال الزبير باشا لمعاونته .

ثم إنه كان من رأى غوردون أن من الضرورى فتح الطريق بين سواكن وبربر ، وإرسال قوات من الهنود أو البريطانيين عن هذا الطريق إلى الخرطوم كى يتسنى إخلاء العاصمة . ولقد أيد الكولونيل ستيوارت هذا الرأى فى برقية بعث بها إلى « بارنج » فى ٤ مارس . وبعد أربعة أيام (٨ مارس) صار

غوردون يتوقع أن يقفل المهدى الطريق بين الخرطوم وبربر ، ويمنع المؤن عن الخرطوم ، ويقطع التلغراف الذى يصل الخرطوم بالقاهرة والعالم الخارجى . وفى برقية له فى نفس التاريخ (٨ مارس) إلى « بارنج » أكد غوردون أنه إذا امتنع إرسال الزبير إلى الخرطوم ضاعت كل فرصة فى إمكان سحب الحاميات .

وعندما لم يتلق غوردون جواباً بالموافقة على إرسال الزبير لمعاونته أو إرسال قوات هندية أو بريطانية لفتح الطريق بين سواكن وبربر ، وتأمين الطريق بين بربر والخرطوم ، وتبين له إصرار حكومته على ضرورة إخلاء الخرطوم فقط وعدم محاولة إنقاذ أو سحب الموظفين والعسكر المصريين فى المراكز والحاميات الأخرى فى داخل السودان، أبرق غوردون فى ٩ مارس (إلى بارنج) يعرض استقالته على حكومته واعتزامه الذهاب بكل البواخر والمؤن إلى مديريتى خط الاستواء . وبحر الغزال ، ووضع هاتين المديريتين تحت حكم ليوبولد الثانى ملك البلجيك الذى كان اقترح على غوردون منذ أواسط عام ١٨٨٣ الذهاب إلى الكونغو (البلجيكى) ووافق غوردون ولم يمنعه من الخدمة مع ليوبولد سوى اختيار حكومته له للذهاب إلى الخرطوم . ولكن هذه الاستقالة لم تلبث الحكومة البريطانية أن رفضتها فى ١٣ مارس ١٨٨٤ . وفى نفس البرقية أبلغ « جرانفيل » « بارنج » أن الحكومة ترفض تسمية الزبير رحمت حاكماً على الخرطوم ، وترفض إرسال جنود بريطانيين إلى بربر ، وأن لغوردون أن يطيل إقامته بالخرطوم إذا رأى ذلك ضرورياً لإنشاء الحكومة الوطنية ، ولكن عليه إخلاءها وسحب الحامية منها إلى بربر دون إمهال إذا وجد أن تحقيق ما يريد متعذر . ثم إن « جرانفيل » مع تمسكه بعدم إرسال الزبير أو أية جنود بريطانية أو هندية إلى السودان لم يلبث أن أكد فى برقية تالية فى ٢٥ مارس أن لغوردون مطلق الحرية فى الاختيار حسبما يراه ضرورياً بين البقاء فى الخرطوم المدة التى يريدها أو الانسحاب عن طريق الجنوب أو عن أى طريق آخر يرى فى وسعه استخدامه .

ولكن منذ ١١ مارس ١٨٨٤ كانت الحوادث قد بدأت تجرى بسرعة وبصورة قضت فى النهاية على كل أمل فى إمكان إخلاء الخرطوم ، وبالأحرى فى إمكان إخلاء سائر الحاميات فى داخل السودان ، كما كان يريد غوردون .

ففى ١١ مارس أبرق غوردون أن الثوار صاروا على مسافة ساعات قليلة من العاصمة على النيل الأزرق ، وأنهم يشرعون فى الإحاطة بالخرطوم . وفى نفس اليوم (١١ مارس) كتب إلى شقيقه : « من المرجح جداً أن تكون هذه آخر رسالة أبعث بها إليك لأن القبائل بين هذا المكان وبربر ، قامت بالثورة ، وسوف تحاول قطع الطريق علينا » . وفى ١٢ مارس قطع الثوار الخط التلغرافى بين الخرطوم والعالم الخارجى . وبدأ المهديون يحاصرون العاصمة . وكان بسبب ذلك أن غوردون لم يتلق فى حينه البرقية التى بعث بها « بارنج » بالتعليمات المرسلة بتاريخ ١٣ مارس من لندن ، والتى أضاف عليها « بارنج » أن الواجب على غوردون أن يعتبر أن الحكومة صارت متخلية تماماً ونهائياً عن فكرة إرسال الزبير وأن عليه تنفيذ تعليمات الحكومة بكل قدرته .

ولا شك أن غوردون بالرغم من قطع الخط التلغرافى ، فى ١٢ مارس وبداية الحصار على الخرطوم ، كان لا يزال لديه الفرصة خلال شهر أبريل بأكمله وحتى منتصف شهر مايو ١٨٨٤ للخروج من الخرطوم والنجاة بنفسه وبالحامية والموظفين المصريين وغير هؤلاء ، عن طريق بربر ، لو أنه حاول أن يفعل ذلك . ولكن غوردون الذى أضاع الفرصة السابقة (بين ١٨ فبراير تاريخ وصوله إلى الخرطوم ، ١٢ مارس تاريخ بداية الحصار) ، لم يلبث أن أضاع كذلك هذه الفرصة .

ففى اليوم الذى عرض فيه غوردون استقالته ، أى ٩ مارس ، أبلغ غوردون « بارنج » أنه إذا حدث أن قطع الخط التلغرافى ولم يصله جواب « بارنج » على برقيته هذه فهو سوف يعتبر صمت « بارنج » دليلا على الموافقة على مقترحاته بشأن البقاء فى الخرطوم وانتظار الزبير بها ومجىء القوات البريطانية إلى بربر .

أما وقد قطع الخط التلغرافى منذ ١٢ مارس ، فإن غوردون لم يتلق — كما ذكرنا — فى حينه برقية « بارنج » المرسلة إليه بتاريخ ١٣ مارس . والتى لم تصله إلا فى يوم ٩ أبريل . لأن الخط التلغرافى كان ينتهى عند بربر ، وكان على الرسول الذى يحمل البرقية أن يخترق خط الحصار حتى يصل بها إلى غوردون .

ولذلك فقد بقى غوردون بالخرطوم بين ٩ مارس ، ٩ أبريل أى مدة شهر بأكمله أضاعه غوردون سدى . بينما لم يكن هناك أى مسوغ لاعتبار « صمت »

بارنج الذى كان لسبب خارج عن إرادته ، قبولا من بارنج لمقترحات غوردون لقد دلت المناقشات التلغرافية التى جرت بين غوردون وبارنج ، والسابقة على برقية غوردون فى ٩ مارس ، على أن تعليمات الحكومة سوف تكون قطعاً ضد استخدام الزبير وضد إرسال نجدات بريطانية أو هندية . فكان لا يحق لغوردون أن يفترض أكثر مما يجب افتراضه فى هذه الحالة .

فى ١١ مارس علم غوردون بتحركات المهديين ، وتوقع — كما عرفنا — أن يبدأ هؤلاء فى أى وقت الآن فى حصار الخرطوم ، «وتجويعها» . فالمهديون كانوا يزحفون على الخرطوم ويقصدون مباشرة إلى احتلال الحلفاية — وتقع هذه على مسافة أميال قليلة فى شمال العاصمة — ويهدد احتلالها الخرطوم . وقرر غوردون وقف هذا الزحف فاشتبك جنوده مع المهديين فى أول وقائع حصار الخرطوم فى ١٣ مارس ١٨٨٤ — وتعرف هذه بواقعة الحلفاية . ولكن المهديين استطاعوا احتلال الحلفاية . وبذلك أقفلوا الطريق بين الخرطوم وبربر . وعندما حاول غوردون استخلاص الحلفاية ، انهزمت عساكره فى واقعة الشرق بالقرب من الخرطوم فى ١٦ مارس .

وكانت واقعة الشرق واقعة حاسمة . لأن المهديين الذين شجعهم هذا النصر بدأوا الآن عملياتهم لتضييق الخناق على الخرطوم وأم درمان . فى فبراير ١٨٨٤ شجعتهم كثيراً انتصارات عثمان دقنة فى السودان الشرقى على المضى فى العمليات العسكرية ضد الحكومة ، وبعد انتصار (الشرق) اعتقدوا فى أنفسهم أنهم قوة لن يقهرها أحد . ولقد كان بعد هذه الانتصارات الأخيرة فى الحلفاية والشرق — إلى جانب انتصارات عثمان دقنة — أن وصل الآن جواب محمد أحمد فى ٢٢ مارس ١٨٨٤ على رسالة غوردون إليه والتى سماه فيها سلطاناً على كردفان . فى هذا الجواب أعلن محمد أحمد أنه المهدى المنتظر ، وطلب من غوردون أن يقبل الإسلام ، ورفض بازدراء السلطنة على كردفان . قال «فلا حاجة لى بالسلطنة ولا بملك كردفان ولا غيرها ولا فى مال الدنيا ولا زخرفها» ؛ وعرض أن يعين غوردون من ضمن المديرين الذين ولاهم هو — أى المهدى — الحكم فى المديريات التى خضعت له مثلما فعل مع الذين سلموا له من المديرين والموظفين الذين كانوا فى خدمة الحكومة ، ووعد أن يكرمه مثلما أكرم

« عبد القادر سلاطين » ثم رد إليه هداياه، وأهداه هو «كسوة الزهاد أهل السعادة الكبرى الذين لا يبالون بما فات من المشتهيات طلباً لعالى الدرجات ، وهى جبة ورداء وسراويل وعمامة وطاقية وحزام ، وسبحة » . ثم قال : « فإن أنبت إلى الله وطلبت ما عنده لا يصعب عليك أن تلبس ذلك وتتوجه لدائم حظك ، وها هو الرسول الذى أتى منك واصل إليك مع رسل من عندنا كما طلبت والسلام » ويحمل هذا الخطاب تاريخ ٢٥ مارس ١٨٨٤ .

أثار هذا الجواب ثائرة غوردون ، فرد على المهدى فى لهجة عنيفة ، ويصف كتابه بأنه « الركيك العبارة ، العارى عن المعنى ، الدال على سوء نيتك وخبث طويتك » ؛ ويهدده بأنه أى المهدى « عن قريب سيبلى بجيوش لا طاقة (له) بها » . ؛ ويخيره بين أن يقبل النصيحة أو أن يستمر فى « فكرته الخامدة » وعندئذ فغوردون « مستعد لقدومه، ومعه رجاله يقطع بهم أنفاسه » . ومن ذلك اليوم اعتبر غوردون أنه فى حالة حرب مع محمد أحمد .

استأنف المهديون عملياتهم العسكرية . فحشدوا قواتهم عند (قبة خوجلى) فى الشمال ، وعند (الجريف) فى الجنوب من جهة النيل الأزرق وعند حلة الكلاكلة فى جهة البحر (النيل) الأبيض حيث حشد عبد القادر قاضى الكلاكلة الذى خرج من الخرطوم وانضم إلى المهدى فى الظروف التى عرفناها ، حوالى ٣٠٠٠ رجل ، وهذا عدا القوة التى حاصرت أم درمان من الشمال . وفى ٥ أبريل ١٨٨٤ غادر المهدى معسكره فى الأبيض ، فقصد إلى الرهد ، وهناك أخذ يستعد للزحف على الخرطوم . فعين عبد الرحمن النجومى أميراً عامّاً على الجيوش الواقفة على حصار الخرطوم وخرج النجومى من الرهد فى ٢٥ يونية ١٨٨٤ . وفى يوليو أخمد محمد أحمد فتنة صغيرة فى الرهد عندما ادعى رجل أتى من الغرب أنه خليفة المهدى، فكان نصيبه الحبس ثم القتل .

وفى ٢٢ أغسطس ١٨٨٤ خرج المهدى من الرهد غازياً إلى الخرطوم .

وفى هذا الوقت كان قد بلغ مركز غوردون فى الخرطوم منتهى الحروجة ، وبات من الواضح أن شيئاً لن يجدى حينئذ نفعاً فى إنقاذه إلا تدخل مسلح من الخارج وإلا استخدام قوات من العسكر النظاميين والمدربين خير تدريب والمسلحين بأقوى وأفضل سلاح لرفع الحصار عن الخرطوم .

هـ — فوات الفرصة :

لقد أدرك « بارنج » فى التو والساعة خطورة موقف غوردون فى الخرطوم عندما انقطع الخط التلغرافى بين القاهرة وهذه الأخيرة . وبعد هزائم الحلفاية والشرق بعث الإيطالى « كوزى » (Giuseppe Cuzzi) — وكان قد عينه غوردون وكيلا له فى بربر — بجملة رسائل إلى « بارنج » فى ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤ مارس ١٨٨٤ يشرح له خطورة الموقف ، وكيف أن غوردون وستيوارت وكل الأوربيين مهددون بأن يعزلهم الثوار من العالم ، ويلح عليه فى ضرورة اتخاذ عمل سريع . وبادر « بارنج » فأبرق بدوره إلى حكومته يبلغها (فى ٢٤ مارس ١٨٨٤) أن المسألة صارت منحصرة الآن فى « كيف يمكن إخراج الجنرال غوردون والكولونيل ستيوارت من الخرطوم وتخليصهما » . وكانت من رأى « بارنج » — كما أوضحه لحكومته منذ ١٦ مارس — أنه إذا أخفقت العمليات العسكرية فى السودان الشرقى فى فتح الطريق بين سواكن وبربر ، فإنه لا معدى حينئذ عن مواجهة مسألة إرسال حملة إلى الخرطوم لإنقاذ الجنرال غوردون وكانت هذه أول إشارة من جانب « بارنج » إلى توقع إرسال حملة عسكرية لإنقاذ غوردون .

ولكن فى شهر مارس وفى الشهور القليلة التالية لم تكن الحكومة البريطانية قد تنورت أو وصلها من المعلومات عن حقيقة الموقف فى الخرطوم ما يكفى لتقرير إرسال حملة عسكرية إلى السودان . وكان غوردون نفسه ، لدرجة ما . مسئولا عن ذلك . فحتى شهر أبريل كان غوردون يتحدث فى رسائله إلى « بارنج » عن « طبيعة الثورة التافهة ، التى يستطيع إخمادها خمسمائة من الرجال أصحاب العزيمة » ؛ ويؤكد لبارنج ، أنه والجنود والأهالى المحاصرين فى الخرطوم يشعرون أنهم آمنون على أنفسهم اليوم ولشهرين من الزمان كذلك كما لو كانوا يعيشون فى القاهرة ؛ وأن كل هذه المسألة لا بد منتهية فى مدة لا تزيد على أربعة شهور ، بما فى ذلك تحطيم المهدى نهائيًّا ، إذا أرسلت الحكومة البريطانية إلى السودان ثلاثة آلاف من الفرسان ، وألفاً من المشاة العثمانيين . وفى ٢٧ أبريل أكد غوردون أن الجميع « بخير وفى قوة وعافية » وفى اليوم التالى (٢٨ أبريل) :

قال إنه لا يخشى من شيء على الخرطوم بفضل التحصينات التى أنشأها ، ويعتقد أنه يستطيع المقاومة والثبات فى وجه العدو .

كتب غوردون هذا كله بينما الدراويش (المهديون) يطوقون العاصمة ويحشدون قواتهم حولها ويتأهب المهدى وهو فى الرهد للزحف على الخرطوم .

لا شك فى أن الحكومة البريطانية كانت تجهل حقيقة الحال فى السودان . ومن الثابت أن هذه الحكومة لم يبلغها إلا فى أواخر أغسطس ١٨٨٤ من الأنباء ما يجعلها تتوقع أن تسقط الخرطوم حتماً بعد تجويعها وهذا فى مدة أقصاها حوالى منتصف شهر نوفمبر من السنة نفسها .

وفى أثناء هذا كله ، استطاع « فرانك باور » مراسل التيمس والذى تعين منذ ديسمبر ١٨٨٣ قنصلا إنجليزيًّا فى الخرطوم — أن يبعث برسالة عن طريق كسلا ومصوع وسواكن فى ٢٨ أبريل ١٨٨٤ يقول فيها : إن غوردون مشتغل بوضع الألغام أمام الاستحكامات فى كل مكان . وكان لهذه الرسالة إلى جانب رسالة غوردون التى بعث بها فى اليوم نفسه (٢٨ أبريل) والتى يقول فيها إنه لا يخشى من شيء على الخرطوم بفضل التحصينات التى أنشأها — أكبر الأثر فى إزالة أية شكوك لدى الحكومة فى لندن فى أن غوردون قد دخل فى عمليات عسكرية فى السودان .

إن وضع الألغام وتقوية الاستحكامات وما إلى ذلك من الإجراءات المشابهة كان كله ضروريًّا للدفاع عن العاصمة التى يطوقها الثوار . أى أن هذه العمليات العسكرية كانت إجراء للدفاع فقط . ولكن الحكومة ، وخصوصاً رئيسها المستر غلادستون ، لم تكن تعتقد أن الموقف فى السودان بلغ من الخطورة الدرجة التى تبرر الالتجاء إلى العمليات العسكرية ؛ وسبب ذلك ، جهل الحكومة بحقيقة الحال وقلة المعلومات التى لديها عن الموقف .

وفى خلال أشهر مارس وأبريل ومايو ويونية ، وتقريباً كل شهر يوليو ، ظلت الحكومة (الإنجليزية) تعتقد أن شيئاً لم يحدث لتغير الحكومة شيئاً من سياستها بالضرورة ، وهى السياسة التى شرحتها التعليمات والتوجيهات المرسلة إلى القاهرة خصوصاً فى برقيات : ٢٣ أبريل ، ١٧ مايو ، ٢٤ يوليو ١٨٨٤ .

فقد طلبت الحكومة فى برقية ٢٣ أبريل إبلاغ غوردون أنها لا تريد إمداده

بقوات عثمانية أو غيرها للقيام بحملات عسكرية حيث إن ذلك خارج عن نطاق المأمورية المكلف بها ومتعارض مع سياسة السلم والتهدئة التى كانت هى الغرض من إرساله فى مهمته إلى السودان . وأما إذا كان يريد البقاء فى الخرطوم مع علمه بذلك ، فعليه أن يبلغ الحكومة سبب بقائه وأغراضه من هذا البقاء . والواجب على غوردون أن يبذل كل ما وسعه من جهد لإبلاغ الحكومة المعلومات التى تجعلها ملمة بالأخطار التى تهدد حالا الخرطوم وتلك المتوقع أن تتعرض لها هذه من بعد . وتطلب من غوردون حتى تكون متهيئة لمواجهة هذه الأخطار أن نشير عليها بمقدار القوة التى يرى أنها ضرورية لإمكان نقله من الخرطوم ، وكذلك الطريق الذى تدخل منه هذه القوة إلى الخرطوم ، والزمن المناسب لإجراء هذه العملية .

ولما كان المستر غلادستون لا يزال يعتقد أن الحصار لم يشتد للدرجة التى تقطع غوردون عن كل اتصال بالخارج أو تعرضه شخصياً للخطر ؛ فقد كان بناء على اقتراح منه أن أبرق « جرانفيل » بالتعليمات السالفة الذكر إلى القاهرة فى ٢٣ أبريل (إلى المستر إجرتون (Egerton) لغياب بارنج) ؛ ثم إنه كان بسبب ذلك أيضاً أن أبرق « جرانفيل » إلى « إجرتون » برسالة تالية فى ١٧ مايو جاء فيها : « حيث إن الخطة الأصلية لإخلاء السودان قد صار إسقاطها ، وحيث إن العمليات العسكرية العدوانية لا يمكن القيام بها بموافقة حكومة جلالة الملكة ، لذلك فمطلوب من الجنرال غوردون أن يضع موضع البحث وعلى أن يبعث تقريراً عنه ، أو أن يتخذ إذا كان ممكناً ، فى أول لحظة مناسبة الإجراءات (لإخراجه) لنقله من الخرطوم هو والمصريين الموجودين بها ، الذين شقوا فى خدمته أو خدموا بولاء صادق بما فى ذلك أسرهم وأولادهم ، وذلك بأى طريق يعتبره أفضل الطرق ، مع واجب عنايته بأمنه وسلامته هو وسائر الرعايا البريطانيين» . وفى برقية ٢٤ يوليو طلبت الحكومة أن يعاد إرسال التعليمات إلى غوردون . (تعليمات ٢٣ أبريل ، ١٧ مايو) إلا إذا كان تمثلها متيقناً من أن الرسائل السابقة قد وصلت غوردون فعلا .

ويبدو أن الحكومة فى لندن كانت تعتقد أن كل رسائلها أو تعليماتها التى بعثت بها إلى القاهرة بعد ١١ مارس كانت تصل إلى غوردون بانتظام

أما الحقيقة فهي أن غوردون تسلم رسالة ٢٣ أبريل، بعد أكثر من ثلاثة شهور ، في ٣٠ يوليو ، بينما تسلم رسالة ١٧ مايو في غضون شهر سبتمبر . وأما رسالة ٢٤ يوليو فقد وصلته في ٢٥ نوفمبر ولكن الحكومة في لندن كانت تجهل هذه الوقائع . ولذلك فحتى شهر يوليو ، كان هناك من بين أعضاء الوزارة البريطانية من اعتقدوا « أن الجنرال غوردون خالف الأوامر والتعليمات الصادرة إليه، وأن الحكومة لذلك صارت لا تتحمل أية مسئولية قبله . فهو قد أرسل في مأمورية لا تتعدى سحب الحاميات وإخلاء السودان ، ولكنه آثر البقاء لتنفيذ سياسة من عندياته أو من صنعه هو نفسه . ولذلك فلا وجه لأن يتحمل البريطانيون ، إنفاق الأموال الطائلة والتضحية بأرواحهم لإنقاذ جندي مهما كان ممتازاً ، من تبعات عصيانه المتعمد للأوامر التي أعطيت له » . بل إن وزير الحربية هارتنجتون كان حتى يوم ٨ أغسطس يقول : « إن الحكومة لا تزال غير مقتنعة أن غوردون عاجز عن تنفيذ انسحاب الحاميات من الخرطوم ولكنها ترى أنه قد أزف الوقت الذي يجب فيه الحصول على معلومات دقيقة عن موقفه ، وأن تمده بالمساعدة إذا كان هذا ضرورياً » .

والسبب في أن الأخبار التي أمكن أن تصل إلى الحكومة كانت قليلة ، هو أن الدراويش (الأنصار أو المهديين) بتضييقهم الحصار على الخرطوم جعلوا متعذراً أي اتصال مع الخارج . فإنه ماعدا رسالة صغيرة أمكن إخراجها من الخرطوم خلال النصف الأول من شهر أبريل (ويقيناً ليس بعد ١٤ أبريل) وقف كل اتصال بالخرطوم حتى وصلت إلى مصوع رسائل غوردون المحررة في ٢٧ أبريل (اثنان إلى بارنج) ٣٠ يوليو (إلى بارنج ونوبار) ، ٣١ يوليو (إلى بارنج) ، ورسائل فرانك باور إلى جريدة التيمس في (٢٨ أبريل ، ٣٠ ، ٣١ يوليو) ، وقد نشرتها هذه الجريدة في عدد ٢٩ سبتمبر ١٨٨٤ .

هذه الرسائل أوضحت حقيقة الموقف في السودان . فقد تبين منها أن السبب في بقاء غوردون في الخرطوم إنما هو عجزه عن مغادرتها بسبب الحصار الشديد المضروب عليها ، وهو الحصار الذي قالت هذه الرسائل إنه استطال حتى الآن مدة خمسة شهور بتمامها ، وأن كل ما يستطيع غوردون فعله هو أن يصمد في

وجه المهديين مدة أخرى لا تزيد على شهرين فقط ، يتحتم بعدها ، إذا لم تقرر الحكومة إرسال النجدة إلى الخرطوم ، أو تأخر مجئ النجدة فى الوقت المناسب ، أن تسقط الخرطوم فى يد المهدى .

ولكن وصول هذه الرسائل إلى لندن ، صادف ذيوع الأنباء بها عن حصار غوردون فى الخرطوم ، ومدى الأخطار التى تهدده ، فلم يعد الرأى العام البريطانى يرضى بسكوت الحكومة وامتناعها عن نجدة غوردون ، وأخذ الرأى العام يضغط على الحكومة لتقوم بعمل سريع لإنقاذه . والسبب فى ذلك أن الحكومة كانت قد نشرت منذ أول مايو ١٨٨٤ كتاباً أزرق إنجليزياً يشتمل على طائفة من رسائل غوردون ، وجد الناس فى أحد هذه الرسائل أن غوردون يعيب على الحكومة عيباً شديداً أنها قد تخلت عن الحاميات فى السودان ولا تريد إنقاذها ، الأمر الذى وصفه غوردون بأنه ينطوى على مهانة للشرف لا تمحى. واهتمت الملكة « فكتوريا » شخصياً بمسألة إنقاذ غوردون. وحملت الصحافة حملة عنيفة على الوزارة ، واشترك فى هذه الحملة فريق من الوزراء أنفسهم خصوصاً ، الذين صاروا يطالبون بالعمل السريع لإنقاذ غوردون .

وفى ٢٧ يونية بلغ الحكومة خبر سقوط بربر فى أيدى الدراويش . وكانت بربر قد سقطت فى أيديهم منذ ٢٦ مايو ١٨٨٤ . فتأكد بهذا الخبر ، أن أى تقهقر من الخرطوم صوب الشمال قد أصبح الآن متعذراً .

* * *

و — حملة الإنقاذ :

ومنذ ٤ أغسطس ١٨٨٤ إذاً قرر البرلمان مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية « لتمكين حكومة جلالة الملكة من القيام بالعمليات اللازمة لإنقاذ الجنرال غوردون ، إذا اتضح أن هذه العمليات ضرورية ، وللقيام بالاستعدادات اللازمة لها» . ثم تقرر أخيراً إرسال (حملة إنقاذ) (Relief Expedition) عين لقيادتها السير جارنت ولسلى (Garnet Wolseley) صاحب انتصار التل الكبير .

وفى ٩ سبتمبر وصل « ولسلى » إلى القاهرة ، وبعد عشرين يوماً تقريباً غادر ولسلى القاهرة ، فبلغ وادى حلفا فى ٥ أكتوبر . وفى الوقت نفسه كان

ضابط آخر السير هربرت ستيوارت (Stewart) قد بدأ السير على دنقلة بقسم من الجنود ؛ فلم يلبث أن انضم إليه ولسلى بدنقلة فى ٣ نوفمبر ، ثم عاد « ولسلى » من دنقلة إلى وادى حلفا ليستحث إنجاز الترتيبات لزحف بقية الجيش من وادى حلفا .

وفى وادى حلفا بلغت « ولسلى » رسالة غوردون المشهورة المؤرخة فى ٤ نوفمبر ، وكانت هذه رسالة مطولة عن حوادث الحصار خصوصاً ، كان مما جاء فيها : « فى جهة المتمة الآن خمسة وابورات عليها تسعة مدافع بانتظاركم . يمكننا أن نثبت فى الحصار ٤٠ يوماً بالراحة ، ومن ثم يصعب علينا الثبات » . وقد وصلت « ولسلى » هذه الرسالة يوم ١٧ نوفمبر . فكان واضحاً أن السرعة كل السرعة صارت ضرورية حتى يمكن إنقاذ غوردون والعاصمة .

وعلى ذلك فقد أرسل « ولسلى » السير هربرت ستيوارت ومعه الكابتن كتشنر (Kitchner) الذى ألحق بقلم المخابرات ، بقسم من الجيش صار عرف باسم (طابور الصحراء) (Desert Column) يقصد إلى الخرطوم مباشرة لإنقاذ غوردون قبل فوات الفرصة يتخذ طريقه أولا إلى المتمة عبر الصحراء ، وهى مسافة ١٧٦ ميلا ومن المتمة بطريق النيل إلى الخرطوم .

وفى طريقه اشتبك « ستيوارت » مع الدراويش فى معركتين حاميتين : الأولى عند آبار الجكدول (Jakdul) فى ٥ يناير ١٨٨٥ ، والثانية عند آبار أبى طليح فى ١٧ يناير ١٨٨٥ . وتكبد المهديون فى الواقعتين خسائر فادحة . ولكن بعد يومين من واقعة أبى طليح أصيب « ستيوارت » بجرح قاتل فى واقعة ثالثة بالقرب من المتمة وكان الدراويش بقيادة النور عنقرة (١٩ يناير) . فتسلم القيادة السير تشارلس ولسون (أقدم الضباط بعد السير هربرت ستيوارت) . والتقى السير تشارلس ولسون بالوابورات التى تحدث عنها غوردون فى رسالته السالفة الذكر إلى « ولسلى » . ومنها علم « ولسون » أن الموقف فى الخرطوم يكاد يكون ميئوساً منه .

ولكن لا بد من الزحف مباشرة على الخرطوم . أضاع — ولسون — وقتاً ثميناً عند (القبة) (Gubat) القريبة من المتمة — فلم يتقدم منها على الخرطوم إلا يوم ٢٤ يناير ، وفى ٢٨ يناير وصل إلى الحلفاية . ولكن عند وصوله إلى الحلفاية ،

علم السير تشارلس ولسون أن الخرطوم سقطت ، وأن الدراويش اقتحموا العاصمة ، قبل يومين اثنين فقط (أى فى ٢٦ يناير ١٨٨٥) وأنهم قتلوا الجنرال غوردون .

* * *

ط — سقوط الخرطوم :

لقد صمد غوردون للحصار المضروب على الخرطوم بالرغم من شدائد الحصار وخصوصاً المجاعة . ولكن لم تلبث أن تضافرت عوامل عدة على إضعاف المقاومة والتمهيد لسقوط الخرطوم . منها خسارة معظم الوابورات التى اعتمد عليها غوردون فى حملات تموين العاصمة وفى الدفاع عنها ضد الدراويش حيث غرق بعض الوابورات (١٨٨٤) واستولى المهديون على البعض الآخر ؛ ومنها سقوط بربر فى ٢٦ مايو ١٨٨٤ ؛ ثم وفاة محمد على بك (باشا) أقدر ضباط غوردون فى واقعة أم ضبان فى سبتمبر ١٨٨٤ ، وهى واحدة من المعارك الكثيرة التى اشتبك فيها ضباط غوردون مع الدراويش لمحاولة رفع الحصار عن الخرطوم، أو لإدخال المؤن إليها ؛ ثم إرسال الكولونيل ستيوارت لمقابلة الحملة الآتية لإنقاذ الخرطوم واستعجالها . وكان غوردون قد أوفد مع ستيوارت القنصل الفرنسى هربين (Herbin) والقنصل الإنجليزى (ومراسل التيمس) فرانك باور ، ومعهم عدد من التجار اليونانيين والسوريين واليهود بالوابور (عباس) لمقابلة الحملة عند ما بلغه نبأ قدومها . ولو بقى ستيوارت مع غوردون لانتفع هذا الأخير بنشاطه وبخبرته كثيراً فى مراقبة التحصينات وأعمال الحصار عموماً . (وقد قتل الدراويش ستيوارت وصحبه عند قرية هبة قريباً من أبى حمد فى ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ بعد ثمانية أيام فقط من مغادرة ستيوارت للخرطوم) .

وعند ما كتب غوردون إلى شقيقته فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٤ قال : « وقد يكون هذا آخر خطاب منى إليك » . والحقيقة أنه فى ديسمبر كان قد بدأ يشعر يقيناً أن الأمل فى الخلاص زال تماماً . فالمهديون ما زالوا يضيقون الحصار على الخرطوم ، بل كان فى وسعهم قطعاً الاستيلاء عليها إذا هاجموها لأن الحامية كانت فى حالة من الضعف بحيث لا تقدر على المقاومة . ونال الدراويش

نصراً آخر عند ما سلمت لهم أم درمان فى ٥ يناير ١٨٨٥ بعد أن نفدت المؤن من الحامية . وكانت أم درمان « كالروح » بالنسبة للخرطوم كما قال المهدى فى كتابه إلى عثمان دقنة عامله ، يذيع نبأ سقوط أم درمان ويبشر بسقوط الخرطوم قريباً .

ولكن المهديين فى شهر ديسمبر ١٨٨٤ كانوا لا يزالون مترددين فى الهجوم على العاصمة واقتحامها . فلم يقرر المهديون على ما يبدو نهائيًّا الهجوم على الخرطوم إلا خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٨٨٥ . وكان لتقريرهم الهجوم عليها سببان رئيسيان : أولهما أن الإنجليز لعدم زحفهم السريع مباشرة بعد انتصارهم فى واقعتى الجكدول (٥ يناير ١٨٨٥) ، وأبى طليح (١٧ يناير ١٨٨٥) شجعوا المهدى على تقرير اقتحام الخرطوم وذلك بعد أن كان الخوف من الحملة الإنجليزية جعله يؤثر الانسحاب إلى كردفان . فلما رأى تباطؤ الحملة عول على اقتحام الخرطوم حتى إذا سقطت هذا انتفى الغرض من إرسال الحملة الإنجليزية — وهو تخليص الخرطوم وإنقاذ غوردون، وزادت الصعوبات فى طريقها ، فلا تلبث حتى تؤثر الارتداد والنكوص على أعقابها وعلى ذلك قرر المهدى يوم ٢٣ يناير ١٨٨٥ أن يذهب قسم من جيشه لمقابلة البريطانيين الزاحفين على الخرطوم ، فيوقع بهؤلاء هزيمة ساحقة ، « تعيد إلى الأذهان ذكرى اندحار هيكس فى وادى كشجيل » أو غابة شيكان بينما يذهب القسم الآخر إلى الخرطوم للمعاونة فى تضييق الحصار عليها حتى ترغمها المجاعة على التسليم . ولكن هذه الخطة سرعان ما تخلى عنها المهدى عند ما حدث فى اليوم التالى (٢٤ يناير) أن تسلل من المدينة المحاصرة أحد ضباط الباشبوزق (السنجق عمر إبراهيم) وفر إلى معسكر المهدى — ولم يكن الذين فروا من الخرطوم إلى المهدى قبل ذلك من الذين لهم « اطلاع على مجريات الأحوال » . ولكن عمر إبراهيم نقل إلى المهدى معلومات على جانب عظيم من الأهمية عن حقيقة الحالة فى الخرطوم ؛ وقبل كل شىء أخبره بوجود ثغرة فى الخندق المحفور للدفاع جنوبى الخرطوم من النيل الأزرق إلى النيل الأبيض . وهذا الخندق لم يكن يتصل بالنيل الأبيض إلا فى زمن ارتفاعه فإذا انخفض النيل انحسر عن ثغرة يمكن الدخول منها بسهولة إلى الخرطوم . وقد أمكن سد هذه

الثغرة وقتئذ (١٥٠٠ متر) ما عدا جزء بسيط منها (٥٠٠ متر) بقى بين الخندق والنيل الأبيض . وقد تركت هذه الثغرة دون دفاع اللهم إلا مركبين وضعهما غوردون فى هذا المكان وعلى كل منهما ضابط و ٢٥ جندياً . وتلك كانت الثغرة التى دل عمر إبراهيم الدراويش عليها : كما دلهم على ترتيبات التحصينات وتوزيع الجنود عموماً . وكان ذلك هو السبب الرئيسى الثانى الذى جعل المهدى يقرر الهجوم على الخرطوم .

كان للمهدى نظام جيد للمخابرات فعلم من جواسيسه أن الإنجليز غادروا (القبة) للزحف على الخرطوم فى فجر يوم ٢٤ يناير (وكان يوم سبت) . علم المهدى بذلك يوم ٢٥ يناير (أى الأحد) . فقرر الهجوم على الخرطوم دون أى إبطاء . وتمت الاستعدادات فى الليل . وقبل فجر يوم ٢٦ يناير هاجم الدراويش العاصمة وسقطت هذه فى أيديهم . واستمر التقتيل إلى قرب الضحى فقتل من أهل الخرطوم حوالى ٣٥,٠٠٠ نسمة . وكان من بين الذين قتلوا الجنرال غوردون نفسه .

وفى صباح ٢٨ يناير وصل السير تشارلس ولسون على الوابور (بوردين) إلى شمال الحلفاية . ولكن منذ ٢٧ يناير وهو لا يزال عند الثمانيات صار يسمع الدراويش ينادون « الخرطوم سقطت والغوردون مات » . وسمع ذلك أيضاً عند وصوله إلى الحلفاية . وابتدره الدراويش فى المكانين بإطلاق القنابل والرصاص على مركبه . وعلم اللورد ولسلى (وكان فى كورتى) بالخبر فى ٤ فبراير ١٨٨٥ . وكان سقوط الخرطوم مؤذناً ببدء السيطرة المهدية فى السودان .

ذكرنا فى كتابنا عن (غوردون فى الخرطوم) الذى ظهر بالإنجليزية فى سنة ١٩٥١ : أن أجمونت هيك (Egmont Hake) الذى نشر جورنال غوردون ، عزا فشله فى مهمته إلى أن غوردون لم يلق أية معاونة بل كان يلقى كل معارضة فى قيامه بمأموريته . وهذا الرأى سجله إجمونت هيك فى عام ١٨٨٥ عند ما كانت المعلومات لا تزال ضئيلة لمعرفة حقيقة ما حدث . ولكن دراسة هذه المأمورية أوضحت حقيقتين هامتين : أولاهما أن غوردون نفسه وإلى درجة بعيدة كان مسئولا ، منذ اللحظة التى وصل فيها إلى السودان ، عن زيادة الصعوبات التى أحاطت به وعطلت تنفيذ مهمته ، سواء فى إجراءاته الداخلية ، أو فى إثارة

المسائل التي كان يضيع وقت ثمين قبل أن تصل وزارة الخارجية البريطانية إلى حلول لها؛ وذلك دون أن يبدأ غوردون باتخاذ خطوة واحدة ، أثناء هذا الوقت كله ، لتنفيذ الإخلاء .

وثانياً : فإنه لما كانت وزارة المستر غلادستون من أول الأمر تقف موقف المعارضة من أي تدخل عسكري في السودان ، فقد كان واضحاً أنه لا يمكن إدخال أي تغيير على هذه السياسة إلا إذا اقتنعت الحكومة اقتناعاً تامًّا بأن مثل هذا التغيير ضروري فعلا . والذي حصل هو أن الحكومة في لندن لم تقتنع نهائيًّا بأن مركز غوردون في الخرطوم قد صار محفوفاً بالمخاطر إلا حوالي آخر شهر أغسطس ١٨٨٤ . وعلى كل الأحوال فإنه منذ أن تقرر إرسال (حملة الإنقاذ) انتهت مسئولية الحكومة ، وخرجت المسألة من أيديها . وصارت مجرد سباق ضد الوقت للحاق الوصول إلى الخرطوم وإنقاذ غوردون قبل فوات الفرصة ، وذلك منذ أن وصل ولسلي إلى مصر . وكانت النتيجة خسارة هذا السباق وسقوط الخرطوم ومقتل غوردون .

ومع ذلك فإن مسألة فشل غوردون في مأموريته لا تزال مثار نقاش طويل بين الذين أرادوا توزيع مسئولية إخفاق البعثة بالعدل والقسطاس على حكومة المستر غلادستون وعلى غوردون نفسه ، وبين الذين آثروا إلقاء التبعة على كاهل غلادستون وحكومته وحدهما كما فعل «إجمونت هيك» من سبعين سنة خلت . وحتى أيامنا هذه لا يزال يوجه فريق من الكتاب اللوم الشديد لحكومة أضاعت الفرصة بسبب عناد رئيسها ولعجزها عن مواجهة الأمر بالحزم الكافي ، فتركت غوردون يذهب ضحية «الشهامة والبسالة» ، أي ذلك الشعور النبيل الذي جعله يقبل مأمورية إخلاء السودان . ولعل اللورد إلتون (Elton) الذي ظهر كتابه من مدة قليلة (في بداية ١٩٥٥) عن سيرة غوردون صاحب أو بطل الخرطوم ، هو خير من أوضح وجهة النظر هذه في الأعوام الأخيرة .

على أن مسئولية هذا الفشل عند فريق ثالث لا تنفرد في تحملها حكومة المستر غلادستون أو هي من نصيب غوردون وحده أو أنها موزعة بينهما ، بل إن هذا الفريق لا يجد مناصاً من إشراك مسئول آخر معهما ، هو السير إفلن

بارنج « كرومر » ؛ بالرغم من أن أحداً لا ينكر أن « بارنج » قد بذل قصارى جهده وبالقدر الذى تسنّى له كوسيط بين غوردون وحكومته ، ليمكن غوردون من تأدية مهمته ؛ ولا يستند على أى أساس من الصحة اتّهام غوردون له بالتّهاون أو التّراخى فى تأييد مطالبه من حكومته .

وأما مسئولية « بارنج» فى نظر هؤلاء فيمكن إيجازها فى أن الواجب كان يقتضيه أولا ومنذ أن بدأت الأمور تتأزم بسبب الثورة فى السودان أن لا يعطى الوزراء المصريين كل ذلك الوقت الذى قال إنه أراد أن يتركه لهم حتّى يصلوا بتفكيرهم بعد تقليب وجوه الرأى فى الموقف فى السودان إلى الاقتناع بأن الإخلاء أفضل حل لهذه المسألة ؛ بل كان الواجب المبادرة بتقرير الإخلاء ، دون حاجة لإضاعة الوقت الذى كان ممكناً الاستفادة منه فى الانسحاب من الخرطوم ، قبل أن يكون التباطؤ فى اتخاذ قرار الإخلاء وكما حدث — من أسباب فوات الفرصة . أما وجه المؤاخذة الآخر ، فهو أن « بارنج » ما كان يجب عليه أن يزيد شيئاً على التعليمات التى صدرت إلى غوردون فى لندن فى ١٨ فبراير ١٨٨٤ . فقد جعلت الإضافة التى زيدت عليها فى القاهرة ، تنفيذ الإخلاء مرهوناً بإنشاء الحكومة الوطنية فى السودان — الأمر الذى جعل غوردون يقترح (المشاريع) ، ويدخل فى المفاوضات مع حكومته والتى لم يكن لها من أثر سوى إضاعة الوقت الثمين فيما لا جدوى منه ولا طائل تحته .

ونشاط البلاد الاقتصادى خصوصاً . وذلك حتى انقضاء عهد عباس للأسباب التى ذكرناها .

ولكن الحال لم يلبث أن تغير بعد ذلك ، فبدأ بمجرد وفاة عباس ذلك الأثر الذى تحدثنا عنه كنتيجة مترتبة على وضع البلاد تحت الوصاية الدولية : ونعنى به تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر .

فقد اشتهر عن محمد سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) حبه للأجانب وتساهله معهم ، وانتظر هؤلاء كل خير على يديه ؛ فعظم نزوحهم إلى مصر فى عهده ، ولم يكونوا كلهم من خيار القوم ، بل كانوا إجمالا من المغامرين الذين أرادوا استغلال البلاد واستنزاف دمائها طلباً للثراء السريع . واسترعى تدفقهم على البلاد ونشاطهم غير المشروع انتباه القنصل الفرنسى « ساباتيه » الذى كتب فى ٢ أكتوبر ١٨٥٤ بعد مضى حوالى ثلاثة أشهر فحسب من بداية الحكم الجديد: « لقد تدفق على البلاد من جميع أنحاء أوربا ، بمجرد ذيوع الخبر عن وفاة عباس باشا جمهور كبير انقض على مصر كما لو كانت هذه " كاليفورنيا" جديدة » . وقال « ساباتيه »: « إن هؤلاء كانوا من المغامرين الذين جاءوا للبحث عن الذهب ، وقد جعلوا دأبهم تقديم المشروعات الخيالية والخطط الجنونية إلى سعيد باشا الذى لا يزال يضيع وقتاً ثميناً فى فحصها لطيبته ولرغبته فى الإصلاح ».

ولم تكن هذه المشروعات الإصلاحية المزعومة إلا وسيلة للتحايل على الحكومة ومطالبتها بتعويضات مالية طائلة ، بدعوى أن الحكومة بعد قبول هذه المشروعات قد تعمدت تعطيلها أو أخطأت فى تنفيذها ، إلى غير ذلك من الدعاوى والتلفيقات التى كان يساعد هؤلاء المغامرين عليها قناصلُ دولهم الذين كانوا يتجرون لحسابهم الخاص والذين شاركوهم فى هذه التعويضات .

فلم يمض وقت طويل حتى وجد سعيد أن سيلا من القضايا قد انهال عليه ، وتولى نظر هذه القضايا المحاكم القنصلية لأن أصحاب القضايا من الأجانب ؛ واتبعت هذه المحاكم خطة لا تحيد عنها هى الحكم دائماً لمصلحة رعاياها المتخاصمين مع الحكومة ، ولفائدة القناصل أنفسهم ، وكان من بين ذوى السمعة السيئة فى هذا الميدان القنصل الأمريكى « إدوين دى ليون » الذى خرج بمغانم طائلة ، والقنصل البلجيكى واتحاد الهانسا « زيزينيا » ، وقنصل اليونان

بناء على هذه التعليمات أمر اللورد ولسلى القوات الموجودة فى (القبة) برئاسة الجنرال السير ردفرس بولر (Redvers Buller) الذى تسلم القيادة من السير هربرت ستيوارت بعد جرحه ، أن يستولى على المتمة » بمجرد أن يتجهز لذلك ، على أن يضم قواته بعد ذلك إلى قوات الجنرال « إرل » (Earle) (وهو الذى كان يقود قسم الجيش الزاحف من كورتى على طريق النيل فى الوقت الذى تقدم فيه (طابور الصحراء) بقيادة الجنرال السير هربرت ستيوارت لنجدة غوردون ؛ فتقوم القوتان بهجوم على بربر . وقد طلب من « إرل » بعد أن يستولى على (أبى حمد) أن يكون قريباً من بربر فى نهاية فبراير لهذا الغرض . وكان على القوتين بعد الاستيلاء على بربر ، الزحف على الخرطوم فى فصل الشتاء التالى .

ولكن القوة الموجودة فى (القبة) لم تكن فى حالة تسمح لها بالزحف على المتمة وذلك لقلة عددها ولقلة الجمال اللازمة لنقل المؤن ، ولأن المؤن ذاتها كانت قليلة جداً بحيث لا تكفى إلا لاثنى عشر يوماً فقط ، بينما المتمة مدينة محصنة وبها حامية من حوالى ٢٠٠٠ رجل ، ويستعد المهدى لإرسال الإمدادات القوية إليها .

فقرر « بولر » التقهقر إلى (أبى طليح) التى وصلها فى ١٥ فبراير .

أما القوة التى مع الجنرال « إرل » والتى مهمتها الاستيلاء على أبى حمد ثم التقدم إلى بربر ، فقد غادرت كورتى فى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٤ ، واضطرت إلى التوقف بعض الوقت عقب سقوط الخرطوم ، ثم صدرت الأوامر إليها ثانية بالتقدم فى ٧ فبراير ، وفى ١٠ فبراير ١٨٨٥ اشتبكت مع الدراويش وانتصرت عليهم فى معركة حامية عند جبل كريكان (Kirbekan) . وسقط فى هذه المعركة الجنرال « إرل » وتسلم القيادة الجنرال براكنبرى (Brackenbury) . وفى ١٦ فبراير وصلت الأوامر من اللورد ولسلى بأن يقابل هذا الطابور ، طابور الصحراء فى موعد لا يتجاوز ٢٦ فبراير ، وذلك للقيام بهجوم مشترك على بربر ، وعندئذ بعث « براكنبرى » يوضح للجنرال ولسلى كل الصعوبات التى تحول دون تنفيذ التعليمات الخاصة بالهجوم على بربر فى الموعد المحدد لهذا الهجوم .

وعرف ولسلى صعوبات الموقف من التقارير التى وصلته فى وقت واحد من قائدى الطابورين ، « بولر » و« براكنبرى » ، وحينئذ تبين له استحالة الاستيلاء على بربر قبل قدوم الصيف ، وقرر سحب قواته إلى مكان بين دنقلة ومروى

يعسكرون فيه خلال شهور الصيف ، وأصدر تعليماته بذلك فى ٢٠ فبراير ١٨٨٥ وفى حوالى منتصف مارس كانت هذه القوات جميعها قد عادت إلى كورتى فى انتظار استئناف الزحف — بعد إمداد الحملة بالمؤن والرجال — على الخرطوم فى الشتاء القادم .

وقد تأثرت العمليات العسكرية التى كانت تجرى مستقلة فى السودان الشرقى بقرار الحكومة تحطيم قوة المهدى ، بعد مقتل غوردون وسقوط الخرطوم ، وكان ولسلى اقترح لهذا الغرض إرسال قوة كبيرة إلى سواكن للقضاء على عثمان دقنة — وكانت هذه من حوالى ١٣,٠٠٠ رجل بكل معداتهم . ولإنشاء سكة حديدية بين سواكن وبربر ، وقد تعين لقيادة هذه القوة الجنرال جراهام فى ٢٠ فبراير ١٨٨٥ ، فرحل جراهام إلى سواكن فى ١٢ مارس ، وأحرز جراهام جملة انتصارات فى حملته الثانية هذه أعادت إلى الأذهان انتصارات حملته الأولى — فانتصر على عثمان دقنة فى واقعة (تل هشيم) فى ٢٠ مارس ١٨٨٥ ، والتحم معه فى معركة حامية بعد ذلك بيومين فى طريق (تماى) — واقعة توفرك (Tofrek) — وفى ٣ أبريل تقهقر عثمان دقنة من (تماى) وتوغل فى الصحراء ، فدخل جراهام (تماى) ووجدها خالية ، وأحرقها ثم عاد إلى سواكن ، دون أن يحقق الغرض الذى جاءت من أجله الحملة ، وهو القضاء على عثمان دقنة ، ثم أخفقت الحملة فى غرضها الآخر ، وهو مد السكة الحديد إلى بربر . ذلك أنه ما كاد يبدأ العمل فى إنشاء السكة حتى جاءت التعليمات من لندن بوقف بنائها لأية مسافات كبيرة حتى يجرى بحث الموضوع مرة أخرى ، ثم لم يلبث أن ترك المشروع جانباً ، وبدأت الحملة ذاتها تنسحب من سواكن فى ١٧ مايو ١٨٨٥ .

وكان هذا الانسحاب من سواكن بناء على قرار الحكومة الإنجليزية بإبطال كل العمليات العسكرية فى السودان والانسحاب من هذه البلاد نهائياً .

* * *

لقد كانت ثورة الغضب من مقتل غوردون وسقوط الخرطوم تقضى على حكومة المستر غلادستون ، حتى إنه لم ينقذها إلا أكثرية قليلة (١٤ صوتاً) من قرار مجلس العموم التصويت بلوم الحكومة وطرح الثقة بها بسبب هذه الكارثة ، وذلك يوم ٢٨ فبراير ١٨٨٥ . ولكن ثورة الغضب هذه لم تلبث أن خفت حدتها

واستطاعت الحكومة أن تعيد النظر فى مسألة السودان فى جو من الهدوء والسكينة . وعندئذ تبين لها أن مجرد الاستيلاء على بربر وليس استرجاع الخرطوم ذاتها ، أمر لن يتحقق قبل بداية الصيف بالقوات العسكرية الموجودة لديها ، وأن مسافات شاسعة تفصل بين دنقلة ، المكان الذى انسحب إليه اللورد ولسلى ، وبين الخرطوم حيث كانت تتركز قوات المهدى ، وأكد اللورد ولسلى نفسه فى تقرير هام بعث به إلى حكومته فى ٦ مارس ١٨٨٥ : « أن هزيمة المهدى تتطلب الدخول فى حملة عسكرية كبيرة ، لأن نفوذه وسلطانه قد زادا بالطبع كثيراً بسبب انتصاراته الأخيرة ، فهو يتمتع بسيطرة كاملة على السودان جميعه ما عدا مديرية دنقلة التى نحتلها ؛ وكل الطبقات تنظر إليه على أنه فاتح عظيم ورجل مقدس جداً ، ويعتقد عدد كبير جداً أنه المهدى المنتظر حقيقة ، بينما ليس لنا — كما استمر ولسلى يقول — فى هذه البلاد حزب يناصرنا ، ونعيش وسط جواسيس وأعداء متخفين . وقليلون أولئك الذين يبدو أنهم يشعرون بأية ثقة فى قدرتنا على هزيمة المهدى » . وطلب ولسلى إمدادات بالرغم من الجيش الكبير الذى معه ، من المشاة والفرسان .

وعلى ذلك فقد وجدت حكومة المستر غلادستون أنها مضطلعة بأعباء حرب كبيرة تتكلف نفقات باهظة ، ولا يدرى إنسان نتيجتها ؛ وذلك لتأييد سياسة لقيت من هذه الحكومة كل معارضة : هى سياسة التدخل فى شئون السودان وتحمل مسئوليات الحكم به . ومنذ مارس ١٨٨٥ كان غلادستون قد عرض المسألة على زملائه — مسألة الاستمرار فى العمليات العسكرية أو الانسحاب من السودان : بالشكل الآتى :

« إذا تركنا جانباً الدفاع عن مصر ، الأمر الذى لا يقترح أحد التخلى عنه أو تركه ، هل يبدو هناك أى التزام يتطلبه الشرف أو أى إغراء فى السياسة — وإنى شخصياً يجب على أن أضيف هل هناك أى مبرر أدبى ؟ — يجب أن يقودنا فى الحالة الحاضرة من حيث المطالب التى على إمبراطوريتنا — يقودنا إلى إضاعة (أوخسارة) قسم كبير من جيشنا فى القتال ضد الطبيعة ؛ وأخشى كذلك ، القتال ضد الحرية (الحرية التى يجيزها الحال) فى السودان ؟ »

ولقد كان واضحاً أن كل الأركان التى قامت عليها سياسة استمرار العمليات

العسكرية فى السودان بعد سقوط الخرطوم قد صارت مهارة . فبدلا من هزيمة عثمان دقنة فى السودان الشرقى ، استطاع هذا الإفلات ولا يزال حرًّا طليقاً ؛ وبدلا من مد السكة الحديدية من سواكن إلى بربر لاستخدامها فى الزحف على الخرطوم فى الخريف ثبت أنه لا يمكن إنجازها فى الوقت المناسب ؛ وبدلا من الاستيلاء على بربر قبل انتهاء فصل الصيف ، ثبت كذلك أنها ممتنعة على الحملة وبدلا من أن يبدأ اللورد ولسلى الزحف على الخرطوم بالقوات التى لديه أو بإمدادات بسيطة ، ظهر أنه يطلب قوات كبيرة ؛ وعلاوة على ذلك ، وكما ذكر غلادستون ، فإن الحرب ستكون فى السودان ضد حريات شعب السودان الذى ثار فى زعم الحكومة وتفكيرها الجديد ضد الحكم المصرى لينال حرياته . وحيث إن حكومة المستر غلادستون تؤيد حريات الشعوب ، فلا يجب أن تحارب شعباً اختار لزعامته أحد رؤسائه الوطنيين ، محمد أحمد ، بملء إرادته . وزيادة على ذلك وفى أثناء اجتماعات الوزارة لبحث الموقف ، عمد السير إفلن بارنج من تلقاء نفسه يوضح آراءه لحكومته ، فأوصى بالتخلى عن إرسال الحملة إلى الخرطوم .

أضف إلى هذا كله أنه لم يلبث أن ظهرت فى أفق العلاقات بين روسيا وإنجلترة أزمة حادة ، تهددت بسببها حدود الإمبراطورية الإنجليزية فى الهند . ذلك أن اصطداماً وقع بين الروس والأفغان سببه أن الروس احتلوا (مرو) (Merv) بدعوى أنها داخلة فى دائرة نفوذهم . وفى انتظار حضور لجنة لتخطيط الحدود بين الروس والأفغان حسب اقتراح الحكومة الإنجليزية ، احتل الروس المراكز الاستراتيجية الهامة ، ووقع الاصطدام بينهم وبين الأفغان فى بنجدة (Penjdeh) (مارس ١٨٨٥) — وطالب الرأى العام فى إنجلترة بالحرب مع روسيا ومع أن عبد الرحمن أمير الأفغان أظهر حكمة واعتدالا لتجنب وقوع الحرب بين جيرانه (الإنجليز والروس) ، وأمكن فى آخر الأمر تسوية المسألة بواسطة لجنة أفغانية للحدود (١٨٨٥ — ١٨٨٦) وتوقيع اتفاق نهائى فى سان بطرسبرج بعد ذلك فى ١٨٨٧ — فقد كان الموقف وقت الأزمة على غاية من الحروجة وخشيت الحكومة الإنجليزية (فى أبريل ١٨٨٥) أن ينتهز الروس فرصة مشغولية الإنجليز بالحرب فى السودان فيقتحموا حدود الهند الشمالية الغربية من ممر خيبر .

ولقد كانت هذه المسألة الأخيرة العامل الحاسم فى تقرير الحكومة الإنجليزية

وقف العمليات العسكرية وإخلاء السودان .

وعلى ذلك فقد أبرق وزير الحربية اللورد هارتنجتون إلى « ولسلى » فى ١٣ أبريل ١٨٨٥ :

« فى الوضع الذى عليه شئون الإمبراطورية ، من المحتمل أن يتم التخلى عن الحملة إلى الخرطوم وإرجاع الجنود بكل سرعة ممكنة إلى مصر . ومطلوب منك أن تفحص الإجراءات التى يجب فى هذه الحالة اتخاذها سريعاً لتأمين انسحاب الجنود بسلام . ويستدعى ذلك وقف الزحف من سواكن ، ولكن لا يدعو للانسحاب بعجلة » .

وفى يوم ٢١ أبريل ١٨٨٥ أعلنت الحكومة فى مجلس البرلمان أن النية ليست متجهة للزحف على الخرطوم أو القيام بعمليات عسكرية عدوانية أو هجومية جديدة فى السودان وصار تبليغ اللورد ولسلى بهذا القرار .

ولكن (ولسلى) كان منذ ١٤ أبريل قد أبرق إلى وزير الحربية (هارتنجتون بأنه إذا كان تقرر اتخاذ خطة الدفاع فالواجب الاحتفاظ بوادى حلفا ، وكورسكو كمخافر أمامية ، ووضع قوة عسكرية فى أسوان . ثم أبرق فى اليوم التالى (١٥ أبريل) يوصى بالتمسك بدنقلة لأن الاحتفاظ بها يمنع المهدية من الامتداد إلى مصر ، ويؤمن ولاء القبائل على الحدود ، ويمنع حدوث الاضطرابات والقلاقل ، ومن المحتمل كذلك ، الثورات المحلية ، نتيجة لاتباع سياسة الانسحاب ،وهى السياسة التى سيترتب عليها كذلك زيادة عدد الحاميات فى مصر نفسها واحتلال المدن الكبيرة فى البلاد — أى مصر — بقوات عسكرية . وكان من الذين سئلوا فى هذا الموضوع ووافقوا على التمسك بدنقلة : كل من السير ردفرس بولر والسير تشارلس ولسون ، والكولونيل كتشنر . ولو أن هؤلاء أرادوا الاحتفاظ بدنقلة كإجراء أساسى لاستئناف سياسة الزحف على الخرطوم . وأما السير إفلن بارنج فكان يخالف هذا الرأى الأخير ، ولكنه كما قال كان يخشى فى الوقت نفسه من الأثر السياسى الذى يمكن أن يحدثه فى مصر تقهقر مباشر ، ولم يكن يرضى بأن يدع الدراويش ينزلون فى النيل أو يقتربون كل هذه المسافة من مصر فى وادى حلفا . ولذلك فقد كان من رأى « بارنج » الاحتفاظ بدنقلة إلى الوقت الذى يمكن فيه تنظيم قوات عسكرية سودانية فتحتل هذه

القوات المديرية (مديرية دنقلة) التى يتعين لحكومتها فى الوقت نفسه عبد القادر باشا حلمى . وكان أصلا صاحب هذا الاقتراح السير تشارلس ولسون . وقد أبلغ « بارنج» حكومته رأيه الأخير فى برقية قال فيها : « بودى جديًّا أن ينطبع فى ذهن حكومة جلالة الملكة ، أن تنفيذ سياسة التقهقر فى التو والساعة من دنقلة والأماكن المجاورة لها مباشرة ، ليس من الحكمة سياسيًّا ، كما أنه لا يبعث على الاحترام » .

وأما هذه الاعتراضات على وقف العمليات العسكرية والانسحاب من دنقلة ، فقد ذهبت جميعها سدى . وأصرت حكومة المستر غلادستون على قرارها . وفى ٨ مايو سنة ١٨٨٥ إذاً أبرق اللورد هارتنجتون إلى « ولسلى » : « إن الحكومة بعد دراسة كل التقارير التى وصلتها لا تزال متمسكة بقرار أن تعمل باقتراح الدفاع عن الحدود المصرية عند وادى حلفا وأسوان الذى تضمنته برقيتكم بتاريخ ١٤ أبريل » .

وكان بعد هذا القرار بأسابيع قليلة أن سقطت وزارة غلادستون وزارة (الأحرار) فى ٢٤ يونية ١٨٨٥ وتألفت وزارة برئاسة رئيس حزب المحافظين اللورد « سولسبرى » (Salisbury) واعتقد بعض المسئولين أن من الممكن إدخال تغيير على سياسة الحكومة بإقناعها أن تستبدل سياسة هجومية بسياسة الدفاع التى قررتها الوزارة السابقة . وصار اللورد ولسلى خصوصاً يلح على هذه الوزارة فى ذلك — كما جاء فى رسالته إلى حكومته فى ٢٧ يونية ١٨٨٥ — استناداً إلى أنه ليس فى مقدور أية قوة حدودية أن تمنع المهديين من الدخول إلى مصر ، وأن من الواجب عاجلا أو آجلا تحطيم المهدى ، وإلا استطاع هو أن " يحطمنا" وأن الزحف على الخرطوم ثم إصابته فى سمعته بإنزال الهزيمة البالغة به فى أرضه لا بد أن يقضيا عليه نهائيًّا ؛ وحتى يحصل هذا سوف لا تعرف مصر السلام بينما تتضخم نفقات الحكومة الحربية وتتزايد . ولذلك فنصيحته هى المضى فى حملة الخريف على النيل كما كان الاتجاه أصلا . وأن (تترك) سواكن على حالها » .

وكان مما زاد الأمل فى عدول حكومة اللورد سولسبرى عن خطة الدفاع أن محمد أحمد (المهدى) نفسه قضى نحبه فى ٢٠ يونية ١٨٨٥ ، وأنه صار منتظراً أن تسود الفوضى معسكر الدراويش بسبب وفاته الفجائية . ولكن عبد الله التعايشى سرعان ما تسلم زمام الأمور ، وقضى على هذا الأمل .

غير أنه عند ما استشير الجنرال « ريدفرس بولر » فى موضوع استئناف العمليات العسكرية والزحف على الخرطوم ، كان جوابه أن إخلاء دنقلة كاد يتم الآن ، حتى إنه يجب تنظيم وإعداد حملة جديدة من أساسها إذا تقرر التمسك بدنقلة والاحتفاظ بها .

وعندئذ أبرق اللورد سولسبرى فى ٢ يوليو ١٨٨٥ بأن حكومة جلالة الملكة بعد أن أخذت بعين الاعتبار كل الظروف القائمة ليست على استعداد لنقض أوامر الحكومة السابقة وذلك بوقف قرار تقهقر (أو انسحاب) الجيش من دنقلة.

ووجب على اللورد ولسلى تنفيذ هذا الأمر ، وهو كلمة الحكومة الأخيرة فى الموضوع ، فلم يأت يوم ٥ يوليو ١٨٨٥ حتى كان قد تم إخلاء دنقلة نهائيًّا ؛ وقد وضعت قوات لحماية حدود مصر الجنوبية ، جعل مركزها الرئيسى فى أسوان وكان مخفرها الأمامى فى وادى حلفا . بينما مدت السكة الحديد من وادى حلفا إلى عكاشة ، أى مسافة ٦٠ ميلا تقريباً ، ثم أقيمت مخافر أخرى مسافة ٤٠ ميلا جنوب عكاشة لحماية خط السكة الحديد ؛ وكانت آخر مراكز جيش الحدود عند (طابية كوشة) .

وكان المهدى علم قبل وفاته ومنذ شهر مايو ١٨٨٥ أن الإنجليز مصممون على الانسحاب من السودان ، وأنهم يخلون دنقلة ، فأصدر أوامره إلى الأمير محمد الخير « باللحاق بهم » ، وبأن يغزو مصر نفسها . ولم يكد هذا الجيش يصل إلى (مروى) حتى توفى المهدى (فى ٢٠ يونية ١٨٨٥) فجأة . فتعطل الزحف مؤقتاً . ولكن الاستعدادات استمرت ، ولو أن هذه كانت بطيئة ، حتى إذا احتشد الدراويش فى مديرية دنقلة استطاع هؤلاء فى أوائل ديسمبر ١٨٨٥ احتلال قريتى كوشة وجنس ، وأن يهددوا (طابية كوشة) البريطانية . ولكن القوات الإنجليزية المصرية باغتت الدراويش بهجوم مفاجئ عليهم فى ٣٠ ديسمبر ١٨٨٥ وأوقعوا بهم هزيمة بالغة فى (واقعة جنس) .

وتعتبر (واقعة جنس) هذه خاتمة العمليات العسكرية فى السودان ، وهى العمليات التى بدأت بإرسال حملة الإنقاذ لإنقاذ غوردون من الخرطوم ، لقد شغل الخليفة عبد الله التعايشى الذى تسلم حكومة السودان بعد وفاة المهدى ، بمشكلات أخرى استأثرت باهتمامه بصورة لم تدع مجالا للتفكير فى استئناف الهجوم على

حدود مصر خلال الثلاثة الأعوام ونصف العام التالية ، ولذلك تعتبر (واقعة جنس) آخر مظهر من مظاهر التدخل البريطانى الخالص فى شئون السودان ؛ وهو التدخل الذى بدأ منذ إرسال غوردون فى بعثته المشئومة إلى الخرطوم لإخلاء السودان ، ثم استمر من أجل الحيلولة دون سقوط الخرطوم فى أيدى المهديين ولإنقاذ غوردون ، ثم انتهى بالفشل ، وتوقف مؤقتاً بعد هذه الواقعة (واقعة جنس) .

ولقد عرض اللورد كرومر — فى كتابه عن مصر الحديثة ، وهو (نفس السير إفلن بارنج) ممن عاصروا هذه الحوادث وساهموا فى تشكيل السياسة البريطانية فى هذه الحقبة — عرض لأسباب فشل سياسة التدخل البريطانى الخالص هذه ؛ فقال إن فحص تفاصيل تنفيذ السياسة البريطانية يسفر عن النتائج الآتية والتى قال « كرومر » إنه وصل إليها :

« أولا : وقبل كل شىء : لقد كان من الخطأ إرسال ضابط بريطانى إلى الخرطوم . إن المهمة المكلف بها هذا الضابط (أى غوردون) كادت تكون مستحيلة ؛ وأدى تعيينه إلى تحمل الحكومة البريطانية لمسئوليات كان من المرغوب فيه تجنبها ؛ وثانياً: لقد كان من الخطأ ، إذا وجب إرسال ضابط إلى السودان، اختيار الجنرال غوردون بالذات، فبالرغم من صفاته الخلقية النبيلة ، كانت تنقصه الصفات الأساسية لضمان نجاحه فى مهمته ؛ وثالثاً : وحيث إن الذى أرسل كان الجنرال غوردون، فقد كان واجباً أن تترك له حرية التصرف فى حدود الخطوط الرئيسية للسياسة التى طلبت منه تنفيذها . فإنه مما يدعو للأسف أن غوردون لم يستطع استخدام الزبير رحمت ، ولو أن الرأى فيما قد يسفر عنه استخدام الزبير من نتائج يجب أن يبقى دائماً رأياً افتراضيًّا ؛ ورابعاً : أن الفصل فى مسألة وجوب إرسال حملة من سواكن إلى بربر من عدمه فى ربيع ١٨٨٤ كان متوقفاً على إمكان القيام عمليًّا بذلك ، وهذه نقطة اختلف عليها الثقاة العسكريون؛ خامساً : أن خطأ جسيماً ولا مسوغ له قد ارتكب فى تأجيل أو تأخير إرسال حملة إنقاذ غوردون كل هذا الوقت الطويل ؛ سادساً : أن الحكومة سلكت الطريق الحكيم بعد سقوط الخرطوم عند ما اتخذت فى آخر الأمر سياسة تقوم على الدفاع فقط ، وأمرت بالارتداد إلى وادى حلفا ، وأخيراً فى إمكاننا أن

نقول إن الحكومة البريطانية لذلك كانت سيئة الحظ للغاية فى معاكسة موقف كان مليئاً بالصعوبات السياسية والعسكرية . »

هذا . أما الذى نتج مباشرة عن انسحاب الحملة النيلية أو حملة الإنقاذ ، وإخلاء دنقلة ، فكان : إخلاء سائر الأقاليم والمراكز التى بقيت حتى هذا الوقت فى حوزة المصريين ؛ ودعم سيطرة المهديين فى السودان ؛ ثم ما ترتب على هذين الأمرين من اقتطاع أملاك مصر الأفريقية ومحاولة الدول الاستيلاء عليها واقتسامها فيما بينها ، بانتزاعها من أيدى الدراويش .

ب — إخلاء بقية السودان :

آذن سقوط الخرطوم وانسحاب حملة الإنقاذ (أى الفترة بين يناير ويوليو ١٨٨٥) بضياع سائر ممتلكات مصر فى السودان ، بإخلائها والجلاء منها ، وذلك إما لتخضع هذه الأملاك لسلطان المهديين ، وإما لتستولى عليها الدول « المتسابقة » على امتلاك أفريقية واقتسامها فيما بينها . ففقدت مصر أملاكها فى بحر الغزال ، وسنار ودارفور وخط الاستواء وفى السودان الشرقى ، وفى ساحل البحر الأحمر ، والصومال وهرر .

ففى دارفور — سادت الانقسامات الداخلية بعد تسليم سلاطين بك فى داره (فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣) ؛ وسبب ذلك أن عبد الله التعايشى عند ما تولى الحكم بعد المهدى عمد إلى تولية أهله وخاصة أصدقائه الذين يثق فيهم مناصب الحكم فى السودان الغربى الذى اعتبره بلاده . فجرد محمد خالد زُقل وعزله (يونية ١٨٨٦) وكان هذا يعيش فى دارفور بعد أن دانت له سنة ١٨٨٤ عيش الملوك ، فسجنه الخليفة عبد الله فى الأبيض ثم فى أم درمان (حيث بقى بها حتى سنة ١٨٨٩ عند ما عفا الخليفة عنه وسماه أميراً على دنقلة) . وقام بالأمر فى دارفور بعد زُقل الأمير يوسف بن السلطان إبراهيم — الذى قتل عند فتح دارفور سنة ١٨٧٤ فى معركة منواشى — وطمع يوسف فى استرداد ملك آبائه . وأرسل التعايشى جيشاً كبيراً برئاسة عامله « عثمان آدم » هزم يوسف الذى لقى حتفه فى جبل مرة فى يناير ١٨٨٨ ، ولكن لم يمض طويل وقت حتى ظهر فى الغرب فى دار تامة فقيه اسمه الشيخ أحمد واشتهر باسم أبى جميزة — بسبب شجرة جميز كبيرة كان يجلس

عند جذعها — استطاع أن يجمع حوله أهل الغرب من برقو وبرنو ودار مساليت وتامة وغير ذلك ، وهم الذين حنقوا على الخليفة عبد الله أنه منع الحج إلى مكة وكان هذا قد أعلن أن الحج يمكن الاستعاضة عنه بالزيارة لقبر المهدى فى أم درمان ، فادعى أبو جميزة أنه خليفة عثمان فى الغرب ، وأنه قام لفتح طريق الحج ، وأنه يريد تخليص البلاد من المتمهدى ويعيد للإسلام صفاءه باتباع الكتاب والسنة ، وأن الحركة التى يقوم بها تلقى تأييداً من السنوسى ، شيخ الجغبوب ، وشيخ الجغبوب وقتئذ هو السيد محمد المهدى بن السيد محمد بن على السنوسى مؤسس الطريقة السنوسية ، التى لم يكن من أتباعها أبو جميزة ، وإن كان لها أتباع كثيرون فى الغرب .

ولقد تحدث « السير ريجنالد ونجت » (Wingate) عن أثر هذه الحركة التى قام بها أبو جميزة فقال : « لقد راجت وترددت أصداؤها فى كل أنحاء السودان الأخبار المحيرة والتى لا يعقلها إنسان ؛ وساد الاعتقاد حتى فى القاهرة ذاتها بأن نهاية المهدية باتت قريبة ، وإن حاكماً جديداً قد ظهر سوف يفتح على الأقل طريق الحج إلى مكة ، وسوف لا يكون فى حرب مع العالم قاطبة . فبدا أن الخلاص صار قريباً . وجعل كل امرئ يفد من السودان ينقل أنباء النجاح المطرد الذى تدركه الثورة القائمة ضد المهدية » .

ولكن السيد محمد المهدى السنوسى لم يشأ التدخل لتأييد أبى جميزة فى دعوته ، وأعلن تمسكه بالحياد فى موقفه من المهدية ، فى قوله : إنه (أى محمد المهدى السنوسى) إنما يعنى بالدعوة إلى إصلاح الدين الحنيف سلماً لا حرباً ، بينما تنفر الملة التى يراد إحياؤها نفوراً عظيماً بل وتشتد ثورتها ضد الدماء التى يهدرها والجرائم التى يرتكبها فى السودان مثل هذا المتمهدى ، ولذلك فإنه لا يريد ولا يفكر فى أن يتدخل فى شىء مما يحدث ؛ بل من واجب محمد أحمد وخليفته هذا أن ينظرا وحدهما فى الوسائل التى تكفل لشخصيهما النجاة أو الهلاك المحقق » .

وعلى ذلك فإنه بمجرد أن عرفت رغبة السنوسى الحقيقية ، انفض الناس من حول أبى جميز : وضعف شأنه تدريجياً حتى استطاع عثمان آدم عامل الخليفة التعايشى أن ينزل بجيوش أبى جميزة — وكانت هذه بقيادة أخيه « ساغة » هزيمة ساحقة فى ٢٣ فبراير ١٨٨٩ ، تمثل فيها « ساغة » . وكان أبو جميزة نفسه قد

توفى قبل ذلك مريضاً بالجدرى — ويقول الأب أوهروالدر الذى ذكرنا أنه كان فى أسر الدراويش إلى أن هرب من أم درمان فى سنة ١٨٩١ — أن ثورة أبى جميزة أقفرت من سكانها كل دارفورتقريباً حتى لم يعد هناك إلا قليلون من الرجال لأعمال الزراعة ، وصارت دارفور مرتعاً للوحوش الضارية مثل السباع والفيلة وغير ذلك . أما الدراويش فقد اضطروا إلى الانسحاب منها فى آخر الأمر .

وفى بحر الغزال : كتب مديرها « لبتون بك » إلى أمين باشا « الدكتور شنيتزر » مدير خط الاستواء فى ٢٨ أبريل ١٨٨٤ : « لقد انتهى الأمر فيما يتعلق بى هنا ، فكل فرد قد انضم إلى المهدى ، ويتولى جيشه شئون المديرية (أى يتسلمها) فى اليوم بعد النهار التالى » . وسلم لبتون فى اليوم التالى إلى الأمير كرم الله الكركاوى . ومن ذلك الحين سادت الفوضى والانقسامات الداخلية. وانتهى الحال كما حدث فى دارفور بانسحاب الدراويش من بحر الغزال سنة ١٨٨٦ .

وفى خط الاستواء : كنا ذكرنا أن الدراويش انصرفوا عن مديرية خط الاستواء منذ مارس — أبريل ١٨٨٥ بعد أن هدد (كرم الله الكركاوى عامل المهدى بالاستيلاء عليها عنوة إذا رفض مديرها « أمين » التسليم فى الموعد الذى حدده له (٥ أبريل ١٨٨٥) ولكن إدارة أمين باشا فى مديرية خط الاستواء فى السنوات القليلة التالية كانت إدارة ضعيفة وعليها مآخذ كثيرة ، ولم يعد لأمين أى نفوذ على رجال الحاميات فى مديريته الذين ثاروا عليه . وسرعان ما تقلصت (أو انكمشت) المنطقة التى خضعت لنفوذ حكومته فصارت لا تزيد على شريط ضيق ممتد من بحيرة ألبرت إلى (لادو) وتبلغ مساحتها حوالى سُبع مساحة المديرية أصلاً قبل الثورة . وفى أول نوفمبر ١٨٨٥ كتب أمين إلى حكومة القاهرة يطلب إرسال الإمدادات ، وبعث بكتابه هذا عن طريق زنجبار؛ ومن هذا الطريق نفسه وصله فى ٢٦ فبراير ١٨٨٦ كتاب من نوبار باشا رئيس الوزارة مؤرخاً فى ٢ نوفمبر ١٨٨٥ (أو ٢٧ مايو) يقول له فيه : « إن الحكومة قد أخلت السودان وليس فى قدرتها أن تساعده بشىء ، ولكنها فوضته فى اتخاذ أفضل الطرق لإخلاء البلاد » ، والعودة إلى مصر بطريق زنجبار . ولم يكن فى وسع أمين الانسحاب من (خط الاستواء) لصعوبة الطريق من مديريته إلى

زنجبار ولأن جنود الحاميات كانوا من السود ، وكذلك أكثر ضباطهم وقد تزوجوا من نساء البلاد واقتنوا من رقيقها ، « وفوق ذلك فإن انشغال أمين بك بدرس النبات والحيوان وعدم اهتمامه بالإدارة العسكرية أنسى العساكر الطاعة العسكرية حتى لم يكونوا يسمعون له أمراً إلا إذا وافق ميولهم » . ولذلك فقد رفضوا الإذعان لأوامر الحكومة كما تضمنها كتاب نوبار باشا السالف الذكر ، وأصروا إذا كان الانسحاب لا مفر منه ، على أن يكون ذلك عن طريق الخرطوم وليس عن طريق زنجبار . وتآمر الجند على أمين وكادوا يقضون عليه لولا أن تدخل بعض الضباط فحالوا دون ذلك .

ولكن كان قد وصل وقتئذ إلى زنجبار من رحلته فى داخل أفريقية الرحالة الروسى — الألمانى وهلم جونكر (Junker) (٤ ديسمبر ١٨٨٦) . وأذاع هذا الرحالة — وفى قول بإيعاز من « جون كيرك » (Kirk) القنصل الإنجليزى فى زنجبار — الأخبار عن الحالة السيئة التى كان عليها أمين فى خط الاستواء . وفى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٦ أبرق إلى أوربا يطلب إرسال حملة لإنقاذ أمين . فتألفت فى لندن هذه الحملة برئاسة الرحالة هنرى مورتون ستانلى . (Henry Morton Stanley) وصلت إلى مصر فى أواخر يناير ١٨٨٧ ، ثم قصدت إلى زنجبار حيث استكملت استعداداتها وغادرتها فى ٢٤ فبراير قاصدة إلى مصب نهر الكونغو ، المكان الذى تقرر سير الحملة منه إلى مديرية خط الاستواء فدارت الحملة حول رأس الرجاء الصالح ووصلت إلى مصب الكونغو فى ١٨ مارس ١٨٨٧ ، وكان فى ٣٠ أبريل من العام التالى (١٨٨٨) أن التقى ستانلى مع أمين فى مكان إلى الجنوب الغربى من (ألبرت نيانزا) . فسلمه ستانلى (فرماناً) من الخديو توفيق بتاريخ أول فبراير ١٨٨٧ ، وفيه يبلغ الخديو (أميناً) أن حملة برئاسة ستانلى تألفت لإنقاذه هو « والضباط والعساكر الذين (معه) من المركز الحرج الذى (صاروا) إليه » ، والمجىء بهم إلى مصر فى الطريق التى يختارها ، ثم يخير « أميناً » بين المجىء إلى مصر أو البقاء حيث هو مع الضباط والعساكر ويختم الخديو فرمانه بهذه العبارة : « ولكن اعلموا إن من أحب البقاء هناك من الضباط والعساكر فهو إنما يفعل ذلك على مسئوليته ، فلا ينتظر أية مساعدة من الحكومة ؛ افهم ذلك جيداً وأفهمه للضباط والعساكر ليكونوا على بصيرة مما

يفعلون » . ورجع ستانلى إلى مركز الحملة ليأتى ببقية جنوده، وترك (أميناً) يقرأ فرمان الخديوى على الحاميات . فقبل قسم من الجنود أولا العودة إلى مصر ولكن فريقاً من الضباط الذين كانوا من رجال الثورة العرابية حرضوا القسم الآخر من الجنود على الثورة ، وكاد هؤلاء يفتكون بأمين ، وبأحد أعوانه وهو « مونتينى جفسون » (Mounteney Jephson) وكان ستانلى تركه مع أمين وذلك فى محطة اللابورة — ثم قبض العصاة برئاسة اليوزباشى فضل المولى (من السود) على أمين وعلى الصيدلى ڤيتا حسان (Vita Hassan) وحبسوهما فى دوفيلة وأوقفوا « مونتينى جفسون » فى ١٩ أغسطس ١٨٨٨ وتقرر عزل أمين من منصبه فى ٢٣ سبتمبر ، وتسمية أحد الضباط العصاة مكانه وهو حامد أغا .

ولكن لم يكد يستقر الأمر لحكومة العصاة الجديدة حتى جاءت الأخبار بأن الدراويش حضروا إلى (لادو) فى ثلاثة وابورات وتسعة مراكب واستولوا عليها وكان الخليفة عبد الله التعايشى قد عزم على فتح خط الاستواء ، فخرج جيش الدراويش بقيادة « عمر صالح » من أم درمان فى ١١ يونية ١٨٨٨ : ووصل إلى لادو فى أكتوبر ، وعلم عمر صالح أن أميناً فى (الدفلاى) وأن أول مراكزه فى الرجاف ، فبعث إليه بكتاب يدعوه فيه إلى التسليم، فقتل العصاة رسل عمر صالح وصمموا على الحرب، وأوقع عمر صالح بهم هزيمتين كبيرتين عند الرجاف التى استولى عليها (١٢ نوفبر ١٨٨٨) بعد أن قُتل حامد أغا وكثيرون من الضباط المصريين . وكان من أثر هذه الهزيمة أن العصاة فى النقط الجنوبية قرروا إطلاق سراح أمين ومونتينى جفسون وسائر المسجونين ليذهب « أمين » بهم وبالنساء والأطفال والموظفين المدنيين إلى (ودلاى) . وفى ١٥ نوفبر تقدم المصريون إلى (الدفلاى) — دوفيله — وضربوا عليها الحصار مدة أربعة أيام . ولكنهم فشلوا بعد أن انهزموا فى اليوم الرابع ، ونفدت منهم الذخيرة فاضطروا للارتداد والإنسحاب إلى الرجاف . وأما أمين فإنه عند ما أشيع يوم ٤ ديسمبر أن (الدفلاى) سقطت فى أيدى الدراويش ، انتقل من (ودلاى) إلى (تنقرو) (Tunguru) (على شاطئ بحيرة ألبرت الشمال الغربى) ينتظر فيها « ستانلى » الذى وصل إلى غربى البحيرة فى ١٦ يناير ١٨٨٩ عند نقطة بالقرب من قرية الزعيم كفاللى (Cavalli) وعين ستانلى يوم ١٠ أبريل للانسحاب

ولكن أميناً تردد فى الانسحاب من غير أن يتمكن الراغبون فى السفر من رجال الحاميات من الحضور إلى (كفاللى) فطلب مهلة ثلاثة شهور . فرفض ستانلى ، وقرر إرغام أمين على الخروج – إذا دعا الحال – باستخدام القوة العسكرية . وعندئذ بدأت الحملة سيرها فى الموعد المحدد (١٠ أبريل) من كفاللى . فبلغ الجميع زنجبار فى ٦ ديسمبر ١٨٨٩ وبقى فى مديرية خط الاستواء ، عمر صالح (فى الرجاف) ، وفضل المولى (فى الدفلاى التى انتقل منها مع بقايا جيش أمين باشا إلى ودلاى) . وقد دخل فضل المولى فى خدمة البلجيك فى أكتوبر ١٨٩٢ . وكان هؤلاء يتوسعون نحو النيل من جهة ولاية الكونغو الحرة البلجيكية فى ظروف سيأتى ذكرها . ولكن السيطرة فى مديرية خط الاستواء ، كانت قد صارت للمهديين الذين استطاع عاملهم عربى دفع الله أن يقتله قرب ودلاى فى أواخر العام التالى .

أما فى سنار : فقد بدأ المهديون يحاصرون عاصمتها (مدينة سنار) من أواسط شهر نوفمبر ١٨٨٤ ؛ ودافع عنها « حسن صادق » مدير عموم سنار دفاعاً مجيداً إلى أن قتل فى إحدى الوقائع وتسلم القيادة النور بك الذى تولى الدفاع عن سنار بعد أن ضيق الدراويش الحصار عليها بقيادة محمد عبد الكريم . وفى ١٧ يونية ١٨٨٥ حاول محمد عبد الكريم اقتحام تحصينات البلدة ولكنه انهزم هزيمة كبيرة وعلى ذلك فقد بقى الدراويش على حصارها . وفى واقعة بجهة (كساب) بالقرب من سنار أوقع الدراويش الهزيمة بقوة كانت أخرجتها الحامية للاستيلاء على مخزن للحبوب ، وقتلوا رئيسها « حسن عثمان » فى ١٧ أغسطس ، وبعد يومين اضطرت سنار إلى التسليم فى ١٩ أغسطس ١٨٨٥ . وكان هذا التسليم فى عهد الخليفة عبد الله التعايشى الذى أمر قائده محمد عبد الكريم بتخريبها والعودة إلى أم درمان ، ولقد بقيت سنار من ذلك التاريخ خراباً لا يسكنها أحد حتى أعيد تعميرها بعد استرجاع السودان .

وفى السودان الشرقى : بدأت الثورة تتحرك فى كسلا عند قدوم عثمان دقنة إلى سواكن فى أغسطس ١٨٨٣ . ولكنها لم تشتد إلا بعد هزيمة هيكس فى شيكان فى نوفمبر من السنة نفسها ، وفى فبراير ١٨٨٤ أوقع الدراويش هزيمة كبيرة بعسكر الحامية ، الذين ما لبثوا حتى انتصروا عليهم فى الشهر التالى ، واستمرت الحرب

مجالا بين الفريقين. وطلبت كسلا النجدة من سواكن ، فاعتذر محافظها الكولونيل تشرمسيد لعدم وجود مدد لدى الحكومة وأشار على الحامية بالانسحاب إلى مصوع . وفى ١٣ أبريل ١٨٨٥ كان قد نفد الزاد من الحامية واضطر الجنود إلى أكل الحمير وكتب مدير كسلا « أحمد عفت الشركسى » إلى القاهرة أنه لا يستطيع الصمود طويلا من غير وصول النجدة إليه سريعاً ، وأخيراً اضطرت كسلا إلى التسليم للدراويش فى ٢٩ - ٣٠ يوليو ١٨٨٥ .

وأما فيما يتعلق بسائر الحاميات فى السودان الشرقى وعلى طول حدود الحبشة فقد سلمت القضارف أو سوق أبوسن فى أبريل ١٨٨٤ ، وضرب الدراويش الحصار على القلابات ، وعلى حاميتى المتمة والجيرة .

وكان من أجل إنقاذ هذه الحاميات المحاصرة فى السودان الشرقى أن أوفدت الحكومة البريطانية إلى الملك يوحنا « يوحناس » نجاشى الحبشة بعثة من الأميرال السير وليم هويت (Sir William Hewett) من قبل إنجلترة ومازون بك (Mason) محافظ مصوع (وهو أحد الضباط الأمريكان فى خدمة الجيش المصرى) بالنيابة عن الخديوية المصرية لإبرام معاهدة مع يوحنا لهذا الغرض . وبالفعل أبرمت هذه المعاهدة فى عدوة فى ٣ يونية ١٨٨٤ - وهى المعاهدة التى أشرنا إليها عند الكلام عن الحرب المصرية - الحبشية فى عهد الخديو إسماعيل . وصادقت عليها بريطانيا فى ٤ يوليو ، ومصر فى ٢٥ سبتمبر ١٨٨٤ . وقد تعهد يوحنا بمقتضى المادة الثالثة من هذه المعاهدة « بأن يسهل لجيش الخديوى المعظم الانسحاب من كسلا وعمديب وسنهيب واجتياز أثيوبيا إلى مصوع » . بينما نصت المادة الثانية على أنه ابتداء من غرة سبتمبر ١٨٨٤ الموافق اليوم الثامن من ماسكرام سنة ١٨٧٧ ترد إلى جلالة نجاشى نجاشية الحبشة البلاد المعروفة ببلاد البوغوس ، وعند إخلاء جيش الخديو المعظم محامى كسلا وعمديب وسنهيت ترد كذلك إلى جلالة نجاشى نجاشية الحبشة وتعد ملكه الأبنية الموجودة فى بلاد البوغوس التى هى للآن ملك الجناب الخديوى المعظم وترد لجلالته مع هذه الأبنية كافة الذخائر ومهمات الحرب التى تكون حينئذ فيها لتكون أيضاً ملكه » . ونصت المادة السادسة على أن : «يتعهد جلالة نجاشى نجاشية الحبشة بتحكيم جلالة ملكة إنكلترة فى تسوية كل خلاف عساه أن يحصل بينه وبين الجناب

الخديوى المعظم فيما بعد التوقيع على هذه المعاهدة » .

وأمكن بفضل تعاون الأحباش إذاً انسحاب حامية القلابات بسلام من المتمة فى ٢٨ فبراير ١٨٨٥ فوصلت مصوع فى آخر مايو . واحتل القلابات الدراويش بقيادة (محمد ود أرباب) فى ٥ مارس ١٨٨٥ . ثم انسحبت حامية أميديب (عمديب) ووصلت إلى مصوع فى ١٠ أبريل ، وكذلك أخليت سنهيت ووصلت حاميتها إلى مصوع فى ١٩ أبريل ، وانسحبت حامية الجيرة فى ٨ يوليو ١٨٨٥ ووصلت إلى مصوع فى أوائل فبراير من العام التالى . وفى ١٢ سبتمبر ١٨٨٥ تسلم الأحباش مقاطعة بوغوص (أوسنهيت) حسب المعاهدة . وهكذا بفضل تعاون الأحباش لم يسقط فى أيدى الدراويش من كل هذه الحاميات غير حامية القضارف التى سلمت للدراويش فى أبريل ١٨٨٤ قبل عقد المعاهدة مع الأحباش بشهرين تقريباً .

أما فى ساحل البحر الأحمر والصومال وهرر : فقد تقرر إخلاء هذه البلاد تنفيذاً لسياسة الإخلاء التى قررتها الحكومة البريطانية .

واختلف الوضع السياسى فى ساحل الصومال ابتداء من زيلع إلى الجنوب عن الوضع فى جزء الساحل الممتد من زيلع شمالا إلى مضيق باب المندب ، فى أن السلطان العثمانى كانت له حقوق فى السيادة على المنطقة من باب المندب إلى زيلع لم تكن الحكومة البريطانية تعارضها ، وعلى أنها لم تعترف بها رسمياً . وذلك بينما دأبت الحكومة البريطانية على معارضة إنكار حقوق السيادة التى للسلطان العثمانى على المنطقة الممتدة من زيلع جنوباً إلى رأس حافون . وقد سويت هذه المسألة بإبرام المعاهدة البريطانية المصرية (بخصوص سواحل الصومال) فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ ، وهى المعاهدة التى سبق أن ذكرناها عند الكلام عن استكمال وحدة وادى النيل السياسة ودعمها ، والتى أوضحنا أن الحكومة البريطانية اعترفت فيها بحقوق السيادة التى للخديو مع تبعيته للسلطان العثمانى على هذه الجهات حتى رأس حافون . ولكن جاء فى المادة الخامسة من هذه المعاهدة ما يلى :

« تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عند ما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية إلى حكومة دولة الإنكليز تعهداً رسمياً تاماً بأن لا تعطى بأى وجه كان

إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلاد السومال أو من سائر البلاد التى أدخلت فى حوزة الحكومة المصرية وصارت جزءاً من ممالك الدولة العلية المعطاة إلى الحكومة المصرية ، أو أى قطعة من القطر المصرى أو البلاد التابعة له بطريق الوراثة إلى أى دولة أجنبية . . . » .

ومعنى ذلك أن تنفيذ المعاهدة كان متوقفاً على إعطاء الباب العالى لهذا التعهد المطلوب. ومع ذلك وبالرغم من دعوته أكثر من مرة ليعطى هذا التعهد ، فقد امتنع أو لم يصدر الباب العالى التعهد المطلوب ، ولذلك فقد اعتبرت الحكومة البريطانية المعاهدة غير قائمة ، وأن فى استطاعتها لذلك التصرف بما تراه موافقاً لصالحها . وفى ٢٩ مايو ١٨٨٤ أصدر اللورد جرانفيل إذاً تعليماته إلى السفير الإنجليزى لدى الباب العالى « اللورد دفرين » بعدم اعتبار المعاهدة قائمة ، وإبلاغ الباب العالى أن الحكومة البريطانية فيما يتعلق بجزء الساحل الممتد من زيلع جنوباً (إلى رأس حافون) قد قررت اتخاذ الترتيبات التى تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والسلام ولرعاية المصالح البريطانية خصوصاً فى (بربرة) التى تمد عدن بحاجاتها الرئيسية . وذلك بمجرد أن ينسحب المصريون من هذه الجهات. واحتج الباب العالى بطبيعة الحال على هذا التبليغ ولكن دون طائل .

وفى ١٣ سبتمبر ١٨٨٤ خرج رضوان باشا (البحرى) من السويس لإخلاء بربرة وهرر وزيلع . فوصل إلى عدن فى ٢٣ سبتمبر ، ووجد بها الضابط الإنجليزى الماجور هنتر (Hunter) فى انتظاره ، فقصدا سوياً إلى بربرة حيث قرأ رضوان باشا لأهلها الأمر العالى القاضى بإخلائها . وتسلم الإنجليز بربرة ، وفى أكتوبر ١٨٨٤ تعين « والش » (Walsh) أول موظف إنجليزى لحكومتها بمعاونة قوة من الجنود . وأخطر اللورد ليونس السفير الإنجليزى فى باريس الحكومة الفرنسية فى ٢٣ أبريل ١٨٨٥ أن « محمية » بريطانية قد تأسست فى هذا القسم من الساحل .

وفى هرر شرع رضوان باشا والماجور هنتر منذ نوفمبر ١٨٨٤ فى تنظيم حكومة وطنية بها برئاسة عبد الله ابن أمير هرر الذى سلم للمصريين فى أكتوبر ١٨٧٥ ، محمد عبد الشكور ، وفى ٢٥ أبريل ١٨٨٥ قرأ رضوان باشا على أهلها الأمر القاضى بإخلاء هرر . . وفى أبريل ومايو ١٨٨٥ أخليت هرر

نهائياً . غير أن حكم الأمير عبد الله لم يستمر طويلا ، إذ لم يلبث أن فتحها منليك الثانى وضمها إلى الحبشة فى سنة ١٨٨٧ .

وفى زيلع ، سألت الحكومة البريطانية بواسطة سفيرها فى الآستانة الحكومة العثمانية فى ١٤ مايو ١٨٨٤ أن تبادر هذه الحكومة باستئناف ممارسة حقوق السيادة على الموانى المصرية على ساحل البحر الأحمر فوراً وأن يحتل جنود عثمانيون هذه الموانى . ثم عادت فى ١٧ يوليو ١٨٨٤ فطلبت من الباب العالى أن يتخذ الخطوات الضرورية لفرض سيطرته على ميناءى تاجورة وزيلع بمجرد انسحاب الجنود المصريين منهما . ولكن الباب العالى آثر التسويف كعادته . ولما كان يخشى من قيام اضطرابات فى جهة زيلع فقد صدرت التعليمات إلى اللورد دفرين فى أول أغسطس ١٨٨٤ أن يبلغ الباب العالى : أنه إذا لم تكن الحكومة العثمانية مهيئة لاتخاذ الخطوات اللازمة لاحتلال زيلع فوراً فسوف يكون ضرورياً أن ترسل حكومة جلالة الملكة قوة إلى زيلع للمحافظة على النظام . ولم يعر الباب العالى هذا التحذير أى التفات . وفى ٢٤ أغسطس ١٨٨٤ أبرق الماجور هنتر إلى السير إفلن بارنج أن القوات البريطانية نزلت فى زيلع . وحتى ١٨٨٧ بقيت القوات السودانية المصرية تحتل زيلع لحساب الإنجليز . ثم أنزلت الراية المصرية نهائياً فى أكتوبر ١٨٨٨ .

وفى تاجورة كان الفرنسيون قد عقدوا مع أحد مشايخها « أبو بكر شحيم » معاهدة فى ١١ مارس ١٨٦٢ تخول فرنسا نظير مبلغ من المال الحق فى امتلاك ميناء (أوبوك) .(Obok) والمنطقة المجاورة لها والبالغ مساحتها ٢٥ ميلا مربعاً فى خليج تاجورة . وانتهزت فرنسا الفرصة الآن فوصل مركب فرنسى إلى ميناء (رشال) (Richal) القريب من تاجورة فى أوائل مايو ١٨٨٤ مهد وصوله لضم تاجورة نهائياً لفرنسا .

أما فى مصوع : فقد أبرق من سواكن الكولونيل تشرمسيد (Chermside) فى ٢٢ يناير ١٨٨٥ يطلب من المسئولين فى القاهرة اتخاذ قرار سريع بشأن مصوع التى صارت تسود فيها الفوضى . ولكن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن فعل شىء ، وصارت المسألة الآن هى النظر فيمن يكون له احتلال مصوع بعد أن يخليها المصريون ، وكان الطليان منذ ١٨٦٣ ، ١٨٧٠ قد احتلوا خليج

عصب (أصاب) ، وهم فى السنوات الأخيرة مهتمون بتأسيس مستعمرات لهم حتى يتساووا فى هذا المضمار مع الدول العظمى الاستعمارية ، ولذلك فهم يخشون أن يستولى غيرهم على مصوع ، وبدأوا يجسون نبض الإنجليز فى هذه المسألة فكتب اللورد جرانفيل إلى سفيره فى روما فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٤ : أنه أبلغ الكونت نيجرا (Nigra) السفير الإيطالى فى لندن أن حكومة جلالة الملكة راغبة فى إخطار مشاعرها الودية نحو إيطاليا بكل الوسائل وأنه قال للكونت إن الحكومة المصرية عاجزة عن الاستمرار فى التمسك بكل ساحل البحر الأحمر ، الأفريقى . وفى هذه الظروف تعود الموانى بطبيعة الحال إلى تركيا ، وصار للحكومة البريطانية بعض الوقت وهى تنصح للباب العالى أن يعيد استيلاءه عليها . ويسره — كما استمر جرانفيل يقول — أن يلاحظ أن المسيو مانشينى (Mancini) — وزير خارجية إيطاليا ، يدرك تماماً أن ليس لنا حق ولا ندعى أن لنا حقاً فى إعطاء شىء لا نملكه ، فإذا شاءت الحكومة الإيطالية احتلال بعض الموانى موضع المذاكرة ، فإن هذه مسألة بين إيطاليا وتركيا . ولكنى استطعت تعريفه أنه فيما يتعلق بحكومة جلالة الملكة ، ليس لديها أية اعتراضات على احتلال الإيطاليين لموانى زولا (زلا) وبيلول أو مصوع » . وعلى ذلك فقد انتهزت الحكومة الإيطالية فرصة اعتداء وقع على بعض السائحين الطليان وقتلهم فى مكان قريب من مصوع ، فأرسلت أسطولها إلى مصوع فى فبراير ١٨٨٥ ، وفى ٦ فبراير تسلم الطليان مصوع وانسحبت منها الحامية المصرية عائدة إلى مصر .

* * *

وهكذا أخلى المصريون السودان . ومع أن المهديين استولوا كما رأينا على بحر الغزال وسنار ودانت لهم دارفور ومديرية خط الاستواء ، ثم احتلوا فى السودان الشرقى كسلا والقضارف فقد اضطروا إلى الجلاء عن بعض هذه الأقاليم بعد سنوات قليلة ، فأخلوا بحر الغزال فى سنة ١٨٨٦ وكذلك دارفور بعد سنة ١٨٨٩ بينما احتل الأحباش كما رأينا بوغوص سنة ١٨٨٥ ، وهرر سنة ١٨٨٧ واقتسم الإنجليز والفرنسيون والطليان بلاد الصومال فيما بينهم ، وتوغل الإنجليز فى أوغندة ، والفرنسيون والبلجيكيون فى إقليم بحر الغزال حتى وصلوا إلى حوض

النيل الأعلى فى السنوات التالية . فكان على عهد سيطرة المهدية إذاً أن حدث اقتسام أملاك مصر فى السودان واستيلاء الدول الأجنبية عليها . أما المسئول عن ذلك فكان الخليفة عبد الله التعايشي الذى خلف محمد أحمد والذى أقام حكومة مستبدة غاشمة تسلطت على أهل السودان ، ولكنها كانت عاجزة كل العجز عن الاحتفاظ بتلك الإمبراطورية التى أسسها المصريون خلال ستين عاماً فى شرق ووسط أفريقية .

* * *

حـ - حكومة عبد الله التعايشي :

كانت حكومة عبد الله التعايشي أول وآخر حكومة أقامتها « المهدية » فى السودان . حقيقة استولت « المهدية » على أقاليم كثيرة ، وانتشرت الدعوة أيام محمد أحمد ، وتأيد سلطانها بعد سقوط الخرطوم فى يناير ١٨٨٥ ، ولكن المهدية من وقت ظهورها كحركة ثورية فى أغسطس ١٨٨١ واصطدامها مع الحكومة القائمة وقتئذ ، وهى حكومة المصريين ، إلى وفاة المهدى فى ٢٢ يونية ١٨٨٥ لم تكن إلا فورات دينية متتابعة وتعتمد فى انتشارها على سمعة المهدى وشهرته الشخصية كزعيم دينى قبل أى اعتبار آخر . ولقد كفت عندئذ زعامة المهدى لتوجيه الحركة أو الثورة ، فعاشت هذه من غير تنظيم ؛ لأن زعامة المهدى أغنت عن التنظيم فى هذه المرحلة ، ولأن النزاع كان لا يزال قائماً بين المهديين وبين السلطات الحكومية الشرعية . ولكن بعد سقوط الخرطوم من جهة ووفاة محمد أحمد من جهة أخرى ، صار ضرورياً أن يستبدل خليفة المهدى بالقوى والأساليب المتبعة حتى هذا الوقت فى نشر الدعوة نظاماً ينفع فى توجيه هذه القوى وتنسيق أساليبها بالصورة التى تكفل بقاء الدعوة ودعم أركانها . ذلك بأن سقوط الخرطوم كان يحدد بداية مرحلة انفردت فيها المهدية بالسلطان فى أكثر أقاليم السودان ، هذا من جهة ، واصطدمت من جهة أخرى مع حكومات ، كحكومات الحبشة ومصر وبريطانيا خصوصاً فى نزاع على الأقاليم الواقعة على الحدود فى الشمال والشرق أو التى تخلت مصر عنها فى الجنوب ؛ ثم إن وفاة المهدى لم تلبث أن أنهت الحرب الدينية فى السودان ، أى الحرب التى اعتمدت على تحريك الحماس

الديني لدى السودانيين ليقاتلوا تحت لواء المهدى . ذلك أن هذا الحماس الديني أخذ يفتر سريعاً بعد وفاة المهدى ، لأن كثيراً من ادعاءات المهدية لم يتحقق في حياة محمد أحمد ؛ فلا هو غزا مصر ، ولا هو فتح مكة . بل إن نفوذ المهدى كان قد بدأ يضعف في الشهور الأخيرة من حياته لأسباب متعددة ، منها أنه ترك حياة الزهد والتقشف الأولى لينغمس في حياة الترف والبذخ ؛ ومنها أنه ترك الأمور تفلت من يده فاستأثر بالسلطة الفعلية خليفته الأول عبد الله التعايشي ؛ ومنها أنه لم يفعل شيئاً بعد سقوط الخرطوم والاطمئنان إلى زوال كل آثار الحكومة المصرية القديمة في السودان ، ليبني الدولة الجديدة التي كان من واجب المهدية المبادرة بوضع أسسها من الآن ؛ وعجز المهدى عن استبدال سياسة التعمير والإنشاء بأساليب العنف وإثارة شعور التعصب الديني .

ولذلك فقد صار ضرورياً بعد وفاة محمد أحمد أن يؤسس خليفته عبد الله التعايشي نظاماً حكومياً ويستعيض به عن السمعة الشخصية التي كانت للمهدى ، وعن حماس التعصب الديني للدعوة ، لمواجهة مشكلات الحكم والإدارة والحرب . أضف إلى هذا أن محمد أحمد وإن كان نقل سلطاته المدنية إلى خلفائه — وكان هؤلاء في ترتيب المهدية أولهم الخليفة عبد الله التعايشي ، وثانيهم الخليفة على ودحلو ، وثالثهم بقي كرسيه شاغراً حين رفض السيد محمد المهدى السنوسي أن يشغله ، وكان قد عرضه عليه محمد أحمد ، ورابعهم الخليفة محمد شريف ابن عم المهدى — فإنه لم ينقل إليهم سلطاته الدينية . فالخليفة عبد الله إنما هو لذلك زعيم أو حاكم مدني فحسب ، ولا يجمع في شخصه مثلما فعل المهدى الزعامتين الزمنية والدينية ، ويجب أن يعتمد لذلك في بقاء خلافته من جهة ، واستمرار المهدية «المدنية» ذاتها من جهة ثانية ، واستمرارها ضروري لاستناد خلافته عليها ، على النظام الحكومي الذى ينجح في إنشائه .

وأوجد عبد الله نظاماً للحكم يقوم على تركيز السلطة في شخصه ، فهو الذى يهيمن على الإدارة المركزية في أم درمان ، العاصمة الجديدة ، بعد أن خربت الخرطوم ، وهو الذى يعين الحكام في المديريات ، ويسمى أكثر الموظفين في الأقاليم ، ويشرف على بيت المال ، وعلى أعمال القضاء وعلى تعيين أمراء الجيوش . واستعان عبد الله بهذا النظام الحكومي على إنشاء نوع من الحكومة الاستبدادية

التعسفية نشرت الطغيان والظلم فى السودان بحيث صار لا يأمن على نفسه أو ماله أحد من أفراد الناس العاديين أو كبار رجال حكومته وقواد جيوشه ، من نزوات عبد الله وهواجسه ومخاوفه على سلطانه و « خلافته » . فاعتمد على الخيانة والغدر والمخاتلة وإشاعة الخوف ، والقسوة فى تحقيق مآربه . ومع أن هناك من الكتاب من دافعوا عن طغيان عبد الله التعايشى وعن أساليبه الاستبدادية والتعسفية باعتبار أن ذلك كان ضرورياً فى الظروف التى وُجد بها إذا شاء الاحتفاظ بسلطانه طويلا أمام منافسيه الداخليين ومزاحميه على السلطة ، وأمام الأخطار التى تهددته من الخارج ، فإنه لا يجب أن يغيب عن الذهن أن المهدية استندت أصلا فى تحريك الثورة على وجوب تحرير الناس من ظلم الحكومة القائمة واستبدادها المزعومين . ولقد واجهت حكومة المصريين الذين اتهموها بأنها ظالمة ومستبدة مشكلات لا تقل فى خطورتها عن تلك التى واجهتها « المهدية » فى هذه السنوات الأولى من قيامها — ومع ذلك فلم يعرف عنها أنها أقامت حكومة مستبدة غاشمة متسلطة بل تأسست حكومتها المركزية والإقليمية على مبدأ إشراك العناصر الوطنية فى الحكم والإدارة بالصورة التى مرت بنا فى الدراسات السابقة . أو أنها أهدرت أمن الناس على أموالهم وأرواحهم ، أو أنها عندما عملت لإخماد بعض الثورات المحلية فى المناطق البعيدة أو للدفاع عن حدود السودان ورد اعتداءات الأحباش وبعض القبائل فى الأقاليم الواقعة فى أطرافه — وتلك مشكلة اضطرت حكومة الخليفة عبد الله لمواجهتها كذلك — نقول إن الحكومة المصرية لم تعمد كما فعلت المهدية — حكومة عبد الله — إلى تجنيد السودانيين فى جيوشها بالصورة التى انتزعت من الحقول وسائر ميادين النشاط والإنتاج الأيدى العاملة ، حتى إذا صادف أن احتبست الأمطار حصلت المجاعة — وأشهر المجاعات كانت فى ١٨٨٤ ، ١٨٨٨ ، ١٨٩٠ ، — وقد ذهب ضحية المجاعة فى السودان حتى سنة ١٨٩٠ خصوصاً آلاف عديدة ماتوا من الجوع فى كل أنحاء السودان من دنقلة فى الشمال إلى القضارف فى الشرق والفاشر فى الغرب . وإلى جانب هذا وقف النشاط التجارى وغيره من الأعمال . وكانت التجارة الرابحة هى تجارة الرقيق .

ولقد ترتب على هذا النظام الحكومى الذى أوجده عبد الله التعايشى أمران :

أولهما — انتكاس فى أحوال السودان رجع بهذه البلاد خطوات كثيرة إلى ما يشبه نظام الإقطاع الشرقى الذى كان نقلها منه الحكم المصرى . ذلك أنه بالرغم من أن الخليفة عبد الله حكم حكماً استبدادياً تسلطياً ، وبالرغم من وجود ذلك الجهاز الإدارى الذى بناه فى الحكومتين المركزية والإقليمية على بقايا الجهاز الإدارى فى العصر المصرى السابق ووضعه تحت إشرافه ، فقد استبدل بالنظام الضريبى الذى وضعه المصريون جباية الزكاة والعشور ، وتحصيل الإتاوات على نحو ما كان سارياً قبل مجىء المصريين . وكذلك سيطر بشخصه على السلطة القضائية التى عهد بها إلى قضاة يحكمون وفق الشرع الإسلامى ، واستغنى عن كل التنظيمات القضائية السابقة . ولقد بقيت الصلة بينه وبين رجاله فى «العمالات» أو حكومات الأقاليم البعيدة صلة شخصية بحتة . وكان ظاهراً إذا أخطأ الخليفة فى اختيار « عماله » أو قواد جيوشه ، أو عجز عن كبح جماحهم ، ومنهم من كان يعيش فى عمالته عيشة « السلاطين والملوك » ، كما كان يفعل محمد خالد زُقل فى دارفور أو يونس الدكيم فى دنقلة أو الزاكى طمل فى القضارف « حيث بنى قصراً جميلا وعاش بأبهة عظيمة » ؛ أو أن الخليفة ترك كبار مشايخ القبائل والرؤساء فى قبائل الكبابيش والشكرية وبنى حسان ، والضبانية والبطاحين وغيرهم على هواهم — لاستطاع كل هؤلاء فى أول فرصة سانحة الاستقلال فى عمالاتهم أو فى قبائلهم كأمراء إقطاعيين ، قد لا تربطهم أية رابطة بحكومة الخليفة عبد الله فى أم درمان .

وأما الأمر الثانى : فهو أن التذمر فى البلاد من حكومة الخليفة كان عامًّا والسخط عليها صار شديداً حتى أسف الناس على عهد المصرية ، ولم يعد يؤيد الخليفة غير أهل الغرب وهم أهله وعشيرته من البقارة ، ثم الذين يستفيدون من النظام القائم . والذين لا يأملون فى أن يسترجع المصريون السودان صاروا يأسفون على عهد المهدى محمد أحمد ، أو يتوقون لنجدة الأحباش أو الإنجليز لهم . وكانت هناك كما سنرى وقائع بين عبد الله والأحباش فى جهة القلابات والسودان الشرقى ، ومع الإنجليز « والمصريين » فى جهة سواكن وطوكر . ويعبر عن هذا التذمر من حكومة عبد الله التعايشى والسخط عليها ، والاستنجاد بالأحباش والإنجليز شاعر الشكرية الحردلو أخو عوض الكريم أبو سن شيخ الشكرية فى قوله :

ناس قبـــاح من الغرب جـــونا   جابوا التصفية ومن البيوت مرقـــونا
أولاد ناس عزاز مثل الكلاب سوّونا   يا يابا النقس «النجاشي» يا للانكليز ألفونا

هذه النتيجة التي وصل إليها الخليفة عبد الله من الحكومة الاستبدادية والمتسلطة التي أقامها على أنقاض الحكم المصري في السودان — وهي واحدة من نتائج أخرى خطيرة سوف نذكرها في موضعها — لم يكن هناك مفر من الوصول إليها ، وذلك بسبب الأغراض التي كرّس كل وقته وبذل كل ما يملك من جهد وحيلة لتحقيقها ودارت حولها كل سياسته في الميدانين الداخلي والخارجي على السواء .

ولقد تلخصت هذه الأغراض في استبقاء الحكم في يده ، ثم في ذريته من بعده مع ما يستلزمه تحقيق هذا الهدف من تأسيس سيطرة مطلقة أو حكومة استبدادية ، ثم تدبير الوسائل التي يمكن بها الاحتفاظ بهذه السيطرة المطلقة .

ويقول المدافعون عن حكومة الخليفة عبد الله أن مثل هذه الأغراض إنما هي أغراض طبيعية ، ولا يسع عبد الله إلا أن يعمل لتحقيقها « بالغريزة » ، لأن من المتعذر إطلاقاً — كما يزعمون — أن ينجح إنسان في حكم السودان إلا بطريق هذه السيطرة أو الديكتاتورية المطلقة . ويعلل هؤلاء هذه الحاجة إلى السيطرة المطلقة في حكم السودان بأن المشاكل التي واجهت الخليفة عند استلامه زمام الأمور كانت جسيمة ؛ بعضها يهدد بهدم سلطانه من الخارج : حيث توجد على حدوده الشمالية مصر تؤازرها بريطانيا ، ولم يكن معنى الإخلاء أن العداء قد انتهى بين مصر وبريطانيا من جانب وبين حكومة الخليفة من جانب آخر أو أن في وسع الخليفة أن يطمئن إلى انصراف مصر عن الرغبة نهائياً في استرجاع أملاكها المفقودة في السودان ، ثم إنه لا يزال في داخل السودان عدد من الحاميات المصرية في سنار وكسلا . لا يزال أمين باشا في مديرية خط الاستواء ، والبريطانيون لا يزالون « مع المصريين » في سواكن ، وطالما بقيت سواكن في أيديهم فهي بمثابة الخنجر المسدد إلى قلب البلاد — وكذلك تقع على حدوده الجنوبية الحبشة . ولم يكن المهديون يطمئنون يوماً من ناحية هذه الدولة الأفريقية « المجهولة » لهم ، والتي توقعوا على كل حال أن يصطدموا بها عاجلا أو آجلا بسبب مشاكل الحدود القديمة ، وهي مشاكل لا مفر من أن يرثها عهد المهدية من العهد المصري السابق

من جهة - وكان فى وسع الخليفة عبد الله ، من جهة ثانية ، أن يثيرها فى أى وقت يشاء ، وكما فعل ، ثم أن يستفز الأحباش للدخول فى حرب معه لم يكن من الحكمة إطلاقاً أن يعمل هو لإثارتها .

وأما بعض المشاكل الأخرى ، فهى مشكلات تهدد سلطانه من الداخل : حيث ظلت القبائل تدين بالطاعة والولاء لرؤسائها أولا ، بالرغم من دعوة المهدى إلى الاتحاد على أساس الحماس الدينى والمصلحة المشتركة فى إنهاء عهد المصرية من السودان . وكان الرؤساء ومشايخ القبائل الآن وأكثر من أى وقت مضى ، بسبب زوال النظام الحكومى السابق ، أشد ما يكونون استمساكاً بسلطانهم وحقوقهم القبلية ، وأبعد ما يكونون رغبة فى التنازل عنها ، خصوصاً الخليفة يعدونه واحداً منهم ويعدون أنفسهم أنداداً له ، ولا يتمتع بأى نفوذ دينى بالرغم من خلافته يوجب عليهم طاعته على حساب مصالحهم . ولقد كانت صعوبة المواصلات وبدائية وسائل النقل من العوامل التى جعلت صعباً ربط أقطار السودان الشاسعة وعمالاته بعضها ببعض ثم بمقر الحكومة المركزى ، الأمر الذى زاد من صعوبات الحكم والإدارة ، وشجع على ظهور الاضطرابات والثورات المحلية والاتجاهات الانفصالية . أضف إلى هذا أن موارد الخليفة كانت ضعيفة لأن البلاد فقيرة فى ثروتها النباتية والحيوانية والمعدنية . إلخ ؛ وأن عبد الله لم يجد فى البلاد جهازاً حكومياً أو هيئة مدربة من الموظفين للقيام على خير وجه بأعمال الحكم والإدارة ، وذلك لأن الجهاز الحكومى السابق كان قد أزيل عقب إنهاء عهد المصرية ، وكان محمد أحمد المهدى قد بدأ ينظم « دولة دينية » فحسب قائمة على أساس نشر الدعوة ، فلم يتسع له الوقت لتأسيس نظام لدولة « علمانية » جديدة .

ويجد المدافعون عن طغيان الخليفة وديكتاتوريته ما يمكنهم أن يسوغوا به هذه السيطرة المطلقة ، وأساليب حكومته التعسفية ، فى قولهم إن الخليفة استطاع أن يحكم السودان مدة ثلاث عشرة سنة (١٨٨٥ — ١٨٩٨) نجح خلالها فى تحقيق الغرضين اللذين تكلمنا عنهما : تأسيس السيطرة المطلقة ، والاحتفاظ بهذه السيطرة المطلقة ؛ كما نجح فى إقامة جهاز حكومى أمكن أن يؤدى الخدمة المطلوبة منه طوال عهده . ولكن الحوادث التى وقعت فى عهد الخليفة سواء فى إمارته الداخلية أم فى علاقاته الخارجية ، لا يلبث أن يتضح منها : أن الطغيان

الذى أتاح للخليفة الفرصة للقضاء على كل خصومه ومنافسيه فى الداخل قد تولد من كل ما حصل من اضطرابات وثورات استنفدت قوته ، وبحيث صار بعجز عن مواجهة الخطر الخارجي وهو يستند على جبهة داخلية متحدة ؛ وأن انصرافه إلى القضاء على خصومه ومنافسيه الداخليين لتأسيس سيطرته المطلقة ، قد جعله يضطر إلى إخلاء أقاليم بأكملها فى الجنوب : فى مديرية خط الاستواء ، وبحر الغزال ودارفور ، فلم يستطع الاحتفاظ بالأملاك التى ورثها هناك من العهد المصرى ؛ وأن مغامرته على الحبشة — والتى كان مبعثها الغرور وقصر النظر السياسي — قد أضعفته فى السودان الشرقى ، وترتب على تشتيت قوى رؤساء جيشه وعماله فى هذه الجهات أن فشل فى الاستيلاء على سواكن ؛ وذلك إلى جانب أنها قضت على كل أمل فى إنشاء علاقات ودية مع الحبشة قد يمكن الاستفادة منها عند الحاجة ، وخصوصاً فى صراعه مع مصر وبريطانيا ؛ وأن الدول الطامعة فى أملاك مصر القديمة فى خط الاستواء وبحر الغزال وساحل البحر الأحمر ، وهرر والصومال — استطاعت الاستيلاء عليها ، ودون أن يحرك الخليفة ساكناً للمحافظة على هذه الأقاليم أو للدفاع عنها أو لاستنقاذها ، فشهد عهده اقتطاع أطراف الإمبراطورية المصرية فى السودان لحساب إنجلترة وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وشهد عهده تسابق الاستعمار الأوربى للتوغل فى أطراف السودان المصرى للسيطرة على منابع النيل وعلى روافده الاستوائية وفى الحبشة ؛ وأن هذه الحكومة التى أنشأها عبد الله التعايشى كانت قواها قد أنهكت خلال هذه السنوات الثلاث عشرة حتى إنها لم تلبث أن انهارت عندما تلقت أول هجوم عليها من جيوش المصريين والإنجليز النظامية ؛ وأخيراً أن حكومة عبد الله التعايشى عجزت عن إنشاء « دولة » تعترف الدول بكيانها وتحترم حقوق السيادة التى ينبغى أن تكون لها فى داخل حدودها ولقد أراد كثيرون أن يعتبروا الحكومة التى أقامها الخليفة فى السودان ، واستمرت ثلاث عشرة سنة دليلا على أن دولة مهدية قد تأسست فى عهده . ولكن مما يجب أن نلفت إليه النظر الآن ، أنه لم يكن كافياً أن تقرر مصر سواء برغبتها أو ضد إرادتها ، التخلى عن السودان ، ويتم إخلاؤه فعلا ، بل كان ضرورياً أن يصحب ذلك نزول مصر عن حقوق سيادتها على السودان ، أو أن تنزل عن هذه الحقوق تركيا صاحبة السيادة الشرعية

على مصر والسودان معاً ؛ وسواء كان هذا التنازل لصالح الشعب بأجمعه أم لصالح هيئة أو مؤسسة أو حكومة معينة قائمة بشئون الحكم والإدارة ، وذلك حتى يتسنى إنشاء « الدولة » — بالمعنى المعروف من هذا المصطلح السياسى — فى السودان . كما أنه كان ضرورياً من ناحية ثانية أن تعترف الدول بالوضع الذى ترتب على إقامة الحكومة التى أوجدها الخليفة فى هذه البلاد . ولقد كان الخليفة عبد الله نفسه مسئولا إلى حد كبير عن تفويت فرصة إنشاء « دولة مهدية » فى السودان ، لأسباب عديدة ، من أهمها أنه أصرّ على تنفيذ برنامج التوسع الذى أتى به محمد أحمد المهدى ، فقرر غزو مصر كما سنرى — وأغار على حدودها ، وانتهى الأمر بهزيمته . ولكن هذه الإغارات على الحدود المصرية أوجدت لسلطات الاحتلال البريطانى فى مصر مشكلة لا بد من حلها لتأمين الحدود الجنوبية . ثم إن العجز عن الاحتفاظ بأطراف مملكته أطمع فى الخليفة الدول التى أخذت كما ذكرنا ، تستولى على الأقاليم التى أخلاها المصريون . ولقد خلق هذا التوغل الأوربى فى السودان مشكلة أخرى جديدة للاحتلال البريطانى فى مصر ، حيث خشى البريطانيون أن تستولى إحدى الدول على منابع النيل فتتحكم فى مياه النهر ، وتكون خطراً يتهدد الاحتلال البريطانى ذاته ، فضلا عن الضرر الذى يلحق بمصالح الاستعمار البريطانى نفسه فى أفريقية الشرقية والوسطى ، من توغل نفوذ دولة أخرى فى مناطق السودان سواء الشرقية أو الجنوبية أو الغربية منها . ولقد واجهت السياسة البريطانية هذه المشكلات إما بعقد المعاهدات والاتفاقات مع الدول لمحاولة تحديد مناطق النفوذ — وسيأتى الكلام فى هذا الموضوع فى حينه — وفعلت بريطانيا هذا على أساس عدم الاعتراف أصلا بحكومة الخليفة عبد الله واعتبار السودان بعد أن تخلى المصريون عنه وصار إجلاؤهم منه « ملكاً مباحاً » (Res nullius) ؛ أو بأنها واجهت هذه المشكلات بتقرير غزو السودان فى آخر الأمر لاسترجاعه — وفى هذه المرة فعلت بريطانيا ذلك على أساس مزدوج يقضى باعتبار أن السودان لا يزال « ملكاً مباحاً » من ناحية وعدم الاعتراف بالحكومة التى أقامها عبد الله التعايشى . وبأن مصر فى الوقت نفسه لم تفقد حقوقها فى السيادة على السودان بسبب تخليها عنه أو إخلائها له ، بل إنها لا زالت تملك هذه الحقوق فى السيادة عليه ، وإن كانت هذه الحقوق قد تعطلت ممارستها

« مؤقتاً » لظرف قهرى خارج عن إرادتها — هو ظرف الثورة التى لا يمكن أن تلغى حق مصر فى استرداد الحقوق التى فقدتها أو تعطلت مؤقتاً ، ما دامت مصر لم تعترف بصورة من الصور بانتقال هذه الحقوق التى لها إلى السلطة التى أوجدتها الثورة لممارسة شئون الحكم فى الوضع الجديد .

* * *

ذلك إذاً كان سجل حكومة عبد الله التعايشى . وهو سجل حكومة أقل ماتوصف به ، غير ما هو معروف عن استبدادها وتعسفها وإهدارها لحقوق الفرد حتى فى هذا المجتمع الإقطاعى الذى أعاده الخليفة إلى الوجود ، — أنها أضاعت على السودانيين الفرصة العظيمة التى سنحت لهم فى مستهل حياتهم الجديدة بعد انقضاء عهد معين من تاريخهم — هو عهد المصرية أو التركية — بمساوئه ومحاسنه ، لبلوغ استقلالهم وإنشاء دولة ، وطنية حديثة .

أما كيف وصلت حكومة الخليفة إلى النتائج الخطيرة التى ذكرناها ، فتفسير ذلك ، وعلى نحو ما سنوضحه الآن ، أن سياسة عبد الله بشقيها : داخلية وخارجية ، كانت مرتبطة بالغرض المزدوج الذى سبقت الإشارة إليه وهو تأسيس السيطرة المطلقة على أهل السودان والاحتفاظ بهذه السيطرة لنفسه ولذريته من بعده.

ولتحقيق هذا الغرض إذاً كانت الخطوة الأولى فى برنامجه السياسى ، أن يعمل الخليفة عبد الله على تعزيز مسند «الخليفية» وتقويته وذلك أولا بأن يزيد من قوة « المهدية » ذاتها كعقيدة ، وهى التى يستند عليها حق « الخليفة » الشرعى فى الحكم والسلطان — ويجب أن نفرق هنا بين المهدية وشعائرها كعقيدة دينية ، وبين أهل المهدى وأقاربه المعروفين باسم « الأشراف » ، وكذلك عماله وأتباعه ، وهؤلاء عمل الخليفة على تجريدهم من كل نفوذ وقضى عليهم .

وكان لتوطيد أركان العقيدة المهدية والمحافظة على شعائرها أن بنى عبد الله قبة فوق قبة المهدى بأم درمان يدعو الناس إلى حجها بدلا من الذهاب إلى الكعبة « فى نوفمبر ١٨٨٨ » ، واستمر معنياً بنشر الدعوة ، ويتخذ من هذه العناية فى الظاهر السبب الذى يبنى عليه أكثر نشاطه السياسى . ولقد ظل الخليفة يعنى بالمحافظة على شعائر المهدية مع علمه بأن الحماس الدينى فتر كثيراً بعد وفاة محمد أحمد ، وأن العقلاء صاروا لا يؤمنون بها .

وأما الوسيلة الثانية لتعزيز مسند « الخليفية » ، فكانت بأن يبذل عبد الله قصارى جهده لينال — تحت ستار نشر الدعوة المهدية دائماً — الاعتراف بهذه الخليفية من جانب الأمراء والسلاطين المجاورين له ، ورؤساء الدول التي ربطت العلاقات القديمة بينهم وبين السودان ، والذين يُخشى منهم الخطر على حكومته . وكان المهدى ، محمد أحمد في سبيل نشر الدعوة قد كتب إلى كل من محمد يوسف سلطان واداى ، وحياتو بن سعيد بن محمد بلوّ سلطان سوكوتو ، وإلى رابح الزبير الذى كان قد فر إلى الغرب بعد وقائع بحر الغزال ومقتل سليمان الزبير سنة ١٨٧٩ ، وأسس بعد ذلك مملكة في برنو بقى فيها حتى قتله الفرنسيون سنة ١٩٠٠ ؛ وإلى السيد محمد المهدى السنوسى في الجغبوب ، وإلى أهل مصر وإلى الخديو محمد توفيق ، وإلى يوحنا « يوحناس » ملك الحبشة — يدعوهم جميعاً إما إلى اعتناق المهدية والإيمان بمهديته أو إلى اعتناق الإسلام كذلك (في حالة يوحنا) . فبادر عبد الله الآن بإرسال الكتب إلى كل هؤلاء يبلغهم خبر خلافته ويدعوهم إلى المهدية والجهاد . وكان ممن كتب عبد الله إليهم كذلك ، قبائل الحجاز الذين جعل عليهم كبيراً الأحامدة « عاملا » عليهم من قبله ، وأهل المدينة المنورة ، وإلى قبيلة قريش ، وإلى أهل نجد الذين سمى « عاملا » عليهم عبد الله بن فيصل بن مسعود ؛ وطلب مراراً من سلطان ودّاى محمد يوسف القيام بأمر المهدية ، وصار يستحثه على ذلك ، وعلى فتح طريق الهجرة لكل من يرغب في القدوم إلى الخليفة . وحاول الخليفة وعامله على دارفور « عثمان آدم » مراراً استمالة رابح الزبير للقدوم إلى أم درمان (١٨٨٧) ولكنه رفض ، كما رفض أيضاً كل من سلطان سوكوتو ، ومحمد المهدى السنوسى الذهاب إلى الخليفة . ولكنهم كذلك لم يشاءوا فصم علاقاتهم معه أو إعلان العداء نحوه . فقد اتخذ السنوسى موقف الحياد من المهدية ، وتظاهر سلطانا واداى وسكوتو أنهما صدّقا الدعوة .

وكتب عبد الله إلى أهل مصر . وأرسل إلى مصر أربعة رُسل بثلاثة كتب بتاريخ جمادى الآخر سنة ١٣٠٤ مارس ١٨٨٧ ، ووصل هؤلاء الرسل إلى وادى حلفا في أبريل فأرسلوا منها إلى القاهرة . وكان أحد هذه الكتب إلى السلطان عبد الحميد والثانى إلى الملكة فكتوريا ملكة الإنجليز ، والثالث إلى الخديو محمد

توفيق ، يدعوهم فيها الخليفة إلى اعتناق المهدية « قبل أن تطأ جيوشه بلادهم وتنتقم منهم » ؛ وكان غرضه خصوصاً من الكتابة إلى هؤلاء الثلاثة الحصول على اعترافهم بحكومته وذلك كما يقول « دوجاريك » (Dujarric) حتى يأمن على بقاء السلطة فى يده وانتقالها إلى ذريته من بعده . واعتمد عبد الله على إذاعة خبر هذه الكتب فى ارتفاع ذكره ، الأمر الذى توقع أن يساعده على زيادة تركيز السلطة فى يده ، والإمعان فى فرض سلطان حكومته المطلق على أهل السودان ، فأخذ يبعث بصور من هذه الكتب الثلاثة إلى « جميع أمرائه فى الجهات للاطلاع عليها وتلاوتها على الأنصار » . وأما الرسل الذين حملوا الكتب إلى مصر فقد عادوا منها يحملون جواباً شفوياً عليها أثبته « نعوم شقير » . هذا نصه : « إن أولئك الملوك الذين تجرأ سيدكم على الكتابة إليهم لأرفع جداً من أن يتنازلوا إلى مجاوبته » .

وأما الوسيلة الثالثة لتعزيز مسند « الخليفية » فكانت محاولة عبد الله أن يجعل الخليفية وراثة فى أسرته — يتولاها من بعده ابنه البكر « عثمان » وكان نظام تولى الحكم كما وضعه المهدى يجعل الخلافة من نصيب أربعة من الخلفاء سماهم فى حياته ، وجعلهم بترتيب الخلفاء الراشدين : هم الخليفة الأول عبد الله التعايشى نفسه ، والذى تولى الحكم بعد وفاة محمد أحمد على أساس أنه الخليفة الأول على حسب هذا الترتيب ، وهو فى مرتبة أبى بكر الصديق ، ثم يليه الخليفة الثانى « على ود حلو » فى مرتبة عمر بن الخطاب ، ثم الخليفة الثالث فى مرتبة عثمان ابن عفان ، وقد ظل هذا الكرسى شاغراً لأن المهدى خصصه للسيد محمد المهدى السنوسى الذى رفض عرض المهدى ، وأخيراً الخليفة الرابع ، محمد شريف ابن عم المهدى ، فى مرتبة على بن أبى طالب . ولكن عبد الله التعايشى أراد أن ينقل الحكم من بعده إلى ولده الأكبر كما ذكرنا فأخذ يمهد لذلك بتجريد الخلفاء الآخرين من كل نفوذ وسلطة ، وتشريدهم مع أنصارهم ، وبأن صار يستبدل بالأمراء والعمال — أى قواد الجيوش والحكام فى الأقاليم — آخرين من أقربائه وأتباعه الذين يثق بهم ، ثم إنه أنشأ حرساً خاصاً عرفوا باسم الملازمين استمر عددهم يزيد وخصوصاً بعد سنة ١٨٩١ « بسبب فتنة الأشراف التى سيأتى ذكرها حتى بلغوا ألوفاً أسكنهم حوله فى أم درمان ، وجعل ابنه عثمان أميراً عليهم وسماه « شيخ الدين » ، ورشحه للملك بعده .

ولقد كان تعزيز مسند الخليفية من جهة والانفراد بكل سلطة لممارسة السيطرة المطلقة من جهة ثانية ، وتأمين بقاء هذه السيطرة يقتضى كل ذلك أن يتعقب الخليفة بالتشريد والنفى والقتل كل أولئك الذين يخشى من أن يتنكروا له أو يزاحموه على الملك إما بسبب قرابتهم من المهدى « وهؤلاء هم الأشراف » أو لأنهم من عداد الخلفاء الذين يحق لهم تولى شئون الحكم بعده ، أو من كبار القواد ورجال الحكومة الذين اختارهم أصلا محمد أحمد المهدى نفسه للقيادة أو للعمالة ، أو كان معروفاً عنهم الولاء لبيت المهدى ؛ كما يقتضى أن يولى الخليفة فى مناصب القيادة والعمالة ووظائف الإدارة الأخرى رجالا من التعايشة وأن يجعل كل اعتماده على أهل الغرب خصوصاً البقارة الذين هم أهله وعشيرته : « التعايشة من البقارة » . وذلك فى تعزيز سلطانه وإذلال القبائل الأخرى ، وتفريق كلمتها حتى لا تقوم لها قائمة ؛ « ثالثاً » أن يقضى على كل اضطراب داخلى حتى يستتب له الأمر فى البلاد.

وعلى ذلك فقد بدأ عبد الله بإرغام الخليفة على ودحلو والخليفة محمد الشريف على تسريح جيشهما ، وكان لكل خليفة حسب النظام الذى وضعه المهدى لتوزيع القوات المقاتلة على خلفائه جيش خاص براية خاصة . فكان جيش عبد الله : وهو من التعايشة وأهل الغرب مع عناصر أخرى ، علمه الراية السوداء ، وجيش على ودحلو كانت رايته خضراء ، وجيش محمد الشريف له راية حمراء . أما جيش الخليفة الثالث والذى لم يتكون بعد فكان المنتظر أن تكون رايته صفراء . وكان جيش الخليفة عبد الله هو أقوى الجيوش جميعها . فأدمج عبد الله الآن جيشى على ودحلو ومحمد الشريف فى جيش أخيه يعقوب الذى أصبح ذا شأن وصولة فى نظام الحكم الجديد ، واستبقى هو لنفسه قوة صغيرة حرساً خاصًّا له .

واستدعى الخليفة من الأبيض عاملها « محمود عبد القادر » وهو ابن عم المهدى الذى كان عهد بإدارة الأبيض إليه عند خروجه « أى المهدى » منها لغزو الخرطوم ؛ فحضر محمود عبد القادر إلى أم درمان ، وولى الخليفة على كردفان بدلا منه أحد رجاله عثمان آدم . ولكن محموداً الذى أذن له الخليفة بالذهاب إلى الأبيض ليعود بأسرته منها ، لم يلبث أن أعلن الثورة ، فكان مصيره أن لقى حتفه فى معركة فى ديسمبر ١٨٨٥ . واستدعى الخليفة من دارفور عاملها محمد خالد زُقل الذى كان على عمالتها من أيام المهدى منذ ١٨٨٤ ،

وذكرنا أنه كان يعيش فى الفاشر بأبهة عظيمة ، فخرج منها فى يناير ١٨٨٦ بعد أن ترك عليها يوسف ابن السلطان إبراهيم ، وأرسل الخليفة أحد قواده « حمدان أبا عنجة » لمقابلته وتجريده فى (بارة) . ولما كان الخليفة قد جرد الأشراف من الأسلحة والرايات لم يسع « زقل » إلا التسليم فى يونية ١٨٨٦ . وقد حبسه الخليفة بعد ذلك بعد أن اتهمه بالاختلاس ، فبقى « زقل » فى السجن فى الأبيض ثم فى أم درمان إلى سنة ١٨٩١ ، فأخرجه الخليفة عندئذ من الحبس وعينه أميراً على دنقلة .

وكذلك انتهز الخليفة فرصة انكسار « محمد الخير » فى واقعة جنس (٣٠ ديسمبر ١٨٨٥) ، وكان صاحب نفوذ عظيم فى دنقلة من أيام المهدى ، فنحاه ثم عزله عن عمالة دنقلة ، وتولى الأمير عبد الله النجومى شئون دنقلة ؛ ثم عاد الخليفة فعزل « محمد الخير » عن بربر وولى عمالتها « عثمان الدكيم » وهو أحد أقاربه . وكذلك استدعى الخليفة « كرم الله الشيخ محمد الكركاوى » من بحر الغزال ، فأخلى « كرم الله » البلاد وحضر إلى (شكا) فى أكتوبر ١٨٨٦ .

واستقدم الخليفة فى سنة ١٨٨٧ إلى أم درمان من الغرب أعداداً عظيمة من البقارة للاستعانة بهم فى دعم مركزه ضد القبائل التى كانت لا تزال تشق عليه عصا الطاعة وترفع رءوسها فى ثورات من وقت لآخر ضده . وكان فى مقدمة من ثاروا فى وجه الخليفة عبد الله ، أحد رؤساء هذه القبائل ، هو شيخ قبيلة الرزيقات فى جنوب دارفور واسمه الشيخ مادبو . فطارده كرم الله عند حضوره إلى شكا كما طارده « محمد كرقساوى » عامل شكا ، وقبض عليه الأمير يوسف ابن السلطان إبراهيم بالقرب من جبل مرّة ، ثم أعدمه « أبو عنجة » فى الأبيض فى أواسط فبراير ١٨٨٧ .

وكذلك ثار على الخليفة ، صالح فضل الله وسالم الكباشى ، شيخ قبيلة الكبابيش الذين عاشوا فى الصحراء من شمالى الكردفان إلى دنقلة ، ولم يقبلوا المهدية بتاتاً ، وكان شيخهم السابق ، وهو أخو الشيخ صالح قد أعدمه المهديون بعد سقوط الأبيض . وقد ساعد الكبابيش وأمدوا بالجمال حملة الإنقاذ التى أرسلت فى ١٨٨٤ لتخليص غوردون . وكان الكبابيش يطمعون من قديم فى الاستيلاء على مديرية دنقلة ، الغنية ، فلم تكن ثورة الكبابيش فى رأى كثيرين لإسقاط الخليفة

عبد الله بقدر ما كانت لأخذ دنقلة لأنفسهم . واتصل الشيخ صالح بالحكومة المصرية التى أرسلت إليه قافلة محملة بالبنادق والذخيرة ، كان يصحبها التاجر الألمانى المغامر «كارل نوفل» (Carl Neufeld) الذى طمع فى إنشاء تجارة واسعة فى الصمغ مع كردفان إلى جانب التجسس على حركات المهديين لحساب السلطات المصرية ، فقطع « محمد حمزة » أحد رجال عبد الرحمن النجومى الطريق على القافلة ، وقاتلها ، وقتل رجالها واستولى على ما كانت تحمله من أسلحة وأموال (١٦ أبريل ١٨٨٧) ، وأرسل « كارل نوفل » أسيراً إلى أم درمان فبقى فى أسر الخليفة حتى صار استرجاع السودان فى واقعة أم درمان بعد ذلك بنحو اثنتى عشرة سنة . وأما الشيخ صالح فقد بعث الخليفة وراءه بقوة من أم درمان لمطاردته ، فلقى حتفه ، وانتقم الخليفة من قبيلة الكبابيش بالعمل على إبادتها وإفنائها بعد ذلك .

ولقيت قبيلة أخرى هذا المصير نفسه ، هى قبيلة رفاعة الهوى « ويعنون بالهوى شبه جزيرة سنار » ، أو جهينة الغرب تمييزاً لهم عن رفاعة الشرق أو جهينة الشرق — فقد كان رئيسها المرضى أبو روف شيخ بنى حسان يسلك مسلك الزعيم الإقطاعى الذى وإن كان المهدى قد أمّره على جيش كبير لحصار سنار فى أواسط ١٨٨٤ ، فقد ظل يحتقر الخليفة عبد الله ، ولم يلبث أن شق عليه عصا الطاعة بعد أن كان بايعه بالخلافة ، ورفض القدوم إلى أم درمان فأرسل الخليفة حملة ضده ، فانهزمت قبيلة المرضى الذى قتل (فى أكتوبر ١٨٨٧) وأرسلت رأسه إلى أم درمان .

وفى ديسمبر ١٨٨٧ أوقع جيش الخليفة بقيادة عثمان آدم الهزيمة بالأمير يوسف الذى طمع فى استرداد ملك آبائه وأجداده فى دارفور منذ أن تركه عليها محمد خالد زقل ، ورفض القدوم إلى أم درمان . فأخذ عثمان آدم الفاشر فى يناير ١٨٨٨ وطارد رجاله الأمير يوسف ، وقتلوه ، وأرسل عثمان آدم رأسه إلى أم درمان .

وفى نوفمبر ١٨٨٨ لقى نفس المصير ، قبيلة البطاحين « وباديتهم شرقى النيل الأزرق بين رفاعة والحلفاية » . وكان قد فر جماعة منهم من جيش النجومى بسبب مجاعة سنة ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ — ١٨٨٩) ، ورجعوا إلى باديتهم يقطعون الطريق ويسلبون وينهبون . فأرسل الخليفة ضدهم جيشاً قوياً هزمهم شر هزيمة ، فلقى

أكثر كبارهم حتفهم وأسر الباقون . وفيهم ٦٧ رجلا ، قتلهم الخليفة فى أم درمان .

ثم لم تلبث أن قامت الاضطرابات فى دارفور من جديد ، بسبب حركة « أبى جميزة » التى أشرنا إليه سابقاً ؛ وهو الذى ذكرنا أنه ادعى احتلال كرسى الخليفة الثالث عثمان ، وأنه قام ليفتح طريق الحج إلى مكة ، وأن الناس التفوا حوله من جهات الغرب . ولقد كتب أبو جميزة إلى الخليفة عبد الله يعلمه بظهوره. وتطايرت الشائعات عن زحف الفقيه إلى الأبيض والخرطوم وانتصاره على جيوش الخليفة الذى أخذ يتهيأ للهرب إلى بربر. أو إلى الجنوب ، ولكن الذى حصل أن أبا جميزة هزم جيشين أرسلهما عثمان آدم الواحد بعد الآخر لقتاله فى أكتوبر ١٨٨٨ ، ولقد كان فى وسع « أبى جميزة » أن ينال الفاشر لو أنه زحف عليها فوراً بعد انتصاره ، ولكنه لم يبدأ زحفه عليها إلا فى فبراير ١٨٨٩ ، وعندئذ كانت الإمدادات قد وصلت من أم درمان إلى عثمان آدم . وقد ذكرنا كيف أن أباجميزة مات بالجدرى وأن أخاه « ساغة » قتل بالقرب من الفاشر فى الواقعة التى عرفت « بواقعة ساغة » حيث انتصر عليه عثمان آدم فى ٢٢ فبراير ١٨٨٩ وأرسل عثمان آدم رأس « ساغة » إلى الخليفة فى أم درمان . وحاول عثمان آدم الاقتصاص من القبائل التى ناصرت أبا جميزة ، فخرج بجيشه من الفاشر قاصداً إلى الغرب . ولكن لم يلبث أن أصيب بمرض . فرجع إلى الفاشر حيث توفى بها فى سبتمبر ١٨٩٠ ، وأرسل الخليفة بدله « محمد أحمد » على عمالة كردفان ودارفور وشكا — التى كان أسماه الخليفة عليها . وقد استمر « محمود أحمد » يغزو القبائل المناوئة أو يخمد حركات العصيان فى دارفور وجبال النوبا وبحر الغزال ودار قمر ودار تامة — وكان ظهر فى دار تامة فقيه جديد ، من قرية أبى جميزة ، يدعى المهدية ، فهزمه محمود أحمد وقتله فى مارس ١٨٩٥ ؛ وكذلك أوقع بشخص آخر من دار تامة كذلك ادعى هذه المرة أنه النبى عيسى « أكتوبر ١٨٩٥ » . وقد بقى محمود أحمد فى عمالته حتى استدعاه الخليفة من الفاشر ، فوصل أم درمان بجيشه « فى مايو ١٨٩٧ » للاشتراك فى عملية وقف زحف حملة استرجاع السودان .

وهكذا كان الخليفة فى بداية ١٨٨٩ قد استطاع أن يوطد سلطانه الداخلى فى السودان نتيجة لهذه الإجراءات الصارمة والعنيفة التى حطم بها نفوذ الأشراف وقضى على قبائل الكبابيش ورفاعه الهوى والبطاحين . وفى دارفور على الأمير

يوسف وأبي جميزة والذين ادعوا المهدية في دار تامة . وهذا إلى أنه نحّى وأقصى قواد الجيوش والحكام الذين من أسرة المهدى أو أتباعه ، ملأ المناصب بأقربائه ورجاله الذين يثق هو في ولائهم وطاعتهم له . ولذلك فقد كان يبدو من هذه الناحية أن الخليفة عبد الله حقق الغرض الأول من حكومته ، وهو التمتع بالسيطرة المطلقة في البلاد والاحتفاظ بهذه السيطرة زمناً طويلا .

ولكن هذه الأساليب القاسية والصارمة ذاتها في الانتقام من أعدائه والقضاء على مزاحميه وخصومه من جهة ، ثم اعتماد عبد الله على أهل الغرب « البقارة — التعايشة » الذين سوّدهم على أهل النيل من جهة ثانية ، لم يلبث أن أثار العداء الدفين بين أهل النيل وأهل الغرب ، وجمع كلمة المتذمرين من حكومته والمعارضين لها الذين التفوا الآن حول الخليفة محمد الشريف وأقرباء وأتباع المهدى : «الأشراف» ليتآمروا على حكومة التعايشي وعلى خلع الخليفة في نوفمبر ١٨٩١ . واستقدم المتآمرون أتباعهم سرًّا إلى أم درمان للقيام بثورة فجائية يقضون فيها على شخص الخليفة ، ويقلبون النظام القائم ، ويتخذون من استنادهم على اسم المهدى مبرراً لفعل ذلك .

ولكن الخليفة — الذى استخدم نظاماً للمخابرات ناجحاً دائماً — لم يلبث أن علم بالمؤامرة في الوقت المناسب فوقعت مناوشات بين الفريقين وسط البلدة (أم درمان) ، وتوسط الخليفة على ود حلو لإعادة السلام . وقبل « الأشراف » وأنصارهم الصلح مع الخليفة على أساس أن يسترجع الخليفة محمد الشريف المركز اللائق به مع تعيينه في مجلس الخليفة عبد الله ، وأن يخصص هذا له ولأقرباء المهدى رواتب تكفيهم ، وأن يسلم « الأشراف » في نظير ذلك سلاحهم إلى الخليفة وأن يطيعوه طاعة عمياء (٢٥ نوفمبر ١٨٩١) . وكان في أثناء هذه الاضطرابات أن تمكن الأب « أوهر والدر » من الفرار من أم درمان .

ولكن هذا الصلح لم يثن الخليفة عن الانتقام من رؤساء الفتنة . فلم يمض عشرون يوماً على تأمينه للأشراف حتى قبض على جماعة منهم ، وأرسلهم إلى عامله الزاكى طمل في فاشودة فقتلهم ؛ ثم إنه سجن الخليفة محمد الشريف (مارس ١٨٩٢) ، وحدّد إقامة أبناء المهدى البالغين ، وحبس عدداً كبيراً من الدناقلة المتهمين في الفتنة ؛ ونفى عدداً من التعايشة — قبيلته — كانوا أرادوا

انتهاز فرصة الفتنة فتآمروا على قتله أخذاً بثأر أحدهم ، فقبض الخليفة عليهم وأرسلهم إلى الرجاف (يوليو ١٨٩٢) . وأرسل إلى الرجاف كذلك عدداً من الجعليين الذين كانوا اتفقوا على الاشتراك فى الفتنة مع الأشراف ، ولكن هؤلاء وشوا بهم إلى الخليفة . وفى الشهر التالى (أغسطس ١٨٩٢) قبض الخليفة على زعيمين كانا آخر من بقى من رؤساء الأشراف فأرسلهما مكبلين إلى الزاكى طمل فى فاشودة فقتلهما . ولم يكن باقياً من الأشراف المعروفين بعد هذه الحوادث غير اثنين : محمد عثمان أبى قرجة ، وكان وقت فتنة الأشراف عاملا على كسلاء فاستدعاه الخليفة وولى مكانه « مساعد قيدوم » وأرسله إلى خط الاستواء بدعوى توليته عمالتها ، فلما وصل إلى الرجاف قبض عليه أميرها وسجنه كطلب الخليفة ؛ أما الثانى فكان محمد خالد زقل ، وقد نفاه الخليفة إلى الرجاف (١٨٩٣) .

ويقول « ثيوبولد » (A.B. Theobold) فى كتابه عن المهدية تعليقاً على حادث غدر الخليفة بالأشراف ، الذى سبقه الظاهر بالصلح إنه من أسوأ ما وقع من حوادث فى عهد الخليفة عبد الله . ثم يقول : « لقد كان الخليفة كما هى عادته دائماً فى كل ما يمس مركزه هو نفسه ، لا يعرف الشفقة ولا الرحمة » .

* * *

بعد تصفية فتنة الأشراف ، أمكن أن يتمتع الخليفة بتلك السيطرة المطلقة فى الحكم ، التى أرادها ، فلم يحدث فى السنوات الأربع التالية (١٨٩٢ — ١٨٩٦) — أى حتى الوقت الذى بدأت فيه العمليات العسكرية لاسترجاع دنقلة ثم السودان بأكمله — لم يحدث أن تعرضت حكومته لأية أخطار داخلية من منافس أو مزاحم للخليفة على السلطة . ومع أن الخليفة فى هذه السنوات التالية لم يلجأ كذلك إلى المذابح ووسائل الإبادة الأخرى التى قضى بها على البطاحين أو الكبابيش أو غيرهم ، وبالرغم من أنه صار يميل إلى الاستفادة من واقع أن السيطرة المطلقة فى الحكم قد صارت خالصة له ، كى يتمتع بعهد من الاطمئنان والسلام الداخلى ، الأمر الذى جعله كما يرى « دوجاريك » يجنح إلى محاولة السير فى سياسته الخارجية على طريق التفاهم مع سلاطين الغرب من جهة ، ويسعى لإزالة كل أسباب العداء بينه وبين الأحباش فحسب بل وليعقد معاهدة تحالف معهم — فإنه بالرغم من هذا التبدل فى سياسته الداخلية والخارجية بعد

عام ١٨٩٢ ، بقيت أساليبه تتصف بالعنف والبطش . فكان من الذين غضب الخليفة عليهم ، القاضي أحمد على الذى سجنه ومنع عنه الطعام حتى مات فى يونية ١٨٩٤ ، ثم القاضي حسين الزهرة الذى مات نفس الميتة فى العام التالى ؛ وكان قبل ذلك غضب على الزاكي طمل الذى مات فى سجن أم درمان « فى سبتمبر ١٨٩٣ » .

* * *

ذلك إذاً كان مبلغ ما وصل إليه الخليفة عبد الله فى فرض تسلطه وطغيانه على أهل السودان ، ليصل إلى السيطرة المطلقة التى أراد بها تقوية مسند « الخليفية بالصورة التى تمكنه من محاولة أن يجعل هذه الخليفية وراثية فى بيته . ولقد أشرنا سابقاً إلى أنه مثلما دارت سياسة التعايشى الداخلية حول إنشاء هذا الملك الوراثى ، فقد دارت سياسته الخارجية كذلك حول نفس هذا الغرض ؛ ولكن على خلاف ما وصل إليه من سياسته الداخلية ، ترتب على سياسة الخليفة الخارجية أن أثيرت طائفة من المشكلات التى عجز عن إيجاد حل لها والتى هدمت فى النهاية صرح الدولة المنتظرة والتى أراد إقامتها . وأما سبب هذا الفشل فى سياسة الخليفة الخارجية فهو اعتقاده أن كسب المعارك والحروب يزيد من سمعة ونفوذ « الخليفية » وهيبتها فى الداخل والخارج معاً ، فيقوى مسندها ، وتكفل هذه التقوية بقاءها . وكان هذا الاعتقاد وهو الذى حفز الخليفة على الدخول فى مغامرات الحروب على حدوده الشمالية مع مصر وعلى حدود الشرقية مع الحبشة ، دون أن يحسن تقدير القوة التى عليها خصومه ، أو يزن الآثار التى قد تترتب على هزيمته ، إذا قدر له أن ينهزم فى هذه الحروب ، ومبلغ الأذى الذى تلحقه الهزيمة بمشروعاته فى الملك الوراثى .

بدأ الخليفة بأن صار يصل الحرب التى بدأت أيام المهدى فى السودان الشرقى وفى سنار . وقد شاهدنا عند الكلام فى موضوع « إخلاء بقية السودان » ، كيف سلمت حامية كسلا فى ٢٩ / ٣٠ يوليو ١٨٨٥ ؛ وقد حضر عثمان دقنة إليها وأخذ البيعة للخليفة عبد الله ، ثم اشتبك عثمان دقنة فى مناوشات مع الأحباش فى الحدود ، فجاء « الراس الولا أو الوله » (Ras Alula) إلى « كوفيت » فى ٢٣ سبتمبر ١٨٨٥ وتمكن من هزيمة عثمان دقنة الذى انسحب إلى كسلا ، وأما فى سنار

فقد ذكرنا أن حاميتها سلمت للدراويش فى ١٩ أغسطس ١٨٨٥ .

واستمرت المناوشات الحدودية مع الأحباش . وتسبب عن استمرارها تكدير العلاقات بين يوحنا « يوحناس » ملك الحبشة ، والخليفة عبد الله الذى لم يظهر من جانبه أنه يريد وقف العداء مع الحبشة . فشن الأحباش هجوماً كبيراً على القلابات ، وأوقعوا بعاملها «محمود ودأرباب» هزيمة كبيرة فى أوائل يناير ١٨٨٧ وأحرق الأحباش القلابات ، وقتل فى المعركة « محمود ودأرباب ». وعندئذ سمى الخليفة لعمالتها واحداً من أخص أقاربه هو « يونس الدكيم » ، وأرسله إليها فى مارس ١٨٨٧ بجيش عظيم ، لأن القلابات كما صار الخليفة يقول : « ثغرحصين فى حدود الحبشة ، وحفظ السودان يقضى بحفظه مسدوداً » . ومن ذلك الحين بدأت الحرب التى لم يكن هناك ما يدعو لقيامها إلا أن كلا الرجلين — يوحناس وعبد الله — كانا يتصفان بالغرور والكبرياء وحب المغامرة وإثارة الحروب .

وكان الأحباش أول من بدأ هذه الحرب بهجومهم الذى ذكرناه على القلابات . وكتب الخليفة إلى الملك يوحنا فى مارس ١٨٨٧ يحمله مسئولية الحرب التى نشبت بسبب اعتداء يوحنا المتكرر « بالقتل والأسر والنهب والضر . . . على ضعفاء المسلمين الذين بالقرب من بلده ، ولأنه صار يأوى إليه كل من يرتد عن دينه من المسلمين » ، ويفسر كذلك إرساله الجيوش لمقاتلته — أى مقاتلة يوحنا — بما لثغر القلابات من أهمية استراتيجية ، فيقول : « ولما لم يمكن تركها سداً على ذلك الحال ، وتعين الالتفات إلى صدك عن هذا المجال ، عينا الجيوش الكافية من الأنصار أهل النجدة والحماية إلى الإقامة بالثغر الموالى لجهتك صداً لما يتوقع منك » . واشترط الخليفة مطالب معينة لوقف الحرب مع الأحباش هى : رد الأسرى فى الواقعة الماضية ، وإعادة المنشقين والمرتدين، الذين ذكر الخليفة أسماءهم ، والكف « عن التعدى على بلاد الإسلام من الآن فصاعداً » . وأن يلزم حدوده « ولا يمد لغيرها يداً » . ثم دعاه الخليفة — أى دعا يوحناس — إلى اعتناق الإسلام ، « والدخول فى صحبة المهدى » . وأما إذا لم يفعل يوحناس شيئاً من ذلك فقد توعده الخليفة بمناجزته الحرب .

وعندما لم يجب « يوحنا » على هذا الكتاب ، استدعى الخليفة من الغرب أحسن قواده « حمدان أبو عنجة » ، وأرسله إلى القلابات بجيش عظيم فى أكتوبر

١٨٨٧ ، بينما أخذ « يونس الدكيم » العامل على القلابات يرسل بعوث الغزو للإغارة على أرض الحبشة فى جهة القلابات ، يغزو ويغنم ويسبى ويحرق الحلال ويخرب الكنائس . وبلغ « أبو عنجة » القلابات فى ديسمبر ١٨٨٧ . ولما كانت القيادة العامة فى القلابات من نصيب « أبى عنجة » فقد ثقل الأمر على يونس الدكيم ، وهو من أقرباء الخليفة ، فبادر هذا باستدعائه إلى أم درمان . وفى يناير ١٨٨٨ خرج « أبو عنجة » لغزو الحبشة . وكان الخليفة عبد الله بعث بكتاب آخر إلى « يوحناس » فى معنى كتابه الأول ؛ ولكن دون نتيجة .

وأما أبو عنجة فقد زحف بجيشه متوغلا فى أرض الحبشة ؛ واتخذ الأحباش خطة الانسحاب حتى يبعدوا الدراويش من قواعدهم ؛ فيسهل حينئذ هزيمتهم وأخلى الأحباش القرى التى فى طريق الجيش الزاحف ، ولكن المؤن التى صادفها الدراويش بالرغم من ذلك كانت وفيرة . وعلى مسافة ثلاثين ميلا شمال غندار « قندر » انهزم الأحباش هزيمة كبيرة ، وزحف أبو عنجة على « غندار » فى ٢١ يناير ١٨٨٩ فسلبها ثم أحرقها ، وعاد بالأسلاب إلى القلابات. ثم إن أبا عنجة لم يلبث أن خرج بعد أربعة شهور من القلابات ، فى يونية ١٨٨٨ لغزو الحبشة ثانية. ولكن فى هذه المرة لم يشتبك مع الأحباش فى أية معارك ، واكتفى أبو عنجة وقواده — وكان من هؤلاء فى المرتين الزاكى طمل — بأعمال النهب والسلب والتنكيل والقتل والتخريب . وكانت العودة من هذه الغزوة إلى القلابات فى أغسطس ١٨٨٨ .

هذه الحرب أنهكت قوى الأحباش والمهديين معاً . وفى ٢٥ ديسمبر ١٨٨٨ كتب يوحنا « ملك صهيون ، ملك ملوك الحبشة — إلى المعظم دجاج أبى عنجة » يعرض الصلح على أساس التزام كل فريق بعدم الاعتداء على حدود الآخر ، ويعرض عقد معاهدة مع الدراويش الغرض منها الاتفاق والتشاور كما قال يوحنا «ضد أولئك الذين يحضرون من بلاد الإفرنج والترك وغيرهم الذين يريدون أن يحكموا بلادكم وبلادنا مزعجين لكم ولنا . أولئك أعداؤكم وأعداؤنا نحاربهم ونهينهم ونحرس بلادنا وممالكنا منهم » . وأرسل يوحنا وفداً إلى أم درمان ليعرض الصلح على الخليفة . وكان من أسباب رغبة يوحنا فى الصلح ، إلى جانب أن قواه أنهكتها حروبه مع المهديين ، أن الطليان منذ احتلالهم مصوع فى ٥ فبراير ١٨٥٨ ،

اشتبكوا فى حروب مستمرة مع الأحباش، سوف نذكرها فى موضعها حتى صار يوحنا يخشى منهم على بلاده ، وأراد أن يعقد صلحاً مع الدراويش حتى يتفرغ للطليان وهم الأعداء الذين قال عنهم فى رسالته إلى أبى عنجة إنهم يحضرون من بلاد الإفرنج » . وفى رأى بعض المؤرخين أن يوحنا كان يقصد من إرسال وفده إلى أم درمان بعروض الصلح ، التجسس على البلاد وعلى قوات الخليفة . وسواء أكانت رغبة يوحنا الحقيقية الصلح ، وهو الأرجح ، أم أنه يبغى فقط التجسس على الخليفة — فقد ضاعت فرصة السلام على كل حال ، لأن الخليفة رفض عروض الصلح وطلب من يوحنا إذا شاء الصلح أن يعتنق الإسلام ؛ ولأن « أبى عنجة » اعتبر كتاب يوحنا له إهانة عظيمة لأنه ناداه فى صدر الجواب — كما كتب أبو عنجة إلى يوحنا فى يناير ١٨٨٩ جواباً على رسالته : بقوله « دجاج أبو عنجة » — : « فاعلم أنى لست بدجاج وإنما أنت الدجاج لكفرك ... » . وهكذا استعد الفريقان لمعركة حاسمة، ولكن لم يلبث أبو عنجة أن مرض ومات فى ٢٩ يناير ١٨٨٩ فتسلم القيادة الزاكى طمل ، وهو الذى أوقع بالأحباش هزيمة بالغة عندما دار القتال فى واقعة القلابات فى ٢٩ مارس ١٨٨٩ — وقد أصيب يوحنا فى هذه الواقعة بجرح مميت — ثم فى واقعة عند العطبرة فى ١٢ مارس ؛ وكان فى هذه الواقعة أن وقع فى قبضة الدراويش جثمان يوحنا فحز الزاكى طمل رأسه وبعث به إلى أم درمان .

أنهت المعركة الأخيرة — معركة القلابات — حرب الحبشة . ويعين هذا الانتصار فى مارس ١٨٨٩ أوج السلطان الذى بلغه عبد الله التعايشى ، حيث امتدت حكومته فى أقطار السودان ، فلم يعد خارجاً عن نفوذه غير أقاليم خط الاستواء التى لم يخرج منها أمين باشا إلا فى أواسط هذا العام ، وغير سواكن التى بقيت فى حوزة البريطانيين ، وهذا بينما كان الخليفة قد استطاع توطيد سلطانه الداخلى على نحو ما شاهدنا فى بداية هذا العام . ولم يعد هناك أى احتمال لأن تنجح إذا قامت ضده أية ثورة أو حركة عصيان .

ولكن هذا النجاح الظاهرى كان يحمل فى طياته بذور الضعف والانحلال . فالخليفة عبد الله قد دفع فى مقابل إنشاء حكومته المتسيطرة علينا ثمناً باهظاً فى صورة دماء مسفوكة ، وتخريب ، وتعطيل للزراعة والتجارة ، ومجاعات ،

وطغيان ، وتذمر وسخط ، وانقسام بين أهل النيل وأهل الغرب ، ولقد رأينا كيف صار الأشراف يتربصون به الدوائر ، حتى قضى عليهم فى « فتنة الأشراف » المعروفة . والخليفة قد دفع كذلك ثمناً باهظاً فى مقابل تأمين حدوده من ناحية الحبشة : حروب انتهت بانتصارات ، ولكن هذه كانت انتصارات وقتية ، كبدته خسائر فادحة ، مات فى أثنائها أبو عنجة أقدر قواده ، وانعدم كل أمل فى إمكان أن يتعاهد المهديون أو يتحالفوا مع الأحباش لدرء الأخطار التى سوف تتهدد الخليفة بعد ذلك . أضف إلى هذا كله أن انتهاء حرب الحبشة بهذا النصر فى واقعة القلابات ، جعل الخليفة يصمم على غزو مصر ، ذلك الغزو الذى طالما عقد النية عليه ، ووجد نفسه مرغماً على إرجائه بسبب مشاكله الكثيرة ، وسنحت له الفرصة الآن للقيام بمغامرته الكبرى ، وهى المغامرة التى اقتضته فى النهاية ثمناً باهظاً : خسارة ذلك الملك الذى ظل ثلاث عشرة سنة يعمل لتأسيسه فى السودان .

* * *

وكانت وادى حلفا آخر المراكز فى الحدود المصرية ، بعد أن قررت سلطات الاحتلال فى مصر بعد واقعة جنس (٣٠ / ١٢ / ١٨٨٥) الانسحاب من بطن الحجر توفيراً للمتاعب وللنفقات ، ومنذ مايو ١٨٨٦ خرج الإنجليز من حلفا وتركوا بها حامية مصرية ، بينما أبقوا قوة منهم « الإنجليز » فى أسوان لمؤازرة الحامية المصرية عند الضرورة . وعلى مسافة ثلاثين ميلا جنوب حلفا امتدت منطقة تفصل بين آخر مراكز الحدود المصرية وبين (سرس) التى هى أول مراكز المهديين فى الشمال . وهذه المنطقة استمرت مسرحاً لمناوشات حدودية متعددة ؛ كما كانت تروج دائماً الشائعات بأن جيشاً من الدراويش يحتشد عند (سرس) لغزو مصر .

وحاولت سلطات الاحتلال فى مصر الوصول إلى تسوية لمشكلة الحدود الجنوبية بطريق المفاوضة مع المهدية . وكان فى وسع الخليفة عبد الله تأمين حدوده من ناحية مصر دون حاجة إلى الدخول فى حرب معها ، لو أنه قبل المفاوضة . فقد أبرمت الحكومة البريطانية مع الباب العالى اتفاقاً فى القسطنطينية فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ لمعالجة المسألة المصرية ، كان أساساً لمهمة ترتيب مسألة الجلاء

عن مصر فى ظروف سيأتى ذكرها « بعثة درموند ولف » . وكان فى هذا الاتفاق أن تم تحديد الموضوعات التى وافق الطرفان : بريطانيا والباب العالى ، على بحثها . كما نص على أن ترسل كل من الحكومتين مندوباً « أوقوموسيبيرا » إلى مصر ليتشاور المندوب العثمانى « أحمد مختار باشا الغازى » مع الخديو « فى أفضل الوسائل لتهدئة السودان بالطرق السلمية » . وبناء على هذه الرغبة إذاً فى تهدئة السودان بالوسائل السلمية. أوفدت حكومة القاهرة إلى وادى حلفا يوسف باشا شهدى لمحاولة المفاوضة مع الدراويش (مايو ١٨٨٦) ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل . وبقى الخليفة عبد الله مصمماً على غزو مصر .

وفى أكتوبر ١٨٨٦ خرج عبد الرحمن النجومى من بربر قاصداً إلى دنقلة فى طريقه إلى حدود مصر ، فوصل إلى دنقلة فى نوفمبر ، وأرسل مقدمة جيشه إلى (سرس) ووقعت بين الدراويش بقيادة النور الكنزى وبين حامية حلفا معركة فى ٢٨ أبريل ١٨٨٧ انهزم فيها النور الكنزى الذى قُتل . ولكن النجومى بادر بإرسال جيش قوى لاحتلال (سرس) فى يونية ، وحضر النجومى إلى (سرس) ببقية جيشه فى ١٦ ديسمبر ١٨٨٧ . ومن هذا الحين بدأ الدراويش يشنون عدداً من الغارات « الغزوات » على نقاط الاستحكامات المصرية حول حلفا وبقيت (سرس) دائماً قاعدة لأعمالهم العسكرية. حتى إذا تقرر نهائيًّا غزو مصر — بعد انتهاء حرب الحبشة — خرج النجومى من دنقلة فى ٣ مايو ١٨٨٩ وكان قد ذهب إلى أم درمان لتلقى أوامر الغزو ، فوصل (سرس) فى ٢٢ يونية ، وزحف بالجيش جميعه على معتوقة فوصلها فى ٢٨ يونية . وعند (أرجين) شمال وادى حلفا انهزم النجومى فى ٢ يوليو ولكنه استطاع الانسحاب ومواصلة الزحف إلى (بلاجة) أو (البلينة) (Belanga) على مسافة ٢٥ ميلا من (أرجين) ، واستمرت زوارق المدفعية تتعقبه فى النهر ، فوصل إلى (بلاجة) فى ١٠ يوليو ، فوقف عندها فى انتظار النجدات التى علم أنها فى طريقها إليه من الجنوب .

وفى ١٥ يوليو ١٨٨٩ وصل «السير فرنسيس غرنفيل» (Sir Francis W. Grenfell) سردار الجيش المصرى إلى بلاجة (البلينة) ليشرف على العمليات بنفسه . واتضح بعد عمل استكشاف لمعسكر الدراويش أن كثيرين من عسكرهم يفرون يومياً إلى الجيش المصرى ، وأن قوات النجومى صارت فى يأس شديد ، ولا مؤن لديها

حتى إن العسكر يأكلون جمالهم وخيولهم وحميرهم ؛ ويعيش غير المحاربين على نوى البلح المسحوق . ولذلك بعث السردار غرنفيل باشا بكتاب إلى النجومى فى ١٦ يوليو يدعوه إلى التسليم ، ويعده بالأمان ، ويحذره من الهلاك ويتوعده إذا هو أصر على القتال . فقرأ النجومى هذا الكتاب على قواده ، وأجاب السردار فى ١٧ يوليو بأنه لا يريد إلا الاستيلاء على مصر بأكملها ، ويطلب منه التسليم وأن يعتنق الإسلام ، ويذكره بمصير هيكس وغوردون الذى سوف يكون مصير السردار كذلك إذا لم يفعل .

ووصلت النجدات إلى النجومى فى ٢٥ يوليو . فبدأ الزحف إلى الشمال ثانية فى ٢٨ يوليو بعد أن توقف فى « البلينة » ثمانية عشر يوماً . وسار الجيش فى سرعة أكثر مما فعل فى زحفه الأول بالرغم من نفاد المؤن والأغذية التى لديه ، فوصل الدراويش بعد ثلاثة أيام إلى نقطة تقع على مسافة أربعة أميال جنوب قرية طوشكى .

ووصل غرانفيل إلى طوشكى فى ٣١ يوليو لتولى قيادة المعركة المنتظرة ؛ واجتمع لديه فى طوشكى حوالى (٣٦٨٥) مقاتلا من المصريين والسودانيين والإنجليز مع ٨٠ مدافعاً ، وطائفة من القواد الإنجليز منهم اللواء كتشنر باشا ؛ بينما كان القائمقام ونجت بك (Wingate) من هيئة أركان الحرب . وفى ٣ أغسطس وقعت معركة طوشكى ، وهى من المعارك الحاسمة ، استمرت خمس ساعات فقط ، وانهزم فيها الدراويش هزيمة ساحقة فخسروا (١٢٠٠) قتيل و (٤٠٠٠) أسير . كان من بين القتلى الأمير عبد الرحمن النجومى نفسه وطفل له « سنه خمس سنوات » وجد ميتاً معه ، بينما وجد طفل ثان له على قيد الحياة ، أسر ودخل فى خدمة الجيش المصرى فيما بعد « هو عبد الله النجومى » .

بعد هذه الهزيمة صار احتلال (سرس) من جديد فى ١١ أغسطس ١٨٨٩ وأمكن ترميم الخط الحديدى بينها وبين حلفا . وأما الدراويش فقد تقهقروا إلى الجنوب فاتخذوا مراكزهم فى (سواردة) على مسافة ١٣٠ ميلا جنوب وادى حلفا و ١٠٠ ميل من (سرس) . وبقوا فى (سواردة) حتى أجلوا منها فى سنة ١٨٩٦ .

وبهذه المعركة تكون قد تحطمت نهائياً آمال الخليفة عبد الله وتبددت أحلامه فى فتح مصر . ومن ذلك الحين ، زال الخطر لعدة سنوات تالية عن حدود مصر

الجنوبية من ناحية الخليفة التعايشى . ولأول مرة منذ ١٨٨٥ ساد الهدوء التام منطقة هذه الحدود الجنوبية ، وتأيدت الثقة فى حسن استعداد الجيش المصرى الجديد . وقد علق « كرومر » على آثار هذه المعركة فقال :

« لقد أسفر انتصار طوشكى عن نتائج هامة ؛ فقد وخزفقاً « هذا الانتصار فقاعة المهدية ! وأبان أن الدراويش قد لا يزالون أقوياء لأغراض الدفاع فى صحاريهم النائية وغير المضيافة ، ولكنهم لم يعودوا يبعثون على الخوف كمهاجمين أو معتدين . لقد أعطى هذا الانتصار الثقة للجيش والشعب المصرى ولأوربا ؛ وأقام الدليل على أن أولئك الذين استندوا إليه ضرورة " تحطيم المهدى" فى الخرطوم ، كانوا مخطئين ؛ وأنهم مع صواب ما ذهبوا إليه من افتراض غزو الدراويش لمصر ، كانوا متغالين من تقدير قوة الدراويش الهجومية أو العدوانية ؛ وأن الحركة المهدية كانت أقل تماسكاً وترابطاً وأقل خطورة مما كان مفروضاً أصلا أن تكون عليه » .

ولم يكن الخليفة أكثر توفيقاً فى اشتباكه مع الحامية الموجودة فى سواكن . وكانت سواكن المركز الذى قررت سلطات الاحتلال البريطانى الاحتفاظ به فى السودان الشرقى . ومع أن خارج أسوار سواكن كان عثمان دقنة صاحب السلطان الكامل ، فقد كان ضرورياً أن يستولى الخليفة عبد الله على ميناء سواكن نفسها لتنمية تجارة الرقيق مع بلاد العرب ، ولأن سواكن طالما بقى بها قوات إنجليزية مصرية سوف تبقى دائماً مركزاً للوثوب منه على حكومة الخليفة وتهديدها.

وعلى ذلك فقد استمرت المناوشات حول سواكن بين دقنة وحامية سواكن . وكان المحافظ الجديد على سواكن وقتئذ الكولونيل كتشنر . فى أوائل نوفبر ١٨٨٧ وكان قد احتل عثمان دقنة قرية (هندوب) على مسافة ١١ ميلا إلى الشمال الغربى من سواكن . فقرر « كتشنر » مباغتة دقنة فى هجوم مفاجئ على معسكر الدراويش فى هندوب . (١٧ يناير ١٨٨٩) . ولكن هذا الهجوم لم يأت بالنتيجة المطلوبة لأن دقنة تمكن من الهرب ؛ ولم تلبث أن جاءته الإمدادات فى الشهور التالية من أم درمان ، وأخذ يحاصر سواكن ذاتها فى سبتمبر . وكان قد تعين مكان « كتشنر » محافظ آخر هو هولدسميث (Holled Smith) ، منذ ١٣ سبتمبر ١٨٨٨ ، فطلب الإمدادات التى جاءته من مصر . وحضر كذلك

سردار الجيش المصرى « غرانفيل » ليتولى بنفسه العمليات العسكرية . وفى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٨ التحم السردار مع عثمان دقنة فى واقعة « الجميزة » — والجميزة اسم طابية كانت إلى جانب طابية أخرى هى طابية الشاطئ — لحماية آبار الماء لحامية سواكن . وفى هذه الموقعة انهزم عثمان دقنة . ولكن « غرانفيل » أوقف العمليات العسكرية باعتبار أن المعركة — كما يقول بعض الكتاب — كانت دفاعية فقط . وأما عثمان دقنة فقد انتقل إلى طوكر (فى فبراير ١٨٨٩) ، التى تقع فى وسط دلتا خور بركة الغنية ، والتى يعتمد عليها المهديون فى تموين جيوشهم فى السودان الشرقى ، والتى إذا خرجت من أيديهم ، اضطروا إلى التخلى عن السودان الشرقى بأجمعه .

ولكن لم يحصل تغيير جوهرى خلال العامين التاليين على الموقف . وبقى الحال على ذلك إلى أن توافرت الأسباب التى جعلت السلطات فى سواكن تقرر القيام بعمل حاسم لكسر شوكة عثمان دقنة وإضعاف نفوذ المهدية فى السودان الشرقى .

فقد ترتب على انتشار الدراويش حول سواكن ، ووجود طوكر فى أيديهم من جهة ، والقلابات من جهة ثانية ، بعد انتصارهم المعروف على يوحناس فى مارس ١٨٨٩ — أى بقائهم أصحاب السيطرة فى السودان الشرقى ؛ أن صارت السلطات فى سواكن تواجه مشكلة خطيرة هى جواز أو عدم جواز استمرار المعاملات التجارية بين سواكن والداخل . وذلك لأن أكثر النشاط التجارى كان منصرفاً إلى نقل الأسلحة والذخائر والمؤن إلى القبائل الداخلية ؛ وكان المتوقع أن يحصل عثمان دقنة على هذه الأسلحة والمواد التى يمكن صنع الذخيرة منها . كما أنه كان هناك رأى بأن تسليح القبائل يشجع البدو على إعلان العداء ضد المهدية . ولذلك فقد سلكت السلطات فى سواكن لحل هذه المشكلة طريقاً كان تارة يجيز إطلاق التجارة وتارة أخرى يطلب وقفها وذلك عندما يبدو أن قوة عثمان دقنة آخذة فى الزيادة . وقد بقى الحال على ذلك خلال العامين التاليين . أضف إلى هذا أن الاقتصار على امتلاك سواكن دون مراقبة بقية أجزاء الساحل شجع على نشاط تجارة الرقيق وتصدير الرقيق إلى بلاد العرب . وشكت السلطات البحرية البريطانية من تعذر مراقبة هذه التجارة فى البحر الأحمر ما دامت أجزاء الساحل

الأخرى بعيدة عن الرقابة . وثمة سبب ثالث هو أن القبائل المحلية كانت متذمرة من الطغيان الذى نشره عثمان دقنة . ولكنها وحدها لا تستطيع مناوأته ، وأما إذا لقيت تشجيعاً من الحكومة فى سواكن فمن المحتمل أن تقوم هذه القبائل بالثورة . ومع ذلك فقد نال من سمعة السلطات فى سواكن بقاؤها مكتوفة الأيدى ، بينما يهزأ عثمان دقنة من دولتين : إنجلترة ومصر ، تعجزان عن الحركة وترضيان بقاء قواتهما محصورة فى سواكن . وأخيراً فإنه كان من أثر توسع الإيطاليين فى الساحل وفى الداخل بعد استيلائهم على مصوع ١٨٨٥ ، وبعد أن عقدوا مع الأحباش معاهدة « أوتشيالى» (Uccialli) سنة ١٨٨٩ ، وإعلانهم إنشاء مستعمرة إرتريا فى العام التالى — فى ظروف سوف يأتى ذكرها — نقول إنه كان لهذا كله أثر فى أن تزيد مخاوف الحكومة الإنجليزية من التوسع الإيطالى فى السودان الشرقى ، خصوصاً وأن الطليان ادعوا أن معاهدة «اوتشيالى» أدخلت الحبشة بأسرها تحت حمايتهم ، وطلبوا الآن الاستيلاء على كسلا ذات الموقع الهام فى منتصف الطريق تقريباً بين الخرطوم ومصوع . وعلى ذلك فقد صار يشكو السفير الإنجليزى فى رومة اللورد دفرين ، فى فبراير ١٨٩٠ ، من أن الطليان يحاولون الامتداد إلى النيل الأعلى والسودان . بينما أخذ « السير إفلن بارنج » فى القاهرة يحذر حكومته من نفس الخطر ويبين لها فى إلحاح ضرورة احتلال طوكر .

وفى سواكن صار محافظها « هولد—سميث » (Holled Smith) ينادى بضرورة الهجوم على طوكر ، وإرغام عثمان دقنة بعد طرده منها على الارتداد والانسحاب إلى العطبرة .

وترددت الحكومة البريطانية فى أول الأمر فى الموافقة على خطة الهجوم هذه . لأسباب أهمها : أن إخلاء السودان كان سياسة الحكومة البريطانية ، ولا يعنى سماحها بالعمليات العسكرية ضد عبد الرحمن النجومى فى حدود مصر الجنوبية أنها غيرت سياستها ؛ لأن الحرب ضد النجومى إجراء دفاعى بعكس الهجوم المقترح على عثمان دقنة . أضف إلى هذا أن هذا الهجوم وإن بدأ كعملية فى نطاق ضيق أول الأمر فمن المتوقع لضرورات الحرب التى يتعذر التكهن بها الآن ، أن يتسع نطاقه فى سلسلة من العمليات التى سوف تنقل هذا الهجوم الضيق إلى عملية عسكرية كبيرة ؛ ولأن هذه العمليات العسكرية تتطلب نفقات مالية

طائلة . فى حين أن المالية المصرية لا تزال تمر فى دور النقاهة . وهذا إلى جانب أن الجيش المصرى الجديد لا يزال فى حاجة إلى التدريب . وأخيراً لأن الرأى العام البريطانى سوف يتعذر إقناعه بقبول هذا التحول المفاجئ وغير المنطقى فى سياسة بلاده فى هذه المسألة .

ولكن فى بداية سنة ١٨٩١ ، عُرِف عن عثمان دقنة أنه غادر طوكر ايغزو قبائل (الحباب) الذين خرجوا على طاعته . والحباب قبيلة كبيرة تنتشر من رأس قصّار إلى مصوع . وذهب دقنة لقتالهم ومعه أكثر جنده وتلك فرصة مواتية للهجوم على طوكر . ثم إن هولد سميث ، محافظ سواكن ظل يشكو من كثرة تهريب الرقيق إلى بلاد العرب ، ومن العصابات التى تركها عثمان دقنة فى (هندوب) و (تماىّ) لقطع الطريق ، وللتضييق على سواكن . واستأذن هولد سميث فى الاستيلاء على هندوب . وعندما أذن له استولى عليها فى هجوم مفاجئ فى ٢٧ يناير ١٨٩١ ، ثم استولى على (تماىّ) فى ٢ فبراير .

وقد يكون لنجاح هذا الهجوم المفاجئ على هندوب أثر فى إقناع الاورد سولسبرى رئيس الوزارة البريطانية ووزير الخارجية معاً ، إلى جانب الاعتبارات التى ذكرناها ، بالموافقة على مهاجمة طوكر . فأبرق فى ٧ فبراير ١٨٩١ بالموافقة . وفى ١٩ فبراير ١٨٩١ حصل الهجوم بقيادة « هولد — سميث » على جيش عثمان دقنة فى طوكر . وانهزم الدراويش هزيمة بالغة .

وكانت معركة طوكر من المعارك الفاصلة . فقد سقطت طوكر فى أيدى السلطات الحكومية فى سواكن ، فى نفس اليوم الذى سقطت فيه من سبع سنوات مضت فى أيدى الدراويش . واضطر عثمان دقنة الآن إلى الارتداد إلى العطبرة ، واتخذ مقره فى قرية (آدار أمه) (Adar ama) على مسافة ٢٠٠ ميل إلى الغرب ومن تاريخ هذه الواقعة تضعضعت قوة عثمان دقنة ، ولم يستطع استرجاعها بعد هذه الضربة التى أصابته . وسلمت القبائل ، وانفتح طريق التجارة بين سواكن وبربر ، وارتاح الرأى العام البريطانى لهذه النتيجة ، ولم يحدث شىء مما كانت تخشاه الحكومة البريطانية من حيث اتساع نطاق العمليات العسكرية خصوصاً وقال « كرومر » فى تعليقه على واقعة طوكر : « إنها حققت للسودان الشرقى ما حققته واقعة طوشكى لوادى النيل ؛ فهى قد أجلت الدراويش من هذا

الإقليم ، وجعلت ممكناً أن يبدأ الإصلاح ، وأن تبذر بذور الحضارة » .

ولقد هدأت الأمور فى السودان الشرقى بعد هذه الواقعة مدة السنوات الثلاث التالية ، وإلى أن اشتبكت جيوش الخليفة مع عدو جديد ظهر فى هذه المنطقة ، هم الطليان الذين لم يكن يتوقع الخليفة أن استيلاءهم على مصوع فى فبراير ١٨٨٥ سيجعلهم بعد سنوات قليلة مصدر الخطر المباشر على حكومته فى هذه الناحية ، وأن يكون نشاطهم فى حالتى النجاح والفشل على السواء، من العوامل التى جعلت الحكومة البريطانية فى النهاية تقرر استرجاع السودان .

وقصة الخطر الإيطالى فى السودان الشرقى إنما هى جزء من قصة اقتسام أملاك مصر القديمة فى السودان على يد الدول الأجنبية ، والتى عجزت حكومة الخليفة عبد الله عن الدفاع عنها والاحتفاظ بها .

* * *

د — اقتسام أملاك مصر فى السودان :

كانت الدول التى اقتسمت أملاك مصر فى السودان ، وهى الأملاك التى قلنا إن حكومة عبد الله التعايشى عجزت عن المحافظة عليها —هى إنجلترة وإيطاليا وفرنسا والحبشة بين ١٨٨٢ ، ١٨٩٢ ، كما استطاع ليوبولد الثانى ملك بلجيكا أن يصل وقتئذ وفى السنوات التالية إلى تعديل حدود « ولاية الكونغو الحرة » البلجيكية التى أنشأها فى أفريقية الوسطى الغربية — فى بعض منها على حساب قسم من أملاك مصر فى مديرية خط الاستواء .

وعلى ذلك فقد أسس الطليان على أنقاض أملاك المصريين فى السودان الشرقى وساحل البحر الأحمر مستعمرة أرتريا ، وعلى الساحل الأفريقى المطل على المحيط الهندى مستعمرة الصومال الإيطالى ، واستولت الحبشة على هرر فى الظروف التى ذكرناها ، وأنشأ الفرنسيون عند باب المندب مستعمرة الصومال الفرنسى ، وراحوا يتوغلون فى إقليم بحر الغزال ، بينما أنشأ الإنجليز مستعمرة الصومال البريطانى « الإنجليزى » تطل على خليج عدن ، وأسسوا فى الداخل على أنقاض مديرية خط الاستواء ، محمية أوغندة . وتمكن ليوبولد ملك البلجيك من استئجار « حاجز لادو » .

وتاريخ إنشاء كل هذه المستعمرات هو قصة ضياع هذه الأملاك المصرية .

١ – الأملاك المصرية فى الصومال :

(١) الصومال الإنجليزى :

تألف الصومال الإنجليزى من المنطقة التى تضم موانى زيلع وبلهار وبربرة على خليج عدن وهى التى استولى عليها الإنجليز منذ أن أخلاها المصريون بين عامى ١٨٨٥ ، ١٨٨٨ . وقد مرّ بنا أن هرر التى ميناؤها زيلع استولى عليها منليك الثانى ملك شوى فى سنة ١٨٨٧ . وفى معاهدة ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨ اعترفت فرنسا بالحماية البريطانية على ساحل الصومال البريطانى ، وسوف يأتى الكلام عن هذه المعاهدة مرة ثانية فى موضوع الصومال الفرنسى . ولما كانت الدول قد اتفقت فى مؤتمر برلين « المادة ٣٤ من قرار برلين فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ » على أن تقوم كل دولة بتبليغ الدول الأخرى عندما يتم لها امتلاك جزء من الأراضى أو السواحل الأفريقية غير أملاكها الراهنة ، أو بدون أن يكون لها أملاك سابقة ، أو عندما تؤسس « محمية » لها فى هذه الجهات — فقد أبلغت بريطانيا الدول فى ٢٠ يوليو ١٨٨٧ ، أن الساحل الصومالى ابتداء من رأس جيبوتى إلى بندر زيادة (Beàder Siyada) قد وضع تحت الحماية البريطانية . ولم تعترض دولة من الدول عن هذا التبليغ .

(٢) الصومال الفرنسى :

والأصل فى تأسيس هذه المستعمرة ، امتلاك الفرنسيين لميناء (أوبوك) (Obok) والمنطقة المجاورة لها . وكانت الحكومة الفرنسية أوعزت إلى « هنرى لامبرت » (Henri Lambert) قنصلها فى عدن اختيار نقطة تصلح كمحطة لسفنها فى هذه الجهات فابتاع ميناء « أوبوك » من مشايخها فى سنة ١٨٥٥ ، وفى سنة ١٨٦٢ عقد « شيفر » (Scheffer) معاهدة مع مشايخها لامتلاكها . و « أوبوك » هذه واقعة على خليج (جون) تاجورة من خليج عدن . وفى ٩ أبريل ١٨٨٤ عقدت فرنسا معاهدة صداقة مع سلطان ناحية أخرى فى طرف جون تاجورة تسمى (قبة الخراب) ؛ وفى ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ عقدت فرنسا معاهدة مع سلطان تاجورة « أبلغتها رسمياً إلى الحكومة البريطانية فى ١١ فبراير ١٨٨٥ » ، وبمقتضى هذه المعاهدة تنازل

سلطان تاجورة عن المنطقة من (رأس على) إلى (قبة الخراب) ، وفى ١٨ أكتوبر ١٨٨٤ تنازل سلطان تاجورة عن (رأس على) و (سجالو) (Sagallo) و (قبة الخراب) ؛ وفى ١٤ ديسمبر ١٨٨٤ تنازل كذلك عن أراض أخرى لفرنسا .

وأما الخطوة التالية الهامة ، فكانت تأسيس محطة أفضل فى الجهة المقابلة (لأوبوك) على خليج تاجورة ، وذلك عند رأس جيبوتى (Jibuti) ، وهى نقطة تسيطر على نهاية طريق القوافل من هرر ومن الحبشة — فى سنة ١٨٨٧ .

وحصل الاحتكاك بين السلطات فى الصومالين الفرنسى والإنجليزى ، لأن الفرنسيين احتلوا موقعاً (=دونجاريتا) (Dongarita)على الساحل بين زيلع وبربرة ويدخل فى دائرة النفوذ الإنجليزى ، فأسفر هذا الاحتكاك عن عقد اتفاق إنجليزى — فرنسى فى ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨ لتحديد مناطق النفوذ فى خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال ، على أساس أن يتخلى الفرنسيون عن (دونجاريتا) ، وأن يعترفوا بالحماية الإنجليزية على ساحل الصومال من عند خط الحدود الفاصل بين الصومالين الفرنسى والإنجليزى لغاية (بندر زيادة) آخر حدود الصومال الإنجليزى الشرقية الحالية ، وذلك فى نظير أن يعترف الإنجليز للفرنسيين بنفوذهم فى سواحل خليج تاجورة . ولما كان هذا الاتفاق مؤسساً على اعتبار أن هذه الأراضى « ملك مباح »(Res Nullius) ، مع أن لمصر وتركيا معاً حقوقاً فى السيادة عليها ، فقد بقى هذا الاتفاق سرًّا مكتوماً لعدم إزعاج تركيا أو مصر ، ولم يذع أمره إلا فى سنة ١٨٩٤ . ومن المسلم به أن الحكومة البريطانية ما كانت تعقد أصلا هذا الاتفاق إذا كانت تعترف وقتئذ بأنه لا يزال لمصر حقوق على هذه الأراضى بعد إخلائها . ولقد أرادت إنجلترة أن تصل من اتفاق ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨ إلى تحقيق غرض آخر هو منع امتداد النفوذ الفرنسى إلى الحبشة . فتعهدت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية — فى المادة الرابعة من مواد هذا الاتفاق — بأن لا تسعيا لضم هرر ، أو لوضعها تحت الحماية ؛ واعتبرت الحكومتان أن هذا التعهد بالامتناع من جانبهما عن الضم أو الحماية لا يعنى أنهما متنازلتان عن حقهما فى معارضة أية محاولات قد تقوم بها دولة أخرى للاستيلاء على هرر أو لوضعها تحت حمايتها . واعتبرت الدولتان أن استيلاء الحبشة على هرر لا يدخل

فى منطوق هذه المادة ، لأن الحبشة من الدول الأفريقية ، وليست دولة كبرى ، أى من الدول التى تعنيها المعاهدة .

وفى مايو سنة ١٨٩٦ وضعت هذه الأقاليم تحت إدارة موحدة ، وصارت تعرف باسم الصومال الفرنسى ، وجعلت عاصمته جيبوتى .

(٣) الصومال الإيطالى :

احتل الطليان بقية الساحل الجنوبى لخليج عدن بعد آخر حدود الصومال الإنجليزى عند نقطة بندر زيادة ، ثم الساحل الصومالى إلى نهر جوبا « الجب » . وبدأ احتلال الطليان عقب احتلال الإنجليز لخليج عدن (١٨٨٤) . وفى فبراير ١٨٨٩ قبلت سلطة أوبيا « فى الصومال » الحماية الإيطالية ؛ وفى أبريل من السنة نفسها قبلت فى شمالها سلطنة « ميجورتين » هذه الحماية. ولما كان الطليان عقدوا مع منليك معاهدة « أوتشيالى » (Ucciali) السالفة الذكر فى قرية بهذا الاسم فى (٢ مايو ١٨٨٩) ، وادعوا أنها أعطتهم حق الحماية على الحبشة ، ورفض منليك — فى ظروف سيأتى ذكرها — هذا التفسير للمعاهدة وناقش ادعاءات الطليان على بلاده ، فقد صار يهتم الطليان بأن ينالوا من البريطانيين الاعتراف بحقوقهم فى المنطقة المتاخمة لأملاك الآخرين ، أى فى الصومال الإيطالى والاعتراف بادعاءاتهم فى السودان الشرقى كذلك . ووافق البريطانيون من جانبهم على تحديد مناطق النفوذ بينهم وبين الطليان فى الصومال من جهة ، وعلى إطلاق يد الطليان فى احتلال كسلا والبلاد المجاورة لها حتى نهر العطبرة من جهة ثانية ، وذلك خوفا من أن تنهار حكومة الخليفة عبد الله قبل أن تكون مصر بلغت من القوة أو القدرة المالية ، ما يهيئها لاسترجاع أملاكها المفقودة . فأرادت الاحتفاظ بالحقوق التى لمصر فى هذه الجهات .

وعلى ذلك فقد أبرم اتفاقان بين إيطاليا وإنجلترة فى ٢٤ مارس ، ١٥ أبريل ١٨٩١ لتحديد منطقة النفوذ الإيطالى . فاتفاق ٢٤ مارس ١٨٩١ ، يرسم خط الحدود بين منطقة النفوذ البريطانى والإيطالى ابتداء من نهر جوبا « الجب » إلى النيل الأزرق بحيث يدخل الصومال الإيطالى ومستعمرة أرتريا إلى رأس قصار ، أقصى نقطة على الساحل الأرتيرى فى الشمال ، وبحيث تدخل كذلك كسلا

والمنطقة المجاورة لها لغاية نهر العطبرة ، فى دائرة النفوذ الإيطالى ، بينما تخرج قسمايو من دائرة هذا النفوذ عند أقصى حدود الصومال الإيطالى الجنوبية ، كما يخرج بطبيعة الحال من دائرة النفوذ الإيطالى الصومالان : البريطانى والفرنسى .

ومما يجدر ذكره أن الحكومة البريطانية ولو أنها أطلقت يد إيطاليا فى احتلال كسلا والجهات الممتدة إلى نهر العطبرة إذا دعت ضرورة الموقف الحربى إلى هذا الاحتلال ، فقد احتفظت فى نفس المعاهدة بحقوق الحكومة المصرية فى استرجاع هذه المنطقة « بما فيها كسلا » من إيطاليا بمجرد أن تتهيأ الحكومة المصرية لذلك . ويقول وليم لانجر (William Langer) فى كتابه عن الدبلوماسية الأمبريالية : « الواضح أن هذا الجزء عينه من السودان كان عليه أن يخضع لنوع من المعالجة يختلف عما تعالج به مناطق البحر الأحمر الأخرى التى كان لمصر عليها نفس الحقوق القائمة . والسبب فى ذلك بطبيعة الحال هو أن كسلا تقع على نهر هام يلتقى بالعطبرة ، وتبغى الحكومة البريطانية ويهمها أن تتمسك ببعض السيطرة عن طريق مصر على مورد الماء » .

ويقول « لانجر » إن هذه الرغبة من جانب بريطانيا فى إبعاد الطليان عن نهر النيل تتضح من النتيجة التى وصلت إليها بريطانيا فى كل اتفاقاتها مع هؤلاء ، حيث كانت هذه دائماً أن تبقى دائرة النفوذ الإيطالى بعيدة بنحو المائة ميل عن أقرب مكان لمشارف هذا النهر . وعلى ذلك فقد نصت المادة الثالثة من اتفاق ١٥ أبريل ١٨٩١ على أن تتعهد الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة منشآت للرى على نهر العطبرة قد تؤثر على كمية المياه الواصلة إلى النيل .

وفى اتفاق ٥ مايو ١٨٩٤ بين إنجلترة وإيطاليا ، أمكن أن يستكمل تخطيط الحدود الذى بدأ فى الاتفاقين « البروتوكولين » السابقين بين منطقتى النفوذ الإنجليزى والإيطالى فى خليج عدن وفى الصومال . وفى معاهدة « أديس أبابا » التى أبرمها عن الحكومة البريطانية «رنيل رود»(Rennell Rodd) مع منليك الثانى فى ١٤ مايو ١٨٩٧ — وسوف يأتى الكلام مفصلا عن هذه المعاهدة فى موضعه — تعدل بمقتضى الملحق الثالث لهذه المعاهدة خط الحدود بين الصومالين الإنجليزى والفرنسى كما رسمت المعاهدة الإنجليزية — الفرنسية فى ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨ ، ثم خط الحدود بين الصومالين الإنجليزى والإيطالى كما رسمته المعاهدة الإنجليزية

ـ الإيطالية فى ٥ مايو ١٨٩٤ ، بحيث أدخلت ضمن حدود الحبشة بلاد العيسى "هبر وال".

ب ـ الأملاك المصرية فى بحر الغزال وخط الاستواء :

«منذ تسليم لبتون » (Lupton) فى بحر الغزال ١٨٨٤ ، وانعزال أمين باشا فى خط الاستواء بقيت هاتان المديريتان من الناحية العملية ، بدون حكومة. وكانت سلطة الخليفة عبد الله لا أثر لها هناك. ومن المحتمل أن الخليفة نفسه لم يكن يرحب بإنشاء عمالات فى هذه الجهات البعيدة لا يلبث الأمراء الموفدون إليها حتى يستقلوا بالحكم فيها. ولذلك فقد احتفظ الخليفة بمخفر أمامى فقط فى الرجاف ، اتخذ منه منفى للمغضوب عليهم. وبقى الخليفة ورجال حكومته يجهلون ما يقع من حوادث فى هاتين المديريتين حتى بدأت تروج الشائعات فى أم درمان منذ ١٨٩٢ عن وجود أوربيين لا يعلم أحد عنهم شيئاً فى هذه المنطقة.

أما هؤلاء الأوربيون ، فى بحر الغزال فكانوا من البلجيكيين والفرنسيين الذين أرادوا التوغل فى هذا الإقليم من ناحية ، ثم كانوا من الإنجليز الذين أرادوا التوغل فى خط الاستواء.

ولقد ترتب على نشاط هؤلاء وهؤلاء أن فقدت مصر أملاكها فى هذه الجهات ـ أو جزء كبير منها ـ لحساب إنجلترة وفرنسا وبلجيكا خصوصاً.

(١) محمية أوغندة : (Uganda Protectorate)

يبدأ النفوذ الإنجليزى فى أوغندة من وقت حملة « ستانلى » لإنقاذ أو انتزاع أمين باشا من مديرية خط الاستواء فى الظروف التى مرت بنا (١٨٨٩). وعندما وصل أمين إلى زنجبار : (إلى باجامويو) (Bagamayo) مع حملة ستانلى رفض العودة إلى أوربا ودخل فى خدمة الحكومة الألمانية ، وعاد إلى بحيرة ألبرت لينشئ منطقة نفوذ ألمانية فى خط الاستواء. ولكن قتله تجار الرقيق العرب فى ٢٣ أكتوبر ١٨٩٢.

وكان الألمان قد بدأوا يتوغلون فى داخل أفريقية الشرقية منذ أن انتهزوا فرصة ضعف سلطان زنجبار « سيد برغش » فعقدوا المعاهدات مع طائفة من

رؤساء القبائل فى الداخل ، وأسسوا فى سنة ١٨٨٥ « شركة أفريقية الشرقية الألمانية » الأمر الذى جعل الإنجليز يؤسسون عندئذ « شركة أفريقية الشرقية البريطانية » (British East Africa Association) برئاسة السير وليم ماكينون (Sir William Mackinnon) وتنافست الشركتان على مناطق النفوذ . وعقدت إنجلترة وألمانيا فى ١٩ أكتوبر وأول نوفمبر ١٨٨٦ أول اتفاق لتحديد مناطق نفوذهما على حساب سلطنة زنجبار التى انكمشت حدودها إلى شريط ضيق على امتداد الساحل ، بعد أن استأجرت الشركتان الأراضى اللازمة لهما من زنجبار . وفى اتفاق آخر فى ٢ يوليو ١٨٨٧ أطلقت يد ألمانيا فى الأراضى الواقعة جنوب بحيرة فكتوريا ، بينما جعلت لبريطانيا الأراضى الواقعة شمال البحيرة . وفى ١٨٩٠ ألغت الحكومة الألمانية الشركة الأفريقية الشرقية الألمانية ، وابتاعت من سلطان زنجبار الأراضى التى كانت تستأجرها الشركة . وفى ١٤ يونية ١٨٩٠ أبرمت ألمانيا وإنجلترة معاهدة تنازلت ألمانيا بموجبها عن سلطنة ويتو (Wito) والمنطقة الواقعة بين هذه وبين (قسمايو) ، وهى الأراضى التى كانت ألمانيا استولت عليها حديثاً « ١٨٨٩ » . وبفضل هذه المعاهدة امتدت أراضى الألمان فى الشمال فصار يحدها خط يمتد من الشاطئ الغربى لبحيرة فكتوريا إلى حدود ولاية الكونغو الحرة البلجيكية ، إلى الجنوب قليلا من بحيرة ألبرت . فأبعدهم هذا الخطر من أقاليم النيل الأعلى . بينما فصل خط الحدود فى الجنوب بين أملاكهم وبين أفريقية الوسطى البريطانية ، وهكذا تنازلت ألمانيا عن كل ادعاءاتها على أوغندة ، واعترفت بانفراد بريطانيا بحق الحماية على جزيرتى بمبا (Pemba) وزنجبار ، وبذلك قسمت نهائياً أراضى سلطان زنجبار .

وكان فى هذه الأثناء أن وصل أمين باشا إلى « باجامويو » مع ستانلى من خط الاستواء (فى ٣ ديسمبر ١٨٨٩) . ورفض أمين كما عرفنا العودة إلى مصر وأوربا والتحق بخدمة الشركة ثم الحكومة الألمانية ، وعاد إلى (كافاللى) التى بلغها فى يوليو ١٨٩١ ليعمل على ضم مديرية خط الاستواء للشركة « أو الحكومة » الألمانية . ولكن تجار الرقيق العرب الذين ساءهم مصادرة أمين بوصفه موظفاً ألمانياً لمتاجرهم وإطلاق سراح الرقيق الذى معهم وذلك فى المنطقة التى حاول أن يدخلها أمين فى دائرة نفوذه ، سرعان ما انتقموا منه بقتله فى ٢٣ أكتوبر ١٨٩٢ كما قدمنا .

على أن حادث « إنقاذ » أمين وخروج حملة ستانلى لهذه الغاية كانت أثارت اهتمام الاستعماريين الألمان الذين جهزوا حملة إنقاذ لحسابهم الخاص فى سنة ١٨٨٨ برئاسة الدكتور كارل بيترز (Karl Peters) الذى كان يرجو أن يسبق حملة ستانلى فى الوصول إلى أوغندة وإنقاذ أمين . ومع أن هذه الحملة لم تنل أى تعضيد من جانب الحكومة الألمانية التى لم توافق عليها ، فقد قال عنها « كارل بيترز » : « إنها لم تكن لمجرد النزهة ، ولكنها مجهود استعمارى وسياسى على نطاق واسع » . ذلك أن الاستعماريين أرادوا انتهاز الفرصة لوقف النفوذ الإنجليزى فى أفريقية الشرقية والوسطى ، وكان « كارل بيترز » كبير الأمل فى أن يسبق ستانلى فى الوصول إلى أمين ، فيدخله فى خدمة الحكومة الألمانية ، ويعتمد عليه فى توسيع سلطان حكومته إلى بحيرة فكتوريا والمستعمرة الألمانية الواقعة إلى الجنوب وهى (أفريقية الشرقية الألمانية) ، وبذلك يقطع على الإنجليز طريق التوسع فى الداخل ، بينما يصل سلطان الألمان إلى النيل الأعلى .

ومع أن ستانلى سبق فى الوصول إلى أوغندة وإنقاذ أمين ، فقد شاهدنا كيف كادت هذه المشاريع تتحقق عندما دخل أمين فعلا فى خدمة الحكومة الألمانية .

أما « كارل بيترز » نفسه فقد اتجه فى سيره صوب الشمال على طول الساحل حتى تخطى نهر (تانا) متوغلا فى الداخل . وفى مارس ١٨٩٠ كان قد بلغ أوغندة وعقد مع ملكها «موانجا» (Mwanga) ابن « إمتيسا » (Metesa) معاهدة وضعت بلاد هذا الأخير تحت حماية ألمانيا .

ولكن كل هذه الجهود ذهبت سدى عندما أبرم الإمبراطور وليم الثانى مع إنجلترة فى ١٤ يونية ١٨٩٠ المعاهدة التى سبقت الإشارة إليها والتى تنازل فيها الإمبراطور عن كل ادعاءات للألمان على أوغندة . وفى اتفاق آخر فى أول يوليو ١٨٩٠ تنازل الإمبراطور كذلك عن ادعاءات حكومته على أراضى أخرى فى الداخل .

وكان معنى انتهاء هذه المنافسة على النفوذ فى أوغندة وخط الاستواء من جانب الألمان أن الأمر لا يلبث حتى يخلص للإنجليز فى النهاية ينشرون ويدعمون نفوذهم فى هذه الجهات . وتفصيل ذلك أن انعزال أمين باشا فى خط الاستواء ومحاولة إنقاذه كما أثار اهتمام الألمان لتوسيع دائرة استعمارهم فى أفريقية الشرقية

والوسطى ، فقد أثار اهتمام ليوبولد الثانى ملك البلجيك الذى كان يحاول من مدة سابقة الاستيلاء على مديرية خط الاستواء . ولقد سبق عند الكلام عن مأمورية غوردون فى الخرطوم (١٨٨٤) أن ذكرنا أن ليوبولد كان عرض على غوردون الدخول فى خدمته والذهاب إلى وسط أفريقية ، ووافق غوردون ولم يمنعه من الذهاب سوى تقرير حكومته إرساله إلى الخرطوم ، كما ذكرنا أن من المشروعات التى عرضها غوردون على حكومته أثناء حصار الخرطوم ، كان الخروج إلى الجنوب ووضع مديريتى بحر الغزال وخط الاستواء تحت حكم ليوبولد ملك البلجيك : وقضى على هذه المشروعات مقتل غوردون وسقوط الخرطوم (يناير ١٨٨٥) . ولكن لم يلبث أن جدّ عاملان أحييا آمال ليوبولد ، أولهما تقرير إرسال حملة ستانلى لإنقاذ أمين باشا ، وكان ستانلى فى خدمة ليوبولد سنوات كثيرة ، وثانيهما أن شركة أفريقية الشرقية البريطانية برئاسة السير وليم ماكينون كانت عظيمة الاهتمام بفتح أفريقية الشرقية والكشف عن مجاهلها ، وكان ماكينون على وجه الخصوص يهتم بهذه المسألة اهتماماً كبيراً ، فجمعت هذه الرغبة فى التوغل فى أفريقية بينه وبين الملك ليوبولد . وكان السير وليم ماكينون يسعى منذ سنة ١٨٨٥ لاستئجار ممتلكات سلطان زنجبار فى الداخل ، ويضع مشروعاً لبناء سكة حديدية تبدأ من (ممبسة) على الساحل وتنتهى عند بحيرة فكتوريا .

وعلى ذلك فقد كان بين هؤلاء الثلاثة إذاً — ليوبولد ، ماكينون ، ستانلى — أن تم تنظيم حملة ستانلى لإنقاذ أمين باشا . وكان من بين عروض ستانلى على أمين أن يبقى هذا الأخير فى إدارة خط الاستواء تابعاً لحكومة ولاية الكونغو الحرة البلجيكية . وعندما رفض أمين هذا العرض ، تقدم إليه ستانلى بعرض آخر هو أن يقوم أمين بإدارة المديرية فى خدمة شركة أفريقية الشرقية البريطانية . ولم ينفذ شىء من هذا الاقتراح الثانى بسبب ما ظهر من عجز أمين الذى كان قد فقد كل نفوذ له على رجاله ؛ وقد أرغم ستانلى « أمينا » حينئذ على الانسحاب مع الحملة إلى الساحل . فلم تسفر إذاً كل هذه المجهودات التى اقترنت بحملة الإنقاذ إلا عن شىء واحد فقط : هو أنها تركت مديرية خط الاستواء أرضاً لا يملكها أحد لو أنها وقعت فى قبضة الدراويش لكان مصيرها مصير سائر

أقاليم السودان التي خضعت لسلطان الخليفة عبد الله . ولكن الخوف كان من أن تقع هذه الأراضي في يد دولة أوربية كبرى ، حيث كان معروفاً أن دعاة الاستعمار الألمان يعتمدون على الحملة التي أرسلوها برئاسة « كارل بيترز » — وهي الحملة التي سبق الكلام عنها — لإنقاذ أمين ، في بسط حماية ألمانيا على مديرية خط الاستواء (بما في ذلك أوغندة) .

ولذلك فقد تقرر إرسال الكابتن فردريك لاجارد (Frederick Lugard) من قبل شركة أفريقية الشرقية البريطانية — الذى أعارته إياها وزارة الحربية الإنجليزية — ليعقد مع ملك أوغندة معاهدة لإدخال بلاده تحت الحماية البريطانية .

في أوائل مايو ١٨٩٠ وصل « لاجارد » إلى ممبسة ، وفي ٦ أغسطس غادرها إلى الداخل ، ولخص « لاجارد » تعليماته في قوله :

« إنه كان مطلوباً منه أن يعرض على « موانجا » ضمانات للسلام في مملكته ، وأن يجعله يؤمن بسلطان وقوة الشركة ، وأن يضغط عليه ضغطاً متصلاً لغرض الحصول على السيطرة والإشراف على كل الشئون المتعلقة بالبيض في البلاد » .

وفي ٢٦ ديسمبر ١٨٩٠ ضغط « لاجارد » على ملك أوغندة « موانجا » حتى جعله يوقع في « منجو » (Mengo) — مقر موانجا — على معاهدة وضعت أوغندة تحت حماية بريطانيا . واستطاع « لاجارد » أن ينشيء في المنطقة بين بحيرتي ألبرت إدوارد وألبرت عدداً من المراكز التي وضع فيها حاميات من الجنود الذين كانوا تركوا خدمة أمين باشا — وذلك في كافاللي ، وعلى حدود الأونيورو ، وفي روباجا وغيرها . ثم قضى « لاجارد » على الحزب الكاثوليكي — وكانت الكاثوليكية والبروتستانت انتشرت في أوغندة نتيجة لنشاط الرسالات التبشيرية — الذى اصطدم مع البروتستنت الموالين لإنجلترة (Wa-Ingleya) في يناير ١٨٩٢ فأوقع الأهلون مذبحة كبيرة بمواطنيهم الكاثوليك في ٢٤ يناير من هذا العام . وكان الحزب الكاثوليكي (Wa-Fransa) هو الحزب الموالي لفرنسا . وعقد « لاجارد » المعاهدات مع كبار الزعماء المحليين لرفع علم الشركة . وفي ٣٠ مارس ١٨٩٢ عقد مع « موانجا » ، وبوصفه مندوباً عن شركة أفريقية الشرقية البريطانية معاهدة في كمبالا (Kampala) أو منجو تعهدت الشركة بموجبها أن تقوم بحماية مملكة أوغندة واعترف « موانجا » بسيادة الشركة . ولكن هذه

المعاهدة لم يتم التصديق عليها . وفى ١٦ يونية ١٨٩٢ غادر « لاجارد » أوغندة فوصل إلى (ممبسة) فى أول سبتمبر ، وغادرها فى ١٤ سبتمبر إلى لندن عن طريق السويس حيث قصد إلى القاهرة أولا ليتوسط لدى الحكومة المصرية لتدفع المرتبات المتأخرة للذين بقوا معه من جنود أمين باشا وغيرهم فى مديرية خط الاستواء . ولم ينجح « لاجارد » فى هذا السعى . وأخيراً وصل إلى لندن فى (٣ أكتوبر ١٨٩٢) .

وأثارت عودة « لاجارد » والحملة الواسعة التى قام بها من أجل التمسك بأوغندة مسألة أوغندة بحذافيرها ، حيث كانت الحكومة البريطانية قد صارت وقتئذ مرغمة على التفكير جدياً فى احتمال أن تحل الحكومة محل شركة أفريقية الشرقية البريطانية فى إدارة أملاك تمتد من (ممبسة) إلى النيل الأبيض وتبلغ مساحتها ٣٠٠,٠٠٠ ميل مربع .

وكانت شركة أفريقية الشرقية البريطانية فى أثناء ذلك قد أعلنت فى يوليو ١٨٩١ أنها سوف تضطر إلى الانسحاب من أوغندة ، لأنها لم تقدم على احتلال أوغندة فى سنة ١٨٩٠ — كما قالت — إلا بسبب الزحف الألمانى من جهة ، وبسبب ضغط الحكومة البريطانية على الشركة من جهة أخرى . أما الآن فهى عاجزة عن الإنفاق على إدارة تكلفها سنوياً من أربعين إلى خمسين ألفاً من الجنيهات . وعندئذ تدخل جماعة المبشرين فأقرضوا الشركة أربعين ألفاً من الجنيهات لتستمر فى أعمالها سنة أخرى تنتهى فى (٣١ ديسمبر ١٨٩٢) . ورأت حكومة المستر غلادستون « فى حكومته الأخيرة » ، وكان وزير خارجيتها اللورد روزبرى (Rosebery) ضرورة التمسك بأوغندة ، ليس فقط لمنع الزحف البلجيكى والفرنسى والألمانى فى النيل الأعلى وفى نهر الكونغو ، بل ولأن السير ريجنالد ونجت (Reginald Wingate) ضابط المخابرات فى الجيش المصرى كان قد وضع مذكرة فى أبريل ١٨٩٢ يبين فيها الأضرار التى تعود على مصر من التخلى عن أوغندة من جهة ، ويلح فى ضرورة العمل على استرجاع السودان من جهة أخرى. وفى ٣٠ سبتمبر ١٨٩٢ قررت الحكومة البريطانية أن تتحمل نفقات احتلال أوغندة لغاية ٣١ مارس ١٨٩٣ وذلك إلى أن تتمكن فى أثناء ذلك من الحصول على معلومات وافية فى الموضوع . وقررت إرسال السير جيرالد بورتال (Gerald Portal)

قنصلها العام فى زنجبار ليقوم بالفحص المطلوب فى أوغندة .

وكانت تعليمات السير جيرالد بورتال : « أن يضع تقريراً عن أفضل الوسائل للمعاملة ، أو لتناول شئون هذه البلاد ، إما عن طريق (أو بواسطة) زنجبار أو بوسيلة أخرى .

أى إبداء الرأى فيما إذا كان من الأوفق أن تحل الحكومة محل الشركة . وكان من الواضح أن النتيجة التى سوف يصل إليها « بورتال » من حيث التوصية بإنهاء عهد الشركة وإعلان الحماية البريطانية على أوغندة كانت أمراً مفروغاً منه.

وترك بورتال زنجبار فى أول يناير ۱۸۹۳ ، فوصل إلى (منجو) عاصمة أوغندة ومقر « موانجا » فى ۱۷ مارس ۱۸۹۳ ، وبعد إقامة حوالى أسبوعين أى فى أول أبريل ۱۸۹۳ أنزل علم الشركة ورفع مكانه العلم البريطانى فى كامبالا فى ۲۹ مايو ۱۸۹۳ أبرم « بورتال » مع « موانجا » معاهدة نهائية كانت الثالثة فى ترتيب المعاهدات التى عقدت مع موانجا — وضعت أوغندة تحت الحماية البريطانية . وأخذ « بورتال » يبعث بالتقارير المطولة إلى حكومته عن الأحوال السائدة فى أوغندة : من ناحية التجارة حيث كان من المنتظر أن تصبح أوغندة سوقاً كبيراً لاستهلاك المصنوعات الأوربية ؛ ومن ناحية نشاط التبشير للمسيحية . وكان من رأى « بورتال » أن انسحاب البريطانيين من هذه البلاد ، إنما يؤدى إلى قيام حرب دينية مهلكة بين حزبى الكاثوليك والبروتستنت وفى آخر تقاريره من زنجبار ، فى أول نوفبر ۱۸۹۳ ، لخص « بورتال » آراءه فى ضرورة احتفاظ الإنجليز بأوغندة . فقال إنها ذات موقع استراتيجى عظيم الأهمية لأنها تسيطر على شواطئ بحيرة فكتوريا الشمالية والغربية ، وتحكم المدخل الوحيد تقريباً إلى بحيرتى ألبرت وألبرت إدوارد ، وتسيطر على مساقط مياه نهر النيل ، وهى كذلك المفتاح الطبيعى لكل حوض النيل وأغنى بقاع أفريقية الوسطى . أما إذا انسحبت إنجلترة وتخلت عن أوغندة فإن دولة أخرى ، ومن المحتمل أن تكون هذه ألمانيا ، سوف تستولى عليها ، وبذلك تفقد إنجلترة كل هذه الأراضى الشاسعة التى حفظها الاتفاق الإنجليزى — الألمانى (المبرم فى أول يوليو ۱۸۹۰) والخاص بتحديد مناطق النفوذ فى هذا القسم من القارة الأفريقية . ووقوع أوغندة تحت سيطرة إحدى الدول الأخرى معناه امتداد سيطرة هذه الدولة حتماً ليس فقط

على أوغندة والجهات الملاصقة لها مباشرة ، بل سوف تشمل كل البلاد المجاورة والبحيرات العظمى وحوض النيل والطرق الطبيعية الكبيرة للمواصلات فى الداخل . إن السيطرة على أوغندة يعنى استعلاء النفوذ ، والتفوق التجارى فى أغنى أجزاء أفريقية وأكثرها سكاناً فى خلال سنوات قليلة .

هذا التقرير أذاعته الحكومة الإنجليزية فى (١١ أبريل ١٨٩٤) ، وفى اليوم التالى أعلنت هذه الحكومة قرارها بأن تعلن الحماية رسمياً على أوغندة (١٢ أبريل ١٨٩٤) . وقد صدر إعلان هذه الحماية رسمياً فى (١٨ يونية ١٨٩٤) .

وكان « بورتال » عندما رفع العلم البريطانى على أوغندة (فى أول أبريل ١٨٩٣) طلب من حكومته إرسال بعض الضباط البريطانيين الملمين باللغة العربية ليتولوا الإشراف على إدارة البلاد ، فاختارت الحكومة أربعة كان منهم الكولونيل السير هنرى كولفيل (Sir Henry Colville) ، وهو الذى خلف « بورتال » فيما بعد فى إدارة المحمية . قال « كولفيل » أنه جاءته برقية فى (٤ أغسطس ١٨٩٣) من وزارة الحربية الإنجليزية تسأله إذا كان يقبل العمل تحت إمرة السير جيرالد بورتال فى أوغندة . وفى ٣١ أغسطس كان « كولفيل » وزملاؤه قد وصلوا إلى زنجبار . ثم لم يلبثوا أن بارحوها فى ٤ سبتمبر ، فدخلوا كامبالا (أو منجو) عاصمة أوغندة فى (١٠ نوفبر ١٨٩٣) . وبدأ « كولفيل » بإخضاع كباريجا (Kabarega) ملك أونيورو ، فأرسل فى بداية ١٨٩٤ الماجور « أوين » (Owen) لمطاردته ، وتعقبه « أوين » فى كل مكان حتى أفنى قوته ، وضم أجزاء واسعة من مملكته إلى أوغندة وأنشأ سلسلة من المحطات المحصنة بين بحيرتى فكتوريا وألبرت وبناء على تعليمات من « كولفيل » أرسل « أوين » اثنين من ضباطه : « الماجور كاننجهام » (Cunningham) ، والملازم فاندلور (Vandeleur) ليرفعا العلم البريطانى على ودلاى . فغادر الضابطان « كيبرو » (Kibero) « على بحيرة ألبرت » فى ٨ يناير ١٨٩٥ ورفعا العلم البريطانى على « ودلاى » التى أقاما بها بضعة أيام ثم غادراها إلى « الدفلاى » — ووادلاى والدفلاى فى مديرية خط الاستواء القديمة — ومن « الدفلاى » عادا إلى « هوما » (Hoima) مركز القوات البريطانية فى أونيورو .

وكان (كولفيل) منذ مايو ١٨٩٤ قد تسلم رسمياً إدارة محمية أوغندة الجديدة خلفاً للماجور ماكدونالد (Macdonald) الذى كان السير جيرالد بورتال ،

عهد إليه مؤقتاً بإدارة الأعمال فى أوغندة عند مبارحته لها . وفى ٢٧ أغسطس ١٨٩٤ عقد (كولفيل) مع « موانجا » فى كامبلا معاهدة صدقت عليها الحكومة البريطانية فى ٤ يناير ١٨٩٥ تأكدت بموجبها المعاهدة التى عقدها السير جيرالد بورتال مع « موانجا » فى ٢٩ مايو ١٨٩٣ .

أما « ماكدونالد » فقد عاد مرة ثانية على رأس حملة جديدة إلى أوغندة غادرت بومباى فى الهند فى ١٨ يونية ١٨٩٧ ووصلت إلى (ممبسة) فى ٩ يوليو ، وبعد ثلاثة شهور وصلت الحملة إلى أوغندة ، وعملت على تدعيم الحملة بهزيمة (موانجا) نهائيًا ، فى يناير من العام التالى (١٨٩٨) ، ثم (كباريجا) ؛ ووقع كلاهما فى الأسر ، واستمرت عمليات « ماكدونالد » إلى مايو ١٨٩٨ ، وكان السبب فى إرسال (حملة ماكدونالد) أن الإنجليز قرروا الزحف على فاشودة فى ١٨٩٧ للوصول إليها قبل حملة الكولونيل مارشان (Marchand) الفرنسى — فى ظروف سوف يأتى ذكرها — . وتقرر أن يكون هذا الزحف من الشمال من دنقلة التى استرجعها المصريون والبريطانيون بقيادة كتشنر منذ ١٨٩٦ (واحتلال دنقلة كان فى ٢٣ سبتمبر ١٨٩٦) ، ومن الجنوب ، فى الوقت نفسه ، من أوغندة ؛ استقر الرأى على أن يكون الزحف من الشمال وليس من الجنوب ، على أقاليم النيل الأعلى .

على أن الذى نريد ملاحظته الآن ، هو أن فى سنة ١٨٩٨ كان قد تم توطيد أركان الحماية البريطانية على أوغندة ، بالدرجة التى أمكن بها أن يوضع موضع الاختبار ما سبق أن أشار إليه كثيراً السير جيرالد بورتال فى تقريره إلى حكومته ، عن ضرورة التمسك بأوغندة وعدم الانسحاب منها ؛ وتعنى بذلك أهمية أوغندة الاستراتيجية كقاعدة يمكن منها امتداد السيطرة البريطانية على حوض وادى النيل .

وأما حدود هذه المجمعة البريطانية الجديدة — مجمعة أوغندة — فقد أمكن تخطيطها على الوجه التالى :

١ — فى ١٨ يونية ١٨٩٤ — أعلنت الحماية البريطانية على أوغندة . وعلى أن تشمل هذه المحمية ، على أساس معاهدة السير جيرالد بورتال مع (موانجا) فى ٢٩ مايو ١٨٩٣ ، الأراضى الآتية : الأراضى المعروفة باسم أوغندة الأصلية

والتي تحدها الأراضي المعروفة باسم أوزوجا (Usoga) ، أونيورو (Unyoro) ، أنكولي (Ankoli) ، كوكي (Koki) وصدر بذلك بلاغ من وزارة الخارجية نشرته جريدة (لندن غازيت) (London Jazette) في ١٩ يونية ١٨٩٤ . وتضمن هذا البلاغ إعلان الحماية على أوغندة ، أو وضع مملكة أوغندة تحت حماية جلالة ملكة بريطانيا بموجب معاهدة ٢٩ مايو ١٨٩٣ ؛ كما تضمنت النشرة ذكر الأراضي التي تتألف منها المحمية بالصورة التي أوضحناها .

٢ ـــ في ١٥ يونية ١٨٩٥ ، أصدرت وزارة الخارجية بلاغاً آخر نشرته أيضاً جريدة (لندن غازيت) بتاريخ ١٨ يونية ١٨٩٥ ، جاء فيه : « أن الأراضي التي تقع في أفريقية الشرقية تحت نفوذ بريطانيا العظمى ، وموقعها بين محمية أوغندة والساحل ، وبين نهر جوبا والحدود الشمالية لمنطقة النفوذ الألماني ، والتي لم تكن قد دخلت بعد تحت الحماية البريطانية ، صارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة تحت حماية جلالة ملكة بريطانيا ».

٣ ـــ في ٣٠ يونية ١٨٩٦ أصدرت وزارة الخارجية كذلك بلاغاً نشرته جريدة (لندن غازيت) ، جاء فيه ، « أن أراضي أونيورو مع ذلك الجزء من منطقة النفوذ البريطاني الذي يقع إلى الغرب من أوغندة وأونيورو ، والذي لم يكن بعد قد أدخل في محمية أوغندة ، صارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة داخل حدود محمية أوغندة ـــ وهي التي تشمل كذلك (أوزوجا) والأراضي الأخرى الواقعة إلى الشرق ـــ وتحت إدارة مندوب وقنصل جنرال جلالة الملكة المعين لهذه المحمية » .

وهكذا تكون حدود محمية أوغندة ، وحدود أفريقية الشرقية البريطانية ، وهي المحمية التي تدخل ضمنها محمية أوغندة ذاتها قد تحددت أو خططت نهائياً من كل الجهات ، ما عدا الجهة المتصلة بحوض النيل ، حيث بقيت الحدود في هذه الناحية تسير في خط واحد مع الحدود التي ينتهي إليها عرفاً حوض نهر الكونغو .

٢ ـــ حاجز لادو (Lado Enclave) :

لم يفقد ليوبولد الثاني ملك البلجيك الأمل في التوسع صوب حوض النيل . فقد امتد النفوذ البلجيكي في حوض الكونغو ، ووافق مؤتمر برلين (١٨٨٤) الذي

نظر فى تقسيم مناطق النفوذ بين الدول فى أفريقية وتنظيم الملاحة فى نهرى الكونغو والنيجر ، على إنشاء (ولاية الكونغو الحرة) (The Congo Free State) تحت سيادة ملك بلجيكا (ليوبولد الثانى) ، ووافق البرلمان البلجيكى على إنشاء هذه (الولاية) تحت سيادة الملك البلجيكي فى أبريل ١٨٨٥ ، ولقد شاهدنا كيف أن ليوبولد أراد استخدام «غوردون» فى توسيع أملاك الكونغو ، ثم انتهاز فرصة إرسال « ستانلى » فى الحملة لإنقاذ أمين باشا ليضم إليه مديرية خط الاستواء ، ولكن ليوبولد استطاع بعد ذلك أن يرسم حدود هذه (الولاية الحرة) الجديدة ، وبعد أن نجح فى توسيع رقعتها كذلك ، بأن عقد طائفة من المعاهدات مع البورتغال ، والفرنسيين والإنجليز على الوجه التالى :

مع البورتغال : معاهدة بين البورتغال وولاية الكونغو الحرة فى ١٤ فبراير ١٨٨٥ ثم أخرى فى ٢٥ مايو ١٨٩١ ، ثم ثالثة فى ٢٥ مارس ١٨٩٤ ، فاعترف البورتغال ، فى شمال النهر (الكونغو) ، بتبعية حاجز كابيندا (Kabinda Enclave) لولاية الكونغو ، كما اتصلت (الولاية) بالشاطئ الأيسر للنهر عند « متيدا » (Matédi) بينما بقى كل شاطىء النهر للولاية .

مع فرنسا : اتفاق فى ٢٣ أبريل ١٨٨٤ ، واتفاق آخر فى ٥ فبراير ١٨٨٥ ، ثم معاهدة فى ٢٩ أبريل ١٨٨٧ لتخطيط الحدود بين ولايتى الكونغو الحرة ، ومستعمرة الكونغو الفرنسى على طول مجرى نهر الأوبانجى (فرع نهر الكونغو الغربى) ، ثم فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ . وكان البلجيكيون لتحقيق أطماعهم فى مديريتى خط الاستواء وبحر الغزال قد تجاوزوا الحدود التى رسمها اتفاق مؤتمر برلين (نوفمبر ١٨٨٥) ثم معاهدتهم مع فرنسا (بين فرنسا وولاية الكونغو) فى ٢٩ أبريل ١٨٨٧ . فقد أرسلوا حملة بقيادة فان كركهوفن (Van Kerckhoven) فى سبتمبر ١٨٩٠ استطاعت التوغل حتى وصلت إلى النيل واحتلت الدفلاى (دوفيله) فى أوائل ١٨٩٣ ، كما تقدمت فى الوقت نفسه حملات أخرى نحو الشمال فاحتلت جملة مراكز بين عامى ١٨٩١ ، ١٨٩٢ حتى وصلت قريباً من (ديم الزبير) فى عام ١٨٩٣ ، ومن حدود دارفور وحفرة النحاس فى عام ١٨٩٤ . وعلى ذلك تجاوز البلجيكيون خط عرض أربع درجات الذى تعين فى الاتفاقات السابقة ، ومدوا مراكزهم على الشاطئ الأيمن لنهر الأوله (الولى)

(Ouellé) (الذى هو امتداد لنهر الأوبانجى) حتى خط عرض خمس درجات .
وفى معاهدة ١٤ أغسطس ١٨٩٤ بين فرنسا وولاية الكونغو الحرة ، ثبتت أقدام البلجيكيين فى هذه الجهات ، وصار لولاية الكونغو الحق فى التوسع شمالا وشرقاً مسافة أخرى ، وتعهدت ولاية الكونغو بعدم احتلال أية أراض فى شمال لادو .

مع إنجلترة : كانت أولى الاتفاقات ، معاهدة بين الكونغو الحرة وشركة أفريقية الشرقية البريطانية ، وقعت فى لندن فى ٢٤ مايو ١٨٩٠ عرفت باسم (معاهدة ماكينون) نسبة للسير وليم ماكينون رئيس الشركة . اعترفت الشركة بموجبها بحقوق ولاية الكونغو الحرة فى السيادة إلى الغرب من خط يمتد من الطرف الجنوبى الغربى لبحيرة ألبرت ، ويسير شمالا على طول النيل إلى لادو . بينما اعترفت حكومة الكونغو الحرة بحقوق السيادة للشركة على شريط من الأرض عرضه خمسة أميال يمتد من الشاطئ الجنوبى لبحيرة ألبرت إدوارد إلى الطرف الشمالى لبحيرة تنجانيقا .

وفى ١٢ مايو ١٨٩٤ عقدت حكومة الكونغو الحرة (أى عقد ليوبولد بوصفه صاحب السيادة على ولاية الكونغو) اتفاقاً مع إنجلترة ، أجرت إنجلترة بمقتضاه (أولا) : لولاية الكونغو الحرة (ليوبولد وخلفائه) بمقتضى المادة الثانية من الاتفاق منطقة كبيرة من بحر الغزال تقع بين خطى ٣٠ ، ٢٥ درجة شرقاً ، وخطى عرض ١٠ ، ٤ درجة شمالا ؛ (ثانياً) : إلى ليوبولد الثانى شخصياً ولمدى الحياة فقط ، أى بصفة مؤقتة ، المنطقة من بحر الغزال أيضاً التى تقع على الشاطئ الأيسر للنيل من عند ماهاجى (Mahagi) على الشاطئ الغربى الشمالى لبحيرة ألبرت ، إلى فاشودة . على أن تسترجع إنجلترة هذه المنطقة عند وفاة ليوبولد . وفى مقابل ذلك أجرت ولاية الكونغو الحرة لإنجلترة شريطاً من الأرض (معبراً) من بحيرة إدوارد إلى بحيرة تنجانيقا ، أى مسافة درجتين ونصف درجة عرضية تقريباً ، بعرض ٢٥ كيلومتراً . وهكذا كما قال « دارسى » (Darcy) — « تنازلت إنجلترة لولاية الكونغو عن كل بحر الغزال ، وعن نصف حوض الأوبانجى ، الذى لم يرفرف عليه إطلاقاً العلم البريطانى » . وكان ضباط بلجيكيون فى الوقت الذى عقدت فيه معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ هذه ، يزحفون على الأوبانجى العليا ويحتلون فعلا بعض المراكز فى إقليم بحر الغزال .

وقد احتجت فرنسا على هذه المعاهدة الإنجليزية — البلجيكية ، لأنها متناقضة مع الاتفاقات الدولية التي حصلت في مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، ومع فرنسا في ١٨٨٥ وفي ١٨٨٧ ، بشأن تخطيط الحدود وتقرير حياد الكونغو في قرار برلين ١٨٨٥ ؛ ولأن بلجيكا نفسها قد تقرر حيادها في معاهدة لندن ١٨٣١ بصورة دائمة ؛ ولأن حقوق مصر في السيادة على هذه المناطق في بحر الغزال ومديرية خط الاستواء ثابتة بمقتضى الفرمانات العثمانية ، ومعترف بها دولياً . وضغط « هانوتو » (Hanotaux) وزير خارجية فرنسا وقتئذ على الملك ليوبولد ليتنازل عن (الإيجار) ونظم (دلكاسي) (Delcassé) بوصفه وزير المستعمرات الفرنسية حملة بقيادة الكولونيل « مونتي » - (Monteil) لطرد البلجيكيين إذا دعا الحال ، فاضطر ليوبولد للتسليم ، وانسحب الضباط البلجيكيون من الأوبانجي العليا ، التي فصلت من الكونغو الفرنسي وجعلت إدارة منفصلة وقائمة بذاتها ؛ وبقيت حملة (مونتي) على قدم الاستعداد ، بينما تألفت حملة أخرى بقيادة « ليوتار »(Liotard) لم تعرف التعليمات الصادرة إليها وقتئذ ولكنها أذيعت بعد ذلك بأربع سنوات عندما وجه البرنس هنري دورليان (Henri D'Orlean) خطاباً مفتوحاً لمسيو دلكاسي نشرته جريدة الطان في ٢١ نوفمبر ١٨٩٨ . جاء فيه : أن الكولونيل « مونتي » الذي وضع في سنة ١٨٩٤ على رأس حملة مكلفة بالزحف من الكونغو إلى النيل الأبيض ، سأل الحكومة أن تعهد بمهمة إلى البرنس هنري دورليان هي أن يذهب البرنس من طريق الحبشة ببعثته للالتقاء بالكولونيل (مونتي) . وكان الهدف هو أن تحتل القوات الفرنسية الزاحفة من الشرق والغرب فاشودة .

هذا الضغط إذاً من جانب فرنسا جعل ممكناً أن تعقد فرنسا مع ولاية الكونغو الحرة اتفاقاً (Agreement) في ١٤ أغسطس ١٨٩٤ نالت فرنسا فيه تعديلاً في صالحها للحدود بين أملاكها في أفريقية الاستوائية وولاية الكونغو الحرة البلجيكية وتعهدت ولاية الكونغو بأن تخلي في أقرب وقت ممكن الأماكن أو المراكز التي كانت تعوق تقدم الزحف الفرنسي وهي في حفرة النحاس ، بنجاسا (Bangassa) رفاي (Kafai) ، زميو (Zemio) ، وتنازلت عن احتلال إقليم بحر الغزال ، وفي نظير ذلك تعهدت فرنسا بعدم معارضة استئجار الكونغو البلجيكي (ليوبولد) (الحاجز لادو) بمقتضى المعاهدة الإنجليزية البلجيكية في ١٢ مايو ١٨٩٤ .

وبموجب اتفاق آخر فى ٥ فبراير ١٨٩٥ فى باريس اعترفت ولاية الكونغو لفرنسا بحق الارتفاق على الأملاك البلجيكية فى حالة التنازل عن هذه الأملاك للغير، علاوة عن أنها تعهدت فى الوقت نفسه بعدم التناول للغير دون مقابل عن كل أو جزء من أملاكها هذه نفسها (أى ولاية الكونغو الحرة البلجيكية)، وذلك بمناسبة انتقال ولاية الكونغو الحرة إلى دولة بلجيكا فى ٩ يناير ١٨٩٥.

أما المعاهدة البلجيكية الإنجليزية فى ١٢ مايو ١٨٩٤ فقد أوجدت إذاً ما صار يعرف باسم (حاجز لادو) (Lado Enclave).

وقد لخص «ارثر سيلفا هوايت» (White) نتائج كل هذه الاتفاقات فى قوله: «إن الأثر المتجمع من كل هذه الترتيبات إنما هو لإعطاء ولاية الكونغو الحرة منفذاً إلى النيل الأعلى بين ماهاجى (على بحيرة ألبرت) ولادو بموجب إيجار يستمر مدة حكم الملك ليوبولد، كرئيس (أو عاهل) لهذه الولاية الحرة، على أن ينتهى العمل بهذا الإيجار بعد ذلك إلا فيما يخص المنطقة التى مساحتها ٢٥ كيلو متراً عند ماهاجى، وأما بقية هذا الإقليم فمتروك تماماً ضمن دائرة النفوذ البريطانى».

فى ١٦ يوليو ١٨٩٨ احتل القومندان هنرى (Commndant Henri) باسم ولاية الكونغو الحرة (لادو)؛ ومثل هذا التاريخ احتل (الرجاف) القومندان «شالتان» (Chaltin) الذى اشتبك مع عربى دفع الله عامل الخليفة عبد الله على بحر الجبل فى واقعة فى ١٥ فبراير ١٨٩٧ انهزم فيها دفع الله، وأجلى من الرجاف فذهب إلى بور واحتل البلجيكيون مكانه؛ وفى يونية ١٨٩٨ دعم «شالتان» احتلاله للرجاف ولم يكن البلجيكيون قد احتلوا منطقة (حاجز لادو) قبل ذلك. وأما الحافز على احتلالها الآن فكان (حادث فاشودة) الذى نشأ من احتلال الكولونيل مارشان لها على نحو ما سيأتى ذكره.

ومما تجدر الإشارة إليه أن إنجلترة عند ما عقدت معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ مع ولاية الكونغو الحرة، احتفظت لمصر بحقوقها فى حوض النيل الأعلى.

وعند ما أراد البلجيكيون تنفيذ معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤، أذنت لهم إنجلترة باحتلال (حاجز لادو)، على شريطة أن لا يعتدوا على بحر الغزال.

وقد أدى احتلال البلجيكيين لحاجز لادو (١٨٩٨) إلى حدوث متاعب

كثيرة بعد ذلك مع حكومة السودان ، ولقد أمكن تسوية هذه المشاكل فى اتفاق أخير عقد فى لندن فى ٩ مايو ١٩٠٦ ، نص على إعادة حاجز لادو إلى إدارة حكومة السودان فى خلال ستة شهور من وفاة الملك ليوبولد . وبالفعل لم يلبث أن أعيدت هذه المنطقة لحكومة السودان فى ١٦ يونية ١٩١٠ بعد حوالى ستة شهور من وفاته .

حـ ــ الأملاك المصرية فى ساحل البحر الأحمر والسودان الشرقى :

(ا) أرتريا وكسلا :

بدأ التغلغل الطليانى فى ساحل البحر الأحمر والسودان الشرقى عند ما ابتاعت شركة روباطينو الإيطالية للملاحة (Rubattino Shupping Co.) من أحد الشيوخ المحليين منطقة صغيرة من الأراضى الصحراوية على الساحل (ساحل الدناقيل أو الدناكل) بالقرب من قرية عصب (أو آصاب) عند مضيق باب المندب (جون آصاب) وذلك فى نوفمبر ١٨٦٩ بمبلغ ٨١٠٠ ريال ماريا تريزا ، بطريق أحد الآباء الطليان فى هذه المنطقة الأب سابيتو (Sapeto) الذى تمكنت الشركة بواسطته أيضاً من ابتياع الأراضى المجاورة لعصب فى سنتى ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ من سلطان رهيطة (أو راحيتا) . وقد احتجت الحكومة المصرية على هذه الصفقات باعتبار أنها متعارضة مع ما لمصر من حقوق فى السيادة على هذه الجهات ، ولكن من غير طائل . وفى سنة ١٨٨١ تعين مقيم إيطالى فى عصب ؛ بينما حاول الطليان فى السنة نفسها أن يفتحوا من ميناء آخر على ساحل الدناقيل نفسه هو (بيلول) طريقاً إلى الداخل يخترق بلاد تجره (Tigrai) . ولكن الحملة أو البعثة التى قامت لهذه الغاية وقعت فى كمين أعده لها الأحباش وقضى عليها. وفى سنة ١٨٨٢ انتقلت ملكية عصب من شركة روباطينو إلى حكومة إيطاليا . وفى السنة التالية نجح الكونت « أنطونللى (Antonelli) فى عقد معاهدة مع منليك الثانى ملك شوى (Shoa) لفتح طريق إلى أسواق شوى. ولكن بعثة أخرى لفتح الطريق إلى (تجرة) بالرغم من موافقة ملك تجرة يوحنا الرابع عليها ، لم تلبث أن لقيت نفس المصير الذى لقيته بعثة سنة ١٨٨١ . وعلى ذلك فقد

انتهى الأمر بأن أرسلت الحكومة الإيطالية قوات عسكرية لاحتلال عصب ؛ نزلت بها واحتلتها فعلاً فى يناير ١٨٨٥ . ولم يكن منتظراً أن يقف نشاط الحكومة الإيطالية بعد ذلك عند احتلال عصب وكنى .

فقد راقب الطليان استفحال الثورة المهدية ، واهتموا اهتماماً زائداً بسير الحوادث فى السودان الشرقى خصوصاً ، وقد رأينا فى أواخر سنة ١٨٨٤ كيف أن الكونت نيجرا (Nigra) السفير الإيطالى فى لندن سأل اللورد جرانفيل عن موقف الحكومة الإنجليزية إذا قام الطليان باحتلال مصوع ، وكيف أن « جرانفيل » أجاب فى الرسالة التى بعث بها إلى السفير الإنجليزى فى رومة فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٤ : أن الحكومة البريطانية لا يثير اهتمامها احتلال زولا أو بيلول أو مصوع لأن هذه الموانى وقد تخلت عنها مصر إنما تعود لتركيا ، وللطليان أن يتفقوا بشأنها مع الباب العالى وقد ذكرنا ، أن الطليان بناء على هذا التبليغ ، بادروا باحتلال مصوع فى ٥ فبراير ١٨٨٥ بقوة عسكرية من حوالى الألف ؛ وبعد أسابيع قليلة لم يلبث أن احتل الطليان موقعين فى الداخل هما : أوتمولو (Otumlo) ، مونكالو (Monkullo) . وفى نوفمبر أتم الطليان احتلالهم العسكرى لمصوع ، وغادرت بقايا الحامية المصرية مصوع عائدة إلى السويس (ومصر) .

ولم يلبث أن اشتبك الطليان بعد ذلك فى معارك مع الأحباش عند ما أرادوا التوغل فى الأراضى الداخلية وراء مصوع ، (يقصدون (ساتى) (Sahati) على مسافة ٢٠ ميلا من مصوع ، ثم (وا) (Wa) على مسافة ٢٥ ميلا جنوباً على الساحل) . وتوسطت بريطانيا فى الخلاف بين الطليان والأحباش بناء على رغبة النجاشى يوحنا الرابع — وكان هذا كما عرفنا قد عقد معاهدة عدوة فى ٣ يونية ١٨٨٤ مع الإنجليز — وفى أكتوبر ١٨٨٧ قررت الحكومة الإنجليزية إرسال جيرالد بورتال لهذه الغاية ، من القاهرة ؛ وقابل « بورتال» يوحنا فى أشانجى (Ashangi) فى ديسمبر ١٨٨٧ . ولكن لم يمكن الوصول إلى حل لتمسك النجاشى بحقوقه فى المنطقة المتنازع عليها فعادت البعثة أدراجها ووصلت إلى السويس فى ٣١ ديسمبر ١٨٨٧ وعلى ذلك فقد حشد الطليان قواتهم عند (ساتى) فى أبريل ١٨٨٨ . ولكن الأحباش بعد أن وقفوا أمامهم وجهاً لوجه لمدة أسابيع قليلة ، قرر يوحنا الانسحاب ، دون قتال ، وذلك لمشغولياته فى الداخل ، ولمناعة موقع الطليان .

وفى أثناء ذلك ، كان الكونت « أنطونللى » قد أبرم اتفاقاً مع منليك الثانى ملك شوى فى أكتوبر ١٨٨٧ ، ليقف هذا على الحياد إذا قامت الحرب بين الطليان والنجاشى يوحنا فى نظير أن يمده الطليان بالأسلحة ، وكان يوحنا قد عهد إلى منليك بالدفاع عن الجهات الغربية ضد جيش الخليفة عبد الله ، ولكن هذا أخفق فى وقف هجوم الدراويش فى يناير ١٨٨٨ ، وقد رأينا كيف أن (أبا عنجة) تمكن من نهب (غندار) وحرقها (فى فبراير ١٨٨٨) ، مما أثار شكوك يوحنا حتى إنه اتهم منليك بالخيانة . فتوترت العلاقات بين (تجرة) و (شوى) — أى بين يوحنا الرابع (تجرة) ومنليك الثانى (شوى) ، وطلب منليك من الطليان مرة أخرى أن يمدوه بالسلاح ، وسافر « انطونللى » إلى رومة لبحث هذه المسألة ؛ وتحرج مركز يوحنا الذى كان الطليان من أمامه ، ومنليك من ورائه والدراويش بجيوشهم على جناحه ، والمقاطعات الواحدة بعد الأخرى تنحاز إلى منليك الذى كان يتزايد مركزه قوة خصوصاً بسبب مؤازرة الطليان له .
ولكن أيام يوحنا كانت معدودة ، إذ أنه لم يلبث أن جرح جرحاً مميتاً فى واقعة القلابات فى ٩ مارس ١٨٨٩ ، وهى المعركة التى انتصر فيها المصريون بقيادة الزاكى طمل . وتبع ذلك أن نودى بمنليك نجاشياً (أى ملك الملوك) على الحبشة واعترف به جميع الرؤوس ما عدا الرأس منغاشيا « مانغاشا » (Mangasha) ابن يوحنا غير الشرعى ، والرأس ألوله (Alula) فى تيجرة ، وعلى ذلك فقد صار من المتوقع أن تلعب إيطاليا دوراً هاماً فى النزاع المتوقع على العرش بين تيجرة وشوى .
وكان الكونت « انطونللى » فى هذه الأثناء قد رجع من رومة فى يناير ١٨٨٩ يحمل تعليمات من حكومة كريسبى (Crispi) بأن يعقد معاهدة صداقة مع منليك على أساس أن يتنازل منليك عن كل الأراضى المرتفعة (الهضاب) فى الداخل ، وأن يرسل سفارة إلى رومة ، ووافق منليك على هذه الشروط وطلب من الطليان بدوره أن يساعدوه ضد منافسيه فى (تيجرة) .

وفى ٢ مايو ١٨٨٩ عقد منليك الثانى مع الكونت انطونللى معاهدة (اتشيالى) فى قرية بهذا الاسم ، رسمت حدود الأملاك الإيطالية بصورة تدخل فى نطاقها جزءاً من الهامسين (الحاسمين) وأكيل جوتزه (Akkele Guzai) . ونصت المادة ١٧ من المعاهدة — وهى المادة التى كان تفسيرها مثار النزاع فيما بعد بين إيطاليا

والحبشة — على أن ملك الحبشة قد لا يجوز له أن يستخدم الحكومة الإيطالية فى تصريف شئونه الخارجية ، وقد أوفد منليك ، أقدر رجاله الرأس مكونن (Mackinnon) وكان قريباً له كذلك إلى رومة حيث استطاع ماكونن فى أول أكتوبر ١٨٨٩ إضافة مادة جديدة إلى المعاهدة جعلت أكثر تأكيداً ووضوحاً اعتراف الحكومة الإيطالية بالسيادة التى للنجاشى منليك على الحبشة ، من ناحية ؛ ثم اعتراف منليك نفسه بحقوق ملك إيطاليا فى السيادة على « الأملاك الإيطالية فى البحر الأحمر » ، والتى كانت تمتد فى الداخل ، على نحو ما أراد الإيطاليون ، والذين بادروا بتنفيذه ، إلى نهر المارب (أوخور القاش) .

وكان الطليان استولوا على سنهيت ورفعوا على قلعتها العلم الإيطالى فى يوليو ١٨٨٨ ، وفى ٢٥ يوليو ١٨٨٨ أعلنوا السيادة الإيطالية على مصوع ، وفى ٢ أغسطس أعلنوا حمايتهم على (زلا أو زولا) (Zula) — جنوب مصوع . فاحتلوا الآن (كيرن) (Keren) فى ٢ يونية ١٨٨٩ (عاصمة بوغوص) ، ثم استمرا فى ٣ أغسطس ، وزحفوا على قرع (Gura) ، واحتلوا المواقع الهامة فى الجنوب حتى حد نهرى المارب وبليسا (Belesa) .

وفى ٦ نوفمبر ١٨٨٩ توج منليك نجاشيًّا على الحبشة . وفى أول يناير ١٨٩٠ صدر مرسوم من ملك إيطاليا بإنشاء مستعمرة أرتريا (الاسم مأخوذ من التسمية اللاتينية للبحر الأحمر أو الارتيرى (Mare Ertythraeum) كما عرفه الجغرافيون الرومان) وفى يوليو ١٨٩٠ احتل الكولونيل (باراتيرى) (Baratieri) (أغوردات) (Agordat) بعد هزيمة المهديين .

لكن لم يلبث أن قام الخلاف بين الطليان والأحباش حول تفسير المادة ١٧ من معاهدة (اتشيالى) . وذلك عند ما فسرت الحكومة الإيطالية عبارة قد يجوز لمنليك أن يستخدم ، بأنها « سوف يستخدم » ، أى عليه أن يستخدم الحكومة الإيطالية فى تصريف شئونه الخارجية ، ومعنى ذلك أن إيطاليا تفرض حمايتها على الحبشة ، وقام النزاع عند ما أخذ منليك يدخل فى مفاوضات مع الدول من غير أن « يستخدم » الحكومة الإيطالية ، وسيطاً فى هذه المفاوضات فجاء (أنطونللى) إلى الحبشة فى بعثة ثالثة ، هذه المرة للاحتجاج على منليك الذى تمسك بحقه فى المفاوضة مباشرة مع الدول على أساس أن المادة السابعة عشرة إنما جعلت استخدام

الحكومة الإيطالية مسألة اختيارية فقط كما يفهم ذلك من النص الأمهرى وهو النص المتفق على اعتماده فى تفسير المعاهدة . ولم تسفر جهود (أنطونللى) عن نتيجة واستمرت الخلافات على حالها ، إلى أن أعلن منليك فى فبراير ١٨٩٣ أن معاهدة (أتشيالى) صارت منتهية .

وفى السنوات القليلة التالية اشتبك الطليان فى معارك عديدة مع الأحباش من ناحية ثم مع الدراويش من ناحية أخرى .

ففيما يتعلق بالدراويش ، أرسل الخليفة عبد الله فى أوائل ١٨٩٣ الزاكى طمل إلى القضارف كى يوقف الطليان الذين يمدون حدودهم فى أرتريا جنوباً وغرباً . وفى أغسطس استبدل الخليفة بالزاكى طمل أحد قواده الآخرين (أحمد ودعلى) الذى كلفه بوقف زحف الطليان على كسلا . فاتخذ (أحمد ودعلى) خطة التوغل من القضارف فى أرض أرتريا حتى بلغ (أغوردات) فى منتصف الطريق بين كسلا ومصوع . ولكن الكولونيل « أريموندى » (Arionondi) انتصر على الدراويش فى واقعة (أغوردات) انتصاراً باهراً فى ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ وقتل أحمد ودعلى ، وانهزمت فلول الدراويش إلى كسلا ، فعزل الخليفة عامله على كسلا وكان حامد على ، وهو أخ لأحمد ودعلى — وعين مكانه (أبا قرجة) ، ومعه (مساعد قيدوم) ، كما أرسل جيشاً بقيادة (أحمد فضيل) ، وهو من أقارب الخليفة إلى القضارف تعزيزاً له . وعول الطليان على مباغتة هذه القوة الجديدة فأستأذنوا الحكومة المصرية فى فتح كسلا . وحشد الكولونيل « باراتيرى » فى بداية ١٨٩٤ قواته فى (أغوردات) . وزحف على (سبدرات) (Sabderat) الواقعة على مسافة قريبة من شرق كسلا ، وباغت كسلا بهجوم مفاجئ عليها فاحتلها عنوة فى ١٧ يوليو ١٨٩٤ . وفر (مساعد قيدوم) ، والذين نجوا من القتل أو الأسر إلى القضارف وإلى أم درمان . وبقيت كسلا فى أيدى الطليان حتى سلموها إلى الحكومة المصرية فى ١٩ / ٢٦ ديسمبر ١٨٩٧ .

وأما فى الحبشة ، فقد استطاع « باراتيرى » هزيمة الرأس (منغاشيا) (Mangasha) فى واقعة « قواتيت » (Coatit) فى ١٤ يناير ١٨٩٥ ، وتوغل الطليان تدريجياً فى الجنوب ، فاحتلوا المواقع الآتية وحصنوها : أديجرات (Addigrat) ماكالى (Makalle) ، أمبا آلاجى (Amba Alagi) ولكن الأحباش أوقعوا

بالطليان هزيمة بالغة فى (أمبا آلاجى) فى ٧ ديسمبر ١٨٩٥ بينما تقدم منليك صوب الشمال لمؤازرة الرأس (منغاشيا) ضد الطليان ، وضرب الرأس منغاشيا الحصار على الطليان فى (ماكالى) . وقد سلمت هذه فى ٢٣ يناير ١٨٩٦ .

ووصلت فى هذه الأثناء النجدات العظيمة من إيطاليا ، فقرر « باراتيرى » بعد تردد طويل الزحف صوب (عدوه) بالقوة التى لديه ؛ وكانت هذه حوالى ١٦,٠٠٠ مقاتل ، وفى أول مارس ١٨٩٦ اشتبك الطليان مع الأحباش فى واقعة (عدوه) التى انهزم فيها الطليان هزيمة ساحقة (٤٠٠٠ قتلى ، ٢٠٠٠ أسرى) ، وكان من بين قتلاهم القائدان « أريموندى » و « دابورميدا » (Dabormida) بينما وقع فى الأسر قائد آخر هو « ألبرتونى » (Albertone) .

وكان بعد هذه الهزيمة الفاصلة أن أرسلت إيطاليا إلى أديس أبابا بعثة لعقد الصلح مع منليك ، برئاسة الماجور « نيراتزينى » (Nerazzini) أبرمت معه معاهدة صداقة وسلام جديدة فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ ، تضمنت إلغاء معاهدة (أتشيالى) والاعتراف باستقلال الحبشة استقلالا كاملا ، ورسمت الحدود بين أرتريا والحبشة عند الخط النهرى « مارب — بيليسا — مونا » (Mareb-Belesa-Mona) وفى ١٨٩٨ سمى أول حاكم مدنى لمستعمرة إرتريا .

وعمل الطليان على تثبيت أملاكهم فى أرتريا بعقد طائفة من الاتفاقات مع بريطانيا ومصر (وحكومة السودان) والحبشة لتخطيط حدود المستعمرة ، وذلك بين عامى ١٧٨٧ ، ١٩٠٨ على الوجه التالى :

١ — مذكرات متبادلة فى مايو ١٨٨٧ بين إنجلترة وإيطاليا بشأن جعل رأس قصار الحد الفاصل بين منطقتى النفوذ والمراقبة لهاتين الدولتين على ساحل البحر الأحمر .

٢ — بروتوكول روما فى ٢٤ مارس ١٨٩١ بين إيطاليا وبريطانيا — الخاص بالأقاليم الممتدة من الشاطئ الأفريقى الشرقى على المحيط الهندى ، إلى النيل الأزرق : أى بلاد الجالا والسومال ، والحبشة ، خارج أملاك مصر القديمة فى السودان .

٣ — بروتوكول روما فى ١٥ أبريل ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا — لتعيين مناطق النفوذ فى أفريقية الشرقية ، وللغرض نفسه اتفاق آخر بتاريخ ٧ ديسمبر ١٨٩٨ .

٤ — بروتوكول روما فى ٥ مايو ١٨٩٤ بين بريطانيا وإيطاليا — وبموجبه أعطيت هرر إلى إيطاليا ، بينما أخذت بريطانيا زيلع وبربرة ، (وكل هذه أراضى مصرية) .

٥ — اتفاقات لتخطيط الحدود بين خور بركه والبحر الأحمر ، بتوقيعين أحدهما بتاريخ القاهرة فى ٢٥ يونية ١٨٩٥ والآخر بتاريخ أسمرة فى ٧ يوليو ١٨٩٥ ، بين مصر وإيطاليا .

٦ — وثيقة تنازل من جانب إيطاليا عن قلعة كسلا إلى مصر بتاريخ كسلا فى ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧ .

٧ — اتفاق بين حاكم سواكن (محافظها) — يمثل الحكومة المصرية ، والحاكم المدنى فى مستعمرة أرتريا (يمثل الحكومة الإيطالية لتخطيط الحدود الشمالية لمستعمرة أرتريا بين مصر وإيطاليا بتاريخ أسمرة فى ٧ ديسمبر ١٨٩٨ .

٨ — اتفاق بشأن تخطيط الحدود بين السودان المصرى الإنجليزى وأرتريا فى (سبدرات) (Sabderat) فى أول يونية ١٨٩٩ .

٩ — اتفاق لتخطيط الحدود بين السودان المصرى الإنجليزى وأرتريا من (سبدرات) إلى (تودلك) (Todluc) — بتاريخ تودلك فى ١٦ أبريل ١٩٠١ ، والمعدل باتفاق بين بريطانيا وإيطاليا والحبشة بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٢ .

١٠ — التخطيط المتفق عليه بواسطة لجان الحدود الإيطالية والبريطانية لتصحيح الحدود بين السودان المصرى الإنجليزى ومستعمرة أرتريا فى « أمبريجيا » (Umbriga) فى ١٨ فبراير ١٩٠٣ .

١١ — محضر موقع عليه من مندوبين عن السودان المصرى الإنجليزى ، وأرتريا لتصحيح الحدود بين جابى (Gabie) ، كيلى (Keil) ، تللنيت (Tellenait) بتاريخ كارورا (Karora) فى ١٩ يناير ١٩٠٤ .

١٢ — معاهدة بين الحبشة وإيطاليا فى ١٠ يوليو ١٩٠٠ وأخرى فى ١٦ مايو ١٩٠٨ لتخطيط الحدود بين الحبشة وأرتيريا .

وهكذا أمكن بفضل هذه الاتفاقات تخطيط حدود مستعمرة أرتيريا ، ويتبين

منهما أن أكثر هذه المستعمرة يتألف من أراض مصرية : بوغوص (أعيدت إلى يوحنا فى معاهدة ٣ / ٦ / ١٨٨٤) ــ مصوع ، زولا (الأولى أعلنت إيطاليا سيادتها رسميًّا عليها فى ٢٥ / ٧ / ١٨٨٨ ، والثانية أعلنت حمايتها عليها فى ٢ / ٨ / ١٨٨٨) ــ سهيت (احتلت فى يوليو ١٨٨٨) ــ كيرين (احتلت فى يونية ١٨٨٩) ــ اسمرا (احتلت فى أغسطس ١٨٨٩) .

١٣
مصر واسترجاع السودان

١ — سياسة الاحتلال البريطاني — الوجه الثالث (استرجاع السودان) :

مرت سياسة الاحتلال البريطاني في المسألة السودانية حتى الآن في دورين أولهما : دور استطلاعي حيث كان غرض الحكومة الإنجليزية معرفة حقيقة الحالة في السودان قبل اتخاذ قرار نهائي فيما يجب أن يكون عليه موقفها من ثورة المهدى ؛ وثانيهما : كان دوراً تقريرياً بمعنى أن الحكومة الإنجليزية بعد أن درست الحالة في السودان وصلت إلى قرار بشأنه ، أما هذا القرار فكان إخلاء كل هذه البلاد ما عدا سواكن التي تمسكت الحكومة البريطانية بها للأسباب التي ذكرناها في موضعها ، وقد نجم من تقرير الإخلاء مقتل غوردون وضياع السودان وقيام حكومة الخليفة عبد الله ، واقتسام الدول أملاك مصر في السودان ، وتعرض حدود مصر الجنوبية لتهديد الدراويش ، الذى لم يوقفه إلا هزيمة عبد الرحمن النجومى في طوشكى (٣ أغسطس ١٨٨٩) . ولقد ظلت سياسة الاحتلال البريطاني أثناء هذا الدور وحتى بعد الانتصار على الدراويش في طوشكى ملتزمة خطة الدفاع ضد الثورة المهدية : — الدفاع عن حدود مصر الجنوبية ، والدفاع عن سواكن في الحدود الشرقية . حتى إن الاشتباك الذى حصل مع عثمان دقنة وهزيمة هذا الأخير عند طوكر (في ١٩ فبراير ١٨٩١) ، وإن كان في مظهره عملية هجومية ، فقد شاهدنا كيف ترددت الحكومة البريطانية كثيراً قبل أن تأذن به ؛ وكان الغرض منه تهدئة الحالة في سواكن وتأمين الحدود في هذه الناحية أى أنه كان أساساً عملية دفاعية .

على أنه في الوقت الذى كانت سياسة الحكومة البريطانية نحو السودان (أى نحو المهدية) مؤسسة على الدفاع ، كانت تتجمع الأسباب — تدريجياً — تلك التي اضطرت هذه الحكومة إلى تغيير سياستها في المسألة السودانية من خطة الدفاع ، كنتيجة لازمة لإخلاء السودان ، إلى خطة الهجوم : مهاجمة حكومة

الخليفة عبد الله وتقويض عروشها عند ما صارت سياسة الاحتلال البريطانى فى هذا الدور الجديد ؛ استرجاع السودان وإنهاء سيطرة المهدية .

والعوامل التى أدت إلى هذا التغيير ، أى إلى تقرير استرجاع السودان كثيرة أولها أن الحكومة البريطانية قد تغيرت تدريجياً سياستها نحو احتلال مصر ذاتها بحيث إن هذا الاحتلال بعد أن كان ينظر إليه كإجراء مؤقت ، لم تلبث أن صارت تنظر إليه الحكومة البريطانية كإجراء مستديم ، أو على الأقل كاحتلال سوف يطول أمده كثيراً عن المدة التى كانت مقدرة له ، ولقد استتبع بقاء الاحتلال ، من وجهة النظر البريطانى ضرورة أن تتوفر الأسباب لإنعاش مصر اقتصادياً ، بعد انتشالها من وهدة الإفلاس ، ولدعم ماليتها — وهذا من الأغراض الرئيسية التى جاء الاحتلال أصلا لتحقيقها ، والأمر الذى وجب على الاحتلال ، قد اطمأن البريطانيون إلى البقاء طويلا فى مصر ، أن يحرص على تحقيقه أكثر من أى وقت مضى . ولا يسع الاحتلال حينئذ أن يترك السودان فى يد حكومة قوية معارضة لمصر تهدد سلامة مصر وأمنها ، وتتحكم فى مياه النيل ، فتؤذى أعمال الرى التى كان يتوقف عليها إنعاشها ؛ أو أن يترك الاحتلال السودان فى يد حكومة ضعيفة لا تلبث أن تغير عليها الدول الطامعة فى السودان فى عصر السباق على اقتسام أفريقية ؛ فتتحكم حينئذ فى مياه النيل دولة أوروبية من المؤكد أنه سوف يكون فى مقدورها أكثر من حكومة التعايشى السيطرة على توزيع مياه النهر بالطرق الفنية والهندسية المجهولة للمهديين . ولقد توافرت إلى جانب هذا عوامل أخرى سوف يأتى ذكرها فى حينه .

تبدأ السياسة البريطانية تتغير نحو الاحتلال فى مصر ، فى نفس الوقت الذى كانت تعمل فيه هذه السياسة نفسها للتمسك بقرار إخلاء السودان . فقد تسبب من سقوط الخرطوم ومقتل غردون (يناير ١٨٨٥) ثم وفاة محمد أحمد المهدى بعد ذلك بقليل (يونية ١٨٨٥) أن بدا لكثيرين أن العوامل التى ربطت الاحتلال فى مصر بمجريات الحوادث فى السودان ، قد زالت ؛ وأن فى وسع البريطانيين أن يعيدوا النظر من جديد فى سياستهم نحو مصر ، حيث كان من المتوقع أن تنصرف المهدية إلى تدبير شئونها الداخلية ، وأن ينتهى تهديدهم لحدود مصر الجنوبية . ولم يكن الإنجليز يجهلون أن احتلالهم عند ما بدأ فى

سنة ١٨٨٢ كان احتلالا مؤقتاً ، وأن ظروفاً دولية معينة هي التي ساعدتهم على الانفراد باحتلال مصر ، وأن الاحتلال ما كان يستند على أى أساس قانونى فى (خديوية) لا يزال للباب العالى حق السيادة الشرعية عليها ، وأن الحوادث فى السودان هى التى ضغطت على يد الاحتلال فى مصر ؛ ثم زودته بالمبرر أو الذريعة اللازمة لبقائه ؛ وأن الواجب يقتضيهم وقد ظهر (بعد مقتل غردون ووفاة المهدى) أن هذا الضغط لا بد أن يخف أو يزول — ولو أن هذا لم يكن صحيحاً كما رأينا — أن يعيدوا النظر فى موقفهم من « الاحتلال » وأن يعملوا لإيجاد حل للمسألة المصرية بالتعاون مع تركيا صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

وساعد على إمكان إعادة النظر فى موقف بريطانيا أن وزارة غلادستون التى جرت كل هذه الحوادث فى مصر والسودان فى عهدها : — الاحتلال والثورة المهدية — لم تلبث أن سقطت فى يونية ١٨٨٥ ، وخلفتها وزارة من المحافظين برئاسة اللورد سولسبرى ، فقررت هذه معالجة المسألة المصرية بالصورة التى يمكن بها استرضاء الباب العالى ، حلا للأزمة التى أوجدوها مع تركيا احتلالهم لمصر ، والأمر الذى أثار ضدهم كذلك الشعور الإسلامى ، وخصوصاً شعور مسلمى الهند ، فى وقت أصيبت فيه سمعتهم بأضرار بالغة بسبب عجزهم عن إنقاذ غوردون ومقتل هذا الأخير وسقوط الخرطوم ، بينما كان كل وادى النيل فى حالة من الثورة فى أحد شطريه والاضطراب والقلق السياسى والدينى فى الشطر الآخر. وكانت حكومة الخديو توفيق فى مصر مكروهة لاستنادها على الحراب الإنجليزية وأرادت حكومة اللورد سولسبرى استرضاء فرنسا وروسيا ، وقد عارضتا السياسة الإنجليزية معارضة شديدة ، وخشيت حكومة سولسبرى أن تتحد أوربا بأسرها فى معارضة النظام القائم فى مصر ، ثم إنه كان أيضاً على حكومة سولسبرى أن تختار بين أحد أمرين : إما أن تتحمل مسئوليات الإدارة بأكلها وتقوم بسداد كل المطالب المالية فى مصر ، وإما أن تتهيأ للجلاء عن البلاد بشرط ضمان مشترك يحصل بالاتحاد مع الباب العالى لتأمين سلامة مصر ؛ ولم تكن حكومة سولسبرى مستعدة لأن تتحمل كل المسئوليات الإدارية والمالية فى مصر .

لكل هذه الأسباب إذاً ، أوفدت الحكومة البريطانية السير هنرى درموند وولف (Sir Henry Drummond Wolff) فى بعثة إلى القسطنطينية والقاهرة

ليتعاون مع الباب العالى فى إيجاد حل للمسألة المصرية بمعاونة تركيا ، فقد صدرت تعليمات اللورد سولسبرى إلى درموند وولف فى ٧ أغسطس ١٨٨٥ ؛ وهى تعليمات مما تجدر ملاحظته بشأنها أنها تضمنت إلى جانب الوصول إلى اتفاق مع الباب العالى بشأن النظام القائم فى مصر على أساس تحديد موعد للجلاء فى سنوات معينة ضرورة النظر بالاشتراك مع الباب العالى كذلك فى الوسائل التى يمكن بها إعادة الهدوء والنظام إلى السودان .

ففيما يتعلق بمصر ، قالت التعليمات ، إن الحكومة تريد أن تعترف — وبكل ما يحمله الاعتراف من معنى — بمركز السلطان العثمانى كصاحب السيادة الشرعية على مصر بموجب المعاهدات ، وغير ذلك من الترتيبات أو المواثيق ذات القوة فى حكم القانون الدولى ؛ وأنها ترى أن السلطة التى للسلطان على قسم كبير من العالم الإسلامى الواقع تحت حكمه سوف تزيد تأكيداً باعتراف يجيء بمركزه الشرعى بالنسبة لمصر ؛ وأن الغرض من المباحثات المزمعة مع تركيا هو الوصول إلى تحديد موعد للجلاء عن مصر بعد مدة محددة وللاتفاق على عودة الاحتلال ثانية ، وفى هذه المرة بالاشتراك مع تركيا ، فى ظروف معينة .

وفيما يتعلق بالسودان ، قالت التعليمات إن تعاون السلطان ضرورى فى نظر الحكومة البريطانية للمحافظة على النظام فى الأجزاء الأخرى من الأراضى المصرية التى لم يعد يحميها الجنود المصريون ؛ وإن الحكومة البريطانية ترى واجباً عليها أن تعمل ما وسعها العمل لتهدئة السودان ولاستتباب النظام به ؛ وإن التعاون العسكرى من جانب السلطان ضرورى للحصول على نتيجة فى هذه المسألة ؛ أما إذا رفض السلطان العثمانى التعاون فى ذلك ، فسوف تجد الحكومة البريطانية نفسها فى حل من أية التزامات تمنعها من الالتجاء إلى وسائل أخرى من أجل الدفاع عن السودان واستقرار النظام به ، ومن هذه الوسائل الاعتماد على تأسيس حكومة وطنية أو الاستعانة بمعونة أجنبية . ولا يجب أن يفوت على السلطان أن الالتجاء إلى أى واحد من هذين الإجراءين من شأنه إضعاف ، وليس تقوية الرابطة التى تربط مصر بتركيا » .

ولقد قال السير (أوكلاند كولفن) تعليقاً على هذه التعليمات الخاصة بالسودان والمعطاة للسير درموند وولف ، إن معناها — بغير اللغة المستخدمة فى

الدبلوماسية الإنجليزية : إغراء السلطان حتى يوافق على أن يأخذ على عاتقه تحطيم الخليفة ؛ فإذا تردد السلطان ، فعليه أن يتوقع حينئذ أن يؤسس الإنجليز حكومة من عناصر محلية فى السودان قد تكون غير ما يهوى السلطان ، أو إذا صرف الإنجليز النظر عن ذلك ، فإنهم قد يعملون لإقناع إحدى الدول الأجنبية بأن تقوم بعملية إعادة النظام فى السودان .

ومهما يكن من شيء ، فقد كان واضحاً أن الحكومة البريطانية متمسكة بسياسة الإخلاء فيما يتعلق بالسودان ، وأن الذى يعنيها هو تأمين حدود مصر وسلامة هذه البلاد من ناحية السودان ، سواء باشتراك تركيا معها فى هذه المسألة ، أو بإقامة حكومة وطنية فى السودان — غير حكومة الخليفة ، أى من عناصر مسالمة ، أو بأن تعهد بمهمة إعادة النظام فى السودان — وذلك لتأمين مصر دائماً — إلى دولة أجنبية أخرى . وتأمين مصر وسلامتها من ناحية السودان فى كل هذه الأحوال ضرورى لإمكان تقرير الجلاء عن مصر ذاتها ، وشأنه فى ذلك شأن الاعتبارات الأخرى الخاصة بإدخال الاصلاحات اللازمة لاستقامة المالية المصرية وإنعاش الحياة الاقتصادية بها ، ثم الاطمئنان على الاستقرار فى مصر من جهة ، وعدم تعرض مصر لغزو أجنبى من جهة أخرى .

ووصل السير درموند ولف إلى الآستانة فى ٢٢ أغسطس ١٨٨٥ ، وفى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ وقع اتفاقاً (Convention) مع الباب العالى تقرر بمقتضاه أن تفحص الدولتان الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يتعلق بإعادة تنظيم الجيش المصرى بالتعاون مع الخديو ؛ وبإدخال التعديلات التى قد يبدو أنها ضرورية وفى حدود الفرمانات ، على كل فروع الإدارة المصرية بشأن أحسن الطرق الكفيلة بإعادة الهدوء والسكينة بالوسائل السلمية إلى السودان ؛ كما صار الاتفاق على ضرورة موافقة الباب العالى على كل ارتباطات أو اتفاقات دولية يعقدها الخديو ، وما دامت هذه غير متناقضة مع الامتيازات التى تضمنتها الفرمانات . ثم إنه تقرر إيفاد مندوب سام «قومسيير » عثمانى وآخر إنجليزى إلى مصر .

وكان على المندوب العثمانى أن يتشاور مع الخديو بشأن أحسن الوسائل لإعادة الهدوء والسكينة إلى السودان ، على أن يطلع زميله الإنجليزى على مفاوضاته فى هذه المسألة ، بينما كان على المندوب الإنجليزى أن ينظر فى كل المسائل المتعلقة

بإصلاح الإدارة وذلك بالتعاون مع زميله العثمانى ومع الخديو ، وكان على هذين المندوبين بمجرد اطمئنانهما إلى حسن سير الأمور فى مصر واستقرار الحكومة بها أن يقدم كل منهما إلى حكومته تقريراً بما يراه ، وتتدارس الحكومتان عندئذ فى موضوع إبرام اتفاق ينظم جلاء الجنود البريطانيين عن مصر فى موعد مناسب .

ووصل درموند ولف إلى القاهرة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٥ ، وأما المندوب العثمانى ، الغازى أحمد مختار باشا فقد وصلها فى ٢٧ ديسمبر من العام نفسه . ثم عاد « وولف » إلى لندن فى أواخر ١٨٨٦ ، أما مختار باشا فقد قدم تقريره فى ١٤ مارس ١٨٨٦ . وكان من رأيه فيما يتعلق بالسودان ، أن استرجاع دنقلة ضرورى لقمع الثورة التى لا زالت مستفحلة بالرغم من وفاة المهدى ، وأن قمع الثورة يكون على يد جيش مصر ، ولا ينفع فى إخمادها جيش إنجليزى أو جيش مختلط من جنود إنجليز ومصريين ، على أن تكون دنقلة هى قاعدة الأعمال العسكرية المنتظرة . ولما كانت سياسة الإنجليز هى التمسك بإخلاء السودان ، وعدم التفكير إطلاقاً فى محاولة استرجاع أى إقليم منه ، فقد عارض السير هنرى درموند وولف مقترحات مختار باشا ، وذلك فى مذكرة بتاريخ ٢٥ أبريل ١٨٨٦ سواء ما كان متعلقاً من هذه المقترحات بتنظيم الجيش المصرى وزيادة عدده (والاستغناء عن منصب السردار) ، بدعوى أن مصر تعجز عن تحمل أية زيادة فى النفقات مترتبة على زيادة عدد الجيش ، أو ما كان متعلقاً باسترجاع دنقلة ، حيث إن سياسة الحكومة البريطانية المقررة كانت إخلاء السودان وجعل حدود مصر الجنوبية عند وادى حلفا .

وعند ما عاد وولف إلى لندن فى أواخر ١٨٨٦ كما ذكرنا كانت قبل ذلك قد سقطت وزارة سولسبرى فى يناير ١٨٨٦ ، وخلفتها وزارة غلادستون التى سقطت بدورها فى يونية من السنة نفسها ، وجاءت بعدها وزارة سولسبرى مرة أخرى . وعندئذ استؤنفت المفاوضات ، وانتقل « وولف » إلى القسطنطينية . وأسفرت المفاوضة عن إبرام اتفاق مع سعيد باشا وزير الخارجية التركية فى ٢٢ مايو ١٨٨٧ هو الاتفاق الذى حدد موعداً لجلاء البريطانيين عن مصر ، وذلك بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق ، إلا إذا تبين أن هناك خطراً يتهدد سلامة مصر من الداخل أو الخارج ، حتى إذا زال هذا الخطر أجلت بريطانيا

جنودها على أن تتخلى نهائيًّا بعد سنتين من تاريخ الجلاء عن كل اهتمام بأى شأن من شئون الدفاع العسكرى عن مصر ، وعندئذ تصبح مصر آمنة على سلامة أرضها ، فتوقع الدول الكبرى على ضمان سلامة الأراضى المصرية . ولكن إذا خشى من غزو خارجى على مصر أو حدوث اضطراب داخلى بها ، أو رفضت الخديوية تأدية واجباتها نحو الباب العالى صاحب السيادة الشرعية عليها أو التزاماتها نحو الدول ، يكون لتركيا وكذلك لإنجلترة الحق فى إرسال جيوشهما إلى مصر ، على أن ينسحب الفريقان بمجرد زوال السبب الذى دعا لهذا التدخل .

وأما فيما يتعلق بالسودان فقد كان استمرار اضطراب الأمور به وعلى الحدود المصرية أحد الأسباب الهامة فى أن تأخذ إنجلترة على عاتقها مهمة الدفاع عن مصر ، والاحتفاظ بجيش بريطانى فى مصر إلى جانب القيام بتنظيم الجيش المصرى نفسه ووضعه تحت إشرافها ، أى أنه كان واضحاً أن « الدفاع » لا يزال أساس السياسة البريطانية نحو مسألة السودان .

ولقد قيل فى حق هذا الاتفاق إنه أكسب الاحتلال البريطانى فى مصر الصيغة القانونية التى كان يريدها الإنجليز « لتنظيم » مركزهم فى هذه البلاد ، وإنه أعطاهم الحق القانونى فى العودة إلى احتلال البلاد فى الظروف التى قد يرون هم أنفسهم أنها مناسبة لاتخاذ هذا الإجراء وفى صالحهم . وقصدت كل من فرنسا وروسيا لمعارضة (الاتفاق) على أساس هذين الاعتبارين ، وعلى ذلك فقد رفض السلطان — تحت تأثير هذه المعارضة — التصديق على الاتفاق . الذى يكون لذلك قد ولد ميتاً وعندئذ غادر درموند وولف الآستانة فى ١٥ يوليو ١٨٨٧ .

ومع ذلك فإن (اتفاق القسطنطينية) إنما يعين بداية مرحلة تطور جديد فى السياسة البريطانية نحو مصر ونحو السودان ، فمن الثابت أن بريطانيا بعد فشل هذه الاتفاقية ، لم تعد تفكر إطلاقاً فى احتمال دعوة تركيا للتعاون معها فى المسألة المصرية ، بل أخذت من هذا التاريخ تقوى تدريجيًّا لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال فى مصر ، وكان بسبب التخلى حينئذ عن فكرة الاحتلال « المؤقت » أو القصير الأمد فى مصر ، أن تزايد الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التى تكفل تأمين مصر على سلامتها بالعمل على إبعاد الأخطار التى استمرت تهددها بعد حادث سقوط الخرطوم ووفاة المهدى من ناحية الدراويش

أنفسهم ، ثم فى مرحلة تالية من ناحية أن تتمكن إحدى الدول الأوربية الأخرى من إنهاء حكم الدراويش ، وإخضاع السودان لحكومة قوية تطمع فى السيطرة على حوض النيل من منابع النهر إلى مصبه .

لقد أوضحنا عند الكلام عن حكومة عبد الله التعايشي وتردد الشائعات عن احتشاد جيوش الدراويش عند (سرس) لغزو مصر ، كيف أنه بناء على الرغبة التى ظهرت فى اتفاق ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ « لتهدئة السودان بالوسائل السلمية » أوفدت سلطات الاحتلال يوسف باشا شهدى إلى وادى حلفا (فى مايو ١٨٨٦) لمحاولة المفاوضة والتفاهم مع المهديين ، وكيف أن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة ؛ ثم إن أى أمل فى إمكان الاتفاق مع الدراويش « بالوسائل السلمية » لم يلبث أن ضاع تماماً عند ما بعث الخليفة عبد الله بكتبه الثلاثة المعروفة إلى الملكة فكتوريا والسلطان عبد الحميد ، والخديو توفيق (مارس وأبريل ١٨٨٧) . ومع ذلك فقد رأينا فى اتفاق القسطنطينية فى ٢٢ مايو ١٨٨٧ أن الإنجليز لا يزالون متمسكين بسياسة « الدفاع » فى مسألة السودان .

ولكن إذا كانت سياسة الحكومة البريطانية هى التمسك بموقف « الدفاع » ، وعدم النزول إطلاقاً عن سياسة إخلاء السودان ، وهى السياسة التى ظهرت آثارها حديثاً فى رفض مقترحات الغازى مختار باشا (مارس ١٨٨٧) بخصوص استرجاع دنقلة ، فقد كان الرأى العام فى إنجلترة شديد الرغبة فى السنوات التى تلت حادث مقتل غوردون فى نبذ خطة الدفاع هذه والقيام بعمل إيجابى للانتقام من الدراويش واسترجاع السودان أو على الأقل بعض أقاليمه ، وأشارت الصحف الإنجليزية فى عام ١٨٨٨ خصوصاً إلى استرجاع دنقلة عن أنه أمر مرغوب فيه كثيراً ؛ وكان السير صمويل بيكر بوصفه خبيراً فى شئون السودان صاحب رأى كذلك فى المطالبة بالقيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع فى السودان .

ولقد اعتبر الإنجليز أنهم أنفسهم مسئولون ومهما حاول فريق منهم التنصل من هذه المسئولية ، عن إخلاء السودان . ولم يكن فى وسع إنسان نكران حقيقة أن فى عهد الاحتلال البريطانى فى مصر ، وتحت ضغط النفوذ الإنجليزى بها ، اضطرت مصر إلى أن تفقد بعض أملاكها : أو تلك المديريات ، التى فتحتها للتجارة وساد الأمن فى ربوعها ، ودخلت إليها الحضارة بقدوم المصريين ،

فطغت الآن موجة من البربرية عليها ، وانتشرت فيها الفوضى : الأمر الذى اعتبره الإنجليز مهانة لشرف أمتهم . زد على ذلك أن صيحة الانتقام لغوردون ظلت مدوية منذ مقتل هذا « البطل المسيحى » (Christian Hero) ، وهو الوصف الذى صار يعرف به و « الشهيد » (Martyr) الذى وجب على أمته أن تثأر لقتله .

وكان من أسباب المطالبة استرجاع مديريات مصر المفقودة — أن فريقاً من السودانيين صار يطالب « الحكومة » — أى الحكومة المصرية — بالعمل على إنقاذ البلاد من طغيان الخليفة التعايشى ، من ذلك أن (بارنج) أرسل طى كتابه إلى (سولسبرى) فى ٤ فبراير ١٨٨٧ ترجمة عريضة من أخ لإلياس باشا أم بربر الجعلى — وإلياس هذا هو الذى كان قد انضم إلى المهدى واستحثه على فتح الأبيض — وكان من أكابر التجار وتولى مديرية الأبيض فى عهد المصرية — وكانت هذه العريضة تحمل توقيعات عدة مشايخ وأعيان من كردفان ، ويطلب هؤلاء فيها بإلحاح مساعدة الحكومة المصرية فى إعادة النظام القديم ، وفى طى رسالة أخرى من (بارنج) إلى (سولسبرى) كذلك فى ٢٧ مارس ١٨٨٧ ، بعث « بارنج » بكتاب من صالح بك الكباشى — الشيخ صالح فضل الله رد سالم ، شيخ الكبابيش الذى سبقت قصته — إلى مدير دنقلة السابق جودت بك ، تتعجب من تباطؤ الحكومة المصرية فى القيام بعمل لاسترجاع سلطتها ، فى حين تنتظر كل القبائل عودة الحكم المصرى إلى السودان .

وفى مصر كانت حكومة رياض باشا (وزارة مصطفى رياض الثانية منذ يونية ١٨٨٨ إلى ١٢ مايو ١٨٩١) ترى ضرورياً استرجاع دنقلة وإن كانت لم تتقدم بهذه الرغبة إلى « بارنج » لعلمها أن من المتعذر استمالته لقبول هذه الرغبة وقتئذ .

وفى سنة ١٨٨٨ إذاً كانت الرغبة قوية فى أن تعيد الحكومة الإنجليزية النظر فى سياستها نحو السودان ، ليس فقط فيما يتعلق ببحث احتمال استرجاع دنقلة فى السودان الأوسط ، بل والقيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع فى جهة سواكن للقضاء على قوات عثمان دقنة فى السودان الشرقى .

ولم يحل دون الاندفاع فى هذه السياسة ، فى مصر وإنجلترة ، غير موقف

السير « إفلن بارنج » الذى بذل قصارى جهده ليمنع الحكومتين المصرية والإنجليزية من الوقوع تحت تأثير ضغط قسم من الرأى العام شديد الإلحاح فى ضرورة استرجاع السودان ولقد استمر « بارنج » فى هذه المرحلة إذاً يحرص فى كل التقارير التى يذيعها على إظهار أفضلية التزام خطة عدم النشاط والامتناع عن العمل ، وكان فى رأيه أن مشكلة استرجاع السودان ليست مشكلة إنجلترة ، ولو أن فى استطاعة هذه من الناحيتين المالية والعسكرية استرجاعه ، إذا شاءت ، ولا يمنعها من فعل ذلك إلا أن حكومتها والرأى العام بها لا يميلان كثيراً لاتخاذ هذه الخطوة — . ولكن المشكلة هى مشكلة الحكومة المصرية التى عليها وحدها بمعاونة قليلة أو من غير أية معاونة ، من جانب الحكومة الإنجليزية ، أن تعمل لاسترداد نفوذها المفقود فى السودان ، وكان فى رأى بارنج أن هناك شرطين أساسيين يجب توافرهما عند ما تعتزم مصر استرجاع السودان : أولهما . أن لا تتكلف هذه العملية نفقات باهظة تثقل كاهل الشعب المصرى ؛ وثانيهما — أن لا تتعرض للمخاطر بسبب الفتح الأحوال التى أخذت تستقر فى مصر فتعود هذه البلاد إلى حالة الفوضى السابقة ، وفى سنة ١٨٨٨ كان رأى « بارنج » أنه حتى يتوافر هذان الشرطان ، لا تستطيع مصر — أو بقول آخر سياسة الاحتلال فى مصر — أن تتخلى عن سياسة الدفاع ، لتتحول منها إلى سياسة « الهجوم » فى حوض وادى النيل : أى أنها لا تستطيع أن تعمل لاسترجاع السودان إلا بعد مضى خمس وعشرين سنة تقريباً ، وكان فى رأى « بارنج » أن شرطين أساسيين آخرين لا بد من توافرهما كذلك قبل التفكير فى أية عملية لاسترجاع السودان ؛ هما أن يكون لمصر جيش مدرب وقادر على القتال ، وأن يكون قد صار مكفولا ليس فقط متانة المالية المصرية ، بل والقدرة على تخصيص الأموال التى تتطلبها هذه النفقات الاستثنائية الناجمة من اتباع سياسة هجومية أو عدوانية .

وعلى ذلك فقد أوضح بارنج فى رسالته إلى سولسبرى فى ٩ أكتوبر ١٨٨٨ أن على حكومته أن تختار بين أحد أمرين : إما القيام بعمليات عسكرية لاسترجاع كل السودان أو أكثر أقاليمه ، ولا يمكن الاكتفاء باستعادة دنقلة فقط لأن الزحف على دنقلة سوف يتبعه حماً وكعملية مكملة له ، الزحف على بربر والخرطوم ؛ ولم يكن بارنج مقتنعاً فى هذه الحالة بأن الاستيلاء على الخرطوم

يكفى لتأمين حدود مصر بعد هذا التوسع أو هذا الامتداد فى الجنوب ، بل كان يتوقع لهذا الغرض نفسه أن تمتد المنطقة المصرية حتى تشمل سنار من ناحية وكردفان من ناحية أخرى — وهذه جميعها عمليات تتكلف نفقات طائلة لا تلبث أن تسبب متاعب شديدة للمالية المصرية ، وفى رأيه علاوة على ذلك أن « حكومة مصرية » تقوم فى السودان بعد استرجاعه لن تكون أكثر نجاحاً فى الحكم من حكومة المصريين السابقة على الثورة ، وأن صعوبات عديدة تحول دون إنشاء رقابة أوربية تشرف على شئون الحكم والإدارة فى السودان ، بعد إنهاء عهد السيطرة المهدية التى اعتمدت على الشعور الدينى فى بسط سلطانها ، وأما الطريق الآخر ، فهو أن يكتفى المسئولون بالوقوف موقف الدفاع فى كل من وادى حلفا وسواكن .

واقتنع سولسبرى بالحجج التى قدمها بارنج . وفى ٣٠ أكتوبر ١٨٨٨ أبلغه موافقة حكومته على سياسته ، أى الوقوف موقف الدفاع فى وادى حلفا وسواكن .

وعلى ذلك فقد استمر يتجه التفكير حتى نهاية سنة ١٨٨٨ وإلى بداية العام التالى إلى محاولة الدخول فى مفاوضات مع الدراويش فى السودان الشرقى ، ليخف الضغط على سواكن ، ومع ذلك فلم يكن فى وسع السلطات الحكومية فى القاهرة أن تعرض على (عثمان دقنة) الشروط التى يمكنه قبولها ، واعتقد (بارنج) أنه قد يكون أكثر نفعاً لو حاول المسئولون تكتيل القبائل التى اعتقدوا أنها معادية للمهدية — أو لحكومة الدراويش — فى السودان الشرقى . وأمكن فى آخر الأمر الاطمئنان على سواكن عند ما اضطرت حكومة سولسبرى فى الظروف التى عرفناها إلى إقرار الهجوم على طوكر . واستطاع « هولد سميث » (Holled-Smith) هزيمة عثمان دقنة فى طوكر (١٩ فبراير ١٨٩١) والاستيلاء على طوكر وطرد عثمان دقنة إلى العطبرة .

أما فى الغرب والسودان الأوسط ، فقد بنيت الآمال الكبار على ثورة أبى جميزة المعروفة فى دارفور . وقد انقسم الرأى فى القاهرة حول استناد هذه الثورة إلى مؤازرة السيد محمد المهدى السنوسى ، ففريق (وعلى رأسه الماجور ونجت) كان يرى أن السنوسى هو المسئول عن الثورة التى تقوم باسمه ، وفريق آخر كان يرى أن الثورة حركة محلية ضد طغيان الخليفة عبد الله ، ولا تلقى

أى تأييد من جانب السنوسى ضد المهدية . ومع ذلك فقد اعتقد كثيرون أن حكومة تقوم على أنقاض حكومة الخليفة عبد الله فى السودان سواء بتأييد من السنوسى وتحت نفوذه أم من غير أن تكون خاضعة له مباشرة ، من المحتمل كثيراً أن تكون ذات ميول ودية نحو مصر إذا وجدت أن مصر تريد أن تتركها وشأنها ولا ترغب أن يهاجمها أحد . على أن هذه الآمال — مهما كانت قيمتها — لم تلبث أن تبددت عند ما قضى على حركة أبي جميزة بوفاته ثم بمقتل أخيه « ساغة » فى فبراير ١٨٨٩ فى الظروف التى عرفناها ، وصار على المسئولين فى القاهرة أن يتدبروا الوسائل لمواجهة الخطر الداهم على حدود مصر الجنوبية ، منذ أن أخذ عبد الرحمن النجومى يتهيأ لغزو مصر ذاتها .

على أن هزيمة ولد النجومى ، وتشتت جيش الدراويش فى طوشكى فى ٣ أغسطس ١٨٨٩ لم يلبث أن جدد التفكير فى موضوع استرجاع دنقلة . ومثلما فعل « بارنج » من قبل ، أصر الآن على أن استعادة مديرية دنقلة لا يجب أن يكون إلا جزءاً من خطة أعم ترمى إلى استرجاع السودان بأكمله ، وإلا فإن أضراراً محققة سوف تنجم من توسيع الحدود إلى ما وراء وادى حلفا إلى دنقلة كما أصر على أن صعوبات كثيرة لا تزال تحول دون محاولة استرجاع السودان أهمها أن المالية المصرية عاجزة عن تحمل نفقات الفتح ، وأن من المتعذر إيجاد العدد الكافى من الموظفين المدربين المصريين للقيام بأعباء الحكم والإدارة فى السودان عند استرجاعه ، وأن من المتعذر كذلك استخدام موظفين بريطانيين فى وهذه البلاد ، وحتى شهر ديسمبر ١٨٨٩ كان رأى السير إفلن بارنج ، أنه لا يجب على أن حال التفكير الآن فى استرجاع السودان .

ومع ذلك فى وسعنا اعتبار أن من تاريخ معركة طوشكى (أغسطس ١٨٨٩) تبدأ المرحلة التى تجمعت فيها الأسباب التى حملت الحكومة البريطانية على التفكير بصورة جدية فى استرجاع دنقلة ، حتماً ، أولا ، مع استرجاع بقية السودان ؛ والتى جعلت إفلن بارنج — الذى ارتفع إلى اللوردية فصار اللورد كرومر منذ ١٨٩٢ — يذعن إلى ضرورة بدء العمليات العسكرية من أجل الفتح الجديد لاسترجاع دنقلة بعد اثنتى عشرة سنة ، والخرطوم بعد حوالى ثلاث عشرة سنة من التاريخ الذى قال فيه (فى ١٨٨٦) إنه لن يمكن أن تتخلى مصر عن سياسة

« الدفاع » ، وأن تباشر سياسة « الهجوم » فى حوض النيل إلا بعد حوالى خمسة وعشرين عاماً .

فقد توافرت العوامل بين ١٨٨٩ وبين ١٨٩٦ ، والأخيرة هى السنة التى تقرر فيها الغزو لاسترجاع دنقلة — التى جعلت ممكناً أن تتخلى السياسة البريطانية عن خطة الدفاع وأن تستبدل بها خطة هجومية انتهت بتقرير القضاء على حكومة الخليفة عبد الله واسترجاع كل السودان .

وبعض هذه العوامل كان مبعثه تحقق الشرطين الأساسيين اللذين تحدث عنهما كرومر كثيراً . وهما ليس فقط أن تكون المالية المصرية قد اجتازت دور النقاهة ، بل وأن تقدر على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وأن يكون الجيش المصرى قد بلغ درجة من التدريب . واكتسب خبرة وتجربة ، مما يؤهله للدخول فى حرب كبيرة . وفى سنة ١٨٩٦ كان كلا الشرطين قد تحققا . فشهدت السنوات من ١٨٩٠ إلى ١٨٩٦ خصوصاً ، المالية المصرية وقد أصبحت متينة ومنتعشة لدرجة أن توفر للبلاد احتياطياً قدره أربعة ملايين من الجنيهات ، وسجلت الميزانية زيادة فى الدخل على المنصرف ، فبينما أنقصت الضرائب بأكثر من مليون جنيه ، وصارت فوائد الدين المصرى تدفع بتمامها وفى مواعيد استحقاقها (وذلك منذ ١٨٨٩ وبعد أن دفعت متأخرات هذه الفوائد) . وأما الجيش ، فقد تم تنظيم قوة جديدة من ستة آلاف بعد حل جيش العرابيين فى سبتمبر ١٨٨٢ . وأشرف على تدريب هذه القوة وتنظيمها السردار السير إفلن وود (Wood) إلى سنة ١٨٨٥ ، ثم السردار سير فرانسيس جرنفل (Francis Grenfell) لغاية ١٨٩٢ ، وقد أنشأ أورطة سودانية ، وفى سنة ١٨٨٧ عهد إلى الجيش بمهمة الدفاع عن الحدود الجنوبية ، وأثبت فى واقعتى طوشكى (٣ أغسطس ١٨٨٩) وطوكر (١٩ فبراير ١٨٩١) حسن تنظيمه واستعداده وقدرته على الحرب ، وفى ١٨٩٢ خلف السير هربرت كتشنر الجنرال جرنفل سرداراً على الجيش المصرى .

وجد عامل آخر ، هو أن الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى صارا ينظران إلى استرجاع السودان ، كعمل إنسانى لتخليص أهله من طغيان حكومة الخليفة عبد الله . ولقد سبق أن أشرنا إلى سؤال جماعة من مشايخ وأعيان كردفان ، ومن الكبابيش الحكومة المصرية أن تعمل لاسترجاع سلطتها فى

السودان كى تحرر البلاد من النظام القائم . وقد تأكد لدى (بارنبج) عند ما قام برحلة تفتيشية فى الصعيد بعد هزيمة الدراويش فى طوشكى ، أن سواد الشعب السودانى متذمر من حكومة الخليفة عبد الله ، لدرجة أن الجعليين وهم الذين عرف عنهم أنهم مع البقارة يؤلفون القوة التى تعتمد المهدية عليها فى بسط سلطانها فى السودان ، قد صار مشكوكاً فى استمرار ولائهم طويلا للخليفة عبد الله . ولم يلبث هؤلاء فعلا أن صاروا يتآمرون على حكومة الخليفة عند ما أرسل بعد ذلك عبد الله ود سعد شيخهم (فى يونية ١٨٩٤) أحد أقربائه للمفاوضة مع (كتشنر) ضد الخليفة والبقارة على أساس أن تستعين الحكومة الجعلية الجديدة بالبريطانيين وحدهم — فقط كما أكد عبد الله ود سعد — ودون المصريين أو الأتراك فى شئون الحكم والإدارة .

وساعد على تنوير الرأى العام الإنجليزى عن حكومة الخليفة عبد الله ، وأساليبها الغاشمة فى الحكم ، ما صار يذيعه عنها الأب (أوهروالدر) منذ إنقاذه من الأسر وخروجه من أم درمان على أثر فتنة الأشراف التى سبقت الإشارة إليها (فى نوفمبر ١٨٩١) ووصوله إلى مصر (فى الشهر التالى) ؛ والذى نشر فى سنة ١٨٩٢ كتابه المشهور بعنوان (عشر سنوات فى المعسكر المهدى) وقد تبع ذلك أن أمكن إنقاذ (سلاطين) كذلك من أسر الخليفة ، فخرج سلاطين من أم درمان فى فبراير ١٨٩٥ ووصل مصر فى مارس ، وفى سنة ١٨٩٦ نشر كتابه المشهور كذلك عن (النار والسيف فى السودان) وضمنه الشيء الكثير عن حكومة الخليفة عبد الله . وقد ترجم هذا الكتاب إلى لغات أوربية عديدة ، وكان بفضل كتابات (أوهروالدر) و (سلاطين) أن ساد الاعتقاد بأن السودانيين يعيشون فى بؤس وتعاسة وشقاء ، وأن الخليفة عبد الله يسلط على رقابهم سيف الإرهاب . فتعالى الصياح من هذا الحين بوجوب إنقاذ السودانيين من هذا الطغيان وكان الذين تعالى صياحهم أكثر من غيرهم خصوصاً (الأمبرياليون) أنصار الإمبراطورية الإنجليز ، فقال اللورد كرومر إن الروح الأمبريالية كانت قد أخذت تنمو فى إنجلترة من مدة ، وكان نموها هذا هو المسئول لحد ما عن التغيير الذى طرأ على السياسة البريطانية من حيث انتقال هذه السياسة من خطة الدفاع إلى خطة الهجوم والغزو فى المسألة السودانية . وإلى جانب إنقاذ السودانيين

من طغيان الخليفة طالب الذين أرادوا غزو السودان بالانتقام من الدراويش كذلك لمقتل غوردون .

وكان لكتابات « أوهروالدر » و « سلاطين » فى مصر نفس الأثر فى إقناع المصريين ، بضرورة إنقاذ السودانيين من طغيان حكومة الخليفة . وقال نعوم شقير عن أثر هذين الكتابين : « وقد جاء (كتاب سلاطين) بعد كتاب أوهروالدر محرضاً قوياً للحكومة المصرية على استرجاع السودان » . والحقيقة أن مصر منذ أن أرغمت على الموافقة على إخلاء السودان (فى سنة ١٨٨٤) فى الظروف التى عرفناها — لم تتخل بتاتاً عن الرغبة فى استرجاعه ، ومن الثابت كذلك أنها لم تتخل عن حقوقها فى السيادة عليه ، ولم تعترف إطلاقاً بالحكومة التى مهد لها محمد أحمد وأوجدها الخليفة عبد الله ، بالرغم من أن مفاوضتها مع الدراويش ، (١٨٨٦) أو تقريرها جعل الحدود الجنوبية عند نقطة شمال الأراضى التى يحتلها الدراويش (١٨٨٨) كان معناه الاعتراف عملياً بهذه الحكومة . ولم تعترف مصر باستقلال السودان أو انفصاله عن مصر . وإلى جانب تمسك مصر بحقوقها المشروعة على السودان ، دلت حوادث إغارات الدراويش على حدود مصر الجنوبية أنها سوف تستمر معرضة للغزو ، طالما بعث الدراويش أصحاب السلطة فى شطر الوادى الجنوبى ، ولم يكن منتظراً علاوة على ذلك أن يشعر المصريون بالأمان ويطمئن المسئولون على استقرار الأمور وإمكان المضى فى الإصلاحات اللازمة لإنعاش البلاد من كل النواحى طالما بقى الدراويش يسيطرون على مياه النيل ومنابعه ، أو هددت بالاستيلاء على منابع النهر وراوفده والتحكم فى مياهه إحدى الدول أو مجموعة من الدول الأوربية القوية والمتسابقة على اقتسام أفريقية ، ولقد ذكر السير إفلن بارنج فى سنة ١٨٨٨ أن رياض باشا كان يؤيد ضرورة استرجاع دنقلة ، ولو أنه كان يرى تعذر تحقيق ذلك فى الظروف القائمة وقتئذ .

ومع ذلك فإن هذه الأسباب وحدها كانت لا تكفى لأن تقرر الحكومة البريطانية التخلى عن سياسة الدفاع ، والموافقة على استرجاع دنقلة : وهى موافقة كان معناها تقرير استرجاع السودان بأكمله ، بل كان هناك عامل آخر ، له أثر حاسم فى هذه الناحية — هو ما ظهر من تسابق الدول على اقتطاع أطراف

السودان ، بل والتوغل فى أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله التى عرفنا أنها كانت عاجزة عن الاحتفاظ بالأملاك التى أجبر المصريون على إخلائها هناك .

لقد استطاع ليوبولد الثانى ملك البلجيك إنشاء ولاية الكونغو الحرة (١٨٨٤ — ١٨٨٥) ، وأخذ البلجيكيون من ذلك الحين يتوغلون فى إقليم بحر الغزال ، وعرفنا أنهم استطاعوا فى مايو ١٨٩٤ استئجار (حاجز لادو) الذى أرادت إنجلترة من تأجيره لهم مع غيره من الأراضى فى هذه المنطقة أن تحول قبل كل شىء دون وصول الفرنسيين إلى حوض النيل ، فى وقت لم يكن الإنجليز قد قرروا فيه نهائيًّا استرجاع السودان .

ولقد استطاع الطليان ، من ناحية أخرى ، بعد استيلائهم على مصوع (فى فبراير ١٨٨٥) أن يتوغلوا فى السودان الشرقى حتى عقدوا معاهدة (أتشيالى) المعروفة (٢ مايو ١٨٨٩) مع منليك الثانى ملك شوى ، والتى ذكرنا أن الطليان اعتبروا بفضل ما جاء فى المادة ١٧ من هذه المعاهدة — حسب تفسيرهم لها — أن الحبشة قد وضعت تحت حمايتهم ، وقد أبلغ الطليان خبر هذه المعاهدة إلى الإنجليز بصورة غير رسمية كما أعطوهم نسخة منها فى نوفبر من السنة نفسها . واسترعى نظر الإنجليز تفسير الطليان لمعاهدتهم هذه مع منليك ، واعتبروا أن الطليان بعد تأمين مركزهم بالنسبة للحبشة بسبب هذه المعاهدة ، سوف يعملون عاجلا أو آجلا على زيادة التوسع فى السودان الشرقى بشكل يؤدى إلى تغيير (الوضع الراهن) فى هذه الأقاليم لصالح إيطاليا ، وكان معروفاً أن الطليان إنما يريدون الاستيلاء على كسلا . وحينئذ — وبعد عقد معاهدة (أتشيالى) هذه بشهور قليلة أن أخذ السير إفلن بارنج من القاهرة يوضح لحكومته — فى ديسمبر ١٨٨٩ — أخطار التوسع المنتظر فى السودان الشرقى من ناحية الطليان على حقوق السيادة الشرعية التى لمصر بحكم تبعيتها لتركيا على السودان الذى لا يزال من الناحية القانونية ، وبالرغم من الحكومة القائمة به ، جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية ؛ ويذكر الأخطار التى تهدد مصر ذاتها من استطاعة دولة أوربية متحضرة أن تؤسس سلطانها فى السودان ، ذلك أن الخطر الذى تخشاه مصر من ناحية المهديين هو أن يتحكم هؤلاء فى مياه النيل . ولكن هذا الخطر لا يمكن أن يكون عاجلا لأن الدراويش كما يقول « إفلن

بارنج » ليسوا سوى قبائل لا تزال « متبربرة » ، أما إذا أسست دولة أوربية متحضرة سيطرتها فى وادى النيل ، فسيكون فى وسعها « إنقاص كمية المياه اللازمة لمصر بدرجة تقضى بالخراب على هذه البلاد تماماً » . وفى رسالته إلى اللورد سولسبرى فى ١٥ ديسمبر ١٨٨٩ قال بارنج : « إن أى دولة تملك حوض النيل الأعلى ، لا بد بحكم الوضع الجغرافى فحسب أن تملك السيطرة على مصر ، ولم يحدث إطلاقاً أنى أنكرت ، كما لا أنكر اليوم ، أن التخلى عن السودان أمر يدعو إلى الأسف الشديد ، وأن هذه البلاد إنما هى ملك بالطبيعة لمصر ، وأن الحكومة التى يكون لها الحكم فى دلتا النيل ، يجب كذلك أن تملك شاطئ النهر إن لم يكن من منبعه ، فعلى كل الأحوال إلى مسافة بعيدة على طول مجراه ».

وكان عندئذ أن أكد « بارنج » أن الاحتلال البريطانى فى مصر من حقه أن يمحو العار الذى ارتكب فى عهده بإجبار مصر على التخلى عن السودان وفقده ؛ والعمل من كل بد وبعد سنوات قليلة على إرجاع السودان إلى مصر وإلى الحكم المصرى إن لم يكن السودان كله ، فأكبر قسم منه ؛ وهو أمر قد يستعصى تنفيذه إذا ترك الإيطاليون يتوسعون فى السودان الشرقى ، وكان من رأيه أن تطلب الحكومة البريطانية منهم أن يقصروا نشاطهم على التوسع صوب الحبشة ، فلا يتقدمون صوب السودان ولا يحاولون الاستيلاء على كسلا ، ولا يأتون بنشاطهم أمراً قد يؤثر على الخطوط الرئيسية للسياسة البريطانية فى مصر .

وفى مارس ١٨٩٠ تزايد نشاط الطليان ، وجاء فى التقارير الواصلة من سواكن أن من المتوقع أن يزحف الطليان على كسلا قريباً ، وكان الخوف من التوغل فى السودان الشرقى إلى جانب الرغبة فى القضاء على عثمان دقنة لإزالة الضغط على سواكن ذاتها من ناحية الدراويش ، السبب الذى جعل اللورد سولسبرى يوافق أخيراً على العمليات العسكرية التى تستهدف احتلال طوكر . فقد بعث « بارنج » إلى « سولسبرى » منذ ٢٧ مارس ١٨٩٠ يقول : « من الأكيد إذا لم تتحرك الحكومة المصرية فمن المحتمل جداً أن يتلقى الطليان دعوة لأن يفعلوا ذلك » .

وصار احتلال طوكر فعلا — وكما عرفنا — فى فبراير ١٨٩١ .

ولم يطمئن الإنجليز من ناحية الأطماع الإيطالية فى السودان الشرقى إلا حينما

سقطت وزارة كريسبي في فبراير ١٨٩١ وخلفتها وزارة السنيور دي روديني (di Rudini) « وكان أعضاؤها يكرهون التوغل في أفريقية ويميلون إلى الاقتصاد في النفقات الحربية » ، فأمكن حينئذ أن يعقد الإنجليز مع الطليان (اتفاقاً) في ١٥ أبريل ١٨٩١ كان أهم ما جاء فيه اعتراف الطليان بالحقوق الشرعية التي لمصر على السودان بما في ذلك كسلا ؛ وهو اعتراف جعل ممكناً أن يوافق الإنجليز على أن يحتل الطليان كسلا بصورة مؤقتة ما دامت حقوق مصر محفوظة ، وفي استطاعة مصر أن تسترد كسلا من الطليان في الوقت المناسب ، واحتل الطليان (قيادة باراتيري) كسلا في ١٧ يوليو ١٨٩٤ ، وهكذا أمكن الاطمئنان من هذه الناحية .

ولكن الخطر الذي خشيه الإنجليز أكثر من أي شيء آخر كان مبعثه معارضة فرنسا الشديدة للاحتلال البريطاني في مصر من ناحية ، ورغبتها الملحة في التوغل في أفريقية الوسطى والوصول إلى حوض النيل ، وضم إقليم بحر الغزال خصوصاً إلى أملاكها الأفريقية على أساس أنه ملك مباح (Res nullius) منذ أن أخلى المصريون السودان ، ولقد أشرنا إلى الفكرة الذائعة من أن السيطرة على منابع النيل والتحكم في توزيع مياه النهر يكفلان السيطرة على مصر ذاتها ، فإذا استطاع الفرنسيون الوصول إلى حوض النيل من ممتلكاتهم في أفريقية الغربية الوسطى ، واستولوا على فاشودة تسنى لهم إزعاج الاحتلال البريطاني وتهديده بقطع المياه عن مصر ، إلى جانب كسب مزايا أخرى عديدة أهمها سبق البلجيكيين في الوصول إلى النيل الأعلى الذي كان لهؤلاء أطماع معروفة في امتلاكه .

وبالفعل قررت الحكومة الفرنسية (ووزير مستعمراتها وقتئذ لكاسي) في مايو ١٨٩٣ أن يتولى المستكشف الفرنسي « مونتي » قيادة حملة الغرض منها الوصول إلى فاشودة ورفع العلم الفرنسي عليها ، وذلك بأن يبدأ « مونتي » زحفه من الأوبانجي العليا (في الكونغو الفرنسي) فيتجه شرقاً حتى يصل إلى فاشودة التي تسيطر على مجرى النهر الأعلى نفسه وعلى ملتقى رافديه به وهما بحر الغزال ونهر السوباط ، ولم يوقف الاستعدادات مؤقتاً لهذه الحملة غير معارضة البلجيكيين الذين عرفنا أنهم كانوا يعملون في الوقت نفسه للتوغل في هذه المنطقة ، وهددوا لذلك باستخدام القوة لمنع الزحف الفرنسي . وحاول الفرنسيون التغلب على الصعوبات التي اعترضتهم بتسوية مشاكلهم مع الألمان الذين جاورت

مستعمراتهم فى الكمرون (Cameroons) أملاك الفرنسيين فى الكونغو الفرنسية ، فعقد الفرنسيون — وكان « مونتى » أحد المندوبين الفرنسيين — مع الألمان فى برلين فى ٤ فبراير ١٨٩٤ اتفاقاً لتحديد منطقتى النفوذ الفرنسى والألمانى فى إقليم بحيرة شاد وتخطيط الحدود بين الكونغو الفرنسى والكمرون الألمانية ، وتم التوقيع عليه فى ١٥ مارس من السنة نفسها . وبمقتضى هذا الاتفاق صار للفرنسيين مطلق الحرية فى الامتداد شرقاً إلى أقصى ما يستطيعون بلوغه ، ثم حاول الفرنسيون عقد اتفاق مع البلجيكيين (فى بروكسل) ، ولكنهم لم يفلحوا لاصطدام مصالحهم مع مصالح البلجيكيين التوسعية فى هذا القسم من أفريقية .

ولم يلبث أن قرر الفرنسيون استئناف استعداداتهم لإرسال حملة « مونتى » عند ما أبرم الإنجليز مع البلجيك معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ التى أجرت الحكومة البريطانية بموجبها (حاجز لادو) إلى ولاية الكونغو الحرة « الملك ليوبولد » ، وقد قوبلت هذه المعاهدة بالاستنكار الشديد فى فرنسا ؛ وعارض جبرييل هانوتو وزير الخارجية فى مجلس النواب الفرنسى هذه المعاهدة على اعتبار أنها اعتداء على حقوق مصر وتركيا ، ويخالف إبرامها ما نص عليه فرمان تقليد عباس حلمى الثانى منصب الخديوية (مارس ١٨٩٢) وقد جاء فى هذا الفرمان « لا يجوز لأى سبب أو وسيلة . . . ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقاً » — وهو الفرمان الذى نال موافقة الدول . ولذلك فقد تقرر إرسال « مونتى » فوراً ليطرد البلجيكيين من الأراضى الواقعة شمال خط عرض ٤° شمالا ، وللزحف حتى يصل إلى النيل ؛ على أن تقوم حملة أخرى تبدأ زحفها من الشرق ، من الحبشة ، حتى تصل إلى نهر السوباط ، لتأتى بالمؤن والإمدادات من السوباط إلى الحملة الزاحفة من الغرب بقيادة « مونتى » ، ولم يثن الفرنسيين عن عزمهم تحذير الإنجليز لهم — بواسطة سفيرهم فى باريس اللورد دفرين من وقوع اصطدام بين بلديهما (إنجلترة وفرنسا) إذا أصر الفرنسيون على المضى فى مشروعاتهم (٢٩ يونية ١٨٩٤) .

أما « مونتى » فقد أصدر إليه فى ١٣ يوليو ١٨٩٤ المسيو دلكاسى وزير المستعمرات وقتئذ التعليمات التى أشارت عليه بأن يكون متحذراً فى علاقاته مع البلجيكيين ، وطلبت منه الامتناع عن التوغل فى حوض النيل حتى لا يحدث ما يثير موضوع السودان المصرى ، لأن من الضرورى بقاء هذا الموضوع محتفظاً به

فى الوقت الحاضر . وكان هذا الطلب بسبب الرغبة التى أبداها « هانوتو » وزير الخارجية فى عدم الاصطدام مع الإنجليز . فكان الواضح إذاً أن الحكومة الفرنسية أرادت من حملة « مونتى » الضغط على يد الحكومة البلجيكية التى أرادت أن تحصل منها بطريق المفاوضة على تعديل للحدود فى مصلحتها بين أملاكها الأفريقية وولاية الكونغو البلجيكية .

وغادر « مونتى » مرسيليا فى ١٦ يوليو ١٨٩٤ . وعندئذ اضطر ليوبولد إلى الاتفاق مع الفرنسيين ، فعقد معهم الاتفاقين اللذين سبقت الإشارة إليهما عند الكلام عن تاريخ ولاية الكونغو الحرة البلجيكية ، وأولهما فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ وبفضله نالت فرنسا تعديل الحدود المطلوب بين مستعمرة الكونغو الفرنسية وولاية الكونغو البلجيكية ، وثانيهما فى ٥ فبراير ١٨٩٥ ، وبفضله أعطيت فرنسا حق الارتفاق على أراضى الكونغو البلجيكية إذا حصل تنازل عنها ، وفى ٢٢ أغسطس ١٨٩٤ صدرت تعليمات الحكومة الفرنسية بوقف حملة « مونتى » . وهكذا توقف مؤقتاً مشروع احتلال فاشودة .

غير أن الفرنسيين الذين لم يتخلوا عن مشروع الوصول إلى حوض النيل لم يلبثوا أن جددوا محاولاتهم ، وهى التى بدأت هذه المرة بإعداد بعثة بقيادة « ليوتار » للوصول إلى حوض النيل . وكان السبب فى ذلك أولا ، أن مفاوضات كانت قامت بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لتسوية المسائل المختلف عليها بينهما فى ميدان الاستعمار الأفريقى ، وبشأن التوغل فى أقاليم النيل الأعلى خصوصاً ، قد باءت بالفشل لتمسك كل من الفريقين بموقفه : فرنسا تريد الامتداد إلى حوض النيل ، وبريطانيا تريد وقف النفوذ الفرنسى عند حوض الكونغو ؛ وثانياً — أن الإشاعات راجت وقتئذ عن نشاط الكولونيل كولفيل فى أوغندة ، وبأنه يعتزم الزحف للوصول إلى حوض النيل الأوسط بعد أن رفع العلم البريطانى على (وادلاى) وتسلم رسمياً منذ مايو ١٨٩٤ إدارة محمية أوغندة .

وعلى ذلك فقد تعين « ليوتار » فى سبتمبر ١٨٩٤ مندوباً سامياً للأوبانجى العليا وانعقد الأمل على وصوله إلى النيل قبل « كولفيل » . وفى ١٧ نوفمبر ١٨٩٤ قررت الحكومة الفرنسية أن تترك المفاوضات متوقفة مع إنجلترة ، وقال « دلكاسى »

إن « ليوتار » الذى بدأ مهمته فى ٢٥ أكتوبر ١٨٩٤ فى وسعه الوصول إلى النيل فى بحر سنة تقريباً .

وأثارت بعثة « ليوتار » ومشروعات الفرنسيين هذه ثائرة الرأى العام فى إنجلترة وثائرة الحكومة البريطانية ، وناقش مجلس العموم البريطانى هذا الموضوع فى ١١ مارس ١٨٩٥ وكان موقف الحكومة فى لندن أن منطقة النفوذ البريطانى المصرى إنما تشمل حوض أو وادى النيل بأكمله ، وأن ما يشاع عن إرسال حملة فرنسية إلى وادى النيل لا يجب أن يكون محل تصديق من أحد لأن الحكومة الفرنسية لا يمكنها أن تجهل الحقوق التى للإنجليز على هذه الأراضى ، ولأن هذه الحكومة تعلم جيداً أنها إذا فعلت ذلك إنما تأتى عملا عدائيًّا ضد إنجلترة التى سوف تعتبره هى كذلك عملا عدائيًّا ، وفى ١٠ أبريل ١٨٩٥ اتخذت الغرفة التجارية البريطانية قراراً بضرورة أن تستقر فى أيدى الإنجليز السيطرة على حوض النيل من عند أوغندة إلى فاشودة . ولم يمنع استقالة وزارة الأحرار فى يونية ١٨٩٥ أن تمضى وزارة المحافظين « اللورد سولسبرى » فى تنفيذ مشروع إنشاء سكة حديد أوغندة (أغسطس ١٨٩٥) ، تمهيداً للعمل والوصول إلى حوض النيل الأعلى وإلى فاشودة من جهة أوغندة ؛ بينما صارت الحكومة البريطانية تفكر فى العمل كذلك من ناحية مصر ، فسألت منذ أبريل ١٨٩٥ معتمدها فى مصر « اللورد كرومر » إذا كانت الحكومة لا يعنيها وقف الزحف الفرنسى صوب النيل الأعلى ، أو أنه يزعجها تهديد الزحف الفرنسى لها ، وتريد أن تدفع عنها خطر هذا الزحف باسترجاع مديرية دنقلة . ولقد سئل « كرومر » إذا كان من المتوقع أن يلقى الفرنسيون صعوبات فى زحفهم فى إقليم بحر الغزال — وهى المنطقة المهددة مباشرة وسئل عن نوع هذه الصعوبات إذا وجدت ، وأكد « كرومر » أن الوزراء المصريين يريدون استرجاع السودان وخصوصاً الخرطوم ، ولا يمنعهم من الجهر بهذه الرغبة إلا علمهم أن كرومر نفسه معارض لهذه الفكرة .

ومع أن « كرومر » كان قد بنى معارضته دائماً لفكرة استرجاع دنقلة أو السودان بأكمله على ضرورة عدم إرهاق مصر بالضرائب الثقيلة أو إرباك ماليتها فقد اعترف الآن بأن وجود الفرنسيين فى حوض النيل الأعلى ، وسباقهم لاحتلال فاشودة لا شك فى أنه يدخل تغييراً على الموقف . وقال كرومر إنه لما

كان من المتعذر الآن إخلاء مصر وإنهاء الاحتلال البريطانى منها ، فقد صار واجباً الدفاع عن مصالح مصر الحيوية ؛ ومن الواضح أن وجود دولة متحضرة فى أعالى النيل وتحكمها فى مياه النهر ، يجعل أمراً محققاً سيطرة هذه الدولة على مصر فى حاضرها ومستقبلها ، ولذلك فقد بات مستحيلا ، ولم يعد مقبولا أن تقف الحكومة — الحكومة الإنجليزية — موقفاً سلبياً من هذه المسألة .

وحينئذ توقف الأمر على معرفة : متى وكيف يكون قرار العمل الإيجابى . وفى الشهور القليلة التالية ، تضافرت العوامل التى عينت للحكومة البريطانية الوقت الذى وجب عليها فيه أن تقرر متى وكيف تعمل . فمع أنه اتضح أن « ليوتار » قد بقى فى الأوبانجى من غير نشاط لحاجته للمال وللعتاد ، ولم يذهب إلى حوض النيل فقد طلبت الحكومة الفرنسية إلى الكابتن مارشان — وهو من الذين عملوا تحت إمرة « ليوتار » — أن يبحث موضوع امتداد النفوذ الفرنسى نحو نهر النيل (فى سبتمبر — نوفبر ١٨٩٥) ، وفى ٢٤ فبراير ١٨٩٦ صدرت التعليمات النهائية إلى « مارشان » وإلى « ليوتار » ، الأول ليقود الحملة إلى النيل وليرفع العلم الفرنسى على فاشودة ، والثانى بوصفه حاكم الأوبانجى العليا . وزيادة على ذلك فإن هذا النشاط من جانب الفرنسيين (فى الأوبانجى العليا وصوب بحر الغزال) ، ومن جانب البريطانيين (فى أوغندا وصوب النيل الأعلى) لم يلبث أن حرك مطامع « ليوبولد الثانى » ملك البلجيك الذى أراد الآن توسيع أملاكه ، واحتلال (حاجز لادو) الذى استأجره (أى الذى استأجرته ولاية الكونغو الحرة) من البريطانيين بمقتضى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ ، والذى كان المنطقة فقط التى اعترف الفرنسيون فى اتفاقهم مع ولاية الكونغو الحرة فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ باستئجار هذه الولاية لها ، وإلى جانب هذا طلب « ليوبولد » من الحكومة البريطانية — فى أكتوبر وديسمبر ١٨٩٥ ويناير ١٨٩٦ وزار لندن لهذا الغرض — أن يؤجر له خديو مصر كل وادى النيل (أو السودان) ابتداء من الخرطوم جنوباً إلى بحيرة ألبرت فى المكان الذى تبدأ منه منطقة النفوذ الإنجليزى .

وهكذا صار واضحاً أن مسألة حوض النيل أو السودان بأكمله لا بد من أن تثار عاجلا أو آجلا ، ليكون للقوة المسلحة القول الفصل فى حلها ، إذا تعذر إيجاد تسوية لها — الأمر الذى كان ظاهراً — بطريق المفاوضات

السياسية ، وكان لورد سولسبرى لا يزال يتفاوض مع ليوبولد فى المقترحات التى تقدم بها ليوبولد فى المرات الثلاث التى زار فيها لندن — وربما لكسب الوقت وذلك إلى أن تتمكن الحكومة من الوصول إلى قرار نهائى لتحديد موعد العمل الإيجابى الذى توقعه كرومر من شهور مضت ، — عند ما حدث أن لحقت بالطليان الهزيمة الساحقة على يد الأحباش فى معركة عدوة فى أول مارس ١٨٩٦. وأخذ الطليان يلحون على الإنجليز فى وجوب مساعدتهم وإنقاذهم من الحرج الذى وقعوا فيه ، بالقيام بعملية عسكرية « جانبية » ضد الأحباش ، فكان حينئذ أن تقرر فجأة ودون أن تستشير الحكومة البريطانية معتمدها فى مصر « كرومر » أو الخديو عباس « حلمى الثانى » أو السلطة العسكرية فى مصر ، تقرر استرجاع دنقلة ، وذلك فى ١٢ مارس ١٨٩٦ .

ب — تجريدة دنقلة :

لقد ذكرنا أن تفكير الحكومة البريطانية اتجه إلى استرجاع دنقلة عند ما تزايد خطر الزحف الإيطالى فى السودان الشرقى عقب معاهدة « أتشيالى » التى أبرمها الطليان مع الأحباش (فى ٢ مايو ١٨٨٩) ، ولكن لم يلبث أن اطمأن الإنجليز من هذه الناحية عند ما عقدوا مع الطليان اتفاقاً فى ١٥ أبريل ١٨٩١ ، ذكرنا أنه تسبب فى التخلى مؤقتاً عن مشروع استرجاع دنقلة ، بينما احتل الطليان كسلا فى يوليو ١٨٩٤ .

ولكن احتلال الطليان كسلا ، وعلى غير ما كانت ترجوه إنجلترة من هذا الاحتلال ، لم يضع حداً للأخطار التى كانت تخشاها هذه من ناحية المهديين فى السودان الشرقى ، بل على العكس من ذلك ، فقد استفحل خطر الدراويش الذين سرعان ما صاروا يهددون بطرد الطليان من كسلا ذاتها ، وهذا الخطر كان السبب المباشر الذى جعل الحكومة البريطانية تقرر إرسال الحملة لاسترجاع واحتلال دنقلة .

ومنذ يناير ١٨٩٦ ظهر الخطر من جانب المهديين ملموساً فى صورة احتمال عقد محالفة بين الخليفة عبد الله ومنليك الثانى للقيام بعمل مشترك بين السودان والحبشة ضد الطليان ، يكون دور الأحباش فيه الهجوم على كسلا . ومنذ ١١

يناير ١٨٩٦ — بسبب ما كان يروج من شائعات عن هذا العمل المشترك بين الخليفة ومنليك سأل لورد سولسبرى المعتمد البريطانى فى مصر ، كرومر ، إذا كان القيام بمظاهرة عسكرية فى الجهة المجاورة لوادى حلفا يفيد فى تحويل النشاط عن كسلا . ولم يوافق كرومر على القيام بمجرد مظاهرة ، لأن الزحف الذى يأتى على أثره انسحاب ، يزيد فى سمعة الدراويش وخصوصاً إذا جاء الانسحاب بعد أن يكون قد وقع اصطدام معهم . وأضاف كرومر أن من الصعب إقناع الحكومة المصرية بتحمل نفقات عملية يراد بها مساعدة الطليان فقط ، ومن غير أن يعود على مصر أى نفع منها . وكان من رأى كرومر — وهذا كله فى جوابه على سؤال سولسبرى فى ١٣ يناير — أن أية عمليات من هذه الناحية يجب أن تكون إما بالزحف من وادى حلفا إلى سواردة أو دنقلة ، وإما بالزحف من سواكن إلى فلك (Filck) (فى طريق كسلا إلى سواكن — وهى الطريق التى تمر كذلك بخور بركة وطوكر وطولها ٢٧٤ ميلا) أو إلى العطبرة . وهذا الزحف يتيح الفرصة للطليان لأن يشتركوا من قاعدتهم فى كسلا ، مع الجيش الزاحف فى قتال الدراويش ، ولا يتكلف العمل بهذه الخطة نفقات كبيرة . ولكن « سولسبرى » لم يلبث أن رأى (فى اليوم التالى — ١٤ يناير) التريث حتى يظهر ما يدل على أن الدراويش بدأوا فعلا يزحفون على كسلا .

ومع ذلك فقد أخطر الطليان الحكومة البريطانية فى فبراير ١٨٩٦ بأن هناك مظاهر تمرد بين القوات الوطنية فى مستعمرة إرتريا ، قضت الحكومة عليها ، ولكن من المحتمل أن تتكرر ، وعندئذ سوف تضطر الحكومة الإيطالية إلى إخلاء كسلا ومن المعروف أن احتلال الطليان لكسلا عند ما وافقت عليه إنجلترة فى الظروف التى مرت بنا ، كان احتلالا مؤقتاً . وعلى ذلك فقد سأل « سولسبرى » كرومر فى ٢٤ فبراير ١٨٩٦ إذا كان المسئولون العسكريون بريطانيين ومصريين قد فكروا فى نوع العمل الذى يجب القيام به إذا اضطر الطليان فى آخر الأمر إلى إخلاء كسلا أو أنهم أرغموا إرغاماً على الانسحاب منها . وفى ٢٩ فبراير ١٨٩٦ أوضح « سولسبرى » رأى حكومته إلى كرومر فى قوله : « ليست لنا مصلحة كبيرة فى احتلال إيطاليا لكسلا ؛ لقد ذهب الطليان إليها بدون استشارتنا بل وضد رغبتنا ؛ وليس لنا نحن ما نجنيه فى الوقت الحاضر من

احتلالنا لها أنفسنا فقوة الخليفة آخذة فى النقص المطرد ، ومن الجلى أن السياسة التى يجب اتباعها هى الانتظار فنى أى وقت نصبح فيه أصحاب السيطرة فى وادى النيل يمكن تناول مسألة كسلا بسهولة . وإلى أن يحدث هذا تبقى كسلا قليلة الأهمية » .

ذلك إذاً كان موقف الحكومة البريطانية ، حتى حدث فى أول مارس ١٨٩٦ أن أوقع الأحباش بالطليان هزيمة ساحقة فى عدوة . وقد وصلت فى اليوم التالى الأخبار إلى القاهرة بأن المهديين صاروا أمام كسلا ، وأنهم تبادلوا إطلاق النار مع الطليان الذين فى قلعتها ، وأن الخليفة عبد الله أمر بوقف التجارة بين بربر وسواكن ، وبين بربر والحدود المصرية . وفى ١٠ مارس أبرق من روما السفير البريطانى بها السير كلير فورد (Clare Ford) إلى حكومته : أن المعتقد أن الدراويش يطوقون الآن كسلا تماماً ، وأن كل المواصلات مقطوعة مع أسمرا . وفى ١٢ مارس طلبت الحكومة الإيطالية من حكومة لندن : أن يقوم الجيش المصرى بعمليات ضد الدراويش الذين يحاصرون كسلا لتخفيف الضغط على حامية كسلا ، وفى نفس اليوم أبرقت الحكومة البريطانية إلى كرومر ، بقرارها أن يبدأ الزحف على دنقلة .

وجاء فى برقية « سولسبرى » إلى كرومر فى ١٢ مارس أن الحكومة البريطانية بعد التشاور مع الثقات العسكريين ترى أن احتلال دنقلة أعظم مظاهرة بالغة الأثر لتخفيف الضغط وتحويل الدراويش عن كسلا ، وأن من صالح مصر اتخاذ هذا الإجراء ، ومن العدل حينئذ مطالبتها بتحمل نفقات هذه الأعمال العسكرية ؛ وأن من شأن احتلال دنقلة كذلك أن يقضى على كل فكرة فى مهاجمة مصر قد يشجع على وجودها لدى الدراويش انتصار الأحباش الأخير وهم أمة أفريقية ، على الطليان وهم أمة أوربية ، وأنهى « سولسبرى » برقيته هذه المتضمنة لتعليمات الحكومة البريطانية بقوله : ومن المؤكد أن فى العزم الاحتفاظ بدنقلة ؛ وليس هناك ما يدعو للسرية فى هذه المسألة .

وقد وجد « سولسبرى » من الضرورى أن يبين الأسباب التى جعلت الحكومة تتخذ هذا القرار العاجل — وبالزحف على دنقلة بدلا من الموافقة على اقتراح كرومر بخصوص القيام بمظاهرة من جهة سواكن لتخفيف الضغط عن الطليان ،

فكتب « سولسبرى » إلى كرومر فى ١٣ مارس ١٨٩٦ :

« إن القرار الذى وصلت إليه الوزارة أمس كان مبعثه خصوصاً الرغبة فى مساعدة الطليان فى كسلا ، ومنع الدراويش من إحراز انتصار باهر قد تكون له آثار بعيدة المدى ، وإلى جانب هذا أردنا أن نقتل عصفورين بحجر واحد ، وأن نستخدم الجهد الحربى نفسه لتأسيس سلطان الحكومة المصرية مسافة أبعد على النيل . ولهذا السبب فنحن فضلنا هذا العمل على أى تحرك من سواكن أو فى اتجاه كسلا ، لأنه ما كان يمكن حينئذ جنى فوائد أخرى من هذه التحركات » .

أما قرار الزحف على دنقلة فقد قوبل بعاصفة من الاحتجاج والاستنكار من فرنسا ، ثم من الباب العالى ، ومن مصر .

لقد توقع « سولسبرى » أن تعارض فرنسا هذا القرار . ولذلك فقد حرص على أن يبلغه للحكومة الفرنسية — فى اليوم نفسه (١٢ مارس) — بشكل يحاول فيه انتزاع معارضتها أو على الأقل التخفيف من حدة معارضتها له . فقال فى إخطاره الذى قام بتبليغه إلى الحكومة الفرنسية ، السفير الإنجليزى فى باريس اللورد دفرين : أن الحكومة المصرية هى التى طلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ القرار بقيام عمليات عسكرية فى كسلا ضد الدراويش ، وأن الحكومة البريطانية لذلك وافقت على زحف العسكر المصريين إلى دنقلة . فأخفى « سولسبرى » حقيقة الواقع : وهو أن المقصود من العملية العسكرية أن يخف الضغط على الطليان المحاصرين فى كسلا لمنع سقوط هذه فى يد الدراويش . وكان « سولسبرى » إلى جانب هذا لا يقول الحقيقة عند ما ادعى أن الحكومة المصرية هى التى طلبت هذا الإجراء .

وظهرت معارضة فرنسا عند ما بدأت الترتيبات المتعلقة بتمويل الحملة ، وكان « سولسبرى » قد أعد خطاباً دورياً فى ١٥ مارس ١٨٩٦ أرسله إلى سفراء فرنسا والنمسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا فى لندن ، يبلغهم الأسباب التى دعت لتقرير حملة دنقلة وفيها لا يخرج عما ذكره فى إخطاره للحكومة الفرنسية فى ١٢ مارس ؛ ويطلب من مندوبى الدول الستة فى (صندوق الدين) — الذى أنشئ فى ٢ مايو ١٨٧٦ وكان أعضاؤه أصلا ثلاثة : واحد فرنسى وآخر نمسوى وثالث إيطالى ، ثم أضيف إليهم عضو إنجليزى فى ١٨٧٧ وعضوان ألمانى وروسى فى ١٨٨٥ —

الإذن بإنفاق ٥٠٠,٠٠٠ جنيه على هذه الحملة من الاحتياطى العام البالغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهو المخصص لمواجهة مثل هذه الحملات الاستثنائية . فكان موقف فرنسا أن الاستئذان فى إنفاق هذا المبلغ يجب أن يصحبه دعوة للدخول فى مباحثات فى المسألة المصرية ترضى بها فرنسا .

واستثارت فرنسا الباب العالى للمعارضة ، على أساس أن الباب العالى لا يجب أن يسمح لمصر بالدخول فى حرب دون موافقته المبدئية ؛ وعلى كل حال فالواجب على السلطان أن يدرك أن هذه الحملة (أى حملة دنقلة) إنما هى برهان آخر على ضرورة أن يعمل للوصول إلى حل لمسألة مصر مع بريطانيا ، وذلك بموافقة فرنسا وروسيا (٢٤ مارس ١٨٩٦) ، واستجاب الباب العالى لهذه الإثارة . فطلب بياناً من السفير الإنجليزى فى الآستانة عن أغراض هذه الحملة ، وأبرق إلى الخديو فى مصر (فى ٢٥ مارس) يستفسر عن السبب فى اتخاذ قرار بإرسال حملة إلى دنقلة من غير التشاور سلفاً مع السلطان .

وأما فى مصر ، فلم يكن أحد يعتقد ، كما ذكر أحمد شفيق باشا فى كتابه (مذكراتى فى نصف قرن الجزء الثانى — القسم الأول ص ٢٨١ — ٢٨٢) — « أنه سيبت فى أمر إرسال حملة للسودان حتى يؤخذ رأى الجناب العالى الخديوى وحكومته فى هذا الشأن » ، ثم استطرد يقول : « غير أننا فوجئنا بالأمر يوم ١٣ مارس ١٨٩٦ حينما حضر رئيس النظار (والمقصود هنا مصطفى باشا فهمى فى وزارته الثالثة) وأخبر الخديو بأن اللورد كرومر أفضى إليه بأن الحكومة الإنجليزية قررت إرسال حملة للسودان ، وإنه لم يبق إلا إرسال الأوامر للمديريات والمراكز لجمع الجنود . وكان لذلك الخبر وقع سيئ لدى عباس ، وكان مثار دهشة وإنكار من الجميع ، حتى إن سموه رفض أن يصدر أمراً عالياً بإرسال الحملة ، ولذا فقد حضر اللورد كرومر واعتذر لسموه باسم اللورد سالسبورى عن الخطأ الذى وقع فى الإجراءات الشكلية بعدم إخبار سموه رسمياً بالأمر » .

ومع أن الخديو قبل بعد إلحاح من كرومر أن يودع أورطتين متهيئتين للسفر يوم ٨ مارس وخطب فى ضباطهما فقد أبرق كرومر إلى سولسبرى فى ١٨ مارس « إن سياسة الزحف لا جدال فى أن أحداً لا يرضى عنها من بين ذلك القسم من الأهالى الذى يرتفع ضجيجه كثيراً ، والذى يعلن أن الذى أملى هذه السياسة

لم يكن النظر فى مصلحة مصر ». وفى اليوم التالى (١٩ مارس) قال كرومر إن من المتوقع أن يخلق الخديو المتاعب ، فهو قد رفض أن يخطب فى الجنود قبل رحيلهم بما يفيد أنه (أى الخديو) راض عن غرض الحملة وهو استرجاع جزء فقط من السودان وليس استرجاع السودان كله ، وفى هذه البرقية يقول كرومر إن (كلام) الخديو مع كل إنسان لا يدع مجالا للشك فى أنه شديد العداء للحملة . وتتلخص شكواه الرئيسية فى أن الزحف حصل لخدمة المصالح الإيطالية ، وفى أن أحداً لم يستشره سلفاً وقبل تقرير إرسال الحملة . والحقيقة أن الرأى العام المصرى كان متضرراً ضرراً بليغاً من السياسة التى سارت عليها بريطانيا فى مسألة السودان عموماً عند ما بدأت بأن ضغطت على مصر لتقرير إخلائه ، ثم استمرت تعارض مصر فى استرجاعه ، ثم تقرر الآن من غير استشارة الحكومة المصرية ولخدمة إيطاليا ، إرسال الحملة لاسترجاع جزء منه .

ولكن هذه المعارضة من جانب الباب العالى ، ثم من جانب الخديو لم تلبث أن اختفت ، فقد أجابت الحكومة البريطانية على (استفسار) الباب العالى فى ٢٥ مارس ١٨٩٦ : بأن الغرض من الحملة الدفاع الداخلى عن مصر الذى من واجب الجيش المصرى نفسه القيام به حسب أحكام الفرمانات العثمانية ، ولما كانت بعض القبائل الثائرة قد أغارت على قسم من الأراضى التى عهد بها الباب العالى إلى الخديوية فغرض الحملة الدفاع عن الأراضى الباقية فى حوزة هذه الخديوية : وجاء فى جواب الحكومة البريطانية : أنها ترجو أن ينجم عن الحملة كذلك عودة سلطة الخديو على تلك الأراضى التى خرجت من طاعتها له وللباب العالى ؛ وهذا إلى أن شيئاً ما لم يحدث ولا يجرى التفكير فى فعله مما يتجاوز الصلاحية المخولة للخديو أو يتطلب الحصول على إذن خاص من السلطان ؛ ولم يكن الطلب الذى قدم لصندوق الدين إلا للاستئذان فى استخدام المبالغ المخصصة للإنفاق فى أغراض معينة أو لمواجهة المصاريف الاستثنائية ، ولا تعنى هذه الإجراءات عقد قروض جديدة أو زيادة عدد الجيش المصرى على الرقم المنصوص عليه فى الفرمانات ولذلك فليس هناك إطلاقاً ما يدعو لقلق السلطان وانزعاجه ، أو من المحتمل أنه يغير شيئاً من وضع أو مركز مصر السياسى .

وأما الخديو ، فقد أذعن تحت ضغط « كرومر » وأجاب فى ٢٥ مارس

على (استفسار) الباب العالى بأن إرسال الحملة كان من تقرير الحكومتين المصرية والبريطانية معاً ، وهما اللتان وجدتا الظرف مناسباً لاسترجاع دنقلة تحت الإدارة المصرية ؛ ولم يعتبر الخديو أن هناك ما يدعوه بموجب الفرمانات إلى التشاور مع الباب العالى قبل تقرير إرسال الحملة . ولم يرض هذا الجواب الباب العالى الذى اعتبر إرسال جنود مصريين وخصوصاً للعمل ضد أمة إسلامية ، أمراً يرتهن قطعاً بمشيئة السلطان الذى له وحده أن يأذن به ، ومن المستحيل لو أن الباب العالى استشير فى إرسال الحملة ، أن يوافق عليها ، وقد جاء هذا « الإنذار» فى ٢٨ مارس . وخشى الخديو مغبة الاصطدام مع الباب العالى ، وأراد أن يجيب على هذا الإنذار بالتنصل من مسئولية إرسال الحملة باعتبار أنه لم يكن موافقاً عليها ولكن لم يكن فى وسعه المعارضة تحت الضغط الإنجليزى ، ولكن أمام اعتراض مصطفى باشا فهمى رئيس مجلس النظار من جهة ، وضمان اللورد كرومر بمؤازرة الحكومة البريطانية له ضد أى عمل من جانب السلطان من جهة أخرى ، أجاب الخديو على « إنذار » الباب العالى الجواب الذى وافقت عليه الحكومة البريطانية ، فى ٣٠ مارس ، وهو « أن دنقلة هى التى يراد استرجاعها الآن ، وهى جزء من السودان التابع لمصر بمقتضى الفرمانات الشاهانية ، وأن الحكومة الخديوية لم تتخل عن السودان إلا حين دعت الظروف لذلك ولكن على نية أنه متى سنحت لها الفرصة وخلت طريق دنقلة من الدراويش لانشغال هؤلاء بأمر كسلا عادت لاسترجاعه ، وأن الحكومة الإنجليزية مع ذلك كله هى التى أشارت بإيفاد هذه الحملة وتقرر سيرها بناء على ذلك » . وهكذا نفى الخديو أن فى محاولة استرجاع دنقلة افتئاتاً على أحكام الفرمانات ، كما نفى تحمل أية مسئولية فى تقرير إرسال الحملة ، وهو القرار الذى يتحمل مسئوليته الإنجليز وحدهم الذين يحتلون البلاد (مصر) الآن احتلالا عسكريًّا .

ولما لم يكن الباب العالى يريد أن يمضى فى طريق المعارضة فى هذه المسألة بالشوط الذى يفقده صداقة إنجلترة ، وبتحريض من فرنسا وروسيا كما كان واضحاً ، فقد انتهى الأمر بأن أبرق السلطان فى أول أبريل يشكر الخديو على رسالته ، وجاء فى رسالة الباب العالى، « أن السلطان راض تمام الرضى عن احتياط سموه، وأنه لم يخالجه أى شك فى إخلاصه لذاته الشاهانية وحسن ولائه لمتبوعيته» .

وانصرف الاهتمام الآن إلى مسألة تمويل الحملة . حيث كنا ذكرنا أن « سولسبرى » منذ ١٥ مارس ١٨٩٦ كان قد طلب من (صندوق الدين) مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه للإنفاق منها على الحملة ؛ وعارض فى ذلك مندوبا فرنسا وروسيا ، فقد وافق صندوق الدين بأكثرية أربعة ضد صوتين (هما صوتا فرنسا وروسيا) على إعطاء هذا المبلغ إلى الخزينة المصرية . وعندئذ أقام المندوبان الفرنسى والروسى دعوى على الحكومة المصرية فى المحكمة المختلطة ، التى أصدرت حكمها ضد الحكومة المصرية فى ٢ ديسمبر ١٨٩٦ ، فلم تمض أربعة أيام حتى دفعت الحكومة المبلغ (٥١٥,٠٠٠) إلى صندوق الدين ، ذلك أن كرومر الذى توقع أن يأتى الحكم فى غير صالح الحكومة كان متهيئاً لأن يبلغ الحكومة المصرية فور صدوره بأن الحكومة البريطانية تعد بمساعدتها ماليّاً ، ولأن الخزينة المصرية كما قال كرومر كانت وقتئذ مفعمة بالمال ، وأما تمويل بقية أعمال الحملة ، فقد اقترضت الحكومة فى ١٨٩٧ من الحكومة البريطانية التى نالت موافقة البرلمان الإنجليزى على هذا القرض ، مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة ٢ $\frac{3}{4}$ ٪ وبلغ ما أقرضته الحكومة البريطانية فعلا ٧٩٨,٨٠٢ جنيهاً ، قال « أوكلاند كولفن » إن الحكومة البريطانية لم تلبث أن نزلت فى يونية ١٨٩٨ عن حقها تماماً فى هذا المبلغ للحكومة المصرية « لتقيم الدليل على نيتها فى المساهمة مع حكومة الخديو فى النفقات ومن المحتمل فى الأرباح المنتظرة من المقامرة التى أقدما عليها سويّاً » .

ولقد كانت الدلائل كلها منبئة وقتئذ بأن فى هذه المقامرة ربحاً محققاً ، فقد بدأت أعمال الحملة التى تولى قيادتها العامة سردار الجيش المصرى السير هربرت كتشنر ، واستأثر بالإشراف الكامل عليها اللورد كرومر الذى كان تحت إمرته من أول الحملة إلى آخرها السردار كتشنر – بدأت أعمالها ، بتحرك جيش الحدود إلى عكاشة (أول مايو ١٨٩٦) . فوقع أول اشتباك كبير مع الدراويش فى (فركة) (Firket) فى ٧ يونية ، وانهزم هؤلاء هزيمة كبيرة ، ثم انتقل الجيش إلى (كوشة) . وفى ١٩ سبتمبر انهزم الدراويش وكان أميرهم « ود بشارة » فى واقعة الحفير ، وجرح فى هذه الواقعة « ود بشارة » الذى استمر فى تقهقره طيلة اليوم التالى حتى بلغ دنقلة فى المساء ، وأخذ يحصن المدينة تحت

وابل من قنابل (وابورات) الحملة ، وأخلى الدراويشْ دنقلة من غير قتال يذكر واحتلها الجيش الزاحف فى ٢٣ سبتمبر ١٨٩٦ ، وفى ٢٦ سبتمبر احتلت الحملة (مروى) . وبمجرد أن انتهى القتال ، أقيمت الحاميات فى دنقلة ، الخندق ، دبة ، كورتى ، مروى . ثم نظمت الإدارة فى مديرية دنقلة بتقسيمها إلى إحدى عشرة ناحية ، ثم عاد كتشنر إلى القاهرة فوصلها فى ١٣ أكتوبر ١٨٩٦ وفى ١٥ أكتوبر انحلت (تجريدة دنقلة) .

وهكذا تكون الحملة قد حققت الغرض الذى خرجت من أجله ، أى الاستيلاء على دنقلة ، وباسترجاع دنقلة يكون كتشنر كذلك قد انتهى من تنفيذ التعليمات التى لديه ، ولا يمكنه الزحف إلى أبعد من هذا المكان إلا إذا صدرت إليه تعليمات جديدة بذلك . ولكن كتشنر كان يدرك أن من المتعذر من الناحية الاستراتيجية استبقاء الجيش المصرى عند طرف خط السكة الحديد الصغيرة التى أنشئت أثناء الحملة فى منطقة معادية ولا يربط هذا الجيش بقاعدته الرئيسية فى مصر إلا خط طويل من المواصلات البسيطة والتى لا يمكن الاعتماد عليها . ولقد كان من الواضح كذلك أن لا مفر من استئناف العمليات العسكرية واستمرار الزحف للوصول إلى الخرطوم لعدة أسباب : منها أن حملة دنقلة هذه قد أقامت الدليل بسبب النفقات القليلة التى تكلفتها والانتصارات الباهرة التى أحرزتها بسهولة وفى زمن قصير على أن من الممكن تحطيم قوة الدراويش نهائياً ؛ وساد الاعتقاد بأن الجيش الزاحف لن يلقى مقاومة جدية من هؤلاء بالرغم من أن جزءاً بسيطاً من قواتهم هو الذى اشتبك مع الجيش الزاحف فى المعارك التى انتهت بإخضاع دنقلة ؛ ولأن الخوف من أن يصل الفرنسيون إلى بحر الغزال وأقاليم النيل العليا كان لا يزال شديداً ، بل وأخذ يتزايد منذ أن صار يخشى من وصول الفرنسيين وبعثتهم برئاسة الكابتن « مارشان » إلى النيل الأعلى ورفع العلم الفرنسى على فاشودة .

وعلى ذلك فقد كان من المنتظر ، وبالرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تبغى فسحة من الوقت قليلة ، أن تقرر هذه الحكومة استئناف العمليات العسكرية لاسترجاع السودان .

وكان فى هذه الظروف إذاً ، وعند ما صار واضحاً أن لا بد من استمرار

الزحف إلى ما وراء دنقلة ، أن قررت الحكومة البريطانية الاحتياط من ناحية الحبشة ، بإنشاء الصلات الطيبة معها ، لضمان وقوفها على الحياد ، على الأقل ، عند استئناف الحرب الفاصلة للقضاء على حكومة الخليفة عبد الله فى السودان ، فأوفدت لهذه الغاية بعثة إلى الحبشة برئاسة « جيمس رنيل رود » (James Rennell Rodd) من رجال الوكالة البريطانية فى القاهرة وأحد مساعدى اللورد كرومر القديرين (الأكفاء) فى مصر .

حـ — بعثة « رينل رود » — إلى الحبشة :

تكلم « رينل رود » عن الغرض من إرسال بعثته إلى الحبشة فقال :

« إنه لما كان الآن واضحاً أن العمليات فى السودان سوف يترتب عليها تولى الحكم والإدارة فى حوض النيل الأعلى ، فقد صار من المرغوب فيه الاستفادة فى الفترة من الزمن التى يجب أن تمضى قبل إمكان استئناف الزحف ، والحصول إذا أمكن على حياد الأحباش المشبع بالود والعطف ، وهم الذين بعد نجاحهم الأخير ضد الطليان ، قد أصبحوا قوة : ذات شأن فى مساحة شاسعة من الأراضى المتاخمة للسودان » .

وتعددت الأسباب التى جعلت إرسال مثل هذه البعثة ضرورياً . وأول هذه الأسباب ما كان يروج من إشاعات بأن الأحباش على وشك الاتفاق أو أنهم قد اتفقوا فعلا مع « المهدية » على استئناف العلاقات بالرغم من هزيمة القلابات التى مات فيها الملك يوحنا (١٨٨٩) ، خصوصاً وأن الأحباش يشكون فى أن الإنجليز قد أمدوا الطليان بالأسلحة لغزو بلادهم . أضف إلى هذا أن الرسالات التبشيرية الفرنسية فى الحبشة كانت عظيمة النشاط . منذ أن استولى الفرنسيون على (أوبوك) (Obok) وجيبوتى ، وتأسست مستعمرة الصومال الفرنسى وكانت الحكومة الفرنسية قررت فى ديسمبر ١٨٩٦ إرسال حاكم هذه المستعمرة « لجارد » (Lagarde) إلى أديس أبابا ليبذل كل ما وسعه من جهد مع منليك ليوافق على تسهيل مرور حملتين فرنسيتين فى بلاده إحداهما برئاسة « كلوشيت » (Clochette) الذى كان وقتئذ فى الحبشة ، والأخرى برئاسة « بونفالو » (Bonvalot) الذى كان منتظراً وصوله فى أى وقت ، ومهمتهما الوصول إلى النيل

وقد تطايرت الشائعات بأن « بلجارد » مكلف بالمفاوضة مع منليك للوصول إلى اتفاق سياسي معه ، وبأن « بونفالو » مكلف بدراسة مشكلة فتح الحبشة للنشاط التجاري . وقد أخذ « بونشامب » (Bonchamps) بعد قليل مكان « بونفالو » فى قيادة هذه البعثة . ومن المعروف أن « بلجارد » فيما بعد وصل إلى أديس أبابا فى مارس ١٨٩٧ وغادرها قبل أن يبلغها « رنيل رود » نفسه بأسابيع قليلة .

وثمة سبب آخر ، هو أنه كان معروفاً أن حملة أخرى فرنسية على وشك الزحف فى منطقة الأوبانجى العليا على النيل ، منذ أن صدرت تعليمات الحكومة الفرنسية فى فبراير ١٨٩٦ إلى كل من — « ليوتار » و « مارشان » ليقود هذا الأخير حملة غرضها الوصول إلى النيل ورفع العلم الفرنسى على فاشودة . وكانت هذه التعليمات سرية ولم يعرف البريطانيون شيئاً على وجه الدقة عن نشاط الفرنسيين فى هذه الجهات ، ولكنهم اعتقدوا أن الفرنسيين على كل حال « لا يقصدون خيراً ». وعندما قصدت جماعة فرنسية ثالثة برئاسة البرنس هنرى دورليان إلى الحبشة . وذهب البرنس إلى أديس أبابا لمقابلة منليك ، ساد الاعتقاد بأن الغرض من حملته هو الزحف صوب النيل من الشرق لمقابلة الحملة الزاحفة عليه من الغرب .

وإلى جانب هذا كله كان الروس يعملون للتوغل فى الحبشة ، فاستطاع أخيراً أحد رجالهم « ليونتيف » (Léontieff) وهو صحفى أن يأخذ إلى روسيا جماعة من الأحباش ، من أجل التقريب بين الأمتين حيث يساعد على ذلك ما هنالك من تقارب أو صلات بين الكنيستين الروسية والحبشية . وخشى الإنجليز أن يسعى هؤلاء الوكلاء الروس مع زملائهم الفرنسيين فى تشويه أغراض الإنجليز فى حوض النيل بصورة تستفز منليك ضد المطامع البريطانية . وكان الخطر الذى يعمل الإنجليز لوقفه هو مرور السلاح والذخيرة من أرض الحبشة إلى الدراويش فى السودان .

وعلاوة على ذلك فقد كان واجب البعثة البريطانية (بعثة رينل رود) أن تبذل قصارى جهدها لتحول دون أى تعاون من جانب منليك مع الخليفة عبد الله ، وأن تجمع كل ما يتسنى لها أن تجمعه من معلومات عن الحالة فى داخل

الحبشة ذاتها ، على أن تنظر البعثة بعد نجاح مهمتها مسألة تخطيط الحدود بين الصومال البريطانى والحبشة ، ناحية هرر.

صدرت تعليمات الحكومة البريطانية إلى « رنيل رود » فى بداية فبراير ١٨٩٧ : بالذهاب إلى أديس أبابا ليوضح للنجاشى منليك أن العمليات العسكرية التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان ، إنما الغرض منها هو استرجاع المديريات التى كانت سابقاً تحت حكم مصر ، وليس مبعث هذه العمليات العسكرية أية نوايا عدائية نحو الحبشة ، وبمقتضى التعليمات الصادرة إليه لا تعارض الحكومة البريطانية فى الاعتراف بتخطيط الحدود الحبشية بين خطى عرض عشرة وخمس عشرة درجة شمالا مما لا يتجاوز منطقة النفوذ التى أعطيت لإيطاليا فى بروتوكول ١٥ أبريل ١٨٩١ ، بل إن الحكومة البريطانية كما استمرت التعليمات تقول — مستعدة تماماً للموافقة على امتداد آخر للحدود (الحبشية) حتى تصل إلى ذلك الجزء من النيل الأزرق الذى يقع بين كركوج وفامكة ، إذا اتضح أن هذا الامتداد ضرورى فى نظير الحصول على محالفة منليك وتعاونه ضد الدراويش مع الحكومة البريطانية ولكن هذه المسألة بالذات — امتداد الحدود — إنما تتعلق بدرجة كبيرة بالمصالح المصرية . وفى الختام طلبت التعليمات من « رينل رود » أن يتبع فى هذه المفاوضة ، الإرشادات والنصائح والمعلومات التى يزوده بها اللورد كرومر فى القاهرة قبل قيام البعثة .

وتألفت البعثة من جملة أعضاء يهمنا أن نذكر منهم الكابتن الكونت جليخن (Gleichen) الذى نشر كتاباً عن هذه البعثة فى سنة ١٧٨٩ ، وكان من قسم المخابرات بوزارة الحرب البريطانية والكولونيل « ونجت » ، رئيس المخابرات العسكرية فى الجيش المصرى ، وأما ترجمان البعثة ، فكان « واللدو هيمانوت » (Waldo Heimanaut) أحد الأحباش من شوى المقيمين بالقاهرة .

غادرت البعثة الإسماعيلية إلى عدن بطريق البحر فى فبراير ١٨٩٧ ، ومن عدن وصلوا بحراً إلى زيلع فى ٢٠ مارس ١٨٩٧ ، وبعد عشرة أيام كانوا قد بلغوا (جلديسا) (Gyildeissa) ، وهى محطة جمركية بينها وبين هرر أربعون ميلا . وهرر هذه كانت مقر الرأس ماكونن وقاعدة مقاطعة هرر التى تخضع له . وكان الرأس ماكونن يحكم هرر منذ أن انتهى حكم أميرها المستقل الأمير

عبد الله ابن الأمير محمد عبد الشكور والذى تسلم الحكم فيها بعد جلاء المصريين منها فى ١٨٨٥ . وقد ذكرنا أن منليك الثانى ملك شوى ضمها إلى الحبشة بعد ذلك بعامين (١٨٨٧) . وغادرت البعثة هرر فى ٨ أبريل ١٨٩٧ فوصلت أخيراً إلى أديس أبابا فى ٢٨ أبريل ١٨٩٧ .

وفى أول مقابلة للبعثة مع الإمبراطور (أو نجاشى النجاشية) منليك الثانى يوم ٢٨ أبريل نفسه ، أبلغه « رينل رود » أن ملكة بريطانيا انتهزت فرصة مرور ستين سنة على اعتلائها العرش البريطانى فأوفدته « أى رينل رود » فى بعثة خاصة إلى الإمبراطور يحمل إلى جلالته رسالة ود وصداقة وتأكيد لنوايا بلاده السلمية ، ولرغبة صادقة فى أن تسود العلاقات الطيبة بين بلدى جلالتها والإمبراطور . ثم سلم منليك رسالة من الملكة فكتوريا ، وأخرى من الخديو عباس ، وثالثة من بطريق الأقباط فى مصر .

وحضر المقابلة إلى جانب رجال الإمبراطور ومستشاره الخاص ، وكان سويسرياً يدعى « إلج » (Ilg) ، أعضاء البعوث الأجنبية ، ومنهم بعض من ذكرت الشائعات أسماءهم قبيل قيام البعثة إلى الحبشة : مثل « بونفالو » والبرنس هنرى دورليان ، الفرنسيين ، وليونتيف الروسى .

وعرف « رينل رود » أن البعثة الفرنسية برئاسة — كلوشيت — قد وصلت إلى أديس أبابا قبل وصوله هو بأسابيع قليلة ، وأن كلوشيت — لا يزال يعيد تنظيم حملته فى مكان بعيد بمسافة ساعتين أو ثلاث ساعات فقط من أديس أبابا استعداداً لاستئناف الزحف صوب النيل حتى يقابل الحملة التى يقودها « مارشان » وتزحف من الغرب .

وعرف « رينل رود » كذلك أن الخليفة عبد الله أوفد بعثتين إلى أديس أبابا . ومع أن « رينل رود » لم يستطع معرفة الغرض من هذه البعوث على وجه التحقيق ، فقد كان المفهوم أن الغرض منها هو إنشاء الصلات الودية مع منليك ، فى الوقت الذى كان متوقعاً فيه أن يستأنف المصريون والإنجليز زحفهم جنوب دنقلة . وعرف — رينل رود — أن منليك اتخذ موقف الحياد ، فأجاب بأنه لا يرغب فى تجديد الحرب والعداء ضد المهدية ولكنه لا يريد فى الوقت نفسه أن يعد بمساعدة الخليفة . وقد تحددت إقامة البعثة السودانية أثناء وجودها

فى أديس أبابا ، فنزلت فى منزل أبونا متاؤس القبطى ، ومنعت من الاتصال بأحد . وكان رئيس البعثة الثانية محمد عثمان ودحاج خالد العمرانى .

وتعددت المقابلات بين منليك و — رينل رود ، وأوضح « رينل رود » أن حكومته تريد « تنظيم » الحدود الشرقية وحماية مصالح بريطانيا التجارية . وفيما يتعلق بالمصالح المصرية الوصول إلى تفاهم مع منليك بشأن بعض الأراضى . وأن الحبشة عليها بموجب المعاهدة المبرمة فى ٣ يونية ١٨٨٤ مع الأميرال هويت (Hewett) أن تحيل على الحكومة البريطانية وليس على أحد سواها كل النزاعات التى تنشأ بينها وبين مصر . وعندما اعترض منليك بأن بريطانيا أحضرت الطليان إلى مصوع ، أى أنها المسئولة عن احتلالهم مصوع فى فبراير ١٨٨٥ ، فوضعت بذلك « كما قال منليك » الطليان بين الأحباش والبريطانيين أنفسهم ، نفى « رينل رود » أن بريطانيا مسئولة عن ذلك ، لأن احتلال مصوع إجراء قامت به دولة أوربية مستقلة ليس لأحد سلطان عليها ، هذا من جهة ؛ ولأن مصر لم يكن فى وسعها وقف هذا الاحتلال وقتئذ ، من جهة أخرى ، وليس للحكومة البريطانية أى حق فى معارضته . وإلى جانب هذا فإن احتلال الطليان لمصوع ليس من شأنه أن يلغى أو أن يضعف المعاهدة القائمة بين إنجلترة والحبشة ؛ بدليل أن الحبشة لا تزال تحتل إقليم بوغوص الذى احتلته بناء على هذه المعاهدة . ولذلك فإن الحكومة البريطانية متمسكة كذلك بحقها فى تسوية أى نزاع يقوم بين الحبشة ومصر . وإذا كان هناك اعتراض آخر بأن إنجلترة قبلت تفسير إيطاليا لمعاهدة (أتشيالى) المبرمة بين الطليان ومنليك فى ٢ مايو ١٨٨٩ ، فالذى حدث هو أن الحكومة البريطانية قبلت نص المعاهدة بالصورة التى أبلغها لها الطليان ، ولم تعلم إلا مؤخراً أن حكومة الحبشة ترفض الاعتراف بأى تفسير لا يستند على النصوص الأمهرية للمعاهدة . وذلك كان السبب فى أن الحكومة البريطانية عندما أرادت النظر فى رسم الحدود بين الحبشة والصومال البريطانى ، أبلغت رغبتها هذه إلى منليك عن طريق الحكومة الإيطالية التى فهمت — وعلى خلاف ما اتضح أخيراً — أنها السبيل الصحيح والوسيط بين الحبشة والحكومات الأجنبية بمقتضى معاهدة (أتشيالى) . ومع ذلك فقد اعتبرت الحكومة الإنجليزية بعد أن اتخذت هذه الخطوة أن مسألة الحدود قد

سويت . ونفى منليك أن أحداً أبلغه رغبة الحكومة البريطانية هذه .

وتحدث « رينل رود » مع منليك فى مسائل التجارة — ومعاملة الإنجليز معاملة الدولة الأكثر رعاية ؛ ثم فى مكافحة وإلغاء تجارة الرقيق ؛ ومنع مرور الأسلحة والذخائر من أراضيه إلى الأماكن التى تنشط فيها تجارة الرقيق ، مثل السودان . وقد وعد منليك برعاية مصالح الإنجليز التجارية ومكافحة تجارة الرقيق فى بلاده ، ومنع مرور الأسلحة إلى السودان ، حيث قال إن الدراويش هم أعداؤه كما أنهم أعداء الإنجليز . وتحدث « رينل رود » معه عن بعثة — « كلوشيت » . وعندئذ نفى منليك أنها تحمل سلاحاً وذخيرة لأغراض غير الصيد والقنص . ثم طلب منليك من ناحيته — وكما فعل ذلك أيضاً الرأس ماكونن — أن يسمح الإنجليز بمرور الأسلحة من زيلع إلى الحبشة . فوعد « رينل رود » أن تجيز حكومته ذلك إذا وافق الفرنسيون على أن معاهدتهم مع الإنجليز فى ٢/٩ فبراير ١٨٨٨ بشأن تحديد مناطق النفوذ على خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال ، تجيز ذلك . وأشار « رينل رود » إلى أن الإنجليز فى الوقت نفسه يؤدون خدمة جليلة لمنليك بإغلاق زيلع فى وجه القبائل المعادية له والتى كانت فى حرب معه ، فلم تحصل على أية إمدادات من زيلع .

وأما فيما يتعلق برسم الحدود الحبشية عموماً ، ومطالب الإنجليز بشأن حدود الصومال البريطانى الملاصق للصومال الفرنسى من جهة ، والحدود بين مصر (والسودان) والحبشة ، فإن « رينل رود » لم يلبث أن اكتشف أن منليك أصدر منشوراً إلى كل الدول — قال « رينل رود » إنه لم يره إطلاقاً — يدعى فيه حقوقاً واسعة تشمل امتلاك نصف مساحة الصومال البريطانى ، وكل الأراضى الممتدة غرباً إلى النيل ، بشكل يعيد تأسيس مملكة أثيوبيا القديمة . ووجد « رينل رود » أن الأراضى التى توافق حكومته على إعطائها لمنليك فى السودان وصوب النيل الأزرق — وذلك فى نظير عقد محالفة صريحة معه — تقل كثيراً عن « التوسع » الذى يريده منليك فى هذه الجهات أو فى الصومال . وعلى ذلك فقد رأى « رينل رود » من الحكمة تأجيل كل المسائل المتعلقة برسم الحدود فى هذا الجانب الغربى إلى ما بعد استرجاع الخرطوم وتأسيس السيطرة المصرية فى حوض النيل . وفى ١٤ مايو ١٨٩٧ ، وهو يوم توقيع المعاهدة ، فى أديس

أبابا ، كتب « رينل رود » إلى « سولسبرى » : « إنه إذا حصل أن تقرر إعادة الاستيلاء على أم درمان ، وقام أسطول قوى من البواخر بأعمال الرقابة فى امتداد النيل الطويل الذى يجرى بدون عقبات من الخرطوم إلى فاشودة ، فسوف يكون لدينا تلك القوة الأدبية التى تسندنا عند بيان مطالبنا ومطالب مصر فى عبارات واضحة صريحة ، الأمر الذى نفتقده الآن تماماً » .

وفى ١٤ مايو ١٨٩٧ أمكن إذاً توقيع معاهدة أديس أبابا . وفى اليوم التالى (١٥ مايو) غادرت البعثة أديس أبابا ، فوصلت هرر فى ٣١ مايو ، حيث بقيت بها بضعة أيام لإنهاء بعض المسائل المعلقة بالمفاوضة والاتفاق مع الرأس ماكونن ثم غادرت البعثة هرر فى ٤ يونية ١٨٩٧ فوصلت إلى زيلع فى ١٤ يونية . فأبحرت منها إلى عدن ثم إلى السويس ، وبور سعيد . وواصل « رينل رود » السفر إلى لندن .

وتتألف معاهدة أديس أبابا من ست مواد . تنص المادة الأولى : على أن يكون لدى كل من الطرفين المتعاقدين مطلق الحرية فى المجىء إلى أراضى الطرف الآخر والذهاب منها والتجارة فيها ، ولكن يمتنع على أية عصابات مسلحة عبور الحدود من الجانبين إلا بتصريح سابق من السلطات المختصة . وفى المادة الثانية أرجئ تخطيط الحدود بين مستعمرة الصومال البريطانى والحبشة إلى اتفاق ينتهى إليه « رينل رود » مع الرأس ماكونن ، بتبادل المذكرات التى تلحق بالمعاهدة وتكون جزءاً منها ؛ وفى المادة الثالثة يبقى طريق القوافل بين زيلع وهرر والمار بجلديسة مفتوحاً على امتداده لتجارة البلدين ؛ وفى المادة الرابعة يعامل نجاشى الحبشة رعايا بريطانيا ومستعمراتها فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب المحلية معاملة رعايا الدول الأخرى فى كل المزايا التى ينالها هؤلاء ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، تمر كل السلع والمواد المخصصة للحبشة من ميناء زيلع من غير أن تدفع عليها أية ضريبة بمجرد أن يقدم النجاشى طلباً بذلك ؛ وفى المادة الخامسة ، تجيز الحكومة البريطانية مرور الأسلحة والذخائر المخصصة لإمبراطور الحبشة فى أراضيها على أن يخضع ذلك للشروط المنصوص عليها فى القرار العام الذى اتخذه مؤتمر بروكسل فى ٢ مايو ١٨٩٠ . وفى المادة السادسة يتعهد منليك قبل جلالة ملكة بريطانيا بأن يمنع بكل ما يملك من قوة

مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وكل أملاكه إلى المهديين الذين يعلن أنهم أعداء إمبراطوريته .

وفى هرر أمكن توقيع اتفاق مع الرأس ماكونن فى ٤ يونية ١٨٩٧ ألحق بالمعاهدة وذلك بشأن تعيين الحدود بين الصومال البريطانى والحبشة ، فى صورة خطابين متبادلين من « رينل رود » والرأس ماكونن .

وهكذا تكون بعثة « رينل رود » نجحت فى تحقيق ما كان مرجواً منها . فاستطاعت أن تزيل كل سوء تفاهم بين بريطانيا ومنليك بسبب موقف الأولى من معاهدة « أتشيالى » ومؤازرتها للطليان فى مشروعاتهم التوسعية فى إرتريا . وتعهد منليك بعدم مساعدة المهديين ، وأعلن أنهم أعداؤه ؛ كما سويت حدود الصومال البريطانى ، وأمكن اتخاذ الأهبة لتسوية المشاكل الحدودية المنتظر أن تنشأ بين السودان والحبشة عند تقرير استئناف الزحف إلى الجنوب — بعد نقله — لاسترجاع السودان .

ومع ذلك فإن البعثة لم تكن موفقة فى مسعاها لوقف نشاط البعثات الفرنسية أو وقف زحفها غرباً . ذلك أن الفرنسيين استطاعوا أن يصلوا بحملتهم بقيادة « بونشامب » وكان « كلوشيت » قد توفى أثناء ذلك — إلى ملتقى السوباط بالأجوبا (Ajuba) فى أواخر ديسمبر ١٨٩٧ على مسافة مائة ميل فقط تقريباً من فاشودة . ولكن لم يكن لدى الحملة الوسائل التى تستطيع بها عبور الأنهر ، وكان الجوع يفتك بها ، فاضطرت إلى النكوص على أعقابها. ولكن لم تلبث أن تجددت المحاولة فاستطاع الفرنسيون أن يصلوا بقيادة الضابط « فافر » (Faivre) الذى خلف « بوشامب » ومعهم قسم من جيش منليك نفسه بقيادة الدجاج تساما (Dedjaz Tessama) الوصول إلى النيل يوم ٢٢ يونية ١٨٩٨ أى قبل وصول « مارشان » إلى فاشودة بثلاثة أسابيع فقط . وكان مع الحملة أحد الروس فى أديس أبابا (ويدعى أرتامانوف Artamanoff) — . وحملة « تساما » هذه جزء من المحاولات الواسعة التى أراد بها منليك توسيع حدوده نحو حوض النيل وتثبيتها .

وعلاوة على ذلك فإنه قبل وصول بعثة « رينل رود » إلى أديس أبابا بأيام قليلة كان « لجارد » (Lagarde) باسم الجمهورية الفرنسية قد أبرم

اتفاقاً مع منليك فى أديس أبابا فى ٢٢ مارس ١٨٩٧ بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الفرنسى والحبشة ومنع أية دولة أجنبية من التداخل فى منطقة النفوذ الفرنسى والتسليم بحق الحبشة فى الحصول على الملح من بحيرة « أسال»(Assal) .

وكان هذا النشاط الفرنسى بالزحف على حوض النيل الأعلى من ناحية الحبشة (بعثات كلوشيت ، بونشامب ، فافر) من جهة . وبالزحف عليه كذلك من ناحية الكونغو الفرنسية والأوبانجى العليا من الغرب (بعثة مارشان ، وليوتار) من جهة أخرى السبب الرئيسى فى تقرير الحكومة البريطانية استئناف الزحف من دنقلة وسبق الفرنسيين فى الوصول إلى فاشودة ، واسترجاع كل أقاليم السودان المصرى .

د ـ حملة النيل : أم درمان :

عقب انتهاء تجريدة دنقلة ، ذهب كتشنر إلى إنجلترة ، فى مايو ١٨٩٧ لينال موافقة حكومته على استئناف عملية الزحف جنوب دنقلة . وكان كل ما يبغيه أن تأذن له حكومته بالزحف فوراً حتى يصل إلى فاشودة قبل وصول « مارشان » إليها ، لأنه كان يخشى إذا سبقه ـ مارشان ـ فى توطيد أقدامه أقدامه فى فاشودة ، أن يتعذر إخراجه من حوض النيل الأعلى من غير قيام حرب بين إنجلترة وفرنسا . ونال كتشنر موافقة اللورد « سولسبرى » . ورجع إلى القاهرة ، وكان عليه أن يختار لاستئناف العمليات العسكرية : إما أن يزحف على الطريق الذى اتبعه (طابور الصحراء) المشهور فى سنة ١٨٨٤ من كورتى إلى المتمة ؛ أو على الطريق من سواكن إلى بربر ؛ أو أن يعبر صحراء النوبة من كورسكو أو وادى حلفا إلى أبى حمد. واستقر رأى كتشنر على مد السكة الحديد عبر الصحراء من وادى حلفا إلى أبى حمد حيث إنه اختار هذا الطريق لزحفه المنتظر . وكان كتشنر قد أبقى معظم الجيش فى دنقلة ، ومنذ يناير ١٨٩٧ كان قد بدأ يستخدمه فى بناء السكة الحديد .

وغادر كتشنر القاهرة فى ٨ يوليو ١٨٩٧ لتولى قيادة العمليات . فبلغ مروى التى اتخذ منها مركزاً له ، ثم غادرها فى ٢٩ يوليو قاصداً إلى تخوم أبى حمد لطرد الدراويش منها ، وكانوا بقيادة « محمد الزين » . وفى ٧ أغسطس

وقعت معركة أبي حمد التي انهزم فيها الدراويش وأسر قائدهم . وأخلى الدراويش بربر متقهقرين إلى شـندي ، فاحتل الجيش الزاحف بربر في ٦ سبتمبر ، وفي ٣١ أكتوبر ١٨٩٧ وصل خط السكة الحديد إلى أبي حمد وخرج الدراويش في جيش كبير (حوالي العشرين ألفاً) لمنازلة جيش السردار عند العطبرة ، وكان السردار كتشنر قد أخذ شندي في ٢٦ مارس ١٨٩٨ ، فتلاقى الجيشان في واقعة العطبرة في ٨ أبريل ، وانهزم الدراويش ، وأبلى الجيش المصري وجنوده وضباطه من المصريين والسودانيين ، وقوات الإنجليز التي معهم بلاء حسناً . وقتل من الدراويش حوالي الثلاثة آلاف وبلغ عدد الأسرى حوالي الألفين « وقد كان هذا الظفر أحسن تمهيد لفتح السودان » .

وعاد السردار إلى بربر فبلغها في ١٤ أبريل ١٧٩٨ — وكان أثناء انتظار ارتفاع مياه النيل لاستئناف الزحف أن وصلت الأخبار التي تروجها الشائعات بأن النجاشي منليك الثاني متصل اتصالا وديًّا بالخليفة عبد الله — ومما تجب ملاحظته أن هذه الشائعات كانت بعد معاهدة أديس أبابا المعروفة بحوالي السنة — ، وأن قوات حبشية تتقدم صوب الرصيرص على النيل الأزرق ، وأنها وصلت إلى (بني شنغول) ؛ وأن بعض الرسل جاءوا من الحبشة إلى أم درمان ومعهم راية فرنسية ليحملها جيش الخليفة في المعركة ؛ والأهم من هذا كله أن « مارشان » قد دخل إقليم بحر الغزال ، وأنه مستمر في زحفه صوب فاشودة .

وقرر كتشنر التقدم دون إمهال بمجرد أن تم استعداداته . وفي ٢٤ أغسطس ١٨٩٨ بدأ الزحف . وكان معروفاً أن الخليفة يحشد كل قواته (حوالي ٥٠,٠٠٠) عند أم درمان . ولم يلق الجيش الزاحف مقاومة عند شلال السبلوقة ، حيث كان في استطاعة الدراويش لو أرادوا الالتحام مع الجيش المصري الإنجليزي في معركة قد تسبب لهذا الجيش الزاحف خسائر غير طفيفة وتعوق تقدمه . ولكن الدراويش آثروا إخلاء الشلال وانتظار العدو في سهول (كرري) لاعتقادهم أن النصر مكتوب لهم في هذا المكان . فاجتاز الجيش الزاحف مضيق السبلوقة . وتجاوز جبل كرري ، دون أن يتصدى أحد لمقاومته . وكان الخليفة قد خرج بجيشه في ٣١ أغسطس من أم درمان إلى ساحة العرض (أو العرضة) الواقعة إلى الغرب — فغادر هذا المكان في أول سبتمبر قاصداً مقابلة العدو . وفي فجر

يوم ٢ سبتمبر ١٨٩٨ وقعت معركة أم درمان الفاصلة . اشترك فى هذه المعركة من قواد الخليفة : عثمان دقنة ، ويعقوب أخو الخليفة ، وعثمان شيخ الدين ابنه ، وانهزم الدراويش بعد أن قاموا بهجمات ثلاث كبيرة فى ضحى النهار نفسه . وفر الخليفة ورجال حكومته ، ومن هؤلاء عثمان دقنة ، والخليفة على ودحلو ، والخليفة محمد شريف ، ويونس الدكيم ، وعثمان شيخ الدين وغيرهم . وأما أخوه يعقوب فقد قتل فى المعركة . ودخل كتشنر أم درمان بعد فرار الخليفة بساعة . وبذلك انتهت « دولته » .

لقد ظل مطارداً أكثر من سنة بعد هذه الواقعة ، وذلك فى فيافى كردفان حتى تمكن السير ريجنالد ونجت ، من مفاجأته عند (منهل جديد) ، وفى المعركة التى دارت فى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ قتل الخليفة عبد الله وأكثر أمرائه وأما الباقون ومنهم يونس الدكيم وعثمان شيخ الدين فقد وقعوا فى أسر الحكومة . وأخيراً وقع عثمان دقنة فى أسر الحكومة وكان قد فر من (منهل جديد) عندما شعر بالهزيمة إلى جهة سواكن وذلك فى ١٨ يناير ١٩٠٠ .

وكان بعد واقعة أم درمان بيومين أن رفع كتشنر يوم ٤ سبتمبر ١٨٩٨ العلمين المصرى والإنجليزى جنباً إلى جنب على بقايا سراى الحكومة المتخربة فى الخرطوم ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أبلغت الحكومة المصرية أن « لإنجلترة حق الاشتراك فى السودان بما ضحت فيه من المال والرجال » ، وهو البلاغ الذى مهدت به الحكومة البريطانية لعقد الاتفاق الثنائى لإدارة السودان (فى ١٩ يناير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩) على نحو ما سيأتى ذكره فى موضعه .

غير أن مشاكل استرجاع السودان لم تنته بهزيمة الخليفة عبد الله فى واقعة أم درمان وإنهاء « دولته » المزعومة ، بل بقى على كتشنر واجب آخر ، لا يقل عن هزيمة الخليفة ، هو الوصول بأقصى سرعة إلى فاشودة ، عندما بلغه قبل بلوغ الحملة أم درمان » ، أن جيشاً من البيض جاء من الجنوب فاحتل فاشودة . وأن الخليفة أرسل سرية من أنصاره . . . لطرده منها » ثم تأكد هذا الخبر بعد الدخول إلى أم درمان .

هـ — حادث فاشودة .

غادر « كتشنر » الخرطوم فى ١٠ سبتمبر ١٨٩٨ بطريق النيل الأبيض فوصل إلى خارج فاشودة فى ٢١ سبتمبر . ووجد أن « مارشان » قد سبقه فعلا إلى احتلالها منذ ١٠ يوليو ورفع العلم الفرنسى عليها . وفى ٢٢ سبتمبر رفع كتشنر — العلم المصرى على بقعة تبعد نحو مائتى (٢٠٠) ياردة عن العلم الفرنسى شمالا . وبدأت من ثم الأزمة بين إنجلترة وفرنسا ، وهى أزمة حادث فاشودة التى نالت شهرة كبيرة فى ذلك الحين ، والتى لا تزال لها أهميتها فى تاريخ استرجاع السودان .

وأهمية حادث فاشودة تنحصر : (أولا) فى أنه كان أحد مظاهر المنافسة الشديدة وقتئذ بين إنجلترة وفرنسا على الاستعمار فى أفريقية عموماً وعلى تأسيس مناطق النفوذ فى حوض النيل الأعلى خصوصاً ، على حساب حكومة الدراويش أو على أنقاض هذه الحكومة بمجرد زوالها ، وهى كذلك مظهر من مظاهر النزاع الفرنسى — الإنجليزى فى المسألة المصرية . عندما عارضت فرنسا الاحتلال فى مصر . وأرادت من إرسال «مارشان» إلى النيل عند فاشودة إثارة المسألة المصرية والضغط على بريطانيا بالدرجة التى تجعلها تقرر إنهاء الاحتلال والجلاء من مصر .

ووجه الأهمية الثانى فى حادث فاشودة ، أن الاصطدام الذى وقع بين الإنجليز والفرنسيين بسبب هذا الحادث أثار على نطاق واسع مسألة حقوق السيادة للفصل أولا فيما إذا كان الخليفة عبد الله قد أنشأ دولة لها كل حقوق السيادة على الأراضى الداخلة فى نطاقها . وعلى فرض أن الأمر كذلك ، فيما إذا كانت بعض هذه الأراضى قد بقيت ضمن أملاكه أو أنها خرجت من حوزته فعلا ، وبذلك صارت أرضاً لا يملكها أحد أو ملكاً مباحاً (Res Nullius) .

ثانياً : للفصل فيما إذا كانت نظرية الملك المباح هذه إنما تنطبق على كل السودان بما فى ذلك الأقاليم موضع النزاع فى حوض النيل الأعلى وبحر الغزال ، على اعتبار أن « دولة » ما لم ينشئها المهديون إطلاقاً ، ولا وجود فى عرف القانون الدولى لكيان خاص بهم ، وأن السودان قد صار ملكاً مباحاً بمجرد أن أخلاه المصريون وانتهت حكومتهم منه ، ففقدوا بذلك حقوق السيادة التى لهم على هذه الأقطار .

ثالثاً : أو فيما إذا كان لا يمكن بتاتاً اعتبار السودان ملكاً مباحاً ، (Res Nullius) أو أرضاً متروكة (Res Derelicta)، لأن المهدية حركة ثورية اغتصبت السلطة من الحكومة الشرعية فى البلاد ، وأن اتفاقاً ما لم يحصل بين هذه الحكومة المنسحبة (مصر) وبين الثورة بعد نجاحها ، مما يؤدى معنى الاعتراف بها ، ويضفى عليها صبغة الشرعية . وأن كل الأثر الذى ترتب على إخلاء المصريين للسودان ، أن حقوقهم فى السيادة عليه صارت معطلة معه فقط ، ولا معدى عن استئناف ممارستها « تلقائياً » بمجرد زوال الأسباب المعطلة لها — وفى هذه الحالة زوال المهدية وإنهاء حكم الخليفة من السودان .

رابعاً : وأخيراً ، فيما إذا كانت مصر قد عادت فقط تمارس حقوقاً فى السيادة على السودان بسبب استرجاعها لهذه البلاد نتيجة للعمليات العسكرية التى انتهت بالفتح الجديد . ومعنى هذا أن السيادة التى كانت لمصر على السودان قد انتهت فعلا بمجرد إخلائها له ، سواء اعتبرنا أن المهدية أقامت دولة فى السودان ، أم أن السودان بقى ملكاً مباحاً ؛ واستناداً على حق الفتح هذا يحق لبريطانيا حينئذ وهى التى ساهمت بالرجال والمال فى استرجاع السودان أن تمارس هى الأخرى بالاشتراك مع مصر (أو بتعبير أدق مع الباب العالى صاحب السيادة الشرعية على مصر) حقوقاً فى السيادة على السودان .

تلك إذاً كانت المسائل التى أثارها حادث فاشودة . وهى مسائل سوف تتضح الإجابة عليها من دراسة تفاصيل الحادث نفسه .

فقد بدأت فرنسا — ووزير خارجيتها — هانوتو — فى غضون ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ بأن رفضت فكرة أو نظرية (الملك المباح) . وأكدت أن حقوق السيادة التى للخديو وللسلطان لا زالت قائمة بالرغم من إخلاء السودان . وكان على هذا الأساس أن عارضت فرنسا المعاهدة الإنجليزية الكونغولية (فى ١٢ مايو ١٨٩٤) وكان على هذا الأساس كذلك أن بقيت فرنسا معترفة بحقوق السيادة التى للخديو (والباب العالى) فى أقاليم النيل الأعلى عندما تقررت فى نوفمبر ١٨٩٤ بعثة « ليوتار » . فقال « هانوتو » فى خطاب له أمام مجلس الشيوخ الفرنسى فى ٥ أبريل ١٨٩٥ ، وذلك فى معرض الكلام عن اعتراض إنجلترة على توغل الفرنسيين فى بحر الغزال ومحاولتهم الوصول إلى النيل الأعلى : « عندما يحين الوقت

للفصل فى مصير هذه الأراضي البعيدة نهائيًّا ، أعتقد ، فيما يتعلق برأيى الخاص أنه بينما نحصل على احترام حقوق السلطان والخديو وبينما نحتفظ لكل إنسان بما يخصه حسب الأعمال التى قام بها ، تستطيع أمتان عظيمتان (إنجلترة وفرنسا) العثور على الصيغة المناسبة التى يمكن بها التوفيق بين مصالحهما » .

ولكن فى السنوات التى تلت ١٨٩٥ لم تلبث أن تغيرت السياسة الفرنسية تغييراً كبيراً عندما شهد الفرنسيون الإنجليز يتوغلون فى أراضى أوغندة وأنيورو من جهة ، ويعقدون المعاهدات مع البلجيكيين — كما رأينا فى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ الخاصة بتأجير حاجز لادو لولاية الكونغو الحرة — ومع الطليان ، الذين احتلوا كسلا (يوليو ١٨٩٤) : ثم قرروا إرسال حملة دنقلة لمحاولة الوصول إلى النيل الأعلى من الشمال بدلا من الزحف إليه من أوغندة على نحو ما كان يتوقع الفرنسيون : فدل ذلك كله على أن الإنجليز تارة يعتبرون السودان « ملكاً مباحاً » لا حقوق لأحد فى السيادة عليه ، وتارة يتمسكون بحقوق السيادة التى لمصر وللباب العالى عليه ، ليخدموا فى كلا الحالين مصالحهم ، هم أنفسهم وليعطلوا المصالح الفرنسية . فقر الرأى فى فرنسا حينئذ على أن يكون لها نصيب فى اقتسام هذه الأملاك التى أخلاها المصريون فى السودان . وفى ضوء هذه الاعتبارات إذاً صدرت التعليمات النهائية فى ٢٤ فبراير ١٨٩٦ إلى « مارشان » .

وعندما ثارت أزمة ١٨٩٨ ، استند الفرنسيون فى رفع العلم الفرنسى فى فاشودة على نظرية الملك المبـــاح . وكان « هانوتو » نفسه « وقد عاد إلى وزارة الخارجية ، يؤيد هذه النظرية .

على أن اعتبار السودان المصرى (ملكاً مباحاً) يحق لفرنسا أن تقتطع لنفسها ما تشاء من أقاليمه — وكان هذا من أسباب إرسال « مارشان » إلى إقليم بحر الغزال والنيل الأعلى — اقترن باعتبار آخر ، هو أن نجاح « مارشان » فى الوصول إلى فاشودة قبل الإنجليز الذين استطاع أحد ضباطهم « الماجور أوين » رفع العلم البريطانى على « وادلاى » فى فبراير ١٨٩٤ فى الظروف التى عرفناها ، ولو أنه مالبث حتى بارحها ولكن كان من المنتظر أن يحاول — الكولونيل « كولفيل » رئيس الإدارة فى محمية أوغندة أن يزحف صوب الشمال — نقول إذا نجح « مارشان » فى الوصول إلى فاشودة فإن ذلك من شأنه إثارة المسألة

المصرية ، وإعطاء فرنسا الفرصة لإجبار الإنجليز عن أن يعيدوا النظر فى أمر احتلالهم لمصر . ولقد أوضح هذا الاعتبار « مارشان » نفسه عندما طلبت إليه حكومته أن يضع مذكرة عن مشروع بعثته، فكان مما جاء فى مذكرة له بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٩٥ فى هذا الموضوع : ولو أنه ليس منطقياً أن يهدف الفرنسيون من نشاطهم لمد نفوذهم إلى النيل . إلى ضم السودان المصرى ، لأن فرنسا أيدت دائماً حقوق الخديو ضد ادعاءات البريطانيين فى وادى النيل ، إلا أن تحقيق المشروع الفرنسي سوف يكون له تأثير ضمان مشترك لإعادة الأراضى التى كان يتألف منها السودان المصرى إلى مصر . ذلك أن إنجلترة سوف تجد نفسها مرغمة على عقد مؤتمر أوروبى لبحث مسألة وادى النيل بأكملها من أجل الوصول إلى حل ودى لها . ومن الطبيعى أن تطرح على بساط البحث كذلك مسألة الجلاء من مصر ذاتها. كأمر من الطبيعى أن ينظر فيه المؤتمر عند بحث مسألة السودان .

تلك الاعتبارات إذاً هى التى تفسر نشاط « ليوتار » حاكم الأوبانجى العليا ، الذى عاد من إجازته فى باريس إلى الأوبانجى بعد بضعة شهور ليبدأ نشاطه . فاحتل « زميو » فى ١٠ يوليو ١٨٩٥ ، وكسب ثقة الأهالى ، وشرع يتوغل صوب بحر الغزال ، فوصل إلى (طمبوره) فى فبراير ١٨٩٦ وعقد معاهدة مع سلطانها ، ثم اتجه إلى ديم الزبير ليفتح طريقاً إلى بحر العرب ؛ وبذلك يكون « ليوتار » قد تجاوز حوض الكونغو ودخل فى الأقاليم المصرية فى بحر الغزال .

وتلك الاعتبارات كذلك تفسر نشاط « مارشان » الذى غادر فرنسا فى ٢٥ يونية ١٨٩٦ إلى الكونغو الفرنسية فوصل إلى (لوانجو) فى ٢٢ يوليو وقصد إلى (برازافيل) على نهر الكونغو وتتبع مجرى النهر فى سير شاق حتى وصل مريضاً إلى (لوديما) فى ٢٥ سبتمبر وتبعد هذه مسافة خمسين كيلومتراً عن (برازافيل) — ثم غادرها فى أول مارس ، فوصل إلى (بنجوى) فى أول أبريل وهناك كان ينتظره مندوب من قبل « ليوتار » . وفى ٣ أغسطس ١٨٩٧ وصلت البعثة إلى (زميو) . وكان « ليوتار » قد فتح طريقين أحدهما إلى الشرق وهو طريق زميو — طمبورة ، والآخر إلى الشمال وهو الموصل إلى ديم الزبير التى

احتلها « ليوتار » في ١٧ أبريل ١٨٩٧ . ولذلك كان أمام « مارشان » أن يختار واحداً من هذين الطريقين . فاختار — وذلك بمشورة « ليوتار » أيضاً — طريق زميو . وفي ٨ أغسطس اعتلى — أمبومو — أحد فروع الأوبانجى (من روافد الكونغو) ويمر في إقليم بحر الغزال . فوصل إلى (إدا) (Ida) في ١٢ سبتمبر . وأسست الحملة (أو البعثة) ثلاث محطات أو مراكز في (كود جالى) (Kodjalé) ؛ و(الشلالات) (Rapides) ، وفور ديزيه (Fort-Desaix) وهي الآن معروفة باسم واو على أحد فروع بحر الغزال . وأسست البعثة خلال الشهور الأخيرة من عام ١٨٩٧ عدة محطات في المنطقة بأسرها ؛ في (ديابرى) (Diabéré) ، (أوم بيا) (M'Bia) ، (أياك) (Ayak) ، (رمبك) (Rumbek) (جور غطاس) (Djour-Shattas) ، مشرع الرق (الريك) . وفي ٤ يونية ١٨٩٨ غادر « مارشان » فور ديزيه أو واو ، ودخل مياه نهر النيل نفسه في ٤يوليو . وفي ١٠ يوليو ١٨٩٨ وصل إلى فاشودة .

وكان « مارشان » عند وصوله إلى فاشودة يتوقع أن يجد في انتظاره البعثة الفرنسية الزاحفة مع الأحباش ، فبعث بأحد أعوانه « باراتييه » (Baratier) مع الباخرة (فيدهرب) (Faidherbe) على السوباط والجوبا حتى وصل إلى نقطة تبعد مسافة ٢٠٠ كيلومتر من (الناصر) حيث علم بوصول الضابط الفرنسي « فافر » والكولونيل الروسي « أرتمانوف » مع جيش الأحبـــاش بقيادة « دجاج تساما » إلى ملتقى النيل بالسوباط في ٢٢ يونيه ١٨٩٨ . وقد عاد « باراتييه » إلى فاشودة في ١٤ سبتمبر .

ولكن قبل عودة « باراتييه » بهذه الأنباء المزعجة ، كان « مارشان » قد اشتبك مع الدراويش في مناوشات في ٢٥ أغسطس١٨٩٨ ، ارتد الدراويش بعدها إلى رنك (أو رنغ) على النيل الأبيض . وذلك أن الخبر كان قد وصل الخليفة عبد الله بأن « جيشاً من البيض جاء من الجنوب فاحتل فاشودة » فأرسل « سرية من أنصاره في وابورين وأحد عشر مركباً ومدفعاً بقيادة سعيد صغير الجعلي لطرده منها » . فوصلت السرية تجاه فاشودة صباح ٢٥ أغسطس فوجدوا جماعة « مارشان » متحصنين في طابيتين ؛ فتبادلوا معهم إطلاق النيران ، ولكنهم لم يقووا عليهم فارتدوا إلى (رنك) (أو رنغ) . وذهب أحد الوابورين

لإحضار المدد من أم أرمان . على أن هذا الوابور عند وصوله إلى أم درمان يوم ٩ سبتمبر . كان الدراويش قد انهزموا فى واقعة أم درمان منذ حوالى أسبوع ، ووجدوا بها بدلا من الخليفة عبد الله ، سردار الجيش المصرى (السير هربرت كتشنر) . وبمجرد أن علم كتشنر بهذه الأخبار قرر الزحف فوراً على فاشودة . وهو الزحف الذى بدأ فى فجر اليوم التالى ١٠ سبتمبر .

وكان السردار – كما عرفنا – يعلم بفضل الإشاعات التى بلغته وهو فى بربر فى أبريل ١٨٩٨ أن الفرنسيين موجودون فى إقليم بحر الغزال ، وأن الأحباش وصلوا إلى بنى شنغول ، ناحية النيل الأزرق . وفى يونية كان من المحتمل كثيراً أن يصل الفرنسيون فى زحفهم إلى النيل ، وأن يزحف الأحباش بدورهم على النيل الأزرق ، على أساس أن ينتهز الفريقان مشغولية الخليفة عبد الله فى صد الزحف المصرى – الإنجليزى من الشمال ، لاحتلال المناطق التى يريد الفرنسيون والأحباش احتلالها فى حوض النيل الأعلى وفى حوض النيل الأزرق ،

فكان حينئذ أن اقترح « كرومر » على « سولسبرى » لدفع هذا الخطر المزدوج ، فى مذكرة بتاريخ ١٥ يونيه ١٨٩٨ أن تسير حملتان إحداهما بقيادة السردار نفسه فى النيل الأبيض ، والأخرى فى النيل الأزرق ، وعلى أن يقتصر عمل الحملتين على اتخاذ موقف الدفاع فقط إذا تقابلتا مع فرنسيين أو أحباش ، وأن يمتنع رجال الحملتين عن أى عمل من شأنه استفزاز هؤلاء لمهاجمتهم . وأما إذا اتضح أن الفرنسيين رفعوا العلم الفرنسى على بقعة على النهر (النيل) ، فالواجب على قائد الحملة أن يحتج على وجود القوات الفرنسية ، وأن يطالب باسترداد الأراضى المحتلة . وأثار كرومر فى مذكرته مسألة السيادة عندما تساءل : باسم من تكون هذه المطالبة ؟ باسم الحكومة الإنجليزية أم باسم الخديو أم باسم الاثنين معاً ؟ وأكد « كرومر » ضرورة : أن تصدر لقائد الحملة تعليمات محددة (قاطعة) فى هذه المسألة لأهميتها الظاهرة .

ولما كان وزير الخارجية الفرنسية الجديد « دلكاسى » معروفاً بقوة شكيمته ويرجو لذلك مواطنوه المعادون لإنجلترة أن تثار المسألة المصرية بنشاط كبير فى عهده ، وذلك فى الوقت الذى كان متوقعاً فيه أن تلقى فرنسا كل مؤازرة من روسيا إذا حصل اصطدام بينها وبين إنجلترة بسبب هذه المسألة ، فقد توقع

الإنجليز أن يحاول الفرنسيون إذا نجح « مارشان » فى الوصول إلى النيل « فاشودة » قبل وصول « كتشنر » إليها ، التمسك بهذه الأراضى التى رفعوا عليها العلم الفرنسى ، على أساس حق الفتح ، وبدعوى أن هذه الأراضى (ملك مباح) منذ أن أخلاها المصريون . وعلى ذلك فقد اتخذت الحكومة الإنجليزية من مقترحات اللورد كرومر السالفة الذكر فى ١٥ يونية أساساً للتعليمات التى أصدرتها إلى « كتشنر » فى ٢ أغسطس ١٨٩٨ . وهى التعليمات التى طلبت من « كتشنر » بوصفه قائد الحملة المرسلة بطريق النيل الأبيض ، عند معاملته مع المسئولين الفرنسيين أو الأحباش « أن يمتنع عن قول أو فعل شىء قد يفيد (أو يتضمن) بحال من الأحوال أن اعترافاً صدر من (الحكومة الإنجليزية) بحق امتلاك لفرنسا أو للحبشة لأى جزء من حوض النيل » .

وفى الرسالة التى حملت هذه التعليمات ، وبعث بها « سولسبرى » إلى « كرومر » فى ٢ أغسطس ، قال « سولسبرى » إن الحكومة الإنجليزية أوضحت موقفها خصوصاً لفرنسا فى مذكرتها التى أبلغها السير إدموند مونسون (Edmond Monson) سفيرها فى باريس إلى المسيو « هانوتو » وزير الخارجية الفرنسية فى ١٠ ديسمبر ١٨٩٧ ، وجاء فيها : « أنه لا يجب أن يفهم إنسان عن الحكومة الإنجليزية أنها تعترف بأن لأية دولة أوروبية غير بريطانيا حقًّا فى امتلاك أى جزء من أجزاء وادى النيل . وآراء الحكومة الإنجليزية أوضحها فى البرلمان السير إدوارد جراى (Grey) من بضع سنوات مضت ، أثناء حكومة اللورد روزبرى ؛ وقد أبلغت رسميًّا إلى الحكومة الفرنسية وقتئذ . وحكومة جلالة الملكة الحالية متمسكة بالأقوال التى أدلت بها فى هذه المناسبة الحكومات السابقة » .

أما آراء الحكومة الإنجليزية التى أشارت إليها هذه المذكرات ؛ فموضوعها : أن السير إدوارد جراى وكيل وزارة الخارجية البرلمانى كان قد أجاب على سؤال فى ٢٨ مارس ١٨٩٥ بمناسبة نشاط الفرنسيين الاستعمارى ومحاولتهم الوصول إلى النيل . وذلك أثناء المناقشة التى ذكرنا أنها أثيرت يوم ١١ مارس بمناسبة « بعثة ليوتار » تعليقاً على الإشاعات التى راجت وقتئذ عن أن تعليمات قد صدرت لبعثة فرنسية بالدخول فى وادى النيل . فقد ذكر « جراى » أن

ليس لدى الحكومة الإنجليزية ما يحملها على افتراض أن هذه الشائعات واجبة التصديق ، ثم مضى يقول : « بل وإنى سوف أذهب إلى أبعد من هذا ، لأقول : إنه بعد كل التوضيحات التى أدليت بها بصدد الحقوق التى نعتبر أنها لازالت لمصر فى وادى النيل ، ومع إضافة الحقيقة التالية ، وهى أن حقوقنا وآراء الحكومة بشأنها ، معروفة تماماً وبوضوح كامل للحكومة الفرنسية — أقول إنى لا أعتقد أنه ممكن أن تكون هذه الشائعات أهلا لتصديق الناس لها ، لأن زحفاً تقوم به حملة فرنسية بناء على تعليمات سرية ، من ذلك الجانب الآخر من أفريقية ، لا يكون عملا شاذًا وغير متوقع فحسب ، بل هو كذلك عمل غير ودى ، وتنظر إليه إنجلترة على أنه كذلك » .

هذا . وطلبت التعليمات من « كتشنر » إذاً ، أن يحاول إقناع قائد الحملة الفرنسية « مارشان » عندما يقابله : « بأن وجوده فى وادى النيل إنما هو افتئات (اعتداء) على حقوق بريطانيا العظمى والخديو معاً » . وأما إذا حصل اتصال أو احتكاك بينه وبين البلجيكيين فى منطقة (حاجز لادو) ، فالواجب عليه (أى على كتشنر) إبلاغهم أنهم بمقتضى اتفاق ١٢ مايو ١٨٩٤ لاحق لهم فى امتلاك الأراضى امتلاكاً كليًّا دائماً ، ولكن ليس لبريطانيا بموجب هذا الاتفاق أيضاً أن تتدخل فى استئجارهم مؤقتاً بعض الأراضى المعينة فى هذه المنطقة .

وهكذا كان واضحاً أن الحكومة البريطانية متمسكة بأن لبريطانيا ولمصر معاً حقوقاً قائمة — إما بحق الفتح فيما يتعلق ببريطانيا ، وإما بحق ما كان لمصر من حقوق السيادة التى كانت تعتبر بريطانيا تارة أن مصر بقيت محتفظة بها بالرغم من قيام الثورة المهدية فى السودان ، فكانت هذه الحقوق معطلة أو معلقة فقط أثناء المهدية ، لم تلبث أن استردتها مصر تلقائيًّا بمجرد زوال المهدية ؛ وتارة أخرى أن مصر فقدت فعلا هذه السيادة ، ثم استعادتها بحق الفتح ، أى بعد أن اشتركت جيوشها (مع جيوش بريطانيا) فى استرجاع السودان ، وكان معنى تمسك بريطانيا بالحقوق التى أخذتها هى لنفسها بحق الفتح ، والتى كانت لمصر على كل الأحوال ، أن الحكومة البريطانية لن تسمح للفرنسيين باحتلال بحر الغزال أو أية بقعة فى حوض النيل الأعلى .

وكان موقف الإنجليز واضحاً فى هذه المسألة لدرجة أن « دلكاسى » وزير الخارجية الفرنسية خشى بعد انتصار أم درمان ، وزحف كتشنر المتوقع على النيل الأبيض أن يؤدى تقابله مع « مارشان » إلى اصطدام لا تحمد عقباه . ولذلك فقد حاول « دلكاسى » فى ٧ سبتمبر ١٨٩٨ وهو يهنئ السفير الإنجليزى « السير إدموند مونسون » على انتصار كتشنر فى أم درمان أن يبين له وجهة النظر الفرنسية ، بالصورة التالية : وهى أن « مارشان » رسول فى مهمة للتمدن وأنه مزود بتعليمات تمنعه إطلاقاً من خلق متاعب محلية تنشأ من خلاف على مسألة « الحقوق » ولذلك فإن أى خلاف ينشأ على المبادئ ، أى على ما يتصل بمسألة هذه « الحقوق » ، فالواجب إحالته على الحكومتين فى لندن وباريس للنظر فى أمره ، ثم أعرب « دلكاسى » عن رغبته فى أن تصدر الحكومة الإنجليزية تعليمات مشابهة لهذه لقائد الحملة الزاحفة إلى الجنوب . وذلك منعاً لوقوع الاصطدام بين هذه الحملة الزاحفة (الإنجليزية المصرية) وبعثة « مارشان » .

وكان تعليق « مونسون » على موقف الحكومة الفرنسية ، وهو ينقل هذه المقترحات إلى حكومته فى ٨ سبتمبر « إن الأمة الفرنسية وحكومتها تدركان تماماً أن إثارة الضجيج حول المسألة المصرية لا يأتى بأية فائدة ؛ ومع ذلك فإن هذا لا يعنى أن الفرنسيين سوف لا يثيرون زوبعة ضد الاحتلال البريطانى فى مصر ، سواء فى البرلمان الفرنسى أو فى صحافتهم » ثم استطرد « مونسون » يقول : « ولكن فى حين أن الفرنسيين يحاولون « وهذا طبيعى جداً » إقامة الحجة « منطقياً » على أن الاحتلال يجب أن ينتهى من مصر ، فهم يدركون تماماً كذلك أن العلميات الأخيرة ، قد نجم منها ببساطة أن اشتدت قبضتنا على مصر ، وأن من المتعذر أن يتمثل المنطق الفرنسى « التطبيق العملى » (أو الممارسة) البريطانى » .

وفى جوابه على رسالة « مونسون » هذه ، أوضح « سولسبرى » فى ٩ سبتمبر المبدأ الذى تريد الحكومة البريطانية أن تستند عليه الحقوق التى صارت لبريطانيا ولمصر فى السيادة على المناطق موضع النزاع الظاهر بينها وبين الحكومة الفرنسية وهو المبدأ الذى ينسحب تطبيقه كذلك ، وبطبيعة الحال ، على كل

أقاليم السودان التي امتلكتها مصر أصلا . فطلب « سولسبرى » إذا عاود « دلكاسى » الكلام فى هذه المسألة أن يبين له السفير الإنجليزى : « أنه بعد الحوادث (الوقائع) العسكرية التي حدثت فى الأسبوع المنصرم أصبحت كل الأراضى التي كانت خاضعة للخليفة ملكاً للحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية بحق الفتح ، وأن الحكومة الإنجليزية ترى أن هذا الحق لا يقبل المناقشة ؛ ولكنها مستعدة لأن تحل سائر المشاكل المتعلقة بالأراضى التي لا تتأثر بهذا التوكيد حلا وديًّا يبحث فيه الفريقان بتمام الحرية كما يروم سعادته » .

وقد لاحظ « دلكاسى » عند تبليغه هذه الرسالة ، أن عبارة (الأراضى التي كانت خاضعة للخليفة) مبهمة . وفى مقابلة أخرى ، نقل خبرها « إدموند مونسون » إلى « سولسبرى » فى ١٨ سبتمبر ١٨٩٨ ، تساءل « دلكاسى » إذا كانت الحكومة الإنجليزية لا ترى أنه يحق « لمارشان » أن يصل إلى النيل وكان من رأى — دلكاسى — أن إقليم بحر الغزال خارج من نفوذ وسلطان الخليفة . وأن (فاشودة) لم تكن محتلة بقوات من المهديين عندما احتلها « مارشان » ؛ واعتقد « دلكاسى » أن ليس من الصعب الوصول إلى حل يرضى عنه الجانبان إذا شاءت الحكومة الإنجليزية أن تعالج هذه المسألة بالروح الودية التي تريد الحكومة الفرنسية أن تعالجها بها . ولكن « مونسون » أكد للوزير الفرنسى أن حكومته تعتبر (فاشودة) جزءاً من أملاك الخليفة عبد الله ؛ ولذلك فالحكومة الإنجليزية متمسكة بموقفها وترفض أى (حل وسط) فى هذه المسألة . ثم اختتم « مونسون » هذه المقبلة بإبداء ملاحظة فحواها أن الحكومة الإنجليزية لا رغبة لها فى إثارة عراك مع فرنسا ، ولكن بعد كل التحذيرات التي حصلت ، لا يجب أن يكون مثاراً للدهشة إذا غضبت هذه الحكومة من أن خطوة معينة قد اتخذت بعد أن حذرت فرنسا من اتخاذها » .

ولكن فى ١٨ سبتمبر ، كان كتشنر قد صار قريباً من فاشودة . وفى هذا اليوم نفسه علم « مارشان » من واحد من الشلك ، باقتراب كتشنر ، فكان من المنتظر لذلك أن تنتقل المسألة مؤقتاً من وزارتى الخارجية فى لندن وباريس إلى فاشودة . المكان الذى يدور النزاع حوله ؛ وتوقف إلى حد كبير على مسلك قائدى الحملة الإنجليزية المصرية والبعثة الفرنسية ، تقرير ما إذا كان فى

استطاعة الحكومتين الفرنسية والبريطانية حل هذا النزاع بطريق التفاهم والمفاوضة السلمية ، أو أن الأزمة سوف تستحكم حلقاتها لدرجة تنذر بوقوع الحرب بين الدولتين فى النهاية .

فى صباح ١٩ سبتمبر ١٨٩٨ ، وصل « مارشان » خطاب من السير هربرت كتشنر بتاريخ ١٨ سبتمبر ، حمله إليه جنديان سودانيان : أبلغ فيه كتشنر مارشان أنه انتصر على الخليفة فى أم درمان « وبدد شمل جيشه واسترجع السودان » ، وأنه ترك بعد هذا النصر أم درمان قاصداً إلى فاشودة « على خمس طرادات وقوة عظيمة إنجليزية ومصرية » ؛ وأنه « فى أثناء السير قابل قوة من الدراويش فى رنك (رنغ) ، وبعد معركة قليلة الأهمية استولى على معسكرهم ووابورهم وأسر أميرهم الذى أفهمه بأن الخليفة التعايشى كان قد أرسله إلى فاشودة لاستحضار الغلال ، وأنه حصلت موقعة بينه وبين رجال إفرنج فرجع إلى رنك وأرسل يطلب مدداً من أم درمان بقصد طرد هؤلاء الأجانب ، وبينما ينتظر المدد هاجمه « السردار » الذى وجد من واجبه أن يرسل هذا الخطاب إلى « مارشان » لتعلنه بما حصل وبأنه سيحضر قريباً » .

فأجاب « مارشان » فى اليوم نفسه مهنئاً كتشنر على انتصاره « واسترداد أم درمان وتبديد شمل عصابات الخليفة ، وزوال المهديين تماماً من وادى النيل» ثم انتقل بعد إزجاء التهانى إلى إبلاغ كتشنر ، « أنه بناء على أوامر حكومته قد احتل بحر الغزال إلى مشرع الرق (الريك) ، وإلى ملتقى بحر الجبل ، ثم بلاد الشلك على يسار النيل الأبيض إلى فاشودة التى دخلها يوم ١٠ يوليو الماضى » ثم أخذ يقص خبر اشتباك الدراويش معه يوم ٢٥ أغسطس ، وانتصاره عليهم ، وهو الانتصار الذى كان من نتيجته « تحرير بلاد الشلك » وقد استمر « مارشان » يقول : « فإنى أمضيت مع سلطانها عبد الفاضل الملك العظيم معاهدة ٣ سبتمبر بموجبها وضعت بلاد الشلك على يسار النيل الأبيض تحت الحماية الفرنسية بشرط التصديق عليها من الحكومة الفرنسية . وقد أرسلت المعاهدة إلى أوربا أولا بطريق السوباط والحبشة . ثم بطريق بحر الغزال ومشرع الريك حيث توجد الآن باخرتى المسماة (فيدهرب) المكلفة بإحضار الإمدادات الضرورية للدفاع عن فاشودة ، خوفاً من تكرار الهجوم من الدراويش . وكان

هؤلاء قد اعتزموا الهجوم بقوة تزيد على القوة التي استخدموها في هجوم ٢٥ أغسطس ، لولا أن حضوركم منعهم من ذلك » .

ووصل كتشنر إلى ظاهر فاشودة في ٢١ سبتمبر ١٨٩٨ . وأرسل يطلب من مارشان الحضور إليه ولأن السردار كان أعلى رتبة في العسكرية من الكابتن مارشان ودارت مناقشة عنيفة بين الرجلين ، هدد أثناءها كتشنر باستخدام القوة ولكنه عاد فتريث لعلمه أن احتكاكاً كاً مثل هذا من المحتمل أن يؤدى إلى وقوع الحرب بين فرنسا وإنجلترة . وأخيراً اتفق الرجلان على أن لا يفصلا في شيء حتى يخبر « مارشان » حكومته . وفي ٢٢ سبتمبر رفع كتشنر العلمين المصرى والإنجليزى على فاشودة . ثم لم يلبث أن غادر فاشودة قاصداً أم درمان فوصلها يوم ٢٤ سبتمبر .

وقد فصل كتشنر ما حدث في فاشودة في برقيتين إلى « رنيل رود » سكرتير أول قنصلية إنجلترة العامة بمصر ، لم يلبث أن أبرق بهما هذا بدوره إلى حكومته فور وصولهما بتاريخ ٢٢ ، ٢٥ سبتمبر ١٨٩٨ . ويذكر كتشنر في الرسالة الأولى أنه وصل إلى (رنك) أو (رنغ) ويرسل الأخبار التي وقف عليها هناك بخصوص الدراويش ومارشان . وأما البرقية الثانية (٢٥ سبتمبر) فقد اشتملت على تفاصيل المقابلة والمباحثة مع مارشان . وجاء فيها ، والمتحدث هو كتشنر .

« إنه عند وصولى إلى فاشودة جاء المسيو مارشان والمسيو جرمان (Germain) [من أعضاء بعثة مارشان] إلى باخرتنا ، فأخبرتهما من فورى أن وجود قوة من الفرنسيين في فاشودة ووادى النيل يعد تعدياً على حقوق مصر والحكومة الإنجليزية واعترضت على احتلالهم لفاشودة ورفعهم الراية الفرنسية على أملاك سمو الخديو أشد الاعتراض . فأجابني المسيو مارشان أن الأوامر التي صدرت إليه صريحة باحتلال تلك البلاد ورفع الراية الفرنسية على دار الحكومة في فاشودة ، وأنه يستحيل عليه الخروج من ذلك المكان إلا بأوامر حكومته وهو ينتظر أن أوامرها لا تبطئ . فسألته إذا كان يقاومنا في رفع الراية المصرية على فاشودة وهو يعلم أن معى قوة أعظم من قوته ، فتردد ثم قال إنه لا يستطيع المقاومة . فرفعت الراية المصرية حينئذ قبل الراية الفرنسية بنحو خمسمائة ياردة ، وعلى الطريق الوحيد الذى يوصل إلى الداخل من الموقع الفرنسى ، وهو موقع يحيط

به المستنقعات من كل جانب . وقبل سفرى إلى الجنوب من فاشودة رفعت إلى المسيو مارشان كتاباً اعترضت فيه اعتراضاً رسمياً بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية على احتلال فرنسا لجزء من وادى النيل ، لأن ذلك يكون تعدياً على حقوق الحكومتين . وقلت إنى لا أعترف باحتلال فرنسا لجزء من وادى النيل ، وتركت فى فاشودة حامية . . . » .

ولما كان متوقعاً أن يكون الأحباش وصلوا إلى السوباط ، فقد استمر كتشنر يقول : « إنه بعد مغادرته فاشودة ذهب إلى السوباط ورفع الراية عليه وأقام فيه نقطة فى ٢٠ سبتمبر ، وقال إنه لم ير أثراً للأحباش فى السوباط » وعلم أن أقرب نقطة لهؤلاء كانت تبعد عن النهر بمسافة ٣٥٠ ميلا .

ثم يقول « كتشنر » إنه وجد بحر الجبل « غاصًّا بالطحالب والأعشاب (فأمر) مدفعيته أن تسير فى بحر الغزال للاستطلاع متوجهة جهة مشرع الرق » إلى أن يقول « فلما مررت بفاشودة فى رجوعى شمالا أرسلت إلى المسيو « مارشان » كتاباً أقول فيه إن نقل المواد الحربية ممنوع لأن البلاد موضوعة تحت الأحكام العرفيه . وجاء شيخ قبيلة الشلك وكثيرون من رجاله إلى معسكر الماجور جاكسون (Jackson) ، وأنكر أنه عقد معاهدة مع الفرنسيين . وقد أبدت القبيلة كلها مزيد السرور بالرجوع إلى طاعتنا » . واختتم « كتشنر » رسالته بقوله : « والمسيو مارشان تعوزه الذخيرة والمؤنة وكل ما يرسل إليه لا يصله إلا بعد أشهر ، ثم إنه منقطع عن داخلية البلاد ووسائل النقل فى الماء عنده لا تفى بالمراد ، وليس له أتباع فى البلاد . ولو تأخرنا أسبوعين عن قطع دابر الخليفة للاشى الدراويش حملته ولم ينجها أحد من أيديهم » .

وهكذا ، بعد مغادرة « كتشنر » ، صارت البعثة الفرنسية — على حد تعبير « كوشرى » (Cocheris) « أسيرة أو حبيسة » فى فاشودة . فقد أوضح « كتشنر » نفسه أنه حرم على البعثة إحضار الإمدادات من الأسلحة خصوصاً بسبب وضع البلاد تحت الأحكام العرفية ، ولأن النقطة التى أسسها كتشنر عند ملتقى السوباط بالنيل جعلت مستحيلا أى اتصال بين البعثة الفرنسية والأحباش ، ثم إن النقطة الأخرى التى أقامتها القوات المصرية — الإنجليزية فى فاشودة على مسافة ٥٠٠ ياردة قبل الراية الفرنسية ، أغلقت فى وجه الفرنسيين الطريق الوحيد

الذى يسير من فاشودة إلى الداخل .

فكان لذلك أن توترت العلاقات بين فرنسا وإنجلترة بدرجة صار يخشى منها وقوع الحرب بينهما ، ولكن فرنسا لم تكن على استعداد للاشتباك فى قتال قد يعود عليها وعلى مستعمراتها بأوخم العواقب . فأذعن وزير خارجيتها « دلكاسى » للأمر الواقع . فبالرغم من الشعور الملتهب فى فرنسا ، قرر « دلكاسى » الدخول فى المفاوضة مع الإنجليز لحل هذه المسألة سلماً ، على أساس استدعاء « مارشان » وبعثته . ومن المحتمل أن روسيا ، صديقة فرنسا قد نصحتها كذلك بعدم إثارة حرب على مسألة فاشودة . وفى أكتوبر كان واضحاً أن تعليمات سوف تصدر حتماً بالانسحاب من فاشودة إلى « مارشان » الذى كان قد غادر فاشودة عندما استبطأ صدور التعليمات من حكومته ، فوصل إلى القاهرة حيث بلغه ، وهو لا يزال بها ، الأمر بالعودة إلى فاشودة لإخلائها . فقد أبرق اللورد « سولسبرى » فى ٤ نوفبر ١٨٩٨ إلى السفير الإنجليزى فى باريس « إدموند مونسون » بنتيجة مقابلة حصلت بينه وبين البارون دى كورسل (Courcel) السفير الفرنسى فى لندن . فقال « سولسبرى » : « إن السفير الفرنسى أبلغه اليوم أن حكومته قررت أن تأمر بعثة مارشان بالانسحاب من فاشودة ، وأن ترسله إلى هناك ليقوم بتنفيذ هذا القرار ؛ وأن أوامر قد أرسلت لهذه الغاية إلى القاهرة » .

وكان أثناء هذه المرحلة الأخيرة من أزمة أو حادث فاشودة ، وقبل صدور أوامر الحكومة الفرنسية نهائيًّا بانسحاب بعثة « مارشان » أن صدرت عدة تصريحات من جانب الحكومة البريطانية خصوصاً ، تؤيد جملة وتفصيلا حقوق مصر فى السيادة على السودان ، وتنفى نهائيًّا النظرية التى أخذ بها الفرنسيون أثناء هذا الحادث ، بأن السودان منذ أن أخلاه المصريون وأقام به الخليفة التعايشى حكومته ، « ملك مباح » — وهى نظرية لا يجب أن تغيب عن الذهن ، كذلك — وكما ذكرنا فى موضعه — أن الإنجليز أنفسهم كانوا أخذوا بها فى اتفاقاتهم بشأن توزيع مناطق النفوذ بينهم وبين الدول فى أفريقية ، وقبل أن تقرر حكومتهم استرجاع السودان .

من ذلك ما جاء فى كتاب اللورد سولسبرى إلى السير إدموند مونسون فى

٦ أكتوبر ١٨٩٨ : « عند إجابتى على ملاحظات السفير الفرنسى [البارون دى كورسل] ذكرت له ثانية الحجج التى تستند عليها بريطانيا فى هذه المسألة مما هو معروف [لديكم] . وقد بينت له أن مصر قد تأثرت حقوقها فى امتلاك شاطئ النيل بسبب نجاح المهدى العسكرى ، فأصبحت هذه الحقوق معطلة مؤقتاً (dormant) . ولكنها منــذ انتصار المصريين على الدراويش لم تعد موضع نزاع أو مناقشة » . وفى حديثه مع البارون كورسل فى ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ أكد « سولسبرى » حرصه على أن يبرز بجلاء أن وادى النيل كان ولا يزال ملكاً لمصر ، وأن كل اعتداء على هذه الحقوق من جانب المهدى قد انتهى بفضل هزيمة الدراويش فى أم درمان . وفى ٢٢ أكتوبر ألقى اللورد « روزبرى » (Rosebery) خطاباً فى (برث) (Perth) بأسكتلندة ، جاء فيه : « إنما نحن نعمل الآن كى نعيد إلى مصر أرضاً تملكها مصر ذاتها طبقاً لتصريحات كل الحكومات الفرنسية المتعاقبة » . وقال لورد كمبرلى (Kimberley) فى الحفل الذى أقيم فى ١٤ أكتوبر لتكريم كتشنر قائد الحملة التى استرجعت السودان — وذلك فى لندن — « إن إخلاء فاشودة ليس فيه امتهان لكرامة فرنسا لأن الحكومة الفرنسية نفسها أعلنت ، أن هذه الأراضى المتنازع عليها إنما هى ملك لمصر » .

أما فى مصر فكان طبيعياً أن تثير الصحف الفرنسية المحلية المناوئة للاحتلال (مثل لوكوريبه درويان (Le Courier d'Orient) ، وأيكو درويان (L'Ecko d'Orient) حملة كبيرة على الإنجليز بسبب حادث فاشودة . وكانت النغمة التى ضربت عليها هذه الصحف ، أن مصر تنازلت عن حقوقها فى السيادة على السودان عقب وبسبب ثورة المهدى . وقالت صحيفة (لوكوريبه دوريان) إن مصر عند ما أخلت السودان لم تكن تنوى العودة إليه ، وإن إنجلترة لا حق لها فى مطالبة البعثة الفرنسية أن تنسحب من فاشودة . ثم راحت هذه الصحيفة تناقش ما يأخذ به الفرنسيون من أن مصر فقدت حقوقها على السودان منذ ثورة المهدى ، فقالت إن المطالبة بانسحاب « مارشان » لو أنها أتت من جانب الخديو أو السلطان العثمانى ، لكان ممكناً أن يكون هذا محل بحث أو اعتبار حيث أن للخديو وللسلطان الصفة التى تخولهما التدخل فى هذه المسألة . أى أن هذه الصحيفة

اعترفت بأن الحقوق التى لمصر ولتركيا على السودان لازالت باقية بالرغم من اعتبار الفرنسيين أن السودان قد صار « ملكاً مباحاً » ، ولا حقوق لمصر أو لتركيا عليه . وراحت هذه الصحيفة . فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٨ تذكر أن فرنسا هى الصديق الذى يجد فيه الخديو والمصريون العون ، وأنها « الأخت الكبرى والصديقة الحبيبة لمصر » . واتخذت من الظروف التى لابست تقرير حملة دنقلة من غير استشارة الخديو سلفاً ذريعة لأن تتولى الدفاع عن الخديو الذى جرده الاحتلال ، كما قالت ، من كل سلطاته . وعلاوة على ذلك فقد أخذت هذه الصحيفة تردد وجهة النظر الفرنسية الأخرى القائلة بأن وصول « مارشان » إلى النيل ، من شأنه إثارة المسألة المصرية من جديد ، وعندئذ . فإن لدى فرنسا ما يؤيدها فى موقفها ، ويخلص الشعب المصرى من عبوديته ، ذلك هو جيش فرنسا القوى ، وأكدت هذه الصحيفة أن الفرنسيين لن يتركوا فاشودة إلا إذا ترك الإنجليز مصر !

ولا جدال فى أن هذه الحملة الصحفية كان لها أثرها فى حمل المسئولين المصريين على الاعتقاد بأن هذه الأزمة بين فرنسا وإنجلترة بسبب فاشودة سوف تنتهى بإيجاد حل للمسألة المصرية على أساس جلاء الإنجليز من مصر . وكان من بين الذين اعتنقوا هذا الرأى خديو مصر عباس حلمى الثانى ، الذى عرفنا استياءه من الحكومة الإنجليزية لأنها قررت إرسال حملة دنقلة فى سنة ١٨٩٦ دون استشارته أو إخطاره سلفاً بقرارها ؛ والذى كان يمضى إجازته فى أوربا عندما انهزم الدراويش فى أم درمان . وقد أبدى عباس رغبته فى التمسك بحقوق مصر عندما أبرقت له حكومته من القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٩٨ : « أن الحكومة الإنجليزية أبلغت الحكومة المصرية أن لإنجلترة حق الاشتراك فى السودان بما ضحت فيه من المال والرجال ؛ وأن كتشنر رفع العلم الإنجليزى بجانب العلم المصرى على أم درمان » . فأجاب الخديو على هذه البرقية ، بدعوة حكومته « للتمسك بحقوق مصر وعدم التسليم بشىء ، لأن الأمر يتعلق بحقوق الباب العالى » . ويذكر أحمد شفيق باشا الذى كان بمعية الخديو فى أوروبا ، أن أثناء رحلة سابقة للخديو فى أوربا للاستشفاء فى صيف ١٨٩٦ (أغسطس سبتمبر) أن بعض كبار الساسة الفرنسيين الذين كانوا يجتمعون بالخديو أبلغوه

فى أحد اجتماعاتهم به فى بلدة من بلدان سويسرة (نويون) : « بأن فرنسا أعدت العدة لاحتلال بحر الغزال فى أعالى النيل لمساعدة مصر ضد إنجلترة » . ثم يستمر أحمد شفيق فيقول : « فكان هذا التصريح مدعاة لغبطة الخديو وغبطتنا نحن رجال المعية عامة ، لأننا جميعاً كنا نتوق إلى العمل لإجلاء الإنجليز من مصر» .

ولكن هذا الأمل لم يلبث أن تبدد ، بسبب تقهقر الحكومة الفرنسية ، التى ما لبثت حتى رأت من الحكمة تجنب الاصطدام مع الإنجليز . فكان أن استجابت الحكومة المصرية (وزارة مصطفى فهمى باشا الثالثة) إلى الرغبة التى أبداها الإنجليز فى أن تنال حكومتهم من الحكومة المصرية تفويضاً أثناء المفاوضات الدائرة حول فاشودة بينها وبين الحكومة الفرنسية ، بالمطالبة بحقوق مصر . والسبب فى هذه الرغبة من جانب الإنجليز ، أن (دلكاسى) فى مباحثاته مع «إدموند مونسون» كان قد اعترض على أن تطالب إنجلترة بفاشودة التى هى ملك الحكومة المصرية وليست ملكاً لها ، وذلك دون أن يكون لدى الإنجليز « توكيل رسمى عن مصر للمطالبة بحقوقها فى هذه المسألة » . وعلى ذلك أرسل وزير الخارجية المصرية بطرس غالى باشا ، الكتاب التالى إلى اللورد كرومر بتاريخ ٩ أكتوبر ١٨٩٨ .

« إن حكومة مولاى الخديو لم تغفل قط أمر استرجاع السودان كما تعلمون جنابكم لأن السودان مصدر حياة القطر المصرى ، ولم تنسحب الحكومة المصرية من تلك البلاد إلا مكرهة بحكم الضرورة ، فالغاية المقصودة من فتح الخرطوم تضيع فائدتها إذا لم تسترد وادى النيل الذى ضحت لأجله مصر ضحايا عظيمة . ولعلم الحكومة المصرية أن بريطانيا العظمى وفرنسا تتفاوضان الآن فى مسألة فاشودة ، فوضت إلىّ أن أكلف جنابكم مساعدتنا (لدى لورد سالسبرى) حتى يعترف لمصر بحقوقها التى تتنازع فيها وترد إليها جميع المديريات التى كانت محتلة لها قبل ثورة محمد أحمد المهدى » .

وفى هذا « التفويض » الذى كان بناء على رغبة الحكومة الإنجليزية ، والذى قبلته هذه الحكومة كذلك ، يتضح تمسك مصر بحقوقها فى السيادة على السودان ، ليس استناداً على حق الفتح ، وهو الحق الذى تؤسس عليه بريطانيا دعواها فى الاشتراك مع مصر فى امتلاك السودان بعد استرجاعه وتعتمد

عليه فى مطالبة الفرنسيين بأن ينسحبوا من فاشودة ، بل على أساس أن مصر لم تفقد حقوقها على السودان بسبب اضطرارها مكرهة إلى إخلائه ، وأن هذه الحقوق لازالت قائمة على جميع المديريات التى خرجت من حوزتها على أيام المهدية ، وأن المهدية ليست إلا حركة ثورية ضد السلطة الشرعية ، لم تعترف بها مصر ، ولا يمكن أن يكون قيامها سبباً فى زوال الحقوق التى لمصر على السودان وأن العمليات العسكرية سواء لاسترجاع دنقلة والخرطوم أم لاسترجاع بقية « وادى النيل » — أى حوض النيل الأعلى ، وهى المنطقة التى يدور عليها النزاع ليس الغرض منها تأسيس حقوق جديدة فى السيادة على السودان ، وإنما استئناف الحقوق التى كان كل ما أصيبت به أنها تعطلت مؤقتاً أو بقيت معلقة فحسب أثناء المهدية .

ولقد نجحت فى آخر الأمر وجهات النظر البريطانية والمصرية ؛ وكانت هذه أكثر من وجهة نظر واحدة ، لأن الإنجليز كما ذكرنا قرنوا مع حق مصر القائم فى السيادة إطلاقاً قبل وأثناء الثورة المهدية ، حقاً آخر مستمداً من قهر المهدية وفتح السودان مرة ثانية ، وهو الحق — حق الفتح — الذى استند عليـه الإنجليز فى محاولتهم أن يشاركوا المصريين حقوق السيادة أو إذا تعذر ذلك ، أن يكتفوا بمشاركتهم حقوق الحكم والإدارة فى السودان .

أما « مارشان » فقد وصلته تعليمات حكومته وهو بالقاهرة ، بأن يعود إلى فاشودة حتى يخليها وينسحب منها ببعثته عن طريق الحبشة ، للرجوع إلى فرنسا . وفى ١١ ديسمبر ١٨٩٨ تم الجلاء عن فاشودة .

وأما الخلاف الذى أثاره حادث فاشودة بين إنجلترة وفرنسا فقد أمكن تسويته فى ٢١ مارس ١٨٩٩ بالاتفاق على إصدار تصريح (Declaration) إنجليزى — فرنسى يدخل تعديلاً مكملا عن المادة الرابعة من اتفاق (Convention) ١٤ يونية ١٨٩٨ الخاص بتحديد مناطق النفوذ بين أملاك ومستعمرات الإنجليز والفرنسيين الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق من نهر النيجر . وقد وقع على هذا (التصريح) كل من اللورد سولسبرى عن إنجلترة ، وبول كامبون (Paul Cambon) السفير الفرنسى فى لندن . وبمقتضاه فيما يتعلق بالسودان ، خرج حوض بحر الغزال وبحر العرب بأجمعه وبما فى ذلك دار فرتيت ودارفور من دائرة النفوذ الفرنسى .

وقال « هـ. د. تريل » (H.D. Traill) تعليقاً على هذا الاتفاق : « يتبين من نظرة واحدة تلقى على الخريطة أن بريطانيا العظمى حصلت من هذا الاتفاق مع فرنسا على كل ما كانت تطلبه لنفسها ولمصر ، وذلك هو الاعتراف بوحدة وادى النيل وعدم تجزئته (أو المحافظة على كيانه) » .

و ـ احتلال بقية السودان :

بعد واقعة أم درمان ، وتشتت الدراويش ، أمكن مطاردة البقية الباقية من المهديين والاستيلاء على المواقع التى كانت لا تزال فى أيديهم . فتم احتلال سنار والرصيرص على النيل الأزرق بين ١١ سبتمبر و ٢ أكتوبر ١٨٩٨ ، وانهزم الدراويش هزيمة منكرة عند الرصيرص فى ٢٦ ديسمبر . وفى السودان الشرقى صار احتلال القضارف نهائيًّا فى أكتوبر ، ثم القلابات فى ٧ ديسمبر ١٨٩٨ ، وسلم الخليفة شريف فى ١٥ نوفمبر ١٨٩٨ ، وتم احتلال الجزيرة فى ديسمبر . وتلا ذلك احتلال فازوغلى ، وتأسست نقطة فى فامكة فى ٢٢ يناير ١٨٩٩ . أما بنى شنغول فقد بقيت فى يد الأحباش . واحتلت كردفان فى ديسمبر ١٨٩٩ . وفى دارفور أمكن الأمير على دينار وهو من سلالة سلاطين الفور أن يستخلصها من يد الدراويش بعد واقعة أم درمان وكتب على دينار « بالطاعة وأنه يحكم البلاد على جزية يدفعها لحكومة السودان » « إلى السردار » وأسس حكومته فى دارفور على مثال سلطنة أجداده ، ولقد بقى هذا الوضع قائماً منذ أن اعترفت حكومة السودان رسميًّا بسلطنة على دينار فى سنة ١٩٠٠ إلى أن انتهز على دينار فرصة الحرب العالمية الأولى ، فنبذ ولاءه للحكومة تحت تأثير الأتراك والسنوسيين فى سنة ١٩١٦ فقضت عليه جيوش الحكومة .

على أنه منذ أن أنهت واقعة أم درمان حكومة الخليفة عبد الله ، استأثر باهتمام المسئولين الإنجليز خصوصاً تدبير نظام للحكم فى السودان يكفل لهم :

(أولا) وقبل أى شىء آخر السيطرة الكاملة عن إدارته ، وهى السيطرة التى استمدوها من حق الفتح ، بفضل اشتراكهم بالمال والرجال فى استرجاع السودان .

(ثانياً) الاحتفاظ لمصر بحقوقها فى السيادة على السودان ، سواء على أساس

أن مصر استأنفت ممارسة هذه الحقوق بعد أن كانت هذه معطلة أيام المهدية ، أم أن مصر صارت لها هذه الحقوق من جديد بحكم حق الفتح ، مثلها فى ذلك مثل بريطانيا نفسها ، أم أن مصر ذات حقوق فى السيادة قديمة وجديدة معاً .

(ثالثاً) إبعاد تركيا إبعاداً كلياً من شئون السودان لأسباب سوف تتضح فى حينها ، لعل من أهمها استبعاد الامتيازات الأجنبية من السودان . وقد توصل المسئولون الإنجليز إلى تدبير هذا النظام الذى يكفل كل الأغراض التى ذكرناها ، والذى عرف باسم النظام الثنائى للحكم فى السودان سنة ١٨٩٩ . وكان اللورد كرومر هو المسئول الأول عن ابتكار هذا النظام .

١٤

اتفاق الحكم الثنائى
١٨٩٩

١ ــ أصول الاتفاق :

فى المقدمة التى وضعها كرومر لكتاب (سدنى لو) (Sidney Low) عن مصر فى دور الانتقال ، (١٩١٤) كتب « كرومر » بعد ست عشرة سنة من واقعة أم درمان : « إن المشكلة التى وجب عليه إيجاد حل لها بعد استرجاع السودان ، هى الكيفية التى يمكن بها تجنيب السودان ، دون تسميته (أو التعريف به على أنه) أرض بريطانية ، كل تلك المتاعب الخطيرة التى كانت تأتى من استمرار اعتبار السودان أرضاً عثمانية » . ثم يمضى كرومر كى يوضح الحل الذى عثر عليه لهذه المشكلة فيقول : « لقد طرأ على ذهنى أن من الممكن للسودان ألا يصبح إنجليزياً ولا مصرياً ، بل يكون إنجليزياً مصرياً ؛ ولقد قام السير مالكوم ماكيلريث (Malcolm McIluraith) (المستشار القضائى منذ ١٨٩٨) بترجمة هذه الفكرة السياسية ــ والتى كانت بعيدة كل البعد عن المنطق إلى لغة قانونية تدل على المهارة . ويقول كرومر إنه كان عظيم الرجاء أن يقبل اللورد سولسبرى هذه الفكرة عندما اقترحها عليه . وقبلها هذا الأخير دون تردد ، ووافق بسرور على إنشاء « دولة مولدة » من طبيعة كان متوقعاً أن تثير دهشة علماء القانون الدولى .

إن هذا النظام الذى أوجد ما سماه كرومر (بالدولة المولدة) (Hybrid State) ، والذى كان قميناً أن يثير دهشة القانونين الدوليين ــ هو نظام الحكم الثنائى (Condiminium) الذى استند إلى اتفاق الحكم الثنائى بين الحكومتين البريطانية والمصرية بشأن إدارة السودان فى المستقبل ، والذى أبرم فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ثم تبعه اتفاق لاحق فى ١٠ يوليو من السنة نفسها .

ولقد بدأ التفكير فى ضرورة النظر فى نوع الحكم الذى يجب إقامته فى

السودان ، وبمعنى آخر ، فى نوع الوضع السياسى ، الذى يكون لهذه البلاد ، وذلك منذ أن قررت الحكومة البريطانية استرجاع السودان . لقد شاهدنا كيف نجمت بعض المصاعب من تقرير إرسال حملة دنقلة (فى مارس ١٨٩٦) ، كان مبعث بعضها استياء الخديو من إغفال الحكومة البريطانية التشاور معه قبل تقرير الزحف على دنقلة ، ومبعث الآخر احتجاج السلطان العثمانى ، على عدم استئذانه قبل الدخول فى حرب ، بوصفه صاحب السيادة الشرعية على مصر ، والذى تحكم الفرمانات علاقاته مع هذه الخديوية . وأمكن تذليل هذه المصاعب ، كما رأينا على أساس أن الحملة على دنقلة إنما المقصود منها استرجاع مديريات تملكها الخديوية فى جنوب الوادى ، وأن تستعيد الخديوية سيطرتها المفقودة على هذه الأقاليم التى هى جزء لا يتجزأ منها بحكم الفرمانات العثمانية ذاتها ، وخرجت عن طاعتها بسبب الثورة . وكان الإنجليز أنفسهم هم الذين تقدموا بهذه الحجة سواء فى الرد الذى أجابت به حكومتهم ، أم فى الرد الذى أشاروا على الخديو أن يجيب به كذلك ، على (استفسار) الباب العالى . وبذلك أمكن اجتياز هذه الأزمة . ولكن هذه الأزمة تركت أثراً على جانب كبير من الأهمية ، هو ذيوع الاعتقاد ، خصوصاً لدى المصريين ، بأن الغرض من استرجاع أية أقاليم فى السودان أو السودان بأسره إنما هو كى يعود السودان إلى مصر : أى أن يقوم بالسودان الحكم المصرى ثانية .

ولكن هذا الاعتقاد لم يلبث أن تبدد ، عندما وصلت الخديو وهو بأوربا فى ١٤ سبتمبر ١٨٩٨ تلك البرقية التى أشرنا إليها ، والتى جاء فيها أن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة المصرية أن لإنجلترة حق الاشتراك فى السودان ، بما ضحت فيه من المال والرجال ، وأن كتشنر رفع العلم الإنجليزى بجانب العلم المصرى على أم درمان ، فصار واضحاً أن للإنجليز (خطة) معينة يريدون اتباعها فى السودان ، تتعارض تماماً مع ما ساد به الاعتقاد الذى أشرنا إليه من أن مصر وحدها سوف تكون صاحبة الحكم منفردة فى هذه البلاد التى استعادتها بعد القضاء على العصاة ، وإخماد الثورة . وكان رفع العلمين الإنجليزى والمصرى جنباً إلى جنب أول إشارة إلى ما سوف يكون عليه نوع الحكم المنتظر فى السودان ، حسب هذه الخطة .

وأما كيف تولدت فكرة رفع العلمين المصرى والإنجليزى جنباً إلى جنب ، فمعرفة ذلك إنما تكشف لنا عن أصول (النظام) الذى تقرر آخر الأمر للحكم فى السودان .

فقد أبلغ اللورد سولسبرى إلى كرومر فى ٣ يونية ١٨٩٨ ، أى أثناء أن كان السردار كتشنر يتأهب للزحف من بربر على أم درمان ، أن السلطان العثمانى كتب إلى لندن بما يفيد أن له سلطة « فنية وأدبية » على الخديو . ويعتقد « سولسبرى » أن الفرنسيين هم الذين يحفزون السلطان على التمسك بها . ولذلك فقد كان من رأى « سولسبرى » الذى أوضحه لكرومر ، أن يحذر الإنجليز من الاعتراف بالحقوق المصرية وحدها فى الجهات التى يصل إليها الزحف جنوباً ، ويسأل « كرومر » فى الوقت نفسه ، عند الاستيلاء على الخرطوم : إذا لم يكن من الحكمة رفع العلمين البريطانى والمصرى جنباً إلى جنب . ففى الإمكان أن تعد الخرطوم عاصمة لدولة المهدية ، ولذلك فسقوطها يترتب عليه دخول دولة المهدية بأسرها من وادى حلفا إلى (وادلاى) فى حوزة القوات التى استولت على هذه العاصمة ؛ وهى قوات تكون عندئذ مؤلفة من جيشين متحالفين يتولى القيادة عليهما السردار بحكم مركزه الشخصى كما فعل دوق ملبرة (Marlborough) أثناء حروب الوراثة الأسبانية (١٧٠٤ — ١٧١٤) عند ما كان يقود جيشين بريطانيًّا وألمانيًّا ، دون أن ينشأ من ذلك تجاوز على الحقوق المستقلة التى للحكومات المتحالفة . فإذا حصل هذا تزول عقبات دبلوماسية كثيرة . ولذلك يدعو « سولسبرى » كرومر لأن يفكر جديًّا فى هذه المسألة .

ذلك كان قبل واقعة أم درمان .

وقبل واقعة أم درمان كذلك ، بعث « كرومر » بجوابه على رسالة سولسبرى ، وفى هذا الجواب فى ٤ يونيه ، يبدى « كرومر » تشككه أول الأمر فى صلاحية الفكرة التى عرضها عليه « سولسبرى » . ولكن « كرومر » بعد حوالى أسبوع ، يعود فيكتب فى ١١ يونية أنه يفكر فى « فكرة العلمين » ، وأنه كلما زاد تفكيره فى هذه المسألة : كلما زاد اقتناعه بها . وأخيراً وضع « كرومر » فى ١٥ يونية ١٨٩٨ مذكرة (Memvendun) اشتملت على بعض المبادئ التى مهدت لوضع الاتفاق « الوفاق » الثنائى فيما بعد ، وهى المذكرة التى تضمنت كذلك اقتراح

« كرومر » إرسال حملتين إحداهما على النيل الأبيض (بقيادة السردار) والأخرى على النيل الأزرق لمواجهة الخطر المزدوج من زحف الفرنسيين على النيل من جهة بحر الغزال ، ومن زحف الأحباش على النيل الأزرق من ناحية السوباط .

ومذكرة « كرومر » هذه تتناول موضوعين :

(أولا) التحذيرات التي يجب أن تكون محل الاعتبار عند تقرير الوضع المنتظر للسودان ، والصعوبات التي قد يثيرها نوع (الوضع) الذي يقر عليه رأى الحكومة البريطانية .

(ثانياً) نوع الوضع المنتظر نفسه . وحينما شرعت المذكرة تعالج هذين الموضوعين ، برزت حقيقة هامة ، هي أن الاحتلال البريطاني في مصر كان قد صح عزم المسئولين الإنجليز على أن تطول مدته ولأجل غير مسمى . وتلك حقيقة لم يكن هناك مناص من أن يتأثر بها التفكير في نوع الوضع الذي يجب اختياره للسودان في المستقبل ؛ لأن من المتعذر إغفال أو تجاهل الارتباط بين ما يمكن تسميته بالسياسة السودانية فيما يتعلق بالسودان ، والسياسة المصرية فيما يتعلق بمصر وهو ارتباط يجعل محققاً تأثر السياسة البريطانية في مصر بالسياسة التي سوف تعالج بها مسألة السودان .

وعلى ذلك فقد حذر « كرومر » في مذكرته هذه من أن يترتب على (الوضع) الذي يقع عليه الاختيار للسودان ، أن تتحمل الخزينة المصرية نفقات مالية طائلة ، لأن ذلك معطل للإصلاح المالي في مصر ، وهو الإصلاح الذي يؤكد « كرومر » ضرورته حتى ينتشر الرخاء المادي في البلاد ، لاستمالة سواد الشعب المصري ، من أجل التغلب على عواطف الكراهية والتعصب الديني التي قال كرومر إن الخديو والمحيطين به ، والمسترشدين بآرائه وتوجيهاته سوف يعملون على إثارتها دائماً ضد الاحتلال البريطاني ، ومن المتوقع أن تستمر هذه الكراهية ويبقى هذا العداء لأن الحكومة البريطانية لم تعد تفكر في الجلاء من مصر : بل إن أمد الاحتلال قد تقرر أن يطول إلى وقت ليس في النية تحديده .

وحذر « كرومر » من استعداء إمبراطور الحبشة (منليك الثاني)، ضد الوضع السياسي الجديد للسودان ، إذا تقرر أن تضم حدود السودان الأراضي التي وصل إليها الأحباش في النيل الأزرق ، أو استولوا عليها فعلا في السودان الشرقي .

فكان من رأيه أن يكون احتلال السودان فى الوقت الحاضر مقصوراً على احتلال الأراضى التى يتضح أن احتلالها ضرورى ولا مفر منه لضمان تنفيذ السياسة العامة التى تريد الحكومة البريطانية اتباعها فى السودان، أى احتلال الأراضى خصوصاً على جانبى النيل الأبيض ، واحتلال قسم فقط من النيل الأزرق .

وانتقل « كرومر » بعد هذه التحذيرات إلى بحث مسألة (الوضع السياسى) الذى يجب اختياره للسودان . وكان عندئذ أن أثيرت مسألة السيادة برمتها ، لأنه لتحديد الوضع السياسى فى السودان كان لا مفر من تحديد مصير حقوق السيادة التى وجب استئناف ممارستها بعد استرجاع السودان . ولقد بدأ « كرومر » بالكلام عن فكرة رفع العلمين البريطانى والمصرى جنباً إلى جنب ، فقال إن لهذه الفكرة مزاياها ، ومن الحكمة العمل بها ، على الأقل كإجراء مؤقت حتى يتم نهائيًّا الفصل فى المسألة ؛ وذلك كإشارة ظاهرة أو دليل واضح على التغيير الواقعى الذى طرأ على الوضع فى السودان بعد زوال المهدية منه واسترجاعه . ولقد توقع « كرومر » أن يعارض الخديو فكرة رفع العلمين هذه . ولكن لا يجب كما قال ، أن يأبه المرء لأى اعتراض من جانب الخديو ، لأن الخديو يعرف حق المعرفة أن خطوة ما لا يمكن اتخاذها لا فى مصر ولا فى السودان من غير موافقة الحكومة البريطانية ؛ بل إن رفع العلمين البريطانى والمصرى متجاورين ، من شأنه أن يؤكد حقيقة أن الخديو لا قدرة له على العمل فى السودان من غير موافقة « شريكه الأكبر » ثم إن ذلك من شأنه أيضاً أن يكون بمثابة تحذير مفيد للسلطان العثمانى — وهو الذى عرفنا أن يتمسك بحقوقه العليا فى السيادة على مصر والسودان معًا ؛ ثم إنه يكون كذلك كإشارة للفرنسيين وللأحباش على السواء ، بأن السيطرة على نهر النيل ، هى مسألة إنجليزية أكثر منها مصرية . وأما إذا اعترض الفرنسيون على رفع العلمين ، فالجواب على ذلك أنهم أنفسهم من مدة قريبة طلبوا من الخليفة عبد الله استخدام الراية الفرنسية .

بحثت الحكومة البريطانية هذه (المذكرة) ، وأخذت من هذا الحين فكرة رفع العلمين البريطانى والمصرى جنباً إلى جنب عند الاستيلاء على أم درمان والقضاء على الخليفة تزداد بروزاً فى شكل اتخاذ إجراءات معينة من شأنها تبرير القرار الذى صح عزم الحكومة على اتخاذه فى مسألة السودان : وهو المشاركة فى

إدارته ، والتخلي نهائياً عن الفكرة القائلة، والتي ذكرنا أن الخديو وحكومته في القاهرة اعتقدوا بها ، بأن استرجاع السودان إنما هو لصالح مصر فقط ، حتى تمارس في هذه الأراضي التي استردتها السلطة التي كانت تمارسها هي وحدها ، ودون أي مشاركة من أحد قبل ثورة المهدي . وأما هذا المظهر للمشاركة المنتظرة فكان تقرير الحكومة البريطانية المساهمة في نفقات الفتح ، وعدم الاكتفاء بالمعاونة العسكرية التي قدمتها هذه الحكومة في شكل تلك القوات العسكرية البريطانية التي اشتركت في عمليات الفتح . وعلى ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تنازلت عن المبالغ التي كانت أقرضتها إلى مصر في الظروف التي عرفناها في سنة ١٨٩٧ — فأبلغ اللورد «سولسبري»، «كرومر» في ٥ يوليو ١٨٩٨ أن مجلس العموم البريطاني بناء على اقتراح وزير المالية السير ميخائيل هيكس بيش (Michael Hicks-Beach) قرر تنازل الحكومة البريطانية عن المبلغ الذي أقرضته إلى مصر وقدره ٧٩٨،٨٠٢ جنيهاً ..

وفي ٢ أغسطس ١٨٩٨ بعث «سولسبري» إلى القاهرة بالتعليمات التي اتخذتها حكومته في مسألة السودان ، من حيث رفع العلمين البريطاني والمصري جنباً إلى جنب في الخرطوم عند سقوطها المنتظر ، ومن غير أن يكون لهذا القرار علاقة بالشكل الذي سوف يكون عليه الوضع السياسي في السودان في المستقبل ، وذلك لأن البحث في الوضع السياسي مسألة يجب الاحتفاظ بها لفرصة تالية ؛ بينما الغرض من رفع العلمين الآن ليس سوى التدليل على أن إنجلترة سوف يكون لها صوت مسموع في كل المسائل المتعلقة بالسودان ، وليس في مسألة الوضع السياسي وحده . فجاء في هذه التعليمات «إلى كرومر» ما نصه :

« نظراً لما أسدته حكومة جلالة الملكة إلى حكومة الخديو من معاونة جدية عسكرياً ومالياً، قررت حكومة جلالة الملكة أن يرفع العلمان البريطاني والمصري جنباً إلى جنب في الخرطوم . وليس لهذا القرار أية علاقة بالكيفية التي سوف تجري بها إدارة الأراضي المحتلة في المستقبل . وليس ضرورياً في الوقت الحاضر تعيين وضع هذه الأراضي السياسي بتدقيق كبير . ولكن عليك أن توضح للخديو ولنظاره ، أن الغرض من الإجراء الذي أشرت إليه ، إنما هو لتأكيد حقيقة أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لها صوتاً مسموعاً (راجحاً) في كل الأمور المتعلقة

بالسودان ، وأنها تتوقع أن يجرى العمل بكل نصيحة قد ترى من المناسب تقديمها إلى الحكومة المصرية فيما يخص شئون السودان » .

وعندما بعث « سولسبرى » بهذه التعليمات إلى القاهرة ، كان السردار على وشك أن يبدأ الزحف من بربر إلى أم درمان . وفى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ ، وقعت معركة أم درمان . وكان « رنيل رود » فى غياب اللورد كرومر قد أبرق إلى « سولسبرى » فى أول سبتمبر أنه يعتزم تبليغ الحكومة المصرية جزء التعليمات التى جاءت إلى « كرومر » فى رسالة ٢ أغسطس ١٨٩٨ — والتى أثبتناها . وفى ٢ سبتمبر أذنته حكومته أن يفعل . وعلى ذلك فإنه لم يمض يومان على معركة أم درمان حتى أبلغ « رنيل رود » وزير الخارجية المصرى ، بطرس باشا غالى ، نص هذه التعليمات ، مع تغيير بسيط فى العبارة : « لى الشرف أن أبلغ سعادتكم ، أنه نظراً لما أسدته . . . » إلى آخر العبارة التى أثبتناها بعد أن تحذف منها جملة « ولكن عليك أن توضح للخديو ونظاره » .

واعتبر « سولسبرى » نفسه أن الجزء من هذا التبليغ الخاص برفع العلمين دون أن يكون لذلك علاقة بالكيفية التى سوف تجرى بها إدارة السودان فى المستقبل سوف يكون لغموضه وإبهامه مبعث تعليقات مزعجة إذا نشر . ولذلك فقد طلب من « رنيل رود » فى القاهرة عدم نشره . وكان من الواضح أن هذا التبليغ مع إظهار عزم الحكومة البريطانية على أن يكون لها السيطرة التامة فى كل ما يتصل بمسألة السودان ، وتحديد الوضع السياسى به ، قد أغفل الإشارة إلى حقوق مصر ، أو حقوق الباب العالى ، وهى الحقوق التى كان لا يكفى لتأمينها مجرد ذكر رفع العلم المصرى ، والذى سيرفع إلى جانبه العلم البريطانى ، ومن غير أية إشارة إلى أن مصر سوف يكون لها نفس الصوت الذى لبريطانيا ، وأن حكومتها سوف تشترك على قدم المساواة مع الحكومة البريطانية ، عند تقرير الوضع السياسى فى السودان . بل دلت عبارة التعليمات ، على أن مصر على العكس من ذلك سوف تكون مسلوبة الإرادة ، وخاضعة كل الخضوع لأية نصائح — أو بالأحرى أوامر تصدر لها من المعتمد البريطانى فى أى شأن من شئون السودان . وهذه التعليمات من هذه الناحية ، سواء فى مبعثها أو سبب صدورها المباشر ، أو فى آثارها من حيث تجريدها النظار المصريين من كل

سلطة فعلية لهم ، تشبه تعليمات « جرانفيل » إلى « بارنج » فى ٤ يناير ١٨٨٤ وهى التعليمات التى استقال على أثرها «شريف باشا» رئيس مجلس النظار المصرى وقتئذ .

على أن البحث الذى جرى بعد سقوط أم درمان ، بين «كرومر» والحكومة المصرية ، حول مستقبل السودان ، لم يلبث أن أبرز بوضوح كل المشكلات التى كان مترقباً أن يثيرها ابتكار وضع سياسى للسودان على الأساس الجوهرى الذى دل عليه رفع العلمين البريطانى والمصرى جنباً إلى جنب فى الخرطوم : أى مشاركة البريطانيين فى حكومة السودان ، وعلى أن يكون لهم كل السيطرة على على حكومته عن طريق هذه المشاركة ذاتها : وكانت المشكلات الكبيرة التى واجهها « كرومر » هى :

أولا: مشكلة السيادة : ولم يكن فى وسع «كرومر» مناقضة السياسة التى جرت عليها حكومته منذ اعتزمت استرجاع مديرية دنقلة ثم بقية السودان (١٨٩٦) من حيث اعتبار أن لمصر حقوقاً ثابتة فى السيادة على السودان ، لم تلغها ثورة المهدى ؛ كما أنه لم يكن يريد بحال من الأحوال مناقضة هذه السياسة . لأن استرجاع السودان ، وهى العملية التى شاركت فيها إنجلترة «بالمال والرجال» كما قالت ، قامت أصلا على أساس هذه الحقوق التى تريد مصر استئناف ممارستها ؛ ولأن الوضع السياسى فى مصر نفسها لم يدخل عليه أى تغيير قانونى بالرغم من وجود الاحتلال البريطانى ، فهى لازالت قانوناً ومن الناحية الدولية تابعة لتركيا ، ولازالت لتركيا حقوق فى السيادة على مصر والسودان معاً .

ثانياً : مشكلة الحكم : وكان وجه الخطر فى نظر « كرومر » إذا أعيد فى السودان الوضع السياسى ، إلى ما كان عليه قبل ثورة المهدى ، أن تستعيد مصر سلطانها الكامل هناك ، وهو السلطان المستمد من حقوق سيادتها عليه ومعنى ذلك أن مصر تستأثر بكل أسباب الحكم فى السودان . ولم يكن «كرومر» يريد أن تنفرد مصر بالحكم لأسباب اتخذها فى الحقيقة ذريعة ليستر بها التوسع الاستعمارى البريطانى فى أفريقية : هى أن الثورة المهدية إنما قامت بسبب سوء الحكم المصرى السابق ؛ وأن من المتوقع إذا عادت حكومة المصريين منفردة إلى السودان ، أن يسوء الحكم مرة أخرى ، وليس من العدل علاوة على ذلك أن يرغم

السودانيون على قبول (حكومة) كانوا ثاروا عليها للخلاص منها وطردها . وواضح أن « كرومر » كبقية معاصريه من الإنجليز الذين كتبوا فى تاريخ السودان بعد هذه الحوادث ، كان يعتقد ، مخطئاً ، أن الحكومة التى أقامها المصريون فى السودان كانت حكومة ظالمة غاشمة ، انتشرت فى عهدها المفاسد ، وأن فساد هذه الحكومة كان مبعث الثورة المهدية . وعلى كل حال ، فقد رأى « كرومر » فى مشاركة البريطانيين للمصريين الحكم ضماناً لإقامة الحكومة الطيبة الرشيدة فى السودان .

ثالثاً : مشكلة الامتيازات الأجنبية ؛ وكان سبب هذه الرغبة فى إقامة الحكومة الطيبة والرشيدة أن رفض « كرومر » أن يبقى الوضع السياسى على الحال التى كان عليها قبل فقد السودان ، ودون أى تغيير يدخل عليه قد يكون بمثابة المبرر لإزالة بعض العوامل التى اعتبرها « كرومر » معطلة لكل إصلاح ذلك بأن وضع السودان السابق بحكم تبعيته لتركيا كجزء من الباشوية ثم الخديوية المصرية حسب نصوص الفرمانات ، من سنة ١٨٤١ إلى سنة ١٨٧٩ ، كان سبباً فى أن تسرى به كسريانها فى بقية أملاك الإمبراطورية العثمانية ، معاهدات الامتيازات الأجنبية . وشكا « كرومر » كثيراً من الامتيازات التى وقفت حائلا دون انطلاق سياسته الإصلاحية فى مصر بالمدى الذى يريده . وكان لذلك يريد تجنيب السودان مساوئ هذه (الامتيازات الأجنبيه) التى خبر بلواها السودان نفسه وخصوصاً أمام ازدهار تجارة الرقيق .

رابعاً : مشكلة تركيا : وكان لذلك إذاً أن صار واجباً أن يعمل « كرومر » لاستبعاد تركيا ، وأى نفوذ لها ، من شئون السودان ، عند اختيار الوضع السياسى الجديد له . ولقد شاهدنا كيف أن تركيا كانت تكثر من الاحتجاجات والاستفسارات بخصوص السودان على اعتبار أن لها حقوقاً عليا فى السيادة على مصر والسودان معاً ، وأن الخديو تابع للسلطان العثمانى . ولم يكن سهلا من ناحية القانون الدولى تجاهل هذه الحقيقة ؛ كما أنه كان من المتعذر من ناحية أخرى التسليم بوجهة النظر العثمانية بحذافيرها عند ما كانت محاولات الباب العالى ظاهرة أولا لتقرير سلطانه على الخديوية ، أمام واقع الاحتلال البريطانى ، ثانياً لوضع السودان نفسه ومنذ ديسمبر ١٨٨٣ تحت سيادته المباشرة . وكان

معنى تقرير هذه السيطرة العثمانية ، أن تتنازع السلطة من الناحية العملية فى الوضع المزمع اختياره للسودان أطراف ثلاثة : تركيا ومصر وبريطانيا . ومن المنتظر فى هذه الحالة أن يصعب على بريطانيا أن تنال مبتغاها من حيث الانفراد بالصوت المسموع (أو الراجح) أو السيطرة الكاملة فى شئون السودان ولذلك فقد كان من رأى « كرومر » ضرورة استبعاد تركيا استبعاداً كلياً تحقيقاً لهذا الغرض المزدوج : استئثار بريطانيا بالسلطة فى السودان، وإنقاذ السودان نفسه من المساوئ المقترنة بتطبيق الامتيازات الأجنبية ، والتى يعطل تطبيقها كل أعمال الحكومة ، ويعاكس كل إصلاح .

هذه الاعتبارات جميعها إذاً هى التى استند عليها «كرومر» عند ما وضع فى نوفمبر ١٨٩٨ مشروعاً للاتفاق الثنائى للحكم فى السودان ، أى لذلك الحل الذى ارتآه كرومر كفيلا بتسوية كل المشكلات التى كان عليه إن يواجهها عند النظر فى نوع الوضع السياسى الذى يجب أن يكون للسودان فى عهده الجديد .

ب — مشروع كرومر للحكم الثنائى :

فى المذكرة التى تضمنت المشروع الذى أعده للحكم الثنائى فى السودان وبعث به إلى اللورد سولسبرى فى ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ ، قال كرومر : « إنه فكر كثيراً فيما إذا كان من الممكن ترك الأمور تجرى فى طريقها ، وأن تسوى كل صعوبة ، التسوية التى تستحقها ، كلما ظهرت صعوبة من الصعوبات ، وتطلبت إيجاد حل لها » . من الممكن سلوك هذا الطريق ، لو أن الحاكم العام للسودان كان عليه فقط أن ينظر فى أحوال السودانيين ، وأن ينشئ نظاماً جديداً للحكومة التى تتكفل بحاجات أهل السودان . ولكن كثيرين من الأوربيين طلبوا الذهاب إلى السودان للإقامة ، ولاستثمار رءوس الأموال ، ولاقتناء الأملاك، ولا يمكن منع هؤلاء من الدخول إلى السودان ، كما أن رءوس الأموال التى يراد استثمارها ضرورية للنهوض بالبلاد فى المستقبل . ولذلك فالواجب يقتضى إصدار (إعلان) (Declaration) يحدد نهائياً الوضع السياسى للسودان .

هذا (الإعلان) ، كان (الوفاق الثنائى) !

فقد بحث كرومر مع الحكومة المصرية القواعد التى رئى أن يقوم عليها

الاتفاق الثنائى بين هذه الحكومة والحكومة البريطانية ، حتى إذا فرغ من بحثه مع المسئولين المصريين أعد مشروعاً للاتفاق بعث به إلى اللورد « سولسبرى » فى ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ . على أنه مما تجب ملاحظته من أول الأمر ، أن « كرومر » نفسه والحكومة البريطانية كانا المسئولين وحدهما عن نظام الحكم الثنائى الذى أوجده هذا (الاتفاق) . فيقول كرومر فى الخطاب الذى ألحقه بالمذكرة التى بعث بها إلى « سولسبرى » فى ١٠ نوفمبر ، أنه ذكر لرئيس الوزارة المصرية « مصطفى باشا فهمى » ولوزير خارجيتها « بطرس باشا غالى » أن من الضرورى موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق المزمع إبرامه معها . ثم يستطرد فيقول : إنه فهم بقدر ما استطاع إدراكه من بعض ما بدر من هؤلاء أثناء الحديث معهم ، أنهم موافقون عموماً على المبادئ التى يستند عليها القانون . ومع ذلك فإن كرومر كما يقول ، لم يحاول أن يبحث معهم التفاصيل . ثم إنه ذكر أن من المتوقع أن يلقى الاتفاق شيئاً من المعارضة من جانب الخديو .

أما المشروع الذى أعده كرومر عن الاتفاق المطلوب إبرامه مع الحكومة المصرية ، فكان يتألف من مقدمة وثلاث عشرة مادة ، صارت عند اعتماد المشروع اثنتى عشرة مادة . وقد شفع كرومر مشروعه بمذكرة لتفسير الأغراض التى توخاها من هذا المشروع جملة ، ثم من كل مادة من مواده تفصيلاً .

وكان الواضح أن المشكلة التى استأثرت بالشطر الأكبر من اهتمام كرومر عند وضع مشروعه ، هى مشكلة الامتيازات الأجنبية ، وأنه كان من أجل تسوية هذه المشكلة أن وجد كرومر فى نظام الحكم الثنائى ، (الوضع السياسى) الذى يجب أن يكون للسودان فى المستقبل .

ذلك أن كرومر استهل (مذكرته) بقوله : إن من الميسور تناول المسائل المتعلقة بأهل السودان ، لأن هؤلاء حاجاتهم بسيطة ، لا تعدو إنشاء نظام سهل للضرائب ، وإدارات غير معقدة للشئون المدنية ولشئون القضاء الجنائى ، وتعيين نفر قليل من الموظفين الذين يختارون بعناية ، مع إعطائهم السلطة التى يمكنهم استخدامها فى المسائل التفصيلية المحلية ، وذلك إلى أن تتسنى تدريجياً الاستعاضة عن ذلك النوع من الحكومة الأبوية الذى يجب أن يسد الحاجة فى الوقت الحاضر ، بنظام أكثر تقدماً وتعقيداً . ولكن المهمة الملقاة على عاتق الحكومة

البريطانية ، ليست البحث فى حاجات أهل السودان فحسب ، فقد طلب كثيرون من الأوربيين الإقامة فى السودان ، واستثمار رءوس أموالهم به ، والتجارة معه ، وأن يكون لهم حق التملك . ومن الواضح أنه يستحيل منع هؤلاء مما يريدون كما أنه ليس من الحكمة فعل ذلك لأنه بدون رءوس الأموال والمعاونة الأوربية لا يمكن أن يحدث أى تقدم فى السودان . ولذلك فإن من صعوبات الموقف ، وجود ذلك التعارض بين الأنظمة البدائية التى هى على كل الأحوال فى الوقت الحاضر ، مناسبة للسودانيين أهل البلاد ، وبين الأجهزة الإدارية والقضائية الأكثر تعقيداً والتى يجعل وجود الأوربيين فى هذه البلاد إنشاءها لدرجة ما محتما . وكان من رأى كرومر للتغلب على هذه الصعوبة أنه لا مناص من الاستناد على الحجة القائلة بضرورة الاكتفاء لفترة من الزمن على الأقل بالأنظمة الإدارية والقضائية التى فى وسع الحكومة إنشاؤها فى بلد خرج مؤخراً من الحالة البربرية (Barbarisia) التى كان عليها ، ما دام هؤلاء الأوربيون هم الذين اختاروا الذهاب إلى السودان والإقامة به والتجارة معه واستخدام رءوس أموالهم فيه . ولا شك فى أن أحسن أنواع الأنظمة الإدارية والقضائية فى هذه الحالة ، سوف تكون عليه مآخذ حتماً إذا قيس ليس فقط بالأنظمة الأوربية ، بل وبالأنظمة المصرية كذلك .

وكان واضحاً أن المشكلة التى دار تفكير — كرومر — حول إيجاد حل لها ، كان صعوبة الملاءمة بين ما يجب إقامته من أنظمة إدارية وقضائية تكفل للأوربيين ممارسة الحقوق التى أعطتها لهم معاهدات الامتيازات الأجنبية ، وبين ما يتطلبه حال أهل البلاد أنفسهم من إقامة أنظمة حكومية مبسطة تفى بالغرض منها أولا ، ولا تكون سبباً فى الوقت نفسه فى تخويف الأوربيين من الإقامة بالسودان والتجارة معه واستثمار أموالهم فيه . ولذلك يقول « كرومر » إن المسألة ليست إنشاء نوع من المحاكم التى تفصل فى القضايا المدنية والجنائية التى يكون الأوربيون أحد الأطراف فيها" ، فإن ذلك مع أهميته ومع ضرورة التفكير فيه تفكيراً طويلا قبل اتخاذ أى إجراء بشأنه ، لا يوازى فى ضرورته العاجلة البحث فى الوسيلة التى يمكن بها قبل فوات الفرصة ، منع الأوربيين من أن ينتزعوا لأنفسهم حقوقاً ، وامتيازات مثل الحقوق والامتيازات التى صارت

لهم والتى يمارسونها الآن فى مصر .

أما كيف يمكن الحيلولة دون حدوث ذلك ، فكان فى رأى « كرومر » بأن يصدر (إعلان) (Declaration) صريح عن النظام العام السياسى والإدارى والقضائى المزمع إنشاؤه فى السودان ، لأنه سوف تحدث اضطرابات كثيرة فى المستقبل إذا ترك الأوربيون يجيئون إلى السودان ويتاجرون معه ويستخدمون رءوس أموالهم به ، من غير أن يصدر من الآن هذا (الإعلان) . وعلاوة على ذلك فإن من الحكمة استصدار هذا (الإعلان) حتى يعرف هؤلاء الأوربيون ماهم مقدمون عليه من جهة ، وحتى لا يعتقد إنسان ، إذا لم يصدر هذا (الإعلان) أن وضع الأوربيين المقيمين فى السودان سوف يكون مثل وضعهم فى مصر .

وإلى جانب ضرورة تحديد الوضع بالنسبة للأوربيين حتى لا تسرى فى السودان الامتيازات الأجنبية ، كان من رأى « كرومر » أن استصدار هذا (الإعلان) بالوضع السياسى فى السودان ، لازم كذلك لتحديد مركز إنجلترة نفسه بالنسبة للسودان .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات إذاً أخذ « كرومر » يتساءل عن نوع (الوضع السياسى) الذى يجب أن يناله السودان . وكان فى رأى « كرومر » أن الأمر مقصور على الاختيار بين واحد من حلول ثلاثة : إما أن تضم بريطانيا السودان إليها ، وإما أن يعتبر السودان جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، أى من أملاك هذه الإمبراطورية ، وإما أن يكون هناك نوع من (الحل الوسط) تتحقق به الأغراض التى تريدها بريطانيا .

وتناول « كرومر » بالبحث كل واحد من هذه الحلول الثلاثة فقال : إن استيلاء إنجلترة على السودان وضمه إليها إجراء يقضى بطبيعة الحال على كل المصاعب التى سبق ذكرها ، ولكنه ، كما استمر يقول ، فهم أن بريطانيا لا تريد لأسباب واضحة سياسية ومالية أن تضم السودان إليها . بينما من ناحية أخرى يترتب على الاعترا ف بأن السودان جزء من الأملاك العثمانية ولا يختلف فى شىء إطلاقاً عن بقية الأراضى المصرية ، أن تستمر بصورة مستديمة كل المصاعب الدولية والعقبات التى كان من سوء حظ الحكومة البريطانية خلال

الخمس عشرة سنة الماضية أن تواجهها عند تناول أية مسائل متعلقة بالشئون المصرية . ولذلك فقد وجب على الحكومة البريطانية أن تصل إلى حل وسط بين هذين الإجراءين المتطرفين . وقال (كرومر) : إن من الممكن العثور على هذا الحل الوسط . ولكنه بادر بتحذير القارئ، من أن (الوضع) الذى سوف يأتى به هذا الحل الوسط لم يسبق أن عرفه القانون الجارى العمل به فى أوربا ، ولذلك فليس من السهل خصوصاً بالنظر لتعقيد بعض التفاصيل تعقيداً كثيراً ، أن يرسم المرء على الورق أى ترتيب أو نظام قد تكون الثقة عظيمة فى إمكان تنفيذه من الناحية العملية ، ومن الممكن تماماً الدفاع عنه وعن كل جزء من أجزائه بالحجج الصحيحة والمنطقية .

أما الترتيب الذى يقوم على (الحل الوسط) فقد رأى (كرومر) ألا يتخذ شكل اتفاق (Couvention) أو وفاق (Agreement) مع الحكومة المصرية .

وتوقع كرومر أن يتصدى كثيرون للطعن فى صحة ومشروعية هذا الاتفاق أو الوفاق .

أولا : على أساس أن الفرمانات الشاهانية قد منعت الخديو من عقد أية معاهدات مع الدول الأجنبية ، ماعدا الاتفاقات التجارية والجمركية ، وتلك الخاصة بعلاقات الأجانب مع السلطات الإدارية الداخلية .

ثانياً : على أساس ما جاء فى الفرمان الصادر إلى الخديو الحالى (عباس حلمى الثانى) والصادرة فى ٢٧ مارس ١٨٩٢ ، من أنه « لا يجوز (للخديو) لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات المعطاة لمصر بحكم هذا الفرمان المستند على الفرمانات السابقة جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقاً » .

« وحيث إن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، فلا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقاً .

وأعد كرومر الجواب على هذين الاعتراضين ، فقال : إنه يمكن الرد على الاعتراض الأول ، بأن الوفاق أو الاتفاق (Convention) ليس بالمعاهدة

(Treaty) بمعناها المعروف ؛ وأن الخديو بتوقيعه على هذا الوفاق لم يفعل شيئاً هو من حق صاحب السيادة العليا أن يفعله ، وإنما كان يمارس حقا اعترفت له به الفرمانات : ذلك هو إجراء الترتيبات المتعلقة بالإدارة الداخلية فى خديويته وأن واقع رفع العلم المصرى إلى جانب العلم البريطانى باستمرار فى كل أنحاء السودان ، لينهض دليلا على أن سيادة السلطان العثمانى معترف بها أو على كل الأحوال ، معترف ببعضها ، فى هذه البلاد .

ولكن هذا الجواب نفسه كان يرى كرومر أنه ضعيف لسبب مهم ، هو أنه من المتعذر ما دام هناك اعتراف بوجود سيادة السلطان العثمانى سواء كانت هذه السيادة كاملة أو منتقصًا منها : التفريق بين السودان وبين سائر أملاك الدولة العثمانية ، فيما يتعلق بمعاملة أو بمركز الأوربيين وغيرهم من الأجانب ولذلك يرى كرومر أن من الأفضل الاستناد بشجاعة على الحجة التالية ، وهى أن الجيش المصرى الذى هو قسم من الجيش العثمانى عجز عن الاحتفاظ بمركزه فى السودان ، أى أنه اضطر إلى الجلاء منه ، وما كان فى قدرته وحده ودون مساعدة ، أن يسترجع السودان ؛ وأن الذى قام باسترجاع السودان جنود إنجليز ، وجنود مصريون ضباطهم ومدربوهم من الإنجليز ، وأن أموالا إنجليزية هى التى استخدمت فى استرجاعه ؛ وأن هذه الحقيقة تعطى حكومة جلالة الملكة ، وفقاً لمبادئ القانون الدولى المعترف بها ، حقوقاً راجحة فى تقرير نظام الحكم الذى يجب إقامته فى السودان فى المستقبل ؛ وأن مسألة مشروعية مسلك الخديو فى إبرامه الاتفاق (أو الوفاق) إنما هى لذلك مسألة غير ذات موضوع ؛ ولأن الخديو بدلا من أن يتنازل عن شيء لإنجلترا فى إبرامه هذا الاتفاق معها ، قد حصل هو منها بفعله هذا على عدة مزايا .

ولقد انتقل كرومر بعد ذلك إلى (تفسير) المواد التى تضمنها مشروع الاتفاق . وهو تفسير يبين طبيعية (الحل الوسط) الذى أوجد (الدولة المولدة) . أى أنه يكشف عن حقيقة ما كان يدور فى ذهن (كرومر) من أفكار وآراء ، أسس عليها المبادئ التى قام عليها اتفاق نظام الحكم الثنائى فى السودان .

ومشروع الوفاق يبدأ بمقدمة (Preamable) : تتضمن « الحيثيات » أو الأسباب التى تجعل من حق مصر وبريطانيا إبرام هذا الاتفاق فيما بينهما

بشأن السودان . ولم يكن هناك مفر من الاعتراف فى هذه المقدمة بأن لمصر حقوقاً فى السيادة على السودان ، قائمة من قبل استرجاع السودان ، وذلك تمشياً مع موقف الحكومة البريطانية من وقت تقرير استرجاع السودان ، وأثناء حادث فاشودة خصوصاً . على أن كرومر لم يكن يهتم بتأكيد هذا الحق بقدر ما كان يهتم بإبراز الحقوق التى صارت لإنجلترة بسبب اشتراكها اشتراكاً فعالا فى فتح السودان ، هذه المرة ؛ أى أن كرومر أراد أن يستند على حق الفتح قبل أى اعتبار آخر فى تبرير إبرام اتفاق يعطى بريطانيا السلطة العليا فى النظام السياسى الجديد للسودان ، ويجعل — على حد تعبير كرومر — « حقوقها هى الراجحة » على حقوق الطرف الآخر فى هذا الاتفاق الثنائى ، ولذلك قال كرومر عن (المقدمة) إنها تضمنت إشارة عابرة واستنتاجية إلى حقوق الخديو السابقة على الثورة المهدية ، ولكنها أبرزت حقوق الحكومة البريطانية التى صارت لها من واقع عملية الفتح — أى استرجاع السودان . واستطرد كرومر يقول : « ويبدو ضرورياً ذكر هذه الحقوق لأن عليها وحدها يقوم المسوغ الحقيقى لا بتداع وضع سياسى وإدارى فى السودان يختلف عن الوضع القائم فى مصر » .

وتضمنت المادة الأولى من المشروع ، التعريف بالأراضى التى يشملها لفظ السودان . وهى التى حسب هذه المادة تقع جنوبى الدرجة الثانية والعشرين فى خطوط العرض ؛ وهذا الخط يمر على مسافة أميال قليلة من شمال وادى حلفا ، بينما تقع سواكن جنوبه بمسافة كبيرة . وقال — كرومر — إنه تمشياً مع المبادئ التى جاءت فى مقدمة الوفاق ، يجب أن يكون مصطلح السودان مقصوراً على الأراضى التى امتلكتها مصر فى السابق ، ثم صار يستولى عليها الدراويش ، ثم صار استرجاعها فى وقت من الأوقات بمساعدة بريطانيا . ولكن الأخذ بهذا الرأى لا يلبث أن ينشأ عنه مصاعب إدارية كبيرة ، حيث يجب فى هذه الحالة استبعاد كل من وادى حلفا وسواكن من الأراضى التى يشملها مصطلح السودان ، لأن لا وادى حلفا ولا سواكن سبق أن احتلها الدراويش إطلاقاً ، ولو أنه يكون صحيحاً تماماً إذا قلنا إن مصر كانت حتماً تفقد وادى حلفا وسواكن أثناء الثورة ليستولى عليها الدراويش ، لولا الدفاع الذى قامت به عن هذين المكانين القوات البريطانية ، والذى جرى تحت الإشراف البريطانى .

وعلى ذلك فقد قسمت الأراضى التى يدل عليها مصطلح السودان فى الوفاق إلى ثلاث فئات .

(١) « الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ » . وقال كرومر إن الغرض من النص على ذلك إدخال كل من وادى حلفا وسواكن ضمن حدود السودان .

(٢) « الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة ، وفقدت منها وقتيًا ، ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد » ومعنى ذلك كما قال كرومر ، أن هذه تشمل كل الأراضى التى تم استرجاعها مؤخراً . وأما لماذا وصفت هذه الأراضى بأنها « التى افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد » . فقد قال كرومر إن الاقتصار على ذكر « الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل الثورة الأخيرة » دون التخصيص بأنها التى افتتحت بعد ذلك بالاشتراك مع إنجلترة ، قد يفيد أن هذه الأراضى تشمل كذلك قسماً من مديرية خط الاستواء — (هو الذى عرفنا أنه صار جزءاً من محمية أوغندة البريطانية أو استأجرته ولاية الكونغو الحرة البلجيكية) — ، أو أنها قد تشمل أيضاً زيلع وبربرة — (وهما المعروف عنهما أنهما صارتا تؤلفان مع بلهار — الصومال البريطانى —) وهما اللتان قال عنهما كرومر الآن ، « إنه لم يكن مقصوداً دون شك أن يشملهما الاتفاق الحالى » .

(٣) « الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً » . وقال كرومر إن الغرض من عبارة افتتاح الأراضى باتحاد الحكومتين

أولا : أن تشتمل الأراضى التى تدخل فى نطاق هذا الاتفاق كل الامتدادات أى التوسع الذى يحصل نحو الجنوب والغرب نتيجة للعمل أو الجهد المشترك بين إنجلترة ومصر .

ثانياً : أن يستبعد من نطاق الاتفاق كل الامتدادات التى تحصل من أوغندة فى اتجاه نحو الشمال نتيجة لعمل أو جهد الحكومة البريطانية وحدها . ومعنى هذا ، تبعاً لهذا التفسير ، أن كرومر أراد أن يجعل حدود السودان الجنوبية مفتوحة لأية امتدادات تحصل من جانب أوغندة لتوسيع رقعة هذه المحمية

البريطانية على حساب السودان فى وضعه الجديد ، أى الإنجليزى المصرى .

أما المادة الثانية فى المشروع فقد نصت على « استعمال العلم البريطانى والعلم المصرى معاً فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط » . وقال كرومر تفسيراً لهذه المادة : « إن العلمين البريطانى والمصرى يرفرفان معاً على الخرطوم والمراد الآن، للإشارة لأن يكون الوضع السياسى فى جميع السودان هو نفس الشىء ، أن يتخذ إجراء مماثل فى كل أنحاء البلاد ماعدا سواكن ؛ لأن رفع العلم البريطانى على سواكن يثير عاصفة احتجاج كبيرة ، وليس هناك ما يدعو لفعل ذلك . وكما سأوضح حالا ، إن المقصود هو التمييز بين سواكن وسائر السودان فيما يتعلق بامتداد ولاية المحاكم المختلطة القضائية » .

وجاءت المادتان الثالثة والرابعة خاصتين بطريقة الحكم فى السودان ، من حيث بيان الكيفية التى تمارس بها شئون الحكم كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية فى السودان . فالمقترح بمقتضى المادة الثالثة أن « تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد بلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية » . فقال كرومر إن إجراء التعيين هذا هو نفس الإجراء المتبع فى تعيين (مندوبى صندوق الدين) . ثم يقول إنه كان يميل إلى أن يتضمن الأمر العالى الخديو إشارة صريحة إلى أن هذا التعيين نال موافقة الحكومة البريطانية ، ولكنه لم ير ضرورة لذلك حيث إنه مفروض على الخديو أن يأخذ بالنصيحة الإنجليزية إلزاماً طالما بقى الاحتلال البريطانى فى مصر .

وأما المادة الرابعة ، فخاصة بالقوانين وكافة اللوائح التى يكون لها قوة القانون والتى يصدرها الحاكم العام ، فجاء فى هذه المادة أنه يشترط حصول الموافقة عليها سلفاً من جانب الخديو ، « وهو يعمل بموجب نصيحة مجلس نظاره » ، ومن جانب الحكومة البريطانية ممثلة فى شخص قنصلها العام . ومع ذلك فمن حق هذين اللذين يشترط الحصول على موافقتهما سلفاً ، أن يعفيا الحاكم العام من هذا الواجب من وقت لآخر فى المسائل الإدارية أو التنفيذية التى ينص

عليها عندئذ فى الوثيقة التى تصدر بهذا الإعفاء . والقوانين واللوائح التى يكون لها قوة القانون، والتى يصدرها الحاكم العام بناء على هذا الإعفاء يجب تبليغها فوراً إلى القنصل البريطانى الجنرال فى القاهرة إلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى ، وتكون خاضعة للمراجعة والحذف حسب ما يحتفظ به الإعفاء من سلطات لهذه الغاية .

وذكر كرومر فى تعليقه على هذه المادة من المشروع .

أولا : أنه كان بوسعه الاستغناء عن عبارة « عمل الخديو بموجب نصيحة مجلس نظاره » على أساس أن الإرادة أو الأمر العالى الصادر فى ١٨ أغسطس ١٨٧٨ فى عهد الخديو إسماعيل افترض دائماً أن يعمل الخديو بنصيحة وزرائه. ولكن نزوع الخديو (عباس حلمى) لمحاولة التخلص باستمرار من هذا الواجب يجعل ضرورياً أن تنص المادة على هذه العبارة .

ثانياً : أن الغرض من الحصول سلفاً على موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية إنشاء نوع من الإشراف على أعمال الحاكم العام . ومن الواضح أن اضطلاع الحكومة البريطانية بهذا الإشراف يجعله فعالا ؛ وكان يكفى أن يكون هذا الإشراف لها وحدها ، ولكن هناك ضرورة مزدوجة تدعو لذكر اسم الخديو باعتبار أن السودان لا يزال من الناحية النظرية أرضاً مصرية بالرغم أن له وضعاً سياسياً منفصلا ، ولأن مصر تتحمل مسئوليات مالية نحو السودان وكلا هذين الأمرين يجعل ضرورياً ومرغوباً فيه أن يسمع للحكومة المصرية صوت فى هذه المسائل (التشريعية) .

ولم يعتبر كرومر وهو يفسر هذه المادة ضرورياً أن ينص فى كل لائحة يصدرها الحاكم العام على أن الحكومتين البريطانية والمصرية قد وافقتا سلفاً على استصدارها ، بل يرى من الأفضل أن يعمل المسئولون كل ما يمكن عمله لإظهار الحاكم العام فى أعين أهل السودان ، صاحب السلطة كل السلطة فى هذه البلاد .

وفسر كرومر إمكان إعفاء الحاكم العام من الحصول مقدماً على موافقة الحكومتين البريطانية والمصرية على القوانين واللوائح التى يصدرها ، بأنه وإن كان ضرورياً وضع الحاكم العام تحت نوع من الإشراف والرقابة ، فمن الخطأ الكبير فى الوقت نفسه تركيز شئون الإدارة فى السودان فى يد أية سلطة فى

القاهرة سواء أكانت هذه سلطة بريطانية أم مصرية . ولذلك فقد أشارت المادة إلى أن هناك بعض المسائل التى يجوز إعفاء الحاكم العام من الحصول على الموافقة السابقة . وأما البحث فى أى المسائل يمكن أن يتناولها هذا الإعفاء أو يجب الحصول مقدماً على موافقة الحكومة عليها ، فكان من رأى كرومر أن يرجأ ذلك إلى بحث مقبل .

على أنه مما تجب الإشارة إليه هنا ، أن هذه المادة الرابعة كما وردت فى مشروع كرومر كانت محل مناقشة أسفرت عن تعديلها ووضع صياغة أخرى لها فى وثيقة الاتفاق النهائى كما سنعرض له فى حينه .

وأما المادة الخامسة من المشروع ، فكانت بشأن القوانين التى تسرى على السودان . وقال كرومر إنه فى أثناء مناقشة هذه المادة ، كان هناك اقتراح بعدم سريان القوانين المصرية على السودان . إلا إذا صدر بها منشور من الحاكم العام ينص صراحة على وجوب تطبيقها فى السودان . ولكن اعتراضاً أثير على هذا الاقتراح . فحواه أن الفترة التى لا يكون سارياً أثناءها أية قوانين — وذلك ريثما يمكن وضع مجموعة من القوانين للسودان — يكون السودان مسرحاً للفوضى التامة . ولذلك فقد رئى استبقاء التشريعات المصرية التى يمكن بالاستناد على المبادئ القانونية اعتبارها لا تزال سارية المفعول فى السودان . وفى هذه الحالة ، كما يقول كرومر ، حسب الرأى الذى أدلى به الذين استشارهم فى هذه المسألة ، أن التشريعات المصرية التى لا تزال تعتبر سارية قانوناً فى السودان ، هى فقط التشريعات التى صدرت قبل ١٨٨٤ ، أى قبل السنة التى خضع فيها السودان خضوعاً كلياً لسيطرة الدراويش ، وهذا يشمل القوانين المصرية الصادرة فى يونية ١٨٨٣ . ويجب أن نذكر هنا أن المراد بذلك كان لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى صدرت فى ١٤ يونية ١٨٨٣ ، والقانون المدنى الصادر فى ٢٨ أكتوبر وقانون التجارة ، والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ . ثم استمر كرومر يقول ، ومن المقترح أيضاً فى الوقت نفسه جعل كل القوانين المصرية سارية المفعول فى السودان كذلك . ومما لا يجب إغفاله أن المادة الرابعة هذه تجعل من حق الحاكم العام تحوير أو نسخ أى قانون من القوانين المصرية القائمة باستصدار منشور منه بذلك .

وتتناول المادة السادسة من المشروع ، مسألة هامة فى نظر كرومر هى المسألة المالية . وكان كرومر يبغى من الترتيب المالى الذى يريده للسودان أن يحقق غرضين :

أولهما : أن يمتنع على صندوق الدين التدخل فى مالية السودان . وقد اطمأن بعد بحث هذه المسألة إلى أن النفقات التى تتحملها مصر من أجل السودان يمكن إدخالها فى حساب الميزانية المصرية تحت باب المصروفات وقد وافق صندوق الدين على هذا الإجراء ، وأن صندوق الدين إنما سوف يتدخل عندما يتضح أن هناك فائض فى ميزانية السودان من زيادة الإيرادات على المصروفات ، مما يقتضى البحث من جديد فى العلاقة المالية بين البلدين . ولم يكن كرومر يتوقع لزمن طويل أن يكون هناك فائض فى ميزانية السودان . وعلاوة على ذلك فعلى فرض حدوث صعوبات من جانب صندوق الدين ، فإن أية نصوص يتضمنها (الوفاق) فى هذه المسألة لن تساعد فى الوصول إلى تسوية . ولذلك يرى كرومر من الأفضل ترك هذه المسألة جانباً فى الوقت الحاضر .

أما الغرض الآخر ، فهو أن يجعل الحكومة المصرية مسئولة وحدها عن تحمل النفقات المدنية والعسكرية العادية فى السودان ، فى نظير وضع كل إيرادات السودان تحت تصرفها . فهو لا يريد أن تتحمل الخزينة البريطانية أية نفقات بشأن السودان ، ويعتقد كما يقول أن فى وسع الخزينة المصرية أن تتحمل وحدها ودون حاجة للمعونة البريطانية كل المصروفات العادية المدنية والعسكرية . ثم يستطرد كرومر فيقول : إن المادة موضع البحث تشتمل على الفقرة التالية : « تتعهد (أو تقوم) حكومة جلالة الملكة البريطانية بتحمل كل نفقات أى عدد من الجنود البريطانيين الذين قد يوضعون فى السودان ، خلاف قوات الحملة الخاصة » . ويقول (كرومر) إن السير فرنسيس غرنفيل واللورد كتشنر يريان ضرورة أن توجد بالخرطوم قوة دائمة من حوالى ٢٥٠ جندياً بريطانياً ؛ لأن وجودهم هناك إلى جانب أنه يشيع الثقة والطمأنينة فى النفوس ، يكون ذا فائدة فى مواجهة أية صعوبات من ناحية الجنود الوطنيين وخصوصاً السود منهم . ولا شك فى أن نفقة هذه القوة سوف تكون ضئيلة لا سيما وأن هذا العدد سيؤخذ من القاهرة ودون حاجة إلى زيادة عدد الجيش البريطانى فى مصر . ويرجو كرومر

أن تقبل الحكومة البريطانية تحمل هذه النفقة الصغيرة لأنه لو طلب كرومر من الحكومة المصرية دفع هذا المبلغ لكان لذلك وقع سيئ للغاية . وعلى كل حال ، يرى كرومر من العدل أن تتحمل الخزينة البريطانية هذا المبلغ .

ويختتم كرومر ملاحظاته بقوله إنه لا يتوقع أن تكون هناك حاجة لإرسال قوات أخرى إلى السودان ؛ فإذا شاء سوء الحظ أن يحدث هذا ، فمن الممكن أن تتحمل إنجلترة ومصر النفقات مناصفة بينهما .

على أنه مما تجب الإشارة إليه هنا أن هذه المادة كانت موضع مناقشة فيما بعد ، انتهت بحذف هذه المادة أصلا من وثيقة الوفاق النهائية .

والمادة السابعة من المشروع تضمنت الحق الذى يخول وضع الشروط التى بموجبها يمكن أن يقيم الأوربيون فى السودان أو يتاجرون معه أو يقتنون به الممتلكات . وقال كرومر إن من المؤكد للأسباب التى سبق أن ذكرها ، أن يكون هذا الحق موضع معارضة . ومن سوء الحظ أن يكون الأمر كذلك . ولكن لا حيلة فى هذا . « فنحن ممتلكون للسودان ، وفى قدرتنا أن نؤكد ونثبت حقوقنا حتى ولو كنا عاجزين عن إقناع الغير بصحة مركزنا أو بصلاحية حججنا . وفى الوقت نفسه فى وسعنا أن نفعل شيئاً للتلطيف من حدة شعور العداء ضدنا وذلك إذا أعلنا العمل بالسياسة التجارية المعروفة باسم سياسة الباب المفتوح ؛ وإذا بينا أن الأوربيين من كل الجنسيات سوف يلقون نفس المعاملة وعلى قدم المساواة فى كل الأمور الأخرى » .

وقد صارت هذه المادة فى وثيقة الوفاق المادة السادسة .

وأما المادة الثامنة من المشروع فتعلقة بمسألة الرسوم الجمركية . وقال كرومر إنه كان يريد من صياغة هذه المادة أن يساعد مدلولها على إدراكه أن هناك حقًّا كامناً يخول فصل النظام التجارى فى السودان عن النظام التجارى فى مصر ، ولو جاءت هذه المادة خالية من النص صراحة على وجود هذا الحق . وتوقع كرومر أن يلقى كذلك هذا الحق معارضة شديدة . وحينئذ لا مندوحة من من الاعتماد مرة أخرى على (حق الفتح) لدفع الاعتراض المنتظر على هذه المادة وفى وثيقة الوفاق صارت هذه المادة ، المادة السابعة .

وفى المادة التاسعة من المشروع ، تقرر عدم الاعتراف بامتداد سلطة

المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ، فيما عدا مدينة سواكن . والتعليقات التي أراد كرومر أن يفسر بها هذه المادة على جانب عظيم من الأهمية لأنها تبين الاعتبارات التي كانت ، إلى جانب المشاركة البريطانية في إدارة السودان بالصورة التي تمكن بريطانيا من الاستئثار بكل سلطان عليه ، حجر الزاوية في الوفاق الثنائي ، من حيث استبعاد الامتيازات الأجنبية من السودان .

ولقد أرفق كرومر مع (مذكراته) التفسيرية هذه عن مشروع الوفاق الثنائي وثيقتين من إعداد المستشار القضائي المستر « ماكيلريث » يتبين مما جاء فيهما أن هناك بعض الشك في جواز امتداد سلطة المحاكم الأجنبية على السودان حتى على فرض أن تغييراً ما سوف لا يطرأ على الوضع السياسي لهذا القطر ، وذلك لأن قرارات محكمة الاستئناف جاءت كلها متناقضة في هذه المسألة . وقال كرومر إنه شخصياً بعد أن وزن كل الحجج المقدمة لتأييد وجهات النظر المختلفة يذهب قطعاً إلى ترجيح الرأي القائل بعدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة على السودان . ومع ذلك فلا يجب نسيان أن المحاكم المختلطة تميل إلى أن تمتد سلطتها ، ولا نسيان أن هذه المحاكم لا تخضع عملياً لأية رقابة تشريعية ، وأنه إذا هي ادعت امتداد سلطتها على السودان ، فالطريق الوحيدة لمقاومة هذا التجاوز إنما تكون فقط برفض تسلم إعلان الدعاوى المرفوعة منها ورفض تنفيذ أحكامها ولذلك يرى كرومر أن من الحكمة عدم الاعتماد على الحجج التي يذكرها (ماكيلريث) والتي بناها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، والوثائق الأخرى المتعلقة بالموضوع ، بل يرى العودة إلى الاستناد مرة أخرى على الوضع السياسي الخاص الذي صار للسودان ، وعلى السبب الرئيسي الذي رفض من أجله امتداد سلطة المحاكم المختلطة على السودان .

ثم انتقل كرومر من ذلك إلى ملاحظة أن سواكن قد استثنيت من تطبيق هذه المادة ؛ فسمح هذا الاستثناء بامتداد سلطة المحاكم المختلطة عليها . وأخذ كرومر يعلل هذا الاستثناء بقوله إن امتداد سلطة المحاكم المختلطة كان معترفاً به في سواكن من سنوات عدة سابقة ، وسواء أكان من الخطأ أم الصواب امتداد هذه السلطة عليها . ومن المتوقع لذلك إذا أدخل تغيير على الحالة هناك أن يرتفع صوت الاستنكار عالياً ضد هذا العمل من كل جانب . وفي رأي

كرومر أن ليس هناك ما يدعو كثيراً لإجراء هذا التغيير ولذلك فالصواب ترك الأمور على ما هي عليه في هذه المسألة . وهذه المادة صارت المادة الثامنة في الوفاق الثنائي .

وأما المادة العاشرة فخاصة باعتبار السودان بأجمعه ، ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية بصورة مؤقتة . ويذكر كرومر من الأسباب التي تبرر في نظره وضع السودان تحت الأحكام العرفية ، أن إعلان هذه الأحكام سوف يزيد من قوة موقف أصحاب (الوفاق) في مسألة المحاكم المختلطة ، ومنع امتداد سلطتها على السودان . لأن كثيرين من القضاة الذين يرفضون الاعتراف بصلاحية أو مشروعية الحقوق المؤسسة على استرجاع السودان ، أي على حق الفتح ، سوف يعترضون بأنه طالما بقي القانون المدني العام معطلا ، تعذر على المحاكم المختلطة ممارسة سلطتها القضائية .

ولكن كرومر لم يلبث أن استدرك قائلا : إنه لم يكن من أجل ذلك ، يريد إعلان الأحكام العرفية في السودان . بل يريد ذلك لأن الحالة في السودان نفسه تستدعي في الوقت الحاضر هذا الإجراء. فالبلاد لا تزال في قلق واضطراب وتكثر فيها حوادث السلب والنهب وقطع الطريق : لذلك يرى كرومر أن يعطى الحاكم العام في هذه الظروف سلطات واسعة للمحافظة على الأمن والنظام . ويجب على وجه الخصوص أن تكون لديه السلطة الكاملة والحق في طرد أي إنسان سواء أكان أوربياً أم وطنياً من البلاد . ومع ذلك فإن إعلان الأحكام العرفية ليس معناه كما يقول كرومر أن يتولى الحاكم العام الفصل في كل الأمور أو أن يقوم بذلك أحد الضباط الذين يخولهم الحاكم العام السلطة في ذلك نيابة عنه فقد تأسست المحاكم في مديرية دنقلة ، ويبدو أنها تؤدي العمل المطلوب منها على خير وجه ؛ وقد خصص مبلغ في ميزانية السودان للتوسع في إنشاء هذه المحاكم . وعلى ذلك فالذي يريده كرومر من إعلان الأحكام العرفية هو إذاً أن تستخدم هذه السلطات الكبيرة المعطاة للحاكم العام في الحالات الاستثنائية فقط . وعلاوة على ذلك فإن الجهود سوف تتوافر لجعل إدارة شئون القضاء في السودان متلائمة ومتفقة بمرور الزمن مع مبادئ القضاء المدني العامة المعترف بها . وهذه المادة صارت المادة التاسعة في الوفاق .

وكانت المادة الحادية عشرة من المشروع متعلقة « بتعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات السودان » ؛ فنصت على أن هؤلاء لا يمكنهم الإقامة بالسودان إلا بتصريح من الحكومة البريطانية بذلك . وقال كرومر إنه يرى اشتراط الحصول على هذا التصريح ضرورياً . ولكنه يتوقع أن يكون هذا الحق موضع معارضة من جانب أولئك الذين يقولون بأن الوضع السياسي للسودان لا يختلف في شيء عن الوضع السياسي لسائر أملاك الدولة العثمانية . وقد صارت المادة الحادية عشرة في الوفاق .

وأما المادة الثالثة عشرة والأخيرة في المشروع ، فخاصة بمنع « إدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها » وقال كرومر : ومع أن اتخاذ مثل هذا الإجراء لا يبدو ضرورياً كل الضرورة فمن المستحسن لفت النظر خصوصاً إلى مفعول معاهدة بروكسل المبرمة في ٢ يوليو ١٨٩٠ فيما يتعلق بشروط التجارة في الأسلحة والمشروبات الروحية وتصديرها وهذه المادة صارت المادة الثانية عشرة في الوفاق .

* * *

وبذلك تنتهي مذكرة اللورد كرومر التي يفسر بها مشروع الوفاق الثنائي وبعث بها مع المشروع إلى لندن من القاهرة في ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ .

ولما كان كرومر قد طلب في الخطاب المنفصل الذي بعث به مع هذه المذكرة إلى اللورد سولسبري في نفس التاريخ أن تستشير الحكومة الإنجليزية في هذا المشروع السردار « كتشنر » الذي كان موجوداً في إنجلترة آنئذ ، فقد أطلع « سولسبري » السردار على مشروع الوفاق ، وأبدى هذا الأخير ملاحظاته على المادتين الرابعة والسادسة خصوصاً .

فقال « كتشنر » في ملاحظاته على الجزء من المادة الرابعة من المشروع الخاص بإرجاء تحديد أو تعيين سلطات الحاكم العام إلى اتفاق على ترتيب يوضع فيما بعد ، أن من الواجب تحديد هذه السلطات فوراً ودون أي إرجاء ، لأن من المتوقع أن يكره الخديو هذه الفقرة وأن تنشأ صعوبات كثيرة عند النظر في التفاصيل . وأما فيما يتعلق بالحصول سلفاً على موافقة الخديو والقنصل الجنرال البريطاني على القوانين واللوائح قبل أن يستصدر الحاكم العام منشوراً بها ،

فقد عارض « كتشنر » فى ذلك ، واستبدل بهذا صيغة أخرى هى : « وجميع المنشورات واللوائح التى لها قوة القانون ، التى يصدرها من هذا القبيل الحاكم العام عليه أن يبلغها على الفور بعد إصدارها إلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى وإلى وكيل وقنصل جنرال حكومة جلالة الملكة فى القاهرة ؛ وفى كل الحالات تكون هذه المنشورات واللوائح التى لها قوة القانون ، خاضعة لما قد يقرره هذان الأخيران بالاتحاد ، من تحوير فيها أو نسخ لها » . ومما يجب ذكره أن ملاحظة « كتشنر » هذه أخذ المسئولون بها ؛ فاستبدل بالحصول سلفاً على موافقة رئيس مجلس النظار والقنصل الجنرال ، تبليغ هذه المنشورات واللوائح إليهما فور استصدارها ولكن من جهة أخرى ، حذفت من المادة التى اقترحها (كتشنر) العبارة الخاصة بخضوع هذه المنشورات واللوائح للتحوير والنسخ بناء على قرار رئيس مجلس النظار والقنصل الجنرال .

وأما فى ملاحظته على المادة السادسة ، فقد اعترض « كتشنر » عن وضع كل إيرادات السودان تحت تصرف الحكومة المصرية ، لأنه إذا كان الغرض من ذلك أن يعهد إلى وزارة المالية المصرية فى القاهرة إدارة مالية السودان ، فإن هذا الترتيب فى رأى (كتشنر) أمر غير مرغوب فيه كلية ، لأن هذا الترتيب إذا كان مقصوداً — إنما معناه إعطاء القاهرة كل فرصة للتدخل فى تفاصيل شئون الإدارة فى السودان ، باعتبار أن إيردات السودان جزء لا يتجزأ من إيرادات مصر ؛ وعندئذ سوف ينتفى الغرض الذى ذكر اللورد كرومر أنه يريد تحقيقه ، وهو منع صندوق الدين فى التدخل فى مالية السودان . واقترح « كتشنر » صياغة أخرى لهذه المادة ، حاول بها تجنب إعلان أن من حق مصر التصرف فى إيرادات السودان ، ولو أن (كتشنر) فى صياغته الجديدة بقى متأثراً بفكرة « كرومر » الأصلية ، وهى خضوع مالية السودان لإشراف ومراقبة وزارة المالية المصرية فى القاهرة . واقتنع لورد سولسبرى بوجاهة هذه الملاحظة . ولكن لما كانت هناك صعوبات عديدة تحيط بهذا الموضوع الذى أثاره كرومر فى مشروعه وفى مذكرته ، فقد رئى أخيراً الاستغناء عن هذه المادة كلية .

وكان بعد الاستماع لكل هذه الملاحظات إذاً من جانب كتشنر والحكومة البريطانية أن تسلم الخبراء القانونيون فى القاهرة صياغة المشروع فى صورته النهائية .

وقبل أن يفرغ هؤلاء الخبراء من مهمتهم ، قام اللورد كرومر بأولى زياراته للسودان .

حـ ـ خطاب كرومر فى أم درمان (٤ يناير ١٨٩٩) :

فقد غادر كرومر القاهرة فى ٢٨ ديسمبر ١٨٩٨ قاصداً إلى أم درمان ، فوصلها فى مساء ٣ يناير ١٨٩٩ . وفى ٤ يناير ألقى كرومر خطبة فى أم درمان « على جمع كبير من الأهالى والضباط وأركان حرب ». ولهذه الخطبة أهمية خاصة أولا ، من حيث أنها تكشف لأول مرة لسواد الناس عن « نية الإنجليز فى حكم السودان » ـ على نحو ما كتب المعاصرون ؛ وتبين لأهل السودان نوع الحكم الذى دلل عليه رفع العلم البريطانى إلى جانب العلم المصرى على أم درمان والخرطوم.

ثانياً : لأن حادثاً معيناً وقع أثناء إلقاء الخطبة هو استفسار أحد المشايخ المستمعين إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية ستكون محترمة ونافذة المفعول فى السودان ؛ ودل ما دار من مناقشات حول هذا الحادث على أن النية متجهة لفتح السودان للرسالات التبشيرية على نطاق واسع ، خصوصاً فى السودان الجنوبى .

ثالثاً : لأن كرومر أشار فى هذه الخطبة بطريق غير مباشرة إلى استبعاد القضاء المختلط فى السودان ، وأكد الاعتماد فقط على المحاكم الأهلية فى توزيع العدالة ، وذلك كما قال من أركان (الوفاق) الأساسية فى نظره .

رابعاً : وأخيراً أن كرومر استند على دعوى سوء حكومة المصريين السابقة وفسادها فى تبرير الوضع السياسى الجديد المنتظر ، وهو اشتراك بريطانيا فى الحكم مع مصر ، واستئثارها بالنصيب الأوفر من الحكم كذلك ، على أساس أن فى هذا الاشتراك والاستئثار ضماناً لتأمين أهل السودان ، هذا من جهة ، وبجعل هذا (النظام الثنائى) المنتظر من جهة أخرى مقبولا فى الوقت نفسه لدى أهل السودان ، باعتبار أن انفراد المصريين وحدهم با لحكم ، على نحو ما كان عليه الحال قبل الثورة المهدية ، يهدد بعودة عهد المظالم والقسوة والمفاسد . ولقد ذكرنا أن تلك النظرية الخاطئة ، نظرية فساد حكومة المصريين السابقة كانت من الأسس التى بنى عليها كرومر ذلك الوضع السياسى الذى أوجد ـ على حد تعبيره ـ نظام (الدولة المولدة) فى السودان .

وفيما يلى خطاب كرومر :

« إنى أعد نفسى سعيداً بمقابلتى إياكم جميعاً هنا اليوم لأهنئكم على الخلاص من استبداد حكومة الدراويش بفضل ما أظهره السردار وضباط من الحذق فى تدبير القتال ، وبما برهنت عليه الجنود البريطانية والمصرية من الشهامة والثبات .

« وأنتم ترون العلمين البريطانى والمصرى يخفقان على هذا المكان . وفى هذا إشارة إلى أنكم ستحكمون فى المستقبل بملكة إنجلترة وخديو مصر . والنائب (الممثل) الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذى أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديو تمام ثقتهما . واعلموا أن البلاد السودانية لا تستمد أحكامها من القاهرة ولا من لندن ؛ بل إن السردار وحده هو الذى سيقوم بالعدل فيما بينكم . فلا يجب التعويل على أحد غيره . ولست أشك فى أنه يحقق أمانيكم ، ويحقق لكم كل ما ترجون .

« إن جلالة الملكة وشعب جلالتها المسيحى شديدا الإخلاص والمحبة لدينهما ولكنهما يعرفان أيضاً كيف يحترمان ديانة الآخرين . وجلالة الملكة تحكم رعايا من الغربيين أكثر مما يحكم أى عاهل فى العالم ، وهؤلاء يعيشون راضين تحت حكمها الرحيم . ودياناتهم وعاداتهم (شعائرهم) الدينية موضع احترام دقيق . ولكم أن تثقوا أن هذا المبدأ نفسه سوف يتبع فى السودان . ولن يكون هناك أى تداخل إطلاقاً فى شئون دينكم » .

وكان عندئذ أن قاطع أحد المشايخ الحاضرين اللورد ، ليسأله إذا كان هذا التعهد بعدم التداخل فى شئون الدين معناه أن الشريعة الإسلامية سيكون معمولا بها فى السودان . فأجاب اللورد كرومر بأن هذا كذلك . ثم استأنف خطابه ليقول :

« إنى أعرف أن مساوئ كثيرة كانت موجودة أيام الحكم المصرى فى السودان فلم يكن هناك محاكم تستحق هذه التسمية ؛ وكانت الضرائب ثقيلة ، والإتاوات التى كانت تحصل زيادة على الضرائب ، كان كثيراً حدوثها . ولكن فى وسعكم أن تطمئنوا الآن لعدم عودة هذه المساوئ مرة ثانية . فأنتم ولا شك قد سمعتم أن الحكومة المصرية الآن تحدوها روح تختلف اختلافاً تامًّا عن تلك التى كانت سائدة فى الأزمنة السابقة . وإنى واثق من أن السردار سوف يكون فى وسعه قبل

مضى وقت طويل أن يؤسس نوعاً بسيطاً من المحاكم التى تقوم على توزيع العدالة بالتساوى على جميع الناس غنيهم وفقيرهم على السواء . سوف يطلب منكم بطبيعة الحال دفع الضرائب . ولكن هذه سوف تكون بمقادير معتدلة وفى مواعيد محددة ، حسب ما جرى به العرف القديم ، الأمر الذى هو مماثل تماماً لما هو واقع فى كل بلاد الغرب . ولكم أن تتأكدوا أنه لن تطلب منكم إتاوات استثنائية أخرى ، بمجرد أن تدفعوا المقدار المطلوب منكم قانوناً أن تدفعوه . وسوف يقيم جماعة قليلة من الضباط الإنجليز فى كل جهة حتى يروا تنفيذ هذه القواعد بدقة .

« ولكن لا يجب أن تنتظروا من الحكومة أن تفعل لكم كل شىء . فالواجب يقتضيكم أن تتحركوا وتنشطوا أنتم أنفسكم كذلك . وإنى موقن أنكم وأنتم رجال لهم نفوذ أن تستخدموا هذا النفوذ فى صالح النظام والسكينة . وعلى وجه الخصوص أنكم تشجعون أولئك الذين تتصلون بهم على استئناف زراعة حقولهم . الأمر الذى فى وسعهم أن يفعلوه الآن دون خوف من التعرض لأية مضايقات أو أذى . ورجائى قبل أن أزور السودان مرة ثانية أن يكون قد صار فى وسع السردار أن يسمح لكم بالعودة إلى بيوتكم القديمة فى مدينة الخرطوم التى سوف تتحسن حالها كثيراً قبل مضى وقت طويل .

« وإنى أرجوكم أن تعوا فى أذهانكم الكلمات التى تفوهت بها ، وأن تعيدوا ذكرها لإخوانكم ومواطنيكم . ولكم أن تثقوا أن هذه الأقوال إنما تعبر تعبيراً صحيحاً عن المبادئ التى سوف يسترشد بها السردار فى إدارة شئون السودان فى المستقبل » .

عاد كرومر من هذه الرحلة إلى القاهرة التى وصلها فى ١٣ يناير ١٨٩٩ ، فكتب على الإثر إلى (سولسبرى) أن رحلته إلى الخرطوم أثارت اهتمامه بدرجة كبيرة ، وأنه وجد نفسه مضطراً لإلقاء خطبة صغيرة يرجو أن لا يكون تجاوز فى ما ذكره فى هذه الخطبة ما يريده (سولسبرى) ؛ وأن هذه الخطبة كان لها محلياً وقع حسن ، وأنه كان من الواجب إزالة الخوف من المبشرين .

وكرومر فى هذه العبارة الأخيرة يشير إلى ما جاء فى الخطبة خاصاً بتأمين الناس على دينهم ، من جهة ، ثم إلى ما حدث أثناء إلقائها من سؤال أحد

المشايخ إذا كان المقصود أن يكون معمولا بأحكام الشريعة الإسلامية فى السودان وهو السؤال الذى عرفنا أن كرومر أجاب عليه بالإيجاب .

وقد هنأ (سولسبرى) كرومر على خطبته هذه . ولكنه لم يلبث أن كتب إليه فى ٣ فبراير ١٨٩٩ يستفسر عن الكيفية التى يمكن بها معالجة مسألة الرقيق الهارب (من أصحابه) عند تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التى أكد (كرومر) فى خطابه أنها سوف تكون مرعية فى السودان . وذلك لأن المسئولين فى لندن — كما قال « سولسبرى » — اعتبروا هذا الوعد الذى قطعه كرومر على نفسه خطوة غير موفقة ما كان يجب اتخاذها ، لأن من المتعذر أن تتدخل الحكومة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الرقيق الهارب ، فى الوقت الذى من سياسة الحكومة وأغراضها إلغاء الرق إلغاء تامًّا من السودان ؛ وهذا إلى جانب اعتراف (كرومر) نفسه بصعوبة معالجة مسألة الرقيق المنزلى عموماً ، مما جعله — أى كرومر — يغفل فى مشروع الوفاق — المادة الثانية عشرة — ذكر هذه المسألة ، ويكتفى بالنص على تحريم تصدير الرقيق وتوريده أى التجارة فيه .

على أن الاعتراض الذى كان أكثر أهمية ، على هذه الخطبة ، كان مبعثه الخوف من تعطيل نشاط الرسالات التبشيرية ، ومنع ذهابها إلى السودان ، وذلك بعد أن أثير موضوع الشريعة الإسلامية وأكد كرومر فى خطابه مراعاة أحكامها . ولذلك فقد تساءل رئيس الأساقفة فى إنجلترة إذا كان تعيين أسقف للكنيسة الأنجليكانية فى القاهرة يمتد سلطانه على السودان لا يضع الصعوبات فى طريق (كرومر) . وقال (سولسبرى) وهو ينقل إلى (كرومر) سؤال رئيس الأساقفة ، إن هذا الأخير يرى أن هذه الخطبة قد تكون عقبة كأداء فى سبيل هذا التعيين لمدة سنة أو سنتين على كل حال .

وعند التعليق على هذه المسألة يقول (زتلاند) (Zetland) فى كتابه عن حياة اللورد كرومر : إن مقترح تعيين أسقف أنجليكانى فى مصر يمتد سلطانه على السودان كان أسقف القدس الذى ذكر هذا الموضوع للقنصل الجنرال ، وتحدث ضمن أشياء أخرى عن ضرورة اتخاذ الوسائل التى تمكن من تنصير (تعميد) الشلك. ولكن الشلك كانوا لا يزالون متبربرين . واعتبر (كرومر) لهذا السبب سابقاً لأوانه التفكير فى اتخاذ الوسائل التى تمكن من

تنصيرهم . وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك اعتبارات كثيرة تجعل من غير المناسب اتخاذ هذه الخطوة فى الوقت الحاضر . فليس من عادة الشرقيين أن يفكروا فى المسائل بإمعان ؛ ومن العبث أن تجعل سواد الناس يدركون أن هناك فرقاً بين عمل تقوم به الحكومة الإنجليزية، وعمل يقوم به أفراد عاديون من الإنجليز . بل إن الناس سوف لا يرون فى تعيين كبير من رجال الكنيسة المسيحية إلا أنه أول مظهر ملموس من مظاهرسيطرة الإنجليز فى السودان ؛ وخطوة قصيرة تلك التى بها يكون الانتقال من هذا الظن إلى الاعتقاد بأن التنصير هو سياسة الإنجليز العامة فى هذه البلاد . وينهى (زتلاند) ملاحظاته هذه بقوله : وكان طبيعياً أن يأسف رئيس الأساقفة لأن ذلك كان موقف الممثل البريطانى (كرومر) ولكن رئيس الأساقفة كان عاجزاً عن تفنيد حجج (كرومر) ودعاواه . ولما كان آخر ما يريده هو أن يسبب (لكرومر) أيةمتاعب أو مزعجات ، فإن أحداً لم يثر هذه المسألة مرة ثانية .

وأما الاعتراض الأكبر على هذه الخطبة ، بل وعلى السياسة البريطانية التى اتضحت من هذه الخطبة الأسس التى سوف تقوم عليها فى السودان ، فقد جاء من جانب المصريين عموماً ومن جانب الخديو ورجال بطانته — ولا نقول الحكومة — خصوصاً . فقد ذكر « كرومر» فى رسالته إلى « سولسبرى » فى ١٠ نوفبر ١٨٩٨ ، أنه لم يبحث مع الحكومة المصرية النقط التفصيلية الواردة فى مشروع الاتفاق . ويبدو كذلك مما ذكره (كرومر) فى رسالته هذه أن بحثاً جدياً لم يدر مع هذه الحكومة حتى فى المبادئ العامة التى قال كرومر إنه فهم بقدر ما استطاع إدراكه من بعض ما بدر من الوزراء المصريين أثناء الحديث معهم حول هذه المبادئ أنهم موافقون عموماً عليها . ومن الثابت أن الخديو ورجال بطانته ما كانوا يعرفون شيئاً على وجه الدقة عن الوضع السياسى الذى يراد تقريره للسودان ، وعن تفاصيل نظام الحكم فيه . بل بقى الخديو وأهل بطانته وسواد الشعب المصرى يعتقدون جميعاً أن استرجاع السودان معناه بكل بساطة أن يعود (الوضع) الذى كان لهذه البلاد قبل المهدية ، وأن تسترجع الخديوية المصرية منفردة سلطتها على غرار ما كان عليه الحال سابقاً .

ولذلك كانت كبيرة دهشة الضباط المصريين والأهالى السودانيين الذين

كانوا يطالبون وعلى نحو ما عرفنا ، بعودة الحكم المصرى إلى السودان ، من الأيام السابقة على حملة دنقلة (١٨٩٦) ، والذين كانت مطالبتهم هذه من أسباب هذه الحملة وتقرير استرجاع السودان — كانت دهشة هؤلاء والضباط المصريين ، كبيرة عندما تبين لهم فى خطبة كرومر فى أم درمان أن رفع العلمين البريطانى والمصرى جنباً إلى جنب ليس المقصود منه إلا التدليل على مشاركة البريطانيين فى حكم السودان وتقرير سيطرتهم عليه عن طريق السردار الإنجليزى الذى قالت الخطبة عنه إنه « النائب الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية والذى لا يجب التعويل على أحد غيره » .

وكانت قد تألفت جمعية سرية فى الجيش المصرى من الضباط المصريين الموالين للخديو ، عرفت باسم (جمعية المودة السرية) سنة ١٨٩٤ ، وذلك عقب حادث الحدود المشهور فى يناير من السنة نفسها . وحادث الحدود هو حادث الأزمة التى أثارتها الحكومة الإنجليزية بسبب بعض ملاحظات على الجيش أبداها الخديو أثناء رحلته إلى الحدود ، فانتقد تدريب بعض الأورط ونظامها وهو يستعرضها فى وادى حلفا . وثارت ثائرة الإنجليز لما اعتبروه إهانة لحقت بهم وهم المسئولون عن تدريب الجيش المصرى ونظامه ، وأرغموا الخديو على الاعتذار ، وهددوه بالخلع إذا لم يفعل. فتألفت هذه الجمعية السرية التى استمرت من ذلك الحين تبعث بالأنباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع إلى الخديو . وعندما ألقى (كرومر) خطابه فى أم درمان ، كان بعض الضباط المنضمين إلى هذه الجمعية من بين الذين سمعوا هذه الخطبة ، فبادر واحد منهم بإرسالها إلى الخديو ، وقال هذا الضابط : « إن جميع الضباط المصريين استاءوا لهذه الخطبة » ثم سأل « إذا كان ثم شىء من الاتفاق بخصوص السودان حتى يقول اللورد (كرومر) مثل هذا الكلام » .

وكان للخطبة عند وصول خبرها إلى القاهرة وقع شديد فى النفوس فيقول أحمد شفيق (ج ٢ قسم أول ص ٢٩٤) إن ما جاء بها كان : « إعلاناً صريحاً من الجانب الإنجليزى بأنه لا يبغى الاشتراك فقط فى حكومة السودان بل ويعتزم غل اليد المصرية نهائياً عن التدخل فى شأنه ، ما دام السردار الإنجليزى هو الشخص الوحيد الذى سيقوم بالأمر . وبهذه الخطبة وضحت نيات الإنجليز من رفع

العلمين معاً ، واتضحت خطتهم المقبلة فى السودان » . ثم استمر يقول : « ولقد كانت تلك الخطبة مفاجأة ، وكانت موضع دهشة حتى إن الخديو عندما بلغته قال : « إننى لا أصدق أن يكون هذا نص خطبة اللورد كرومر ! » ولكن تبين فيما بعد أنه هو النص الصحيح » .

ومما يدل كذلك على أن الخديو لم يكن يعرف شيئاً عن تفاصيل الاتفاق المنوى إبرامه ، وكانت معلوماته حتى عن المبادئ العامة التى سوف يقوم عليها هذا الاتفاق ضئيلة . أن حدث عند مقابلة كرومر له فى ١٧ يناير ١٨٩٩ — أى بعد عودته من السودان بأيام أربعة ودار الحديث بينهما بشأن هذه الخطبة — حدث أن اعترض الخديو بأنه « لم يكن له بها علم من قبل » . فاعتذر كرومر « بأنه قبل أن يذهب للسودان لم يكن ينوى إلقاء خطب أو تصريحات ولكنه اضطر إلى ذلك اضطراراً » . ثم إنه كان فى هذه المقابلة على نحو ما يذكره أحمد شفيق باشا (ص ٢٩٥) أن «أشار (كرومر) فى حديثه إلى أن اللورد سالسبرى بعث إليه بصورة اتفاق إنجليزى مصرى يختص بالسودان ، وأنه سلم نسخة منه لبطرس غالى باشا ناظر الخارجية » .

د — اتفاق أو وفاق الحكم الثنائى :

انعقد مجلس النظار المصرى للنظر فى مشروع الاتفاق الذى أبلغه كرومر لوزير الخارجية بطرس باشا غالى . واتضح أن المجلس لم يكن لديه غير نسخة واحدة من هذا المشروع وأن أكثر النظار لم يكونوا قد اطلعوا على المشروع . كما اتضح أن النظار جميعاً كانوا مع ذلك متفقين على قبول الوفاق بالصورة التى قدم إليهم بها . وذلك بالرغم من أنهم كانوا يعرفون موقف الخديو من هذا الاتفاق ، وهو الذى اعتبر « أنه لا يجوز للحكومة المصرية عقد اتفاق كهذا لأن فيه اعتداء على السيادة التركية » . وأقر مجلس النظار المصرى مشروع الاتفاق .

وفى ١٩ يناير ١٨٩٩ وقع بطرس باشا غالى نائباً عن الحكومة المصرية ، واللورد كرومر نائباً عن الحكومة البريطانية وثيقة (وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل) . وفيما يلى نص الوفاق :

« حيث إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالى الخديوى .

« وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم على حال من التأخر وعدم الاستقرار إلى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

« وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانون الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

« وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إدارياً بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما :

« فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بمالهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة جنوبى الدرجة الثانية والعشرين فى خطوط العرض وهى :

أولا : الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ .

ثانياً : الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

ثالثاً : الأراضى التى قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معاً فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منهم منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية ، وذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريراً بالقاهرة فى ١٩ يناير ١٨٩٩ — الإمضاءات «كرومر» ، بطرس غالى.

هذا . وفى اتفاق لاحق بتاريخ ١٠ يوليو ١٨٩٩ ، ألغيت النصوص الواردة فى وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ، «التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل» . وهى النصوص التى كان معترفاً بفضلها بامتداد سلطة المحاكم المختلطة إلى سواكن فقط ومن دون سائر بلدان السودان . وبذلك يكون اكتمل للورد كرومر تحقيق أمنيته الرئيسية — دائماً إلى جانب استئثار الإنجليز بالسيطرة فى إدارة السودان — من ذلك الوضع السياسى الذى أوجد (الدولة المولدة) فى السودان .

* * *

كتب اللورد كرومر سنة ١٩٠٨ وهو يحاول تفسير المبادئ أو بيان الأسباب التى قام عليها اتفاق الحكم الثنائى فى السودان ما يمكن نقله إلى العربية فيما يلى بتصرف قليل :

«إنه فى سنة ١٨٩٨ ، كان للسيطرة العثمانية فى السودان سواء كانت هذه ممثلة فى شخص السلطان أم فى شخص الخديو ، من قوة الاعتبار ما يجعل ضرورياً الاعتراف بها كحقيقة واقعة ، ولا يمكن النظر إليها فى العرف الدبلوماسى كأنها مجرد خيال أو طيف ؛ وبالرغم من أنها فى بعض الأحيان كانت تتبخر كشبح فى الهواء فإن الهيكل كان يبقى دائماً ملحوظاً وبدرجة كافية لا يتسنى معها إغفال هذه الحقيقة عند وضع النظام السياسى المطلوب للسودان .

«لقد تسبب عن سوء الحكم المصرى فى السودان قيام الثورة قبل خمس عشرة سنة . وبفضل الحكم البريطانى فى مصر أمكن أن تنهض مصر عسكرياً ومالياً بالدرجة التى تبرر السير فى سياسة ترمى إلى استرجاع السودان . ولكن الذى استرجع أو فتح السودان كان فى واقع الأمر إنجلترة وليس مصر .

حقيقة تحملت الخزينة المصرية أكبر قسط من النفقات ، وأن العسكر المصريين وضباطهم مع ذلك من الإنجليز — كانت جهودهم فى الحملة مشرفة للغاية : ولكن يد إنجلترة كانت هى المرشدة سواء أثناء الاستعداد والتأهب أم عند تنفيذ السياسة التى هدفت لاسترجاع السودان . ومن السخرية افتراض أن من غير المعاونة البريطانية بالمال والرجال والإرشاد عموماً ، كان فى وسع الحكومة المصرية أن تفتتح السودان ثانية .

« وعلى هذا الأساس إذا ضمت إليها إنجلترة هذه الأراضى التى افتتحت فهناك ما يبرر هذا العمل جزئيًّا . ولكن هناك أسباب لها وزنها ضد هذا الإجراء .

« أولا : أن الدور الذى قامت به مصر فى هذا الجهد المشترك ، ولو أنه ثانوى ، كان دوراً مفيداً ومشرفاً بالرغم من أن إنجلترة هى الشريكة الأكبر بلا نزاع فى الشركة الإنجليزية المصرية ، ومن الظلم تجاهل مطالب مصر عند تقرير الوضع السياسى للسودان .

« ثانياً : هذه الأسباب أن الحملة من أولها إلى آخرها كانت باسم الخديو . فإذا حدث مباشرة عقب انتهائها أن اتخذ إجراء له أثر حاسم باسم الحكومة البريطانية وبفعلها وحدها ، فمعنى ذلك أن تغييراً حصل بلا مقدمات ، وموضع اعتراض ، قد طرأ على السياسة التى ظلت متبعة حتى هذه اللحظة .

« ثالث : الأسباب ، وهو سبب يكفى وحده لأن يكون قاطعاً فى رفض إجراء ضم هذه الأراضى إلى إنجلترة ، أن ليس فى صالح بريطانيا العظمى أن تأخذ على عاتقها مسئوليات جديدة إلى جانب مسئولياتها التى صارت فى الوقت الحاضر ممتدة إلى كل أنحاء العالم ، وذلك بأن تتحمل أعباء الحكم المباشر فى أراضى أخرى شاسعة فى أفريقية .

« هذه الاعتبارات إلى جانب غيرها مما لا داعى لذكره . أفضت جميعها إلى نتيجة واحدة هى أن من الضرورى اعتبار السودان أرضاً عثمانية ، وأن السودان لذلك يجب حسب الفرمانات الشاهانية أن يقوم بالحكم فيه الخديو الذى هو تابع السلطان .

« ومع ذلك فإن هناك اعتراضاً يستند إلى أساس صحيح ضد الأخذ بهذا الإجراء ، هو أنه إذا جاء الوضع السياسى للسودان مطابقاً من كل الوجوه

للوضع السياسى الذى لمصر ، فالنتيجة المترتبة على ذلك بالضرورة هى أن إدارة هذه البلاد (السودان) سوف يكون عليها أن تتحمل عبء إدخال الامتيازات الأجنبية إلى السودان ، بل وفى واقع الأمر تحمل كل حواشى تلك الدولية التى تسبب كثيراً فى تعطيل تقدم مصر . ومن السخرية أن تضحى بريطانيا بأبنائها وأن تنفق أموالا من أجل أن تزود الدول بأسلحة إلى جانب ما لديها منها ، وهى التى قد تصبح إحداها (أى إحدى هذه الدول) فى المستقبل من أعداء إنجلترة . وزيادة على ذلك فإن الأخذ بهذا الإجراء يؤذى أذى بليغاً المصالح المصرية . فقد أوذيت مصر أكثر مما أوذيت إنجلترة من هذا الكابوس الدولى .

« ومن هنا نشأت معضلة من وجهين وإن شئت من ثلاثة وجوه ، حيث كان لا بد من الملاءمة أو الموافقة بين حجج ثلاث هدامة .

« فلقد كان أولا أمراً أساسيًّا أن يكون النفوذ البريطانى ، عمليًّا ، هو النفوذ المستعلى أو الذى له السيطرة الكاملة فى السودان . وذلك حتى لا ينال المصريون (حرية زنيمة) (Bastard Freedom) ليكررو امساوئ حكومتهم السابقة

« وثانياً : ليس ممكناً استخدام النفوذ البريطانى وتحت شروط مثل تلك غير المحددة والشاذة السائدة فى مصر دون أن يؤدى ذلك إلى إدخال النظام الدولى الفتاك والذى يضر بالسودان .

« وثالثاً كان ممنوعاً لأسباب سياسية وتقوم على تحرى العدالة والإنصاف اتخاذ إجراء ضم السودان إلى إنجلترة . أى اتخاذ الإجراء الذى كان يحسم هذه العقدة الدولية .

« وبناء عليه فقد صار ضروريًّا ابتكار الطريقة التى يتسنى بها أن يكون السودان مصريًّا بالدرجة التى ترضى اعتبارات العدالة وضرورات السياسة ، وأن يكون مع ذلك بريطانيا بالدرجة التى تكفى لمنع تعويق أو تعطيل إدارة وحكومة البلاد بسبب تلك الطفيليات الدولية التى تعيش بالضرورة على جوانب الحياة السياسية فى مصر .

« وكان واضحاً أن كل هذه المطالب المتضاربة لا يمكن أن يحققها إلا ابتكار نوع من الحكم المولد لم يسبق أن عرف الفقه الدولى شيئاً عنه .

« لقد تناول البحث المسألة وأنا موجود بلندن فى يوليو ١٨٩٨ . ولكن فى ذلك الوقت لم يكن اقتراح حل للطريقة التى يتسنى بها تحقيق الأغراض المنشودة. غير أن التعليمات صدرت إلى اللورد كتشنر بأن يرفع العلمين البريطانى والمصرى جنباً إلى جنب عند الاستيلاء على الخرطوم، وذلك حتى يأتى هذا كإشارة ظاهرة إلى أن الوضع السياسى للسودان ، فى نظر الحكومة البريطانية ، إنما يختلف عن الوضع السياسى الذى لمصر . وهذه الأوامر نفذت . ولكن لم يلفت هذا الإجراء النظر كثيراً بسبب الحرب ، والانشغال بأفراح النصر . فلم تتضح أهميته إلا بعد مرور خمسة شهور. فقد ألقيت خطاباً فى أم درمان فى ٤ يناير ١٨٩٩ ، وكنت حينئذ هناك، على المشايخ المجتمعين . وكما كنت أريد ، وأتوقع ، لفت هذا الخطاب الأنظار كثيراً . وكان المقصود أن يسترعى انتباه الناس فى مصر وأوربا بقدر ما كان مقصوداً أن يلفت نظر أولئك الذين استمعوا له . وقلت فى أثناء هذا الخطاب : أنتم ترون العلمين البريطانى والمصرى يخفقان على هذا المكان . إن فى هذا إشارة إلى أنكم ستحكمون فى المستقبل بملكة إنجلترة وخديو مصر ؛ وكان لا سبيل لعدم فهم المراد من هذه العبارة ، ولم يكن هناك رغبة فى أن يخطئ إنسان فهم المراد منها . ومعناها أن السودان سوف يحكمه شريكان، وأن إنجلترة هى الشريك صاحب النفوذ أو السلطان الراجح .

« وقبل إلقاء هذه الخطبة كنت قدمت للورد سولسبرى مشروع اتفاق (Agreement) بين الحكومتين البريطانية والمصرية لتعيين وضع السودان السياسى . وقام بإعداد هذا المشروع وبناء على التعليمات التى أصدرتها إليه، السير مالكولم ماكلبريث المستشار القضائى للحكومة المصرية . وبعد عودتى إلى القاهرة بقليل، صدر لى الأمر بالتوقيع ، وبناء عليه فقد وقعه وزير الخارجية المصرى ووقعته أنا أيضاً فى يوم ١٩ يناير ١٨٩٩ . . .

« إن النقطة الأولى ، وهى أهم النقط فى هذا الوفاق : كانت إثبات أن لملكة إنجلترة حقاً فى ممارسة حقوق السيادة فى السودان بالاشتراك مع الخديو . ولا يمكن أن يستند ذلك إلا على أساس واحد ، هو حق الفتح . ومن مزايا الحق المستند على هذا الأساس أنه متفق مع واقع الموقف . ثم هو كذلك ، إن لم يكن متفقاً مع القانون الدولى ،— ومن الواضح أن من المتعذر إطلاق التزام قواعد

معينة منه إلا فى بعض الحالات الخاصة — فهو على كل حال متفق مع ما يجرى العمل به بين الدول «دوليًّا » على نحو ما يقول به الثقات . وعلى ذلك فقد جاء النص فى مقدمة الوفاق على « أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره — وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل » .

« وعند تقرير أو قبول هذا المبدأ تمهد الطريق للعمل مرحلة أخرى . فقد أزيلت بجرة قلم ادعاءات السيادة التى للأتراك من الناحية العملية وإن بقيت هذه من الناحية الاسمية . واختفاء هذه الادعاءات اقترن به إلغاء كل تلك الامتيازات التى كانت للدول الأوربية فى أملاك الدولة العثمانية الأخرى من أجل منع السلطان من إساءة حقوق السيادة التى له . وكان كل الذى بقى بعد ذلك ، الوصول إلى تسوية المسائل الأخرى بالصورة المناسبة والمؤدية فقط إلى رعاية مصالح طرفى هـــذا الوفاق وحدهما ، وهما الحكومتان البريطانية والمصرية » .

ثم انتقل « كرومر » إلى بيان الأسباب التى جعلت فى رأيه احتجاجات السلطان على هذا الوفاق تذهب سدى . وفحواها أن موقف إنجلترة من مسألة الحكم فى السودان كان صحيحاً وعادلا ، كما أنه كان ثابتاً فلم يزحزح إنجلترة شىء عما أرادته ؛ ولأن الدول كانت مقتنعة بأن وجود إنجلترة فى السودان معناه أن رعايا الدول سوف يلقون معاملة عادلة ؛ وأنه بفضل ما جاء فى المادة السادسة من الوفاق سوف يلقى ، فى نشاطهم التجارى ، كل رعايا الدول من ألمان ، وفرنسيين ، وإيطاليين وغيرهم نفس المعاملة التى يلقاها رعايا ملكة بريطانيا .

واختتم « كرومر » ملاحظاته بقوله :

« وهكذا ولد السودان الجديد . الذى أعطى من القوة ما يكفيه لأن يعيش ومع ذلك فقد كان لدرجة ما بالضرورة مولود الفرصة السانحة . فإذا قدر له أن يموت فى آخر الأمر ، ليخلى مكانه لمولود آخر ، أقوى بُنية منه ، وذلك لأن الذى أوجده نظام سياسى حقيقى أكثر من الأول ، فلا على الذين ابتكروه أن يبكوا على ذهابه » .

هـ ـ تكييف الوفاق :

قوبل في مصر هذا الوفاق الثنائي بعاصفة استنكار شديدة . وسخطت الصحف العربية على ما اعتبرته سلباً لحقوق مصر « الإدارية » في السودان . وقالت إنه مقدمة لاستيلاء الإنجليز على السودان ذاته . وزاد السخط عندما قامت الحكومة المصرية (يوم ٢٩ يناير ١٨٩٩) ، بتسديد مبلغ «٢١٥,٠٠٠» جنيه إلى الحكومة الإنجليزية قيمة نفقات الجنود الإنجليز في حملة السودان في واقعتي العطبرة وأم درمان . وكتب أحمد شفيق باشا تعليقاً على ذلك : « وقد كان لمطالبة الحكومة الإنجليزية بهذا المبلغ الذي زعمت أنها من أجل إنفاقه ومن أجل الحملة التي أنفق عليها ، قد أصبحت شريكة مصر في السودان ، صدى دهشة . ولكن هذه التصرفات كانت تتكرر تباعاً بحيث لم يبق مجال للدهشة بعد » .

أما الصحف الفرنسية في مصر فقد حملت حملة عنيفة على الاتفاق خصوصاً « لوفاردلكسندري» (Le Phare d'Alexandrie) ، «لونيل» (Le Nil) ، « لاريفورم» (La Reforme) ، «لوكورييه دوريان » (Le Courrier d'Orient) ، « لوجورنال إجيبسيان »(Le Journal Egyptien) ، وعنفت جريدة « لوجورنال إجيبسيان » حتى إنها عطلت في ٢٥ يناير ١٨٩٩ بسبب اللهجة الشديدة التي تحدثت بها عن السودان .

وكان حينئذ أن أخذ كثيرون من رجال السياسة والقانون يبحثون في مشروعية هذا الوفاق الثنائي نفسه .

ويبدأ البحث في مشروعية الوفاق الثنائي بمحاولة تحديد « الوضع السياسي » في السودان أيام المهدية عندما كان الدراويش يحكمون السودان فعلا ، ولهم كل السلطة عليه . فقد اعتبر فريق أن السودان في عهد سيطرة المهدية بلاد حكومة بها ولا سيد لها ، وأرض مباحة لا يملكها أحد . بينما اعتبر فريق آخر أنها جزء لا يتجزأ من مصر «أو من الخديوية» ، وأنها لذلك جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية ، وأن الذي حدث بسبب المهدية ، أن صار يحتل هذه الأراضي جيش ثائر على صاحب السلطان الشرعي . ففي الحالة الأولى تكون القوات المصرية البريطانية الزاحفة على السودان قد افتتحت هذه البلاد ، بينما في الحالة الثانية

لا يعدو هذا التعاون العسكرى أن يكون بكل بساطة عملا المقصود منه إخماد الثورة وإعادة الاحتلال، أى استرجاع الأراضى التى اعتبرت دائماً من أملاك الدولة العثمانية .

وترتب على كل من هذين الاعتبارين نتائج قانونية معينة . فى الحالة التى تعتبر فيها حقوق السيادة العثمانية قائمة خلال الثورة المهدية ، فإن إنشاء نظام سياسى جديد للسودان من غير التشاور مع السلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية العليا على هذه البلاد أو نيل موافقته إنما هو إجراء لايتفق مع ما جرى به العمل قانوناً فى العادة . وبالعكس من ذلك إذا كانت الثورة المهدية أزالت كل حقوق السيادة التى يمارسها السلطان عن طريق مصر، وأن السلطة التى بقيت بالبلاد هى تلك التى تمارسها القبائل المختلفة تحت حكم الخليفة التعايشى ، فهناك إذاً ما يبرر تأسيس نظام جديد للحكم والإدارة ، بدون حاجة للحصول على موافقة السلطان العثمانى .

ومن المعروف ، وكما رأينا فى هذه الدراسة ، أن بريطانيا فى سنوات المهدية الأولى ، وحتى حوالى سنة ١٨٩٥ ، كانت تعتبر السودان « ملكاً مباحاً » ، ولا صاحب له (res nullius) ، أى أرضاً كانت من أملاك الدولة العثمانية، ولكنها خرجت من حوزتها، ولم يبق أى أثر فيها للسيطرة العثمانية . وكان على أساس هذا الاعتبار أن أبرمت إنجلترة مع ألمانيا فى أول يوليو ١٨٩٠، ذلك الاتفاق الذى ذكرناه عند الكلام فى موضوع « حاجز لادو » ، وقلنا إن الغرض منه تحديد مناطق النفوذ بين ألمانيا وإنجلترة فى أفريقية؛ وأدخلت بمقتضاه إنجلترة فى دائرة نفوذها أجزاء من مديرية خط الاستواء المصرية القديمة . وكان على أساس هذا الاعتبار كذلك أن أبرمت إنجلترة مع إيطاليا « بروتوكول » روما فى ٥ مايو ١٨٩١ لتعيين مناطق النفوذ فى أفريقية الشرقية ؛ وبموجبه أعطيت هرر إلى إيطاليا، بينما أخذت بريطانيا زيلع وبربرة « أى دخلتا فى منطقة نفوذها نهائيًا » وكلها من أملاك مصر فى السودان . ولعل أكبر مظهر لاعتبار بريطانيا السودان ملكاً مباحاً ولا صاحب له، هو إبرام المعاهدة الإنجليزية الكونغولية فى ١٢ مايو ١٨٩٤ التى أوجدت « حاجز لادو »، والذى استأجره ليوبولد الثانى ملك بلجيكا من إنجلترة، فى حين استأجرت ولاية الكونغو الحرة قسماً

آخر من الأراضي التي كانت من أملاك مصر في مديريتي بحر الغزال وخط الاستواء . وزيادة على ذلك فقد اعترفت هذه المعاهدة بامتداد النفوذ الإنجليزي على المنطقة ذاتها التي اعترفت بها المعاهدة الإنجليزية الألمانية التي أشرنا إليها « في أول يوليو ١٨٩٠ » والواقعة تحت النفوذ الإنجليزي .

على أن موقف إنجلترة لم يلبث أن تغير عندما اتضح في سنة ١٨٩٦ أن فرنسا مصممة على الوصول إلى حوض النيل الأعلى ، بالصورة التي أفضت إلى بلوغ الكولونيل « مارشان » فاشودة في الظروف التي مرت بنا . فقد قررت الحكومة البريطانية منذ ١٨٩٦ مساعدة مصر على استرجاع السودان . وفي ٢ سبتمبر ١٨٩٨ انهزم الدراويش في واقعة أم درمان ، وسقطت نهائيًّا حكومة الخليفة عبد الله . وفي ٢١ سبتمبر ١٨٩٨ وصل كتشنر إلى فاشودة . فكان حادث فاشودة ، الذي تكلمنا عنه ، وأوضحنا أن إنجلترة في مطالبتها الفرنسيين بالانسحاب من فاشودة استندت إلى حقوق مصر في السيادة على السودان . وهكذا تنازلت إنجلترة عن موقفها السابق من حيث اعتبار السودان « ملكاً مباحاً » ؛ وأعلنت أنها إنما تحتل السودان ليس فقط ارتكازاً على حق الفتح — وقد تمسكت بهذا الحق — بل وكي يتسنى لمصر ممارسة الحقوق المشروعة التي لها في السيادة على السودان ، وأن هذه الأراضي كانت في الماضي من أملاك مصر ، فاسترجعها آلاف من جنود الخديو بالاشتراك مع الجنود البريطانيين ؛ ولذلك فالحقوق القديمة إنما تسترد قوتها وتنبعث فيها الحياة من جديد ، ثم يزيد عليها حق الفتح كذلك . وعلى هذا الأساس رفضت إنجلترة أن تسمح لفرنسا باحتلال جزء من أقاليم النيل العليا ، وطلبت انسحابها من فاشودة .

ولقد كان من المتعذر على فرنسا دفع هذه الدعاوى التي تقدمت بها إنجلترة ، حيث إن الحكومة الفرنسية كانت نفسها تنفي بشدة نظرية « الملك المباح » أي أنها كانت تنفي أن السودان بسبب الثورة المهدية وإخلاء المصريين له قد صار أرضاً لا صاحب لها ، ولا حكومة قائمة بها ؛ بل بقيت مصر صاحبة الحقوق الشرعية عليها . وكان على هذا الأساس — كما ذكرنا في موضعه — أن عارضت فرنسا المعاهدة الإنجليزية الكونغولية « في ١٢ مايو ١٨٩٤ » السالفة الذكر ، ثم إن وزير خارجيتها «هانوتو» (Hanotaux) كان قد أعلن في سنة ١٨٩٥ أن

السودان لا يزال تحت سيادة السلطان العليا ، وأن الخديو هو صاحب الحكم الشرعى فيه .

ولكن من المسلم به فى نظر فريق من القانونيين ، وفى مقدمتهم « فرنون أروك » (Vernon O'Rourke) ، أنه من المتعذر اعتبار السيادة العثمانية قائمة على السودان فى حين أن الدراويش ظلوا يحكمون السودان حوالى خمسة عشرة عاماً ، أى مدة كانت كافية لإزالة أية بقايا للسيادة العثمانية هناك . لقد نجح السودانيون فى ثورتهم على مصر ، وكان نجاحهم كبيراً لدرجة أنهم حاولوا غزو مصر نفسها . ولم يوقف هذا الغزو غير تدخل الإنجليز . ثم إن المهديين لم يحكموا السودان فحسب بدون أى تدخل من الخارج فى شئونهم ، بل إنهم أوقعوا بالأحباش هزيمة بالغة — فى واقعة القلابات فى ٩ مارس ١٨٨٩ — عندما كان الأحباش يزحفون على بلادهم . وهذا وحده يكفى لإنهاء كل سيادة للعثمانيين على السودان . أضف إلى هذا أن شيئاً من الأوامر التى يصدرها السلطان العثمانى أو الخديو لم يكن يتنفذ فى السودان ، ولم يكن فى وسع السلطان أو الخديو تحصيل أية ضرائب فى هذه البلاد ، أو فرض أية إتاوات أو مطالب أخرى عليها ، بل إن الزعماء المحليين والخليفة عبد الله ، هم الذين كانوا يفرضون الضرائب ويحصلونها ، وهم الذين كانت أوامرهم أو القوانين التى يسنونها هى النافذة . وبدلا من أن يعمل الدراويش بالتعليمات التى تصدر من القاهرة ، ساروا على سياسة كانت مناقضة تماماً لمصالح مصر وتركيا . وكان من رأى « أرورك » أن الدراويش نجحوا ليس فقط فى اقتلاع السيادة العثمانية « والمصرية » من جذورها بل وفى إنشاء « سيادة سودانية » قانونية حلت مكان السيادة العثمانية المنتهية . ويقول « أرورك » إن مصر نفسها قد اعترفت بوجود الحكم الذى أنشأه الخليفة عبد الله ، ولو أنه اعتراف جزئى ، وذلك عندما قرر مجلس النظار المصرى ، أثناء عنفوان سيطرة الخليفة ، فى ٢٦ أبريل ١٨٨٨ جعل الحدود المصرية تقف عند نقطة فى شمال الأراضى التى يحتلها الدراويش . وزيادة على ذلك فقد أرسلت الحكومة المصرية (فى مايو ١٨٨٦) إلى وادى حلفا يوسف باشا شهدى للمفاوضة مع الدراويش كى يحاول منع زحفهم لغزو مصر .

وناقش « أرورك » وفاق « أو اتفاقية » الحكم الثنائى فى ضوء هذه الاعتبارات

التى ذكرناها ، لمعرفة نوع أو طبيعة الحال الذى وصل إليه الذين عقدوا هذه الاتفاقية لتسوية مشكلة السيادة . هل اعترفوا بالمطالب العثمانية — أى بحقوق تركيا فى السيادة ، فأنشأوا للسودان وضعاً أساسيًّا على هذا الأساس وحده ؛ أو أنهم اعتبروا السودان ملكاً مباحاً ولا صاحب له ، وبلداً لكل من يشاء ويقدر على ذلك أن يغزوه ويفتحه ؟ وفى رأى « أرورك » تعترف مقدمة الوفاق بهاتين النظريتين . فالحيثية الأولى فى مقدمة الوفاق ، تقول « إن بعض أقاليم السودان خرجت عن الطاعة الخديوية فهى لذلك تعتبر أن السودان بقى جزءاً لا يتجزأ من مصر وبناء عليه بقى جزءاً لا يتجزأ كذلك من الدولة العثمانية . ومن ناحية أخرى فإن الحيثية الثالثة فى المقدمة تقول إن لحكومة جلالة ملكة بريطانيا مطالب مترتبة على ما لها من حق الفتح . ولا جدال فى أنه يتعذر الملاءمة بين اعتبار السودان فى حالة ثورة وقتية ضد مصر ، واعتباره ملكاً مباحاً تستطيع أية دولة أن تغزوه وتفتحه . ولذلك فلا مفر من الاختيار بين هذين الاعتبارين . وفى رأى « أرورك » أن اتفاقية ١٨٩٩ بالرغم من التصريحات المتناقضة التى جاءت فى مقدمتها ، والتى أعلنها الطرفان المتعاقدان ، إنما تقوم فى الحقيقة على أساس اعتبار السودان ملكاً مباحاً وأرضاً لا صاحب لها . ويبنى « أرورك » هذا الرأى على أن السودان كان قبل الثورة المهدية تابعاً لتركيا ، وعلى أنه صار بعد الوفاق الثنائى من أملاك بريطانيا وتركيا (ومصر تنوب عن السلطان العثمانى فى هذه الحالة) . وذلك تغيير جوهرى ولا يمكن تفسيره إلا بقبول نظرية « الملك المباح » ، ذلك بأن إنجلترة ما كانت تستطيع أن تطلب المساهمة « المشاركة » فى امتلاك السودان — وعلى نحو ما فعلت فى اتفاقية ١٨٩٩ — لو أن الاضطرابات التى قامت به أخذت شكل ثورة وقتية فقط ، وبقيت تركيا صاحبة السيادة القانونية على السودان .

وانتقل « أرورك » من موضوع السيادة — وهو يخص النظام الدستورى والإدارى للحكم أو الوضع السياسى فى السودان — إلى موضوع آخر لا يقل عنه أهمية فى نظر القانون الدولى خصوصاً ، هو مشروعية الوفاق الثنائى نفسه من عدمه ، أى معرفة ما إذا كان هذا الوفاق غير صحيح من الناحية القانونية باعتبار أن مصر دخلت فى معاهدة أو كانت طرفاً ثانياً فى وفاق سنة ١٨٩٩ من غير

أن تنال موافقة صريحة من تركيا صاحبة السيادة الشرعية عليها تجيز لها إبرام هذا الاتفاق ؛ ومن المعروف أن تركيا ليست فقط لم تعط هذه الموافقة ، بل إنها احتجت على هذا الوفاق . أضف إلى هذا أن الفرمان الصادر إلى محمد توفيق فى ١٨٧٩ « ١٩ شعبان ١٢٩٦ » نص على « أن الامتيازات التى أعطيت إلى مصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية إلى الغير مطلقاً » ؛ وأن الفرمان الصادر إلى عباس حلمى الثانى فى ١٨٩٢ نص على نفس ما ذكره الفرمان السابق من « حيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية . . إلخ» ، وعلى ذلك فإن مشاركة بريطانيا فى امتلاك السودان بطريق الاتفاق مع مصر وليس بطريق الاتفاق مع تركيا « صاحبة السيادة الشرعية على مصر والسودان » يجعل وفاق ١٨٩٩ اتفاقا لاغياً وغير قانونى. وهذا بطبيعة الحال إذا اعتبرنا أن السودان بقى خاضعاً للسيادة العثمانية خلال الست عشرة سنة التى حكم فيها الدراويش . أما إذا أخذنا بنظرية « الملك المباح» فالبريطانيون يستمدون مشاركتهم فى السيادة، فى هذه الحالة من حق الفتح المستند على واقع الاشتراك فى عمليات استرجاع السودان .

أضف إلى هذا أن الفرمانات العثمانية . منعت الخديوية المصرية ، فى غير ما يتعلق بشئون التجارة، من عقد أية معاهدات أو اتفاقات سياسية . فإذا عقدت الخديوية معاهدات أو اتفاقات لها هذه الصفة السياسية، أو عارض السلطان فى إبرامها، فإن للباب العالى الحق فى اعتبارها ملغاة وكأنها لم تكن . « فرمان ٨ يونية ١٨٦٧ ،وفرمان ٨ يونية ١٨٧٣ » . ومن الواضح أن الاتفاقية الثنائية بين إنجلترة ومصر لا تدخل فى نطاق الاتفاقات أو المعاهدات التى أجازت عقدها الفرمانات التى حددت الوضع السياسى فى مصر ؛ وهى إلى جانب هذا اتفاقية وقعها الخديو وحده فقط دون أن يسميه السلطان العثمانى نائباً عنه فى عقد الاتفاقية، ودون أن يأذن له بذلك . ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية هى الأساس الذى قام عليه نظام الحكم فى السودان، وهو نظام لم تلبث أن اعترفت به الدول عندما أخذت تنشئ صلات مع حكومة السودان فى الميدان السياسى وغيره من الميادين .

على أن كثيرين من رجال القانون اعتبروا — لهذا السبب ولغيره من الأسباب — اتفاقية الحكم الثنائي ملغاة ولا قيمة قانونية لها . فيقول « كوشرى » (Cocheris) لا مجال للشك بتاتاً فى أن اتفاقية ١٨٩٩ ، من الناحية القانونية، ملغاة ولا قيمة لها ، وذلك لاعتبارات أوردها ، ويمكن بيانها فيما يلى :

أولا : أن مصر ليست لها الصفة التى تخولها عقد اتفاق دولى كاتفاقية ١٨٩٩ — حيث إنها مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية . وعلى فرض أن لها كدولة تابعة شيئاً من السيادة الذاتية ، فقد أجمع فقهاء القانون على أن هذا النوع من « الدولة التابعة » عاجز إطلاقاً عن عقد الاتفاقات الدولية التى على غرارها اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ .

وثانياً : أن الخديو ليس له الصفة التى تخوله التوقيع على الوفاق — لأن الخديو حاكم مقاطعة أو ولاية وليس سيداً « أو ملكاً » فهو لا يملك الأراضى التى عهد إليه بالحكم فيها فقط والمحافظة عليها — أى أودعت لديه ، ليتولى شئونها بوصفه نائباً ومفوضاً عن السلطان العثمانى فى ذلك، ولهذا فسلطاته محدودة ومقيدة بالشروط التى تضمنتها الفرمانات التى أنابته فى حكم هذه الأراضى . وهو لا يملك أن يعقد اتفاقاً يربط به السلطان صاحب السيادة عليه، ولا يستطيع كذلك أن يخرج على اشتراطات الفرمانات التى هى العقد الذى استخدمه به السلطان فى مهمة إدارة شئون الولاية . أضف إلى هذا أن هذا العقد «أى الفرمان» اشترط عليه — والمقصود هنا فرمان ١٨٩٢ الذى صدر بتولية عباس حلمى الثانى — عدم التنازل للغير إطلاقاً عن شىء من الامتيازات المعطاة له أو الأراضى التى عهد إليه بالحكم فيها .

وثالثاً : أن إنجلترة ذاتها وهى مرتبطة بمعاهدات سابقة لا يمكنها أن تتخلص من العهود التى قطعتها على نفسها . وذلك بأن إنجلترة قد اعترفت فى كل المعاهدات الدولية بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . فهى قد وقعت مع النمسا والمجر، وبروسيا ، وروسيا . اتفاقية لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ ، ومذكرة ٣٠ يناير ١٨٤١ ؛ والمذكرة المشتركة فى ١١ مارس ١٨٤١ ؛ ووقعت معاهدة باريس فى ٣٠ مارس ١٨٥٦ ، ثم معاهدة برلين فى ١٣ يوليو ١٨٧٨ وبروتوكول النزاهة الصادر عن مؤتمر الآستانة فى ١٨٨٢ . وهى فوق ذلك قد

اعترفت بكل الفرمانات العثمانية الصادرة إلى الخديوين بما فى ذلك فرمان ١٨٩٢ ، أى الفرمانات التى تمنع مصر من عقد المعاهدات السياسية الدولية ؛ وهى قد أعلنت أن الأراضى السودانية أرض عثمانية كما فعلت عند إبرام المعاهدة الإنجليزية الكونغولية فى ١٢ مايو ١٨٩٤ « الخاصة بحاجز لادو وإقليم بحر الغزال » وهى قد استندت على نفس هذه الحجة لوقف الزحف الفرنسى على حوض النيل الأعلى فى حادث فاشودة « ١٨٩٨ » . وعلى ذلك فإنجلترة مرتبطة بما تعهدت به ولا يمكنها أن تدعى الجهل بالوضع السياسى والقانونى الذى كان لمصر . فلا يجوز والحالة هذه أن تخرق تعهدات دولية هى عاجزة فى واقع الأمر وبحكم هذه الارتباطات نفسها أن تفعل ذلك ، سواء فيما يتعلق بالاعتداء على حقوق السلطان العثمانى نفسه ، أو على الارتباطات التى كانت الدول الأخرى طرفاً ثانياً فيها . ولذلك كان اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ اتفاقاً ملغى ولا وجود له .

ورابعاً : أن ليس لإنجلترة ولا مصر الحق فى الاعتداء على حقوق معينة صارت للدول . والمقصود بهذه الحقوق، الامتيازات الأجنبية . فقد منعت بجرة قلم المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والحادية عشرة من الاتفاق امتداد سلطان المحاكم المختلطة على السودان، وألغت الامتيازات المتعلقة بالضرائب الجمركية ، وتعيين القناصل وإقامتهم ، والذين صار لا يجوز تعيينهم ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

ولكن اعتبار أن الاتفاق الثنائى بالرغم من هذا كله اتفاق لاغ ولا وجود له أمر تصعب الموافقة عليه للأسباب التى قد يكون من أهمها أن هذا الاتفاق بقى معمولاً به كنظام أساسى للوضع السياسى فى السودان منذ إبرامه سنوات عديدة — حتى أنهته اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ بين مصر وإنجلترة — فنال اعتراف الدول التى ذكرنا أنها تعاملت مع السودان وأنشأت صلات معينة مع الحكومة التى أوجدها الوفاق الثنائى ؛ ولأن فريقاً من الفقهاء فى القانون يأخذون على كل حال بالنظرية القائلة بأن السودان عند الفتح الثانى « ١٨٩٨ » كان ملكاً مباحاً ولا صاحب له ، أى الذين يؤسسون الوفاق على نظرية أن الحقوق التى صارت لمصر فى السيادة مستمدة من حق الفتح — كما هو الحال فيما يتعلق بالحقوق التى صارت لإنجلترة فى السيادة كذلك ؛ ولو أن هذا القول يضعفه أن الخديوية

المصرية بحكم تبعيتها لتركيا عاجزة أصلا من الناحية القانونية عن إبرام أية اتفاقات سياسية .

على أن الاتفاق الثنائى بفضل النظام الذى أوجده للحكم فى السودان لاشك فى أنه قد أنشأ للسودان كياناً دستورياً وإدارياً منفصلا عن الكيان الذى لمصر. حيث قد صار للسودان « بمقتضى المواد الثالثة والرابعة والخامسة » حاكم عام يتبع إجراء خاص فى تعيينه وتنحيته وأعطى السلطات الواسعة فى الناحيتين التنفيذية والتشريعية ، وحيث قد صار للسودان « بمقتضى المادة السابعة » ترتيب مسقل فى نظام الضرائب الجمركية ؛ واتضح أن له كياناً منفصلا « بفضل ما جاء فى المواد السادسة والثامنة والعاشرة » بشأن القيود التى أبطلت فى السودان انتفاع رعايا الدول بالمزايا التى كانت لهم فى مصر بفضل الامتيازات الأجنبية ، وبشأن منع امتداد سلطان المحاكم المختلطة على السودان .

ولذلك وفى ضوء ما تقدم جميعه يمكن تلخيص الوضع فى السودان على أثر اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ فيما يأتى :

أولا : أن السودان بقى تحت السيادة العثمانية نتيجة على كل الأحوال لأن مصر التى تخضع لسيادة الدولة العثمانية الشرقية عليها ، كانت طرفاً فى هذا الاتفاق . ولا يعنينا عندئذ أن يكون «الوفاق» قد قام على اعتبار أن الأراضى التى استرجعت كانت لا تزال ملكاً لتركيا « ولمصر » أو أن هذه الأراضى كانت « ملكاً مباحاً» استندت حقوق تركيا فى السيادة عليها « وحقوق مصر » على واقع أن مصر افتتحت السودان .

ثانياً : أن بقاء السودان تحت السيادة العثمانية ينفى أن لإنجلترة حقاً فى المشاركة مع تركيا « أو مع مصر » فى السيادة على السودان . وواضح أن هذا القول يستند على الرأى القائل بأن الدراويش لم ينجحوا فى إنشاء «دولة» معترف بها فى السودان ؛ وأن كل الذى أحدثه قيام المهدية كان تعطيل حقوق مصر « وتركيا » مؤقتاً فى السيادة على السودان .

ثالثاً : أن الاتفاق الثنائى ، لا يعطى بريطانيا مشاركة فى حقوق السيادة على السودان — للاعتبارين السالفى الذكر ، وللتعهدات الدولية التى جاءت من جانب بريطانيا نفسها — : وإن ادعاء بريطانيا أن لها أى حق فى المشاركة فى

ذلك يجعل من تلقاء ذاته هذا الاتفاق ملغى من الناحية القانونية ولا وجود له .

رابعاً : أن لبريطانيا الحق — بواقع وثيقة الوفاق — فى المشاركة مع مصر فى إدارة شئون السودان ؛ وليس لبريطانيا أية حقوق أخرى . ولم يرد فى الاتفاق ما يدل على أن لبريطانيا الحق فى الاستئثار بالحكم فى السودان ، بل تدل نصوص الاتفاق على أن يكون اشتراك الطرف الثانى « وهو مصر » فى الحكم اشتراكاً فعلياً .

خامساً : أن اتفاقية السودان ، فى ضوء ما أوضحنا عن الحوافز لإبرامها ، وما ذكره « كرومر » نفسه عن أغراضه منها ، لم تكن إلا إجراء « انتهازياً » أى لمواجهة ظرف خاص ، ووسيلة لإيجاد تسوية أو حل وسط لقيام نوع معين من الحكم يفى بحاجات الطرفين المتعاقدين (Modus Vivendi) . فهى لذلك تسوية مؤقتة ينتهى العمل بها بمجرد انتهاء الظروف التى أوجدتها «أو أدت إليها » وعندئذ تنتهى بانتهائها حقوق المشاركة التى لبريطانيا ، ولكن تبقى قائمة الحقوق التى كانت واستمرت أيام الثورة المهدية وبعدها — ، لمصر منذ ١٨٢٠ فى السيادة على السودان ، ما لم يطرأ بعد ذلك على هذه الحقوق ذاتها ما يتسبب عنه تعطيلها أو إلغاؤها .

مصادر البحث

الغرض من ذكر المراجع التالية معاونة من يشاء من حضرات القراء على الاستزادة من المعرفة فى الموضوعات التى يتناولها الكتاب . وقد يلاحظ حضراتهم أن أكثر اعتمادنا فى هذه الدراسة كان على الوثائق الحكومية الموجودة فى دور محفوظات الدول سواء فى القاهرة أو فى لندن وباريس وفينا وواشنطن . وأكثر هذه الوثائق تتناول الفترة لغاية سنة ١٨٨٥ ، وجزء منها يشمله الفترة التالية لغاية ١٨٩٩ . وقد كنا أثبتنا قائمة مطولة بهذه الوثائق فى كتبنا السابقة سواء ما ظهر منها بالعربية أم بالإنجليزية ، كما كنا أثبتنا « مجموعات للمراجع » خاصة بتاريخ مصر والسودان . ولذلك فسوف نكتفى الآن بذكر طائفة من المطبوعات التى هى فى متناول اليد ، بالمكتبات العامة كدار الكتب ومكتبة جامعة القاهرة ، « ومكتبة (الأمير) إبراهيم حلمى » ، ومكتبة قصر الجمهورية ، ومكتبة الجمعية الجغرافية وغير ذلك .

ا — وثائق مطبوعة :

1. Actes diplomatiques et Firmans Impériaux à l'Egypte (1408-1879). (1880)
2. Affaires d'Egypte. Documents diplomatiques. (1878).
3. Blue Books (Egypt) Parliamentary Sessional Papers (1863-190).
4. Cattaui, J.E. Histoire des Rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte du XVIII Siècle à 1814 (1919).
5. Conventions, Decrets, Reglements et Instuctions rélatifs à la suppression de la Traite des Esclaves. (1880).
6. Die Grossé Politik der Europaischen Kabinette 1871-1914 (vol XI).
   Docymenti Diplomatici Presentati Alla Camera Dal Ministro Degli Affari Esteri Mancini nella Toranta del 14 dicembre 1882. Questione Di Egitto (1881-1882) Roma 1882.
7. Documents diplomatiques Français (1871-1914) 1 Serie (1871-1900). (1930)
8. Documents et extraits de journaux relatifs aux affaires d'Egypte. (1881).

9 Egypte, Affaires Etrangères Documents diplomatiques (1900).
10. Egypt-Firmans granted by the Sultans to the Viceroys of Egypt 1841-1873 with correspondence relating therets. (1879).
11. Egypt No. (1878) Couvertion between the British and Egyption Governments for the suppression of the Slave Trade. (1878).
12. Fragments des journaux relatifaux années (1878 et 1879).
13. Gooch, G.P., and Harold Temperley. British Dgcuments on the Origins of the War 1898-1914. Vol. 1. The End of British Ijolation. (1927).
14. Martens, Le Bn. Ch. de, et Cussy, le Bn. Ferd. de — Recueil Manuel et Pratique de Traités... (1846).
15. Nahoum, Haim Eff. Receuil des Firmans imperiaux ottomans adressés aux Valis et aux Khedives de l'Egypte (100 H. — 1322, 1597 J.C. — 1904).
16. Noradounghian, G. Resueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman. (4 vols). (1897-1903).
17. Slave-Trade No.(1881).Correspondence with British Representatives and Agents abroad etc.
18. Strupp, K. Ausgewahlte Diplomatis the. Aktenstuder zur orientalischen Frage (1916).
19. Wolf, Sir H. Drummond — Report by ... on the administration of Egypt. (Egypt No. 5) 1887.
20. Wolf, Sir H. Drummond —Further correspondence respecting ... mission. (Egypt No. 7) 1887.

ب — في مسائل متنوعة :

1. Abbas, M. The Sudan Question. (1952)
2. Achkar, J. Le Khédivat d'Egypte. Etude de droit politique.) (1912)
3. Allen, B.M. Gordon and the Sudan (1931)
4. Bonola Bey, F. Sommaire Historique des Travaux geographiques executés en Egypte... (1889)
5. Bréhier, L. Etudes d'histoire contemporaine. L'Egypte de 1798 à 1900 (s.d.)
6. Budge, A.E.W. The Egyptian Sudan. Its History and Monuments. 2 vols. (1907)
7. Cameron, D.A. Egypt in the Nineteenth Century etc... (1898).
7(a) Charles-Roux, F. L'Egypt de 1801 A 1882. (Hist. de la Nation Egyptienne t. VI. éditeur Gabriel Hanotaux.) Paris 1936.
8. Chirol, V. The Egyptian Problem. (1920).
9. Cocheris, J. Situation Internationale d'Egypte et du Soudan... (1903)
10. Crabitès, P. Americans in the Egyptian Army. (1938)

10(a) Dehérain, H. Le Soudan Egyptien de Mohamed Aly à Ismail Pacha (Hist du la Nation Egyption t. VI.) (1986)
11. Duncan, J.S.R. The Sudan. A Record of Achievement. (1952).
12. Elgood, P.G. The Transit of Egypt (1928)
13. Fitygerald, P. The Great Canal et Suez... (1876).
14. Freycinet, C. de La Question d'Egypte. (1905).
15. Galatoli, A.M. Egypt in Midpassage. (1950).
16. Gordon, Sir H.W. Events in the Life of Charles George Gordon. (1886).
17. Grunan, Von. W. Die Staats-und Vol Kerrechtliche Stellung Egyptens. (1906).
18. Hallberg, Ch. W. The Suez Canal... (1931).
19. Hamilton, J.A. De. C. (Editor) the Anglo-Egyptian Sudan from Within. (1935).
20. Hasenclever, A. Geschichte Agyptens im 19 Jahr hundert 1798-1914 (1917).
21. Hassan, Chaffik - Statut Juridique International de l'Egypte (1928)
22. Heyworth-Dunne, J. An Introduction to the history of Education in Modern Egypt (1938).
23. Hill, R. A Bibgraphical Dictionary of the Anglo-Egyptian Sudan (1951).
24 Johuston, H The Nile Quest. (1903)
25. Lamba, H. Droit public et administratif de l'Egypte, (1909).
26. Low, S. Egypt in Transition. (1914).
27. Mac Michael, Sir H. The Anglo-Egyptian Sudan. (1935).
28. Michels; Baron de. Souvenirs de Carrière. (1901).
29. Milner, A. England in Egypt. (1894).
30. Neumann, Th. Das Moderne Egypten. (1893).
31. Omar, Abdel-Moneim. The Sudan Question Based On British Documents. (1952).
32. O'Rourke, V.A. The Juristic Status of Egypt and the Sudan. (1935)
33. Rifaat, M. The Awakening of Modern Egypt. (1947).
34. Sabry, M. Le Soudan Egyptien (1821-1898). (1947).
35. Sabry, M. L'Empire Egyptien Sous Mohamed Ali... (1930).
36. Sabry, M. L'Empire Egyptien Sous Ismail... (1983).
37. Sabry, M. La génèse de l'Esprit national Egyptien (1863-1882).
38. Sammarco, A. Les règnes de Abbas, de Said et d'Ismail. (1935).
39. Traill, H.D. England, Egypt and the Sudan. (1900).
40. Trimingham, J.E. Islam in the Sudan. (1949).
41. Weigall, A.E.P.B. A History of Events in Egypt from 1789 to 1914. (1914).

حـ — في تاريخ مصر والسودان لغاية ١٨٧٩

1. Anonym. The Present Crisis in Egypt in Relation to Our Overland Communications with India. (1851).
2. Anonym. La Politique d'Ismail Pacha et les intérêts de l'Europe dans la question d'Egypte... (1869).
3. Abbate Pacha. Le Soudan sous le Régne du Khédive Ismail... (1905).
4. Abbate, Dr. L'Afrique Centrale ou Voyage de S.A. Mohamed Said Pacha dans les Provinces du Soudan. (1858).
5. Audouard, O. — Les Mystères de l'Egypte devoilés... (1865).
6. Baker, S.W. — The Nile Tributaries of Abyssinia. etc... (1872).
7. Baker, S.W. — Ismailia : A narrative of the Epedition... 2 vols (1874).
8. Barthélemy Saint — Hilaire, J. Lettres sur l'Egypte. (1857).
9. Bemmelen, P. van. L'Egypte et l'Europe par un ancien juge mixte... (2 vols) — (1882-4).
10. Billard, F.L. Les Mœurs et Gouvernement des l'Egypte... (1867).
11. Bordeano, N. L'Egypte d'après les traités de 1840-41. (1869).
12. Burton, R.F. First footsteps in East Africa, or an Exploretion of Harrar. (1856).
13. Burton, R.F. Wanderings in Three Continents... (1901).
14. Carliles J. Egypt Under Ismail. (1883).
15. Cattaui, J. Le Khedive Ismai'l Et La Dette De l'Egypte. (1935).
16. Charmes, G. Un essai de Gouvernement europeen en Egypte — Revue de deux Mondes 15 aout, 15 sept. (1879).
17. Couvidou, H. Etude sur l'Egypte contemporaine. (1873).
18. Crabitès, P. Ismail The Maligned Khedive... (1933).
19. Crabitès, P. Gordon, the Sudan and Slavery. (1933).
20. Déhérain, H. Le Soudan Egyptien sous Mehemet Ali. (1898).
21. De Leon, (Edwin) — The Khedives' Egypt... (1877).
22. De Leon (Edwin) — Egypt Under Its Khedives (1882).
23. Douin, G. Histoire Du Regne Du Khédive Ismail (5 voh) 1936...
24. Duff Gordon (Lady). Letters from Egypt 1863-65. (1865).
25. Dye, W. Mc. E. Moslem Egypt and Christian Abysoinia... (1886).
26. Engelhardt, Ed. La Turquie et le Tanzimat. 2 vols (1882).
27. Farman, E.E. Egypt and Its Betsayal... (1908).
28. Gay Lussac. L'Egypte et la Turquie. (1869).
29. Gellion — Dangler, E. Lettres sur l'Egypte contemporaine 1865-1875. (1876).

30. Gessi, R. Seven Years in the Sudan. (1892).
31. Gifoon (Ali Effendi). Menovis of a Sudanese Soldier-Dictated to ana Translated by Captain Percy Machell. (Cornhill Magazine. New Series. vol I. July-Oct.) 1896.
32. Gobbètti, G. Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royauté d'Egypte. (1868).
33. Guillaumont, H. he Khedive et le Sultan. (1870).
34. Hoskins, G.A. A Winter in Upper and Lower Egypt (1863.)
34(a) Hill, G.B. Colonel Gordon in Central Africa (1874-1879) (1899).
35. Jerrold, B. Egypt under Ismail Pacha... (1879).
36. Junker, W. Travels in Africa during the Years 1876-78. (1890).
37. Laury, F.V. Le Differend turco-egyptien... (1869).
38. Lesséps, F. de. Memoire à l'Academie... sur le Nil Blanc et le Soudan. (1857).
39. Lesseps, F. de — Egypse et Turquie. (1869).
40. Lesseps, F. de — Souvenirs d'un voyage au Soudan. (Nouvelle Revue 6 an. t. XXVI) Paris (1884).
41. Lesseps, F. de — Souvenirs de quarante ans. (2 vols). 1887.
42. Loring, W.W. A Conjederate Soldier in Egypt. (1884).
43. Lucovich, A. Le Cas du Pacha d'Egypte (1867).
44 Lüttke, M Agyptens neuezeit. 2 vols. (1873).
45. Malortie, Buron de. Native Rulers and Torign Interference. (1883).
46. McCoan, J.C. Egypt as it is. (1877).
47. McCoan, J.C. Egypt under Ismail. (1889).
48. Marriette, E. Marriette Pacha, Lettres et sonvenirs personelles (1904)
49. Melly, A. Souvenirs d'André Melly... (1852).
50. Melly, G. Khartoum and the Blue and White Niles. 2 vols. (1851).
51. Merruau, P.O. L'Egypte sous le gouvernement de Said Pasha (Revue des Deux Mondes 15 sep. 1857).
52. Merruau, P.O. L'Egypte contemporaine de Méhémet-Ali à Said Said Pacha 1840-1857. (1858).
53. Merruau, P.O. L'Egypte sous le gouvernement d'Ismail Pacha (Revue des Deux Mondes 15 Aout) 1876.
54. Mouriez. P. Des Intérèts Européens en Orient (Note A. Tanzimat Constitution du Gul-Hane...) (1852).
55. Petherick, J. Travels in Central Africa... 2 vols. (1889).
56. Petherick, J. Egypt, the Sudan and Central Africa... (1861).
57. Ravert et Dellard. Historique du bataillon négre Egyptien au Mexique (1863-1867). Revue d'Egypte t. I. (1894).
58. Ronchetti, A. Quelques mots sur l'hérédité à la viceroyaute d'Egypte... (1866).
59. Ronchetti, A. L'Egypte et ses progrès sous Ismail pacha (1867).

60. Rothstein, Th. Egypt's Ruin. (1910).
61. Sacré, A. et Outrebon, L. L'Egypte et Ismail Pacha (1865).
62. Schweinfurth, S. An Cœur de l'Afrique (1868-1871) 2 vols. (1875) In The Heart of Africa. 2 vols. (1890).
63. Shukry, M.F. The Khjdive Ismaii and Slavery in the Sudan (1863-1879). (1937).
64. Shukry, M.F. Equatoria Under Egyptian Rule. Thr Unpublished Correspondence of Col. (Afterwords Major-Gen.) C.G. Gordon with Ismail Rhedive of Egypt and the Sudan, During the Years 1874-1876. With Introd. and Notes. (1953).
64(a) Sibency, E.F. Gordon in Central Africa. (1881).
65. Taylor, B. A journey-to Central Africa... (1854).
66. Whately, R. The Present state of Egypt... (1858).

د — في تاريخ مصر والسودان بعد ١٨٧٩ :

1. Adams, W.H.D. Egypt past and Present... (1885).
2. Alfred, H.S.H. and Sword, W.A. The Egyptian Sudan. Its Lors and Recovery. (1898).
3. Anonym. Pictorial Records of the English in Egypt, with a full and descriptive life of General Gordon... (1885).
4. Anonym. Why Gordon Perished... (1896).
5. Archer, Th. The War in Egypt and the Sudan. (1886).
6. Arminjon, P. La Situation Sconomique et Financière de l'Egypte et le Soudan. (1911).
7. Atteridge, A.H. Towards Khartoum, the story of the Sudan War of 1886 (1887).
8. Baker, S.W. The Egyptian Question... (1884).
9. Bell (Moberly). Khedives and Pachas... (1884).
10. Bennet, B Khartoum Campaign 1898-1899
11. Bennett, E.N. The Downfall of the Dervishes. A Sketch of the Final Sudan Campaign of 1898. (1898).
12. Bermann, R.A. The Mahdi of Allah... (1931).
13. Biovès, A. Francais et Anglais en Egypte 1881-1882. (1910).
14. Blunt, W.S. Gordon At Khartoum. (1911).
15. Blunt. W.S. Secret History of the English Occupation in Egypt (1922).
16. Borelli, O. La Chute de Khartoum. (1893).
17. Borelli, O. Choses politiques d'Egypte 1883-1895. (1895).
18. Brackenbury, H. The River Column. (1885).
19. Broadley, A.M. How we Defended Arabi... (1884).

20. Buchta, R. The Story of the Rebellion in the Sudan... (1888).
21. Chaillé - Long, Ch. - Central Africa - naked truths of naked people. (1876).
22. Chaillé - Long, Ch. - Les Trois Prophetes - Le Mahdi, Gordon, Arabi (1886).
23. Chaillé. Long, Ch. L'Egypte Et Ses Provinces Perdues. (1892).
24. Chaillé - Long, Ch. My Life in Four Continents. 2 vols. (1912).
25. Charmes, G. L'Egypte et l'occupation anglaise (Revue des Deux Mondes 15 aout & 15 sept.) 1883.
26. Churchill, W. The River War (1889).
27. Colborne, J. With Hicks Pacha in the Sudan. (1884).
28. Colville, H.E. History of the Sudan Campaign. (1899)
29. Colvin, Sir Auckland. The Making of Modern Egypt. (1906).
30. Crabités, P. The Winning of the Sudan. (1934).
31. Cromer, Earlof. Modern Egypt. 2 vols. (1908).
32. Daryl, Ph. Lettres de Gordon à Sa Sœur... (1884).
33. Delebecque, J. Gordon et le Drame de Khartoum. (1935).
34. Dicey, E. England and Egypt (1881)
35. Dicey, E. The Story of the Khedivate. (1902).
36. Dicey, E. The Egypt of the Future. (1907).
37. Dujarric, G. L'Etat Mahdiste Du Soudan. (1901).
38. Giffard, P. Les Français en Egypte (1883).
39. Girard, B. L'Egypte en 1882 (1883).
40. Gleichen, Count. With the Mission to Menelik 1897. (1898).
41. Gleichen, Count. Handbook of the Sudan. (1898).
42. Gleichen, Count. Report on the Nile and Country between Dongola, Swakin, Kassala and Omdorman. (1898).
43. Gleichen, Count. Handbook of the Sudan With A Supplement. (1899).
44. Gleichen, Count. The Anglo-Egyptian Sulan : A Compendiun (1905).
45. Gordon, Ch. G. Unpublished Letters of ... (Sudan Wotes and Records. Vol. X. Khartoum) 1927.
46. Gordon, Ch. G. The Journal of ... at Khartoum. Introduction and Notes by Egmont Hake. (1885).
47. Gozzi, D. Note Alla Buona sugli avenementi di Egitto E. Sudan Dal 1882 al 1885 Con Atlante. (1890).
48. Graham, (General). Last Words With Gordon. (1887).
49. Hennebert, E. Les Anglais en Egypte. L'Angleterre Et le Mahdi, Arabi et le Canal de Suez (1885).
50. Hennebert, E. The English in Egypt. Arabi and the Suez Canal. (1884).

51. Hervé, J. L'Egypte (1883).
52. Heumann, Le Lapt. Le Soudan. Gordon et le Mahdi. (1885).
53. James, F.L. The Wild Fribes of the Sudan... (1884).
54. Junker, W. Travels in Africa during the Years 1878-1883... (1891).
55. Knight, E.F. Letters from the Sudan... (1897).
56. Kussel, Baron de — An Englishman's Recollections of Egypt, 1863 to 1887... (1915).
57. Malet, E. Shifting Scenes or Memoirs of Many men in many hands. (1901).
58. Malet, E. Egypt 1879-1883 (1909)
59. Margoliouth, D.S. On Mahdis and Mahdiism (Proceedings of the British Academy, 1915-1916). 11916.
60. Ninet, J. Arabi Pacha, Egypte 1883-1884. (S.D.)
61. Neufeld, Ch. Aprisoner of the Khaleefa .. (1899).
62. Ohrwalder, J. Ten Years' Captivity in the Mahdüst Camp .. (1892).
63. Peel, S. The Binding of the Nile and the New Sudan. (1904).
64. Pensa, H. L'Egypte et le Soudan Egyptien. (1895).
65. Punblett, W.A. Story of the Sudan War from the Rise of the Revolt of july 1881 to the Fall of Khartoum and death of Gordon. January 1885. (1885).
65. Plauchut, E. L'Egypte Et l'Occupation Anglaise. (1889).
66. Power, F. Letters From Khartoum. Written During the Siege... (1885).
67. Rae, W.F. Egypt To-day. The First to the Third Khedive. (1892).
68. Rivoyre, D. Aux pays du Soudan, Bogos, Menseh, Souakin. (1885).
69. Royle, Ch. The Egyptian Campaigns, 1882 to 1885 and the events which lad to them. 2 vols. (1886).
70. Royle, Th. The Egyptian Campaigns, 1882-1885 ... continued to December, 1899. (1900).
71. Russell, H. The Ruin of the Sudan A Resumé of Events (1883-91) (1892)
72. Sartorius, E. Three months in the Sudan... (1885).
73. Scotidis, N. L'Egypte Contemporaine et Arabi Pacha. (1888).
74. Shebeika, M. British Policy in the Sudan, 1882-1902. (1952).
75. Shukry, M.F. Gordon at Khartoum 1884-1885. (1951).
76. Slatin, R. Fire and Sword in the Sudan... (Trans. by Wingate) (1898).
77. Slatin, R. Feuer und Schwert im Sudan (1928).
78. Speedy (Mrs). Wanderings in the Sudan. 3 vols. (1884).
79. Theobald, A.B. The Mahdiya. (1951).
80. Wallace, M. Egypt and the Egyptian Question (1883).

81. Wilson, Sir Charles. W. From Korti to Khartoum. (1886).
82 Wingate, F R Chronological Index of Events in the Sudan for the years 1881-1889 in clasive (1890).
83. Wingate, F.R. Mahdüsm and the Egyptian Sudan... (1891).
84. Wingate, F.R. The Rise and Wane of the Mahdi Religion in the Sudan... (1892).
85. Wylde, A.B. '83 to '87 In the Soudan. 2 vols. (1888).
86. Vizetelly, E.A. Gordon and the Mahdi... (1885).

هـ ـ أملاك مصر والسودان المفقودة :

1. Alport, C.J.M. Hope in Africa (1949).
2. Ashe, R.P. Chronicles of Uganda (1894).
3. Ashe, R.P. Two Kings of Uganda. (1889).
4. Austin, Major. With Macdonald in Uganda... (1903).
5. Banning, E. Le Partage Politique De l'Afrique... (1885-1888). (1888).
6 Baratier, A.E.A Au Congo, souvenirs de la Mission Marchand... (1921).
7. Baratieri, O. Memoire d'Afrique (1892-1896) (1899).
8. Barker, J. S.S. Eritrea. A history of the Italian possessions in the Red Sea... (1885).
9. Barré, P. Fachoda et le Bahr-el Ghazal... (1898).
10. Billot, A. La France et l'Italie (1881-1889). 2 vols. (1905).
11. Boulger, D.C. The Congo State or the growth of Civilization in Central Africa. (1898).
12. Boulger, D.C. The Reign of Leopold II King of the Belgians and Founder of the Congs State. (1925).
13. Bourne, H.R.F. The other side of the Emin Pacha Relief expedition. (1891).
14. Bujac, E. Les Egyptiens dans l'Afrique Equatoriale. (1878).
15. Bujac, E. Précis de quelques campagnes contemporaine, Egypte et Soudan. (S.D.).
16. Bujac, E. L'Etat Indepéndant du Congo... (1905).
17. Caix de Saint-Aymour, R. de. Fachoda, la France et l'Angleterre (1899).
18. Casati, G. Ten Years in Equatoria and the return with Emin Pacha... 2 vols. (1891).
19. Castellani, C. Vers le Nil français avec la mission Marchand... (1898).

20. Castellani, C. Marchand l'Africain... (1902).
21. Colosimo, G. Relagione delle colonie italiane. Confini della colonia Eritrla... (1918).
22. Colville, H.E. The hand of the Nile Springs... (1895).
23. Darcy, J. La Conquête De l'Afrique... (1900).
24. Darcy, J. France et Angleterre. Cent Annees De Rivalités Coloniales. (1904).
25. De Caix, R. Fashoda (1899).
26. Dubreucq, R. Les opérations militaires en Afrique. (1898).
27. Emily, J. Mission Marchand 1896-1899. (1913).
28. Fallot, E. L'Avenir colonial de la France. (1901).
29. Fraisse, G. Situation internationale des pays tributaires du bassin du Congs... (1904).
30. Giffen, M.B. Fashoda. The Incident and its Diplomatic Setting. (1930).
31. Hanotaux, G. Fachoda. (1900).
32. Hanotaux, G. La négociation africaine... l'incident de Fachoda. (1909).
33. Hanotaux, G. Le partage de l'Afrique : Fachoda (1909).
34. Hertslet, E. The Map of Africa By Treaty. 3 vols. (1896).
35. Jonston, H.H. The Ujanda Protectorate .. 2 vols. (1902).
36. Jonston, H.H. Britain Across the Seas. Africa. (1910).
37. La Jonquière, C. de. Les Italiens en Erythré ... (1897).
38. Langer, W.H. The Diplomacy of Imperialism 1890-1902. (1951).
39. Lebon, A. La politique de la France en Afrique, 1896-8 : la Mission Marchand... (1901).
40. Leclère, C. La formation d'un empire colonial belge. 3 vols (1931).
41. Le Jeune, L. Choquet, A. Histoire Militaire du Congo... (1906).
42. Liebrechts, C. Léopold II, fondateur l'empire. (1932).
43. Longrigg, S.H. A Short History of Eritrea. (1945).
44. Lugard, F.D. The Rise of Our East African Empire. 2 vols. (1893).
45. Manning, O. The Remarkable Expedition : The Story of Stanley's Rescue of Emin Pacha. (1947).
46. McDermott., P.L. British East Africa... (1895).
47. Michel, C. Mission de Bonchamps. Vers Fachoda, à la rencontre de la mission Marchand... (1901).
48. Michaux, O. Au Congs. Carnets de campagne de 1889 à 1897... (1907).
49. Monteil, P.L. Souvenirs vécus Quelques Fenillels de l'Histoire Coloniale... (1924).
50. Mounteney-Jephson, A.J. Emin Pacha and the Rebellion at the Equator... (1896).

51. Padmore, G. Africa. Britain's Third Empire (1948).
52. Parke, Th. H. My Personal Experiences in Equatorial Africa as Medical Officer in the Emìn Pasha Relief Expedition. (1890).
53. Paulitschke, P. Le Harrar sous l'Administration Egyptienne 1875-1885. (Bull. Soc. Khéd. de Géog. de Caire. Sér. No. 11. Mars) (1887).
54. Père Schynse. (Puplié par Charles Hespers) A travers l'Afrique avec Stanley et Emin Pacha... (1890).
55. Peters, Dr. Karl. New Light on Dark Africa. Being the Narrative of the German Emìn Pacha Expedition... (1891).
56. Pimblett, o. Emin Pacha. His Life and Work. With an gaccount of Stanley's Relief March. (1890).
57. Portal, Sir Gerald; An Account of the English Mission to King Johannis of Abyssinia in 1887 (Privately Printed) S.D.
58. Portal, Sir Girald. The British Mission to Uganda in 1893. Edited with a Memoir By Rennell Rodd. (1895).
59. Reed, J.H. Fashoda and the Bahr-el-Ghazal (1899).
60. Rodd, Sir J. Rennell. Social and Diplomatic Memories. 3 vols (1922).
61. Schweinfurth, G. Au Cœur de l'Afrique... (1868-187) 2 vols (1875).
62. Schweinfurth, G. In the Heart of Africa. 2 vols. (1890).
63. Schweinfurth, Ratzel, Felkin, & Hartlaub — Emin Pacha in Central Africa... (1888).
64. Schweitzer, G. Emin Pacha. His Life and Work .. (1898).
65. Scott-Keltie, J. The Story of Emin's Rescue... (1890).
66. Scott-Keltie, J. The Partition of Africa .. (1893).
67. Slade, J.R. Eritrea and Abyssinia. A Short history of the relations between Italy and Abyssinia .. 1868-1896. (1896).
68. Stigand, C.H. Equatoria. The Lado Enclave. (1923).
69. Teisseire, R. Marchand et Fachoda. (1898).
70. Troup. J.R. With Stanley's sear column. (1890).
71. Velay, E. Les rivalités franco-anglais en Egypte 1870-1904 (1904).
72. Vita Hassan. Die Wahrheit Uber Emin Pacha .. (1893).
73. Wauters, A.J. Stanley's Emin Pacha Expedition... (1890).
74. Wauters, A.J. Histoire politique du Congo Belge. (1911).
75. White. A.S. Le développement de l'Afrique .. (1894).
76. White A.S. The Expansion of Egypt under Anglo-Egyptian Condominium. (1899).
77. Wilson, C.T. and Felkin, R.W. Uganda and the Egyptian Soudan. 2 vols. (1882).
78. Woolf, L. Empire and Commerce in Africa. (1920).
79. Zuccinetti, V. Souvenirs de mon séjour chez Emin Pacha .. (1890).

و — تراجم :

1. Arthur, Sir G. Lrd Kitchener (1920).
2. Barnes, R.H. & Brown, C.E. Charles George Gordon (1885).
3. Barnett Smith, G. General Gordon... (S.D.).
4. Bauer, L. Léopold le Mal-Aimé. (1935).
5. Beatty, Ch. His Country was the World. A Story of Gordon of Khartoum. (1954).
6. Bertrand, A et Ferrier, B. Ferdinand de Lesseps... (1887).
7. Biovès, A. Un Grand Aventurier du XIXo. Siècle, Gordon Pacha. (1907).
8. Black, C.E.D. The Marquess of Dufferin and Ava. (1903).
9. Boulger, D.C. Life of Gordon (1896).
10. Butler, W.F. Charles George Gordon. (1898).
11. Chaltin, L.N. Léopold II. (S.D.).
12. Childers, E.S.C. The Life of the Rt. Hon. Hugh C.E. Childers. (1901).
13. Dutreb, M. Marchand (1922).
14. Edgar-Bonnet, G. Ferdinand de Lesseps .. (1951).
15. Elton, (Lord). Gordon of Khartoum (1954-5).
16. Fitzmaurice, Ed. The Life of Granville (1815-1891) 2 vols. (1905).
17. Gardiner, A.G. The Life of Sir William Harcourt. 2 vols. (1923).
18. Gwynn, S.L. & Tuckwell, G.M. The Life of Sir Charles Dilke (1917).
19. Hanson, L. & E. Gordon : The Story of A Hero (1953).
20. Hiltbrunner, C. Ismail, vice-roi d'Egypte (1867).
21. Hodges, A. Lord Kitchener (1936).
22. Holynski, A. Nubar Pacha devant l'histoire. (1886).
23. Jackson, H.C. Black Ivory and White or the Story of El Zubeir Pacha... (1913).
24. Jackson, H.C. Osman Digna... (1926).
25. Levi, G. Osman Dekna Chez Lui... (1884).
26. Lichtervelde, L. de. Léopold II (1926).
27. Lichtervelde, L. de. Leopold of the Relgians (1929).
28. Lyall, A. The Life of the Marquis of Dufferin and Ava. 2 vols. (1905).
29. Mackay. — Mackay of Uganda... (1890).
30. Morley, J. The Life of William Ewart Gladstone. 3 vols. (1895).
31. Mourice, Sir F.D. & Arthur, C.C. Lord Wolseley. (1924).
32. Murray, D. & White. S. Sir Samuel Baker, A Memoir. (1895).
33. Ravaisse, P. Ismail Pacha Khédive d'Egypte (1890-1885). (1896.)

34. Strachey, (Lytton) Eminent Victorians. (1918).
35. Wilkins, W.H. The Romance of Isabel, Lady Burton. (1898).
36. Wingate (Roland). Wingate of the Sudan. London 1955.
37. Zaghi, C. Vita Di Romolo Gessi. (1939).
38. Zetland; Marquess of. Lord Cromer (1923).

ز — المراجع العربية :

١ — إبراهيم فوزى (باشا) — كتاب السودان بين يدى غردون وكتشنر . جزءان . (١٣١٩ هـ) .
٢ — أحمد شفيق (باشا) — مذكراتى فى نصف قرن — ٣ أجزاء (١٩٣٤).
٣ — أحمد صادق موسى — تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى . . . (١٩٤٤) .
٤ — أحمد عرابى — كشف الستار عن سر الأسرار ... الجزء الأول (١٩٣٢) .
٥ — إسماعيل سرهنك (باشا) — حقائق الأخبار عن دول البحار — ٣ أجزاء (١٣١٢ هـ) .
٦ — إلياس الأيوبى — تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا . . . جزءان (١٩٢٣) .
٧ — أمين سامى (باشا) — تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا ومحمد سعيد المجلد الأول من الجزء الثالث ؛ ثم عصر إسماعيل باشا المجلدان الثانى والثالث من الجزء الثالث (١٩٣٦)
٨ — بنولا (بك) — كتاب مصر والجغرافيا ... تعريب أحمد زكى (١٨٩٢) .
٩ — توفيق أحمد البكرى — مهدى الله (١٩٤٤) .
١٠ — جبرائيل حداد (الطرابلسى) — تاريخ الحروب السودانية (١٨٨٨) .
١١ — جمال الدين الأفغانى (السيد) والشيخ محمد عبده — العروة الوثقى (١٩٣٣) .
١٢ — سعد الدين الزبير — الزبير باشا رجل السودان (١٩٥٢) .
١٣ — جوليت آدم (تعريب على فهمى كامل بك) — إنجلترا فى مصر . جزءان (١٩٢٥) .
١٤ — سليم خليل نقاش — مصر للمصريين ، ٩ أجزاء (١٨٨٤) .

١٥ — عبد الرحمن الرافعى — الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (١٩٣٧).
١٦ — عبد الرحمن الرافعى — مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . . . (١٩٤٢) .
١٧ — عبد الله حسين — السودان — ٣ أجزاء (١٩٣٥) .
١٨ — عمر طوسون (الأمير) — بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك (١٩٣٣) .
١٩ — عمر طوسون (الأمير) — الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم ١٨٥٣ — ١٨٥٥ . (١٩٣٦) .
٢٠ — عمر طوسون (الأمير) — تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ — ١٨٨٩) م ٣ أجزاء (١٩٣٧) .
٢١ — فيليب جلاد (بك) — قاموس الإدارة والقضاء . ستة أجزاء .
٢٢ — محمد أحمد الجابرى — فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله (١٩٤٧) .
٢٣ — محمد رشيد رضا — تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده — ٣ أجزاء .
٢٤ — محمد صبرى (الدكتور) — مصر فى أفريقية الشرقية — هرر ، زيلع وبربرة . (١٩٣٩).
٢٥ — محمد صبرى (الدكتور) — الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر (١٩٤٨) .
٢٦ — محمد فؤاد شكرى — الإمبراطورية الأفريقية — صفحة من تاريخ مكافحة الرق والنخاسة فى السودان (كتاب إسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة على وفاته) . (١٩٤٥) .
٢٧ — محمد فؤاد شكرى — صفحة من تاريخ السودان الحديث . رحلة محمد على إلى فازوغلى ١٨٣٨ — ١٨٣٩ (ونشر جريدة الرحلة) — فصلة من مجلة كلية الآداب العدد الثانى المجلد الثانى ديسمبر ١٩٤٦ .
٢٨ — محمد فؤاد شكرى — مصر والسيادة على السودان — الوضع التاريخى للمسألة . (١٩٤٧)

٢٩ — محمد فؤاد شكرى — الحاكم المصرى فى السودان ١٨٢٠ — ١٨٨٥ . (١٩٤٧) .
٣٠ — محمود الخفيف — أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه (١٩٤٧) .
٣١ — (محمود القبانى) — السودان المصرى والإنكليز . . . (١٨٩٦) .
٣٢ — محمود طلعت — غرائب الزمان فى فتح السودان — الكتاب الأول (١٣١٤ هـ) .
٣٣ — محمود فهمى المهندس . البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر الجزء الأول (١٣١٢ هـ)
٣٤ — مكى شبيكة — السودان فى قرن ١٨١٩ — ١٩١٩ (١٩٤٧)
٣٥ — ميخائيل شاروبين (بك) — الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث الجزء الرابع (١٨٩٨) .
٣٦ — نجيب مخلوف — نوبار باشا وما تم على يديه (بدون تاريخ) .
٣٧ — نعوم شقير (بك) — تاريخ السودان الحديث وجغرافيته فى ثلاثة أجزاء (١٩٠٣) .

الكشاف

ب

ت

ث

ج

ز

س

ش

غ

ف

م

ن



و

ى

موضوعات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

هذه السلسلة

تعد الثورة المصرية التى تفجرت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ موجة جديدة ورائعة من موجات ثوراتنا الوطنية من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية، ولما كان تاريخنا الوطنى الحديث والمعاصر قد مر بثورات وطنية ضد النفوذ الأجنبى والاستعمار والاستغلال والاستبداد، فقد أرادت دار الكتب والوثائق القومية أن تقدم هذه الإصدارات - غير الدورية - التى تعالج قضايا النهضة والثورة والحرية والعدالة، سواء عن مصر أو غيرها من تجارب الأمم الأخرى، خاصة ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخنا الوطنى، لتخاطب بها عقول الشباب وعامة المثقفين، ولتصلهم بتراث الفكر المصرى الحديث والمعاصر، والتراث العالمى على حد سواء.

ودار الكتب إذ تحيى ثورة الشباب فإنها تأمل أن تقدم بهذه الإصدارات - بسعر رمزى - زاد ومعرفيا يذكى معارك النهضة والتحرر بكل لنبنى معا مصر جديدة وطنا للحرية والعدا كما كانت عبر تاريخها المجيد



دار الكتب والوثائق القومية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة